











الجمهورية العربية المتحدة

مَحْكَمَةُ النَّقَضِ

المكتب الفني

مجموعته

الأحكام الصادرة من الهيئة العامة للمواد الجنائية  
ومن الدائرة الجنائية

السنة التاسعة عشرة

العدد الأول : من يناير إلى مارس سنة ١٩٦٨

القاهرة

مطبعة دار القضاء العالي

١٩٦٨



# الأحكام الصادرة من الدائرة الجنائية

(أ) في النقابات

جلسة ١٨ من مارس سنة ١٩٦٨

برئاسة السيد المستشار / مختار مصطفى رضوان نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة  
المستشارين : محمد عبد الوهاب خليل ، وحسين ساح ، ومحمود العمراوى ، ومحمود عطيفه .

---

( ١ )

الطعن رقم ١ لسنة ٣٧ القضائية

(١) نقابات . " نقابة الصحفيين " . صحافة . انتخاب .

من له حق الطعن في صحة انعقاد الجمعية العمومية وفي تشكيل مجلس النقابة ؟

(ب) طعن . " التنازل عنه " . خصومة . " تركها " . نقض . " التنازل  
عن الطعن " .

التنازل عن الطعن . طبيعته : ترك للخصومة . اثره : إلغاء جميع إجراءات  
الخصومة بما في ذلك التقرير بالطعن .

١- قضت المادة ٤٥ من القانون رقم ١٨٥ لسنة ١٩٥٥ الخاص بنقابة  
الصحفيين على أنه يجوز لثلاثين عضواً على الأقل ممن لهم حق التصويت  
في الجمعية العمومية الطعن في صحة انعقاد الجمعية العمومية وفي تشكيل مجلس  
النقابة ، ويجوز كذلك لكل مرشح سقط في الانتخاب أن يطعن في صحة انتخاب

أى عضو من أعضاء المجلس وفى صحة إنعقاد الجمعية العمومية . ولما كان الطاعنون لم يرشحوا أنفسهم لإنتخاب نقابة الصحفيين مما يتعين معه لقبول طعنهم أن يكون الطعن مرفوعا من ثلاثين عضوا على الأقل من أعضاء هذه النقابة ، وكان عدد الطاعنين بعد تنازل بعضهم قد أصبح ثمانية عشر عضوا وهو أقل من النصاب الذى حدده لقبول الطعن ، فإن الطعن يكون غير مقبول شكلا .

٢ — التنازل عن الطعن هو ترك الخصومة يترتب عليه وفق المادة ٣١٠ من قانون المرافعات إلغاء جميع إجراءات الخصومة بما فى ذلك التقرير بالطعن .

## الوقائع

بتاريخ ١٥ مارس سنة ١٩٦٧ صدر قرار مجلس الوزراء بحل مجلس نقابة الصحفيين وشكلت لجنة مؤقتة لإدارة شئون النقابة طبقا لنص المادة ٦٦ من القانون رقم ١٨٥ لسنة ١٩٥٥ الخاص بنقابة الصحفيين . وقد أعلنت هذه اللجنة عن فتح باب الترشيح لملء مقاعد مجلس النقابة وإنتخاب النقيب وذلك فيما بين ١٥ و ٢٠ مايو سنة ١٩٦٧ وحددت لإنعقاد الجمعية العمومية لإجراء الإنتخابات يوم ١٦ مايو سنة ١٩٦٧ ونظرا لظروف العدوان الذى تعرضت له البلاد فى ٥ يونيه سنة ١٩٦٧ فقد تأجلت الإنتخابات ، وتم إجتماع الجمعية العمومية فى ١١ أغسطس سنة ١٩٦٧ . وبتاريخ ٢٧ أغسطس سنة ١٩٦٧ قرر الطاعنون السبعة عشر الأول الطعن بطريق النقض فى صحة إنعقاد الجمعية العمومية وقدموا فى اليوم ذاته مذكرة بأسباب طعنهم موقعا عليها منهم . وفى اليوم التالى قرر الطاعنون الثامن عشر والتاسع عشر والعشرون والحادى والعشرون بالطعن وقدموا مذكرة بأسباب طعنهم فى التاريخ عينه . وبتاريخ ٢٩ أغسطس سنة ١٩٦٧ قرر الطاعنون من الثانى والعشرين إلى السادس والثلاثين الطعن بطريق النقض فى صحة إنعقاد الجمعية العمومية ثم أودعوا فى التاريخ المذكور مذكرة مذيلة بتوقيع كل منهم ، ثم تنازل الطاعنون الأول والثالث والخامس والتاسع والحادى عشر والثالث عشر والرابع عشر والسادس عشر والسابع عشر والعشرون والثالث والعشرون والسادس والعشرون والسابع والعشرون

والثاسع والعشرون والثاني والثلاثون والثالث والثلاثون والرابع والثلاثون والسادس والثلاثون عن طعنهم .. إلخ .

## المحكمة

من حيث إن الطاهنين الأول يوسف محمود فكرى والثالث محمد ممدوح أبو زيد والخامس وهيب سبابا طنبوس والتاسع حسين كامل الرمل والحادى عشر هبدالله أحمد عبد الله والثالث عشر أحمد صفوت عبد الحليم عبد المنعم والرابع عشر أحمد فاضل حسيب والسادس عشر محمود محمود عارف والسابع عشر عواطف محمود على شرباش والثاني والعشرين صبرى حافظ عارف والثالث والعشرين محمد فوزى عبد الحميد والسادس والعشرين محمود عبد العظيم والسابع والعشرين نعيم القس أمين صالح والتاسع والعشرين محمد عبد الحليم عبد المنعم والثاني والثلاثين محمد فاروق عاصم أباطه والثالث والثلاثين محمد جلال دويدار والرابع والثلاثين فاروق عبد العظيم الشاذلى والسادس والثلاثين محمد رفعت محروس قد تنازلوا عن طعنهم فى صحة إنعقاد الجمعية العمومية لنقابة الصحفيين وفى تشكيل مجلس النقابة وذلك بمقتضى إقرارات موقع عليها منهم ومصدق عليها بمكتب التوثيق بالقاهرة وقدمت إلى المحكمة من المطعون ضده فبتعين الحكم بأثبات هذا التنازل .

وحيث إن المادة ٤٥ من القانون رقم ١٨٥ لسنة ١٩٥٥ الخاص بنقابة الصحفيين قد نصت على أنه يجوز لثلاثين عضوا على الأقل ممن لهم حق التصويت فى الجمعية العمومية الطعن فى صحة إنعقاد الجمعية العمومية وفى تشكيل مجلس النقابة ويجوز كذلك لكل مرشح سقط فى الانتخاب أن يطعن فى صحة انتخاب أى عضو من أعضاء المجلس وفى صحة انعقاد الجمعية العمومية . ولما كان الطاعنون لم يرشحوا أنفسهم لانتخاب نقابة الصحفيين مما يتعين معه لقبول طعنهم أن يكون الطعن مرفوعا من ثلاثين عضوا على الأقل من أعضاء هذه النقابة ، وكان التنازل عن الطعن وهو ترك الخصومة يترتب عليه وفق المادة ٣١٠ من قانون المرافعات إلغاء جميع إجراءات الخصومة بما فى ذلك التقرير بالطعن . ولما كان ذلك ، وكان عدد الطاعنين بعد من تنازل من سلف ذكرهم قد أصبح ثمانية عشر عضوا وهو أقل من النصاب الذى حدده القانون لقبول الطعن فإن الطعن يكون غير مقبول شكلا .

الأحكام الصادرة  
من  
الدائرة الجنائية

( ب ) في المواد الجنائية

جلسة ٨ من يناير سنة ١٩٦٨

برئاسة السيد المستشار / محمد محفوظ ، وعضوية السادة المستشارين : محمد عبد الوهاب خليل ،  
٣ حسين ساح ، ومحمود العمراوى ، ومحمود عطيفة .

( ١ )

الطعن رقم ١٢٦٦ لسنة ٣٧ القضائية

( ١ ، ب ، ج ) إحالة . إجراءات المحاكمة . محاكم حدود . قانون .

( ١ ) إحالة القضية القائمة أمام محاكم الحدود لإداريا بمحالتها التي بلغتها بعد  
دخولها حوزتها إلى المحاكم العادية دون عودتها إلى سلطات التحقيق .  
المادة ٥ من القانون ٨٨ لسنة ١٩٦١ .

( ب ) الإحالة المنصوص عليها في المادة ٥ من القانون ٨٨ لسنة ١٩٦١ .  
طبيعتها : إدارية ليس مصدرها قانون الإجراءات الجنائية .

( ج ) الأصل أن كل إجراء تم صحيحا في ظل قانون يظل صحيحا وخاضعا لأحكام  
هذا القانون . مثال .

( د ) دعوى جنائية . ” رفعها ” . ” نظرها والحكم فيها ” .  
إعلان .

إعلان بعض المتهمين لإعلانا صحيحا للحضور أمام محكمة الحدود المختصة  
بالجلسة التي حددت لنظر الدعوى في ظل النظام الذي كان قائما قبل صدور

القانون ٨٨ لسنة ١٩٦١ . أثره : إنصال المحكمة المذكورة بالدعوى اتصالا صحيحا . لا يغير من ذلك قيام النيابة العامة بإجراء تحقيق في الدعوى عقب إرحال الأوراق إليها بعد صدور ذلك القانون .

( هـ ) نقض . ” ما لا يجوز الطعن فيه من الأحكام “ .

جواز الطعن بالنقض في الحكم غير الفاصل في موضوع الدعوى متى كان منبها للخصومة على خلاف ظاهره . مثال في حكم صادر من محكمة الجنايات بعدم قبول الدعوى .

١ - أثر الشارع بمقتضى نص المادة الخامسة من القانون رقم ٨٨ لسنة ١٩٦١ بتطبيق النظام الإداري والنظام القضائي العام في المواد الجنائية في محافظات البحر الأحمر ومطروح والوادي الجديد أن تحال القضايا القائمة أمام محاكم الحدود إداريا بحالتها التي بلغت بعد دخولها حوزتها إلى نظيرتها في النظام القضائي العام وهي المحاكم العادية دون عودتها إلى سلطات التحقيق في هذا النظام ، ما دام أن تلك القضايا كانت قد تعدت مرحلتى التحقيق والإحالة وتجاوزتهما إلى مرحلة المحاكمة التي بلغت فيها فعلا أمام محاكم الحدود وسعت إليها بإجراءات صحيحة في ظل القانون المعمول به وقتذاك وليس من شأن إلغائه نقض هذه الإجراءات أو إهدار ما تم منها في المرحلة السابقة على المحاكمة .

٢ - الإحالة المنصوص عليها في المادة الخامسة من القانون رقم ٨٨ لسنة ١٩٦١ ليس مصدرها قانون الإجراءات الجنائية حتى يتعين التقيد بإجراءات الإحالة التي رسمها القانون المذكور في مختلف نصوصه ، وإنما هي إحالة إدارية مبنية على دلالة صريحة من الشارع عبر عنها في تلك المادة ولا مجال معها للاحتجاج بما جاء مغايرا لها في تشريع سواه . أما ما ورد بعجز هذه المادة إيجابا على النيابة العامة بأن تتخذ الإجراءات الواجبة في هذا الشأن ، فإن دلالة سياق النص لا تدع مجالا للشك في أن مراد الشارع قد تعلق بخطابه للنسبة العامة بأن تتخذ ما يملكه القانون في شأن إعلان القضايا وإرسالها إلى المحاكم العادية التي أصبحت مختصة بنظرها والفصل فيها بالنظر إلى الدور الذي تشغله النيابة العامة في التنظيم القضائي الجنائي العام .

٣ — الأصل أن كل إجراء تم صحيحا في ظل قانون يظل صحيحا وخاضعا لأحكام هذا القانون ، وليس في قانون الإجراءات الجنائية ما يقضى بإبطال إجراء تم صحيحا وفقا للتشريع الذي حصل الإجراء في ظله . وإذا كانت الدعوى الجنائية في القضية موضوع الطعن قد صارت بين يدي القضاء منظورة أمام إحدى جهات الحكم المختصة بنظرها وفقا للقانون المعمول به فإنها تكون قد خرجت من ولاية سلطات التحقيق التي لا تملك — بعد إنحسار سلطانها عليها بتقديمها للقضاء — حق التصرف فيها على وجه آخر ومن ثم فلا محل للقول بعودة هذه التحقيقات وتلك الدعوى إلى سلطة التحقيق في النظام القضائي العام .

٤ — متى كان يبين من الإطلاع على الأوراق أن بعض المتهمين قد أعلنوا إعلانا صحيحا للحضور أمام محكمة الحدود المخصصة بالجلسة التي حددت لنظر الدعوى وذلك في ظل النظام الذي كان قائما قبل صدور القانون رقم ٨٨ لسنة ١٩٦١ بتطبيق النظام الإداري والنظام القضائي العام في المواد الجنائية في محافظات البحر الأحمر ومطروح والوادي الجديد ، فإن ذلك يفيد إنصال المحكمة المذكورة بالدعوى إنصالا صحيحا قبل العمل بالقانون المشار إليه . ولا يغير من ذلك قيام النيابة العامة بإجراء تحقيق في الدعوى عقب إرسال الأوراق إليها — بعد صدور ذلك القانون — طالما أن الدعوى قد اتصلت بقضاء الحكم .

٥ — متى كان الحكم المطعون فيه الصادر من محكمة الجنايات وإن قضى خاطئا بعدم قبول الدعوى بحالتها لإحالتها إليها من النيابة العامة مباشرة دون عرضها على مستشار الإحالة ، فإنه يعد في الواقع — على الرغم من أنه غير فاصل في موضوع الدعوى — منها للخصومة على خلاف ظاهره طالما أنه سوف يقابل حتما — على مقتضى ما تقدم — من مستشار الإحالة فيما لو أحييت إليه القضية بحكم بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة تقديمها إلى المحكمة المختصة ونزولها من ولايته القضائية . ومن ثم فإن هذا الحكم يكون صالحا لورود الطعن عليه بالنقض .

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضدهم بأنهم في يوم ٢٧ سبتمبر سنة ١٩٦٠ بجهة وادي النطرون : اختلسوا المنقولات المينة وصفا وقيمة بالتحقيقات

وخزانة بها ما يزيد على الألف جنيه مملوكة لمديرية التحرير وكان ذلك ليلا وبنية تملكها . وطلبت عقابه بالمادة ٣١٧ من قانون العقوبات . وكانت القضية قد حقيقت بمعرفة القضاء العسكري في ظل نظام الحكم الإداري الذي كان قائما في محافظات البحر الأحمر ومطروح والوادي الجديد وتشكلت محكمة مخصوصة لمحاكمة المطعون ضدهم وتحدد لنظر الدعوى أمامها جلسة ٥ يولييه سنة ١٩٦١ ، ولما صدر القانون رقم ٨٨ لسنة ١٩٦١ بشأن تطبيق النظام الإداري العادي والقضاء العام في المواد الجنائية على تلك المحافظة ، أحيلت القضية إلى نيابة الدخيلة الجزئية فأحالتها بدورها إلى النيابة الكلية التي طلبت من رئيس محكمة إستئناف القاهرة تحديد دور انعقاد لنظرها أمام محكمة الجنايات . فأمر بذلك . ومحكمة جنايات الجيزة قضت غيابيا بتاريخ ٨ ديسمبر سنة ١٩٦٦ عملا بالمادة ٢١٤ من قانون الإجراءات الجنائية بعدم قبول الدعوى لعدم إتخاذ النيابة العامة الإجراءات الواجبة في رفعها . فطعنّت النيابة العامة في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

## المحكمة

من حيث إن النيابة العامة تنعى على الحكم المطعون فيه أنه إذ قضى بعدم قبول الدعوى لعدم إتخاذ الإجراءات الواجبة في رفعها ، قد أخطأ في تطبيق القانون كما شابه خطأ في الإسناد ، ذلك بأنه أسس قضاءه على ما ذهب إليه من أن النيابة العامة لم تباشر بصدد هذه الدعوى الإجراءات المنصوص عليها في قانون الإجراءات الجنائية والتي توجب أن تكون الإحالة إلى محكمة الجنايات عن طريق مستشار الإحالة . كما ذهب أيضا — تبريرا لقضائه — إلى القول بأن الدعوى لم تكن قد طرحت أمام محكمة الحدود التي شكلت لنظرها قبل صدور القانون رقم ٨٨ لسنة ١٩٦١ لأن المتهمين لم يكونوا قد أعلنوا للشول أمام تلك المحكمة حتى تاريخ العمل بهذا القانون كما أن النيابة العامة قد باشرت تحقيق الواقعة إثر إحالتها إليها بعد صدور القانون المشار إليه ، مما كان يقتضى تقديم القضية أولا إلى مستشار الإحالة وفقا لما تقتضى به المادة ٢١٤

من قانون الإجراءات الجنائية . وهذا الذي قاله الحكم يخالف الثابت بالأوراق كما يخالف حكم القانون، إذ أن المطعون ضدهما الأول والخامس قد سبق إعلانهما للحضور أمام المحكمة المختصة التي شكلت لنظر الدعوى قبل صدور القانون رقم ٨٨ لسنة ١٩٦١ وتم إعلانهما قبل العمل بهذا القانون وبذا تكون تلك المحكمة قد اتصلت بالدعوى ويتعين لذلك على النيابة العامة — تنفيذاً لنص المادة الخامسة من القانون سالف الذكر — أن تقدم القضية إلى محكمة الجنايات المختصة بالحالة التي كانت عليها . ولا يغير من الأمر أن تكون النيابة العامة قد باشرت تحقيقاً في الدعوى عقب ورود الأوراق إليها طالما أن الدعوى كانت قد طرحت من قبل على محكمة الحدود .

وحيث إن الحكم المطعون فيه — بعد أن استعرض الإجراءات التي سلكتها الدعوى — خلص إلى القضاء بعدم قبول الدعوى لعدم إتخاذ النيابة العامة الإجراءات الواجبة في رفعها — بقوله ” وحيث إنه طبقاً لنص المادة الخامسة من القانون رقم ٨٨ لسنة ١٩٦١ والتي تقضى بأن تكون المناطق والجهات الداخلة في المحافظات المشار إليها بدوائر اختصاص المحاكم الابتدائية وتحال إدارياً ودون مصاريف جميع التحقيقات والدعاوى الجنائية القائمة أمام محاكم الحدود في هذه المحافظات إلى المحاكم العادية المختصة لنظرها بالحالة التي عليها وتتخذ النيابة العامة الإجراءات الواجبة في هذا الشأن . وحيث إنه متى كان ذلك وهدياً بما قضت به المادة ٢١٤ من قانون الإجراءات الجنائية المعدلة بالقانون ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ إذا رأت النيابة العامة بعد التحقيق أن الواقعة جنائية أو جنحة أو مخالفة وأن الأدلة على المتهم كافية رفعت الدعوى إلى المحكمة المختصة بنظرها ويكون ذلك في مواد المخالفات والجناح بطريق تكليف المتهم بالحضور أمام المحكمة الجزئية وترفع الدعوى في مواد الجنايات من رئيس النيابة أو من يقوم مقامه بطريق تكليف المتهم بالحضور أمام مستشار الإحالة — مع مراعاة حكم الفقرة الأخيرة من المادة ٦٣ أ . ج . لما كان ذلك، فإن الدعوى الماثلة تكون قد عرضت على المحكمة دون أن تقوم النيابة باتخاذ الإجراءات الواجبة قانوناً في هذا الخصوص وخاصة أن الثابت من مطالعة أوراق الدعوى أن النيابة العامة باشرت تحقيق الدعوى بعد إحالة الأوراق إليها من القضاء العسكري، وكان التحقيق المذكور

بداية من ٢٢ نوفمبر سنة ١٩٦١ حتى ١٣ نوفمبر سنة ١٩٦٣ . هذا فضلا عن أنه وإن كان قد صدر أمر بتشكيل محكمة جنائية مخصوصة لمحاكمة المتهمين وتحديد جلسة ٥ يولييه سنة ١٩٦١ لنظرها إلا أنه لا دليل في أوراق الدعوى على انعقاد الخصومة أمام تلك المحكمة بل على العكس فإن الثابت من الأوراق ينفي ذلك وإلا ما كانت النيابة المختصة قد باشرت تحقيق الدعوى بعد تاريخ ٥ يولييه سنة ١٩٦١ وحتى ١٣ نوفمبر سنة ١٩٦٣ . ومتى كان الأمر كذلك ، وكانت النيابة العامة قد باشرت تحقيقا في الدعوى فإنه كان يتعين عليها إتباع الإجراءات الواجبة قانونا بمراعاة ما نصت عليه المادة ١٢١٤ ج على النحو السالف الإشارة إليه ومن ثم يتعين القضاء بعدم قبول الدعوى لعدم إتخاذ الإجراءات القانونية “ . لما كان ذلك ، وكان يبين من الإطلاع على الأوراق أن محافظ الصحراء الغربية سبق أن أصدر بتاريخ ١٤ ديسمبر سنة ١٩٦٠ أمرا بتشكيل محكمة جنائية مخصوصة لمحاكمة المتهمين ( المطعون ضدهم ) عما أسند إليهم بورقة الإدعاءات المرافقة ، كما يبين من الإطلاع على المفردات المضمومة تحقيقا لوجه الطعن أن المتهم الأول قد أعلن بتاريخ ١٢ يونيو سنة ١٩٦١ للحضور أمام تلك المحكمة بالجلسة التي حددت لنظر الدعوى كما أعلن المتهم الخامس أيضا بتاريخ ٢٢ يونيو سنة ١٩٦١ للحضور بهذه الجلسة أمام المحكمة سألقة الذكر . وقد تم إعلانهما إعلانا صحيحا في ظل النظام الذي كان قائما قبل صدور القانون رقم ٨٨ لسنة ١٩٦١ بتطبيق النظام الإداري والنظام القضائي العام في المواد الجنائية في محافظات البحر الأحمر ومطروح والوادي الجديد ، مما يفيد اتصال محكمة الحدود المخصوصة بالدعوى المطروحة إتصالا صحيحا قبل العمل بالقانون المشار إليه — خلافا لما ذهب إليه الحكم المطعون فيه في هذا الخصوص وأمس عليه قضاءه . ولا يغير من ذلك قيام النيابة العامة بإجراء تحقيق في الدعوى عقب إرسال الأوراق إليها — بعد صدور ذلك القانون — طالما أن الدعوى كانت قد اتصلت فعلا بقضاء الحكم . لما كان ذلك ، وكان القانون رقم ٨٨ لسنة ١٩٦١ سالف الذكر إذ ألغى إختصاص محاكم الحدود بالمواد الجنائية في المحافظات التي عينها به وناط ذلك الإختصاص بجهات التقاضي في النظام القضائي العام ، قد تصدى لبيان الإجراءات التي تتبع بالنسبة إلى التحقيقات والدعاوى الجنائية القائمة أمام محاكم الحدود في الأماكن المذكورة فنص في المادة الخامسة منه على أن ” تحال إداريا دون

مصاريف جميع التحقيقات والدعاوى الجنائية القائمة أمام محاكم الحدود في هذه المحافظات إلى المحاكم العادية المختصة بنظرها بالحالة التي عليها وتتخذ النيابة العامة الإجراءات الواجبة في هذا الشأن". وقد أثر الشارع بمقتضى هذا النص أن تحال تلك القضايا القائمة أمام محاكم الحدود إداريا بحالتها التي بلغت بعد دخولها حوزتها إلى نظيرتها في النظام القضائي العام وهي المحاكم العادية دون عودتها إلى سلطات التحقيق في هذا النظام ، ما دام أن تلك القضايا كانت قد تعدت مرحلتى التحقيق والإحالة وتجاوزتهما إلى مرحلة المحاكمة التي بلغت فيها أمام محاكم الحدود وسعت إليها بإجراءات صحيحة في ظل القانون المعمول به وقتذاك وليس من شأن إلغائه نقض هذه الإجراءات أو إهدار ما تم منها عبر المرحلة السابقة على المحاكمة ، ذلك أن الأصل أن كل إجراء تم صحيحا في ظل قانون يظل صحيحا وخاضعا لأحكام هذا القانون وليس في قانون الإجراءات الجنائية ما يقضى بإبطال إجراء تم وانتهى صحيحا وفقا للتشريع الذي حصل الإجراء في ظله — وإذا كانت هذه الدعوى قد أضحيت بين يدي القضاء وغدت منظورة أمام إحدى جهات الحكم المختصة بنظرها وفقا للقانون المعمول به ، فإنها تكون قد خرجت من ولاية سلطات التحقيق التي لا تملك — بعد انحسار سلطانها عليها بتقديمها للقضاء — حق التصرف فيها على وجه آخر . ومن ثم فلا محل للقول بعودة هذه التحقيقات وتلك الدعاوى إلى سلطة التحقيق في النظام القضائي العام ، ولا يسوغ الاحتجاج بعدم إلزام الأحكام المقررة بقانون الإجراءات الجنائية بالنسبة إلى إحالة القضايا في مواد الجنايات إلى محكمة الجنايات ، ذلك أن الإحالة المنصوص عليها في المادة الخامسة سالفة البيان ليس مصدرها قانون الإجراءات الجنائية حتى يتعين التقيد بإجراءات الإحالة التي رسمها القانون في مختلف نصوصه ، وإنما هي إحالة إدارية مبناها دلالة صريحة من الشارع عبر عنها في تلك المادة من القانون رقم ٨٨ لسنة ١٩٦١ ولا مجال معها للاحتجاج بما جاء مغايرا لها في تشريع سواه . أما ما ورد بعجز هذه المادة إيجابا على النيابة العامة بأن تتخذ الإجراءات الواجبة في هذا الشأن ، فإن دلالة سياق النص لا تدع مجالا للشك في أن مراد الشارع قد تعلق بخطابه للنسبة العامة بأن تتخذ ما يملكه القانون في شأن إعلان القضايا وإرسالها إلى المحاكم العادية التي أصبحت مختصة بنظرها

والفصل فيها بالنظر إلى الدور الذي تشغله النيابة العامة في التنظيم القضائي الجنائي العام . لما كان ذلك ، وكانت الدعوى الجنائية في القضية موضوع الطعن قائمة فعلا أمام محكمة الحدود عند صدور القانون رقم ٨٨ لسنة ١٩٦١ وأصبحت بين يدي القضاء وخرجت من ولاية سلطة التحقيق فإن إحالتها إنما تكون إلى محكمة الموضوع المختصة وهي محكمة الجنايات ، ولا يسوغ القول بإحالتها إلى النيابة العامة أو مستشار الإحالة ، ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى بعدم قبول الدعوى الجنائية يكون قد أخطأ في تطبيق القانون — فضلا عن مخالفته للثابت بالأوراق على ما سلف بيانه . لما كان ذلك ، وكان هذا الحكم وإن قضى خاطئا بعدم قبول الدعوى بحالتها فانه يعد في الواقع — على الرغم من أنه غير فاصل في موضوع الدعوى — منها للتخصومة على خلاف ظاهره طالما أنه سوف يقابل حتما — على مقتضى ما تقدم — من مستشار الإحالة فيما لو أحيلت إليه القضية بحكم بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة تقديمها إلى المحكمة المختصة ونحروجها من ولايته القضائية ، ومن ثم فإن هذا الحكم يكون صالحا لورود الطعن عليه بالنقض . ولما كان الطعن قد استوفى الشكل المقرر في القانون ، فانه يتعين القضاء بقبول الطعن شكلا وفي الموضوع بنقض الحكم المطعون فيه وقبول الدعوى الجنائية والإحالة إلى محكمة الجنايات لنظر الموضوع .

## جلسة ٨ من يناير سنة ١٩٦٨

برئاسة السيد المستشار / محمد محفوظ ، وعضوية السادة المستشارين : محمد عبد الوهاب خليل ، وحسين صالح ، ومحمود العمراوى ، ومحمود عطيفة .

( ٢ )

### الطعن رقم ١٢٦٨ لسنة ٣٧ القضائية

( أ، ب، ج، د، هـ ) خطأ . رابطة سببية . مسئولية جنائية . مسئولية مدنية . حكم . "تسببيه" . تسبیب غیر معيب . قتل خطأ . إصابة خطأ .

( أ ) تقدير الخطأ المستوجب لمسئولية مرتكبه جنائيا أو مدنيا . موضوعى .

( ب ) تقدير توافر رابطة السببية بين الخطأ والضرر . موضوعى .

( ج ) السرعة التى تصلح أساسا لادامة الجنائية فى جريمة القتل والإصابة الخطأ ؟

( د ) تقدير السرعة . أمر موضوعى .

( هـ ) لا يصح قياس السرعة بالنظريات والمعادلات الحسابية لاختلاف تقديرها بحسب الزمان والمكان والظروف الملازمة للحدث .

( و ) خطأ . "الخطأ المشترك" . مسئولية جنائية . قتل خطأ .

خطأ المجنى عليه لا يسقط مسؤولية المتهم بجريمة القتل الخطأ . ما دام لم يترتب عليه انتفاء الأركان القانونية للجريمة .

( ز ) حكم . "تسببيه" . تسبیب غیر معيب . نقض . "أسباب الطعن" . ما لا يقبل منها .

ما يشير الطامن من أن المحكمة أسندت إليه دفاعا لم يقله . لا جدوى منه . مادامت المحكمة لم تعول على هذا الدفاع فى إدانته .

( ح ) دفاع . "الإخلال بحق الدفاع" . ما لا يوفره . إثبات . "معاينة" . حكم . "تسببيه" . تسبیب غیر معيب .

طلب المعاينة الذى تلزم المحكمة بإجابته أو الرد عليه ؟

(ط) حكم . "سببه . ما لا يعيبه في نطاق التدليل" .

الخطأ في الإسناد لا يعيب الحكم . ما دام أنه غير مؤثراً استخلصه من نتيجة .

١ — تقدير الخطأ المستوجب لمسئولية مرتكبه جنائياً أو مدنياً مما يتعلق بموضوع الدعوى .

٢ — تقدير توافر السببية بين الخطأ والضرر أو عدم توافرها هو من المسائل الموضوعية التي تفصل فيها محكمة الموضوع بغیر معقب عليها ، ما دام تقديرها سائفاً مستنداً إلى أدلة مقبولة ولها أصلها في الأوراق .

٣ — السرعة التي تصلح أساساً للمسائلة الجنائية في جريمة القتل والإصابة الخطأ هي التي تتجاوز الحد الذي يقتضيه ملائسات الحال وظروف المرور وزمانه ومكانه فيتسبب عن هذا التجاوز الموت أو الجرح .

٤ — تقدير ما إذا كانت سرعة السيارة في ظروف معينة تعد عنصراً من عناصر الخطأ أو لا تعد هو مسألة موضوعية يرجع الفصل فيها لمحكمة الموضوع وحدها .

٥ — السرعة لا يصح أن تقاس بالنظريات والمعادلات الحسابية لاختلاف تقديرها بحسب الزمان والمكان والظروف الملازمة للحادث .

٦ — الخطأ المشترك في نطاق المسؤولية الجنائية لا يخلو المتهم من المسؤولية، بمعنى أن خطأ المجنى عليه لا يسقط مسؤولية المتهم ، ما دام هذا الخطأ لم يترتب عليه إنتفاء الأركان القانونية لجريمة القتل الخطأ .

٧ — لا عبرة بقول الطاعن إن المحكمة أسندت إليه دفاعاً لم يقبله ، ما دامت المحكمة لم تعمل على هذا الدفاع في إدانته .

٨ — متى كان الظاهر من أسباب الطعن إن طلب الطاعن إجراء المعاينة لا يتجه إلى نفي الفعل المكون للجريمة أو استحالة حصول الواقعة وإنما كان الهدف منه مجرد التشكيك فيها وإثارة الشبهة حول أقوال الشهود وهو ما لا تلتزم المحكمة بإجابته أو الرد عليه .

٩ - لا يعيب الحكم خطؤه في الإسناد طالما أنه غير مؤثر فيما استخلصه من نتيجة ، وما دام أنه لم يتخذ منه دليلاً من بين الأدلة التي اعتمد عليها في قضائه .

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه في يوم ١٨ يونيو سنة ١٩٦٢ بدائرة قسم الساحل محافظة القاهرة : تسبب من غير قصد ولا تعمس في قتل شوق السيد سويلم ومحمود يوسف وكان ذلك ناشئاً عن إهماله وعدم احتياظه وذلك بأن قاد سيارته بحالة ينجم عنها الخطر وبسرعة فصدم المجنى عليهما وأحدث بهما الإصابات الموصوفة بالتقرير الطبي والتي أودت بحياتهما . وطلبت عقابه بالمادة ٢٣٨ من قانون العقوبات . وادعى مدني اورثة المجنى عليهما الأولى قبل المتهم والمسئولة عن الحقوق المدنية بمبلغ ٥١ ج على سبيل التعويض المؤقت مع المصاريف وأتعاب المحاماة . ومحكمة الساحل الجزئية قضت بتاريخ ٥ ديسمبر سنة ١٩٦٤ عملاً بمادة الإتهام ( أولاً ) باعتبار المدعين بالحقوق المدنية عدا الأول تاركين لدعواهم المدنية وألزمتهم مصاريفها ( ثانياً ) بحضورها بحبس المتهم سنة واحدة مع الشغل وتغريمه مائة جنيه وأمرت بوقف تنفيذ عقوبة الحبس مدة ثلاث سنوات تبدأ من اليوم الذي يصبح فيه هذا الحكم نهائياً وإلزامه أن يؤدي إلى المدعى بالحقوق المدنية الأول مبلغ ٥١ ج والمصاريف وعدم قبول دعوى الأخير المدنية بالنسبة إلى المدعى عليها الثانية وألزمته مصاريفها . فاستأنف المتهم هذا الحكم . ومحكمة القاهرة الابتدائية - بهيئة استئنافية - قضت بحضورها بتاريخ ٢٦ نوفمبر سنة ١٩٦٦ بقبول الاستئناف شكلاً وفي الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف . فطعن وكيل المتهم في هذا الحكم بطريق النقض ... إلخ .

## المحكمة

حيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعن بجريمة القتل الخطأ قد أخطأ في الإسناد وشابه القصور في التسيب والفساد في الاستدلال وانطوى على إخلال بحق الدفاع ، ذلك بأن أسند إلى الشاهدة فاطمة علوان أنها

قالت بأن الطاعن لم يستعمل الفرامل مع أنه لم يرد في أقوالها شيء من ذلك . كما حصل الحكم أقوال الشاهد محمود عبد الفتاح فرغلي بما يفيد أنه رأى السيارة وهي تصطدم بالمجنى عليهما من الأمام وتنفذ بهما بعيدا في حين أن هذا الشاهد أكد في أقواله عدم مشاهدته إياها وهي تصدمهما . ثم أثبت الحكم على لسان الطاعن نفسه ، بأنه فوجيء بعدة أشخاص يعبرون الطريق أمامه ، وقد عبره نفر منهم ، بينما توقف آخرون ، مع أن أقواله التي أدلى بها جاءت خلوا من ذلك ، هذا وأنه على الرغم من أن أقوال شهود الإثبات الثلاثة لا تفيد سوى خطأ المجنى عليهما لاندفاعهما في عبور الطريق قبل التأكد من خلوه فإن الحكم عول عليها في الإدانة . ثم إن الحكم مع إغفاله بيان كيفية وقوع الحادث ورابطة السببية بين الخطأ والوفاة ومدى إسهام خطأ المجنى عليهما في وقوع الحادث فقد اكتفى في تبيان خطأ الطاعن بالقول أنه كان يقود السيارة بسرعة مستدلا على ذلك بآثار الفرامل التي بلغ طولها ٢٦ خطوة في حين أن السرعة في حد ذاتها لا تنهض بمفردها سببا للحادث ، وطريقة قياس طول الفرامل التي اتبعت لا تؤدي إلى إثبات هذا الطول ، نظرا لطبيعة الأرض والظروف الجوية المحيطة بها ، وقد أغفل الحكم الرد على دفاع الطاعن في هذا الخصوص رغم إirاده له في مذكرته المقدمة لمحكمة ثاني درجة وهي التي طلب فيها إجراء المعاينة وأرفق بها كتيباً بمقاييس آثار الفرامل ودلالة طولها على السرعة ، مما يعيب الحكم المطعون فيه ويستوجب نقضه .

وحيث إن الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية لجريمة القتل الخطأ التي دان الطاعن بها وأورد على ثبوتها في حقه أدلة إستقفاها من المعاينة ومن أقوال الشاهدين محمود عبد الفتاح فرغلي والشرطي محمد حلمي مراد وهي أدلة سائغة من شأنها أن تؤدي إلى ما رتب دليها ، وبعد أن أورد الحكم مؤدى المعاينة وأقوال الشاهدين آنفى الذكر إستظهر الحكم عنصر الخطأ وأثبتته في حق الطاعن في قوله . "وحيث إن الذى تستخلصه المحكمة من سرد الوقائع دلى النحو المتقدم أن المتهم ( الطاعن ) كان يقود سيارته بسرعة كبيرة غير معنى بتنبيه المارة بإطلاق آلة التنبيه وأن المجنى عليهما كان يعبران الطريق وقد سبقهما آخرون إلى ذلك فصدمهما المتهم

بمقدم سيارته وقذفهما أمامه إلى مسافة ثماني عشرة خطوة فأحدث بهما الإصابات الميينة بالتقرير الطبي والتي توفيا من جرائها وقد قام الدليل على خطأ المتهم بما دلت عليه المعاينة من تركه لفرامل السيارة بطول ٣٦ خطوة كما أن الشاهدين محمود عبد الفتاح فرغلي والشرطي محمد حلمي محمد قررا أنهما سمعا دويًا شديدًا للفرامل وثانيهما كان بالنقطة على مبعدة للحادث وفي هذا الدوي الشديد للفرامل دلالة على أن السيارة كانت مسرعة" ثم بين الحكم رابطة السببية بين هذا الخطأ وبين وفاة المجنى عليهما في قوله : "ولما كان ذلك، وكانت السرعة تعتبر خطراً على حياة الجمهور وأساساً للاستولية في جرائم القتل الخطأ وقد توافرت في حق المتهم وقد أدى خطأ هذا بالامراع في قيادة السيارة إلى اصطدامه بالمجنى عليهما وإصابتهما بالإصابات الموصوفة بالتقرير الطبي والتي أودت بحياتهما فإن علاقة السببية تكون متوافرة أيضاً في حق المتهم ومن ثم يتعين عقابه بمادة الإتهام". لما كان ذلك، وكان الواضح من الحكم أنه لم يعول في إدانة الطاعن على أقوال فاطمة علوان ولم يأخذ بها فإن خطأه في الإسناد إليها - بفرض صحته - لا يعيبه باعتباره غير مؤثر فيما استخلصه الحكم من نتيجة ما دام أنه لم يتخذ منه دليلاً من بين الأدلة التي اعتمد عليها في قضائه، وأما ما ينعاه الطاعن من خطأ الحكم في الإسناد إلى أقوال الشاهد محمود عبد الفتاح فرغلي لذكره بأنه شاهد السيارة وهي تصطدم بالمجنى عليهما وتبقى بهما بعيداً مع أنه لم يقل شيئاً من ذلك فمردود بما هو ثابت من الحكم ذاته من أنه استدل فيما استدل عليه على عنصر السرعة بما قرره الشاهد محمود عبد الفتاح فرغلي من سماعه دويًا شديدًا للفرامل وهذا القول من الشاهد له سنده من أقواله التي أدلى بها في التحقيق - على ما بين من المفردات المضمومة. ومن ثم فإن ما يعيبه الطاعن على الحكم في هذا الصدد لا يكون له محل. وأما قول الطاعن بأن المحكمة أسندت إليه دفاعاً لم يقله فلا عبرة به ما دامت المحكمة لم تعول على هذا الدفاع في إدانته. وأما عن دعوى الطاعن بإسهام المجنى عليهما في وقوع الحادث فإنه لا يتمدح - بفرض قيامه - في مسئولية الطاعن عن جريمة القتل الخطأ التي دين بها، ذلك لأن الخطأ المشترك في نطاق المسئولية لا يخلو المتهم من المسئولية بمعنى أن خطأ المجنى عليه لا يسقط مسئولية المتهم ما دام هذا الخطأ لم يترتب عليه إنتفاء الأركان القانونية لجريمة القتل الخطأ. لما كان ذلك، وكان تقدير الخطأ المستوجب للمسئولية مرتكبه

جنائيا أو مدنيا مما يتعلق بموضوع الدعوى وكان تقدير توافر السببية بين الخطأ أو عدم توافرها هو من المسائل الموضوعية التي تفصل فيها محكمة الموضوع بغير معقب عليها مادام تقديرها سائغا مستندا إلى أدلة مقبولة ولها أصلها في الأوراق، وإذا ما كان الحكم قد خلص في منطق سائغ وتدليل مقبول إلى أن ركن الخطأ الذي نسبته إلى الطاعن يتمثل في قيادته السيارة بسرعة زائدة ينم عنها ذلك الدوى الشديد الذي إنبعث من الفرامل، وكانت السرعة التي تصاح أساما لاساءلة الجنائية في جريمة القتل والإصابة الخطأ هي التي تجاوز الحد الذي تقتضيه ملاسبات الحال وظروف المرور وزمانه ومكانه فيتسبب عن هذا التجاوز الموت أو الجرح .

ولما كان تقدير ما إذا كانت سرعة السيارة في ظروف معينة تعد عنصرا من عناصر الخطأ أو لا تعد هو مسألة موضوعية يرجع الفصل فيها لمحكمة الموضوع وحدها . لما كان ذلك ، وكان الحكم بعد إقامته الحجّة على ثبوت خطأ الطاعن قد إستظهر رابطة السببية بينه وبين وفاة المحبى عليهما في بيان كاف ومقبول فإن جميع ما يثيره الطاعن في هذا الشأن يكون غير سديد وينحل إلى جدل موضوعي في تقدير أدلة الدعوى مما لا يجوز إثارتها أمام محكمة النقض . وأما عن طلب إجراء المعاينة فإنه مع التسليم بأن الطاعن قد ضمنه مذكرته المقدمة إلى محكمة ثانية درجة وانعقاد خصائص الطلب الجازم له فإن الظاهر من أسباب الطعن أنه لا يتجه إلى نفي الفعل المكون لجريمة القتل الخطأ أو استحالة حصول الواقعة وإنما كان الهدف منه مجرد التشكيك فيها وإثارة الشبهة حول أقوال الشهود وهو ما لا تلتزم المحكمة بإجابته أو الرد عليه، ولا يغير من ذلك أن يكون الطاعن قد أرفق بتلك المذكرة حسب دعواه كتيبا مبينا به مقاييس آثار الفرامل ودلالاتها على السرعة، ذلك بأن السرعة لا يصح أن تقاس بالنظريات والمعادلات الحسابية لاختلاف تقديرها بحسب الزمان والمكان والظروف الملازمة للحدث . لما كان ما تقدم جميعه، فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

## جلسة ٨ من يناير سنة ١٩٦٨

برئاسة السيد المستشار / محمد محفوظ ، وعضوية السادة المستشارين : محمد عبد الوهاب خليل ،  
وحسين ساح ، ومحمود العمراوى ، ومحمود عطيفة .

( ٣ )

### الطعن رقم ١٧٩٩ لسنة ٣٧ القضائية

نقض . ” التقرير بالطعن . إيداع الأسباب “ . طعن .

( ١ ) الطعن فى الأحكام الجنائية من شأن المحكوم عليهم دون غيرهم . تدخل المحامين منهم  
لا يكون إلا بناء على إرادتهم الطعن فى الحكم ورغبتهم فى السير فيه . مثال .

( ب ) التقرير بالطعن هو مناط إتصال المحكمة به . تقديم الأسباب فى الميعاد القانونى شرط  
لقبوله . التقرير بالطعن وتقديم أسبابه يكونان معا وحدة إجرائية لا يقوم فيها أحدهما  
مقام الآخر ولا يغنى عنه .

١ — الأصل أن الطعن فى الأحكام الجنائية من شأن المحكوم عليهم دون غيرهم  
وتدخل المحامين عنهم لا يكون إلا بناء على إرادتهم الطعن فى الحكم ورغبتهم  
فى السير فيه ، وما دام الطاعن لم يظهر رغبته شخصيا فى الطعن فى الحكم الصادر عليه  
إلا بعد فوات الميعاد القانونى ، فإنه لا يجدى فيه إرسال محاميه برقية إلى مدير  
وحدته المسجون بها فى الجيش يطالب فيها التصريح للطاعن بالتقرير بالنقض  
فى الحكم الصادر ضده ، ذلك لأنه كان فى وسع الطاعن أن يقرر بالطعن أمام  
قلم الكتاب أو بالجيش فى الميعاد القانونى ، ولم يدع هو أو المدافع عنه أنه حيل  
بينه وبين ذلك . ولا يحق له التعلل بتأخر إدارة السجن فى دعوته لهذا الغرض .

٢ — من المقرر أن التقرير بالنقض هو مناط إتصال المحكمة به ، وأن تقديم  
الأسباب التى بنى عليها الطعن فى الميعاد الذى حدده القانون هو شرط لقبوله ،  
وأن التقرير بالطعن وتقديم أسبابه يكونان معا وحدة إجرائية لا يقوم فيها أحدهما  
مقام الآخر ولا يغنى عنه . ومتى كان الثابت أن الطاعن لم يقرر بالطعن إلا بعد  
فوات الميعاد القانونى ، فإن الطعن يكون غير مقبول شكلا .

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن وآخرين بأنهم في يوم ١٠ يونيو سنة ١٩٦١ بدائرة مركز الصف محافظة الجيزة : — المتهم الأول — قتل أحمد عبد الرحيم بيومي عمدا مع سبق الإصرار بأن انتوى قتله وأعد لذلك سلاحا ناريا (مسدسا) وتوجه إلى مكان وجوده حتى إذا ما ظفربه أطلق عليه هيارا ناريا قاصدا قتله فأحدث به الإصابات الموصوفة بتقرير الصفة التشريحية والتي أودت بحياته .

المتهمين الثاني والثالث : شرما في قتل أحمد عبد الله مبروك عمدا مع سبق الإصرار بأن يتنا النية على قتله وأعدا لذلك أسلحة نارية (مسدسات) وتوجهها إلى مكان وجوده حتى إذا ما ظفروا به أطلقا عليه عدة أعيرة نارية قاصدين قتله فأصيب بالإصابات الموصوفة بالتقرير الطبي الشرعي وأوقفت الجريمة وخاب أثرها لسبب لا دخل لإرادتهما فيه هو إسعاف المجنى عليه بالعلاج بالنسبة للأول وعدم إحكام الرماية بالنسبة للثاني . المتهم الأول أيضا ( ١ ) حاز سلاحا ناريا مششخنا (مسدسا) بدون ترخيص ( ٢ ) حاز ذخيرة مما تستعمل في الأسلحة النارية دون أن يكون مرخصا له في حمل السلاح . المتهم الثاني أيضا ( ١ ) حاز سلاحا ناريا مششخنا (مسدسا) بدون ترخيص ( ٢ ) حاز ذخيرة مما تستعمل في الأسلحة النارية دون أن يكون مرخصا له في حمل السلاح المتهم الثالث أيضا ( ١ ) حاز سلاحا ناريا مششخنا (مسدسا) بدون ترخيص ٣ — حاز ذخيرة مما تستعمل في الأسلحة النارية دون أن يكون مرخصا له في حمل السلاح . وطلبت من مستشار الإحالة إحالتهم إلى محكمة الجنايات لمعاقبتهم طبقا للقيد والوصف الواردين بقرار الإتهام . فقرر بذلك . ومحكمة جنايات الجيزة قضت حضوريا بتاريخ ٢١ يناير سنة ١٩٦٧ عملا بالمواد ٤٥ و ٤٦ و ٢٣٠ و ٢٣١ من قانون العقوبات والمواد ١ و ٢ و ٢٦/٢-٤ و ٣٠ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ المعدل بالقانون رقم ٥٤٦ لسنة ١٩٥٤ والجدول ٣ الملحق به مع تطبيق المادتين ١٧ و ٣٢/٣ من قانون العقوبات بالنسبة إلى المتهم الثاني والمادتين ١/٣٠٤ و ١/٣٨١ من قانون الإجراءات الجنائية والمادة ٣٠ من قانون العقوبات بالنسبة إلى المتهمين الأول والثالث ( أولا ) بمعاقبة المتهم

الثاني ( الطاعن ) بالسجن مدة ثلاث سنوات عن التهم المسندة إليه ( ثانيا ) ببراءة كل من المتهمين الأول والثالث مما أسند إليهما . ثالثا : مصادرة المضبوطات . فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

## المحكمة

حيث إن الحكم المطعون فيه صدر حضوريا بتاريخ ٢١ يناير سنة ١٩٦٧ وقدم محامى الطاعن أسباب الطعن في ١٨ فبراير سنة ١٩٦٧ ولكن الطاعن لم يقرر بالطعن بطريق النقض إلا في ١٢ مارس سنة ١٩٦٧ ، أى بعد فوات الميعاد المنصوص عليه في المادة ٣٤ من القانون رقم ٥٧ في شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن التقرير بالنقض هو مناط اتصال المحكمة به وأن تقديم الأسباب التي بنى عليها الطعن في الميعاد الذي حدده القانون هو شرط لقبوله — وأن التقرير بالطعن وتقديم أسبابه يكونان معا وحدة إجرائية لا يقوم فيها أحدهما مقام الآخر ولا يغني عنه ، فإن الطعن يكون غير مقبول شكلا . ولا يجدى الطاعن إرسال محاميه برقية إلى مدير وحدته المسجون بها في الجيش يطلب فيها التصريح للطاعن بالتقرير بالنقض في الحكم الصادر ضده ذلك لأنه كان في وسع الطاعن أن يقرر بالطعن أمام قلم الكتاب أو بالجيش في الميعاد القانوني ولم يدع هو أو المدافع عنه أنه قد حيل بينه وبين ذلك — إذ الأصل أن الطعن في الأحكام الجنائية من شأن المحكوم عليهم دون غيرهم وتدخل المحامين عنهم لا يكون إلا بناء على إرادتهم الطعن في الحكم ورغبتهم في السير فيه ، وما دام الطاعن لم يظهر رغبته شخصيا في الطعن في الحكم الصادر عليه في أى من الجهتين المشار إليهما إلا بعد فوات الميعاد القانوني فلا حق له في التعلل بتأخر إدارة السجن في دعوته لهذا الغرض .

## جلسة ٨ من يناير سنة ١٩٦٨

برئاسة السيد المستشار / محمد محفوظ ، وعضوية السادة المستشارين : محمد عبد الوهاب خليل ،  
وحمدين صالح ، ومحمود العمراوى ، ومحمود عطيفة .

### ( ٤ )

#### الطعن رقم ١٩٢٠ لسنة ٣٧ القضائية

- ( أ ) قتل خطأ . أسباب الإباحة . مسئولية جنائية . طب . أطباء .  
شرط إباحة عمل الطبيب أن يكون ما يجريه مطابقا للأصول العلمية المقررة .
- ( ب ) خطأ . مسئولية جنائية . مسئولية مدنية .  
تقدير الخطأ المستوجب لمسئولية فاعله جنائيا أو مدنيا . موضوعى .
- ( ج ) حكم . " تسببه . تسبب غير معيب " . دفاع . " الإخلال بحق  
الدفاع . ما لا يوفره " . تزوير .  
كفاية إقامة الحكم على أسباب متجة ورده على دفاع المتهم بما يفنده .
- ( د ) إثبات . " إثبات بوجه عام " . " خبرة " . محكمة الموضوع .  
" سلطتها فى تقدير الدليل " .  
حق محكمة الموضوع فى تقدير القوة التدللية لتقارير الخبراء والمفاضلة بينها والأخذ  
بما ترتاح إليه منها .

١ — من المقرر أن إباحة عمل الطبيب مشروطة بأن يكون ما يجريه مطابقا  
للأصول العلمية المقررة ، فإذا فرط فى اتباع هذه الأصول أو خالفها حقت عليه  
المسئولية الجنائية بحسب تعمده الفعل ونتيجته أو تقصيره وعدم تحرزه  
فى أداء عمله .

٢ — تقدير الخطأ المستوجب لمسئولية مرتكبه جنائيا أو مدنيا مما يتعلق  
بموضوع الدعوى ، فإذا كانت المحكمة فى حدود ما هو مقرر لها من حق فى وزن

عناصر الدعوى وأدلتها — قد بينت الواقعة ودلتت تدليلا سائغا على ثبوت نسبة الخطأ إلى المتهم و وفاة المحنى عليها نتيجة لهذا الخطأ ، فإنه لا يقبل من المتهم مصادرة المحكمة فى عقيدتها أو مجادلتها فى عناصر إطمئنانها .

٣ — إذا كان الحكم قد أثبت مخالفة البيان المدرج بشهادة الوفاة للحقيقة وأقام قضاءه فى هذا الشأن على أسباب متجة ورد على دفاع المتهم بصدد واقعة التزوير المسندة إليه بما يفند هذا الدفاع ويبرر إطراح المحكمة له ، فإن النعى عليه من هذه الناحية يكون غير سديد .

٤ — لمحكمة الموضوع كامل الحرية فى تقدير القوة التدليلية لتقارير الخبراء المقدمة فى الدعوى والفصل فيما يوجه إلى هذه التقارير من اعتراضات ، والمفاضلة بينها والأخذ بما ترتاح إليه وإطراح ما عداه لتعلق هذا الأمر بسلطتها فى تقدير الدليل .

## الوقائع

إتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه فى ١٦ يونيه سنة ١٩٦٠ بدائرة قسم الساحل محافظة القاهرة : ( أولا ) تسبب بغير قصد ولا تعمد فى قتل ثريا إبراهيم الصباحى وكان ذلك ناشئا عن إهماله فى ممارسة مهته كطبيب بأن قام بإجراء عملية تفريغ لرحمها فى إجهاض فتم على خلاف الأحوال الطبية فأحدث بها الإصابات الموضحة فى تقرير الصفة التشريحية والتي أودت بحياتها . ( ثانيا ) ارتكب تزويرا فى المحرر العرفى المبين بالتحقيق وشهادة إثبات الوفاة حال تحريرها بأن أثبت فيها على خلاف الحقيقة أن مرض ثريا إبراهيم الصباحى الذى أدى لوفاتها هو إنفجار فى الزائدة الدودية وطلبت معاقبته بالمادة ٢١٣ و ٢١٥ و ٢٣٨ من قانون العقوبات . ومحكمة الساحل الجزئية قضت غيابيا بتاريخ ٢٣ فبراير سنة ١٩٦٣ عملا بمواد الإتهام والمادتين ١/٥٥ و ٥٦ من قانون العقوبات بتفريم المتهم مائة جنيه عن التهمة الأولى وحبسه شهرا واحدا مع الشغل عن التهمة الثانية وأمرت بوقف تنفيذ عقوبة الحبس مدة ثلاث سنوات تبدأ من يوم صيرورة الحكم نهائيا . فعارض ، وفى أثناء نظر المعارضة إدعى حسن عبد الغنى خالد زوج المحنى عليها

عن نفسه وبصفته وليا طبيعيا على أولاده القصر مدنيا قبل المتهم بمبلغ ٥١ ج على سبيل التعويض المؤقت . كما إدعى محمد عبد الله أخ المجنى عليها مدنيا قبل كل من المتهم وزوج المجنى عليها متضامين بمبلغ ٥١ ج على سبيل التعويض المؤقت . وقضت المحكمة ( أولا ) بقبولها شكلا وفي الموضوع برفضها وتأيد الحكم الغيابي ( ثانيا ) لإزام المتهم أن يدفع مبلغ ٥١ ج على سبيل التعويض المؤقت إلى المدعى بالحقوق المدنية حسن عبد الغنى خالد عن نفسه وبصفته وليا طبيعيا على أولاده القصر من المجنى عليها مع المصاريف ومقابل أتعاب المحاماه . ( ثالثا ) لإزام المتهم أن يدفع مبلغ ٥١ ج على سبيل التعويض المؤقت إلى المدعى بالحقوق المدنية محمد عبد الله والمصروفات شاملة مقابل أتعاب المحاماه . ( رابعا ) رفض الدعوى المدنية قبل حسن عبد الغنى خالد وإلزام رافعها المصروفات . فاستأنف المتهم هذا الحكم . ومحكمة القاهرة الابتدائية - بهيئة استئنافية - قضت حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع ( أولا ) في الدعوى الجنائية برفضه وتأيد الحكم المستأنف بلا مصاريف جنائية . ( ثانيا ) وفي الدعوى المدنية بإلغاء الحكم المستأنف وبإحالتها بحالتها إلى محكمة الساحل المدنية الجزئية للفصل فيها . فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض ... إلخ .

## المحكمة

حيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعن بجريمة القتل الخطأ والتزوير في محرر عرفي قد شابه خطأ في تطبيق القانون وفساد في الاستدلال ، ذلك بأنه عول في قضائه على ما انتهى إليه التقرير الطبي الشرعي من أن الطاعن قد ارتكب خطأ مهنيا جسيما باستعماله "جفت" البويضة في إنزال الجنين عند قيامه بعملية إجهاض المجنى عليها وبتفويته عليها العلاج بالمستشفى ، مع أن كلا الأمرين لا ينطوي على خطأ مهني جسيم أو خطأ أدى إلى الوفاة ، لإختلاف الرأي العلمي بشأنه بين الأطباء إذ ذهب البعض منهم إلى أن ما قام به الطاعن

يتفق وما كان يتطلبه واقع الحال وأن الآلة التي استعمالها مخصصة للغرض الذي استعملت من أجله . ومادام الطاعن لم يخرج عما تقتضيه أصول المهنة والمبادئ الأساسية المقررة في هذا الشأن فلا مسئولية عليه ولو أدت طريقته في العلاج إلى وفاة المجنى عليها هذا فضلا عن أن النتيجة التي انتهى إليها التقرير الطبي الشرعي تناقض ما ورد بهذا التقرير من أن حالة المجنى عليها كانت تستلزم إجراء عملية تفريغ الرحم وأن اعتقاد الطاعن بوفاة الجنين يرجع إلى عدم سماعه ضربات قلبه . الأمر الذي يقطع بعدم وقوع أى خطأ من جانبه . وقد أفصحت مناقشة الطبيب الشرعي بالجلسة عن أن الجروح المشاهدة برأس الجنين لم تنشأ عن الآلة التي استعمالها الطاعن وأن التمزق في الرحم — الذى أدى إلى الوفاة — ليس من آثار العملية التي أجريت للمجنى عليها ، بل كانت نتيجة محاولات إجهاض سابقة ، وهو ما يؤكد انتفاء مسئولية الطاعن وقد تمسك الطاعن في دفاعه بأن التقرير الطبي الشرعي جاء معيبا لأخذه في تحديد المسئولية بمعيار موضوعي في حين أن الطبيب لا يسأل إلا عن الخطأ المهني الجسيم لاستعماله في ممارسة مهنته حقا أباحه القانون معيار التجريم فيه معيار شخصي مرده إلى استعمال الحق وحده . وقد تعزز دفاع الطاعن القائم على عدم وقوع خطأ من جانبه بما تضمنه التقرير الإستشاري المقدم منه للمحكمة مثبتا سلامة كافة الإجراءات التي اتخذها من الوجهة الفنية ، غير أن المحكمة أطرحت هذا التقرير لأسباب غير سائغة ، كما أطرحت ما ورد في مرجع علمي قدمه الطاعن مؤيدا لوجهة نظره — أما ما أثبتته الطاعن في شهادة الوفاة من أن المجنى عليها قد توفيت بسبب انفجار الزائدة الدودية فلا مخالفة فيه للحقيقة ، إذ الثابت مما تضمنه التقرير المحرر بمعرفة مفتش صحة مصر الجديدة أن الأعراض التي ظهرت على المريضة تؤدي إلى الاعتقاد بصحة التشخيص الذي دونه الطاعن في تلك الشهادة خاصة بسبب الوفاة . ومن ثم فلا وجه لمؤاخذته عن تهمة التزوير .

وحيث إن الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه والمكمل بالحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به العناصر القانونية للجريمتين اللتين دين الطاعن بهما وأورد على ثبوتهما في حقه أدلة سائغة من شأنها أن تؤدي إلى مارتب عليها ، وقد تصدى لبيان موقف الطاعن من الاتهام المسند إليه في قوله ” وبسؤال المتهم

( الطاعن ) قرر أن المجنى عليها حضرت إليه صحبة زوجها وكانت في حالة إجهاض وتنزف دما متغير الرائحة وأنها أخبرته أثناء توقيعه الكشف الطبي عليها بأنها حاولت أن تجهض نفسها بإدخال جسم غريب في رحمها واستطرد يقول بأنه قام بإجراء عملية الإجهاض لها وانزل الجنين مستعملا جفت البويضة وكان الجنين متعفنا وأنها توفيت بعد العملية بسبب الصدمة . اعصية نتيجة التزيف والتسمم من الجنين المتعفن وأنه حرر شهادة بحالتها قبل إجراء العملية بناء على طلب زوجها وأضاف أنه أجرى تلك العملية كنوع من الإسعاف لخطورة حالة المجنى عليها وأن التزيف السابق على العملية كان هو السبب في وفاتها وأنه أنت بشهادة الوفاة أن سبب وفاتها هو انفجار بالزائدة الدودية من قبيل الاحتمال كما أنه حاصل على دبلوم الجراحة وإخصائي مسالك بولية ، كما أورد الحكم مؤدى ما أثبتته التقرير الطبي الشرعى في قوله ” ومن حيث إنه جاء بتقرير الصفة التشريحية أن المجنى عليها كانت حاملا في الشهر الخامس الرحمي وأنه إن صح ما جاء بأقوال المتهم فإن المجنى عليها تكون في حالة إجهاض محتم يستلزم إجراء عملية لتفريغ الرحم ، وبذلك يكون هناك مبررا لإجراء عملية الإجهاض وأن الآثار الحيوية الموجودة برأس الجنين الذى عثر عليه الطبيب الشرعى بالتجويف البطنى تشير إلى أنه وقت إجراء عملية الإجهاض كان الجنين مازال حيا وغير متعفن كما يقرر المتهم وأنه يفسر تشخيص المتهم لوفاة الجنين نتيجة لعدم سماعه ضربات قلب الجنين وأنه في مثل هذه المدة من الحمل التى وصلت إليها المجنى عليها ما كان ينبغى إستعمال جفت البويضة لإستخراج الجنين على عدة أجزاء كما قرر المتهم ، فضلا عما ظهر من وجود تمزيق كبير بالرحم وأن ذلك مفاده أن المتهم قد أخطأ في الطريقة التى اتبعها في إنزال الجنين الأمر الذى أدى إلى حدوث الوفاة نتيجة تمزق الرحم وما صاحبه من نزيف وصدمة عصبية . وانتهى الطبيب الشرعى في تقريره إلى أن ذلك في رأيه يعتبر خطأ مهنيا جسيما وأنه مما يزيد من مسؤولية الطبيب المتهم أنه قد فوت على المجنى عليها فرصة علاجها على يد أخصائى بعدم تحويلها إلى إحدى المستشفيات “ ثم خلاص الحكم إلى ثبوت الإتهام المسند إلى الطاعن في قوله : ” ومن حيث إنه يبين مما تقدم أن التهمة الأولى ثابتة في حق المتهم من أقوال الشهود سالفة الذكر وقد جاءت قاطعة الدلالة على أن المتهم أجرى عملية

إجهاض المجنى عليها أودت بحياتها ومن أقوال المتهم نفسه وقد اعترف بإجرائه تلك العملية مستعملا جفت البويضة ومن التقرير الطبي الشرعى وقد ثبت منه أنه ما كان ينبغي على المتهم استعمال ذلك الجفت وهو يدرك أن المجنى عليها في الشهر الخامس الرحمى كما أن استعمال تلك الآلة قد أدى إلى إحداث تمزيقا كبيرا بالرحم وأن ذلك يعتبر خطأ مهنيا جسيما من المتهم . ولما كان ذلك ، وكانت القاعدة أن الطبيب أو الجراح المرخص له بتعاطى أعمال مهنية لا يسأل عن الجريمة العمدية وإنما يسأل عن خطئه الجسيم وكان المتهم قد أخطأ في إجرائه تلك العملية خطأ جسيما فأهمل ولم يتبع الأصول الطبية ولا أدل على جسامه خطئه من تركه رأس الجنين وقد وجدها الطبيب الشرعى بالتجويف البطنى عند تشريح جثة المجنى عليها . ولما كان ذلك الخطأ قد أدى مباشرة إلى وفاة المجنى عليها فإنه يتعين إدانة المتهم طبقا للمادة ٢٣٨ من قانون العقوبات . . . ومن حيث إنه في صدد التهمة الثانية فقد جاءت ثابتة أيضا إذ يبين للمحكمة من الإطلاع على صورة شهادة الوفاة التي حررها المتهم أنه قد أثبت بها أن مرض المجنى عليها هو انفجار بالزائدة الدودية والتهاب بريتنوى وتعفن بالرحم ومن اعتراف المتهم في التحقيقات بإثباته تلك البيانات على خلاف الحقيقة ومن أقوال مفتش الصحة ، فيثبت من كل ذلك ومن التقرير الطبي الشرعى سالف الذكر أن المتهم ارتكب تزويرا في محرر عرقى هو شهادة إثبات وفاة المجنى عليها حال تحريرها بطريق جعل واقعة مزورة في صورة واقعة صحيحة مع علمه بتزويرها بأن أثبت بها على خلاف الواقع أن مرض المجنى عليها الذى أدى إلى وفاتها هو انفجار بالزائدة الدودية والتهاب بريتنوى وتعفن بالرحم وصدمة عصبية شديدة ، ومن ثم فيتعين إدانة المتهم عن هذه التهمة أيضا ...” وقد عرضت المحكمة الاستئنافية إلى دفاع الطاعن — الذى يردده في وجه طعنه — وأطرحته في قولها ” وحيث إنه لما كانت القواعد العامة تقضى بأن يبذل الطبيب العناية الفنية التي تقتضيها أصول المهنة وأن يسلك في هذا الشأن السلوك الفنى المألوف من أوساط أهل المهنة علما وكفاية ويقظة فيسأل الطبيب عن خطئه المهني مسئوليته عن خطئه العادى حتى عن الخطأ اليسير فلا يجوز له أن يخطئ فيما استقرت عليه أصول فنه لأن الخروج عن ذلك يكاد يصل إلى الخطأ الجسيم والشخص الفنى الوسط يجب

ألا يتجرد من الظروف الخارجية وفقا للقواعد المقررة في هذا الصدد فإذا قطع الطبيب الشرعى بأنه ما كان يذبحى للمتهم استعمال جفت البويضة لإستخراج الجنين في مثل هذه المدة من الحمل واستدل على ذلك من وجود تمزق كبير بالرحم مما أدى إلى الوفاة وأنه قد فوت على المجنى عليها فرصة علاجها على يد إخصائى في إحدى المستشفيات العامة فلا يقبل بعد ذلك القول بأن هذا الأمر من المسائل الفنية التى تقبل المناقشة أو لم يستقر عليها إجماع أهل الفن طالما كانت حالة المجنى عليها متقدمة وعلى درجة من الخطورة مما كان يقتضى منه الامتناع عن إجراء العملية خاصة وأنه ليس من الإخصائيين فى أمراض النساء، ولا تعول المحكمة على تقرير الطبيب الاستشارى الذى ورد تقريره نظريا وفى صدره رد على سؤال ألقى به عليه المتهم دون أن يلم بظروف المجنى عليها ولم يتم بالكشف عليها أو تشريح جثتها كما هو الشأن بالنسبة للطبيب الشرعى الأمر الذى تجزم معه المحكمة بتوافر خطأ المتهم فى طريقة إجراء العملية وعدم اتخاذ الاحتياطات التى توجبها عليه أصول المهنة ولا جدال فى أن المتهم وقد عاصر كافة المراحل التى مرت بالمجنى عليها حتى توفيت على يديه يعلم على وجه القطع بسبب الوفاة فلا يقبل منه بعد ذلك أن يغير هذا السبب فى شهادة الوفاة ولم تكن الزائدة الدودية مما تشكو منها المجنى عليها وبذلك فقد جاء الحكم المستأنف فى محله للأسباب التى بنى عليها والتى تأخذ بها المحكمة وتضيفها إلى أسبابها مما يمتنع معه القضاء بأىده". لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن إباحة عمل الطبيب مشروطة بأن يكون ما يجريه مطابقا للأصول العلمية المقررة فإذا فرط فى اتباع هذه الأصول أو خالفها حقت عليه المسؤولية الجنائية بحسب تعمد الفعل ونتيجته أو تقصيره وعدم تحرزه فى أداء عمله ، وكان ما أثبتته الحكم فيما تقدم من عناصر الخطأ التى وقعت من الطاعن تكفى لحمل مسؤوليته جنائيا فإن ما يثيره الطاعن بدعوى خطأ الحكم فى تطبيق القانون لا يكون له محل . لما كان ذلك ، وكان الحكم الابتدائى المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه قد أخذ بالتقرير الطبى الشرعى واستند إليه فى تقدير خطأ الطاعن وإثبات إدانته ، وكان لمحكمة الموضوع كامل الحرية فى تقدير القوة التدلالية لتقارير الخبراء المقدمة فى الدعوى والفصل فيما يوجه إلى هذه التقارير من اعتراضات والمفاضلة بينها والأخذ بما ترتاح إليه وإطراح

ما عداه لتعلق هذا الأمر بسلطتها في تقدير الدليل بما لا يجوز معه مجادلتها فيه أمام محكمة النقض . ولما كانت عناصر الخطأ التي أخذ بها الحكم واطمان إليها هي عناصر واضحة لا تناقض بينها ، فإن ما ينهيه الطاعن في هذا الخصوص يكون غير شديد . وإذا ما كان الحكم قد أقام الحجّة على مقارفة الطاعن ما أسند إليه بما استخلصه من عناصر الدعوى في منطق سليم ، وكان تقدير الخطأ المستوجب لمسئولية مرتكبه جنائيا أو مدنيا مما يتعلق بموضوع الدعوى ، وكانت المحكمة — في حدود ما هو مقرر لها من حق في وزن عناصر الدعوى وأدلتها — قد بينت الواقعة ودلت تدليلا سائغا على ثبوت نسبة الخطأ إلى الطاعن ووفاء المجني عليها نتيجة لهذا الخطأ ، فإنه لا يقبل من الطاعن مصادرة المحكمة في عقيدتها أو مجادلتها في عناصر اطمئنانها . لما كان ذلك ، وكان الحكم قد أثبت مخالفة البيان المدرج بشهادة الوفاة للحقيقة وأقام قضاءه في هذا الشأن على أسباب مشجعة ورد على دفاع الطاعن بصدد واقعة التزوير المسندة إليه بما يفند هذا الدفاع ويبرر إطراح المحكمة له فإن النعي على الحكم من هذه الناحية يكون بدوره غير شديد . لما كان ما تقدم ، فإن الطعن يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

## جلسة ٨ من يناير سنة ١٩٦٨

برئاسة السيد المستشار / محمد محفوظ ، وعضوية السادة المستشارين : محمد عبد الوهاب خليل ،  
وحسين صالح ، ومحمود المراوى ، ومحمود عطيفة .

( ٥ )

### الطعن رقم ١٩٢٢ لسنة ٣٧ القضائية

رشوة . نقض . " حالات الطعن بالنقض . الخطأ فى تطبيق القانون " .  
يكفى لتوفر الاختصاص فى جريمة الرشوة أن يكون للموظف منه نصيب يسمح له بتنفيذ الغرض  
من الرشوة . مثال .

جرى قضاء محكمة النقض على أنه يكفى لتوفر الاختصاص فى جريمة الرشوة  
أن يكون للموظف منه نصيب يسمح له بتنفيذ الغرض من الرشوة . ولما كان  
الثابت مما أورده الحكم أن مفتش التأمينات هو الذى حرر المحضر الذى عرضت  
عليه الرشوة لتغييره وأن هذا المحضر لم يكن قد بت فيه نهائيا من جانب المصلحة  
التابع لها هذا الموظف وقت عرض الرشوة عليه ودو ما يتوافر به الاختصاص  
الذى يسمح له بتنفيذ الغرض المقصود من الرشوة ، فإن الحكم المطعون فيه إذ  
قضى ببراءة المتهمين إستنادا إلى أن إختصاص الموظف قد انتهى بمجرد رفع  
محضره إلى رئيسه يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون مما يتعين معه نقضه .

### الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضدهما بأنهما وآخر قضى بالآوجه بالنسبة إليه  
فى خلال الفترة من ٥ أبريل سنة ١٩٦٥ إلى ٩ مايو سنة ١٩٦٥ بدائرة قسم ثان  
طنطا محافظة الغربية : عرضوا رشوة على موظف عمومى للإخلال بواجبات  
وظيفته بأن عرضوا على ( على جمال الدين السيد مبروك زيان ) المفتش بهيئة  
التأمينات الاجتماعية بطنطا مبالغ من النقود قدم له منها الثانى ١٠٠ جنيه وقطعة  
من القماش الصوف — على سبيل الرشوة مقابل تغيير بيان عدد العمال

الغير مؤمن عليهم العاملين لدى المقاول أحمد حامد عمر بمحلج شركة الاسكندرية وذلك لإثبات عدد أقل من الحقيقة بحضره ولكن الموظف العمومي لم يقبل الرشوة منهم . وطلبت من مستشار الإحالة إحالتهما إلى محكمة الجنايات لمحاكمتهما بالمواد الواردة بأمر الإحالة . فقرر بذلك . ومحكمة جنايات طنطا قضت حضوريا بتاريخ ٢٦ فبراير سنة ١٩٦٧ عملا بالمادتين ١/٣٠٤ و ١/٣٨١ من قانون الإجراءات الجنائية ببراءة المتهمين مما أسند إليهما . فطمنت النيابة العامة في هذا الحكم بطريق النقض .. إلخ .

## المحكمة

حيث إن النيابة العامة تنعى على الحكم المطعون فيه أنه إذ قضى ببراءة المتهمين من جريمة عرض الرشوة إستنادا إلى أن العمل الذي دفعه الرشوة من أجله كان قد خرج من اختصاص المبلغ بانتهاه من تحقيق المحضر ورفع له لرئيسه قد أخطأ في تطبيق القانون ، ذلك بأنه لا يلزم في هذه الجريمة أن يكون الموظف الذي عرضت عليه الرشوة هو وحده المختص بالقيام بجميع العمل المتعلق به بل يكفي أن يكون له به علاقة أو نصيب من الاختصاص يسمح بتنفيذ الغرض من الرشوة ، والثابت من واقعة الدعوى أن اختصاص الموظف المبلغ بالموضوع الذي عرضت عليه الرشوة من أجله كان لا يزال قائما ، وانتهائه من تحرير المحضر الذي دفعت له الرشوة لتغييره ورفع لرئيسه لا يعنى انقطاع صلاته به وخروجه عن نطاق اختصاصه طالما أن المحضر كان لا يزال معروضا للبحث والمراجعة ولم يكن قد بت في أمره نهائيا قبل عرض الرشوة .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بقوله انها تخلص في " أن على جمال مبروك المفتش بهيئة التأمينات الاجتماعية بطنطا الذي عهد إليه تحقيق شكوى ضد المقاول أحمد حامد عمر لعدم قيامه بالتأمين على جميع عماله الملحقين بالعمل بمحلج شركة الاسكندرية بالمحلة الكبرى وبعد فحصه للشكوى تبين أن عدد العمال الذين عينهم أقل من العدد الحقيقي للعمال الذين يعملون وقام بتحرير محضر لما ثبت له من مخالفات ضد المقاول رب العمل وبعد أن أتم تحقيقه الشكوى وأثبت فيها المخالفات التي ارتكبها رب العمل تحرر المحضر وتقدم به إلى رئيسه

مرفقا به جميع الأوراق المتصلة به وبعدئذ زاره بمسكنه المتهم الثانى وهو زميله فى العمل وبصحبه المتهم الأول وطلب أولها تسوية الأمر بالطريق الودى وعمل اللازم لتخفيض عدد العمال الغير مؤمن عليهم وأظهر رغبة المتهم الأول ورب العمل فى تقديم هدية إليه ، وفى إحدى الزيارات قدم المتهم الأول فى حضور المتهم الثانى قطعة من القماش الصوف هدية للموظف ليجرى إنهاء المحضر لصالح المفاوض ووعده بتقديم مبلغ من النقود فقام الموظف على جمال الدين بإخبار رئيسه وأثبت ذلك فى مكتبة وطلب منه رئيسه إظهار الموافقة ومسايرة الجناة وكان يخبر رئيسه بما حدث وفى إحدى الزيارات أبلغه المتهم الأول بأنه على استعداد لدفع مبلغ مائة جنيه ١٠٠ ج مقابل تعديل المحضر لصالح المفاوض فتظاهر الموظف بالقبول وأخبر رئيسه الذى قام بدوره بإخطار الشرطة وتحدد موعدا للقاءة الأولى التى تمت بين على جمال الدين والمتهم الثانى وتحدثا بخصوص العمل على تعديل المحضر واتفق مع رئيسه لمسايرة الموقف وعمل تعديل للمحضر حتى يطمئن الجانى ثم تحدد موعدا لتسليم المبلغ وهناك وفى حضور المتهم الثانى قام المتهم الأول بتسليم مبلغ ١٠٠ ج للموظف على جمال الدين والذى أعطى منه ثلاثين جنيها لمحمد رجب وسلم التقرير المعدل إلى المتهم الثانى الذى دسه فى طيات ثيابه ثم داهم الجميع رجال الشرطة وأخرجوا التقرير من ملابس المتهم الثانى ومبلغ ٣٠ ج من المتهم الأول وباقي المبلغ وقدره ٧٠ ج من الموظف المبلغ "وبعد أن أورد الحكم أن المفتش على جمال الدين كان قد فرغ فعلا من تحرير محضره وعرضه على رئيسه المباشر ثم على رئيسه المراقب العام ولم يؤثر عليه منهما بخط السير الأخير وطلبا من المفتش الاحتفاظ به لحين الانتهاء من موضوع الرشوة وأورد الأدلة على ثبوت هذه الواقعة تحدث عن أركان الجريمة بقوله "وحيث إنه لما كان مناط العقاب فى جريمة الرشوة أن يكون العمل المطلوب من الموظف إنجازا لا زال تحت سيطرته وفى اختصاصه وبوسعه الاستجابة إلى المطلوب منه وأما إذا كان العمل قد خرج نهائيا من يده وأصبح بعيدا عن اختصاصه فإن الاتفاق على الرشوة والتحدث بها ثم تنفيذ هذا الاتفاق بتقديم هدية أو مبالغ لا ينهض فى القول بتدعيم جريمة الرشوة ولا مجال للتحدث والتمسك بما ورد بنص ج ٢٠ (٢) ج

المادة ١٠٥ عقوبات وهي الخاصة بتقديم هدية إلى الموظف بعد إتمام العملية لأن مجال تطبيق ذلك بالنسبة للموظف الذي قبل الرشوة أى الموظف المرتشى وكذلك إلى حالة عدم وجود الاتفاق السابق على الرشوة وهذه الغير قائمة في هذه الواقعة وترتبطا على ما تقدم وقد ثبت أن الاتفاق على الرشوة والتحدث بخصوصها جاء بعد تمام خروج المحضر من يد المفتش على جمال الدين وأصبح لا سلطان له وبعيدا عن ولايته ومن ثم تكون الواقعة بحالتها هذه غير متكاملة الأدلة على الوجه سالف البيان ويتعين تبعا لذلك القضاء ببراءة المتهمين ... ..  
... .. مما أسند إليهما“ . لما كان ذلك ، وكان قضاء محكمة النقض قد جرى على أنه يكفي لتوفر الاختصاص في جريمة الرشوة أن يكون للموظف منه نصيب يسمح له بتنفيذ الغرض من الرشوة ، وكان الثابت مما أورده الحكم أن مفتش التأمينات هو الذى حرر المحضر الذى عرضت عليه الرشوة لتغييره وأن هذا المحضر لم يكن قد ثبت فيه نهائيا من جانب المصلحة التابع لها هذا الموظف وقت عرض الرشوة عليه وهو ما يتوافق به الاختصاص الذى يسمح له بتنفيذ الغرض المقصود من الرشوة فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى ببراءة المتهمين لاستنادا إلى أن اختصاص الموظف قد انتهى بمجرد رفع محضره إلى رئيسه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما يتعين معه نقضه . ولما كان هذا الخطأ قد حجب المحكمة عن أن تقول كلمتها في موضوع الدعوى فإنه يتعين أن يكون مع النقض الإحالة .

## جلسة ٨ من يناير سنة ١٩٦٨

برئاسة السيد المستشار / مختار مصطفى رضوان نائب رئيس المحكمة ، ومضوية السادة المستشارين : محمد صبرى ، ومحمد عبد المنعم حزاوى ، ونصر الدين عزام ، ومحمد أبو الفضل حفى .

( ٦ )

### الطعن رقم ١٩٣٤ لسنة ٣٧ القضائية

( ١ ، ب ) نقض . ” الطعن بالنقض . ميعاده “ . ” ما يجوز الطعن فيه من الأحكام “ .

( ١ ) صدور الحكم بعدم الاختصاص فى غيبة المتهم . لا بعد أنه أخريه .  
يده ميعاد الطعن فيه بالنقض من النيابة العامة من يوم صدوره .

( ب ) جواز الطعن بالنقض فى الحكم بعدم الاختصاص . إذا كان منها للمقصومة على خلاف ظاهره .

( ج ، د ، هـ ) حكم . ” تسببيه . تسبب معيب “ . إثبات . ” خبرة “ .  
ضرب . ” عاهة مستديمة “ . نقض . ” أحوال الطعن بالنقض . الخطأ فى تطبيق القانون “ .

( ج ) البت فى المسائل الفنية البحت . وجوب تحقيقه عن طريق المختص فنيا .

( د ) وجوب الامتناد فى تنفيذ رأى الخبير إلى أسانيد فنية تحمله .

( هـ ) فقد أحد أعضاء الجسم أو أحد أجزائه ، أو فقد منفعته أو وظيفته كلها أو بعضها على الدوام . بعد عاهة مستديمة .

١ — إذا صدر الحكم فى غيبة المتهم بعدم اختصاص محكمة الجنايات بنظر الدعوى — لكون الواقعة جنحة لاجنائية ، فإنه لا يعتبر أنه أخريه حتى يصح له أن يعارض فيه ، ولهذا فإن ميعاد الطعن فيه بطريق النقض من النيابة العامة يبدأ من تاريخ فوات ميعاد المعارضة بالنسبة إلى هذا المتهم .

٢ — إذا كان الحكم المطعون فيه الصادر من محكمة الجنايات بعدم اختصاصها بعدم منبها للتصومة على خلاف ظاهره ، لأن محكمة الجنح صوف تقضى حتما بعدم اختصاصها بنظر الدعوى لو رفعت إليها ، فإن الطعن فيه بالنقض يكون جائزا .

٣ — إذا كان ما ذهب إليه الحكم فى تعريف العاهة المستديمة يخالف تعريفها كما هو مستفاد من نص المادة ١/٢٤٠ من قانون العقوبات . ولا سند له من إجماع ، وهو يعد رأيا فنيا بحثا مما لا تملك المحكمة البت فيه بنفسها ، فقد كان عليها أن تحققه من طريق المختص فنيا ، أما وهى لم تفعل فإن حكمها يكون واجب النقض .

٤ — من المقرر أنه متى واجهت المحكمة مسألة فنية بحث ، كان عليها أن تتخذ ما تراه من وسائل لتحقيقها بلوغا إلى غاية الأمر فيها ، وأنه متى تعرضت لرأى الخبير الفنى فإنه يتعين عليها أن تستند فى تفنيده إلى أسباب فنية تحمله ، وهى لا تستطيع أن تحل فى ذلك محل الخبير فيها .

٥ — العاهة المستديمة بحسب المستفاد من الأمثلة التى ضربتها المادة ١/٢٤٠ من قانون العقوبات ، هى فقد أحد أعضاء الجسم أو أحد أجزائه ، أو فقد منفعة أو وظيفته كلها أو بعضها بصفة مستديمة . فإذا كان الحكم المطعون فيه قد أثبت بصورة مجردة أن فقد بعض صيوان الأذن تشويه لا يؤدى إلى فقد وظيفتها كلاً أو بعضاً وبالتالى لا يعد عاهة مستديمة على خلاف ما أثبتته الدليل الفنى من واقع الأمر من أن هذا الفقد قد قلل من وظيفة الأذن فى تجميع وتركيز التوجات الصوتية المنبعثة من مصادر صوتية فى اتجاهات مختلفة ، وفى حماية الأذن الخارجية وظيفتها من الأتربة مما يقدر بحوالى ٥ ٪ ، وكانت الأحكام الجنائية إنما تبنى على الواقع لا على الإعتبارات المجردة التى لا تصدق حتما فى كل حال ، فإن الحكم يكون معيبا مما يوجب نقضه .

## الوقائع

لتمت النيابة العامة المطعون ضدهم بأنهم فى يوم ٨ مايو سنة ١٩٦٤ بدائرة مركز نجع حمادى محافظة قنا : المتهم الأول : أحمد عمدا بحسين أحمد محمود

الإصابة الميمنة بالتقرير الطبي الشرعى والتي تخلفت لديه من جرائها عاهة مستديمة يستحيل برؤها هي فقد جزء كبير من صيوان أذنه اليسرى مما يقلل من وظيفته الأساسية في تجميع وتركيز التوجات الصوتية المتبعثة من مصادر صوتية في اتجاهات مختلفة وفي حماية الأذن الخارجية وقناتها وطلبتها من الأتربة وتقدر بنحو ٥ ٪ .

المتهم الأول أيضا : ضرب عمدا محمود أحمد علام فأحدث به الإصابات الموصوفة بالتقرير الطبي والتي تقرر لعلاجها مدة لا تزيد على عشرين يوما . المتهمين الثانى والثالث : ضربا عمدا المتهم الأول فأحدثا به الإصابات الموصوفة بالتقرير الطبي والتي تقرر لعلاجها مدة لا تزيد على عشرين يوما . وطلبت إلى مستشار الإحالة إحالتهم إلى محكمة الجنايات لمعاقبتهم بالمادتين ١/٢٤٠ و ١/٢٤٢ من قانون العقوبات . فقرر بذلك ومحكمة جنايات قنا قضت بحضورها بالنسبة إلى المتهمين الأول والثانى وغايبيا بالنسبة إلى المتهم الثالث عملا بالمادة ١/٢٨٢ من قانون الإجراءات الجنائية بعدم اختصاص المحكمة بنظر الدعوى وأمرت بإحالتها إلى محكمة جناح نجع حمادى لنظرها .

## المحكمة

من حيث إن الحكم المطعون فيه صدر حضوريا بالنسبة إلى المتهمين الأول والثانى ، إلا أنه وإن صدر فى غيبة المتهم الثالث بعدم اختصاص محكمة الجنايات بنظر الدعوى ، فإنه لا يعتبر أنه أضربه حتى يصبح له أن يعارض فيه ، ولهذا فإن ميعاد الطعن فيه بطريق النقض من النيابة العامة يبدأ من تاريخ صدوره لا من تاريخ فوات ميعاد المعارضة بالنسبة إلى هذا المتهم ، ومن ثم فإن الطعن يكون قد استوفى الشكل المقرر فى القانون .

وحيث إن النيابة العامة تنعى على الحكم المطعون فيه أنه إذ قضى بعدم اختصاص محكمة الجنايات بنظر الدعوى اعتبارا بأن الفعل المسند إلى المتهم الأول لا ينسب عليه وصف جنائية العاهة المستديمة ، بل هو جنحة ضرب ، قد أخطأ فى تطبيق القانون ، ذلك بأنه أقام قضاءه على ما قال به من أن فقد بعض صيوان الأذن وإن أدى إلى شيء من التشويه فى شكلها ، إلا أنه لا يؤثر فى بقاء العضو مؤديا لوظيفته ، وأن ما أثبتته الطيب الشرعى فى تقريره من أن هذا الفقد يعتبر عاهة مستديمة ليس أصلا ملزما للمحكمة ، لأن إجماع علماء الطب الشرعى على أن

مثلي هذا فقد لا يعتبر مائة ، إذ هو فقد جزئي وليس كاملا وما ذهب إليه الحكم فيما تقدم يخالف تعريف العاهة المستديمة كما هو مستفاد من نص المادة ١/٢٤٠ من قانون العقوبات ، ولا سند له من إجماع ، وهو يعد رأيا فنيا بحث مما لا تملك المحكمة البت فيه بنفسها ومن ثم فقد كان عليها أن تحققه عن طريق المختص فنيا أما وهي لم تفعل ، فإن حكمها يكون واجب النقض .

وحيث إن العاهة بحسب المستفاد من الأمثلة التي ضربتها المادة ١/٢٤٠ من قانون العقوبات هي فقد أحد أعضاء الجسم أو أحد أجزائه ، أو فقد منفعة أو وظيفته كلها أو بعضها بصفة مستديمة . ولما كان الحكم المطعون فيه قد أثبت بصورة مجردة أن فقد بعض صيوان الأذن تشوية لا يؤدي إلى فقد وظيفتها كلا أو بعضها وبالتالي لا يعد عاهة مستديمة على خلاف ما أثبتته الدليل الفني في واقع الأمر من أن هذا فقد قد قلل من وظيفة الأذن في تجميع وتركيز التوجات الصوتية المنبعثة من مصادر صوتية في اتجاهات مختلفة ، وفي حماية الأذن الخارجية وطبقتها من الأتربة مما يقدر بحوالي ٥ ٪ ، وكانت الأحكام الجنائية انما تبني على الواقع لا على الاعتبارات المجردة التي لا تصدق حتما في كل حال ، فضلا عن أن الحكم يتضمن مصادرة على مطلوب لا شأن له بالواقع الثابت بالدليل الفني ، وكان من المقرر أنه متى واجهت المحكمة مسألة فنية بحث كان عليها أن تتخذ مآثرا من وسائل لتحقيقها بلوغا إلى غاية الأمر فيها ، وأنه متى تعرضت المحكمة لتفنيد رأي الخبير الفني ، فقد كان يتعين عليها أن تستند في تفنيده إلى أسباب فنية تحمله ، وهي لا تستطيع أن تحمل في ذلك محل الخبير فيها ، وكان ماساقه الحكم من أن إجماع علماء الطب الشرعي قد انعقد على خلاف رأي الطبيب الشرعي في الدعوى لا شاهد له ولا دليل عليه ، ولم يشر الحكم إلى المصادر التي حصل منها هذا الإجماع وأسانيده الفنية . ولما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه بعدم الاختصاص يعد منها للتصومة على خلاف ظاهره ، وذلك لأن محكمة الجنح سوف تقضي حتما بعدم اختصاصها بنظر الدعوى فيما لو رفعت إليها ، فإن الطعن في هذا الحكم يكون جائزا ، ويكون الحكم إذ قضى بعدم الاختصاص قد أخطأ في القانون بما يوجب نقضه . ولما كان هذا الخطأ قد حجب المحكمة عن الفصل في موضوع الدعوى ، فإنه يكون متعيينا مع النقض الإحالة .

## جلسة ٨ من يناير سنة ١٩٦٨

برئاسة السيد المستشار / محمد محفوظ ، وعضوية السادة المستشارين : محمد عبد الوهاب خليل ،  
وحسين صالح ، ومحمود العمراوى ، ومحمود عطيفه .

( ٧ )

### الطعن رقم ٢١٢٩ لسنة ٣٧ القضائية

دعوى جنائية . "تحريكها" . حكم . "بياناته . بيانات التسييب" . دمغة .  
رسوم .

عدم جواز تحريك الدعوى الجنائية في جريمة بيع طوابع دمغة سبق استعمالها قبل صدور طلب  
كتابي من مصلحة الضرائب . اعتبار هذا البيان من البيانات الجوهرية التي يجب أن يتضمنها الحكم  
والأصدر باطلا . لا يغنى عن ذلك أن يكون ثابتا بالأوراق صدور مثل هذا الطلب من مصلحة  
الضرائب .

مؤى نص المادة ٢٨ من القانون رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥١ بتقرير رسم دمغة  
هو عدم جواز تحريك الدعوى الجنائية — في جريمة بيع طوابع دمغة سبق  
استعمالها — قبل صدور طلب كتابي من مصلحة الضرائب . وإذا كان هذا  
البيان من البيانات الجوهرية التي يجب أن يتضمنها الحكم لاتصاله بسلامة  
تحريك الدعوى الجنائية ، فإن إغفاله يترتب عليه بطلان الحكم ، ولا يغنى عن  
النص عليه بالحكم أن يكون ثابتا بالأوراق صدور مثل هذا الطلب من مصلحة  
الضرائب .

### الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه في يوم ١٢ من أكتوبر سنة ١٩٦٥ بدائرة  
قسم الجيزة : باع طوابع دمغة سبق استعمالها مع علمه بذلك . وطلبت عقابه  
بالمواد ٣ و ٢٧ و ٢٨ من القانون رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥١ المعدل بالقانون رقم ١٤  
لسنة ١٩٦٠ . ومحكمة الجيزة الجزئية قضت بحضوره بتاريخ ٦ مايو سنة ١٩٦٧  
عملا بمواد الاتهام بحبس المتهم ثلاثة أشهر مع الشغل وكفالة عشرة جنيهات

لوقف التنفيذ مع تغريمه ٢٥ ج بلا مصاريف جنائية . فاستأنف ، ومحكمة الجيزة الابتدائية — بهيئة استئنافية — قضت حضوريا بتاريخ ١٤ من أكتوبر سنة ١٩٦٧ بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأييد الحكم المستأنف فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

### المحكمة

حيث إن مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه إذ قضى بإدانته بجرime بيع طوابع دمغه سبق استعمالها قد شابه البطلان إذ لم يشرف في مدوناته إلى أن الدعوى الجنائية رفعت بناء على موافقة مصلحة الضرائب وهو بيان جوهري يترتب على إغفاله البطلان .

وحيث إن الجريمة التي دين بها الطاعن هي أنه باع طوابع دمغه سبق استعمالها مع علمه بذلك . لما كان ذلك ، وكانت المادة ٢٨ من القانون رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥١ بتقرير رسم دمغه المنطبق على واقعة الدرى تنص على أنه "لانتقام الدعوى العمومية إلا بموافقة مصلحة الضرائب" وكان مؤدى هذا النص هو عدم جواز تحريك الدعوى الجنائية قبل صدور طلب كتابي من مصلحة الضرائب وإذا كان هذا البيان من البيانات الجوهرية التي يجب أن يتضمنها الحكم لاتصاله بسلامة تحريك الدعوى الجنائية فإن إغفاله يترتب عليه بطلان الحكم ولا يغنى عن النص عليه بالحكم أن يكون ثابتا بالأوراق صدور مثل هذا الطلب من مصلحة الضرائب . لما كان ما تقدم ، وكان الحكم المطعون فيه قد خلا من الإشارة إلى أن الدعوى الجنائية أقيمت بطلب كتابي من مصلحة الضرائب فإنه يكون مشوبا بالبطلان مما يتعين معه نقضه والإحالة بغير حاجة إلى بحث باقى أوجه الطعن .

## جلسة ٨ من يناير سنة ١٩٦٨

برئاسة السيد المستشار / مختار مصطفى رضوان نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة المستشارين : محمد صبرى ، ومحمد عبد المنعم حزاوى ، ونصر الدين عزام ، وأنور أحمد خلف .

(٨)

### الطعن رقم ٢١٤٩ لسنة ٣٧ القضائية

(١) طعن . ” المصلحة فى الطعن ” . عقوبة . خبز . تموين .  
إنتفاء المصلحة فى الطعن تحتم عدم قبوله .

(ب) قانون . ” سريانه ” . ” إلغاؤه ” . ” تنازع القوانين من حيث الزمان ” .

الأصل فى العقاب على الجرائم ، هو بالقانون المعمول به وقت ارتكابها .  
(ج) قانون . ” القانون الأصلح ” . قرارات وزارية . خبز .  
تموين .

المرجع فى تحديد وزن الرغيف إلى القرار السادى وقت صنعه قاصداً — دون  
أن يرفع منه صفة الجريمة ما يصدر بعده من قرارات باقصاص الوزن .

١ — الأصل فى القانون أن المصلحة هى مناط الطعن فإذا كان ما يتعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه من خطأ فى تطبيق القانون إذ أوقع عليه الحد الأدنى لعقوبة الجريمة التى دانه بها مع أنه كان يتعين مضاعفة العقوبة المقضى بها — وفقاً للقانون المطبق — ما دام قد تحقق من جانبه وصف العود ، فإن ذلك مما ينتفى به مصلحته فى النعى على الحكم ويكون ما يثيره فى هذا الصدد غير مقبول .

٢ — مقتضى قاعدة شرعية الجريمة والعقاب أن القانون الجنائى يحكم ما يقع فى ظله من جرائم إلى أن تزول عنه القوة الملزمة بقانون لاحق ينسخ أحكامه ، وهذا ما قننته الفقرة الأولى من المادة الخامسة من قانون العقوبات بنصها على أن ” يماقب على الجرائم بمقتضى القانون المعمول به وقت ارتكابها ” —

أما ما أورده الفقرة الثانية من المادة المشار إليها من أنه "ومع ذلك إذا صدر بعد وقوع الفعل وقبل الحكم فيه نهائيا قانون أصلح للمتهم فهو الذى يتبع دون غيره" فهو إستثناء من الأصل العام يؤخذ فى تفسيره بالتضييق ويدور وجودا وعندما مع العلة التى دعت إلى تقريره ، لأن المرجع فى فض النزاع بين القوانين من حيث الزمان هو قصد الشارع الذى لا تجوز مصادرته فيه .

٣ - مناط التائيم فى جريمة صنع خبز ناقص الوزن يمكن أساسا فى مخالفة أمر الشارع بالالتزام بأوزان معينة فى إنتاج الرغيف ، ولا يغير من ذلك تعاقب القرارات التمويينية التى تحدد الأوزان ، لخصوها لإعتبارات إقتصادية بحيث لا تتصل بمصلحة متجى الخبز فى شيء ولا تعدو أن تكون من قبيل التنظيمات التى تملها تلك الظروف بغير مساس بقاعدة التجريم أو العناصر القانونية للجريمة ، الأمر الذى لا يتحقق به معنى القانون الأصاح للمتهم ما دامت تلك القرارات متفقة جميعها على تحديد وزن الرغيف وتائيم إنقاصه عن الوزن المقرر . ومن ثم يكون المرجع فى تحديد وزن الرغيف إلى القرار السارى وقت صعبه ناقصا ، دون أن يرفع عنه صفة الجريمة ما يصدر بعده من قرارات الوزن .

## الوقائع

إتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه فى يوم ٢٧ أكتوبر سنة ١٩٦٥ بدائرة قسم الجمرك محافظة الإسكندرية : صنع خبزا بلديا ينقص متوسط وزن الرغيف منه عن الوزن المقرر قانونا . وطلبت عقابه بمواد القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٥٤ . ومحكمة جنح الإسكندرية المستعجلة قضت غيابيا عملا بمواد الإتهام بحبس المتهم سنة مع الشغل وكفالة عشرين جنيتها وتغريمه مائتى جنيه والمصادرة والإشهار لمدة مساوية لمدة الحبس بلا مصروفات جنائية . فعارض المتهم وقضى فى معارضته بقبولها شكلا وفى الموضوع بإلغاء الحكم المعارض فيه وبراءة المتهم من التهمة المسندة إليه بلا مصروفات . فاستأنفت النيابة هذا الحكم . ومحكمة الإسكندرية الابتدائية - بهيئة إستئنافية - قضت غيابيا بإجماع الآراء بقبول الإستئناف شكلا وفى الموضوع بإلغاء الحكم المستأنف وحبس المتهم ستة شهور مع الشغل وغرامة مائة جنيه والمصادرة بلا مصروفات . عارض وقضى فى معارضته

بقبولها شكلا وفي الموضوع وبإجماع الآراء برفض المعارضة وتأييد الحكم الغيابي المعارض فيه بلا مصروفات جنائية . فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض .. إلخ .

## المحكمة

حيث إن الطاعن ينعى على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجريمة صنع خبز بلدى ينقص متوسط وزن الرغيف منه عن الحد المقرر قانونا قد أخطأ في تطبيق القانون ، ذلك بأنه صدر بعد وقوع الجريمة وقبل الفصل فيها نهائيا قرار من وزير التكوين بتخفيض وزن الرغيف من الخبز البلدى من ١٣٥ جراما إلى ١٢٨ و ٢٥ جراما بعد خصم نسبة الحفاف مما يعتبر به أصلح للمتهم وفقا للفقرة الثانية من المادة الخامسة من قانون العقوبات لأن متوسط وزن الرغيف من الخبز المضبوط يقل عن ١٢٩ جراما سيما وقد ذكر مدير إدارة منتجات الحبوب بوزارة التكوين أن تعديل أوزانه بالنظر إلى زيادة تكلفة إنتاج الخبز ، ومن ناحية أخرى فقد أخطأ الحكم في تطبيق القانون إذ عاقب الطاعن بالحبس ستة شهور وغرامة مائة جنيه مع أنه تحقق في جانبه وصف العود مما يقتضى — وفقا للقانون المطبق — مضاعفة العقوبة ، وأنه وإن كانت ليست له مصلحة في هذا النعى إلا أنه لا ضير عليه من إبدائه لأنه يهدف من إظهار هذا الخطأ مجرد نقض الحكم وإعادة محاكمته وهو لن يضار بطعنه لأنه حين ينقض الحكم وتعود محاكمته فلن يكون أمام محكمة الموضوع إلا الحكم ببراءته أو توقيع العقوبة نفسها عليه .

وحيث إن الثابت من مراجعة الأوراق أن الحكم الابتدائي الغيابي الذى دان الطاعن بجريمة صنع خبز بلدى يقل عن الوزن المقرر قانونا قد بين واقعة الدعوى في قوله ” إن السيد النقيب فاروق شومان ضابط مباحث قسم الجمرك أثبت في محضره المؤرخ في الساعة السادسة من مساء يوم ١٩٦٥/١٠/٢٧ أنه توجه ومعه الشرطى السرى المحروقى أبوسوسة لتفقد الحالة التوينية بناء على تعليمات مديرية الأمن فدخل فرن المتهم — الطاعن — وضبط من آخر خبزة له ١٢٦ رغيفا وضعها في جوال ثم مذهب المتهم إلى قسم الشرطة وبوزن الأربعة المضبوطة طبقا

للقانون تبين وجود نقص فيها وذلك بعد تهويتها . وإذ عارض الطاعن في هذا الحكم قضى في المعارضة بإلغاء الحكم المعارض فيه وبراءة المتهم تأسيسا على أنه وقد صدر قرار وزير التكوين رقم ٢٨٢ لسنة ١٩٦٥ بعد ضبط الواقعة بتخفيض وزن الرغيف فإنه يكون أصلح للمتهم وفقا للمادة ٢/٥ من قانون العقوبات . فاستأنفت النيابة العامة هذا الحكم وقضت المحكمة الاستئنافية غيابيا بقبول الاستئناف شكلا وبإجماع الآراء بإلغاء الحكم المستأنف وحبس المتهم ستة شهور مع الشغل وغرامة ١٠٠ ج والمصادرة وأسست قضاءها على أن تعديل وزن الخبز لم يقصد به صالح المتهم بل قصد به الصالح العام مما لا يعتبر قانونا أصلح للمتهم ، وقد تأيد هذا الحكم في المعارضة الاستئنافية لما كان ذلك ، وكان مقتضى قاعدة شرعية الجريمة والعقاب أن القانون الجنائي يحكم ما يقع في ظله من جرائم إلى أن تزول عنه القوة الملزمة بقانون لاحق ينسخ أحكامه وهذا هو ما قنته الفقرة الأولى من المادة الخامسة من قانون العقوبات بنصها على أن ” يعاقب على الجرائم بمقتضى القانون المعمول به وقت ارتكابها “ — أما ما أورده الفقرة الثانية من المادة المشار إليها من أنه ” ومع ذلك إذا صدر بعد وقوع الفعل وقبل الحكم فيه نهائيا قانون أصلح للمتهم ، فهو الذى يتبع دون غيره “ فهو استثناء من الأصل العام يؤخذ في تفسيره بالتضييق ويدور وجودا وعدما مع العلة التى دعت إلى تقريره ، لأن المرجع في فض النزاع بين القوانين من حيث الزمان هو قصد الشارع الذى لا تجوز مصادرته فيه . لما كان ذلك ، وكان التأنيب في جريمة صنع خبز ناقص الوزن يكن أساما في مخالفة أمر الشارع بالترام أوزان معينة في إنتاج الرغيف ، وكانت القرارات التوجيهية التى تحدد تلك الأوزان إنما تخضع لإعتبارات إقتصادية بحيث لا تتصل بمصلحة منتجى الخبز فى شيء ولا تعدو أن تكون من قبيل التنظيمات التى تملأها تلك الظروف فى غير مساس بقاعدة التجريم أو العناصر القانونية للجريمة ، ومن ثم فإن تغاير أوزان الخبز على توالى القرارات الوزارية الصادرة بتحديد الوزن لا يتحقق به معنى القانون الأصلح للمتهم ما دامت جميعها متفقة على تحديد وزن الرغيف وتأنيب إنقاصه عن الوزن المقرر ، ويكون المرجع فى تحديد وزن الرغيف إلى القرار السارى وقت صنعه ناقصا دون أن يرفع عنه صفة الجريمة ما يصدر بعده من قرارات بإنقاص وزنه . لما كان ما تقدم ، فإن إنقاص وزن الخبز بصدور

قرار وزير التكوين رقم ٢٨٢ لسنة ١٩٦٥ في ٦ ديسمبر سنة ١٩٦٥ لا يتحقق به معنى القانون الأصلح في حكم الفقرة الثانية من المادة الخامسة من قانون العقوبات، وإذا ما كان الحكم المطعون فيه قد التزم هذا النظر، فإنه يكون قد طبق القانون تطبيقاً صحيحاً ويكون النعي عليه غير سديد. لما كان ذلك، وكان ما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه من خطأ في تطبيق القانون إذ أوقع عليه الحد الأدنى لعقوبة الجريمة التي دانه بها مع أنه كان يتعين مضاعفة العقوبة المقررة بها — وفقاً للقانون المطبق — ما دام قد تحقق في جانبه وصف العود، ما ينعاه الطاعن من ذلك — بفرض صحته لا جدوى من إثارته، ذلك بأن الأصل في القانون أن المصلحة هي مناط الطعن. ولما كانت مصلحة الطاعن في هذا النعي متفية فإن ما يثيره في هذا الشأن لا يكون مقبولا. لما كان ما تقدم، فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعاً.

---

## جلسة ٩ من يناير سنة ١٩٦٨

برئاسة السيد المستشار/ مختار مصطفى رضوان نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة المستشارين :  
محمد صبرى ، ومحمد عبد المنعم حمزوى ، ونصر الدين عزام ، وأنور أحمد خلف .

( ٩ )

### الطعن رقم ١٧٨٨ لسنة ٣٧ القضائية

( ١ ، ب ) مواد مخدرة . عود . جريمة . ” أركان الجريمة ” . حكم . ” تسببه  
تسبب معيب ” .

( ١ ) تحقق العود في جرائم إحراز المخدرات ، إذا كانت الجريمة السابق  
الحكم فيها على المتهم وتلك التي يحاكم من أجلها من بين الجرائم المنصوص  
عليها في المادتين ٣٣ ، ٣٤ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ .

( ب ) توقيع الحكم على الطاعن العقوبة المغلظة المنصوص عليها في المادة ٣/٣٤  
من القانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ رقم تخلف ظرف العود . معيب .

١ - القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ في شأن مكافحة المخدرات إذ وضع  
أحكاما خاصة بالعود إلى ارتكاب إحدى الجرائم المنصوص عليها في البنود ١ ،  
ب ، ج ، د من الفقرة الأولى من المادة ٣٤ منه ، ونص في الفقرة الثانية منها  
على أن ” تكون العقوبة الأشغال الشاقة المؤبدة والغرامة المنصوص عليها في هذه  
المادة ، إذا عاد المتهم إلى ارتكاب إحدى هذه الجرائم بعد سبق الحكم عليه  
في جريمة منها أو جريمة مما نص عليه في المادة السابقة ... الخ ” فتمدد ذلك على  
أن هذا العود خاص لا يتحقق إلا إذا كانت الجريمة السابق الحكم فيها على المتهم  
والجريمة التي يحاكم من أجلها من بين الجرائم المنصوص عليها في تلك المادة  
أو المادة السابقة .

٢ - إذا كان البين من الإطلاع على مفردات الدعوى أن الحكم الصادر  
بمعاقبة المتهم كان عن جنائية إحرازه جواهر مخدرة بقصد التعاطي ولم يحدث أن  
اعترف المتهم المذكور - كما ذهب الحكم المطعون فيه - بسبق الحكم عليه

لإحرازه جواهر مخدرة بقصد الإتجار ، فإن الحكم إذ أوقع عليه العقوبة المغلظة المنصوص عليها في الفقرة الثانية من المادة ٣٤ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ — يكون معبياً بما يستوجب نقضه .

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه : في يوم ١٩ من مايو سنة ١٩٦٦ بدائرة مركز جرجا محافظة سوهاج : أحرز بقصد الإتجار جواهر مخدرة ” أفبونا ” في غير الأحوال المصرح بها قانوناً . وطلبت إلى مستشار الإحالة إحالته على محكمة الجنايات لمعاقبته بالمواد ١ و ٢ و ١/٧ و ١/٣٤ — ١ و ٣٦ و ٤٢ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل بالقانون رقم ٢٠٦ لسنة ١٩٦٠ والبند ١ من الجدول المرفق رقم ١ . فقرر بذلك . ومحكمة جنايات سوهاج قضت بحضورها عملاً ب مواد الإتهام بمعاينة المتهم بالأشغال الشاقة المؤبدة وتغريمه ثلاثة آلاف جنيه ومصادرة المادة المخدرة المضبوطة . فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض الخ

## المحكمة

حيث إن مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجريمة إحراز مخدرات بقصد الإتجار حالة كونه عائداً في حكم الفقرة الثانية من المادة ٣٤ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ وأنه سبق الحكم عليه في جنائية إحراز مخدرات بقصد الإتجار ، قد أخطأ في الاسناد وخالف الثابت في الأوراق ، إذ إعتد في إقضائه إلى سبق الحكم على الطاعن بالسجن لمدة خمس سنوات وتغريمه خمسمائة جنيه والمصادرة في الجنائية رقم ٣٢١٠ سنة ١٩٥٨ جرجا وأن الطاعن اعترف بهذه السابقة في حين أنها واعتراف الطاعن خاصان بجريمة إحراز مخدرات بقصد التعاطي مما لا يوفر العود في حقه ، وهو ما يعيب الحكم بما يستوجب ، نقضه .

وحيث إنه يبين من مطالعة المفردات التي أمرت المحكمة بضمها تحقيقاً لوجه الطعن ، أن الحكم الصادر بمعاينة الطاعن في الجنائية رقم ٣٢١٠ سنة ١٩٥٨

جرجا كان لإحرازه جواهر مخدرة بقصد التعاطي ولم يحدث أن اعترف الطاعن — كما ذهب الحكم المطعون فيه — بسبق الحكم عليه لإحرازه جواهر مخدرة بقصد الإتيان . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه وأنزل العقوبة المشددة بالطاعن بحسبان إنه عائد في حكم الفقرة الثانية من المادة ٣٤ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ لسبق الحكم عليه في الجناية رقم ٣٢١٠ سنة ١٩٥٨ جرجا لإحرازه مخدرات بقصد الإتيان . وكان المثبت في صحيفة سوابق الطاعن أن هذه الجريمة التي أتمتحت أساما لتوافر العود في حق الطاعن خاصة بإحراز مخدرات بقصد التعاطي . لما كان ذلك ، وكان القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ في شأن مكافحة المخدرات إذ وضع أحكاما خاصة بالعود إلى ارتكاب إحدى الجرائم المنصوص عليها في البنود ١ ، ب ، ج ، د من الفقرة الأولى من المادة ٣٤ من هذا القانون ، ونص في الفقرة الثانية منها على أن ” تكون العقوبة الأشغال الشاقة المؤبدة والغرامة المنصوص عليها في هذه المادة ، إذا عاد المتهم إلى ارتكاب إحدى هذه الجرائم بعد سبق الحكم عليه في جريمة منها أو جريمة مما نص عليه في المادة السابقة ... إلخ ” فقد دل بذلك على أن هذا العود خاص لا يتحقق إلا إذا كانت الجريمة السابق الحكم فيها على المتهم والجريمة التي يحاكم من أجلها من بين الجرائم المنصوص عليها في تلك المادة أو المادة السابقة . لما كان ما تقدم ، وكانت المحكمة لم تفتن إلى تخلف ظرف العود الذي كان له أثره في توقيع العقوبة المغلظة على الطاعن ، فإنه يتعين نقض الحكم المطعون فيه والإحالة . بغير حاجة إلى بحث أوجه الطعن الأخرى .

## جلسة ١٥ من يناير سنة ١٩٦٨

برئاسة السيد المستشار / محمد صبرى ، ومضوية السادة المستشارين : محمد عبد المنعم حمزاوى ،  
ونصر الدين عزام ، ومحمد أبو الفضل حفى ، وأنور أحمد خلف .

( ١٠ )

### الطعن رقم ١٩٣٥ لسنة ٣٧ القضائية

( ١ ) حكم . "تسببه . تسبب غير معيب" . ظروف مشددة . عقوبة .  
"العقوبة المبررة" . مواد مخدرة . "جلبها" . اشتراك .

خطأ الحكم فى إسناد ظرف مشدد لاتهم . لا يعيبه . ما دام أنه قد أخذه بالعقوبة  
المقررة قانونا للجريمة المستندة إليه مجردة من الظرف المذكور .

( ب ، ج ) مواد مخدرة . "جلبها" . جريمة . جمارك .

( ب ) تحقق جريمة جلب الجواهر المخدرة بنقلها على خلاف الأحكام المنظمة

لذلك . المواد من ٣ إلى ٦ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ .

( ج ) تخلى الحدود الجركية أو الخط الجركى بجواهر مخدرة بغير ترخيص ،  
بعد جلبها لها .

( د ، هـ ) جريمة . اشتراك . إثبات . "إثبات بوجه عام" .

( د ) كذابة اتحادية أطراف الاتفاق على ارتكاب الفعل المتفق عليه

لتحقق الاشتراك . حق المحكمة فى استنتاج حصول الاشتراك من فعل  
لاحق للجريمة .

( هـ ) تحقق المساهمة التبعية فى الجريمة بوسيلة من وسائل الاشتراك المنصوص

عليها فى المادة ٤ من قانون العقوبات .

( و ) نقض . "نقض الحكم . أثره" . محكمة الإحالة . عقوبة .

نطاق عدم جواز إضارة المتهم بطعن وطعن النيابة العامة ؟

( ز ) نقض . "الحكم فى الطعن" . طعن . "الطعن لثانى مرة" .

حق محكمة النقض أن تحكم فى الطعن لثانى مرة بغير تحديد جلسة . ما دام أن العوار

لم يرد على بطلان فى الحكم أو بطلان فى الإجراءات أثر فيه .

(ح) حكم . "تسبيبه . تسبيب غير معيب" . إثبات . "إثبات بوجه عام" .  
انحصار الخطأ في الإسناد عن الحكم إذا أقيم على ماله أصل ثابت في الأوراق ،  
ولم يخرج بالدليل عن فحواه .

(ط) حكم . "تسبيبه . ما لا يعيب الحكم في نطاق التدليل" . نقض .  
"المصلحة في الطعن" .

خطأ الحكم في بيان تاريخ الواقعة . لا يعيبه . ما دام لم يتصل بحكم القانون  
أو انقضاء الدعوى الجنائية بمضى المدة .

(ي) حكم . "تسبيبه . تسبيب معيب" .

نفي بعض أسباب الحكم لما أثبتته البعض الآخر . يصح الحكم بالتناقض .

(ك ، ل) إثبات . "إثبات بوجه عام . إقرار" . محكمة الموضوع .  
"سلطتها في تقدير الدليل" .

(ك) لمحكمة الموضوع الأخذ بأقوال المتهم في حق نفسه أو غيره من المتهمين .

(ل) سلطة القاضي الجنائي في أن يأخذ من أي بيئة أو قرينة يرتاح إليها  
دليلاً لحكمه . ما لم يقيد القانون .

(م) دفاع . "الإخلال بحق الدفاع . ما لا يؤثره" . حكم . "تسبيبه .  
تسبيب غير معيب" .

عدم التزام الحكم بالرد على دفاع يتعلل بدليل لم يأخذ به .

(ن) محكمة الموضوع . "سلطتها في تجزئة الدليل" . حكم . "تسبيبه .  
تسبيب غير معيب" . إثبات . "إثبات بوجه عام . إقرار" .  
حق محكمة الموضوع في أن تجزئ أي دليل وأخذ منه بما تلمتن إليه .

(س) دفاع . "الإخلال بحق الدفاع . ما لا يؤثره" .

إلزام محكمة الموضوع بالإجابة أو الرد على الطلب الجازم الذي يصدر عليه مقدمه  
ولا ينفك من التمسك به .

١ — إذا كان الحكم قد أورد في وصف التهمة أن المتهم قد ارتكب أفعال  
الاشتراك في جاب المخدرات حالة كونه من المنوط بهم مكافحة المخدرات ، إلا

أن الثابت من مدونات الحكم أن المحكمة قد طبقت الفقرة الأولى من المادة ٣٣ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ دون الفقرة الثانية من المادة سائلة الذكر التي تقضى بتشديد العقوبة في حالة إقتراف الجريمة من الموظفين أو المستخدمين المنوط بهم مكافحة المواد المخدرة ، كما عاملت المتهم كغيره من المحكوم عليهم — فاطين أصليين أو شركاء — ممن لا يتصفون بتلك الصفة وأنزلت بهم جميعا عقوبة واحدة هي الأشغال الشاقة المؤبدة والغرامة ، مما يشير بوضوح إلى أن ما ورد بنهاية وصف التهمة عن قيام ذلك الظرف المشدد ، لا يبدو أن يكون من قبيل الخطأ الذي لا يعيب الحكم ، فضلا عن أنه لا جدوى للتمهم من إثارة هذا النعي مادامت العقوبة المقررة في القانون لجريمة الاشتراك في جالب المواد المخدرة مجردة من الظرف المشدد .

٢ — الجلب في حكم القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ في شأن مكافحة المخدرات وتنظيم استعمالها والاتجار فيها ، ليس مقصورا على استيراد الجواهر المخدرة من خارج الجمهورية العربية المتحدة وإدخالها المجال الخاضع لاختصاصها الإقليمي كما هو محدد دوليا ، بل انه يمتد أيضا إلى كل واقعة يتحقق بها نقل الجواهر المخدرة على خلاف الأحكام المنظمة لجلبها المنصوص عليها في الفصل الثاني من القانون المذكور في المواد من ٣ إلى ٦ .

٣ — يبين من نصوص المواد الثلاث الأولى من قانون الجمارك الصادر به القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ أنه ” يقصد بالإقليم الجمركي ، الأراضي والمياه الإقليمية الخاضعة لسيادة الدولة “ وأن ” الخط الجمركي هو الحدود السياسية الفاصلة بين الجمهورية العربية المتحدة والدول المتاخمة وكذلك شواطئ البحار المحيطة بالجمهورية ، ومع ذلك تعتبر خطا جمركيا قناة السويس وشواطئ البحيرات التي تمر بها هذه القناة “ وأنه ” يمتد نطاق الرقابة الجمركية البحرية من الخط الجمركي إلى مسافة ثمانية عشر ميلا بحريا في البحار المحيطة به . أما النطاق البري فيحدد بقرار من وزير الخزانة وفقا لمقتضيات الرقابة ويجوز أن تتخذ داخل النطاق تدابير خاصة لمراقبة بعض البضائع بقرار منه “ ومفاد ذلك أن تخطى الحدود الجمركية أو الخط الجمركي بغير استيفاء الشروط التي أنص عليها القانون

رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ والحصول على الترخيص — المطلوب من الجهة الإدارية المنوط بها منحه — في شأن جلب المخدر ، يعد جلبا محظورا .

٤ — الاشتراك بطريق الاتفاق إنما يتكون من اتحاد نية أطرافه على ارتكاب الفعل المتفق عليه ، وهذه النية أمر داخلي لا تقع تحت الحواس ولا تظهر بعلامات خارجية ، فمن حق القاضي — فيما عدا الحالات الإستثنائية التي قيده فيها القانون بنوع معين من الأدلة — إذا لم يقم على الاشتراك دليل مباشر من اعتراف أو شهادة شهود أو غيره ، أن يستدل عليه بطريق الاستنتاج والقرائن التي تقوم لديه ، ولا حرج عليه أن يستنتج حصول الاشتراك من فعل لا حق للجريمة يشهد به .

٥ — الأصل في القانون أن المساهمة التبعية تتحقق من الشريك بإحدى وسائل الاشتراك التي نص عليها القانون في المادة ٤٠ عقوبات وهي التحريض والاتفاق والمساعدة .

٦ — إذا كان الطاعن هو أحد المحكوم عليهم الذين قرروا بالطعن على الحكم المنقوض ، وكانت النيابة العامة وإن طعنت بدورها على هذا الحكم بالنقض ، إلا أنها بنته على سبب واحد هو خطأ الحكم في القانون إذ لم يقض بمصادرة ثمن الجمال المضبوطة التي استعملت في نقل المواد المخدرة وطلبت تصحيح الحكم والقضاء بالمصادرة ، وكانت محكمة النقض قد قضت بقبول الطعن المقدم من المحكوم عليهم وبنقض الحكم بالنسبة إليهم وإعادة محاكمتهم من جديد أمام دائرة أخرى ولم تر من ثم حاجة إلى بحث الطعن المقدم من النيابة العامة ، وكان من المبادئ الأساسية في المحاكمات هو ألا يضار طاعن بطعنه ، وكان الأصل طبقا لنص الفقرة الأولى من المادة ٣٥ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض — أن تنقيد محكمة النقض بالأسباب المقدمة في الميعاد القانوني ، ومن ثم فإن محكمة النقض ما كان بوسعها — لو تعرضت في حكمها إلى طعن النيابة العامة وقياته — أن تقضي إلا بمصادرة ثمن الجمال المضبوطة وبالتالي فإنه ما كان يحق لمحكمة الإعادة أن تشدد عقوبة الغرامة عن حدها الذي قضى به الحكم المنقوض .

٧ — لمحكمة النقض حسب القاعدة الأصلية المنصوص عليها في المادة ٣٩ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض أن تحكم في الطعن وتصحيح الخطأ وتحكم بمقتضى القانون دون حاجة إلى إعمال المادة ٤٥ من القانون المذكور بتحديد جلسة لنظر الموضوع باعتبار أن الطعن هو طعن لثاني مرة — ما دام أن العوار لم يرد على بطلان في الحكم أو بطلان في الإجراءات أثر في الحكم مما كان يقتضى التعرض لموضوع الدعوى .

٨ — إذا كان الثابت من مراجعة الأوراق أن الأدلة التي حصلها الحكم وعول عليها في إدانة الطاعن — تترد إلى أصول ثابتة في التحقيقات — ولم يجد الحكم عن نص ما أنبأت به أو فحواه ، فقد انحسرت عنه قالة الخطأ في الإسناد .

٩ — من المقرر أن الخطأ في بيان تاريخ وقوع الجريمة ، لا يعيب الحكم ، ما دام أن هذا التاريخ لا يتصل بحكم القانون على الواقعة ، وما دام أن المتهم لا يدعى بانقضاء الدعوى الجنائية بمضى المدة .

١٠ — التناقض الذي يعيب الحكم هو الذي يقع بين أسبابه بحيث ينفي بعضها ما يثبتته البعض الآخر ولا يعرف أى الأمرين قصدته المحكمة .

١١ — لمحكمة الموضوع أن تأخذ بأقوال المتهم في حق نفسه أو في حق غيره من المتهمين — وإن عدل عنها بعد ذلك — ما دامت قد اطمأنت إليها .

١٢ — العبرة في المحاكمات الجنائية هي بإقتناع قاضى الموضوع بناء على الأدلة المطروحة عليه بإدانة المتهم أو ببراءته ، ولا يصح مطالبة بالأخذ بدليل معين إلا في الأحوال التي يقررها القانون ، فقد جعل القانون من سلطته أن يزن قوة الإثبات وأن يأخذ من أى بيئة أو قرينة يرتاح إليها دليلا لحكمه .

١٣ — إذا كان الحكم قد أطرحت التسجيل ولم يأخذ بالدليل المستمد منه وببنى قضاءه على ما اطمأن إليه من اعتراف المتهمين الآخرين في التحقيقات إلى جانب باقى أدلة الثبوت السابقة التي قام عليها ، فقد انحسر عنه الإلتزام بالرد استقلالاً على أى دفاع يتصل بهذا التسجيل .

١٤ — من المقرر أن لمحكمة الموضوع أن تجزئ ، الدليل — ولو كان اعترافا — وتأخذ منه بما تظمن إليه وتلتفت عما عداه دون أن يعد ذلك تناقضا يعيب حكمها .

١٥ — الطلب الذى تلتزم محكمة الموضوع بإجابته أو الرد عليه هو الطلب الجازم الذى يصر عليه مقدمه ولا ينفك عن التمسك به والاصرار عليه ، فإذا كان الدفاع عن المتهم لم يتمسك فى مرافعته بطلبات التحقيق التى أبداهما فى مستهل المحاكمة مما يفيد تنازله عنها ، فلا يحق — من بعد — أن ينعى على المحكمة قعودها عن إجراء تحقيق تنازل عنه .

## الوقائع

انتهت النيابة العامة الطاعنين وآخر بأنهم فى الفترة ما بين ٨ و ١٣ من أكتوبر سنة ١٩٦٣ بدائرة قسم رأس غارب محافظة البحر الأحمر جلبوا إلى أراضى الجمهورية العربية المتحدة جواهر مخدرة " حشيشا وأفبونا " دون الحصول على ترخيص بذلك حالة كون المتهمين الثالث عشر والرابع عشر من المنوط بهم مكافحة المخدرات . وطلبت إلى مستشار الإحالة إحالتهم إلى محكمة الجنايات لمعاقبتهم طبقا لنص المواد ١ و ٢ و ٣٣/١ — ١ و ٣٤ و ٤٢ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ والبندين ١ و ١٢ من الجدول رقم ١ ، فقرر بذلك . ومحكمة جنايات السويس قضت فى الدعوى حضوريا عملا بالمواد ١ و ٢ و ٣ و ٤ و ٥ و ٦ و ٣٣ و ٤٢ من القانون السالف البيان بمعاينة كل من المتهمين بالأشغال الشاقة المؤبدة وغرامة قدرها خمسة آلاف جنيه ومصادرة الجواهر المخدرة والمركب المضبوطة فطعن فى هذا الحكم بطريق النقض المحكوم عليهم والنيابة العامة فى ١٨ و ٢٣ و ٢٧ مايو سنة ١٩٦٥ وقدم الأول والسابع والثالث عشر ( الذى لم ينفذ العقوبة ) والرابع عشر دون الباقيين تقارير بأسباب طعنهم وبتاريخ ٨ مارس سنة ١٩٦٦ قضت المحكمة بقبول الطعن المقدم من النيابة العامة ومن الطاعنين الأول والسابع والثالث عشر والرابع عشر شكلا وفى الموضوع بنقض الحكم المطعون فيه بالنسبة إلى هؤلاء الطاعنين وإلى باقى المحكوم عليهم وإحالة القضية إلى محكمة جنايات السويس لتحكم فيها من جديد دائرة أخرى .

ومحكمة جنايات السويس سمعت الدعوى من جديد بعد إحالتها إليها وقررت ضم جناية الرشوة رقم ١٩ لسنة ١٩٦٣ غارب (٣١ كلى سنة ١٩٦٤) المنسوبة إلى المتهم الثانى ليصدر فى الدعويين حكم واحد ولانتهت إلى تعديل وصف التهمة إلى أنه (أولا) المتهمون من الأول إلى الحادى عشر فى ليلة ١٢ من أكتوبر سنة ١٩٦٣ جلبوا إلى الجمهورية العربية المتحدة جواهر مخدرة (حشيشا وأفبونا) مينة الوزن بالتحقيقات دون الحصول على ترخيص بذلك من الجهة المختصة (ثانيا) المتهمون من الثانى عشر إلى الرابع عشر: فى الفترة من ٨ أكتوبر سنة ١٩٦٣ إلى ١٢ من أكتوبر سنة ١٩٦٣ اشتركوا فى ارتكاب الجريمة المتقدمة بطريق الاتفاق والمساعدة بأن اتفقوا مع المتهمين من الأول إلى الحادى عشر على جلب تلك المواد من مياه خليج السويس من مركبهم وإزالتها على الشاطئ الغربى للخليج وساعدوهم بانتظارهم فى موقع تفريغ الحمولة على الشاطئ بسيارة يقودها المتهم الثانى عشر الذى حمل تلك المخدرات إلى جهة حقول كريم التابع لمنطقة غارب فتمت الجريمة بناء على هذا الاتفاق وتلك المساعدة حالة كون المتهمين الثالث عشر والرابع عشر من المنوط بهم مكالفة المواد المخدرة (ثالثا) المتهم الثانى فى يوم ١٤ من أكتوبر سنة ١٩٦٣ بدائرة قسم غارب محافظة السويس: عرض رشوة على مستخدم عمومى للإخلال بواجبات وظيفته بأن قدم لعبد الحاكم محمد أمين الرقيب أول بخبرات حدود البحر الأحمر مبلغ مائتى جنيه ووعدته بتسليمه كمية من المخدرات على سبيل الرشوة لقاء التستر عليه وعدم الإبلاغ عنه فى جريمة الجلب سالفة الذكر ومساعدته فى إعادة بعض أفراد عصابته الغائبين المشتركين فى تلك الجريمة ولكن المستخدم العمومى لم يقبل الرشوة فى حقيقة الأمر وإن كان قد تظاهر بقبولها للحصول من المتهم على معلومات فى تلك الجريمة وقضت فيها بتاريخ ١٤ مارس سنة ١٩٦٧ حضوريا للمتهمين جميعا عدا الثانى عشر عملا بالمواد ١ و ٢ و ٣٣/١ - ٢ و ٤٢ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ والبندين ١ و ١٢ من الجدول ١ الملحق وذلك بالنسبة إلى المتهمين من الأول إلى الحادى عشر والمواد نفسها مع المادتين ٢/٤٠ - ٣ و ٤١ من قانون العقوبات وذلك بالنسبة إلى المتهمين من الثانى عشر إلى الأخير فضلا عن المواد ١٠٤ و ١٠٩ مكررا و ٣٢/٢ من قانون العقوبات بالنسبة إلى المتهم الثانى من جريمة عرض الرشوة (أولا) بمعاينة المتهمين بالأشغال الشاقة المؤبدة وحرمانهم لكل منهم

قدرها عشرة آلاف جنيه ( ثانيا ) مصادرة المواد المضبوطة وهي الجواهر المخدرة والسلاح الناري والذخيرة وثمان الجمال والسفينة الشراعية المستعملة في الحادث . فطعن المحكوم عليهم حضوريا في هذا الحكم بطريق النقض الثاني عشر والثالث عشر في ١٤ مارس سنة ١٩٦٧ والأول في ١٥ مارس سنة ١٩٦٧ ومن الأول إلى الحادى عشر في ١٨ مارس سنة ١٩٦٧ وقدم المحامى عن الطاعن الأول في ١٦ من إبريل سنة ١٩٦٧ تقريراً بالأسباب موقعا عليه منه . كما قدم المحامى عن الطاعن الثانى عشر في ٢٠ من الشهر نفسه تقريراً بالأسباب موقعا عليه منه . كما قدم المحامى عن الطاعن الثالث عشر في ٢٢ من الشهر المذكور تقريراً بالأسباب موقعا عليه منه . أما باقى الطاعنين فلم يقدموا أسبابا لطعنهم .

## المحكمة

من حيث إن الطعن المقدم من كل من الطاعنين الأول والثانى عشر والثالث عشر قد استوفى الشكل المقرر فى القانون .

( أولا ) عن أسباب الطعن المقدم من الطاعن الأول .

من حيث إن مبنى ما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه — إذ دانه بجرمة جلب مخدرات إلى الجمهورية بغير ترخيص — قد شابه فساد فى الاستدلال وخطأ فى الإسناد وقصور فى التسيب فضلا عن خطئه فى تطبيق القانون ، وفى بيان ذلك يقول الطاعن إنه على الرغم من أن كل ما قام فى شأنه لا يعدو أن يكون بعض التحريات اللاحقة لضبط الواقعة أو ما جرى على لسان بعض المتهمين من قول لا يرقى إلى الكشف عن شخصه وذلك فى ثنايا اعتراف عدلوا عنه ، فإن الحكم قد صور واقعة الدعوى بما يشير إلى أن الطاعن كان ضمن عصابة إتفقت على الجريمة مع أن الأدلة التى ساقها لا تساند تلك الصورة ، وفضلا عن ذلك فهو قد خالف فى تحصيله لمؤدى بعض هذه الأدلة على ما هو ثابت فى الأوراق وآية ذلك ما قال به — على غير سند — من إقرار الرقيب أحمد على أن تحرياته دلت على مساهمة الطاعن فى الجريمة ، وما أسنده إلى المتهمين من الثانى إلى الحادى عشر من قول يظهر هذا النظر مع أن أقوال بعض هؤلاء

المتهمين لم تتناه في وصف الطاعن إلا إلى تعريف نفر منهم له بأنه رجل "بدوى" وتعريف آخرين له بإسمه الأول مجردا عن اللقب أو الكنية . وأما القصور فإزاء الطاعن في أنه كان قد طلب من المحكمة سماع الشريط الذي سجلت عليه اعترافات المتهمين ، وإذ سمعت المحكمة هذا التسجيل وجدته مشوشا لا ينبيء عن شيء ، وكانت المحكمة — بهيئة أخرى — قد سمعت هذه التسجيلات من قبل وكشف هذا الاستماع عن خلوها مما يشير إلى الطاعن واستدل المدافع عنه نتيجة استماع المحكمة على فساد اعتراف المتهمين عليه مما كان يتعين معه على الحكم — بلوغا لغاية الأمر في تحقيق هذا الدفاع — أن يقول كلمته فيه ، وليس يغني عن ذلك أطراح الحكم للتسجيلات كدليل من أدلة الإثبات ، وأما الخطأ في تطبيق القانون فمرجعه أن الحكم اعتبر الواقعة جلبا للمخدر في حين أنه لم يثبت أن المخدر قد تخطى الحدود الجمركية للبلاد الأمر الذي يجعل فعلة الجناة نقلا لا جلبا . ويكون الحكم لكل أولئك المثالب معيبا بما يستوجب نقضه .

وحيث إنه يبين من مراجعة الحكم المطعون فيه أنه حصل واقعة الدعوى بما تتوافر به العناصر القانونية للجريمة التي دان الطاعنين بارتكابها ، وأورد على ثبوتها في حقهم أدلة سائغة تؤدي إلى ما رتبته عليها . لما كان ذلك ، وكان الثابت من مراجعة الأوراق والمفردات المضمومة أن الأدلة التي حصلها الحكم وعول عليها في إدانة الطاعن ترتد إلى أصول ثابتة في التحقيقات ولم يجد الحكم عن نص ما أنبأت به أوخفواه ، ومن ثم فقد انحصر عنه قالة الخطأ في الإسناد أما ما يشير الطاعن من نهى على الحكم بالفساد في الاستدلال لأنه عول في إدانته على تحريات لاحقة لواقعة الضبط وعلى اعترافات لمتهمين عدلوا عنها فردود بأن العبرة في المحاكمات الجنائية هي باقتناع قاضي الموضوع بناء على الأدلة المطروحة عليه بإدانة المتهم أو ببراءته ولا يصح مطالبته بالأخذ بدليل معين إلا في الأحوال التي يقررها القانون ، فقد جعل القانون من سلطته أن يزن قوة الإثبات وأن يأخذ من أي بيئة أو قرينة يرتاح إليها دليلا لحكمه . وإذا ما كانت المحكمة قد اطمأنت إلى أقوال شهود الإثبات وأخذت بإقرار المتهمين الآخرين في التحقيقات عن إسهام الطاعن في عملية جلب المخدرات المضبوطة فضلا عن كونه صاحب الشأن الأول فيها ، وكان الأصل أن لمحكمة الموضوع أن تأخذ بأقوال المتهم في حق نفسه أو في حق غيره من المتهمين — وإن عدل عنها بعد

ذلك — ما دامت قد اطمأنت إليها ، فإن ما يثيره الطاعن في هذا الصدد ينحل إلى جدل في تقدير أدلة الدعوى مما تستقل به محكمة الموضوع بغير معقب عليها . لما كان ذلك ، وكان الحكم قد أ طرح التسجيل ولم يأخذ بالدليل المستمد منه وبني قضاءه على ما اطمأن إليه من اعتراف المتهمين الآخرين في التحقيقات إلى جانب باقى أدلة الثبوت السائغة التي قام عليها ، فقد انحسر عنه الالتزام بالرد استقلالا على أى دفاع يتصل بهذا التسجيل ، ويكون ما يثيره الطاعن في هذا الصدد لا يعدو أن يكون جدلا موضوعيا مما لا يجوز إثارته أمام هذه المحكمة . لما كان ذلك ، وكان النعى على الحكم بالخطأ في تطبيق القانون إذ اعتبر الواقعة جلبا للمخدر لا نقلا مردودا بأنه لما كان الجلب في حكم القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ في شأن مكافحة المخدرات وتنظيم استعمالها والاتجار فيها ليس مقصورا على إستيراد الجواهر المخدرة من خارج الجمهورية العربية المتحدة وإدخالها المجال الخاضع لاختصاصها الإقليمي كما هو محدد دوليا ، بل إنه يمتد أيضا إلى كل واقعة يتحقق بها نقل الجواهر المخدرة على خلاف الأحكام المنظمة لجلبها المنصوص عليها في الفصل الثانى من القانون المذكور فى المواد من ٣ إلى ٦ إذ يبين من استقراء هذه النصوص أن الشارع اشترط جلب الجواهر المخدرة أو تصديرها الحصول على ترخيص كتابى من الجهة الإدارية المختصة لا يمنع إلا للفتات المبينة بالمادة الرابعة ولا تسلم الجواهر المخدرة التى تصل إلى الجمارك إلا بموجب إذن سحب كتابى تعطيه الجهة الإدارية المختصة للرخص له بالجلب أو لمن يحل محله فى عمله وأوجب على مصلحة الجمارك فى حالتى الجلب والتصدير تسلم إذن السحب أو التصدير من صاحب الشأن وإعادته إلى الجهة الإدارية المختصة كما يبين من نصوص المواد الثلاث الأولى من قانون الجمارك الصادر به القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ الصادر فى ١٣ يونيه سنة ١٩٦٣ والمعمول به من تاريخ نشره فى ٢٦ يونيه سنة ١٩٦٣ أنه ” يتمصد بالإقليم الجمركى الأراضى والمياه الإقليمية الخاضعة لسيادة الدولة “ وأن ” الخط الجمركى هو الحدود السياسية الفاصلة بين الجمهورية العربية المتحدة والدول المتاخمة وكذلك شواطئ البحار المحيطة بالجمهورية ومع ذلك تعتبر خطا جمركيا ضفتا قناة السويس وشواطئ البحيرات التى تمر بها هذه القناة “ وأنه ” يمتد نطاق الرقابة الجمركية البحرية من الخط الجمركى إلى مسافة ثمانية عشر ميلا بحريا فى البحار المحيطة به . أما النطاق البرى فيحدد بقرار

من وزير الخزانة وفقا لمقتضيات الرقابة ويجوز أن تتخذ داخل النطاق تدابير خاصة لمراقبة بعض البضائع التي تحدد بقرار منه". ومفاد ذلك أن تخطى الحدود الجمركية أو الخط الجمركي بغير استيفاء الشروط التي نص عليها القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ والحصول على الترخيص المطلوب من الجهة الإدارية المنوط بها منحه — على ما هو حاصل في الدعوى المطروحة — يعد جالبا محظورا. لما كان ما تقدم ، فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعا.

ثانيا : عن أسباب الطعن المقدمة من الطاعن الثالث عشر.

من حيث إن ما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه — إذ دانه بجريمة الاشتراك في جلب المخدر بغير ترخيص حالة كونه من المنوط بهم مكافحة المواد المخدرة — قد أخطأ في تطبيق القانون وران عليه قصور وفساد في الاستدلال كما أخل بحقه في الدفاع ، وفي بيان ذلك يقول الطاعن إن الحكم تساند في إدانته إلى أنه كان في انتظار المركب على الشاطئ عند وصولها بالمخدرات وأنه ركب السيارة التي نقلتها ونفى الحكم عنه أى مساهمة في الجريمة قبل ذلك ، وإذا ما كانت جريمة الجلب تتم بمجرد اجتياز الحدود الجمركية ، وكان فعل الاشتراك في الجريمة يجب أن يكون معاصرا لها أو سابقا عليها ، وكانت الأفعال التي نسبها الحكم إلى الطاعن لاحقة لتمام الجريمة ، فقد انتفت مساهمته فيها بوصفه شريكا. هذا إلى أن الحكم لم يستظهر عناصر المساهمة التبعية في حقه وما أورده في هذا الشأن لا يخرج عن أن يكون إسهاما في نقل مخدر وليس جلبا له . ويضيف الطاعن إلى ما تقدم أن الفساد الذي يعيب الحكم هو أنه اعتمد في إدانته على إقرارات المتهمين رغم أنه دفع بأنها كانت وليدة إكراه وهو ما يسقط قيمتها في الاستدلال ، كما استند الحكم إلى أقوال رجال مخبرات الحدود ورجال الأمن مع أنها جاءت خلوا من وقائع معينة يمكن إسنادها إليه أو استخلاص دليل منها على إسهامه في الجريمة. وأما إخلال الحكم بحق الطاعن في الدفاع فيتمثل في أن الحكم لم يحص ما دفع به من أنه لم يكن موجودا وقت إزال المخدرات إلى الشاطئ لأنه كان قد نقل إلى نقطة أخرى بعيدة وطلب من المحكمة ضم دفتر أحوال نقطة الطاحونة وتصريح الصيد الخاص بالمتهم الثانى فأمرت المحكمة بضمها إلا أن ممثل النيابة أفاد بعدم الاستدلال عليها رغم ما هو ثابت بالأوراق

من أنها كانت من بين عناصر التحقيق الابتدائي فأنار الدفاع عن الطاعن أن رجال الحدود قد أخفوا هذه الأوراق درءا لما كان موجهها إليهم من إهمال وتستر عن حوادث التهريب ، بيد أن المحكمة لم تأخذ بدفاع الطاعن أو تعنى بتحقيقه أو الرد عليه ، فغدا حكمها بذلك معيبا بما يستوجب نقضه .

وحيث إن البين من واقعة الدعوى وأدلة الثبوت التي حصلها الحكم المطعون فيه أنه دلت على اشتراك الطاعن في جريمة جلب المواد المخدرة التي دانه بها بما اطمأن إليه من إقرار المتهمين الآخرين عن واقعة إجتماع الطاعن وزميله بداخل نقطة الطاحونة مع الطاعن الأول والطاعن الثاني — الذي لم يقدم أسبابا لطعنه — وذلك قبل إبحار المركب لجلب المخدر فضلا عما فاضت به أقوال هؤلاء المتهمين عن إنتظار الطاعن للمركب لدى عودتها إلى الشاطئ وإنزال المخدرات منها وأنه إستقل السيارة التي نقلتها إلى باقي عصابة المهربين في الجبل . لما كان ذلك ، وكان الإشتراك بطريق الاتفاق إنما يتكون من اتحادية أطرافه على ارتكاب الفعل المتفق عليه ، وهذه النية أمر داخلي لا تقع تحت الحواس ولا تظهر بعلامات خارجية ، فمن حق القاضي — فيما عدا الحالات الإستثنائية التي قيده فيها القانون بنوع معين من الأدلة — إذا لم يقيم على الإشتراك دليل مباشر من إقرار أو شهادة شهود أو غيره أن يستدل عليه بطريق الإستنتاج من القرائن التي تقوم لديه ، ولا حرج عليه أن يستنتج حصول الإشتراك من فعل لاحق للجريمة يشهد به ، وكان الأصل في القانون أن المساهمة التبعية تتحقق من الشريك بإحدى وسائل الإشتراك التي نص عليها القانون في المادة ٤٠ من قانون العقوبات وهي التحريض والاتفاق والمساعدة . ولما كان الحكم المطعون فيه قد دلت على إشتراك الطاعن في الجريمة بأفعال سابقة على إبحار المركب لجلب المخدرات وأخرى لاحقة على عودتها إلى الشاطئ ، وكان ما ساقه الحكم في هذا الشأن سائغا ويؤدي إلى مارتبه عليه ، ومن ثم فإنه لا محل لما ينعاه الطاعن على الحكم في هذا الصدد من خطأ في تطبيق القانون أو قصور في التسييب — أما ما يقول به الطاعن من أنه يفرض سلامة مشاركته في الجريمة فإن فعلته لا تعدو أن تكون مساهمة في نقل مخدر داخل البلاد لا جلبا له فهو مردود بما سلف تفصيله في الرد على وجه النعي المائل من وجوه طعن الطاعن الأول . لما كان ذلك ، وكان

النعي على الحكم بالإخلال بحق الطاعن في الدفاع حين قضت المحكمة في الدعوى دون أن تضم الأوراق التي طلب ضمها أو ترد على دفاعه في هذا الشأن فإنه مردود بأن الثابت من محاضر جلسات المحاكمة أن المحكمة أمرت بضم الأوراق التي طلبها الدفاع ولما لم تضم ترافع المدافع عن الطاعن في موضوع الدعوى دون أن يتمسك بطلبه أو يشير إليه في مرافعته مما يفيد تنازله ضمنا عنه ، ومن ثم فإنه لا يقبل منه أن ينعي على المحكمة نكولها عن التصدي إلى دفاع تنازل عنه ، ومع ذلك فإن الحكم قد سجل أن تلك الأوراق لم يعثر عليها . لما كان ذلك ، وكان باقي ما يشير الطاعن في طعنه ينحل إلى جدل موضوعي في سلطة المحكمة في وزن عناصر الدعوى مما تستقل بتقديره دون رقابة لمحكمة النقض عليها ما دامت أنها لا تخرج في ذلك عن موجب الإقتضاء العقلي والمنطقي ، وهو ما لم يخطيء الحكم في تقديره ، فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

ثالثا : عن أسباب الطعن المقدمة من الطاعن الثاني عشر .

من حيث إن ما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه — إذ دانه بجريمة الاشتراك في جاب المخدر بغير ترخيص حالة كونه من المنوط بهم مكافحة المواد المخدرة — قد أخطأ في الإسناد وأخل بحقه في الدفاع وشابه قصور وتخاذل فضلا عن التناقض في التسبب والخطأ في تطبيق القانون ، ذلك بأن الحكم حوّل في إدانته على ما ثبت لديه من أقوال شهود الإثبات من رجال الحدود والأمن ومن اعتراف المتهمين بأنه كان في مركب الصيد التي توجهت لإحضار المخدرات ثم نزل منها وانتظر المتهمين عند الشاطئ فجر يوم ١٢/١٠/١٩٦٣ لدى عودتهم بالمخدر والحال أن أيا من هؤلاء لم يقل بذلك في أي مرحلة من مراحل التحقيق هذا إلى أن الحكم لم يحص دفاع الطاعن الجوهري القائم على أنه نقل بتاريخ ٩/١٠/١٩٦٣ إلى نقطة دمشق التي تبعد عن مكان إنزال المخدرات بما يقرب من ١٢٠ كيلو مترا وأنه نفذ أمر النقل في ١٠/١٠/١٩٦٣ مما يستحيل معه وجوده في يوم ١٢/١٠/١٩٦٣ في ذلك المكان ، وقد طلب المدافع عن الطاعن من المحكمة تحقيقا لهذا الدفاع ضم ملف تحقيق عسكري فلم تجبه المحكمة إلى طالبه واكتفت بالتصريح له بإعلان تهود نفى فأعلن المساعد حسن علي حسن فسمع وجاءت

أقواله مصدقة — للطاعن — إلا أن الحكم لم يأخذ بدفاعه أو يرد عليه .  
وأما التناقض فيراه الطاعن في موضعين ( أولهما ) أن الحكم خلص إلى اشتراكه  
في الجريمة وحدد تاريخ الواقعة بأنه كان في الفترة من ٨ إلى ١٢/١٠/١٩٦٣ حالة  
أنه في تحصيله للواقعة ذكر أن الاتفاق تم قبل يوم ٤/١٠/١٩٦٣ وهو قول ليس  
في الأوراق ما يسانده . ( وثانيهما ) أن الحكم مول في إدانة الطاعن على أقوال  
المتهمين في التحقيقات أو ما رواه عنهم رجال الحدود والأمن بالرغم من أن هذه  
الأقوال لا تعدو أن تكون مجرد دفاع قصدوا به التخلص من الاتهام زاعمين أنهم  
تقلوا المخدرات مكرهين أو مضللين ، ومع أن المحكمة أطرحت دفاعهم هذا فوى  
قد أقامت قضاءها على مؤداه . وأخيرا فإن الطاعن يرى خطأ الحكم في تطبيق  
القانون ماثلا في أنه قد دانه كشريك في جريمة جلب في حين أن الواقعة لا تخرج  
عن أن تكون نقلا من المياه الإقليمية إلى داخل البلاد لأنه لم يثبت أنها جلبت  
من خارج حدود المياه الإقليمية . هذا فضلا عن أن الحكم ذكر في وصف التهمة  
أن الطاعن من المنوط بهم مكافحة المخدرات واعتبر ذلك ظرفا مشددا يؤدي إلى  
تغليظ العقوبة مع أن الظرف المشدد الخاص بالشريك لا أثر له بالنسبة للفاعل  
الأصلي ولا بالنسبة إلى الشريك هذا ويختم الطاعن طعنه بأن الحكم المطعون فيه  
قد خالف القانون إذ قضى بتشديد الغرامة المقضى بها عليه وعلى باقي المحكوم عليهم  
عما سبق أن قضى به الحكم الأول المنقوض ، وأن كل أولئك شواثب مست  
الحكم معيبة بما يستوجب نقضه .

وحيث إنه وإن كان الحكم المطعون فيه قد أورد في تحصيله لواقعة الدهوى  
أن الطاعن قد صاحب الجناة في مركب الصيد ثم عاد منها ونزل إلى الشاطئ  
وظل يتحين فرصة حضور السيارة لنقل حمولة المركب إلى أن وصلت وتم نقل  
المخدرات إليها إلا أن الواضح من سياق مدونات الحكم ومن تحصيله لأدلة الثبوت  
أنه أقام قضاءه بادانة الطاعن على سند من اشتراكه مع باقي الطاعنين بطريق الاتفاق  
والمساعدة على مقارفة جريمة جلب المخدرات وساق أدلة الاشتراك مستمدة  
من اجتماعه وزميله مع الطاعنين الأول والثاني داخل مبنى نقطة الطاحونة قبل  
إبحار المركب ومن انتظاره لها عند عودتها إلى الشاطئ وهي محملة بالمخدرات  
ثم من معاونته في نقل حمولتها إلى السيارة . ولما كان الواضح مما تقدم أن الحكم

لم يجعل من واقعة مصاحبة الطاعن للركب عنصرا من العناصر التي حول عليها في تكوين عقيدته ، وأن هذه الواقعة لم يكن لها أى أثر في منطقته أو في النتيجة التي انتهى إليها ، وكان من المقرر أن البيان المعول عليه في الحكم هو ذلك الجزء الذي يبدو فيه إقتناع القاضي دون غيره من الأجزاء الخارجة عن سياق هذا الإقتناع . فان ما يثيره الطاعن في هذا الصدد — بفرض صحته — لا ينال من سلامة الحكم . لما كان ذلك ، وكان الثابت من الاطلاع على المفردات المضمومة أن ما أورده الحكم من مؤدى شهادة الشهود واعترافات المتهمين الآخرين له أصله الثابت في الأوراق ، فان القول بخطأ الحكم في الإسناد لا يكون له محل . لما كان ذلك ، وكان ما يثيره الطاعن عن إخلال المحكمة بحقه في الدفاع حين التفتت من طلبه بضم ملف التحقيق العسكرى وقصصوره في الرد على دفاعه الخاص بأنه كان بعيدا عن مكان إزال المخدرات مردودا بأن الثابت من محضر جلسة المحاكمة أن الطاعن قد طلب من المحكمة سماع شهود نفى وضم ترخيص الصيد الصادر للمتهم الثانى ، وقد أمرت المحكمة بضم ترخيص الصيد ودقتر نقطة الطاحونة التي قال الطاعن إنه نقل منها وقت الحادث وصرحت له باعلان شهود نفى وأمرت أيضا بضم التسجيل فضم واستمعت المحكمة إليه كما استمعت إلى أقوال شهود النفى ثم ترفع المدافع عنه في الموضوع دون أن يطلب إجراء تحقيق ما . ولما كان الطلب الذي تنازمت محكمة الموضوع بإجابته أو الرد عليه هو الطلب الجازم الذي يصر عليه مقدمه ولا ينفك عن التمسك به والإصرار عليه ، وكان الدفاع عن الطاعن لم يتمسك في مرافقته بطلبات التحقيق التي أبدأها في مستهل المحاكمة مما يفيد تنازله عنها فلا يحق له — من بعد — أن ينعى على المحكمة قعودها عن إجراء تحقيق تنازل عنه ولم تراه المحكمة من جانبها حاجة إليه . ومع ذلك فان الثابت من مدونات الحكم أنه عرض لدفاع الطاعن ورد عليه بما مفاده أن التصريح ودقتر النقطة لم يثر عليهما وأن نقل الطاعن من نقطة الطاحونة لا ينفى إمكان وجوده في مكان إزال المخدرات وهو رد كاف وسائق لإطراح دفاع الطاعن ، ومن ثم فان ما يثيره الطاعن في هذا الصدد يكون غير مسديد . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن الخطأ في بيان تاريخ وقوع الجريمة — بفرض صحته — لا يعيب الحكم ما دام أن هذا التاريخ لا يتصل بحكم القانون على الواقعة وما دام أن الطاعن لا يدعى بانقضاء الدعوى الجنائية بمضى المدة ومن ثم فان ما يثيره الطاعن

في هذا الشأن لا يكون له محل . أما ما ينعاه الطاعن على الحكم من تناقض في التسبب فردود بما هو مقرر من أن التناقض الذي يعيب الحكم هو الذي يقع بين أسبابه بحيث ينفي بعضها ما يثبت البعض الآخر ولا يعرف أى الأمرين قصده المحكمة ، ومن المقرر كذلك أن لمحكمة الموضوع أن تجزئ الدليل — ولو كان اعترافا — وتأخذ منه بما تظمن إليه وتلفت عما عداه دون أن يعد ذلك تناقضا يعيب حكمها . وإذا ما كانت المحكمة في حدود سلطتها التقديرية . قد أخذت بما جاء في أقوال المتهمين الآخرين من اشتراك الطاعن في الجريمة وأطرح أقوالهم في شأن وقوع إكراه عليهم من الطاعن أو سواء ، فإن ما ينعاه الطاعن على الحكم من قالة التناقض في التسبب لا يكون له محل ، أما النعي على الحكم بالخطأ في تطبيق القانون لأن ما أسنده إلى الطاعن لا يعدو أن يكون اشتراكا في نقل المخدرات لا جلبا لها فردود بما سبق بيانه في الرد على وجه الطعن المائل في تقرير أسباب الطاعن الأول . لما كان ذلك ، وكان ما يشيره الطاعن من نعي على الحكم بالخطأ في تطبيق القانون إذ جعل من الأحوال الخاصة بالطاعن بوصفه شريكا ظرفا مشددا مردودا بأنه وإن كان الحكم قد أورد في وصف التهمة أن الطاعن وزميله الطاعن الثالث عشر قد ارتكبا أفعال الاشتراك حالة كونهما من المنوط بهم مكافحة المخدرات إلا أن الثابت من مدونات الحكم أن المحكمة قد طبقت الفقرة الأولى من المادة ٣٣ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ دون الفقرة الثانية من المادة سالفه الذكر التي تقضى بتشديد العقوبة في حالة إقتراف الجريمة من الموظفين أو المستخدمين المنوط بهم مكافحة المواد المخدرة ، كما عاملت المحكمة الطاعن كغيره من المحكوم عليهم — فاعلين أصليين أو شركاء — ممن لا يتصفون بتلك الصفة وأنزلت بهم جميعا عقوبة واحدة هي الأشغال الشاقة المؤبدة والغرامة ، مما يشير بوضوح إلى أن ما ورد بنهاية وصف التهمة عن قيام ذلك الظرف المشدد لا يعدو أن يكون من قبيل الخطأ الذي لا يعيب الحكم . على أنه لا جدوى للطاعن من إثارة هذا النعي ما دامت العقوبة المقضى

بها مقرر في القانون بحرمة الاشتراك في جلب المواد المخدرة مجردة من الظرف المشدد .  
لما كان ما تقدم ، فإن كل وجوه النعى المثار ذكرها تكون على غير أساس .

وحيث إنه فيما يختص بآثار وجوه النعى ، فإن الثابت من مراجعة الأوراق  
أن الحكم الأول الصادر بإدانة المتهمين جميعا كان قد قضى بتغريم كل منهم  
خمسة آلاف جنيه إلى جانب العقوبات الأخرى المقررة بها ، فلما نقض الحكم  
وأعيدت المحاكمة من جديد قضى الحكم المطعون فيه بتغريم كل منهم عشرة آلاف  
جنيه و برر الحكم قضاءه في هذا الشأن في قوله ” وبما أنه لما تقدم رأت المحكمة  
أن توقع أقصى العقوبتين الأصليتين على المتهمين “ — الطاعنين والمتهم المحكوم  
عليه غيابيا — لاسيما في الغرامة مستندة في ذلك على أن المتهمين لم يكونوا وحدهم  
الذين طعنوا في الحكم السابق الذي قضى بنقضه بل كانت النيابة قد طعنت فيه  
أيضا ، الأمر الذي يخول المحكمة ألا تتقيد بمحدود العقوبة كما صدر بها الحكم  
المقضى بنقضه . لما كان ذلك ، وكان الطاعن هو أحد المحكوم عليهم الذين قرروا  
بالطعن على الحكم المنقوض وكانت النيابة العامة وإن طعنت بدورها على هذا  
الحكم بالنقض إلا أنها بنته على سبب واحد هو خطأ الحكم في القانون إذ لم  
يقض بمصادرة ثمن الجمال المضبوطة التي استعملت في نقل المواد المخدرة وطلبت  
تصحيح الحكم والقضاء بالمصادرة ، وكانت محكمة النقض قد قضت بقبول الطعن  
المقدم من المحكوم عليهم ونقض الحكم بالنسبة إليهم وإعادة محاكمتهم من جديد  
أمام دائرة أخرى ولم تر من ثم — حاجة إلى بحث الطعن المقدم من النيابة العامة .  
لما كان ما تقدم ، وكان من المبادئ الأساسية في المحاكمات هو ألا يضار طاعن  
بطعنه ، وكان الأصل — طبقا لنص الفقرة الأولى من المادة ٣٥ من القانون  
رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض —  
أن تتقيد محكمة النقض بالأسباب المقدمة في الميعاد القانوني ، ومن ثم فإن محكمة  
النقض ما كان بوسعها — لو تعرضت في حكمها إلى طعن النيابة العامة وقبلته —  
أن تقضى إلا بمصادرة ثمن الجمال المضبوطة وبالتالي فإنه ما كان يحق لمحكمة

الإعادة أن تشدد عقوبة الغرامة عن حدّها الذي قضى به الحكم المنقوض ، أما  
وهي قد فعلت فقد تعيب حكمها بخالفة القانون وهو عيب يؤذن لمحكمة النقض  
حسب القاعدة الأصلية المنصوص عليها في المادة ٣٩ من القانون المشار إليه  
أن تحكم في الطعن وتصحيح الخطأ وتحكم بمقتضى القانون دون حاجة إلى أعمال  
المادة ٤ من القانون سالف الذكر بتحديد جلسة لنظر الموضوع باعتبار أن الطعن  
هو طعن لثاني مرة مادام أن العوار لم يرد على بطلان في الحكم أو بطلان في  
الإجراءات أثر في الحكم مما كان يقتضى التعرض لموضوع الدعوى . لما كان ذلك ،  
وكان الخطأ الذي شاب الحكم يتصل بالطاعنين — من قدم منهم أسبأ با لطعنه  
ومن لم يقدم — فإنه يتعين نقض الحكم المطعون فيه نقضا جزئيا وتصحيح هذا  
الخطأ بالنسبة لهم جميعا وذلك بتخفيض الغرامة إلى خمسة آلاف جنيه لكل منهم  
بالإضافة إلى باقى العقوبات الأخرى المقررة بها .

---

## جلسة ١٥ من يناير سنة ١٩٦٨

برئاسة السيد المستشار / محمد محمد محفوظ ، وعضوية السادة المستشارين : محمد عبد الوهاب خليل ، وحسين ساح ، ومحمود العمراوى ومحمود عطيفة .

( ١١ )

### الطعن رقم ٢١٢١ لسنة ٣٧ القضائية

إستئناف . "نظره . الحكم فيه" . "سقوطه" .

شرط الحكم بسقوط الاستئناف إعمالا للادة ١٢٤ إجراءات : علم المحكوم عليه بتاريخ الجلسة المحددة لنظر الإستئناف إما بتوقيعه بنفسه على تقرير الإستئناف أو بإعلانه به . علم وكيله الذى قرر بالإستئناف نيابة عنه . لا يغنى عن ذلك .

يجب لى يسأل المحكوم عليه بعقوبة مقيدة للحرية واجبة النفاذ عن عدم تقدمه للتنفيذ قبل الجلسة المحددة لنظر الاستئناف إعمالا للادة ١٢٤ من قانون الإجراءات الجنائية أن يكون عالما بتاريخ هذه الجلسة إما بتوقيعه بنفسه على تقرير الإستئناف بما يفيد هذا العلم أو بإعلانه به . ولا يغنى عن إعلانه علم وكيله الذى قرر بالإستئناف نيابة عنه لأن علم الوكيل بالجلسة لا يفيد حتما علم الأصيل الذى لم يكن حاضرا وقت التقرير بالإستئناف . ولما كان الحكم المطعون فيه إذ أيد الحكم الغيابى بالإستئناف الذى قضى بسقوط إستئناف الطاعن إستنادا إلى أنه لم يتقدم للتنفيذ قبل الجلسة واستفاد علمه بتاريخ هذه الجلسة من توقيع وكيله على تقرير الإستئناف يكون معينا بما يستوجب نقضه .

### الوقائع

إتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه فى يوم ١٩٦١/٤/٢٥ بدائرة قسم الجيزة : أصدر شيكا لشركة توفيق غرغور على البنك العربى والمظهر لإسماعيل عبد الرحمن

دون أن يكون له رصيد . وطلبت عقابه بالمادة ٣٣٦ من قانون العقوبات .  
ومحكمة الجيزة الجزئية قضت غيابيا بتاريخ ١٩٦٣/٢/١٦ عملا بمادة الإتهام  
بحبس المتهم ستة أشهر مع الشغل وكفالة عشرين جنيتها وغرامة خمسين جنيتها .  
فعارض ، وقضى في معارضته في ١٩٦٣/٦/٢٢ بقبولها شكلا ورفضها موضوعا  
وتأييد الحكم الغيابي المعارض فيه . فاستأنف المحكوم عليه هذا الحكم . ومحكمة  
الجيزة الابتدائية — بهيئة استئنافية — قضت غيابيا في ١٩٦٣/١٠/١٦ بسقوط  
الإستئناف . فعارض ، وقضى في ١٩٦٦/٩/١٧ بقبول المعارضة شكلا ورفضها  
موضوعا وتأييد الحكم الغيابي الإستئنافي المعارض فيه . فطعن وكيل الطاعن  
في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

## المحكمة

حيث إن مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه قضى بتأييد الحكم الغيابي  
الإستئنافي القاضى بسقوط إستئناف الطاعن إستنادا إلى أنه لم يتقدم لتنفيذ العقوبة  
المقيدة للحرية المحكوم بها عليه على الرغم من أنه لم يعلن بالجلسة المحددة لنظر  
استئنافه .

وحيث إنه يبين من الإطلاع على الأوراق أن الطاعن حكم عليه غيابيا استئنافيا  
بسقوط الإستئناف على أساس أنه قرر بالإستئناف بواسطة وكيل عنه ولم يحضر  
بالرغم من علمه بتاريخ الجلسة المستفاد من توقيع وكيله على تقرير الإستئناف  
وأنه لم يتقدم للتنفيذ قبل جلسة نظر الاستئناف، في حين أنه محكوم عليه بعقوبة  
مقيدة للحرية واجبة النفاذ . وقد عارض الطاعن في هذا الحكم وقضى الحكم  
المطعون فيه بتأييده لأسبابه . لما كان ذلك ، وكانت المادة ٤١٢ من قانون  
الإجراءات الجنائية تنص على أنه "يسقط الإستئناف المرفوع من المتهم المحكوم  
عليه بمقوبة مقيدة للحرية واجبة النفاذ إذا لم يتقدم للتنفيذ قبل الجلسة" .

و يجب انكى يسأل المحكوم عليه عن عدم تقدمه للتنفيذ قبل الجلسة المحددة لنظر الاستئناف أن يكون عالماً بتاريخ هذه الجلسة إما بتوقيعه بنفسه على تقرير الاستئناف بما يفيد هذا العلم أو بإعلانه به ولا يغنى عن إعلانه ولم وكيله الذى قرر بالإستئناف نيابة عنه لأن علم الوكيل بالجلسة لا يفيد حتماً علم الأصيل الذى لم يكن حاضراً وقت التقرير بالإستئناف . لما كان ذلك ، فإن الحكم المطعون فيه إذ أيد الحكم الغيابى الاستئنافى الذى قضى بسقوط استئناف الطاعن استناداً إلى أنه لم يتقدم للتنفيذ قبل الجلسة واستفاد علمه بتاريخ هذه الجلسة من توقيع وكيله على تقرير الاستئناف يكون معيباً بما يستوجب نقضه وذلك بغير حاجة إلى النظر فى باقى أوجه الطعن الأخرى .

---

## جلسة ١٥ من يناير سنة ١٩٦٨

برئاسة السيد المستشار / محمد محفوظ ، وعضوية السادة المستشارين : محمد عبد الوهاب خليل ،  
وحسين ساح ، ومحمود المراوى ، ومحمود عطيفة .

( ١٢ )

الطعن رقم ٢٢٦٢ لسنة ٣٧ القضائية :

( ١ ، ب ) قانون . ” القانون الأصلح ” . عقوبة . ” العقوبة المبررة ” .  
زراعة .

( ١ ) تخفيف القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٦ للعقوبة الواردة بالمادة السابعة  
من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٦٤ بتنظيم الدورة الزراعية .

( ب ) عدم جدوى التمسك بتطبيق القانون الأصلح لاتهم — ما دام أن العقوبة  
المقضى بها تدخل في الحدود المقررة في القانون المذكور .

( ج ) نقض . ” حالات الطعن بالنقض . الخطأ في تطبيق القانون ” .  
قانون . ” القانون الأصلح ” .

عدم جواز إلزام المتهم بمصاريف ألغاه القانون الجديد الأصلح له .

١ — تنص المادة السابعة من قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ١١  
لسنة ١٩٦٤ بتنظيم الدورة الزراعية على أن ” كل مخالفة لأحكام هذا القانون  
وقرارات وزير الزراعة المنفذة له يعاقب مرتكبها بغرامة قدرها خمسون جنيتها  
عن الفدان أو كسور الفدان فضلا عن إلزامه بمصاريف قياس المساحة محل  
المخالفة ” ، وقد صدر القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٦ بإصدار قانون الزراعة ،  
ملغيا ضمن ما ألغاه القانون الأول ونصت المادة الواحدة بعد المائة منه  
على أن ” كل مخالفة لأحكام القرارات التي تصدر تنفيذا لإحدى المواد ١ ، ٢ ،  
و ٣ ، ٤ يعاقب مرتكبها بغرامة لا تقل عن عشرين جنيتها ولا تزيد  
عن خمسين جنيتها عن الفدان أو كسور الفدان ” . بما مؤداه أن القانون الأخير  
قد خفف العقوبة الواردة بالمادة السابعة من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٦٤ الملغى

بمجهله الغرامة تتراوح بين عشرين جنيتها وخمسين جنيتها وبإلغائه إلزام المخالف بمصاريف قياس الأطيان .

٢ — إذا كانت الغرامة التي قضى بها الحكم المطعون فيه وهي خمسون جنيتها داخلية في الحدود المقررة للغرامة كما نص عليها القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٦ والذي صدر قبل الحكم نهائيا في الدعوى والمعتبر القانون الأصلح للمتهم وفق المادة الخامسة من قانون العقوبات والواجب التطبيق على واقعة الدهوى فإن ذلك لا يقتضى تصحيحا للحكم في هذا الخصوص .

٣ — إذا كان الحكم المطعون فيه قد ألزم المتهم بمصاريف قياس الأطيان محل المخالفة وهو ما ألغاه القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٦ الجديد فإنه بذلك يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما يوجب نقضه نقضا جزئيا .

## الوقائع

إتهمت النيابة العامة المطعون ضده بأنه في يوم ٢٣/٤/١٩٦٦ بدائرة مركز طنطا: خالف تنظيم الدورة الزراعية بأن زرع برسميا في مساحة خصصت لزراعة القطن . وطلبت عقابه بالمواد ١ و ٢ و ٧ و ٨ من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٦٤ المعدل بالقانونين رقمي ٥٣ لسنة ١٩٦٦ و ١٦٦ لسنة ١٩٦٦ وقرار وزير الزراعة . ومحكمة طنطا الجزئية قضت بحضور يا عملا بمواد الإتهام بتغريم المتهم خمسين جنيتها وإلزامه بمصاريف قياس الأطيان . فاستأنف المتهم هذا الحكم . ومحكمة طنطا الابتدائية — بهيئة استئنافية — قضت بحضور يا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأييد الحكم المستأنف . فطعنّت النيابة العامة في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

## المحكمة

حيث إن النيابة العامة تنعى على الحكم المطعون فيه أنه إذ قضى بتغريم المطعون ضده خمسين جنيتها وبإلزامه بمصروفات قياس الأطيان إعمالا لأحكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٦٤ بتنظيم الدورة الزراعية ، قد أخطأ في تطبيق القانون، ذلك

بأنه صدر بعد وقوع الفعل المسند إلى المطعون ضده وقبل الحكم نهائيا في الدعوى القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٦ مقرر عقوبة مخففة للجريمة التي دين المطعون ضدها مما كان يقتضى أعمال أحكامه باعتباره قانونا أصلا لهم .

وحيث إن الدعوى الجنائية رفعت على المطعون ضده بوصف أنه في يوم ٢٣ أبريل سنة ١٩٦٦ خالف تنظيم الدورة الزراعية بأن زرع برسيا في مساحة خصصت لزراعة القطن . وطلبت النيابة العامة معاقبته طبقا للمواد ١ و ٢ و ٧ و ٨ من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٦٤ . ومحكمة أول درجة قضت بتاريخ ٢٥ ديسمبر سنة ١٩٦٦ بتغريمه خمسين جنيها وبإلزامه بمصروفات قياس الأطنان . فاستأنف ، ومحكمة ثاني درجة قضت بتاريخ ١٩ أبريل سنة ١٩٦٧ بتأييد الحكم المستأنف . لما كان ذلك ، وكانت المادة السابقة من قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ١١ سنة ١٩٦٤ بتنظيم الدورة الزراعية قد نصت على أن " كل مخالفة لأحكام هذا القانون وقرارات وزير الزراعة المنفذة له يعاقب مرتكبها بغرامة قدرها خمسون جنيها عن الفدان أو كسور الفدان فضلا عن إلزامه بمصاريف قياس المساحة محل المخالفة ثم صدر القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٦ بإصدار قانون الزراعة بتاريخ ٨ سبتمبر سنة ١٩٦٦ ونشر بالجريدة الرسمية بتاريخ ١٠ سبتمبر سنة ١٩٦٦ وتقرر العمل به بعد ستة أشهر من تاريخ نشره قد ألغى فيما ألغاه القانون رقم ١١ لسنة ١٩٦٤ سالف البيان ونصت المادتان الأولى والثانية منه على أن لوزير الزراعة طبقا للسياسة العامة التي تقررها الدولة أن يحدد مناطق لزراعة حاصلات زراعية معينة وأن يحظر زراعة حاصلات في مناطق معينة وأن يحدد مناطق لزراعة أصناف دون غيرها من الحاصلات الزراعية ونصت الفقرة الأولى من المادة ١٠١ من هذا القانون على أن " كل مخالفة لأحكام القرارات التي تصدر تنفيذا لإحدى المواد ١ و ٢ و ٣ و ٤ يعاقب مرتكبها بغرامة لا تقل عن عشرين جنيها ولا تزيد عن خمسين جنيها عن الفدان أو كسور الفدان " بما مؤداه أن القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٦ قد خفف العقوبة الواردة بالمادة السابعة من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٦٤ الملغى يجعله الغرامة تتراوح بين عشرين جنيها وخمسين جنيها وبإلغائه إلزام المخالف بمصاريف قياس الأطنان . ولما كان القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٦ قد صدر قبل الحكم نهائيا

في الدعوى بتاريخ ٩ أبريل سنة ١٩٦٧ فإنه يعد القانون الأصلح لاتهم ومن ثم فقد كان متعينا تطبيق نصوصه على واقعة الدعوى طبقا للمادة الخامسة من قانون العقوبات . لما كان ذلك ، وكانت الغرامة التي قضى بها الحكم المطعون فيه وهي خمسون جنيها داخلية في الحدود المقررة للغرامة كما نص عليها القانون الجديد فإن ذلك لا يقتضى تصحيحا للحكم ، وما دام أن الحكم المطعون فيه ألزم المطعون ضده بمصاريف قياس الأطنان محل المخالفة وهو ما ألغاه القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٦ الجديد ، فإنه بذلك يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما يوجب نقضه نقضا جزئيا وتصحيحه بإلغاء ما قضى به من إلزام المطعون ضده بمصاريف قياس الأطنان .

---

## جلسة ٢٢ من يناير سنة ١٩٦٨

برئاسة السيد المستشار / مختار مصطفى رضوان نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة  
المستشارين : محمد عبد المنعم حمزوى ، ونصر الدين عزام ، ومحمد أبو الفضل حنفى ،  
وأنور أحمد خلف .

( ١٣ )

الطعن رقم ١٩٠٦ لسنة ٣٧ القضائية

( ١ ، ب ) قوة الشيء المقضى . حكم . " حجته " .

( ١ ) حجة الحكم . ورودها على المنطوق والأسباب المكملة له والمرتبطة به  
إرتباطا وثيقا غير متجزى .

( ب ) إتحاد السبب فى الدعويين كشرط للحجية . مقتضاه : أن تكون الواقعة  
التي يحاكم المتهم عنها هي بينها الواقعة التي كانت محلا للحكم السابق .

١ - الأصل فى الأحكام ألا ترد الحجة إلا على منطوقها ولا يمتد أثرها إلى  
الأسباب إلا لما يكون مكملا للمنطوق ومرتبطا به إرتباطا وثيقا غير متجزى .  
لا يكون للمنطوق قوام إلا به .

٢ - إن إتحاد السبب فى الدعويين كشرط للحجية مقتضاه أن تكون الواقعة  
التي يحاكم المتهم عنها هي بينها الواقعة التي كانت محلا للحكم السابق ، فلا يكفى  
للقول بوحدة السبب أن تكون الواقعة الثانية من نوع الواقعة الأولى أو أن تتحد  
معها فى الوصف القانونى ، أو أن تكون الواقعتان كلتاهما حلقة من سلسلة وقائع  
متماثلة إرتكيبها المتهم لغرض واحد إذا كان لكل واقعة من هاتين الواقعتين ذاتية  
خاصة وظروف خاصة تتحقق بها المغايرة التي يمتنع معها القول بوحدة السبب فى  
كل منهما .

## الوقائع

إتهمت النيابة العامة الطاعن وآخر بأنهما في خلال عامي ١٩٦٠ و ١٩٦١ بدائرة قسم الميناء محافظة الاسكندرية : بددا المبالغ المبينة بالمحضر والمملوكة لشركة البوندد المصرية . وطلبت عقابهما بالمادة ٣٤١ من قانون العقوبات، وادعت الشركة المجنى عليها بحق مدنى قدره ٥١ ج على سبيل التعويض المؤقت قبل المتهمين . ومحكمة جناح الميناء الجزئية قضت بحضور يا بتاريخ ١٢ فبراير سنة ١٩٦٣ عملاً بمادة الإتهام ( أولا ) براءة المتهم الأول ورفض الدعوى المدنية بالنسبة إليه مع إعفائه من المصروفات الجنائية ( ثانيا ) حبس المتهم الثانى ( الطاعن ) ثلاث سنوات مع الشغل وكفالة ٥٠ ج لوقف التنفيذ وإلزامه أن يدفع للشركة المجنى عليها مبلغ ٥١ ج على سبيل التعويض المؤقت وإلزامه المصروفات المدنية وثلاثمائة قرش مقابل أتعاب المحاماه . فاستأنف المحكوم عليه والنيابة العامة والمدعية بالحق المدنى هذا الحكم . ومحكمة الاسكندرية الابتدائية — بهيئة استئنافية — قضت بحضور يا بتاريخ ١٧ أبريل سنة ١٩٦٧ بقبول الاستئنافات شكلا وفي موضوعها ( أولا ) بتأييد الحكم المستأنف بالنسبة إلى المتهم الأول ( ثانيا ) بالنسبة إلى المتهم الثانى ( الطاعن ) بتعديل الحكم المستأنف بالنسبة إلى الدعوى الجنائية والاكتفاء بحبسه ثلاثة أشهر مع الشغل وتأييد الحكم فيما عدا ذلك وإلزامه المصاريف المدنية الاستئنافية ومائتى قرش أتعابا للمحاماه . فطعن وكيل المحكوم عليه فى هذا الحكم بطريق النقض ... إلخ .

## المحكمة

حيث إن ما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه بتقريرى الأسباب المقدمين منه أنه — إذ دانه بجريمة تبديد مال سلم إليه على سبيل الوكالة أخطأ فى تطبيق القانون وفى الإسناد وشابه قصور وفساد فى الاستدلال وأخل بحقه فى الدفاع، وفى بيان ذلك يقول الطاعن إنه دفع بعدم جواز نظر الدعوى لسبق الفصل فيها فى قضية أخرى قال حكمها بعدم قيام الجريمة فى حق الطاعن أو غيره من المتهمين فيها لإنتفاء الدليل على ثبوتها فكان أن أخطأ الحكم المطعون فيه

حين أقام قضاءه برفضه الدفع على سند من مغايرة وقائع الإتهام في الدعوىين وأنه لاجبة لما عرض له الحكم الأول من قبيل التزيد من أسباب موضوعية مقطوعة الصلة بما قضى به بالنسبة إلى الطاعن من عدم جواز نظر تلك الدعوى ، مع أن الوحدة بين الدعوىين قائمة والأفعال فيهما وقعت تنفيذا لغرض جنائي واحد هو اختلاس أموال الشركة المحبى عليها . ويضيف الطاعن إلى ما تقدم أن الحكم أخطأ في القانون خطأ آخر مرده ما قام عليه من أن المبالغ المنسوب إليه اختلاسها قد سلمت إليه على سبيل الوكالة حالة أن الحكم قد أفصح عن أن الأذن التي قبل بأن الطاعن صرفها كانت جميعا وليدة إرادته وحده إذ لم تكلفه الشركة بتحريرها أو تتفق معه على صرف قيمتها وتسليمها إلى المستفيدين من إصدارها ، فضلا عن ذلك فقد أثبت الحكم الإبتدائي عدم صلة المتهم الأول بمثل الشركة — بتحرير الأذن أو قبض قيمتها ، كما أن الحكم المطعون فيه أطرح دفاع الطاعن القائل بتسليم قيمة الأذن إلى ذلك المتهم مع أن الثابت بالأوراق أن هذا الأخير إعتاد إصدار أوامر شفوية بتحرير أذن لحاملها وقبض قيمتها بواسطة أى موظف وبغير إيصال وكل أولئك أمور لا توفر إنعقاد عقد وكالة بين الطاعن والشركة وبالتالي لا تتوفر بها للجريمة أركانها . وأما الخطأ في الإسناد فيرجعه الطاعن إلى أن الحكم عول في إدائته على إقراره في التحقيق الإداري وفي محضرى جمع الاستدلالات وتحقيق النيابة بصدور أذن النوبتجية الستة بمقتضى أمر منه وبتوقيعه على خمسة أذن منها وإستلام قيمتها لصرف مرتب محمد جاب الله مع أن أقوال الطاعن في التحقيقات جاءت خلوا من ذلك وانطوت على تأكيد بان المتهم الأول كان هو الأمر بصدور الأذن وأنه قبض قيمتها ودفع إلى محمد جاب الله قيمة إثنين كمرتب عن شهرين ثم صرف قيمة الأذن الثلاثة الأخرى بعد قيدها على حساب المصروفات الثرية ، هذا إلى أن الطاعن لم يقر بتوقيع خمسة إذن بل أربعة فقط ، ويقول الطاعن أيضا إن الحكم نسب إليه واقعتين أولاها أنه إعترف في التحقيق الإداري بقبض قيمة الأذن الأربعة الخاصة بالمرشدين الأجانب والمدعى صرفها إلى وكيلهم الأستاذ فرنسوافيريده المحامى — وسلمها إلى المتهم الأول رغم خلو هذا التحقيق من ذلك وعلى الرغم من تأكيد الطاعن أمام البوليس والنيابة بأنه لم يتدخل إلا في صرف إذن واحد منها بمبلغ ٧٢٥ ج سلم قيمته للمتهم الأول بعد خصم ما كان

مستحقا عليه من ديون للشركة والثانية أنه اعترف في تحقيق الشرطة والنيابة بأنه أصدر أمرا بثلاثة من هذه الأذون مع أن واقع ماجرى في هذا الصدد هو أنه نسب ذلك إلى المتهم الأول ، وهذا يضيف الطاعن خطأ آخر في الإسناد يتمثل فيما نسبته الحكم إلى رئيس الحسابات من أنه قال بأن الطاعن هو المختص بتأنيق قرارات مجلس الإدارة بتعيين الوكلاء المفوضين ومن بينهم محمد جاب الله وإنشاء كارتات الأجور الخاصة بهم مع أن أقوال هذا الشاهد قد خلت مما يدل على دخول محمد جاب الله في عداد الموظفين الذين تتسم إجراءات تعيينهم بالسرية وقد أدى هذا الخطأ إلى إلغيات الحكم عن دفاع الطاعن بأن الأذون الستة لم تكن غير أذونات لحاملها خلت مما يشير إلى تحريرها لصرف مرتب وأن المتهم الأول صرفها بغير توقيع على ماجرى عليه العمل بالشركة وأن توقيع رئيس الحسابات على واحد منها يفسخ القول بسرية تعيين محمد جاب الله إلا على الطاعن . وفضلا عما تقدم فإن الحكم قد ران عليه قصور ، ذلك بأنه دان الطاعن بتبديد قيمة الأذون الأربعة المقول بأنها خاصة بالأستاذ فرنسوا فيريه ولم يدال إلا على تبديده لقيمة ثلاثة أذون منها فقط وأغفل إستظهار دليله في خصوص الإذن الرابع ، هذا إلى أن الحكم وهو يدال على تبديد قيمة الإذن ذي أل ٧٢٥ ج قد شابه الفساد ذلك بأنه مادام هذا الإذن كان إذنا لحامله على ما قال به الطاعن في دفاعه فقد إنتفت مصلحته في أن يخصم من قيمته ديونا على المتهم الأول للشركة وتتوفر هذه المصلحة بالتالي لذلك المتهم دونه . ويرى الطاعن فضلا عن ذلك أن من آيات قصور الحكم أنه أ طرح دفاعه باستحالة إنشائه للأذونات وخاصة بمبالغ كبيرة دون أمر المتهم الأول خشية اقتضاح أمره لدى مراجعة هذا الأخير لدفتر الخزينة يوميا ، أ طرح الحكم هذا الدفاع بقالة إن المراجعة لم يقم عليها دليل مع أنها ثابتة من أقوال رئيس الحسابات ووكيلها ومدير الشركة الذي خلف المتهم الأول ، ومن العلامة المثبتة بصحائف الدفتر والتي لاتدع قرائن الحال شكاً في أنها صادرة من المتهم الأول بعد المراجعة .

وحيث إنه يبين من مراجعة الأوراق أن النيابة العامة إتهمت الطاعن — وكيل حسابات الشركة المحبى عليها — ومتهما آخر هو عضو مجلس الإدارة المنتدب والمعبر عنه في سياق الطعن بأنه المتهم الأول ، بتبديد مبلغ ٢٠٦١ ج

صرف من خزينة الشركة ، منه مبلغ ١٧٠١ ج صرف لحساب الأستاذ فرنسوا فيريه المحامي بمقتضى أذن أربعة ومبلغ ٣٦٠ ج صرف بإعتباره مرتباً للسيد محمد جاب الله الموظف بالشركة والحال أن أحداً منهما لم يتسلم شيئاً من هذه المبالغ وإذ قدم الطاعن وزميله للمحاكمة فقد قضى إبتدائياً بإدانة الطاعن وبراءة المتهم الأول ، وأيد الحكم المطعون فيه هذا القضاء . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد عرض لدفع الطاعن بعدم جواز نظر الدعوى الذى يثيره الطاعن بطعنه وخلص إلى رفضه بقوله : ” ... وفى المذكرة الثالثة — مذكرة الدكتور سعد عصفور — طلب المتهم الثانى (الطاعن) الحكم ببراءته إستناداً إلى الحكم السابق صدوره فى القضية ٤٦٩ سنة ١٩٦٣ جنح مباشرة الميناء — وقال فى تفصيل ذلك السند إن الشركة المدعية بالحق المدنى الشركة المحنى عليها فى الدعوى المطروحة — أقامت الدعوى ٤٦٩ سنة ١٩٦٣ جنح الميناء بطريق الدعوى المباشرة ضد محمود عبد الله المتهم الأول وفكرى بطرس — الطاعن — وأوزوالد أنجيل ونجيب منصور وحكيم جورج وطلبت فيها بعد الحكم بإدانتهم طبقاً لأحكام المادة ٣٤١ عقوبات بإعتبار أنهم إختلسوا من أم — وال الشركة ١٣٥٨٤ ج و٣٥٧ م وهى قيمة أذونات لحامله صدرت فى خلال عامى ١٩٥٩ ، ١٩٦٠ ، وطلبت إلزامهم متضامنين برد المبلغ المختاس وقضى فى تلك الدعوى بجلسة ١٩٦٥/٥/٤ بحكم لم يستأنف بعدم جواز نظر الدعوى الجنائية قبل المتهمين الأول والثانى لسابقة الفصل فيها فى اللجنة ١٦٠ سنة ١٩٦٢ الميناء الرقم الإبتدائى للدعوى المطروحة — وبعدم قبول الدعوى المدنية قبلهما وبعدم جواز تحريك الدعوى الجنائية قبل المتهمين الرابع والخامس بطريق الإدعاء المباشر وبعدم قبول الدعوى المدنية قبلهما وبراءة المتهم الثالث ... من التهمة المسندة إليه وبرفض الدعوى المدنية المقامة ضده ” وقالت تلك المحكمة فى أسباب الحكم الصادر ببراءة المتهم الثالث ” إنه من حيث إنه بالنسبة للمتهم الثالث فإن أوراق الدعوى وما قدم فيها من مستندات لا تشير من قريب أو بعيد إلى أنه ضالع فى ارتكاب الجريمة أو أنه اتهم أو إشتراك فيها بأى طريق من طرق الإشتراك المعروفة قانوناً وذلك أن سند الشركة المدعية بالحقوق المدنية قبل هذا المتهم والمتهمين جميعاً فى التدليل على إختلاصهم المبالغ الواردة بصحيفة دعواها المباشرة أن صرف هذه المبالغ تم بمقتضى أذونات صرف لحامله دون أن يوقع عليها

المستفيد بما يفيد إستلامه المبالغ المدرجة فيها مما إستنتجت منه الشركة المدعية بالحق المدني أن تلك الأذونات وهمية وأن المتهمين إختلسوا قيمة المبالغ المدرجة فيها أى أنها بنت تدليلها على الظن والاستنتاج خاصة وأنها تقرر فى صحيفه دعواها ومذكراتها بأنها تعتقد أن المتهمين الثانى والثالث والرابع قد إشتراكوا مع الأول والأخير فى إختلاس هذه المبالغ دون أن تقطع بذلك أو أن تقدم الدليل الجازم على هذا الاتهام إلا أن المحكمة ترى فى صرف المبالغ الثابتة بالأذونات على نحو ما تقدم مجرد مخالفة إدارية أو مالية من نظم المالية الفاسدة التى درجت الشركة ومستخدسيها على إتباعها قبل صدور قرار تأميمها ولا ترى فى هذه المخالفة إلى حد القول بأن المتهم الثالث أو المتهمين جميعا قد إختلسوا المبالغ المدرجة بتلك الأذونات وأنهم لم يسلموها لأوليائهم إذ أن أوراق الدعوى خالية من الدليل الجازم على ذلك كما لم تقدم الشركة ما يقنع المحكمة بثبوت هذا الاتهام إذ أن عدم توقيع حامل إذن الصرف بما يفيد إستلام قيمته من خزينه الشركة لا يقطع بأنه لم يتسلم تلك القيمة أو أن هذه الأذونات صرفت قيمتها لأشخاص وهميين وجاء بالمذكرة أن هذه الأسباب التى بنى عليها الحكم ببراءة المتهم الثالث هى أسباب موضوعية تقطع بعدم تأييم الأفعال التى كانت منسوبة إلى المتهمين وأن هذا الحكم قد قضى بعدم إمكان قيام جريمة التبييد فى حق المتهم الثالث أو المتهمين الآخرين لانتفاء الدليل الجازم على قيام تلك الجريمة فى حقهم وعدم إمكان إعتبار صرف الأذونات أكثر من مخالفة إدارية أو مالية للنظم المالية فى الشركة ، ولذلك ونظرا لأن الأفعال موضوع الدعوى المطروحة والأفعال موضوع اللجنة المباشرة المشار إليها تكون معا جريمة واحدة فإن باقى المتهمين يفيدون من حكم البراءة النهائى الصادر لصالح أحدهم وذلك على أساس وحدة الواقعة الجنائية وارتباط الأفعال المنسوبة لكل من عزى إليه المساهمة فيها فاعلا أو شريكا". ومضى الحكم المطعون فيه يقول "ومن حيث إنه لا خلاف فى أن أحكام البراءة المؤسسة على أن الواقعة الجنائية فى ذاتها غير صحيحة أو لا عقاب عليها تعتبر ويجب أن تعتبر على خلاف أحكام الإدانة أو أحكام البراءة المؤسسة على أسباب شخصية تكون حجة فى حق الكافة أى بالنسبة لكل من يكون له شأن فى الواقعة موضوع الدعوى. ومفهوم ما تقدم بداهة أن حكم البراءة المؤسس على إنتفاء الدليل قبل أحد المتهمين لا يمكن أن يفيد منه غيره من المتهمين بارتكاب ذات الواقعة ، لذلك فإن حكم

البراءة المؤسس على إنتفاء الدليل على وقوع جريمة لا يمنع من محاكمة ومعاقبة نفس المتهم إذا أقام الدليل على ارتكاب جريمة مماثلة لذلك ، ولما كان الحكم الصادر في اللجنة رقم ٤٦٩ سنة ١٩٦٣ جنح الميناء إذ قضى ببراءة المتهم الثالث استند إلى سببين أولهما إنتفاء الدليل على أن المبالغ موضوع الاتهام الواردة بالأذن لحامله المقدمة من الشركة في تلك الدعوى لم تصرف لأوليائها وثانيهما عدم قيام الدليل على أن المتهم ضالع في ارتكاب الجريمة بصفته فاعلا أصليا أو شريكا . ولما كان السبب الأول جاء خاصا بوقائع إختلاس تغاير الوقائع موضوع الدعوى المطروحة ولم يبن على أساس أن تلك الوقائع غير معاقب عليها وإنما بنى على أساس عدم قيام دليل على وقوعها فإن هذا السبب لا يمنع من معاقبة نفس المتهم وغيره من باب أولى إذا ثبت أنهم ارتكبوا وقائع مماثلة ولذلك فإن الحكم الصادر ببراءة المتهم الثالث من تهمة إختلاس قيمة الأذونات موضوع اللجنة رقم ٤٦٩ سنة ١٩٦٣ لما لم يثبت لدى المحكمة من أن قيمة تلك الأذن لم تصرف لأوليائها لا يمنع من معاقبة أوزوالد انجيل نفسه والمتهمين من باب أولى إذا قام دليل على أنهم إختلسوا قيمة أذن أخرى يثبت بدليل قاطع أنها تسلم لأوليائها وترتبطا على ما تقدم فإن أيا من المتهمين محمود عبد الله ( المتهم الأول ) أو فكرى بطرس ( الطاعن ) لا يفيد من الحكم الصادر ببراءة أوزوالد انجيل في القضية رقم ٤٦٩ سنة ١٩٦٣ الميناء . وغنى عن البيان أن ماورد بأسباب ذلك الحكم في شأن عدم ثبوت الواقعة قبل المتهمين عدا المتهم الثالث هو من قبيل التزيد في الأسباب ولا يجوز أية حجية بالنسبة لهؤلاء المتهمين بعد أن قضت المحكمة نفسها بعدم جواز نظر الدعوى بالنسبة لهم . لما كان ذلك ، وكان الأصل في الأحكام ألا ترد الحجية إلا على منطوقها ولا يمتد أثرها إلى الأسباب إلا لما يكون مكملا للمنطوق ومرتبطا به إرتباطا وثيقا غير متجزئ لا يكون للمنطوق قوام إلا به ، فإن ما أورده الحكم الصادر في اللجنة رقم ٤٦٩ سنة ١٩٦٣ مباشرة الميناء على مارواه الحكم المطعون فيما سلف إirاده ، لا يمس منطوقه الذي صدر بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها بالحكم الإبتدائي في الدعوى الحالية ، ولا يكون لتسبيه الذي بسطه على باقي المتهمين وهو بصدد الإستدلال أساسا على براءة أحدهم وهو أوزوالد انجيل أى أثر بالنسبة إلى الطاعن الذي إنتهى الحكم في منطوقه

إلى عدم جواز نظر الدعوى بالنسبة إليه على ما تقدم ، ومن ثم يكون ماعرض له الحكم الصادر في اللجنة المباشرة في أسبابه على ما قال به الحكم المطعون فيه بحق تزيده لا يرتب للطاعن حقا يتساند عليه في دفعه من جديد بعدم جواز نظر الدعوى الحالية لسابقة الفصل فيها في ذلك الحكم . هذا إلى أنه لما كان الحكم المطعون فيه في رده على الدفع قد أثبت أن وقائع التبديد التي رفعت بها اللجنة المباشرة تغاير وقائع الدعوى الحالية من حيث أشخاصها ومحلها وزمانها ، وكان إتحاد السبب في الدعويين كشرط للحجية مقتضاه أن تكون الواقعة التي يحاكم المتهم عنها هي بعينها الواقعة التي كانت محلا للحكم السابق ، فلا يكفي للقول بوحدة السبب أن تكون الواقعة الثانية من نوع الواقعة الأولى أو أن تتحد معها في الوصف القانوني أو أن تكون الواقعتان كلتاهما حلقة من سلسلة وقائع متماثلة إرتكبتها المتهم لغرض واحد إذا كان لكل واقعة من هاتين الواقعتين ذاتية خاصة وظروف خاصة تتحقق بها المغايرة التي يمتنع معها القول بوحدة السبب في كل منهما . لما كان ذلك ، فإن قضاء الحكم المطعون فيه برفضه الدفع يكون صحيحا ويندفع عنه ما يثيره الطاعن من قالة الخطأ في تطبيق القانون . لما كان ذلك ، وكان الحكم قد عرض إلى دفاع الطاعن القائل بأنه لو فرض أن الأذون حررت بناء على أمره وهو يعلم زيفها ثم صرف قيمتها فإن ذلك لا يوفر بل جريمة التبديد أركانها لتخلف عقد الأمانة لأنه لا الشركة ولا فرنسو أفيرييه ولا مجد جاب الله قد وكله في إستلام أى مبلغ ، عرض الحكم لهذا الدفاع ورد عليه بقوله ” ومن حيث إن القانون في مادة خيانة الأمانة لا يعاقب على الإخلال في تنفيذ عقد الائتمان في ذاته وإنما يعاقب على العبث بملكية الشيء المسلم بمقتضاه — وإذن فإذا كانت نية الجاني وقت التسليم غير متفقة مع ما قصد المجنى عليه من التسليم فلا تأثير لذلك في قيام جريمة خيانة الأمانة متى ثبت أن الجاني اختلس الشيء الذي سلم إليه ولم يستعمله في الأمر المعين الذي أراده المجنى عليه بالتسليم ولذلك فإن جريمة خيانة الأمانة المسندة إلى المتهم الثاني — الطاعن — تكون متوافرة الأركان مادام قد ثبت للحكمة أن الشركة المجنى عليها قد سلمته على سبيل الوكالة مبلغا من المال لإستعماله في أمر معين وثبت أنه إختلسه ولم يستعمله في ذلك الأمر “ ولما كان ما أورده الحكم فيما تقدم صحيحا وتنوافر به لجريمة التبديد كما هي معرفة به في القانون أركانها ، فإن مانعاه الطاعن في هذا الشأن لا يكون له محل . لما كان ذلك ، وكان كل

ما يثيره الطاعن في خصوص خطأ الحكم في الإسناد مردودا بأنه تبين من مراجعة المفردات التي أمرت المحكمة بضمها تحقيقا للطعن أن كل ما حصله الحكم من وجوه الاستدلال على إدانة الطاعن ، مما أثاره في طعنه له أصل ثابت في الأوراق سواء في نصه أو في فحواه ، وبذلك يكون هذا الوجه من وجوه النعي غير سديد . لما كان ذلك ، وكان ما ينعاه الطاعن على الحكم من القصور حين اقتصر على التدليل على تبديد قيمة أذن ثلاثة فقط من الأذن الأربعة الصادرة باسم الأستاذ فرنسوا فيريه ، مردودا بأنه لا جدوى من هذا النعي مادامت إدانة الطاعن محمولة على ثبوت تبديده لتلك الأذن . لما كان ما تقدم ، وكان باقي ما يثيره الطاعن بطعنه ينحل إلى جدل موضوعي في سلطة المحكمة في وزن عناصر الدعوى مما تستقل بتقديره دون رقابة لمحكمة النقض مادامت أنها لا تخرج في ذلك عن موجب الإقتضاء العقلي والمنطقي وهو ما لم يخطئ الحكم في تقديره .

وحيث إنه ترتيبا على ما تقدم فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

## جلسة ٢٢ من يناير سنة ١٩٦٨

برئاسة السيد المستشار/ مختار مصطفى رضوان نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة المستشارين :  
محمد عبد المنعم حمزاوى ، ونصر الدين عزام ، ومحمد أبو الفضل حفتى ، وأنور أحمد خلف .

( ١٤ )

### الطعن رقم ١٩٣٠ لسنة ٣٧ القضائية

(١) إثبات . ” معاينة ” . حكم ” تسببيه . تسبیب غیر معيب ” . دفاع  
” الإخلال بحق الدفاع . ما لا يوفره ” . قتل عمده .

متى لا تلزم المحكمة بسماع ما يبيد به المتهم من أوجه الدفاع وتحقيقه ؟ إذا كانت الواقعة  
قد وضحت لديها أو كان الأمر المطلوب تحقيقه غير متج في الدعوى . شرط ذلك ؟  
أن تبين العلة . مثال .

(ب) إثبات . ” إثبات بوجه عام . شهود . خبرة ” . حكم . ” تسببيه .  
تسبیب غیر معيب ” . قتل عمده .

تطابق أقوال الشهود مع مضمون الدليل الفنى فى كل جزئية منه . غير لازم .

(ج) سبق إصرار . ترصد . نقض . ” المصلحة فى الطعن ” . حكم .  
” تسببيه . تسبیب غیر معيب ” . قتل عمده .

حكم ظرف التردد فى تشديد العقوبة كحكم ظرف سبق الإصرار . إثبات توافر أحدهما  
يفنى من إثبات توافر الآخر .

١ - من المقرر أنه وإن كان القانون قد أوجب سماع ما يبيد به المتهم من  
أوجه الدفاع وتحقيقه ، إلا أن للمحكمة إذا كانت الواقعة قد وضحت لديها أو كان  
الأمر المطلوب تحقيقه غير متج في الدعوى أن تعرض عن ذلك بشرط بيان  
العلة . ولما كانت المحكمة قد سوغت رفض طلب إعادة إجراء المعاينة بعلمتين  
سائغتين من تراخي الزمن الذى تتغير به معالم الأشياء ، وإمكان الرؤية فى مكان  
الحادث حيث بدأ وانتهى لأنه كان مضاء بالمصباح التى ينبعث ضوءها من

المحال المحيطة بالمكان . مستندا في ذلك إلى ما شهد به الشهود ، وما ثبت من معاينه النيابة العامة مما له أصل ثابت في الأوراق التي أمرت المحكمة بضمها تحقيقا للطعن ، وكان الإعتبار العام الذي ساقه الحكم عن تغير معالم الأماكن بمرور الزمن بفرض عدم صحته على إطلاقه ، لا يقدح في سلامة الأسانيد الخاصة التي صوغ بها رفضه للطالب ، لأنها تكفي وحدها لحمل قضائه بغير تساند بين الأمرين فإن ماساقه الطاعن في هذا الصدد يكون غير ذي وجه ولا يعتد به .

٢ — الأصل أنه ليس بلازم أن تطابق أقول الشهود مضمون الدليل الفني في كل حزية منه ، بل يكفي أن يكون جماع الدليل القولي غير متناقض مع الدليل الفني تناقضا يستعصى على الملاءمة والتوفيق .

٣ — إن حكم ظرف الترصد في تشديد العقوبة كحكم ظرف سبق الإصرار ، وإثبات توافر أحدهما يغني عن إثبات توافر الآخر . ومن ثم فإنه لا يجدي الطاعن ما يثيره عن خطأ الحكم في إثبات توافر ظرف سبق الإصرار في حقه بفرض صحته .

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه في يوم ٩ فبراير سنة ١٩٦٥ بدائرة قسم الدرب الأحمر محافظة القاهرة : ( أولا ) المتهم وآخر مجهول قتلا عمدا مع سبق الإصرار والترصد صلاح حسن محمد بأن عقدا العزم على قتله وأعدا لذلك آلات حادة "سكاكين" وترصدا له في طريق مروره المعتاد حاملين تلك الأسلحة وما أن ظفرا به حتى إنهمالاه عليه طعنا في أجزاء عدة من جسمه ورأسه قاصدين من ذلك قتله فأحدثا به الإصابات الموصوفة بتقرير الصفة التشريحية والتي أودت بحياته . ( ثانيا ) أحدثا عمدا بناجي أحمد سلام الإصابات الموصوفة بالتقرير الطبي الشرعي والتي أعجزته عن أشغاله الشخصية مدة لا تزيد عن العشرين يوما . وطلبت من مستشار الإحالة إحالته على محكمة الجنايات لمحاكمته بالمواد ٢٣٠ و ٢٣١ و ٢٣٢ و ١/٢٤٤ من قانون العقوبات . فقرر بذلك . وادعى كل من زوجة المجنى عليه ووالده من نفسه وبصفته وليا طبيعيا على قاصره المجنى عليه — مدنيا وطلبا

القضاء لهما بمبلغ ١٠٠ مائة جنيه تعويضا مؤقتا قبل المتهم . ومحكمة جنايات القاهرة قضت بحضورها بتاريخ ٢٦ فبراير سنة ١٩٦٧ عملا بالمواد ١/٢٣٦ - ٢ و ١/٢٤٤ و ٢/٣٢ من قانون العقوبات بمعاينة المتهم بالأشغال الشاقة لمدة خمسة عشر عاما وإلزامه أن يدفع إلى المدعين بالحق المدني مبلغ مائة جنيه على سبيل التعويض المؤقت مع المصروفات المدنية ومبلغ خمسمائة قرش مقابل أنعاب الحمام . فطعن الحكم عليه في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

## المحكمة

حيث إن مبنى الطعن أن الحكم المطعون فيه إذ دان الطامن بتهمة الضرب المفرض إلى الموت قد شابه القصور في التسيب، والفساد في الاستدلال والإخلال بحق الدفاع، ذلك بأن المدافع عنه طلب إلى محكمة الموضوع إجراء معاينة لمكان الحادث إلا أن الحكم رد على هذا الطلب بعدم جدواه، وساق على ذلك عتین غير سائغتين هما تغير معالم المكان وأساليب الإضاءة عما كان عليه وقت الحادث مما لم يقد عليه دليل وأن الشهود شهدوا بأن مكان الحادث كان مضاء بالمصابيح الكهربائية في المحال المجاورة وهو قول ينطوي على فهم خاطيء لحقيقة الدفاع الذي أقامه الطامن على أساس أن المعاينة جرت على مكان يقع أمام دكان غير الدكان الذي ارتكب أمامه الحادث ولا يمتد الضوء إليه، هذا إلى أن الدفاع عن الطامن أثار أمر الخلاف بين الدليلين الفني والقولي، إعتبارا بأن أقوال الشهود جرت على تعدد الضرب بسكين على رأس المجنى عليه وقال أغلبهم إن الضرب كان بنصلها مما يتعارض مع ما جاء بتقرير الصفة التشريحية وأوراق العلاج والكشف الظاهري من أن برأس المجنى عليه جرحا واحدا نتج عن الضرب بجسم صلب راض، إلا أن الحكم المطعون فيه خلا من الرد على هذا الدفاع . كما أخذ الطامن على أساس توافر ظرف سبق الإصرار في حقه وهو منتف، لأن الحادث ولید شجار عرضي أصيب فيه آخرون، وجاء بلاغ الحادث قاطعا بذلك، ومن ثم فإن الحكم فيه يكون معيبا بما يبطله ويوجب نقضه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه أثبت في مدوناته بيانا لواقعة الدعوى أنه لخلاف بين الطامن وبين القتيل — وهما جاران متواجهان في حارة الروم — تقدم

الأخير بشكواه في ١٩٦٥/٢/٦ ضد الطاعن ليكف من إيدائه — إلا أنه بيت النية على الإعتداء عليه وتربص به حتى خرج من دكانه في الطريق الذي ألف السير فيه في يوم ١٩٦٥/٢/٩ وانقض عليه بالسكين يعملها في رأسه وسائر جسمه ففزع المجنى عليه إلى دكان من يدعى " سعيد مرسي خليل " فتعقبه الطاعن إليه ، وواصل إعتدائه عليه دون أن يقصد من ذلك قتلا ، ولكن الضرب أفضى إلى الموت . ودلل الحكم على هذه الواقعة بما ينتجها من وجوه الأدلة وهي شهادة الشهود من أصحاب الحوانيت ، والتقارير الطبية ومحضر المعاينة التي أجرتها النيابة العامة والذي ثبت منه أن مكان الحادث كان مضيقا سواء من مصابيح الحوانيت المفتوحة ، أو من المصابيح التي يتركها أصحاب الحوانيت المغلقة مضياء طوال الليل . ثم عرض الحكم لما طلبه الدفاع عن الطاعن من إعادة إجراء المعاينة قولا بابتداء الإعتداء أمام دكان من يدعى " عبده المهلهل " الذي تتعذر فيه الرؤية لعدم إنتشار الضوء إليه دون دكان " سعيد مرسي خليل " وانهى فيه ورد عليه بقوله " ومن حيث إن المتهم أنكر ما نسب إليه وقرر الحاضر معه أن مكان الحادث لا يمكن فيه الرؤية في الوقت الذي وقع فيه الحادث مما يقطع بعدم صحة ما قرره الشهود وتمسك بإجراء المعاينة بمعرفة المحكمة لإثبات ذلك . ومن حيث إن المحكمة لا تعول على إنكار المتهم لما ثبت لديها من شهادة شهود الإثبات التي تأخذ بها المحكمة وتطمئن إليها والتي تعززت بما جاء بالتقارير الطبية الشرعية . أما عما طلبه الدفاع عن المتهم من إجراء المعاينة بمعرفة المحكمة فهو طلب تراه المحكمة غير مجد في الدعوى لمزور أكثر من عامين على وقوع الحادث وتغير معالم مكان وقوعه في هذا الوقت الطويل وتغير أساليب الإضاءة عما كان عليه وقت الحادث فضلا عن أن المحكمة تطمئن إلى ما ذكره الشهود من أن مكان الحادث كان مضياء بالمصابيح الكهربائية المنبعثة من المحلات المجاورة ، تلك الأقوال التي عززتها معاينة النيابة ومن ثم ترى المحكمة إطراح هذا الطلب لما تقدم ولعدم جدواه الآن . ولما كان من المقرر أنه وإن كان القانون قد أوجب سماع ما يبديه المتهم من أوجه الدفاع وتحقيقه ، إلا أن للمحكمة إذا كانت الواقعة قد وضحت لديها أو كان الأمر المطلوب تحقيقه غير متج في الدعوى أن تعرض عن ذلك بشرط بيان العلة ، وكانت المحكمة قد سوغت رفض طلب إعادة إجراء المعاينة بعلمتين سائغتين من تراخي الزمن الذي تتغير به

معالم الأشياء ، وإمكان الرؤية في مكان الحادث حيث بدأ وانتهى لأنه كان مضاء بالمصابيح التي ينبعث ضوءها من المحال المحيطة بالمكان مستندا في ذلك إلى ما شهد به الشهود ، وما ثبت من معاينة النيابة العامة مما له أصل ثابت في الأوراق التي أمرت المحكمة بضمها تحقيقا للطعن ، وكان الإعتبار العام الذي ساقه الحكم عن تغيير معالم الأمانة بمرور الزمن بفرض عدم صحته على إطلاقه ، لا يقدح في سلامة الأسانيد الخاصة التي سوغ بها رفضه للطلب ، لأنها تكفي وحدها لحمل قضائه بغير تساند بين الأمرين فإن ما ساقه الطاعن في هذا الصدد يكون غير ذي وجه ولا يعتد به . ولما كان الأصل أنه ليس بلام أن تطابق أقوال الشهود مضمون الدليل الفني في كل جزئية منه ، بل يكفي أن يكون جماع الدليل القولي غير متناقض مع الدليل الفني تناقضا يستلزم على الملاءمة والتوفيق ، وكان ما أورده الحكم من حصول الاعتداء بالجزء المكالم من السكين على رأس المجنى عليه ، وإجازة الطبيب الشرعي تعدد الضربات في موضع واحد منه أحدث جرحا واحدا مما يتلائم به فحوى الدليلين بغير تناقض . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد دلل على توافر ظرف سبق الإصرار والترصد بما ينتج من وجود النزاع السابق بين المجنى عليه وبين الطاعن ، وتبيته النية على الإيقاع به ، وكونه في مكان صالح لتنفيذ تصميمه ، وإعداده سكيما للإعتداء عليه ، ومباغته له ، فإن ما ساقه من تلك الشواهد يصلح لإقامة قضائه بتوافر الطرفين كليهما كما هما معرفان في القانون ، وفضلا عن ذلك فإنه لما كان حكم ظرف الترصد في تشديد العقوبة كحكم ظرف سبق الإصرار ، وإثبات توافر أحدهما يغني عن إثبات توافر الآخر فإنه لا يجدي الطاعن ما يثيره عن خطأ الحكم في إثبات توافر ظرف سبق الإصرار في حقه بفرض صحته . لما كان ما تقدم ، فإن الطعن يكون على غير أساس متعين الرفض .

## جلسة ٢٢ من يناير سنة ١٩٦٨

برئاسة السيد المستشار/ مختار مصطفى رضوان نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة المستشارين :  
محمد عبد المنعم حمزاوى ، ونصر الدين عزام ، ومحمد أبو الفضل حفى ، وأنور أحمد خلف .

(١٥)

### الطعن رقم ١٩٧٢ لسنة ٣٧ القضائية

(١، ب، ج) أسباب الإباحة. "الدفاع الشرعى" محكمة الموضوع. "سلطانها فى تقدير الدليل". حكم. "تسبيبه". تسبيب غير معيب". قتل عمد.

(١) تقدير الوقائع المؤدية إلى قيام حالة الدفاع الشرعى. موضوع. (ب) ثبوت أن إصابات المتهم لاحقة للاعتداء الواقع منه على المجنى عليه. عدم توفر حالة الدفاع الشرعى عن النفس. عدم صحة القول بتجاوز الحق لإلا مع قيامه.

(ج) النزاع على الرى ليس من بين الأفعال التى تبيح حق الدفاع الشرعى عن المال. المادة ٢/٢٤٦ عقوبات.

(د) إثبات. "شهادة". حكم. "تسبيبه". تسبيب غير معيب". إحالة الحكم فى بيان شهادة الشهود إلى ما أورده من أقوال شاهد آخر. لا يعيبه.

١ - الدفاع الشرعى هو استعمال القوة اللازمة لرد الاعتداء ، وتقدير الوقائع المؤدية إلى قيام حالة الدفاع الشرعى أو نفيها من الأمور الموضوعية التى تستقل محكمة الموضوع بالفصل فيها ، ويجب لقيام حالة الدفاع الشرعى أن يكون تقدير المتهم لفعل الاعتداء الذى استوجب عنده الدفاع مبنيًا على أسباب معقولة من شأنها أن تبرر ما وقع منه ، ومن حق المحكمة أن تراقب هذا التقدير لترى ما إذا كان مقبولا تسوغه البدهة بالنظر إلى ظروف الحادث ومناصره المختلفة.

٢ — متى كانت الواقعة كما أثبتها الحكم أن إصابات المتهم كانت لاحقة للاعتداء الذي وقع منه على المجنى عليه وأنه لم يكن يقصد رد إعتداء وقع عليه أو توهم وقوعه من المجنى عليه بل إنه كان البادئ بالاعتداء ، فإن ما انتهت إليه المحكمة من نفي حالة الدفاع الشرعى عن النفس يكون مطابقا للقانون ، ولا يكون هناك محل للبحث فيما إذا كان المتهم قد تجاوز حدود هذا الحق ، إذ لا يصح القول بتجاوز الحق إلا مع قيامه .

٣ — حق الدفاع الشرعى عن المال وفقا للفقرة الثانية من المادة ٢٤٦ من قانون العقوبات لا يبيح استعمال القوة إلا لرد فعل يعتبر جريمة من الجرائم المنصوص عليها في الأبواب الثانى والثامن والثالث عشر والرابع عشر من الكتاب الثالث من هذا القانون وفي المادة ٣٨٧ فقرة أولى والمادة ٣٨٩ فقرة أولى وثالثة . ولما كان النزاع على الرى ليس من بين هذه الأفعال فإنه لا جدوى مما يثيره الطاعن من أن الحكم لم يبين سنده القاطع فيما انتهى إليه من أن لجميع الملاك الذين اشتروا من المالكة السابقة حق الانتفاع بالسقى من الماسورة المخلفة عنها والواقعة قبل أرضه .

٤ — من المقرر أنه لا يعيب الحكم أن يحيل فى بيان شهادة الشهود إلى ما أورده من أقوال شاهد آخر ما دامت أقوالهم متفقة مع ما استند إليه الحكم منها .

## الوقائع

إتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه فى يوم ٦ من يولييه سنة ١٩٦٤ بدائرة مركز السنبلاوين محافظة الدقهلية : قتل عمدا عبد العزيز أحمد عزام بأن طعنه بسكين فى أيسر عنقه قاصدا من ذلك قتله فأحدث به الإصابات الموصوفة بتقرير الصفة التشريحية والتي أودت بحياته . وطلبت إلى مستشار الإحالة إحالته إلى محكمة الجنايات لمحاكمته بالمادة ٢٣٦ فقرة أولى من قانون العقوبات . فقرر بذلك . وادعت تهمانى رزق الله على عزام وثريا خالد عقل — أرملى القتيل — الأولى عن نفسها وبصفتها وصية على أولادها القصر — هاشمة والسيدوهاشم وأنور وسليمان

وزينب وهدي والثانية عن نفسها وبصفتها وصية على ولدها القاصر عبد العزيز مدنيا وطلبنا القضاء لكل منهن بمبلغ ٢٠٠٠ جنيه على سبيل التعويض المؤقت قبل المتهم . ومحكمة جنايات المنصورة قضت حضوريا عملا بمادة الإتهام بمعاقة المتهم بالأشغال الشاقة لمدة سبع سنوات عما أسند إليه مع إلزامه بأن يدفع لكل من المدعيتين بالحق المدني تهاني رزق على عزام عن نفسها وبصفتها وثرثيا خالد عقل عن نفسها وبصفتها مبلغ ٢٠٠٠ جنيه ( ألفي جنيه مصرى ) لكل منهما على سبيل التعويض المؤقت والمصاريف المدنية ومبلغ عشرة جنيهات مقابل أتعاب المحاماه . فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

## المحكمة

حيث إن الطاعن ينعى على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجريمة الجرح المفضي إلى الموت قد خالف القانون وشابه تناقض وقصور في التسبيب ، ذلك بأن قوام دفاع الطاعن أنه كان في حالة دفاع شرعى عن النفس والمال إذ أن المجنى عليه وذويه قد عمدوا إلى إغتصاب حقه في ما كينة رى هو صاحب السلطان عليها وحين أراد ولد الطاعن منع ذلك عدا خلفهما أخ للمجنى عليه يريد إلحاق الأذى بهما وكان أن حضر الطاعن وقتذاك وحاول بدوره منع التعدى على حقه في الما كينة المذكورة ووقعت الواقعة وأصيب المجنى عليه ، وقد سلم الحكم بما قام عليه حق الطاعن في الدفاع إلا أنه عاد بعد ذلك ونسخه حين قال بأن إعتداء بآلة ما لم يسبق إعتداء الطاعن على المجنى عليه مما أوقع الحكم — فوق تناقضه — في خطأ آخر إذ رهن الإعتداء المسوغ لحق الدفاع الشرعى بذلك الذى يقع بآلة ثم سقط الحكم في تناقض آخر حين تحدث عن نفي حالة التخوف من الإعتداء حيث قال بأن إعتداء ما لم يقع إطلاقا عدا ذلك الذى كان من الطاعن الذى ثبتت إصابته ولم يعن الحكم باستظهار الصلة بين الإعتداء الذى وقع على الطاعن وذلك الذى وقع منه ليحكم ببراءته أو يبحث ما إذا كان قد تعدى بنية سليمة حق الدفاع الشرعى أثناء استعماله ، كما لم يورد من الأدلة ما يرد به إدعاء الطاعن خاصا بما كينة الرى على الرغم من إتصاله بدفاعه الجوهري واعتمد في هذا الشأن على أقوال الشهود التى أورد بعضها في تفصيل والبعض الآخر في إخلال وإحالة إلى مضمون شهادة

الأولين ، مما يعد في حد ذاته قصورا في حين أن تلك الأقوال قد خلت من سند يقطع بأن المأكينة كانت مملوكة أصلا لصأحية الأرض ثم إنتقلت إلى مشترىها جميعا كما ذهب الحكم إلى ذلك ورتب عليه أنه لا مال للطاعن يبيع إستعمال حق الدفاع عنه وهو ما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

وحيث إنه يبين من مطالعة الحكم المطعون فيه أنه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية للجريمة التي دان الطاعن بها وأورد على ثبوتها في حقه أدلة من شأنها أن تؤدي إلى مارتبه عليها . لما كان ذلك وكان من المقرر أنه لا يعيب الحكم أن يحيل في بيان شهادة الشهود إلى ما أورده من أقوال شاهد آخر مادامت أقوالهم متفقة مع ما استند إليه الحكم منها فإنه لا يضير الحكم المطعون فيه قوله — بالنسبة لبعض الشهود — أنهم شهودا بمضمون ما شهد به محمد عبد الحلیم عبد الرحمن الذي أورد الحكم أقواله تفصيلا مادام أن الطاعن لا يمارى في إتفاق أقوالهم مع أقوال الشاهد المذكور فيما استند إليه الحكم منها . لما كان ذلك ، وكان الحكم قد عرض لدفاع الطاعن المشار إليه في وجه طعنه من أنه كان في حالة دفاع شرعى عن النفس والمال وحصله ورد عليه في قوله : ” وحيث إنه يتعين التنبيه بداءة إلى أن الشهود جميعا قد أجمعوا على أمر واحد هو أن المتهم هو الذى إبتدأ بالإعتداء بالسكين المضبوط على المجنى عليه وأنه لم يسبق ذلك أى إعتداء بأية آلة ما وإن كان هناك تماسك على فرض ماقرره الشاهد عبد الفتاح محمود عماره بجلسة المحاكمة وإن كان لم يذكره في أقواله بالتحقيقات إلا أن هذا التماسك بين ولدى المتهم وبين جمعه كان بالأيدى وإن كان المجنى عليه قد دفع المتهم بيده على ماقرر الشاهد محمد عبد الحلیم عبد الرحمن في أقواله ولدى شهادته فقد أوضح أن ذلك كان باليد ولم يكن يقصد المجنى عليه من دفعته المذكورة أى إعتداء على المتهم بل أراد إرجاعه عندما أراد التقدم لمنع تشغيل المأكينة طالبا منه الرجوع إلى الوراق حسبما قرر في شهادته ومن ثم ولهذا كله وقد استقرت أقوال شهود الرؤية في الواقعة أن المتهم هو الذى إبتدأ الإعتداء فعلا بأن طعن المجنى عليه بالسكين التي أخرجها من فتحة جلبابه ، فإنه لا يعد في حالة دفاع شرعى عن النفس إذ أنه هو البادى بالإعتداء . أما أخذ الدفاع مع المتهم عبارة وردت على لسان ابن المجنى عليه

هاشم عبد العزيز بالتحقيقات من أنه كان يضرب الشحات ابن المتهم على ظهره بالمفتاح فقد أوضح ذلك لدى شهادته بـجلسة المحاكمة بأنه قد ضرب الشحات حقا على ظهره بالمفتاح ولكن كان ذلك بعد إعتداء والد الشحات على والده المجنى عليه بالسكينة أما القول من جانب الدفاع مع المتهم بأن الأخير كان في حالة دفاع شرعي عن المال ففضلا عن الثابت من الأوراق والمعاينة أن ماسورة المياه الارتوازية المذكورة موضوعة قبالة أرض المتهم وليست في ملكه وأنها مخلفة عن مالكتها السابقة التي خصصتها لمنفعة تلك الأرض الزراعية جميعها وأنه بحكم ذلك وعلى اعتبار أن تلك الماسورة مخصصة لمنفعة الأرض جميعها فإن جميع الملاك الذين اشتروا تلك الأرض الزراعية من مالكتها السابقة يكون لهم حق الانتفاع بالسقي من تلك الماسورة دون استئثار أحدها على وجه الانفراد والتخصيص فضلا عن ذلك فإن البادى من أقوال شهود الواقعة أن المجنى عليه عندما جادله ومانعه المتهم في تركيب الماكينة لرى أرضه طلب منه أن يرحى الحساب حتى يرجعا إلى محام وليس في هذا إغتنابا وقد كان في وسع المتهم أن يجيبه إلى طلبه ويلجأ إلى السلطات المختصة للوصول إلى حقه لا أن يبادره بالاعتداء على النحو المشروح سابقا. أما القول بوجود تخوف من الاعتداء فلم يكن هناك إعتداء سوى ذلك الاعتداء الذي ابتدره المتهم المجنى عليه بطعنه بالسكين المضبوطة في يسار عنقه ولم يكن هناك من سبب أو مبرر معقول لأى تخوف من إعتداء" وواضح مما أورده الحكم فيما سلف أن المحكمة خلصت في استدلال سائق بماله منده من أقوال شهود الإثبات التي اطمأنت إليها، إلى أن الطاعن هو البادى بالعدوان وأنه وحده الذى كان يحمل سلاحا "سكين" دون الباقيين الذين كانوا عزلا منه وأنه عاجل المجنى عليه بطعنه بالسكين في أيسر رقبته دون أن يقع من المجنى عليه أو من غيره أى فعل مستوجب للدفاع عن النفس أو يبرر الرد عليه بهذا الاعتداء وكان ما حصله الحكم من أقوال الشهود عن التماسك بين ولدى الطاعن وأخ المجنى عليه وعن دفع هذا الأخير للطاعن لا يتعارض مع ما أثبتته من أن الطاعن هو البادى بالعدوان بالنظر إلى ما أفصحته عنه مدوناته من أن المجنى عليه لم يخرج فيما وقع منه عن حدود دفع إعتداء الطاعن عليه وأن التماسك بفرض حصوله لا يفيد أنه صدر من المجنى عليه فعل يخشى منه الطاعن وقوع جريمة من الجرائم

التي يجوز فيها الدفاع الشرعى . لما كان ذلك ، وكان الدفاع الشرعى هو استعمال القوة اللازمة لرد الاعتداء ، وتقدير الوقائع المؤدية إلى قيام حالة الدفاع الشرعى أو نفيها من الأمور الموضوعية التي تستقل محكمة الموضوع بالفصل فيها . وكان يجب لقيام حالة الدفاع الشرعى أن يكون تقدير المتهم لفعل الاعتداء الذى استوجب عنده الدفاع مبنيا على أسباب معقولة من شأنها أن تبرر ما وقع منه ومن حق المحكمة أن تراقب هذا التمييز ترى ما إذا كان مقبولا تسوغه البداهة بالنظر إلى ظروف الحادث وعناصره المختلفة . لما كان ذلك ، وكان ما أثبتته الحكم من تلك الوقائع مؤديا إلى النتيجة التى استخلصها من أن الطاعن لم يكن فى حالة دفاع شرعى ، فإن ما يعيبه الطاعن على الحكم فى هذا الخصوص يكون فى غير محله . أما ما يشير به الطاعن من أن الحكم أخطأ إذ رهن الاعتداء المسوغ الرد بالإعتداء الذى يقع بآلة فإن عبارة الحكم لا تفيد هذا المعنى الذى قال به الطاعن وكل ما تفيدوه هو أنه لم يكن هناك ما يبرر إعتقاده أو تصوره بوجود فعل يتخوف منه أو عدوان يستوجب رده . أما ما يتول به الطاعن من أن الحكم لم يستظهر الصلة بين إصاباته وبين الاعتداء الذى وقع منه فمردود بأنه متى كانت الواقعة كما أثبتتها الحكم أن إصابات الطاعن كانت لاحقة للاعتداء الذى وقع منه على المجنى عليه وأن الطاعن لم يكن يقصد رد إعتداء وقع عليه أو توهم وقوعه من المجنى عليه بل أنه كان هو البادى بالإعتداء ، فإن ما انتهت إليه المحكمة من نفي حالة الدفاع الشرعى عن النفس يكون مطابقا للقانون ولا يكون هناك محل للبحث فيما إذا كان الطاعن قد تجاوز حدود هذا الحق ، إذ لا يصح القول بتجاوز الحق إلا مع قيامه . لما كان ما تقدم ، وكان الدفاع الشرعى عن المال وفقا للفقرة الثانية من المادة ٢٤٦ من قانون العقوبات لا يبيح استعمال القوة إلا لرد فعل يعتبر جريمة من الجرائم المنصوص عليها فى الأبواب الثانى والثامن والثالث عشر والرابع عشر من الكتاب الثالث من هذا القانون وفى المادة ٣٨٧ فقرة أولى والمادة ٣٨٩ فقرة أولى وثلاثة ، وكان النزاع على الرى ليس من بين هذه الأفعال فإنه لا جدوى مما يشير به الطاعن من أن الحكم لم يبين سنده القاطع فيما انتهى إليه من أن لجميع الملاك الذين اشتروا من المسالك السابقة حق الانتفاع بالسقى من المساسوة المخلفة عنها والواقعة قبالة أرض الطاعن .

وحيث إنه لما سلف يكون الطعن برمته على غير أساس ويتعين رفضه موضوعا .

## جلسة ٢٢ من يناير سنة ١٩٦٨

برئاسة السيد المستشار / محمد صبرى ، وعضوية السادة المستشارين : محمد عبد الوهاب خليل ،  
وحسين ساح ، ومحمود المراوى ، ومحمود عطيفة .

( ١٦ )

### الطعن رقم ١٩٧٨ لسنة ٣٧ القضائية

حكم . " تسليبه . تسليب معيب " . تموين . خبز .

خلو الحكم من بيان وزن رغيف الخبز يصح بالقصور .

إذ كان ما أورده الحكم فى بيانه لواقعة الدعوى لا يظهر فيه بالتحديد الكمية التى جرى وزنها من الخبز وهل تشمل جميع ما ضبطه محرر المحضر أم تقتصر على ما كلف الخباز بإنتاجه ، فإن الحكم يكون قد جاء خلوا من تحديد وبيان وزن الرغيف من الخبز المضبوط ومتوسط العجز فيه ومقارنة ذلك بالوزن المقرر قانونا ، رغم ما لهذا البيان من أهمية فى تعرف حقيقة الواقعة ومدى صحة تطبيق القانون عليها ، الأمر الذى يعم الحكم بالقصور فى البيان ويوجب نقضه .

### الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن : بأنه فى يوم ٦ يناير سنة ١٩٦٦ بدائرة قسم باب شرقى محافظة الاسكندرية : بصفته صاحب الخبز المبين بالمحضر — أنتج خبزا بلديا ينقص متوسط وزن الرغيف منه عن الوزن المحدد قانونا . وطلبت عقابه طبقا للرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ . ومحكمة الاسكندرية المستعجلة قضت غيابيا عملا بمواد الاتهام بحبس المتهم ستة أشهر مع الشغل وتغريمه مائة جنيه وكفالة . ٥ ج والمصادرة والإشهار بلا مصاريف . فعارض ، وقضى فى معارضته بقبولها شكلا وفى الموضوع برفضها وتأيد الحكم المعارض فيه . فاستأنف ، ومحكمة الاسكندرية — بهيئة إستئنافية — قضت حضوريا بقبول

الإستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأييد الحكم المستأنف . فطعن وكيل المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

## المحكمة

حيث إن مما ينمى الطاعن على الحكم المطعون فيه إنه إذ دانه بجريمة صنع خبز بلدى أقل من الوزن قد أخطأ فى القانون وشابه قصور فى التسييب ، ذلك أنه لم يبين متوسط العجز فى وزن الرغيف المضبوط .

وحيث إن الحكم الابتدائى المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه يبين واقعة الدعوى بقوله " أنها تلخص فيما أثبتته محرر المحضر من أنه قام بالتفتيش على مخبز - الطاعن - فضبط به ٢٨ رغيفا فور خروجها من النار فلاحظ أنها أقل من الوزن ثم كلف الخباز بإنتاج ١٥٠ رغيفا قام بوزنها جميعا بعد التهوية فلاحظ أنها أقل من الوزن المقرر حيث كان وزنها ١٨ ك و ٥٨٥ ج " . لما كان ذلك ، وكان ما أورده الحكم فى بيانه لواقعة الدعوى لا يظهر فيه بالتحديد الكمية التى جرى وزنها من الخبز وهل تشمل جميع ما ضبطه محرر المحضر أم تقتصر على ما كلف الخباز بإنتاجه ، بفناء الحكم بذلك خلوا من تحديد وبيان وزن الرغيف من الخبز المضبوط ومتوسط العجز فيه ومقارنة ذلك بالوزن المقرر قانونا ، رغم ما لهد البيان من أهمية فى تعرف حقيقة الواقعة ومدى صحة تطبيق القانون عليها ، الأمر الذى يصم الحكم بالقصور فى البيان بما يوجب نقضه والإحالة بغير حاجة لبحث باقى أوجه الطعن .

## جلسة ٢٢ من يناير سنة ١٩٦٧

برئاسة السيد المستشار / مختار مصطفى رضوان نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة  
المستشارين: محمد عبد المنعم حمزوى ، ونصر الدين عزام ، ومحمد أبو الفضل حنفى ، وأنور أحمد  
خلف .

( ١٧ )

### الطعن رقم ١٩٨١ لسنة ٣٧ القضائية

( ١ ، ب ) إثبات . " خبرة " . قتل خطأ . حكم " تسببه . تسبب غير معيب "

( ١ ) جواز إثبات سبب الوفاء نتيجة الكشف الظاهرى على الجثة .

( ب ) استناد الحكم إلى تقرير مفتش الصحة بناء على الكشف الظاهرى على الجثة  
في إثبات سبب الوفاء . لا عيب .

( ج ، د ) خطأ . مسئولية جنائية . مسئولية مدنية . حكم . " تسببه .  
تسبب معيب " .

( ج ) تعدد الأخطاء الموجبة لوقوع الحادث يوجب مساءلة كل من أهمهم فيها ،

أيا كان قدر الخطأ ، وسواء كان سببا مباشرا أو غير مباشر في حصوله .

( د ) تقدير الخطأ الموجب للمسئولية الجنائية والمدنية . موضوعى .

( هـ ، و ) حكم . تسببه . تسبب غير معيب " .

( هـ ) عدم إلتزام المحكمة بمتابعة المتهم في كل جزئية يثيرها في مناحى دفاعه الموضوعى .

( و ) لا يصح النعى على المحكمة بعودها عن القيام بإجراء لم يطلب منها .

١ - لا يوجب القانون أن يكون إثبات سبب الوفاء نتيجة الصفة التشريحية  
دون الكشف الظاهرى حيث يغنى في هذا المقام .

٢ - يعتبر مفتش الصحة من أهل الخبرة المختصين فنيا بأبداء الرأى . ومن ثم  
فلأن استناد الحكم إلى تقريره بناء على الكشف الظاهرى في إثبات سبب الوفاة  
دون الصفة التشريحية بمعرفة الطبيب الشرعى لا يقدح في تدليله في هذا الصدد

۳ — تعدد الأخطاء الموجبة لوقوع الحادث يوجب مساءلة كل من أسهم فيها أيا كان قدر الخطأ المنسوب إليه ، يستوى في ذلك أن يكون سببا مباشرا أو غير مباشر في حصوله .

٤ — تقدير الخطأ الموجب لمسئولية مرتكبه جنائيا ومدنيا مما يتعلق بموضوع الدعوى .

٥ — لا تلتزم المحكمة بمتابعة المتهم في كل جزئية يثيرها في مناحى دفاعه الموضوعي ، إذ أن اطمئنانها إلى الأدلة التي عولت عليها يفيد إطراحها جميع الاعتبارات التي ساقها الدفاع لحميلها على عدم الأخذ بها دون أن تكون ملزمة ببيان حلة إطراحها إياها .

٦ — لا يصح النعي على المحكمة قعودها عن القيام بإجراء لم يطلب منها .

## الوقائع

لتمت النيابة العامة الطاعنين وآخرين بأنهم في يوم ٩ أكتوبر سنة ١٩٦٣ بدائرة مركز طهطا : — تسببوا خطأ في قتل فله بنحيت جرجس بأن كان ذلك ناشئا عن إهمالهم وإخلالهم بالحسيم بما تفرضه عليهم أصول وظائفهم ، بأن أهمل المتهمون الأربعة الآخرون في تنظيف وصيانة أحد أعمدة الكهرباء المحدد بالمحضر وقصر المتهمان الأولان في الإشراف عليهم مما أدى إلى تراكم الأتربة والعنكبوت على الأسلاك والعوازل فسرى التيار الكهربائي إلى جسم العمود ذاته فضلا عن عدم تزويد المتهمين الأول والثاني العمود بالمصهر اللازم الوارد ذكره في تقرير اللجنة الفنية وتكاتف السبيان على أمانة الجني عليها عندما لمست يدها العمود فحدثت بها الإصابة الموصوفة بتقرير مفتش الصحة والتي أودت بحياتها وطلبت عقابهم بالمادة ٢٣٨ / ١ — ٢ من قانون العقوبات . ولادعى فكرى خليل وموريس فكرى مدنيا قبل المتهمين بالتضامن مع وزارة الحكم المحلى بصفتها مسئولة عن الحقوق المدينة بمبلغ خمسمائة جنيه تعويضا مع المصروفات . ومحكمة طهطا الجزئية قضت بتاريخ ٧ نوفمبر سنة ١٩٦٥ عملا بمادة الإتهام حضوريا إعتباريا للتهم الأول وحضوريا للباقيين ( أولا ) بتغريم كل من

المتهمين الأول والثاني خمسين جنيها وكل من الباقي عشرة جنيهات بلا مصروفات جنائية (ثانيا) إحالة الدعوى المدنية إلى الدائرة المدنية بالمحكمة وعلى قلم الكتاب بها إعلان ذوى الشأن بالجلسة التى تحدد لنظرها . فاستأنف المحكوم عليهم هذا الحكم وفى أثناء نظر الاستئناف أمام محكمة سوهاج الابتدائية تدخلت وزارة الحكم المحلى فى الدعوى ثم قضت بتاريخ ٤ ديسمبر سنة ١٩٦٦ حضوريا بالنسبة إلى المتهم الأول والثالث والرابع والخامس والسادس وحضوريا إعتباريا بالنسبة إلى المتهم الثانى بقبول الاستئناف شكلا وبقبول تدخل وزارة الحكم المحلى كمشوطة من الحقوق المدنية وفى الموضوع بإلغاء الحكم فيما قضى به بالنسبة للمتهمين الثالث والرابع والخامس والسادس وبراءتهم مما أسند إليهم وتأيد الحكم فيما عدا ذلك . فعارض المحكوم عليه الثانى ( الطاعن الثانى ) وقضى فى معارضته بتاريخ ٢٦ مارس سنة ١٩٦٧ بقبولها شكلا وفى الموضوع برفضها وتأيد الحكم المعارض فيه . وبتاريخ ٤ يناير سنة ١٩٦٧ طعن المحكوم عليه الأول ( الطاعن الأول ) بطريق النقض فى الحكم الحضورى الصادر بتاريخ ٤ ديسمبر سنة ١٩٦٦ وقدم تقريرا بأسباب طعنه ، أما المحكوم عليه الثانى فقد طعن فى الحكم الصادر باعتبار المعارضة كأن لم تكن بتاريخ ٢٦ مارس سنة ١٩٦٧ وقدم تقريرا بأسباب طعنه ... إلخ .

## المحكمة

حيث إن مبنى الطعن المقدم من الطاعنين أن الحكم المطعون فيه إزدانها بتهمة القتل الخطأ قد شابه القصور والتناقض فى التسبيب ، والخطأ فى تطبيق القانون ، ذلك بأن الحكم الابتدائى الذى أخذ الحكم المطعون فيه بأسبابه ، حوّل فى إثبات الخطأ فى حق الطاعنين على تقرير اللجنة الفنية وأطرح دفاعهما المؤسس على أن التيار الكهربائى سرى فى عمود النور نتيجة الرطوبة والمياه التى ألغيت أسفله ، وأن تعرية أسلاكه جاء نتيجة رفع الأحطاب من فوق الأرض إلى سطح منزل المجنى عليها وكان يتعين لإطراح هذا الدفاع الارتكان على معاينة تجريها النيابة العامة دون الإكتفاء بإفادة مأمور الضبط ، كما كان الواجب فى إثبات علاقة السببية بين الخطأ والقتل وهو الصعق بالتيار الكهربائى الاستناد

إلى صفة تشريحية يجريها الطبيب الشرعى المختص فنيا دون الكشف الظاهرى الذى أوقعه مفتش الصحة معززا بشهادة شاهدين لاشان لهما بذلك، وقد أثبت الحكم نوعين من الخطأ هما الإهمال فى تنظيف وصيانة عمود النور مما لاشان للطاعنين به، وإنما الشان فيه للعمال الذين قضى ببراءتهم، ثم العيب فى التركيبات الكهربائية وعدم وجود المصهرات والبوازيك وهو من عمل شركة عالمية ولاقدوة للطاعنين على تغييره، وقد خالف الحكم القانون حين دانها على الرغم من تعدد الأخطاء التى ساهمت فى وقوع الحادث، وتعدد المساهمين فيه بحيث لا يستطيع أفراد الطاعنين بخطأ معين يوجب مساءلتها، كما تناقض فى تسييه إذ قضى ببراءة العمال الأربعة المسئولين عن نظافة الأعمدة فى حين أنه دان الطاعنين لإهمالهما فى الإشراف على عملية التنظيف التى يقوم بها هؤلاء العمال، وهو ما يتضمن إثباتا لهذا الخطأ ونفيا له معا، هذا إلى أن الحكم المطعون فيه لم يرد على دفاع الطاعنين نفيا للخطأ عنهما وتمسكا بالسبب الأجنبى ولم يعرض للمستندات المقدمة منهما تدعياله، مما يعيبه بما يبطله ويوجب نقضه.

وحيث إن الحكم الابتدائى المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه بالنسبة إلى الطاعنين وهما المهندسان المسئولان عن الإنارة فى مدينة طهطا قد بين واقعة الدعوى بما حصله أن المجنى عليها خرجت من بيتها وراء حفيد لها فمست يدها أحد أعمدة الإنارة، فأصابها صمق كهربائى قتلها فى الحال وتبين من الكشف الطبى الموقع عليها بمعرفة مفتش الصحة أن الوفاة حدثت نتيجة صدمة عصبية من جراء صدمتها بالتيار الكهربائى كما تبين من المعاينة أن بصمات أصابعها وجدت منطبعة على العمود بصورة واضحة. وأفاد محضر المحضر بأنه لم يلاحظ وجود مياه أسفل عمود الإنارة الذى سبب الحادث ويبين من تقرير اللجنة الفنية المشكلة من ثلاثة من أساتذة كلية الهندسة أن الحادث وقع نتيجة إرتفاع الجهد الكهربائى على جسم العمود إلى "١٣٥ فولت" مما أدى إلى توصيل هذا الجهد إلى جسم المجنى عليها وبالتالى إلى وفاتها نتيجة لمرور تيار كبير فى جسمها بدليل إنطباع بصمات أصابعها على العمود بصورة واضحة، وأن ذلك يرجع إلى تلامس أسلاك توصيل المصباح على العمود موضوع الحادث، مع تراكم الأتربة والعنكبوت على هازلات وأسلاك الخط الكهربائى بشكل كاف لتوصيل التيار الكهربائى

وأن حالة العمود والشبكة وصلت إلى ما هي عليه نتيجة الإهمال منذ فترة طويلة في صيانة الشبكة على الوجه الأكمل تحت إشراف المختصين في الشبكات الفنية ، وأن مدير الإدارة الهندسية بمجلس مدينة طهطا أفاد بخطابه المؤرخ ١٧/١٠/١٩٦٤ بأن اختصاص الطاعنين يشمل الإشراف الإداري والفني على الشبكة الكهربائية لمدينة طهطا ، وإن كان الأول يعلو الثاني درجة ، وأن الإثنين يرأسان سائر العمال المنوط بهم أعمال الشبكة تحت إشرافهما . ودل الحكم على هذه الواقعة بما ينتجها من وجوه الأدلة الواردة في المساق المتقدم ، وأطرح دفاع الطاعنين المبين في الطعن استنادا إليها — ومنها تقرير اللجنة الفنية سابق البيان . وبعد أن اعتنق الحكم المطعون فيه أسباب الحكم الابتدائي فيما قضى به من الإدانة بالنسبة إلى الطاعنين عرض إلى المتهمين الأربعة الآخرين من العمال وقضى ببراءتهم بما نصه ” وحيث إنه فيما يتعلق بالمتهمين الأربعة الآخرين ، فإن المحكمة لا تتشكى مع الحكم المستأنف في إدانتهم إذ أن الثابت أنهم من العمال المرؤوسين للمتهمين الأول والثاني الطاعنين — وهم يقومون بتنفيذ ما يصدر إليهم من أوامر صادرة إليهم منهما ، ولم يثبت في حق أي منهم خطأ أو تقصير في تنفيذ هذه الأوامر الصادرة بتنظيف الأعمدة ، وبالتالي لا يمكن نسبة إهماله إلى أي منهم إذ أنهم ينفذون ما يلقي عليهم من الأوامر وهم ليسوا من الفنيين فقد قرروا في أقوالهم بالتحقيقات والتي تظمّن لها المحكمة أنهم يقومون بالتنظيف الدوري طبقا لما يلقى إليهم المتهمان الأول والثاني من أوامر أو تكليف ” لما كان ذلك ، فإن الحكم المطعون فيه يكون قد بين واقعة الدعوى بيانا كافيا تتحقق به أركان جريمة القتل الخطأ التي دانها بها كما هي معرفة في المادة ٢٣٨ من قانون العقوبات واستند في إثباتها إلى أدلة تبرقضاءه وتحمله ، وكان تقدير الخطأ الموجب لمسئولية مرتكبه جنائيا ومدنيا مما يتعلق بموضوع الدعوى ، وكان تعدد الأخطاء الموجبة لوقوع الحادث يوجب مساءلة كل من أسهم فيها أيا كان قدر الخطأ المنسوب إليه ، يستوى في ذلك أن يكون سببا مباشرا أو غير مباشر في حصوله وكان الحكم المطعون فيه قد استظهر الخطأ في حق الطاعنين من الإهمال في الإشراف الإداري والفني على الشبكة الكهربائية وبين رابطة السببية بين الخطأ والقتل بيانا كافيا فيما أثبتته من أن المجنى عليها تركت بصمات أصابعها على العمود الذي تسبب التيار الذي يسرى فيه في صعقها ، وأن الكشف الطبي أثبت

أنها توفيت من الصدمة العصبية الناشئة عن الصعق الكهربائي ، فضلا عما ورد في تقرير اللجنة الفنية حسبما سبق البيان ، وكان إستناد الحكم إلى تقرير مفتش الصحة بناء على الكشف الظاهري في إثبات سبب الوفاة دون الصفة التشريحية . معرفة الطبيب الشرعي لا يقدح في تدليله في هذا الصدد لأن مفتش الصحة يعتبر من أهل الخبرة المختصين فيما بإبداء الرأي فيما تصدى له وأثبتته ، ولأن القانون لا يوجب أن يكون إثبات سبب الوفاة نتيجة للصفة التشريحية دون الكشف الظاهري حيث يغني في هذا المقام . ولما كان يبين من مدونات الحكم المطعون فيه أنه لم ينف واجب النظافة في ذاته ، وأن تقصيرا وقع في القيام بهذا الواجب وأن هذا التقصير كان أحد الأخطاء التي أسهمت في وقوع الحادث بل قضى ببراءة العمال بعلته أنهم مأمورون بتوجيه الطاعنين فيما يكلفونهم بأدائه من أعمال ، وأنهم لم يمتنعوا عن تنفيذ ما يلقي إليهم من أوامر أو تكليف ، وبذلك تنتفي دعوى التناقض عن الحكم ، لأنه لم ينف هذا الخطأ بعد إثباته كما يقول الطاعنان . لما كان ما تقدم ، وكان الطاعنان لم يطلبوا إلى محكمة الموضوع في أي من درجتي التقاضي إجراء تحقيق في شيء مما يدعيانه في طعنهما فليس يصح لهما أن ينعيا على المحكمة قعودها عن القيام بإجراء لم يطلب منها ، وكانت المحكمة لا تلتزم بمتابعة المتهم في كل جزئية يثيرها في مناحي دفاعه الموضوعي إذ أن اطمئنانها إلى الأدلة التي عولت عليها يفيد إطراحها جميع الاعتبارات التي ساقها الدفاع لجلها على عدم الأخذ بها دون أن تكون ملزمة ببيان علة إطراحها إياها ، وكان الحكم المطعون فيه قد أقسط دفاع الطاعنين حقه ورد عليه بما يفنده من أدلة الثبوت في الدعوى . لما كان ما تقدم ، فإن الطعن يكون على غير أساس متعين الرفض موضوعا .

## جلسة ٢٣ من يناير سنة ١٩٦٨

برئاسة السيد المستشار / مختار مصطفى رضوان نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة المستشارين :  
محمد صبرى ، ومحمد عبد المنعم حمزوى ، ونصر الدين هزام ، وأنور أحمد خلف .

### ( ١٨ )

#### الطعن رقم ١٧٨٧ لسنة ٣٧ القضائية

( ١ ، ب ، ج ) إختلاس . "أموال أميرية . أموال جمعيات خاصة" .  
موظفون عموميون . أشخاص معنوية . جمعيات تعاونية .  
عقوبة .

( ١ ) معاقبة المشرع العاملين بالمشروعات الخاصة الواردة حصرا  
في المادة ١١١ عقوبات ، بعقوبة أشد جسامه من المقرر  
لأمثالهم لو تركوا للقواعد العامة .

مساهمة الدولة بنصيب في المشروعات الخاصة ، يجعل  
العاملين فيها في حكم الموظفين العاملين . المادة ١١١  
عقوبات . معاقبة الجاني بالعقوبة المنصوص عليها  
في المادتين ١١٢ و ١١٣ عقوبات حسب الأحوال .

( ب ) الجمعية التعاونية ليست إلا منشأة تنطبق على العاملين بها  
الفقرة الأخيرة من المادة ١١١ عقوبات .

( ج ) مساواة المشرع بين أموال الوحدات الاقتصادية التابعة  
للأشخاص المعنوية العامة وبين أموال تلك الأشخاص  
وأموال الدولة .

مريان حكم المادة ١/١١٣ مكرر عقوبات على  
العاملين بالجمعيات التعاونية المملوكة جميعها للأفراد - ولو  
كانت تخضع لإشراف الدولة .

(د) حكم . "تسببه . تسبب معيب" . عقوبة . إختلاس . "أموال أميرية . أموال جمعيات خاصة" .

مطالبة المتهم بعقوبة غير تلك المقررة لحماية المسندة إليه . يعيب الحكم . مثال في إختلاس .

١ — يبين من نص المادتين ١١١ و ١١٣ من قانون العقوبات المعدل بالقانون ١٢٠ لسنة ١٩٦٢ أن الشارع قد استحدث في المادة الأولى منها عقوبة جديدة يقض بها على العاملين في بعض المشروعات الخاصة الواردة على سبيل الحصر في نص المادة المذكورة ، بعقوبة أشد جسامة مما لو تركهم والقواعد العامة إذا ما اقترفوا الفعل المادى المنصوص عليه في المادتين ١١٢ ، ١١٣ من قانون العقوبات ، وعلة تشديد العقوبة في هذه الحالة — على ما أفصححت عنه المذكرة الإيضاحية المصاحبة للقانون — أن أموال هذه المشروعات وإن كانت أموالاً خاصة إلا أن إتصالها الوثيق بالإقتصاد القومى للبلاد يقتضى من الشارع رعاية أو فى — أما إذا ارتكب موظفوها ذلك الفعل المادى وكانت الدولة أو إحدى الأشخاص المعنوية العامة تساهم بنصيب فى مالها فإن العاملين فيها يعتبرون فى حكم الموظفين العموميين وفقاً للفقرة السادسة من المادة ١١١ من قانون العقوبات ويعاقب الجانى بالعقوبة المنصوص عليها فى المادتين ١١٢ ، ١١٣ من قانون العقوبات حسب الأحوال .

٢ — لا يقدح فى انطباق الفقرة الأخيرة من المادة ١١١ من قانون العقوبات على المتهم ، أنها لم تتضمن النص صراحة على موظفى الجمعيات التعاونية ، ذلك بأنه فضلاً عن أن الجمعية التعاونية إن هى إلا منشأة وقد نص القانون على موظفى المنشآت ، فإن النصوص تكمل بعضها بعضاً .

٣ — استهدف الشارع من تعديل قانون العقوبات بالقانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٦٢ الحفاظ على أموال الدولة والأشخاص المعنوية العامة كالمؤسسات العامة وسوى بين أموالها وأموال الوحدات الإقتصادية التابعة لها مادامت تملك أموالها بمفردها أو تساهم فى مالها بنصيب ما — أما الجمعيات التعاونية المملوكة جميعها للأفراد — فهى وحدها التى يسرى عليها حكم المادة ١١٣ مكرر من قانون العقوبات ولو كانت تخضع لإشراف إحدى الجهات الحكومية

أو المؤسسات العامة مادام الإشراف يقتصر على مراقبة أعمالها ولا يمتد إلى حد المساهمة في رأس مالها .

٤ — إذا كان الحكم قد ساءل المتهم عن جنابة الإختلاس المنصوص عليها في المادة ١١٣ / ١ مكرر من قانون العقوبات وأنزل به عقوبة الأشغال الشاقة لمدة خمس سنين وهي عقوبة غير مقررة في القانون لتلك الجنابة وإنما تدخل في نطاق عقوبة جنابة الإختلاس المنصوص عليها في المادة ١١٢ من قانون العقوبات ، بحيث لا يعرف ان كانت المحكمة قد دانت بالجنابة التي أشارت إليها في نهاية حكمها أو بالجنابة التي تنبى عنها العقوبة التي أصدرتها ، فإن ذلك يصم الحكم بالقصور .

## الوقائع

إتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه في يوم ٢٧ نوفمبر سنة ١٩٦٥ بدائرة مركز أنميم محافظة سوهاج : بصفته عضوا مفوضا في مجلس إدارة إحدى الجمعيات التعاونية الزراعية بناحية أبار الوقف — اختلس بنية التملك كمية الكسب المينة بالمحضر وقدرها ٥ ط و ٨٢٢ ك والتي كانت مسلمة إليه بسبب وظيفته . وطلبت من مستشار الإحالة إحالته على محكمة الجنابات لمعاقبته بالمواد ١١١ و ١١٣ / ١ مكرر و ١١٨ و ١١٩ من قانون العقوبات . فقرر بذلك . ومحكمة جنابات سوهاج قضت حضوريا عملا بمواد الاتهام بمعاينة المتهم بالأشغال الشاقة لمدة خمس سنوات والعزل والرد وتغريمه خمسمائة جنيه . فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ... إلخ .

## المحكمة

حيث إن مما ينهه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجريمة إختلاس أموال إحدى الجمعيات التعاونية الزراعية قد أخطأ في تطبيق القانون وشابه قصور في التسبيب ، ذلك بأن الحكم لم يثبت قيام الركنين المادى والمعنوى للجريمة الإختلاس التي دان الطاعن بها ، فلم يستظهر صفته في استلام المال المختلس

واختصاصه الوظيفة الذي اقتضى دخول المال في حيازته ولم يبين أن نيته قد اتجهت إلى إضافة المال إلى ملكه ، فليس يكفي لإضفاء صفة الأمين على الودائع أن يكون الطاعن عضواً في مجلس إدارة الجمعية التعاونية الزراعية أو مفوضاً من المجلس لاستلام الكسب موضوع جريمة الاختلاس كما أن وجود عجز في الكسب لا يعتبر في ذاته دليلاً على الإختلاس ولا تتحقق به نية إضاعة المال على ربه أو اتجاه إرادته إلى اعتباره مملوكاً له .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى في قوله "إن المتهم ... .. ( الطاعن ) بصفته العضو المفوض في مجلس إدارة الجمعية التعاونية الزراعية بناحية آبار الوقف مركز أنعيم محافظة سوهاج استلم من مصنع المتزلاوى بالمعصرة بسوهاج كمية من الكسب المقررة عن شهر أكتوبر وقدرها ٤١ طن و ٧٦ ك لتوزيعها على مستحقيها من أهالي الناحية . وقد ترمى إلى علم مفتش الزراعة أن المتهم قد تصرف في الكسب بالبيع فكلف المشرف الزراعي السيد عبد الهادي السيد النحاس بجرد المخزن الخاص بالجمعية وفي مساء يوم ١٩٦٥/١١/٢٧ توجه المشرف إلى المخزن وهناك قابله المتهم وأبلغه بسرقة الكسب من فتحه في سقف المخزن إصطنعت لذلك وقام بفتح المخزن بالمفتاح الذي كان يحمله وتبين المشرف الزراعي الفتحة التي أرشده عنها المتهم ومساحتها ١٠ × ١٥ سم وقد إنترع منها الحديد وغطيت بالتراب وأعاد غلق المخزن وأبلغ الشرطة وتحفظ على المخزن ، و بتاريخ ١٩٦٥/١١/٢٨ قام المشرف الزراعي بجرد المخزن بمعاونة لجنة مشكلة منه ومن السيد حامد محمود المشرف الزراعي بناحية الصوامعة وأحمد سلامة أحمد وزكي همام عضوي مجلس إدارة الجمعية وبحضور المتهم وأسفر الجرد عن وجود عجز قدره ٥ طن و ٢٦ ك من الكسب وقرر السيد عبد الهادي السيد أن المتهم هو المسئول عن هذا العجز لأنه هو المفوض من قبل مجلس إدارة الجمعية في استلام كمية الكسب وتوزيعها وأن الفتحة التي يقول المتهم عنها بسقف المخزن لا يمكن السرقة منها لصغر مساحتها ولا ارتفاعها عن سطح أرض المخزن ولعدم وجود آثار تدل على السرقة ولقيام المتهم باستلام كمية الكسب والاحتفاظ بمفاتيح المخزن حتى تمت عملية الجرد . وقررت فردوس أحمد مطاوع أن المتهم حضر إلى مسكن زوجها الكائن به المخزن يوم ١٩٦٥/١١/٢٧ وصعد إلى الأسطح

وقام برفع بعض الجريد بفأس كان يحملها فاعترضته وأبلغت والد زوجها السيد تمام بذلك . “ واستند الحكم في إدانة الطاعن إلى أقوال شهود الإثبات وإلى المعاينة وإلى محضر الجرد المؤرخ ١٩٦٥/١٢/٦ وخلص الحكم إلى إدانة الطاعن وفقا للمواد ١١١ و ١١٣ مكرر و ١١٨ و ١١٩ من قانون العقوبات وقضى بمعاقبته بالأشغال الشاقة لمدة خمس سنوات والعزل والرد وتغريمه خمسمائة جنيه .

لما كان ذلك ، وكانت المادة ١١٣ مكرر من قانون العقوبات التي أضيفت بالقانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٦٢ الصادر في ١٩ يوليو سنة ١٩٦٢ قد نصت على أن ” يعاقب بالسجن مدة لا تزيد على سبع سنين كل عضو بمجلس إدارة إحدى الشركات المساهمة أو إحدى الجمعيات التعاونية أو النقابات المنشأة طبقا للأوضاع المقررة قانونا أو إحدى المؤسسات أو الجمعيات المعتبرة قانونا ذات نفع عام وكذلك كل مدير أو مستخدم في إحداها إختلس أموالا أو أوراقا أو أمتعة أو غيرها مسلمة إليه بسبب وظيفته أو استولى بغير حق على مال لها أو سهل ذلك لغيره . فإذا وقع الفعل غير مصحوب بنية التملك تكون العقوبة الحبس مدة لا تزيد على سنتين والغرامة التي لا تزيد على مائتي جنيه أو إحدى هاتين العقوبتين “ . ونصت الفقرة السادسة من المادة ١١١ من قانون العقوبات التي أضيفت بالقانون سالف الذكر على أن يعد في حكم الموظفين ” أعضاء مجالس إدارة ومديرو ومستخدمو المؤسسات والشركات والجمعيات والمنظمات والمنشآت إذا كانت الدولة أو إحدى الهيئات العامة تساهم في مالها بنصيب ما بأية صفة كانت “ ويبين من نص هاتين المادتين أن الشارع قد استحدث في المادة الأولى منهما عقوبة جديدة يقضى بها على العاملين في بعض المشروعات الخاصة الواردة على سبيل الحصر بعقوبة أشد جسامة مما لو تركهم والقواعد العامة إذا ما اقترفوا الفعل المادى المنصوص عليه في المادتين ١١٢ و ١١٣ من قانون العقوبات ، وعلة تشديد العقوبة في هذه الحالة — على ما أفصحته عنه المذكرة الإيضاحية المصاحبة للقانون — أن أموال هذه المشروعات وإن كانت أموالا خاصة إلا أن إتصالها الوثيق بالاقتصاد القومى للبلاد يقتضى من الشارع رعاية أوفى — أما إذا ارتكب موظفوها ذلك الفعل المادى وكانت الدولة أو إحدى الأشخاص المعنوية العامة تساهم

بنصيب في مالها فإن العاملين فيها يعتبرون في حكم الموظفين العموميين وفقا للفقرة السادسة من المادة ١١١ من قانون العقوبات ويعاقب الجاني بالعقوبة المنصوص عليها في المادتين ١١٢ و ١١٣ من قانون العقوبات على حسب الأحوال . لما كان ذلك ، وكانت القوانين الصادرة في شأن المؤسسات العامة وهي القوانين رقم ٢٦٧ لسنة ١٩٦٠ ورقم ٦٠ لسنة ١٩٦٣ ورقم ٣٢ لسنة ١٩٦٦ قد خولت جميعها للمؤسسات العامة سلطة إنشاء جمعيات تعاونية تعد وحدة اقتصادية تابعة لها ، فإنه يجب التمييز بينها وبين الجمعيات التعاونية التي يمتلك الأفراد وحدهم أموالها . أما النوع الأول فيندرج تحت مدلول المنشآت التي تساهم الهيئات العامة في مالها بنصيب والتي نصت الفقرة الأخيرة من المادة ١١١ من قانون العقوبات على اعتبار العاملين فيها في حكم الموظفين العموميين ، ولا يقدح في ذلك أن تكون الفقرة الأخيرة من المادة سالفة الذكر لم تتضمن النص صراحة على موظفي الجمعيات التعاونية ، ذلك بأنه فضلا عن أن الجمعية التعاونية إن هي إلا منشأة وقد نص القانون على موظفي المنشآت ، فإن النصوص تكل بعضها بعضا وقد استهدف الشارع من تعديل قانون العقوبات بالقانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٦٢ الحفاظ على أموال الدولة والأشخاص المعنوية العامة كالمؤسسات العامة وسوى بين أموالها وبين أموال الوحدات الاقتصادية التابعة لها مادامت تملك أموالها بمفردها أو تساهم في مالها بنصيب ما . أما الجمعيات التعاونية المملوكة جميعها للأفراد فهي وحدها التي يسرى عليها حكم المادة ١١٣ مكرر من قانون العقوبات ولو كانت تخضع لإشراف إحدى الجهات الحكومية أو المؤسسات العامة مادام أن الإشراف يقتصر على مراقبة أعمالها ولا يمتد إلى حد المساهمة في رأس المال . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد دان الطاعن بجريمة إختلاس أموال جمعية تعاونية زراعية بغير أن تتحدث المحكمة إستقلالا أو تكشف في مدونات حكمها عن طبيعة أموال هذه الجمعية التعاونية وهل يمتلك الأفراد جميع رأس المال أم أن الدولة أو إحدى المؤسسات العامة تملك أموالها بمفردها أو تساهم فيه بنصيب مع أن هذا البيان هو الذي يحدد سلامة التطبيق القانوني على الواقعة ، وكان الحكم — فوق ذلك — قد ساءل الطاعن من جنابة الإختلاس المنصوص عليها في المادة ١/١١٣ مكرر من قانون

العقوبات وأنزل به عقوبة الأشغال الشاقة لمدة خمس سنين وهي عقوبة غير مقررة في القانون لتلك الجناية وإنما تدخل في نطاق عقوبة جناية الاختلاس المنصوص عليها في المادة ١١٢ من قانون العقوبات ، بحيث لا يعرف إن كانت المحكمة قد دانته بالجناية التي أشارت إليها في نهاية حكمها أو بالجناية التي تنبئ عنها العقوبة التي أصدرتها ، مما يعم الحكم بالقصور في التسبيب ويعجز هذه المحكمة عن مراقبة صحة تطبيق القانون على الواقعة كما صار لإثباتها بالحكم وهو ما يتسع له وجه الطعن . لما كان ما تقدم ، فإنه يتعين نقض الحكم المطعون فيه والإحالة بغير حاجة إلى بحث سائر ما يثيره الطاعن في أسباب طعنه .

---

## جلسة ٢٩ من يناير سنة ١٩٦٨

برئاسة السيد المستشار / مختار مصطفى رضوان نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة  
المستشارين : محمد عبد الوهاب خليل ، وحسين ساح ، ومحمود المراوى ، ومحمود مطيفة .

( ١٩ )

### الطعن رقم ١٩٩٥ لسنة ٣٧ القضائية

( ا ، ب ، ج ، د ، هـ ) إصابة خطأ . جريمة . ” أركان الجريمة . خطأ .  
ضرر . علاقة السببية “ . مسئولية جنائية . مسئولية مدنية .  
محكمة الموضوع . ” سلطتها في تقدير توافر  
أركان الجريمة “ . حكم . ” تسببه . تسبب  
غير معيب “ . نقض . ” أسباب الطعن .  
ما لا يقبل منها “ .

( ا ) جواز أن يكون الخطأ مشتركاً بين شخصين  
أو أكثر .

( ب ) استغراق خطأ المصاب خطأ المتهم تخمسه به مسئولية  
الآخر .

( ج ) تقدير الخطأ المستوجب للمسئولية الجنائية أو المدنية .  
موضوعي .

( د ) تقدير توافر السببية بين الخطأ والنتيجة . موضوعي .

( هـ ) كفاية إثبات الحكم ركن الخطأ في حق المتهم واستظهار  
رابطة السببية بين الخطأ والحادث .

( و ) محكمة الموضوع . ” سلطتها في تقدير أقوال الشهود “ .  
إثبات . ” إثبات بوجه عام “ . شهادة “ .

حق محكمة الموضوع في الأخذ بأقوال الشاهد بحضور الضبط  
ولو خالفت أقواله أمامها .

١ — يصح في القانون أن يقع الحادث بناء على خطأين من شخصين مختلفين ولا يسوغ في هذه الحالة القول بأن خطأ أحدهما ينفي المسؤولية عن الآخر ، إذ يصح أن يكون الخطأ مشتركاً بين شخصين مختلفين أو أكثر .

٢ — الأصل أن خطأ المضرور لا يرفع مسؤولية المسئول وإنما يخففها ولا يعفى المسئول استثناء من هذا الأصل إلا إذا تبين من ظروف الحادث أن خطأ المضرور هو العامل الأول في إحداث الضرر الذي أصابه وأنه بلغ من الجسامة درجة بحيث يستغرق خطأ المسئول .

٣ — تقدير الخطأ المستوجب لمسئولية مرتكبه جنائياً أو مدنياً مما يتعلق بموضوع الدعوى ولا يقبل المجادلة فيه أمام محكمة النقض .

٤ — تقدير توافر السببية بين الخطأ والنتيجة هو من المسائل الموضوعية التي تفصل فيها محكمة الموضوع بغير معقب عليها مادام تقديرها سائفاً مستنداً إلى أدلة مقبولة لها أصلها في الأوراق .

٥ — متى كان الحكم قد دلل في منطق سائق على أن المتهم هدأ من سير الترام قيادته عند وصوله إلى المحطة مما جعل المجنى عليه يعتقد أنه سيقف ولكن المتهم استمر في سيره بسرعة فتعلق المجنى عليه بباب المركبة وتدلّت ساقاه على الأرض وجذبهما الترام حتى مرت عليهما عجلات المقطورة مما أدى إلى بترهما ، وأن خطأ المجنى عليه بركوبه الترام قبل وقوفه تماماً لا يستغرق خطأ المتهم ، فإنه يكون قد أثبت توافر ركن الخطأ في حق المتهم واستظهر رابطة السببية بين الخطأ والحادث .

٦ — لمحكمة الموضوع أن تأخذ بأقوال الشاهد بمحض ضبط الواقعة وإن خالفت أقواله بجلسة المحاكمة ، وهي في ذلك غير ملزمة بإبداء الأسباب إذ الأمر مرجعه إلى اطمئنانها .

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه في يوم ١٩٦٥/٢/٢٣ بدائرة قسم كرموز : تسبب خطأ في جرح سعيد محمد أحمد خليل فأحدث به الإصابات الموضحة بالتقرير

الطبي وكان ذلك ناشئاً عن رصوته وعدم مراعاته للقوانين واللوائح بأن لم يفف بالترام في المحطات المعدة لنزول وصعود الركاب علاوة على أنه قاده بسرعة عند المحطات . وطلبت معاقبته بالمادة ١/٢٤٤ من قانون العقوبات . وادعى محمد أحمد خليل بصفته ولياً شرعياً على ابنه القاصر سعيد مدنياً بمبلغ قرش صاغ قبل المتهم وإدارة النقل العام بصفتهما مسئولة عن الحقوق المدنية وذلك على سبيل التعويض المؤقت والمصاريف . ومحكمة كرموز الجزئية قضت حضورياً عملاً بمادة الإتهام بتفريم المتهم عشرة جنيهات وبالزامه متضامناً مع المسئولة عن الحقوق المدنية بأن يؤدي إلى المدعى بالحقوق المدنية بصفته مبلغ قرش صاغ واحد على سبيل التعويض المؤقت ومصاريف الدعوى المدنية ومائة قرش مقابل أتعاب المحاماة . فاستأنف المتهم هذا الحكم . ومحكمة الإسكندرية الابتدائية — هيئة استئنافية — قضت حضورياً بقبول الاستئناف شكلاً وفي الموضوع برفضه وتأييد الحكم المستأنف . فظعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض ... إلخ .

## المحكمة

حيث إن مبنى الطعن هو القصور في التسبب والفساد في الاستدلال والخطأ في تطبيق القانون والخطأ في الإسناد ذلك بأن الحكم المطعون فيه دان الطاعن بجريمة الإصابة الخطأ دون أن يحدد ركن الخطأ الذي أخذ به الطاعن بل أحال في بيانه إلى أقوال الشاهدين حسن إبراهيم منصور ومحمد السيد حسن ، في حين أنه يبين من أقوال هذين الشاهدين أنها نفت الخطأ عن الطاعن واتفقت على أن الحادث وقع بخطأ المجنى عليه وحده حين سارع وهو يحمل حقيبته تحت إبطه إلى التعلق بسلم الترام قبل وقوفه تماماً بالمحطة فأفلتت يده وسقطت تحت العجلات وحدثت إصابته وهذا الخطأ يستغرق خطأ الطاعن بعدم وقوفه بالمحطة ، ومن ثم فإنه لا يكون مسئولاً عن الحادث لعدم توافر رابطة السببية بين خطئه والنتيجة التي وقعت . كما نسب الحكم إلى الشاهد الأول أنه قرر أن المجنى عليه هم بالصعود إلى المركبة وقت أن هذا الطاعن من السير ثم فوجيء به يستمر في سيره مما أدى إلى وقوع الحادث ، في حين أن الشاهد قد شهد أمام المحكمة بأن المجنى عليه تعلق

بالترام ووقف على سلمه وحقيقته تحت إبطه بعد أن كان الطاعن قد زاد من سرعته فعلا فأفلت يدها وسقط على الأرض ولو تنبّهت المحكمة إلى شهادة هذا الشاهد على حقيقتها لتغير وجه رأيها في الدعوى .

وحيث إن الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه بين واقعة الدهوى استخلاصا من أقوال الشهود بما يخلص في أن الطاعن وهو قائد الترام رقم ٧ الذي يعمل بين الزهة وكرموز والمكون من قاطرة ومقطورة عمد إلى تهدئة سير الترام قبل وصوله إلى المحطة ولكنه لم يقف وكان المجنى عليه قد هم بركوب الترام إلا أن الطاعن عاود السير بسرعة فتعلق المجنى عليه بالباب الأمامي للركبة الخلفية ولكن ساقبه تدلنا على الأرض وجذبهما الترام حتى مررت عليهما عجالات المقطورة مما أدى إلى بترهما . وثبت من المعاينة وجود آثار دماء عالقة بالعجلة الخلفية اليمنى للمقطورة كما وجد الترام واقفا على مسافة ثلاثين مترا من المحطة التي كان يجري بأرضها بعض الإصلاحات واستند الحكم في إدانة الطاعن إلى أقوال المجنى عليه والشاهدين حسن إبراهيم منصور ومجد السيد حسن بمحضر ضبط الواقعة وإلى التقرير الطبي الابتدائي والتقرير الطبي الشرعي وخلص إلى مساءلة الطاعن عن جريمة الإصابة الخطأ في قوله "ومن حيث إن المحكمة تشير بداءة إلى أنها تطمئن إلى أقوال الشاهدين حسن إبراهيم منصور ومجد السيد حسن الواردة بمحضر ضبط الواقعة فور وقوع الحادث لأن أقوال محصل الترام ومفتش إدارة النقل العام وهما زملاء المتهم وتابعين جميعا للمستول عن الحقوق المدنية على نحو يوهن منها ويشهد بالتحيز والمجاملة . لما كان ذلك ، وكان الثابت من أقوال الشاهدين الأولين التي جاءت مطابقة لأقوال المجنى عليه أن المتهم لم يقف بالتزام قيادته عند المحطة رغم وجود ركاب بها بل هدا من سرعته دون أن يتوقف به تماما ثم زاد من سرعته فجأة فإن ذلك يشكل ركن الخطأ في جانب المتهم . ولما كان ذلك ، وكان هذا الخطأ من جانب المتهم بالإشتراك مع خطأ المجنى عليه الذي أقدم على ركوب الترام قبل التأكد من وقوفه تماما بالمحطة هو الذي أدى إلى وقوع الحادث ومن ثم فإن الجريمة تكون ثابتة قبل المتهم ومتوافرة الأركان ويتعين بالتالي معاقبته طبقا لمادة الإتهام عملا بنص المادة ٣٠٤/٢ ج . وتكتفى المحكمة بالقضاء عليه بعقوبة الغرامة نظرا لمساهمة المجنى عليه في الخطأ الذي أدى إلى

وقوع الحادث ، ذلك أنه من المقرر قانوناً أن مساهمة المجنى عليه في الخطأ لا يسقط مسؤولية المتهم إذا ما ثبت لدى المحكمة قيام خطأ من جانبه ، كما أنه يصح في القانون أن يقع الحادث بناء على خطأ بين شخصين مختلفين ولا يسوغ في هذه الحالة القول بأن خطأ أحدهما ينفي المسؤولية عن الآخر فيصح أن يكون الخطأ مشتركاً بين شخصين مختلفين أو أكثر . لما كان ذلك ، وكان الأصل أن خطأ المضرور لا يرفع مسؤولية المسئول وإنما يخففها ولا يعنى المسئول إستثناء من هذا الأصل إلا إذا تبين من ظروف الحادث أن خطأ المضرور هو العامل الأول في إحداث الضرر الذي أصابه وأنه بلغ من الجسامة درجة بحيث يستغرق خطأ المسئول ، وكان تقدير الخطأ المستوجب لمسئولية مرتكبه جنائياً أو مدنياً مما يتعلق بموضوع الدعوى ولا يقبل المجادلة فيه أمام محكمة النقض ، وكان الحكم قد دلل في منطق سائغ على أن الطاعن هداً من سير الترام قيادته عند وصوله إلى المحطة مما جعل المجنى عليه يعتقد أنه سيقف ولكن الطاعن إستمر في سيره بسرعة فتعلق المجنى عليه بباب المركبة وتدلت ساقاه على الأرض وجذبها الترام حتى مرت عليهما عجلات المقطورة مما أدى إلى بترهما وأن خطأ المجنى عليه بركوبه الترام قبل وقوفه تماماً لا يستغرق خطأ الطاعن ، فإنه يكون قد أثبت توافر ركن الخطأ في حق الطاعن واستظهر رابطة السببية بين الخطأ والحادث . لما كان ذلك ، وكان تقدير توافر السببية بين الخطأ والنتيجة هو من المسائل الموضوعية التي تفصل فيها محكمة الموضوع بغير معقب عليها ما دام تقديرها سائفاً مستنداً إلى أدلة مقبولة ولها أصلها في الأوراق ، وكان الطاعن لا ينازع في أن ما أورده الحكم من أقوال الشاهد حسن إبراهيم منصور له أساس من أقوال هذا الشاهد بحضر ضبط الواقعة وهي الأقوال التي أفصح الحكم في جلاء عن أنه يأخذ بها مما مفاده إطرأه لأقوال هذا الشاهد أمام المحكمة والتي جاءت مخالفة لأقواله الأولى وكان لمحكمة الموضوع أن تأخذ بأقوال الشاهد بحضر ضبط الواقعة وإن خالفت أقواله بجلسة المحاكمة وهي في ذلك غير ملزمة بإبداء الأسباب إذ الأمر مرجعه إلى إطمئنانها . لما كان ما تقدم ، فإن ما يشير الطاعن ينحل إلى جدل في تقدير أدلة الدعوى مما لا تجوز إثارتها أمام محكمة النقض ويتعين لذلك رفض الطعن موضوعاً مع مصادرة الكفالة .

## جلسة ٢٩ من يناير سنة ١٩٦٨

برئاسة السيد المستشار / مختار معطى رضوان نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة  
المستشارين : محمد عبد الوهاب خليل ، وحسين صالح ، ومحمود العبرادى ، ومحمود عطيفه .

( ٢٠ )

### الطعن رقم ١٩٩٦ لسنة ٣٧ القضائية

عقوبة . غرامة . ظروف مشددة . سلاح

توقيع عقوبة الغرامة مقترنة بعقوبة السجن قاصر طبقا لصريح الشق الأول من المادة  
السابعة من قانون الأسلحة والذخائر على حالة إنتفاء الظرف المشدد أو ثبوت عدم قيامه .

إن توقيع عقوبة الغرامة مقترنة بعقوبة السجن قاصر — طبقا لصريح الشق  
الأول من المادة السابعة من قانون الأسلحة والذخائر فى حالة إنتفاء الظرف المشدد  
أو ثبوت عدم قيامه . ولما كانت النيابة العامة الطاعنة تسلم بوجه النعى بما  
أثبتته الحكم بمدوناته من سبق الحكم على المطعون ضده بعقوبة مقيدة للحرية  
لجناية شروع فى قتل ولم تنازع فى قيام توفر الظرف المشدد بعدم إنقضاء الأجل  
المنصوص عليه فى المادة ٥٥٠ من قانون الإجراءات الجنائية لرد إعتبار المطعون  
ضده عنه . ومن ثم فإنه كان يتعين على الحكم المطعون فيه أن يوقع العقوبة  
المشددة المنصوص عليها بالشق الأخير من الفقرة الرابعة من المادة ٢٦  
من قانون الأسلحة والذخائر وهى عقوبة الأشغال الشاقة المؤقتة وحدها التى  
يجوز التزول بها إلى عقوبة الحبس لمدة لا تتقص عن ستة شهور بالتطبيق  
للمادة ١٧ من قانون العقوبات . ولا محل لتوقيع عقوبة الغرامة فى تلك الحالة  
التي يتوفر فيها ثبوت الظرف المشدد .

### الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضده بأنه فى يوم ١٩٦٦/٩/٦ بدائرة مركز  
الواسطى محافظة بنى سويف ( أولا ) حاز بغير ترخيص سلاحا ناريا مششخنا

(بندقية خرطوش) و(ثانيا) حاز ذخائر (سبع طلقات خرطوش) مما تستعمل في السلاح الناري سالف الذكر دون أن يكون مرخصا له في حيازة هذا السلاح وإحرازه . وطلبت من مستشار الإحالة إحالته إلى محكمة الجنايات لمعاقبته بالمواد ١/١ و ٦ و ٢٦ / ١ - ٤ و ٣٠ من القانون ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ المعدل بالقانونين ٥٤٦ لسنة ١٩٥٤ و ٥٧ لسنة ١٩٥٨ والجدول رقم ٢ ، فقرر بذلك . ومحكمة جنايات بنى صويف قضت في الدعوى حضوريا بتاريخ ١٢ مارس سنة ١٩٦٧ عملا بالمواد ٦ و ٧ / ب و ٢٦ / ٤ و ٣٠ من قانون الأسلحة والذخائر السالف الذكر والمواد ١٧ و ٥٥ و ٥٦ من قانون العقوبات (أولا) ببراءة المتهم الأول من التهمة الأولى وبمصادرة السلاح المضبوط (وثانيا) بمعاقبته عن التهمة الثانية بالحبس مع الشغل لمدة ستة أشهر وبتغريمه خمسمائة قرش ومصادرة الذخيرة المضبوطة وأمرت بإيقاف تنفيذ عقوبة الحبس والغرامة لمدة ثلاث سنوات تبدأ من تاريخ صدور الحكم . فطعنت النيابة العامة في هذا الحكم بطريق النقض .. إلخ .

## المحكمة

حيث إن النيابة العامة تنعى على الحكم المطعون فيه أنه إذ دان المطعون ضده بجريمة إحراز ذخيرة بغير ترخيص مع توافر الظرف المشدد وقضى بعد إعمال المادة ١٧ من قانون العقوبات بمعاقبته بالغرامة بالإضافة إلى عقوبة الحبس مع الشغل لمدة ستة شهور، يكون قد أخطأ في تطبيق القانون لأن العقوبة المقررة لهذه الجريمة طبقا للشق الثاني من الفقرة الأخيرة من المادة ٢٦ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ المعدل بالقانونين رقمي ٥٤٦ لسنة ١٩٥٤ ، ٧٥ لسنة ١٩٥٨ هي الأشغال الشاقة المؤقتة فقط دون عقوبة الغرامة وهي تنزل بعد استعمال موجبات الرأفة إلى الحبس ستة أشهر .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية لجريمة إحراز الذخيرة بغير ترخيص المقترنة بالظرف المشدد التي دان المطعون ضده بها ، وأورد على ثبوتها في حقه أدلة من شأنها أن تؤدي إلى ما رتبته الحكم عليها واستظهر ثبوت الظرف المشدد مما تضمنته صحيفة الحالة الجنائية

من سبق الحكم على المطعون ضده بعقوبة مقيدة للحرية لشروع فى قتل فى الجناية رقم ٤٥٧ سنة ١٩٥٤ الواسطى و انتهى الى معاقبته طبقا للمواد ٦ و ٧ / ٥ و ٢٦ / ٤ و ٣٠ من القانون رقم ٣٩٤ سنة ١٩٥٤ المعدل بالقانونين ٥٤٦ سنة ١٩٥٤ و ٧٥ سنة ١٩٥٨ و المواد ١٧ و ٥٥ و ٥٦ من قانون العقوبات وقضى بحبس سنة أشهر وتغريمه خمسمائة قرش والمصادرة مع إيقاف تنفيذ عقوبتى الحبس والغرامة . لما كان ذلك ، وكانت النيابة العامة الطاعنة تسلم بوجه النعى بما أثبتته الحكم بمدوناته من سبق الحكم على المطعون ضده بعقوبة مقيدة للحرية بلجناية شروع فى قتل ولم تنازع فى قيام وتوفر هذا الظرف بعدم إقضاء الأجل المنصوص عليه فى المادة ٥٥٠ من قانون الإجراءات الجنائية لرد إعتبار المطعون ضده عنه . لما كان ذلك ، فإنه كان يتعين على الحكم المطعون فيه أن يوقع العقوبة المشددة المنصوص عليها بالشق الأخير من الفقرة الرابعة من المادة ٢٦ من قانون الأسلحة والذخائر سالف الذكر وهى عقوبة الأشغال الشاقة المؤقتة وحدها التى يجوز التزول بها إلى عقوبة الحبس لمدة لا تنقص عن ستة شهور بالتطبيق للمادة ١٧ من قانون العقوبات ، ولا محل لتوقيع عقوبة الغرامة فى تلك الحالة التى يتوفر فيها ثبوت وقيام الظرف المشدد ، إذ أن توقيعها مقترنة لعقوبة السجن قاصر — طبقا لصريح الشق الأول من المادة السابعة فى حالة إنتفاء الظرف المشدد أو ثبوت عدم قيامه . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر وقضى بعقوبة الغرامة بالإضافة إلى العقوبة المقيدة للحرية مع تسليمه بثبوت وقيام الظرف المشدد ، فإنه يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون ، ولما كان تصحيح هذا الخطأ الذى انبنى عليه الحكم لا يخضع لأى تقدير موضوعى إذ قالت محكمة الموضوع كلمتها من حيث ثبوت صحة إسناد التهمة إلى المطعون ضده ، فإنه يتعين نقض الحكم المطعون فيه نقضا جزئيا وتصحيحه بإلغاء ما قضى به من عقوبة الغرامة .

## جلسة ٢٩ من يناير سنة ١٩٦٨

برئاسة السيد المستشار / مختار مصطفى رضوان نائب رئيس المحكمة ، وحضوية السادة  
المتشارين : محمد عبد الوهاب خليل ، وحسين ساح ، ومحمود المراوي ، ومحمود مطيفه .

( ٢١ )

### الطعن رقم ٢٠٠٤ لسنة ٣٧ القضائية

(١، ب، ج) عمل . تأمينات اجتماعية . قانون . "إصداره" . "التفويض  
التشريعي" . لوائح . قرارات وزارية .

(١) حق السلطة التنفيذية وفقا للبادئ الدستورية المعمول بها إصدار اللوائح  
التشريعية اللازمة لتنفيذ القوانين .

(ب) مؤدى نص المادة ١٢٦ من القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ في شأن التأمينات  
الاجتماعية ، أن المشرع فوض وزير العمل إصدار القرارات اللازمة  
لتنفيذه .

(ج) لاجرج أن ينص القانون على الفعل الإجرائي بصورة مجملة ثم يحدد العقوبة  
تاركا للائحة أو قرار البيان التفصيل لذلك الفعل .

(د) نقض . "حالات الطعن بالنقض . الخطأ في تطبيق القانون وفي  
تأويله" . حكم . "تسيبته . تسيب معيب" . تأمينات اجتماعية .  
قرارات وزارية .

وجوب إمسالك صاحب العمل سجلا لقيد أجور العاملين لديه . قرار وزير العمل  
رقم ١٨١ لسنة ١٩٦٤ .

١ — من المقرر طبقا للبادئ الدستورية المعمول بها ، أن من حق السلطة  
التنفيذية إصدار اللوائح التشريعية اللازمة لتنفيذ القوانين بما ليس فيه تعديل  
أو إضفاء من تنفيذها .

٢ - البين من نص المادة ١٢٦ من القانون ٦٣ لسنة ١٩٦٤ في شأن التأمينات الإجتماعية أنه فوض وزير العمل إصدار القرارات التي يتطلبها تنفيذه ومن بينها إلزام رب العمل أن يحتفظ لديه بالسجلات اللازمة لهذا التنفيذ وفقا للشروط والأوضاع والمواعيد التي يحددها واضع القرار . ولا يعدو قرار وزير العمل رقم ١٨١ لسنة ١٩٦٤ أن يكون مبينا لمضمون السجلات المطلوبة وفقا لما أراده الشارع وبينه في صريح نصه ، وهو واقع حتما في نطاق التفويض التشريعي لقانون التأمينات الاجتماعية .

٣ - الأصل كي يحقق النص التشريعي العلة من وضعه أن يكون كاملا مبينا للفعل الإجرامي والعقوبة الواجبة للتطبيق ، إلا أنه لخرج إن نص القانون على الفعل بصورة مجملة ثم حدد العقوبة تاركا للاتحة أو قرار البيان التفصيلي لذلك الفعل .

٤ - إذا كان قوام التهمة موضوع الطعن ليس إمساك سجل مخالف للنموذج المقرر ، وإنما قوامها عدم إمساك المتهم سجلا لقيد أجور العاملين لديه وهو ما أوجب قرار وزير العمل رقم ١٨١ لسنة ١٩٦٤ إمساكه مبينا لمضمونه في حدود التفويض التشريعي ، فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى بتبرئة المتهم من التهمة موضوع الإتهام المسند إليه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون وفي تأويله مما يوجب نقضه .

## الوقائع

إتهمت النيابة العامة المطعون ضده بأنه في يوم ١٠/٤/١٩٦٦ بدائرة مركز كفر الدوار: (أولا) لم يقم بالاشتراك من العامل الذي يستخدمه في الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية (وثانيا) لم يعد في محل العمل سجل القيد والأجور . وطلبت عقابه بالمواد ٢ و ٤ و ١٢٦ و ١/١٣٥ و ١٣٨ من القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ بشأن التأمينات الاجتماعية . ومحكمة كفر الدوار الجزئية قضت بحضوريا عملا بمواد الإتهام بتغريم المتهم ١٠٠ قرش عن التهمة الأولى وبرأته من التهمة الثانية . فاستأنفت النيابة العامة هذا الحكم . ومحكمة دمنهور الابتدائية

— بهيئة استئنافية — قضت حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف . فطعنتم النيابة العامة في هذا الحكم بطريق النقض ... إلخ .

## المحكمة

حيث إن النيابة العامة تنعى على الحكم المطعون فيه أنه إذ قضى ببراءة المطعون ضده من جريمة عدم إعداد سجلات لقيد أجور العمال قد أخطأ في تطبيق القانون وفي تأويله ، ذلك بأنه أسس قضاء البراءة على أن المادة ١٢٦/١ من القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ الذى وقعت الجريمة فى ظله — والذى حل محل القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ فى شأن التأمينات الاجتماعية — قد خلت من بيان الدفاتر والسجلات التى يتعين على أرباب العمل الاحتفاظ بها ، ولم تفوض وزير العمل إلا فى تحديد الشروط والأوضاع والمواعيد اللازمة لها ، وأن الوزير إذ خرج على حدود هذا التفويض وأوجب على صاحب العمل فى المادة ٤١ من القرار رقم ١٨١ لسنة ١٩٦٤ الإمساك بسجلات معينة لم ينص عليها القانون ثم ناط بالهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية بإعداد نموذج لهذه السجلات لما تعتمد ، فلا أثر لذلك من الناحية القانونية ، فى حين أن مفهوم نص المادة ١٢٦/١ من القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ سالف الذكر يتضمن تفويضا من الشارع لوزير العمل فى تحديد الدفاتر والسجلات التى يتطلبها تنفيذ القانون فضلا عن الشروط والأوضاع والمواعيد الخاصة بها ، ولا عبرة بتفويض الوزير لهيئة التأمينات الاجتماعية بإعداد نموذج هذه السجلات الذى لما يعتمد لأن قوام الاتهام هو عدم إمساك سجل الأجور الأمر المؤتم طبقا لنص المادة ٤١ من القرار لا عدم مطابقة هذا السجل للنموذج ، ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه يكون معيبا بما يوجب نقضه .

وحيث إن القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ الصادر فى ٢٢ من مارس سنة ١٩٦٤ نص فى الفقرة الأولى من المادة ١٢٦ منه على أنه "على كل صاحب عمل أن يقدم للهيئة الكشف والبيانات والاختبارات والاستمارات وأن يحتفظ لديه

بالدفاتر والسجلات التي يتطلبها تنفيذ هذا القانون، وذلك وفقا للشروط والأوضاع والمواعيد التي يحددها قرار من وزير العمل بناء على اقتراح مجلس الإدارة" وبناء على هذا التفويض التشريعي صدر في أول ديسمبر سنة ١٩٦٤ قرار وزير العمل رقم ١٨١ لسنة ١٩٦٤ بقواعد تحصيل وأداء الاشتراكات المستحقة وفقا لأحكام قانون التأمينات الاجتماعية ، ونص في المادة ١٤ منه على أنه "على صاحب العمل أن يمسك سجلا لقيد أجور العاملين لديه يعد وفقا للنموذج الذي تعتمده الهيئة متضمنا البيانات الأساسية التي تتطلبها عملية ربط الاشتراكات وتحصيلها وعلى الأخص البيانات الآتية : (١) اسم العامل ورقم تأمينه (٢) تاريخ ميلاد العامل (٣) التأشير شهريا بما يفيد صرف الأجر للعامل وقيمة الأجر (٤) قيمة قسط المدة السابقة وتاريخ بداية ونهاية فترة التقسيط (٥) الملاحظات التي تتعلق بإيقاف تحصيل الأقساط وإعادة اقتطاعها". لما كان ذلك ، وكان من المقرر طبقا للبادئ الدستورية المعمول بها أن من حق السلطة التنفيذية إصدار اللوائح التشريعية اللازمة لتنفيذ القوانين بما ليس فيه تعديل أو تعطيل لها أو إعفاء من تنفيذها، فإن قرار وزير العمل سالف الذكر يكون قد صدر مستندا في الأصل إلى الإذن العام المستمد من الدستور فضلا عن التفويض الخاص الوارد في نص المادة ١٢٦ من قانون التأمينات الاجتماعية . وكان البين من نص القانون أنه فوض وزير العمل في إصدار القرارات التي يتطلبها تنفيذه ومن بينها إلزام رب العمل بأن يحتفظ لديه بالسجلات اللازمة لهذا التنفيذ وفقا للشروط والأوضاع والمواعيد التي يحددها واضع القرار . ولا يعدو قرار وزير العمل رقم ١٨١ لسنة ١٩٦٤ أن يكون مبينا لمضمون السجلات المطلوبة وفقا لما أراده الشارع وبينه في صريح نصه ، وهو واقع حتما في نطاق التفويض التشريعي لقانون التأمينات الاجتماعية . وإذا كان الأصل كي يحقق النص التشريعي العلة من وضعه أن يكون كاملا مبينا الفعل الإجرامى والعقوبة الواجبة التطبيق ، إلا أنه لا حرج أن نص القانون على الفعل بصورة مجملة ثم حدد العقوبة تاركا للأئمة أو القرار البيان التفصيلي لذلك الفعل . وإذا كان القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ الملغى قد بين في المادة ٤٥ منه الفعل الإجرامى كاملا ، فإن لجوء واضع قانون التأمينات الاجتماعية رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ الذى حل محله والذي وقعت الجريمة في ظله إلى أسلوب تفويض

السلطة التنفيذية في إصدار القرارات اللازمة لتنفيذه بما في ذلك بيان مضامين السجلات التي عنها وأشار إليها ، لا يخرج ما بينه القرار وفصله عن حدود التفويض الوارد في القانون ، كما لا ينال من ذلك تفويض الوزير للهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية إتماد نموذج هذه السجلات أو أن تكون تلك الهيئة لما تعتمد هذا النموذج ، طالما أن قوام التهمة موضوع الطعن ليس إمساك سيجل مخالف للنموذج وإنما قوامها عدم إمساك المطعون ضده سيجلا لقيد أجور العاملين لديه وهو ما أوجب القرار إمساكه مبينا مضمونه في حدود نطاق التفويض التشريعي . لما كان ما تقدم ، وكان الحكم المطعون فيه قد قضى بما يخالف هذا النظر ، فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون وفي تأويله واجب النقض . ولما كان هذا الخطأ قد حجب المحكمة عن النظر في موضوع الدعوى ، فإنه يكون متعيينا مع النقض الإحالة .

## جلسة ٢٩ من يناير سنة ١٩٦٨

برئاسة السيد المستشار / محمد صبرى ، وعضوية السادة المستشارين : محمد عبد المنعم حمزاوى ،  
ونصر الدين عزام ، ومحمد أبو الفضل حنفى ، وأنور أحمد خلف .

( ٢٢ )

الطعن رقم ٢٠١٤ لسنة ٣٧ القضائية

( ١ ، ب ، ج ) رشوة . " جريمة عرض الرشوة " . " جريمة .. " " أركانها " .  
حكم . " تسببه " . تسبب معيب " . إدارة محلية .  
منازعات الرى .

( ١ ) إختصاص الموظف بالعمل الذى طلب إليه أداءه . ركن فى جريمة  
عرض الرشوة . وجوب إثباته بما ينجم به أمره وخاصة عند  
المنازعة فيه .

( ب ) الإختصاص بالفصل فى منازعات الرى إنما ينعقد للحافظ وحده  
فى الحدود المبينة بالمادة ٦ من القانون ١٢٤ لسنة ١٩٦٠  
بإصدار قانون الإدارة المحلية .

( ج ) وجوب بناء الأحكام على الجزم واليقين .

١ — إن إختصاص الموظف بالعمل الذى طلب إليه أداءه ، أيا كان نصيبه فيه ،  
ركن فى جريمة عرض الرشوة المنصوص عليها فى المادة ١٠٩ مكررا من قانون  
العقوبات . ومن ثم فإنه يتعين إثباته بما ينجم به أمره وخاصة عند  
المنازعة فيه .

٢ — الإختصاص بالفصل فى منازعات الرى إنما ينعقد للحافظ وحده  
فى الحدود المبينة بالمادة السادسة من القانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ بإصدار  
قانون الإدارة المحلية ، والتي أجازت للحافظ فى حالة وقوع غصب على عقار  
أو على حقوق عينية عقارية — مما قد يهدد الأمن — أن يصدر قرارا بإعادة

الحالة إلى ما كانت عليه قبل الغصب ، واعتبرت التعدي على حقوق الانتفاع بمياه الري الثابتة بمثابة الغصب البين ، وليس في نصوص قانون الإدارة المحلية ما يسمح لرئيس مجلس المدينة بأن يتخذ من تلقاء نفسه إجراء من هذا القبيل ، أو أن يرأس لجنة تشكل - دون ندب من المحافظ - تمهيدا لإتخاذ هذا الإجراء .

٣ - الأحكام إنما تبنى على الجزم واليقين .

## الوقائع

إتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه في يوم ٢٣ من أكتوبر سنة ١٩٦٤ بدائرة قسم الداخلة محافظة الوادي الجديد : عرض رشوة على موظف عمومي للإخلال بواجبات وظيفته بأن قدم ... .. رئيس مجلس مدينة الداخلة خروفا على سبيل الرشوة لمعاونته بغير حق في تحقيق الشكاوى المقدمة ضده والتي كلف برئاسة لجنة فحصها ولكن الموظف العمومي لم يقبل الرشوة . وطلبت إلى مستشار الإحالة إحالته إلى محكمة الجنايات لمعاقبته بالمادتين ١٠٤ و ١٠٩ مكرر من قانون العقوبات ، فقرر ذلك بتاريخ ٢٤ مايو سنة ١٩٦٥ ، ومحكمة جنايات أميوط قضت في الدعوى حضوريا بتاريخ ٣ من أبريل سنة ١٩٦٧ عملا بمادتي الإتهام بمعاقبة المتهم بالسجن ثلاث سنوات وتغريمه خمسمائة جنيه والمصادرة فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

## المحكمة

حيث إن مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجريمة عرض الرشوة قد شابه القصور في التسبيب ، ذلك بأن الطاعن أثار في دفاعه أمر الانحسار الكلي للاختصاص بالعمل الذي مرضت من أجله الرشوة على المجنى عليه رئيس مجلس المدينة ، إلا أن الحكم رد على هذا الدفاع بأن السيد المحافظ ندبه لرئاسة اللجنة التي شكلت للتحقيق معه ، وهو ما قام في الأوراق الدليل على نقيضه من قول الشاهد نفسه ، والذي لا يغني قوله غناء التثبت في أمر حصلت المنازعة فيه من قبل الطاعن ، ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه يكون معيبا بما يبطله ويوجب نقضه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه أورد دفاع الطاعن بشأن انحسار الاختصاص بالعمل من رئيس مجلس المدينة الذي قيل بعرض الرشوة عليه ورد عليه بقوله "وحيث إن دفاع المتهم — الطاعن — مردود بما ثبت من أقوال رئيس مجلس مدينة الداخلة وشهادته في الجلسة أن السيد المحافظ كلفه برئاسة اللجنة لبحث موضوع الشكاوى المقدمة ضد ... ( الطاعن ) بخصوص إستيلائه على مياه بئر ري الصحارى وشهد بهذا محمد عبد الوهاب إسماعيل وإن كان الشاهد الأول شهد في تحقيق النيابة أن مدير الزراعة بمحافظة الوادي الجديد عهد إليه برئاسة اللجنة فعهد بدوره لمفتش زراعة الداخلة برئاستها، إلا أن الشاهد الأول قرر في ذات التحقيق أنه بحكم عمله كرئيس لمجلس المدينة يختص بمباشرة هذه اللجان ، ويعتمد قراراتها ، وغنى عن البيان أنه ليس من الضروري في هذا المقام أن تكون الأعمال التي يطلب من الموظف أدائها داخلة ضمن حدود وظيفته مباشرة بل يكفي أن تكون له علاقة بها فسواء أكان رئيس مجلس المدينة هو الذي أسندت إليه رئاسة اللجنة أم أسند ذلك إلى غيره فمما لا شك فيه أنه بحكم أعمال وظيفته يباشر هذه اللجان ويعتمد ما تصدره من قرارات كما أنه ليس بلامر في جريمة الرشوة أن يكون الموظف المرشو أو الذي عرضت عليه الرشوة هو وحده المختص بالقيام بجميع العمل المتعلق بالرشوة بل يكفي أن يكون له نصيب من الاختصاص يسمح له بتنفيذ الغرض منها " .

ولما كان يبين من المساق المتقدم أن الحكم المطعون فيه لم يرد ردا حاسما على ما دفع به الطاعن من جحد اختصاص رئيس مجلس المدينة بالعمل الذي تصدى له ، وإنكاره أنه ندب من المحافظ لرئاسة اللجنة التي شكلت لبحث مشكلة الري التي قامت بين الطاعن وبين الأهليين ، بل قال طورا إن رئيس مجلس المدينة ندب من المحافظ لرئاسة اللجنة، وطورا آخر أن مدير الزراعة عهد إليه برئاستها ، مما يدل على اضطراب فكرة الحكم واختلالها في مسألة الاختصاص .

وعدم إستقرارها على النحو الذي يجعلها في حكم الوقائع المسلمة ، والأحكام إنما تبنى على الجزم واليقين ، وكان خليقا بالمحكمة أن تتحقق من أن المحافظ ندب رئيس مجلس المدينة لرئاسة اللجنة ، لأن الاختصاص بالفصل في منازعات الري إنما ينعقد للمحافظ وحده في الحدود المبينة بالمادة السادسة من القانون رقم ١٢٤

لسنة ١٩٦٠ باصدار قانون الإدارة المحلية ، والتي أجازت للمحافظ في حالة وقوع غصب على عقار أو على حقوق عينية عقارية — مما قد يهدد الأمن — أن يصدر قرارا بإعادة الحالة إلى ما كانت عليه قبل الغصب ، واعتبرت التعدي على حقوق الإنتفاع بمياه الري الثابتة بمثابة الغصب البين ، وليس في نصوص قانون الإدارة المحلية ما يسمح لرئيس مجلس المدينة بأن يتخذ من تلقاء نفسه إجراء من هذا القبيل ، أو أن يرأس لجنة تشكل — دون ندب من المحافظ — تمهيدا لإتخاذ هذا الإجراء . لما كان ذلك ، وكان إختصاص الموظف بالعمل الذي طلب إليه أدائه ، أيا كان نصيبه فيه ، ركنا في جريمة عرض الرشوة المنصوص عليها في المادة ١٠٩ مكررا من قانون العقوبات ، فإنه يتعين إثباته بما ينحسم به أمره وخاصة عند المنازعة فيه ، ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه يكون معيبا بما يبطله و يوجب نقضه وذلك دون حاجة للتعرض لباقي أوجه الطعن .

## جلسة ٥ من فبراير سنة ١٩٦٨

برئاسة السيد المستشار / محمد محفوظ ، وعضوية السادة المستشارين : محمد عبد الوهاب خليل ،  
وحسين ساح ، ومحمود العمراوى ، ومحمود عطيفه .

( ٢٣ )

### الطعن رقم ١٩١٩ لسنة ٣٧ القضائية

( ١ ، ب ، ج ، د ، هـ ، و ، ز ) تفتيش . "إذن التفتيش . إصداره . تنفيذه" .  
دفع . "الدفع ببطلان إجراءات التفتيش" .  
نقض . "أسباب الطعن . ما لا يقبل منها" .  
مواد مخدرة .

( ١ ) إذن التفتيش . بياناته ؟ النص فيه على تحديد  
نطاق تنفيذه بدائرة الاختصاص المكانى لمصدره .  
غير واجب .

( ب ) لأى مأمور ضبط قضائى تنفيذ الإذن طالما لم يبين  
أمورا بعينه .

( ج ) عدم تعيين الإذن لمم المأذون له بإجراء التفتيش .  
لا يعيبه .

( د ) إصدار سلطة التحقيق الإذن لمن قام بالتحريات .  
غير واجب .

( هـ ) رئيس مكتب المخدرات . الأشخاص الذين يحق له  
الاستعانة بهم فى إجراء التفتيش .

( و ) الدفع ببطلان التفتيش لعدم جدية التحريات .  
طبيعته : دفع قانونى مختلط بالواقع . عدم جواز  
إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض .

( ز ) تقدير جدية التحريات وكفايتها لإصدار الأمر  
بالتفتيش . أمر موضوعى موكل الأمر فيه إلى  
سلطة التحقيق تحت إشراف محكمة الموضوع .

(ح) مأمورو الضبط القضائي . مواد مخدرة .

لمديرى مكافحة المخدرات وأقسامها وفروعها ومعاونيها من الضباط والكونستبلات والمساعدين الأول والثانيين صفة مأمورى الضبطية القضائية فى جميع أنحاء الجمهورية فى الجرائم المنصوص عليها فى القانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ .

(ط) تحقيق . نيابة عامة . إختصاص . ” إختصاص وكلاء النيابة الكلية ” .

إختصاص وكلاء النيابة الكلية بتحقيق جميع الحوادث التى تقع بدائرة المحكمة الكلية التى يتبعونها .

(ى) إختصاص . تفتيش . ” إذن التفتيش . إصداره ” .

الإختصاص بإصدار إذن التفتيش يحدد بمكان وقوع الجريمة أو محل إقامة المتهم أو بالمكان الذى يضبط فيه . المادة ٢١٧ إجراءات .

(ك) إختصاص . تفتيش . ” إذن التفتيش . تنفيذه ” . مأمورو الضبط القضائي . نقض . ” أسباب الطعن . ما لا يقبل منها ” .

إثارة أمر لإنحسار إختصاص الضابط المحلى عن الامتداد إلى مكان الضبط لأول مرة أمام محكمة القضا . غير مقبول .

(ل) جريمة . ” الجريمة المستمرة ” . مواد مخدرة .

جريمة إحراز أو حيازة المخدر من الجرائم المستمرة .

(م) إثبات . ” إثبات بوجه عام ” . بطلان . حكم . ” تسببه . تسبب غير معيب ” .

ثبوت قيام الضابط بإجراء باطل . عدم قبول الشهادة منه عليه .

(ن) إثبات . ” إثبات بوجه عام ” . حكم . ” تسببه . تسبب غير معيب ” .

ليس للقاضى القضاء بعلمه وإنما له الإستناد إلى المعلومات العامة .

(س ، ع) دفاع . ” الإخلال بحق الدفاع . ما لا يوفره ” . حكم . ” تسببه . تسبب غير معيب ” . إثبات . ” معاينة ” .

- (س) الطلب الذى تلزم المحكمة بإجابته : هو الطلب الجازم .
- (ع) طلب المعاينة الذى تلزم المحكمة بإجابته أو الرد عليه . ما هيته ؟
- (ف ، ص ، ق ، و ، ش) حكم . "تسبيبه . تسبيب غير معيب" إثبات . "شهود" .

(ف) عدم التزام المحكمة ببيان مؤدى أقوال الشهود إلا إذا كانت قد استندت إليها فى حكمها بالإدانة .

(ص) إحالة الحكم فى إيراد أقوال الشاهد على ما أورده من أقوال شاهد آخر . لا يعيبه . ما دامت أقوالهما متفقة فيما استند إليه .

(ق) لمحكمة الموضوع استخلاص الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى من أقوال الشهود وسائر العناصر المطروحة وإطراح ما يخالفها من صور أخرى .

(و) أخذ المحكمة بشهادة شاهد يفيد إطراحها لجميع الإعتبارات التى ساقها الدفاع لجلها على عدم الأخذ بها .

(ش) لمحكمة الموضوع الإعتداد على ما تظمن إليه من أقوال الشاهد وإطراح ما عداها .

(ت ، ث) حكم . "تسبيبه . ما لا يعيب الحكم فى نطاق التدليل" . تفتيش .

(ت) الخطأ فى الإسناد . لا يعيب الحكم . طالما أنه لا أثر له فى منطقته .

(ث) إغفال الحكم ما تضمنه إذن التفتيش عن تفتيش متبين آخرين لا علاقة لهم بالدعوى . لا يعيب .

١ - لم يشترط القانون شكلا معينا لإذن التفتيش ولم يوجب النص فيه على تحديد نطاق تنفيذه بدائرة الاختصاص المكانى لمصدره ، وكل ما يتطلبه القانون فى هذا الصدد أن يكون الإذن واضحا ومحددا بالنسبة إلى تعيين الأشخاص والأماكن المراد تفتيشها وأن يكون مصدره مختصا مكانيا بإصداره وأن يكون مدونا بنحطه وموقعا عليه بإمضائه .

٢ — الأصل أنه لا يقدح في صحة التفتيش أن ينفذه أي واحد من مأموري الضبط القضائي إذا كان الإذن لم يعين مأمورا بعينه .

٣ — لا يعيب الإذن عدم تعيين إسم المأمور له بإجراء التفتيش .

٤ — لم يقيد القانون سلطة التحقيق في وجوب إصدار الإذن لمن قام بالتحريات بل ترك الأمر في ذلك لمطلق تقديرها .

٥ — لرئيس مكتب المخدرات الحق في أن يستعين في إجراء التفتيش بمن يرى مساعدته فيه من معاونيه ولو لم يكونوا من رجال الضبط ما داموا يعملون تحت إشرافه .

٦ — الدفع ببطلان التفتيش لعدم جدية التحريات من الدفع القانونية المختلطة بالواقع وهي لا تجوز إثارتها لأول مرة أمام محكمة النقض لأنها تقتضي تحقيقا موضوعيا لا شأن لمحكمة النقض به .

٧ — تقدير جدية التحريات وكفايتها لإصدار الأمر بالتفتيش هو من المسائل الموضوعية التي يوكل الأمر فيها إلى سلطة التحقيق تحت إشراف محكمة الموضوع . فتمت كانت المحكمة قد إقتنعت بجدية الاستدلالات التي بنى عليها أمر التفتيش وكفايتها لتسويغ إصداره وأقرت النيابة على تصرفها في شأن ذلك فلا معقب عليها فيما ارتأته لتعلقه بالموضوع لا بالقانون .

٨ — جعلت المادة ٤٩ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ في شأن مكافأة المخدرات وتنظيم استعمالها والإتجار فيها — لمديرى إدارة مكافأة المخدرات وأقسامها وفروعها ومعاونيها من الضباط والكونستبلات والمساعدين الأول والمساعدين الثانين صفة مأموري الضبطية القضائية في جميع أنحاء الجمهورية في الجرائم المنصوص عليها في هذا القانون . ومن ثم فإن صح قول الطاعنين ببدء وقوع جريمة نقل الجواهر المخدرة بدائرة محافظة القاهرة فإن ذلك لا يخرج الواقعة عن اختصاص رئيس مكتب مكافأة المخدرات بسوهاج الذى أسهم في التحريات التي بنى عليها صدور الإذن بمعاونة رئيس وحدة التحريات بالمكتب المذكور .

٩ — لوكلاء النيابة الكلية اختصاص شامل في تحقيق جميع الحوادث التي تقع بدائرة المحكمة الكلية التي يتبعونها .

١٠ — الإختصاص بإصدار إذن التفتيش كما يتحدد بمكان وقوع الجريمة يتحدد أيضا بمحل إقامة المتهم وكذلك بالمكان الذي يضبط فيه وذلك وفقا لنص المادة ٢١٧ من قانون الإجراءات الجنائية .

١١ — لا يقبل من الطاعن إثارة أمر إنحسار اختصاص الضابط المحل عن الامتداد إلى مكان الضبط لأول مرة أمام محكمة النقض .

١٢ — جريمة إحراز أو حيازة المخدر من الجرائم المستمرة .

١٣ — الأصل أن من يقوم بإجراء باطل لا تقبل منه الشهادة عليه ، ولا يكون ذلك إلا عند قيام البطلان وثبوته . ومتى كان البطلان فيما قام به الضابطان فإنه لا تريب على المحكمة إن هي حولت على أقوالهما ضمن ما حولت عليه في إدانة الطاعنين .

١٤ — لا يجوز للقاضي أن يقضى بعلمه ، وإنما له أن يستند في قضائه إلى المعلومات العامة التي يفترض في كل شخص أن يكون ملما بها مما لا تلزم المحكمة قانونا ببيان الدليل عليه .

١٥ — الطلب الذي تلتم المحكمة بإجابته أو الرد عليه هو الطلب الصريح الجازم .

١٦ — طلب المعاينة الذي لا يتجه إلى قى الفعل المكون للجريمة أو إثبات استحالة حصول الواقعة كما رواها الشهود بل المقصود به إثارة الشبهة في أدلة الثبوت التي اطمأنت إليها المحكمة طبقا للتصوير الذي أخذت به يعتبر دافعا موضوعيا ، لا يستلزم ردا صريحا من المحكمة بل يكفي أن يكون الرد عليه مستفادا من الحكم بالإدانة .

١٧ — لا تكون المحكمة مطالبة ببيان مؤدى أقوال الشهود إلا إذا كانت قد استندت إليها في حكمها بالإدانة ، أما إذا لم تعتمد على شيء من تلك الأقوال فإنها

لا تكون مكلفة بأن تذكر عنها شيئاً ومن ثم فإن عدم إيراد المحكمة لمؤدى أقوال الشاهد لا يعيب الحكم طالما أنها قد أفصحت في مدونات حكمها عن كفاية الأدلة التي أوردتها لمل قضاؤها بالإدانة إذ أن تقدير الدليل موكل إليها .

١٨ — لا يعيب الحكم أن يحيل في إيراد أقوال الشاهد على ما أورده من أقوال شاهد آخر مادامت أقوالهما متفقة فيما استند إليه الحكم .

١٩ — الأصل أن من حق محكمة الموضوع أن تستخلص من أقوال الشهود وسائر العناصر المطروحة على بساط البحث الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى حسبما يؤدي إليها اقتناعها وأن تطرح ما يخالفها من صور أخرى مادام إستخلاصها سائفاً مستنداً إلى أدلة مقبولة في العقل والمنطق ولها أصلها في الأوراق .

٢٠ — الأصل أنه متى أخذت المحكمة بشهادة شاهد فإن ذلك يفيد أطرافها لجميع الإعتبارات التي ساقها الدفاع لملها على عدم الأخذ بها .

٢١ — لمحكمة الموضوع في سبيل تكوين عقيدتها أن تعتمد على ما تظمن إليه من أقوال الشاهد وأن تطرح ما عداها ، وفي عدم إيراد الحكم لتفصيلات معينة تختلف فيها الشهود ما يفيد أطرافها .

٢٢ — الخطأ في الإسناد لا يعيب الحكم طالما أنه لا أثر له في منطقته .

٢٣ — لا يعيب الحكم إغفال ما تضمنه إذن التفتيش عن تفتيش متهمين آخرين لعللاقة لهم بالدعوى .

## الوقائع

إنهت النيابة العامة الطاعنين بأنهما في يوم ٦ مارس سنة ١٩٦٦ بدائرة مركز طما محافظة سوهاج : نقلا جواهر مخدرة " أفبونا وحشيشا " وكان ذلك بقصد الإتجار في غير الأحوال المصرح بها قانونا . وطلبت من مستشار الإحالة إحالتهما إلى محكمة الجنايات لمعاقبتهما بالمواد ١ و ٢ و ٧ / ١ و ٣٤ / ١ و ٤٢ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل بالقانون رقم ٢٠٦ لسنة ١٩٦٠

والبندين ١ و ١٢ من الجدول رقم ١ المرفق ، فقرر بذلك . ومحكمة جنائيات سوهاج قضت حضوريا بتاريخ ١٣ فبراير سنة ١٩٦٧ عملا بالمواد ١ و ٢ و ٣٧ و ٣٨ و ٤٢ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل بالقانون رقم ٢٠٦ لسنة ١٩٦٠ بعد أن عدلت وصف التهمة وجعلتها نقل جواهر مخدرة "أفيونا وحشيشا" بغير قصد الإتجار أو التعاطي بمعاينة المتهم الأول بالسجن مدة خمسة عشر عاما وتغريمه ثلاثة آلاف جنيه وبمعاينة المتهم الثاني بالسجن مدة خمس سنوات وتغريمه ألف جنيه مع مصادرة المواد المخدرة المضبوطة والسيارة المضبوطة المستعملة في الحادث . فطعن المحكوم عليهما في هذا الحكم بطريق النقض ... إلخ .

## المحكمة

حيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعنين بجريمة نقل جواهر مخدرة بغير قصد الإتجار أو التعاطي قد أخطأ في تطبيق القانون وشابه مسخ للوقائع الثابتة في الأوراق وعابه خطأ في الإسناد وفساد في الاستدلال وإخلال بحق الدفاع ذلك بأن الحقائق الثابتة في الأوراق ومنها حالة وشكل الورقة التي حرر عليها إذن التفتيش والورقة التي حرر عليها محضر التحريات تدل على تلفيق إجراءات القبض والتفتيش وصدور الإذن بهما في تاريخ لاحق لحصولهما ورغم إثارة ذلك في صورة دفع أمام المحكمة فإنها أطرحته بما لا يبرر رفضه بل هي أفصحت عن خطئها في تفهم الدفع والأساس الذي بنى عليه ثم لا يغير من ذلك ما شهد به المقدم كمال الدين حسن الشيخ رئيس مكتب مكافحة المخدرات بسوهاج في هذا الخصوص ، هذا فضلا عن أن أقوال المقدم حسين عثمان الرميلي مدير إدارة البحث الجنائي بسوهاج تشهد بإنعدام التحريات وأن الإذن لم يكن مسبوقا بتحريات جدية ثم إن الإذن ذاته خلا من الإشارة إلى صدوره بمنزل وكيل النيابة ولم يرق دليل في الأوراق على أنه حرر في يوم عطلة ثم إن كيفية تنفيذ الإذن والتراخي فيه يكشف عن مدى تلفيق محضر التحريات والضبط . كما أن الطاعنين تمسكا ببطلان الإذن لصدوره عن جريمة مستقبلية وخارجا عن دائرة اختصاص وكيل النيابة الآذن به إلا أن المحكمة ردت عليه بأسباب غير مائغة . هذا فضلا عن العوار الذي شاب الإذن من الناحية الشكلية

ومن ناحية كيفية تنفيذه ثم إن إشتراك الضابطين محمد توفيق فهم وعادل رشدي السواح اللذان ينحصر اختصاصهما المحلى عن الإمتداد إلى مكان الضبط مما يبطل إجراءات القبض والتفتيش التي تمت في الدعوى . كما أن ما أورده الحكم من أن المقدم كمال الدين حسن الشيخ قد شهد بأن الإذن صدر لضبط الطاعن الأول وتفتيشه وتفتيش سيارته عند ضروره بها بدائرة محافظة سوهاج لا يسانده الثابت في الأوراق ويخالف ما ورد بالإذن من صدوره شاملا تفتيش متهمين آخرين علاوة على تفتيش سيارة الطاعن الأول . كما أن الحكم أسند إلى المقدم حسين عثمان الرميلي مدير إدارة البحث الجنائي أنه قال " أن المتهم الأول سيقوم بنقل المخدرات خلال يومين أو ثلاثة " مع أنه لم يرد في أقواله شيء من ذلك بل قرر صراحة بأن ميعاد حضور السيارة لم يكن معروفا لديه على وجه التحديد هذا وأن الحكم لم يورد مؤدى أقوال ذلك الشاهد على الرغم من أنه ذكرها في عداد أدلة الإدانة عند حصرها وأخطأ الحكم أيضا إذ أورد أن الشاهد النقيب عادل رشدي السواح شهد بالوقائع السالفة على النحو الوارد بشهادة الشهود السابقين وأن الملازم أول على محمد الصادق شهد بما يتفق مع تفاصيل شهادة الشهود السابقين في حين أن أقوالهما مخالفة لما شهد به الشهود السابقون من وقائع جوهرية سردها الطاعنان في أسباب طعنهما . كما أن الحكم أخذ بأقوال المقدم رئيس مكتب المخدرات قضية مسلمة على الرغم من قيام الدلائل على فساد روايته ثم إنه دان الطاعن الثاني على الرغم من خلو الأوراق مما يرشح إلى إدانته ، هذا وأن الحكم جاء قاصرا في إستظهار علم الطاعن الثاني بكنه المواد المخدرة المضبوطة وأن قول رئيس مكتب المخدرات المذكور بأنه إستم رائحة المخدرات لأنها كانت نافذة ينال منه مسار الريح واتجاهه بالنسبة إلى مكان وقوفه ورغم أن الطاعن الثاني تمسك في دفاعه بكل ذلك إلا أن المحكمة إلتفتت عنه ولم ترد عليه وكان يتعين الإستعانة بهذا الشأن برأى خبير حتى يمكن التثبت من هذه الرائحة ثم إن الطاعنين عانا على التحريات أنها قامت على بيانات وهمية إذ لم يثبت وجود من يسمى رفاعي محمد بنحيت في بلدة الحورية مركز المراغة وهو ما يكفي لبطلان التحريات . كما أن المدافع عن الطاعنين طلب إجراء معاينة لمكان الضبط لتحقيق حالة الضوء لإمكان رؤية السيارة ورقمها عند الكمين الأول إلا أن المحكمة لم تستجب إلى هذا الطلب وأطرحته بما لا يبرر رفضه —

كما أن ما رده به الحكم على دفاع الطاعنين في خصوص وجود أكثر من طريق يوصل إلى طما غير الطريق المسدود الذي كمن فيه الشهود للسيارة لا سند له في الأوراق وينطوي على قضاء القاضي في الدعوى بعلمه مما يعيب الحكم المطعون فيه ويستوجب نقضه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية لجريمة نقل جواهر مخدرة التي دان الطاعنين بها وأورد على ثبوتها لديه في حقهما أدلة سائغة استقفاها من أقوال المقدم كمال الدين حسن الشيخ رئيس مكتب مكافحة المخدرات بسوهاج والملازم أول شفيق إبراهيم جمعه رئيس وحدة التحريات بالمكتب المذكور والرائد محمد توفيق فهم رئيس وحدة تنفيذ الأحكام بإدارة البحث الجنائي بسوهاج والنيقب عادل رشدي السواح قائد ثاني بشرطة النجدة بسوهاج والملازم أول علي محمد الصادق ضابط مباحث مركز طما ومن المعاينة ومن تقرير التحليل وهي أدلة سائغة لها أصولها النابتة في الأوراق من شأنها أن تؤدي إلى ما رتب به الحكم عليها من نتيجة وبعد أن حصل الحكم دفاع الطاعنين القانوني والموضوعي بما يدل على إلمام المحكمة بهما إلماما يدل على عدم تغييب شيء منهما عنها طبقا لما هو مدون بمحضر الجلسة عرض إلى هذا الدفاع في شقه القانوني ورد عليه في قوله : " وحيث إن دفاع المتهمين مردود بأنه لم يقم أي دليل على إستصدار إذن التفتيش بعد ضبط المتهمين إذ أن الثابت أن الإذن قد صدر بتوقيع وكيل نيابة سوهاج الكلية الأولى في الساعة ١ و ١٥ ظهر يوم ٤ مارس سنة ١٩٦٦ أي قبل يوم الضبط وبمجرد تحرير الإذن على القسم الثاني من الورقة المحرر عليها محضر التحريات لا يفيد صدور الإذن بعد الضبط وقد جرت العادة على تحريره على محاضر التحريات وليس فيه مخالفة لنص أو تعليمات كما أن الضبط كان الساعة ١٢ و ٢٠ صباحا والإخطار كان الساعة ٣ صباحا فلم يحصل أي تأخير في الإبلاغ خاصة وأن كمية المخدرات المضبوطة كمية كبيرة يحتاج فرزها لبعض الوقت كما أن الإذن بالتفتيش صدر صحيحا وعن جريمة وقعت فعلا قبل إصدار الإذن من النيابة حيث الثابت من محضر تحريات الشرطة أن المخدرات كانت قد سلمت فعلا للنهم الأول لنقلها وأصبحت في حيازته لهذا السبب فتوافرت بذلك الجريمة التي

يجوز إصدار الإذن بتفتيش مرتكبها وصدر الإذن من وكيل نيابة سوهاج الكلية وتم التفتيش في دائرة اختصاصه صحيحا مما يدعو المحكمة للالتفات عن الدفع بطلان التفتيش والإذن الصادر به المبدى من الدفاع عن المتهمين كما أنه لم يتم دليل على أن الجريمة مختلفة حسبما قال به الدفاع لأنها ثبتت نتيجة لتفتيش المتهم الأول وسيارته بعد صدور الإذن بذلك التفتيش مما لا يفيد إختلاق التهمة وكان من الضروري حصول تلك المبادرة لضبط المخدرات عند نقلها ...

لما كان ذلك ، وكان واضح من مدونات الحكم أن الجريمة التي دان الطاعنين بها قد وقعت حين أصدرت النيابة العامة إذنها بالقبض والتفتيش وكان ما أورده الحكم من ذلك سائغ وله سند في أوراق الدعوى فإن ما ينمى الطاعنان على الحكم في هذا الشأن لا يعدو أن يكون جدلا موضوعيا مما لا يقبل أمام محكمة النقض...

لما كان ذلك ، وكانت جريمة إحراز أو حيازة المخدر من الجرائم المستمرة وكانت المادة ٤٩ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ في شأن مكافحة المخدرات وتنظيم استعمالها والإتجار فيها قد جعلت لمديرى إدارة مكافحة المخدرات وأقسامها وفروعها ومعاونيها من الضباط والكونستبلات والمساعدين الأول والمساعدين الثانين صفة مأمورى الضبطية القضائية في جميع أنحاء الجمهورية في الجرائم المنصوص عليها في هذا القانون ومن ثم فإن صح قول الطاعنين ببدء وقوع تلك الجريمة بدائرة محافظة القاهرة فإن ذلك لا يخرج الواقعة عن اختصاص رئيس مكتب مكافحة المخدرات بسوهاج الذى أسهم في التحريات التي بنى عليها صدور الإذن بمعاونة الملازم أول شفيق إبراهيم جمعه رئيس وحدة التحريات بالمكتب المذكور . ولما كان الطاعنان قد سلما في طعنهما أن الإذن صدر من وكيل أول نيابة سوهاج ويشمل متهمين آخرين يقيمون بدائرة مركزى طهطا والمراغة التابعين لهذه المحافظة وكانت دائرة اختصاص نيابة سوهاج الكلية تشمل مركزى طهطا والمراغة وكان لوكلاء النيابة الكلية اختصاص شامل لتحقيق جميع الحوادث التي تقع بدائرة المحكمة الكلية التي يتبعونها فإن الإذن بالتفتيش يكون قد صدر ممن يملك ولاية إصداره ذلك لأن الإختصاص كما يتحدد بمكان وقوع الجريمة يتحدد أيضا بمحل إقامة المتهم وكذلك بالمكان الذى يضبط فيه وذلك وفقا لنص المادة ٢١٧ من قانون الإجراءات الجنائية وإذا ما كانت دائرة اختصاص نيابة سوهاج الكلية تشمل مركزى طهطا والمراغة التي يقع بدائرتها محل إقامة

بعض المتهمين وتشمل كذلك مركز طما الذي تم فيه ضبط الطاعنين فإن وكيل أول نيابة سوهاج الكلية لا يكون قد تجاوز حدود اختصاصه في إصدار الإذن . لما كان ذلك ، وكان رئيس مكتب مكافحة المخدرات الذي باشر تنفيذ الإذن مختصا به كذلك لشمول اختصاصه كافة أنحاء الجمهورية على ما سبق بيانه فإن الحكم إذ أطرح هذا الدفع يكون قد أصاب صحيح القانون . وأما ما يشيره الطاعنان من دعوى تعميم نطاق تنفيذ الإذن إستنادا إلى خلو النص فيه على وجوب تنفيذه بدائرة الاختصاص المكاني لمصدره مما يسمح بتنفيذه خارج حدود هذه الدائرة مما يصح به بالبطلان مردودا بأن القانون لم يشترط شكلا معيناً لإذن التفتيش ولم يوجب النص فيه على تحديد نطاق تنفيذه بدائرة الاختصاص المكاني لمصدره وكل ما يتطلبه القانون في هذا الصدد أن يكون الإذن واضحا ومحددا بالنسبة إلى تعيين الأشخاص والأماكن المراد تفتيشها وأن يكون مصدره مختصا مكانيا بإصداره وأن يكون مدونا بخطه وموقعا عليه بإمضائه وإذا ما كان الثابت مما سبق أن أورده الحكم ردا على ما أثاره الطاعنان — بأن وكيل أول نيابة سوهاج الكلية لم يتجاوز ولايته في إصدار الإذن ولم ينازع الطاعنان في أن الإذن صدر محدد الأشخاص والسيارة المراد تفتيشها فإنه لا جدوى مما يشيره الطاعنان من خلو الإذن من قيد تنفيذه بدائرة محافظة سوهاج فهو — بفرض صحته — لا يعيب الإذن ما دام لم يتضمن النص على تنفيذه خارج دائرة اختصاص مصدره وأن الضبط قد تم في دائرة اختصاص نيابة سوهاج الكلية التي تتبعها مصدر الإذن هذا وأن القول بأن الحكم أخطأ في الإسناد لإضافته إلى الإذن على خلاف الثابت بالأوراق أن يكون تنفيذه لدى مرور سيارة الطاعن الأول بدائرة محافظة سوهاج فإنه بفرض قيام هذا الخطأ في الإسناد فهو لا أثر له في منطق الحكم وما انتهى إليه الحكم من صحة الضبط والتفتيش يتفق وصحيح القانون وأما ما يشيره الطاعنان من بطلان إذن التفتيش لعدم تحديد اسم المرخص له بإجرائه مردودا بأن الأصل أنه لا يقدح في صحة التفتيش أن ينفذه أى واحد من مأموري الضبط القضائي إذا كان الإذن لم يعين مأمورا بعينه ، ثم إن عدم تعيين اسم المأذون له بإجراء التفتيش لا يعيب الإذن وأما ما يثيرانه من أنه كان يجب أن يصدر الإذن ممن قام بالتحريات فردود أيضا بأن القانون لم يقيد سلطة التحقيق في وجوب إصدار الإذن ممن قام بالتحريات بل ترك الأمر

في ذلك لمطلق تقديرها وأما ما ينعمه الطاعنان من بطلان إجراءات القبض والتفتيش تأسيسا على أن المقدم كمال الدين حسن الشيخ قد أثبت في محضره أنه اشترك معه في عملية الضبط كلا من الرائد محمد توفيق فهم رئيس وحدة تنفيذ الأحكام بإدارة البحث الجنائي والنيقيب عادل رشدي السواح قائد ثاني وحدة لاسلكي سوهاج وهذان الضابطان ينحسر اختصاصهما المحلي عن الامتداد إلى مكان الضبط الواقع في دائرة مركز طما لأن اختصاصهما قاصر على مدينة سوهاج فمردود بدوره بأن مجرد مجادلة في اختصاص هذين الضباطين يقتضي تحقيقا موضوعيا ثم إن الطاعنين لم يتمسكا به أمام محكمة الموضوع ومن ثم فلا يقبل منهما إثارة ذلك لأول مرة أمام محكمة النقض وفضلا عما تقدم فإنه متى كان الثابت من الحكم أن رئيس مكتب مكافحة المخدرات نفاذا لأمر النيابة بتفتيش المتهم الأول وسيارته وخوفا من هروبه بالسيارة فقد إحتاط للأمر فقسم قوته على النحو المبين بالأوراق وبالطريقة الموضحة بها وبالقدر اللازم لتنفيذ أمر التفتيش وإذا ما كان لرئيس مكتب المخدرات الحق في أن يستعين في إجراء التفتيش بمن يرى مساعدته فيه من معاونيه ولولم يكونوا من رجال الضبط ما داموا يعملون تحت إشرافه ، فإن قيام الضباطين المذكورين بهذا الإجراء بوصفهما من رجال الضبط القضائي أو من رجال السلطة العامة يكون قد وقع صحيحا ووفقا للقانون ما دام الحكم قد استظهر أنهما كانا يعملان تحت امره رئيس مكتب مكافحة المخدرات وإشرافه والمختص بتنفيذ الإذن والذي تولى بنفسه إجراءات التفتيش هذا وأن منازعة الطاعنين في حق المحكمة في الإعتماد على شهادتي هذين الضباطين الذي قال الطاعنان بأنهما قاما بعملية الضبط بعيدا عن دائرة اختصاصهما فمردود أيضا بأن من يقوم بإجراء باطل لا تقبل منه الشهادة عليه لا يكون إلا عند قيام البطلان وثبوته ومتى كان لا بطلان فيما قام به الضابطان فإنه لا تريب على المحكمة إن هي عولت على أقوالهما ضمن ما عولت عليه في إدانة الطاعنين .

لما كان ذلك ، فإن الحكم إذ قضى بإدانة الطاعنين إستنادا إلى الدليل المستمد من إجراءات القبض والتفتيش الذي تولاها رئيس مكتب مكافحة المخدرات بواسطة أعوانه من رجال الضبط القضائي المتقدم ذكرهم يكون سليما وصحيحا في القانون . لما كان ما تقدم وكان يبين من محضر جلسة المحاكمة أن الطاعنين أسسا دفعهما ببطلان القبض والتفتيش لحصولهما قبل صدور الإذن بهما وبطلان

الإذن لصدوره عن جريمة مستقبلية — وقد رد الحكم على هذين الدفيعين — ولم يشر الطاعنان أو المدافع عنهما إلى عدم جدية التحريات التي بنى عليها إذن التفتيش ومن ثم فإن المحكمة لا تطالب بالرد على دفع لم يثره الطاعنان . لما كان ذلك ، وكان الدفع ببطلان التفتيش لعدم جدية التحريات من الدفوع القانونية المختلطة بالواقع وهي لا تجوز إثارتها لأول مرة أمام محكمة النقض ما لم يكن قد دفع بها أمام محكمة الموضوع لأنها تقتضى تحقيقاً موضوعياً مما لا شأن لمحكمة النقض به فإن ما يعيبه الطاعنان في هذا الخصوص لا يكون له محل . وفضلاً عن ذلك فإن تقدير جدية التحريات وكفايتها لإصدار الأمر بالتفتيش هو من المسائل الموضوعية التي يوكل الأمر فيها إلى سلطة التحقيق تحت إشراف محكمة الموضوع فتى كانت المحكمة قد اقتنعت بجدية الاستدلالات التي بنى عليها أمر التفتيش وكفايتها لتسويغ إصداره وأقرت النيابة على تصرفها في شأن ذلك فلا معقب عليها فيما ارتأته لتعلقه بالموضوع لا بالقانون . لما كان ذلك ، وكان الحكم قد أثبت في بيانه لواقعة الدعوى أن التحريات السرية التي قام بها مدير إدارة البحث الجنائي بسوهاج وأشرك فيها رئيس مكتب مكافحة المخدرات بالمحافظة المذكورة ورئيس وحدة التحريات بالمكتب المذكور قد دلت على أن بعض تجار المخدرات في سوهاج قد اشتروا كمية من المخدرات سلموها للطاعن الأول في القاهرة لينقلها بسيارته الكاديلاك رقم . . . . . ملاكى الجيزة إلى سوهاج واستصدر إذناً من النيابة بتفتيشه وتفتيش سيارته في حدود السلطة المخولة لها في القانون باتخاذ هذا الإجراء ، فإن ما يثريه الطاعنان حول صحة التفتيش لا يكون مقبولا أمام محكمة النقض ولا يجدى ما يشير إليه الطاعنان من أن مدير إدارة البحث الجنائي لم يقطع في أقواله التي أدلى بها في التحقيقات بميعاد وصول السيارة على وجه التحديد لأن ذلك — بفرض صحته — لا يدل على عدم جدية التحريات . لما كان ذلك ، وكان ما أورده الحكم عن وصول المخدرات إلى سوهاج في خلال يومين له سند من أقوال رئيس مكتب مكافحة المخدرات في محضر جلسة المحاكمة ولم يعول الحكم في ثبوت هذه الواقعة على أقوال مدير إدارة البحث الجنائي فإن النعي على الحكم بالخطأ في الإسناد بقوله أن أقوال هذا الأخير قد خلت من هذه الواقعة يكون وارداً على غير محل — أما القول بأن الحكم لم يورد مؤدى أقوال المقدم حسين عثمان الرمبلى مدير إدارة البحث الجنائي رغم ذكره لها في حداد أدلة الإدانة

هند حصره لها مردودا بأن المحكمة أوردت بعد ذلك مؤدى شهادة شهود الإثبات الذين حولت على أقوالهم في الإدانة بما يظهر الصورة التي اعتنتها للواقعة ثم أوردت تعقيا على هذه الأدلة قولها : "وحيث إنه لما تقدم جميعه يكون قد وضح في يقين المحكمة أن الواقعة المنسوبة للتهمين صحيحة وثابتة في حقهما ثبوتا قاطعا حيث توافرت الأدلة من شهادة الشهود ومعاينة النيابة العامة للسيارة ومن تقرير المعامل الكيماوية ومن ضبط المتهمين يحملان في سيارة أولهما كية من المخدرات نقلها فيها من القاهرة لتسليمها لمشتريها المقيمين بمحافظة سوهاج". مما مفاده أن المحكمة قد أسقطت شهادة مدير إدارة البحث الجنائي من حسابها ولم تعول عليها في الإدانة. ولما كانت المحكمة لا تكون مطالبه ببيان مؤدى أقوال الشهود إلا إذا كانت قد استندت إليها في حكمها بالإدانة أما إذا كانت لم تعتمد على شيء من تلك الأقوال فإنها لا تكون مكلفة بأن تذكر عنها شيئا فإن عدم إيراد المحكمة لمؤدى أقوال الشاهد المذكور لا يعيب حكمها طالما أنها قد أفصحت في مدونات حكمها عن كفاية الأدلة التي أوردتها لحمل قضائها بالإدانة وكان تقدير الدليل موكولا إليها. لما كان ذلك ، وكان الأصل أن من حق محكمة الموضوع أن تستخلص من أقوال الشهود وسائر العناصر المطروحة على بساط البحث الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى حسبما يؤدي إليه اقتناعها وأن تطرح ما يخالفها من صور أخرى ما دام إستخلاصها سائغا مستندا إلى أدلة مقبولة في العقل والمنطق ولما أصلها في الأوراق وكان وزن أقوال الشهود وتقديرها مرجعه إلى محكمة الموضوع تنزله المنزلة التي تراها وتقدره التقدير الذي تطمئن إليه بغير معقب. وإذا ما كان الأصل أنه متى أخذت بأقوال الشاهد فإن ذلك يفيد إطراحها لجميع الإعتبارات التي ساقها الدفاع لحملها على عدم الأخذ بها وكانت المحكمة قد اطمأنت إلى أقوال رجال الشرطة وصحة تصويرهم للواقعة فإن ما يشبه الطاعنان من منازعة حول تصوير المحكمة للواقعة أو في إغفالها لإيراد مؤدى أقوال مدير إدارة البحث الجنائي أو في تصديقها لأقوال الشهود أو محاولة تجرييحها ينحل إلى جدل موضوعي في تقدير الدليل وهو ما تستقل به محكمة الموضوع ولا تجوز مجادلته فيه أو مصادرة عقيدته في شأنه أمام محكمة النقض — وأما ما ينهه الطاعنان من دعوى خطأ الحكم في الإسناد لإغفاله ما جاء بالإذن عن تفتيش متهمين آخرين ولأنه أورد أن الإذن صدر بتفتيش المتهم الأول وسيارته مع أن

الإذن إقتصر على تفتيش سيارته دون شخصه فهو مردود في شقه الأول بأنه لا يعيب الحكم إغفال ما تضمنه الإذن عن تفتيش متهمين آخرين لأن هذا الجزء من الإذن لا علاقة له بالدعوى ومن ثم فلا داعي يقتضى إثباته في مدوناته وبالنسبة إلى الشق الثاني من هذا النعي فإن ما أورده الحكم من أن الإذن إنصب على شخص الطاعن الأول وسيارته معا إنما يتفق مع بيانات الإذن ونقائلا أورده الطاعنان في طعنهما وعلى ذلك فإن ما يثيره الطاعنان في هذا الشق من النعي لا يكون له وجه هذا بالإضافة إلى أنه لا جدوى للطاعنين من هذا النعي طالما أن الحكم قد أخذهما عن المخدرات التي أسفر تفتيش السيارة عن ضبطها بها .

وأما ما ينهيه الطاعنان على الحكم في شأن اعتماده على شهادتي النقيب عادل رشدي السواح والملازم أول على محمد الصادق دون ذكر مؤدى شهادتهما مردودا بأنه لا يعيب الحكم أن يحيل في إيراد أقوال الشهود على ما أورده من أقوال شاهد آخر ما دامت أقوالهما متفقة فيما استند إليه الحكم ومن ثم فإنه لا يضير الحكم قوله أن النقيب عادل رشدي السواح شهد بالوقائع السالفة على النحو الوارد بشهادة الشهود السابقين وأن الملازم أول على محمد الصادق شهد بما يتفق مع تفاصيل شهادة الشهود السابقين. ولما كان يبين من المفردات المضمومة أن الشهود جميعا يشهدون بواقعة واحدة لا خلاف عليها بينهم فإن الحكم يكون سليما والنعي مرفوضا ولا يؤثر في ذلك إختلاف الشهود في تفاصيل معينة لم يوردها الحكم إذ أن محكمة الموضوع في سبيل تكوين عقيدتها أن تعتمد على ما تطمئن إليه من أقوال الشاهد وأن تطرح ماعداها وفي عدم إيراد الحكم لهذه التفاصيل ما يفيد إطراحها. لما كان ما تقدم، وكان الحكم قد استظهر علم الطاعن الثاني بكمه المواد المخدرة المضبوطة في السيارة بما يوفر في حقه ركن القصد الجنائي في جريمة نقل المخدرات بغير قصد الإتجار أو التعاطي التي دانه بها فإن ما ينهيه الطاعن الثاني من قصور الحكم في هذا الخصوص لا يكون سديدا ولا يعدو وما يثيره أيضا في شأن إستعالة شم رئيس مكتب مكافحة المخدرات لرائحة المخدرات وأنه كان يلزم لذلك الإستعانة برأى خبير أن يكون جدلا موضوعيا فيما انتهى إليه تقدير المحكمة مما لا تقبل المنازعة فيه أمام محكمة للنقض لتعلقه بالموضوع لا بالقانون. وأما عن إطراح الحكم لطلب إجراء معاينة مكان الضبط الذي تمسك به الدفاع بالجلسة أو عدم الرد عليه ردا سائغا فإن الواضح من عبارات الطلب المدونة بحضور الجلسة أنها لا تفيد معنى الطلب

الصريح الجازم ثم إن عبارات الطلب ذاتها لا يتبين منها ماهيته فإن المحكمة في هذه الحالة لا تكون ملزمة بإجابة مثل هذا الطلب أو الرد عليه ومع ذلك فإن الحكم قد أورد رداً عليه كافياً وسائفاً لتبرير رفضه وبفرض أن طلب المعاينة قد استكمل مقوماته فإنه في صورة الدعوى لا يتجه إلى نفي الفعل المكون للجريمة أو إثبات استحالة حصول الواقعة كما رواها الشهود بل كان المقصود به إثارة الشبهة في أدلة الثبوت التي إطمأنت إليها المحكمة طبقاً للتصوير الذي أخذت به فإن مثل هذا الطلب يعتبر دفاعاً موضوعياً لا يستلزم رداً صريحاً من المحكمة بل يكفي أن يكون الرد عليه مستفاداً من الحكم بالإدانة — إستناداً إلى أقوال هؤلاء الشهود .

وأخيراً فإن ما يشير به الطاعنان من دعوى خطأ الحكم في الإسناد فيما رده على دفاعهما الموضوعي في شأن وجود أكثر من طريق للوصول إلى طما غير الطريق الذي كمن فيه رجال الشرطة للسيارة وأن رده على هذا الدفاع لا يستند إلى أصل ثابت في الأوراق وينطوي على قضاء القاضي بعلمه فإنه لما كان الحكم قد عرض إلى دفاع الطاعنين الموضوعي المبدي في هذا الشأن ورد عليه في قوله : "ولا تجد المحكمة محلاً لتساؤل الدفاع عن مبادرة الشرطة بإعداد الكمين في الطريق محل الحادث رغم عدم علمهما به — إذ ألم بهذا الطريق جاء من تحريات الشرطة الخاصة التي ترتب عليها صدور الإذن من قبل كما أنه لا يتصور أن يسلك القادم من القاهرة غير هذا الطريق لبعده المسافة بين البلدين وهو طريق سهل مرصوف ويتجه رأساً إلى الصعيد الذي دلت تحريات الشرطة أن المتهمين يقصدانه وهما لا يعلمان أن أمرهما قد إنكشف حتى يتخذوا الحيلة غير العادية". وكان ما أورده الحكم من ذلك سائفاً وكافياً لتفنيدها هذا الدفاع والرد عليه . ثم إنه لاضير على الحكم فيما تزايدت فيه المحكمة من القول بأنه لا يتصور أن يسلك القادم من القاهرة غير هذا الطريق لبعده المسافة بين البلدين ولأنه طريق سهل مرصوف ويتجه رأساً إلى الصعيد لأن هذا القول منها لا يعتبر قضاء من القاضي بعلمه بل هو من قبيل المعلومات العامة المفروضة في كل شخص أن يكون ملماً بها مما لا تلزم معه المحكمة قانوناً ببيان الدليل عليه وقد كان يكون للطاعنين وجه لقولهما بخطأ المحكمة في هذا الشأن لو أنهما قد قدما دليلاً لا يحتمل أى شك على أن المحكمة أخطأت فيما قالته . لما كان ذلك ، فإن النعى على الحكم في هذا الشق من الطعن لا يكون سديداً . لما كان ما تقدم جميعه ، فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متعيناً رفضه موضوعاً .

## جلسة ٥ من فبراير سنة ١٩٦٨

برئاسة السيد المستشار / محمد محفوظ ، وعضوية السادة المستشارين : محمد عبد الوهاب خليل ،  
وحسين سابع ، ومحمود العمراوى ، ومحمود عطيفة .

( ٢٤ )

### الطعن رقم ٢٠٣٢ لسنة ٣٧ القضائية

( ١ ، ب ) تهريب جمركى . دخان . تبغ . حكم . "تسيبيه . تسيب  
معيب" . دفاع . "الإخلال بحق الدفاع . ما يوفره" .

( ١ ) حالات تهريب التبغ . قصرها على الأحوال التى حددتها المادة ٢  
من القانون ٩٢ لسنة ١٩٦٤ .

( ب ) مجرد كون الدخان المضبوط أخضر ، لا يتوفر به وحده إعتباره مهربا وفق  
القانون . مثال لتسيب معيب .

١ — حصر الشارع حالات تهريب التبغ وقصرها على الأحوال التى حددها  
في المادة الثانية من القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٤ في شأن تهريب التبغ .

٢ — إن مجرد كون الدخان المضبوط أخضر لا يتوفر به وحده إعتباره  
مهربا وفق القانون . ولما كان البين من الإطلاع على الأوراق أن تقرير  
التحليل قد إقتصر على أن العينة عبارة عن دخان أخضر وأن المدافع عن الطاعن  
تمسك — بمذكرتيه المصرح له بتقديمهما أمام درجتى التقاضى — بإعادة تحليل  
العينة المضبوطة أو استدعاء الفنين بمعامل التحليل لبيان ما إذا كانت العينة  
مخالفة للقانون من عدمه ، وكانت المحكمة لم تفتن إلى هذا الدفاع الجوهرى ،  
فلم تكن بتحقيقه أو تورده ضمن حكمها وترد عليه بما يسوغ إطرأحه رغم جوهريته ،  
إذ ينبى عليه لو صح تغيير وجه الرأى فى الدعوى بتوافر أو عدم توافر إحدى حالات  
تهريب التبغ كما هى معرفة به فى القانون . فإن الحكم المطعون فيه يكون معيبا  
بما يستوجب نقضه والإحالة .

## الوقائع

إتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه في يوم ٢٥ من أغسطس سنة ١٩٦٥ بدائرة قسم أول المنصورة محافظة الدقهلية : حاز أدخنة مهربية من الرسوم الجمركية . وطلبت عقابه بالمواد ١ و ٢ و ٤ من القانون رقم ٦٢٣ سنة ١٩٥٥ و ١ و ٢ و ٣ و ٤ و ٥ و ١٠ و ١٢ من القرار رقم ٩١ لسنة ١٩٣٣ و ٣ من القانون رقم ٨٧ لسنة ١٩٤٦ و ٢ / ٢ — ٣ — ٤ من القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٤ . وإدعى مدنيا وزير الخزانة بصفته الرئيس الأعلى لمصلحة الجمارك وطلب القضاء له قبل المتهم بمبلغ ٥٣١ ج قيمة الرسوم الجمركية المستحقة . ومحكمة قسم أول المنصورة الجزئية قضت حضوريا بتاريخ ٣١ مايو سنة ١٩٦٦ عملا بالمادة ١/٣٠٤ من قانون الإجراءات الجنائية ببراءة المتهم مما أسند إليه ورفض الدعوى المدنية وإلزام رافعها المصاريف . فاستأنف السيد / وزير الخزانة بصفته هذا الحكم . ومحكمة المنصورة الابتدائية — بهيئة استئنافية — قضت حضوريا بتاريخ ٢٦ فبراير سنة ١٩٦٧ بقبول الاستئناف المقدم من وزير الخزانة بصفته شكلا وفي الموضوع بإلغاء الحكم المستأنف فيما قضى به بالنسبة إلى الدعوى المدنية وبإلزام المستأنف ضده أن يدفع إلى مصلحة الجمارك مبلغ ٥٣١ ج على سبيل التعويض والمصاريف المدنية ومبلغ خمسة جنيهاً أتعاباً للمحاماه . فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض ... إلخ .

## المحكمة

حيث إن مما ينعم الطاعن على الحكم المطعون فيه إنه إذ قضى بإلزامه بالتعويض للطعون ضدها عن تهمة حيازته تبغ مهرب، يكون قد أخطأ في القانون وشابه قصور في التسبب وإخلال بحق الدفاع ، ذلك بأنه اقتصر في إقامة قضائه بثبوت فعل تهريب التبغ المستوجب لمسئوليته عن التعويض على ما تضمنه تقرير ز أن العينة عبارة عن دخان أخضر ، في حين أن مجرد خضرة الدخان لا يتوافرها حالة من حالات التهريب المنصوص عليها حصرا في المادة الثانية من القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٤ ، هذا إلى أن المدافع عنه تمسك بمذكرتيه

المصرح له بتقديمهما أمام درجتي التقاضى ، باستدعاء خبير فنى أو إمادة تحليل العينة للقطع بمدى مخالفتها للقانون إلا أن الحكم المطعون فيه أعرض عن تحقيق هذا الدفاع الجوهرى فلم يورده أو يرد عليه بما يسوغ إطرأحه .

وحيث إنه يبين من الحكم المطعون فيه أنه اقتصر فى قضائه بثبوت تهريب الطاعن للتبغ بما استقاه من نتيجة التحليل من أن الدخان المضبوط هو دخان أخضر . لما كان ذلك ، وكانت المادة الثانية من القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٤ فى شأن تهريب التبغ قد نصت على أنه " يعتبر تهريباً ( ١ ) إستنبات التبغ أو زراعته محلياً ( ٢ ) إدخال التبغ السودانى أو التبغ اللبى المعروف بالطرابلسى أو بذور التبغ بكافة أنواعه إلى البلاد ( ٣ ) غش التبغ أو استيراده مغشوشاً ( ٤ ) تداول التبغ المنصوص عليه فى الفقرات السابقة أو حيازته أو نقله أو خلطه على غير ما يسمح به القانون وكذلك تداول البذور أو حيازتها أو نقلها فقد دلت على أن الشارع قد حصر حالات تهريب التبغ وقصرها على الأحوال التى عددها فى هذه المادة . لما كان ذلك ، وكان البين من الإطلاع على المفردات التى أمرت المحكمة بضمها تحقيقها لوجه الطعن أن تقرير التحليل قد اقتصر على أن العينة عبارة عن دخان أخضر وأن المدافع عن الطاعن تمسك — بمذكرتيه المصرح له بتقديمهما أمام درجتي التقاضى — بإعادة تحليل العينة المضبوطة واستدعاء الفنين بمعامل التحليل لبيان ما إذا كانت العينة مخالفة للقانون من عدمه . لما كان ما تقدم ، وكان مجرد كون الدخان المضبوط أخضر لا يتوفر به وحده إعتباره مهرباً وفق القانون ، وكانت المحكمة لم تفتن إلى دفاع الطاعن الجوهرى الذى أثاره بمذكرتيه فى هذا الصدد فلم تعن بتحقيقه أو تورده ضمن حكمها وترد عليه بما يسوغ إطرأحه رغم جوهريته إذ ينبى عليه لو صح تغير وجه الرأى فى الدعوى بتوافر أو عدم توافر إحدى حالات تهريب التبغ كما هى معرفة به فى القانون . لما كان ما تقدم ، فإن الحكم المطعون فيه يكون معيباً بما يستوجب نقضه والإحالة بغير حاجة لبحث باقى أوجه الطعن الأخرى مع إلزام المطعون ضده المصاريف ومقابل أتعاب المحاماة .

## جلسة ٥ من فبراير سنة ١٩٦٨

برئاسة السيد المستشار / مختار مصطفى رضوان نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة المستشارين :  
 محمد عبد المنعم حمزوى ، ونصر الدين مزام ، ومحمد أبو الفضل حفى ، وأنور أحمد خلف .

( ٢٥ )

الطعن رقم ٢٠٣٣ لسنة ٣٧ القضائية

( ١ ) نقض . "الطعن بالنقض . ما لا يجوز الطعن فيه من الأحكام" .  
 "نقض الحكم . أثره" . استئناف . قوة الأمر المقضى .

أثر ارتضا. المحكوم عليه للحكم الابتدائي وعدم استئنافه له ؟

( ب ، ج ، د ، هـ ) أسباب الإباحة . "الدفاع الشرعى" . محكمة الموضوع .  
 "سلطتها في تقدير قيام حالة الدفاع الشرعى" . حكم . "تسبيبه .  
 تسبب معيب" . ضرب .

( ب ) تقدير الوقائع التى يستتج منها قيام حالة الدفاع الشرعى . موضوعي .  
 ( ج ) أطراح الحكم لدفاع المتهم بأنه كان فى حالة دفاع شرعى دون تفتن  
 لما يظاهر ذلك الدفاع من وقائع . يعيبه .

( د ) صدور فعل يخشى منه المتهم حسب تصوره واعتقاده وقوع جريمة مما  
 يجوز فيها الدفاع الشرعى . كفايته لقيام هذا الحق .

( هـ ) مرد تقدير ظروف الدفاع الشرعى ومقتضياته للحالة النفسية التى اتخاظ  
 المتسلك به .

( و ) محكمة الموضوع . "سلطتها فى تجزئة الدليل" . إثبات . "إثبات بوجه  
 عام" . شهادة .

لمحكمة الموضوع تجزئة أقوال الشاهد بغير مسخ لها .

١ — إذا كان المتهم الآخر الذى لم يقرر بالطعن قد ارتضى الحكم الابتدائي الصادر بتغريمه ولم يستأنفه فحاز قوة الأمر المقضى وصار باتا ، وكانت الأحكام

الصادرة من محكمة أول درجة كما لا يجوز الطعن عليها ، لا يجوز كذلك أن يتعدى إليها طعن ، فإن نقض الحكم بالنسبة للطاعن يقتصر عليه وحده .

٢ — الأصل أن تقدير الوقائع التي يستنتج منها قيام حالة الدفاع الشرعى أو انتفاؤها متعلق بموضوع الدوى ، لمحكمة الموضوع الفصل فيه بلا معقب ، إلا أن ذلك مشروط بأن يكون استدلال الحكم سليما لا عيب فيه .

٣ — متى كان الثابت من أقوال المجنى عليه في محضر الاستدلال أنه أقرب بأنه أمسك الطاعن ومزق له قميصه ، حتى حضر المتهم الثانى وخلصه من يده وأثبتت النيابة العامة أنها ناظرت قميص الطاعن فوجدته محلول العرى فاقتدا بعض أزراره مصداقا لما قال به المذكور من أن المجنى عليه أمسك به وجذبه من قميصه ، وكان الحكم المطعون فيه قد اقتطع هذا الجزء الثابت من قول المجنى عليه وأهدر مناظرة النيابة لقميص الطاعن وبني على ذلك اطراح دفاعه بأنه كان في حالة دفاع شرعى عن النفس ، فإن ذلك مما يعيبه .

٤ — لا يشترط لقيام حالة الدفاع الشرعى أن يكون قد حصل بالفعل اعتداء على النفس أو المال ، بل يكفي أن يكون قد صدر من المجنى عليه فعل يخشى منه المتهم وقوع جريمة من الجرائم التي يجوز فيها الدفاع الشرعى ، ولا يلزم في الفعل المتخوف منه أن يكون خطرا حقيقيا في ذاته ، بل يكفي أن يبدو كذلك في اعتقاد المتهم وتصوره ، بشرط أن يكون لهذا التخوف أسباب معقولة .

٥ — تقدير ظروف الدفاع الشرعى ومقتضياته أمر اعتبارى المناط فيه الحالة النفسية التي تخالط ذات الشخص الذى يفاجأ بفعل الاعتداء فيجعله في ظروف حرجة دقيقة تتطلب منه معالجة موقفه على الفور والخروج من مأزقه مما لا يصح معه محاسبته على مقتضى التفكير الهادئ المترن المطمئن الذى كان يتعذر عليه وقتئذ وهو محفوف بهذه الظروف والملاسات .

٦ — لئن كان من حق محكمة الموضوع تجزئة أقوال الشاهد ، إلا أن ذلك حده أن لا تفسخ تلك الأقوال بما يحيلها عن معناها ويحرفها عن مواضعها .

## الوقائع

إتهمت النيابة العامة (الطاعن) وآخر . بأنهما في يوم ٢١ يونيه سنة ١٩٦٤ بدائرة قسم أول المنصورة : ضربا حسن إبراهيم محمد فأحدثا به الإصابات الموصوفة بالتقرير الطبي والتي أعجزته عن أشغاله الشخصية مدة لا تزيد عن عشرين يوما . وطلبت عقابهما بالمادة ١/٢٤٢ من قانون العقوبات . وادعى حسن إبراهيم محمد — المجنى عليه — بحق مدنى وطلب القضاء له بمبلغ قرش صاغ واحد تعويضا مؤقتا . ومحكمة جناح قسم أول المنصورة الجزئية قضت بحضوريا عملا بمادة الإتهام بتغريم كل من المتهمين خمسة جنيهات وإلزامهما متضامنين أن يدفعوا إلى المدعى بالحق المدنى قرشا على سبيل التعويض المؤقت والمصروفات . فاستأنف المحكوم عليهما هذا الحكم . ومحكمة المنصورة الابتدائية — هيئة استئنافية — قضت حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف بلا مصاريف . فطعن وكيل المتهم الأول في هذا الحكم بطريق النقض .. الخ.

## المحكمة

حيث إن مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بتهمة الضرب قد شابه القصور في التسيب ، والخطأ في الإسناد، ذلك بأنه دفع في كلتا درجتى التقاضى بأنه كان في حالة دفاع شرعى عن نفسه ، إلا أن الحكم رد على دفعه بأن ما وقع لا يعدو أن يكون نقاشا جرى بين الطاعن وبين المجنى عليه الذى تهدده بإدخاله السجن بناء على مستند لوح به ، مما لا يبيح الدفاع الشرعى ، مع أن الطاعن أسس دفعه على أن المجنى عليه ( المطعون ضده ) لم يكتف بأن اقتحم عليه مكتبه وتهدهده وسبه ، بل أمسك به ومزق قميصه الأمر الثابت باعتراف المجنى عليه نفسه في استدلال الشرطة ، كما هو ثابت من تحقيق النيابة ، فكان من حقه في الظروف التى وجد فيها أن يعتقد أن خطرا يتهدده بما يبيح له أن يدافع عن نفسه ، وإذا صح أنه ضرب المجنى عليه بقبضة يده تحت عينه ضربا بسيطا فإنه يكون قد استعمل قدرا أقل من الواجب في درء الاعتداء الموجه إليه ، فلا يقال في هذه الحالة أنه جاوز حق الدفاع الشرعى ، ولو تفتنت المحكمة إلى

أسس دفاعه ، وما ثبت في التحقيق مصداقاً له ، لتغير وجه رأيها في الرد عليه ، ومن ثم فإنها تكون قد أخطأت خطأ يعيب حكمها بما يبطله ويوجب نقضه .

وحيث إن الحكم الابتدائي المأخوذ بأسبابه عرض إلى الدفع الذي أبداه الطاعن والمتهم الآخر في الدعوى بأنهما كانا في حالة دفاع شرعي عن النفس ورد عليه بما نصه "وحيث إن ماساقه المتهمان في مذكرتهما من دفاع في هذا الخصوص لا سند له من القانون إذ أنه طبقاً للمادتين ٢٤٥ و ٢٤٩ من قانون العقوبات لا يقوم هذا الحق إلا إذا كان هناك اعتداء موجه إلى النفس أو المال أو أن يكون اعتقاد المتهم قد انصرف على الأقل إلى أن هناك خطراً حالاً على نفسه أو نفس غيره أو ماله . والمقصود بالخطر على النفس هو وقوع فعل على جسم المجنى عليه يجوز دفعه دفاعاً شرعياً ، أما الجرائم التي تصيب الشخص في سمعته كالقذف والسب والإهانة فلا يجوز الالتجاء إلى الدفاع الشرعي فيها وبالتالي فإذا كان ما وقع من المجنى عليه هو أنه توجه إلى مكتب المتهم الأول (الطاعن) وطالبه بسرعة تقديم الميزانية وأثناء النقاش المحتوم بينهما ، أظهر له مستنداً مقررراً أنه يدخله السجن ، فإن هذا القول لا يعد اعتداء على نفس أو مال يبيح حق الدفاع الشرعي" ولما كان الأصل أن تقدير الوقائع التي يستتج منها قيام حالة الدفاع الشرعي أو انتفاؤها متعلق بموضوع الدعوى لمحكمة الموضوع الفصل فيه بلا معقب ، إلا أن ذلك مشروط بأن يكون استدلال الحكم سلباً لا صلب فيه ، ويؤدي منطقياً إلى ما انتهى إليه ، كما أنه وإن كان من حق محكمة الموضوع تجزئة أقوال الشاهد ، إلا أن ذلك حده أن لا تسمح تلك الأقوال بما يحيلها عن معناها ويحرفها عن مواضعها . لما كان ذلك ، وكان الحكم قد اعتمد في نفي حالة الدفاع الشرعي عن النفس على أن اعتداء المجنى عليه كان قاصراً على إهانة الطاعن وتهديده ، في حين أن الثابت من أقوال المجنى عليه نفسه في استدلال الشرطة أنه أقرب أنه أمسك بالطاعن ، ومزق له قميصه ، حتى حضر المتهم الثاني وخلصه من يده ، وقد أثبتت النيابة العامة أنها ناظرت قميص الطاعن فوجدته محلول العرى فاقتداً بعض أزراره مصداقاً لما قال به الطاعن من أن المجنى عليه أمسك به وجذبه من قميصه ، وكان الحكم المطعون فيه قد اقتطع هذا الجزء الثابت من قول المجنى عليه وأهدر مناظرة النيابة لقميص الطاعن وبني على ذلك إطراحه لدفعه ، وكان لا يشترط لقيام حالة الدفاع الشرعي أن يكون قد

حصل بالفعل اعتداء على النفس أو المال ، بل يكفي أن يكون قد صدر من المجنى عليه فعل ينحشى منه المتهم وقوع جريمة من الجرائم التي يجوز فيها الدفاع الشرعى ، ولا يلزم فى الفعل المتخوف منه أن يكون خطرا حقيقيا فى ذاته ، بل يكفي أن يبدو كذلك فى اعتقاد المتهم وتصوره ، بشرط أن يكون لهذا التخوف أسباب معقولة ، وتقدير ظروف الدفاع ومقتضياته أمر اعتبارى المناسط فيه الحالة النفسية التى تخالط ذات الشخص الذى يقاجأ بفعل الاعتداء فيجعله فى ظروف حرجة دقيقة تتطلب منه معالجة موقفه على الفور والخروج من مأزقه مما لا يصح معه محاميته على مقتضى التفكير الهادئ المترن المطمئن الذى كان يتعذر عليه وقتئذ وهو محفوف بهذه الظروف والملايسات . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد أسقط من الوقائع الثابتة فى التحقيق — حسبما تقدم البيان ، ما يرشح لقيام حالة الدفاع الشرعى دون أن يعرض لدلالة هذه الوقائع بغير مسخ أو تحريف ويقسطها حقها إيرادا لها وردا عليها ، فإنه يكون قاصر البيان واجب النقض بالنسبة إلى الطاعن وحده دون المتهم الآخر — على الرغم من وحدة الواقعة ، ذلك بأنه ارتضى الحكم الابتدائى الصادر بتغريمه ولم يستأنفه فحاز قوة الأمر المقضى وصار باتا ، والأحكام الصادرة من محكمة أول درجة كما لا يجوز الطعن عليها ، لا يجوز كذلك أن يتعدى إليها أثر الطعن عند نقض الحكم .

## جلسة ٥ من فبراير سنة ١٩٦٧

برئاسة السيد المستشار / محمد محفوظ ، وعضوية السادة المستشارين : محمد عبد الوهاب خليل ،  
وحسين ساع ، ومحمود العمراوى ، ومحمود صليفة .

( ٢٦ )

### الطعن رقم ٢٠٤٥ لسنة ٣٧ القضائية

( ١ ) نقد . دعوى جنائية . ” رفعها ” . استدلال .

توجيه الشارع الخطاب في المادة ٩/٤ من القانون ٨٠ لسنة ١٩٤٧ إلى النيابة العامة دون غيرها من جهات الاستدلال .

( ب ، ج ) دعوى جنائية . ” تحريكها ” . استدلال .

( ب ) متى تتحرك الدعوى الجنائية ؟ بالتحقيق الذى تجريه النيابة العامة بوصفها سلطة تحقيق سواء بنفسها أو بمن تنديه من مأمورى الضبط القضائى ، أو برفع الدعوى أمام جهات الحكم . إجراءات الاستدلال لا تبدأ بها الدعوى ولو فى حالة التلبس بالجريمة .

( ج ) إجراءات الاستدلال أيا كان من يباشرها لا تعتبر من إجراءات الخصومة الجنائية بل هى من الإجراءات الأولية التى لا يرد عليها قيد الشارع فى توقفها على الطلب أو الإذن .

( د ) قضاة . ” صلاحيتهم للحكم ” . إجراءات المحاكمة . حكم .  
” إصداره ” .

جواز إشراك القاضى الذى عرضت عليه الدعوى بمحكمة أول درجة فى الهيئة الاستثنائية التى فصلت فيها طالما أنه لم يبد فيها رأيا أو يصدر فيها حكما .

١ — لئن نصت المادة التاسعة من القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧ المعدل فى فقرتها الرابعة على أنه : ” لا يجوز رفع الدعوى بالنسبة إلى الجرائم المتقدم ذكرها أو اتخاذ إجراء فيها إلا بناء على إذن من وزير المالية والاقتصاد أو من ينييه لذلك ” . فإن البين منها أن الخطاب فى النص موجه من الشارع إلى النيابة العامة

بصفتها السلطة صاحبة الولاية فيما يتعلق بالدعوى الجنائية باعتبار أن أحوال الطلب والشكوى والاذن هي قيود على حريتها في تحريك الدعوى الجنائية استثناء من الأصل المقرر من أن حقها في هذا الشأن مطلق لا يرد عليه قيد إلا بنص خاص يؤخذ في تفسيره بالتضييق ولا ينصرف فيه الخطاب إلى غيرها من جهات الاستدلال .

٢ — لا تحرك الدعوى الجنائية إلا بالتحقيق الذي تجريه النيابة العامة دون غيرها بوصفها سلطة تحقيق سواء بنفسها أو بمن تندبه لهذا الغرض من مأموري الضبط القضائي أو برفع الدعوى أمام جهات الحكم ولا تعتبر الدعوى قد بدأت بأى إجراء آخر تقوم به سلطات الاستدلال ولو في حالة التلبس بالجريمة .

٣ — المقرر في صحيح القانون أن إجراءات الاستدلال أيا كان من يباشرها لا تعتبر من إجراءات الخصومة الجنائية بل هي من الإجراءات الأولية التي لا يرد عليها قيد الشارع في توقفها على الطلب أو الإذن رجوعا إلى حكم الأصل في الإطلاق وتحرييا للقصود في خطاب الشارع وتحديد المعنى الدعوى الجنائية على الوجه الصحيح دون ما سبقها من الإجراءات الممهدة لشوئها إذ لا يملك تلك الدعوى غير النيابة العامة وحدها .

٤ — ليس ثمة ما يمنع القاضي الذي عرضت عليه الدعوى بمحكمة أول درجة ثم أجلها إلى جلسة أخرى دون أن يبدى فيها رأيا أو يصدر فيها حكما من أن يشترك في الهيئة الاستئنافية التي أصدرت الحكم .

## الوقائع

إتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه في يوم ٢٢ سبتمبر سنة ١٩٦٥ بدائرة قسم ميناء بور سعيد محافظة بور سعيد : ( أولا ) تعامل في أوراق النقد الأجنبي الموضح قدرها بقيمة بالمحضر والبالغ قدرها ٤٠٠٠ دولار [ قيمتها ١٧١٦ جنيها مصريا وذلك على خلاف الشروط والأوضاع المقررة قانونا ومن غير طريق المصارف المرخص لها . ( ثانيا ) لم يعرض على وزارة الاقتصاد وبسعر الصرف الرسمي الذي يحدده وزيرها النقد الأجنبي المملوك له والموضح في التهمة السابقة . وطلبت

عقابه بالمواد ١ و ٣ و ٩ و ١٢ من القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧ وقرار وزير المالية رقم ٥١ لسنة ١٩٤٧ المعدل . ومحكمة ميناء بورسعيد الجزئية قضت حضوريا بتاريخ ٢٥ ديسمبر سنة ١٩٦٦ عملا بمواد الاتهام بتفريم المتهم مبلغ ٣٤٣٢ جنيا تعادل ضعف المبلغ الذي رفعت الدعوى بسببه ومصادرة المبلغ محل الدعوى وذلك عن التهمتين . فاستأنف ، ومحكمة بورسعيد الابتدائية — بهيئة استئنافية — قضت حضوريا بتاريخ ٢٨ مارس سنة ١٩٦٧ بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأييد الحكم المستأنف . فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض ... إلخ .

### المحكمة

حيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعن بجريمتي تعامله في أوراق النقد الأجنبي على خلاف الشروط والأوضاع المقررة قانونا ، وعدم عرضه على وزارة الاقتصاد وبسعر الصرف الرسمي الذي يحدده وزيرها النقد الأجنبي المملوك له ، قد شابه بطلان في الإجراءات وأخطأ في تطبيق القانون وهاره قصور في التسبب وفساد في الاستدلال ، ذلك بأن القاضي الذي نظر الدعوى بمحكمة أول درجة وهو الأستاذ عبدالعزيز الصقلي قد اشترك في الهيئة التي أصدرت الحكم المطعون فيه مما يعيب الإجراءات ويبطل الحكم . كما دفع الطاعن ببطلان إجراءات القبض والتفتيش لأن إذنا من وزارة الخزانة لم يصدر باتخاذ الإجراءات كما لم يصدر إذن من النيابة العامة بضبط الطاعن وتفتيشه غير أن الحكم ، قضى برفض الدفع بقالة إن الواقعة كانت في حالة تلبس مع أن التحقيقات تنطق باختلاق الضابط لهذه الحالة — على أنه بفرض التسليم بقيامها فقد كان إبراز الطاعن للنقد الأجنبي إضطرابيا ، بل إن إبرازه هذا النقد للضابط لا يجعل الواقعة في حالة تلبس إذ مجرد إحرازه لا يشكل جريمة لاحتمال أن يكون للطاعن سند قانوني في حيازته . هذا إلى أن الحكم المطعون فيه قد عول على أقوال الضابط التي لم تسمع في التحقيقات أو بالجلسة نقلت الأوراق بذلك من أي دليل على ثبوت الواقعة فضلا عن كذب ما أثبتته الضابط في محضره بدليل ما رواه للصحف عن كيفية ضبط الواقعة ، وعدم العثور على الحقيبة التي قيل إن النقد المضبوط كان بها .

وحيث إنه يبين من الإطلاع على محاضر جلسات المحاكمة أن القاضي عبد العزيز الصقلي وإن عرضت عليه الدعوى محكمة أول درجة بجلسة ١٨ سبتمبر سنة ١٩٦٦ إلا أنه قرر تأجيلها إلى جلسة أخرى بناء على طلب الحاضر مع المتهم لحضور المحامي الأصيل . لما كان ذلك ، وكان ليس ثمة ما يمنع القاضي الذي عرضت عليه الدعوى بمحكمة أول درجة ثم أجّلها إلى جلسة أخرى دون أن يبدى فيها رأيا أو يصدر فيها حكما من أن يشترك في الهيئة الاستئنافية التي أصدرت الحكم . ولما كان الثابت أن القاضي عبد العزيز الصقلي لم يبد رأيا في الدعوى ولم يصدر فيها حكما عند عرضها عليه بمحكمة أول درجة بل إقتصر قراره على تأجيلها إلى جلسة أخرى بناء على طلب الدفاع ، فإن ما ينعاه الطاعن من بطلان في الإجراءات في هذا الصدد لا يكون له محل . لما كان ذلك ، وكان الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه والمكمل بالحكم المطعون فيه بعد أن بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية لجريمة التعامل في أوراق النقد الأجنبي على خلاف الشروط والأوضاع المقررة قانونا وعدم عرض النقد الأجنبي المضبوط للبيع على وزارة الإقتصاد بسعر الصرف الرسمي الذي يحدده وزيرها ، اللتين دان الطاعن بهما ، وأورد على ثبوتيهما في حقه أدلة سائغة من شأنها أن تؤدي إلى ما رتبته الحكم عليها عرض للدفع ببطلان إجراءات القبض والتفتيش لأن إذنا من وزارة الإقتصاد لم يصدر للضابط بإتخاذ الإجراءات ولأن النيابة العامة لم تأذن له بضبط الطاعن وتفتيشه ، ورد عليه بقوله " إن هذا الدفع في غير محله ذلك أنه بإستقراء الوقائع على ما يبين من الإطلاع على أوراق الدعوى أنه عندما تقابل محرر المحضر ومرشده السرى بالمتهم بالعربة أخرج المتهم النقد الأجنبي من الحقيبة التي كانت معه وعرضه على محرر المحضر وإخراج المتهم النقد الأجنبي من الحقيبة ورؤية محرر المحضر له يجعل الجريمة في حالة تلبس تخول لمأمور الضبط القضائي خروجاً على القواعد العامة — من إستئذان النيابة أو وزير المالية والإقتصاد — إتخاذ ما من شأنه ضبط هذه الجريمة وما فعله محرر المحضر لم يخرج به عن هذه القواعد العامة المتقدمة " . وما إنتهى إليه الحكم من ذلك سديد في القانون ، ذلك بأن المادة التاسعة من القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧ المعدل بالقوانين رقم ١٥٧ لسنة ١٩٥٠ ، ٣٣١٠

لسنة ١٩٥٢ ، ١١١ لسنة ١٩٥٣ ، ٥٧ لسنة ١٩٥٧ ، ١١٤ لسنة ١٩٥٧ وإن نصت في فقرتها الرابعة على أنه " لا يجوز رفع الدعوى بالنسبة إلى الجرائم المتقدم ذكرها أو إتخاذ إجراء فيها إلا بناء على إذن من وزير المالية والاقتصاد أو من ينييه لذلك " فإن البين منها أن الخطاب في النص موجه من الشارع إلى النيابة العامة بصفتها السلطة صاحبة الولاية فيما يتعلق بالدعوى الجنائية باعتبار أن أحوال الطلب والشكوى والإذن هي قيود على حريتها في تحريك الدعوى الجنائية إستثناء من الأصل المقرر من أن حقها في هذا الشأن مطلق لا يرد عليه قيد إلا بنص خاص يؤخذ في تفسيره بالتضييق ولا ينصرف فيه الخطاب إلى غيرها من جهات الإستدلال — والدعوى الجنائية لا تتحرك إلا بالتحقيق الذي تجريه النيابة العامة دون غيرها بوصفها سلطة تحقيق سواء بنفسها أو بمن تندبه لهذا الغرض من مأموري الضبط القضائي أو برفع الدعوى أمام جهات الحكم ولا تعتبر الدعوى قد بدأت بأي إجراء آخر تقوم به سلطات الإستدلال ولو في حالة التلبس بالجريمة ، إذ أنه من المقرر في صحيح القانون أن إجراءات الإستدلال أيا كان من يباشرها لا تعتبر من إجراءات الخصومة الجنائية بل هي من الإجراءات الأولية التي لا يرد عليها قيد الشارع في توقفها على الطلب أو الإذن رجوعا إلى حكم الأصل في الإطلاق . وتحريا للمقصود في خطاب الشارع الإستثناء وتحديد المعنى الدعوى الجنائية على الوجه الصحيح دون ما يسبقها من الإجراءات الممهدة لغشوتها إذ لا يملك تلك الدعوى غير النيابة العامة وحدها . لما كان ذلك ، وكان الطاعن لا يجادل فيما أثبتته الحكم من إستئذان النيابة العامة مدير عام النقد باتخاذ الإجراءات وحصولها منه على إذن برفع الدعوى ، فإن ما يثيره في شأن عدم حصول مأمور الضبط القضائي على إذن من وزير الاقتصاد باتخاذ الإجراءات يكون على غير أساس سليم من القانون . لما كان ذلك ، وكانت الواقعة كما أوردها الحكم تجعل في أن مرشدا سريرا أنهى للنقيب على السيد الباز رئيس وحدة مكافحة جرائم النقد أن الطاعن عرض عليه أن يبيعه ٤٠٠٠ دولار أمريكي بسعر الدولار جنييه مصري فطلب من المرشد مجاراته في ذلك وتمت بين المرشد والطاعن عدة مفاوضات تحت رقابة الضابط ثم أوهم المرشد الطاعن أنه يحتفظ بالثمن من النقد المصري مع أحد أصدقائه وقدم له الضابط من أنه هذا الصديق ثم استقلوا عربة طلب فيها الضابط

من الطاعن إظهار الدولارات للتأكد من صحتها فأبرز له عدة ورقات من فئة المائة دولار أمريكي وفئة الخمسين دولار من هذا النقد وعندئذ بادر بالقبض عليه ، فان الواقعة على تلك الصورة التي أوردها الحكم لما تتوافر به حالة التلبس بالجريمة التي تجيز للضابط القبض على الطاعن وتفتيشه دون إذن من النيابة العامة . ولما كانت محكمة الموضوع قد أخذت بشهادة الضابط ، فان ذلك يفيد أنها أطرحت جميع الإعتبارات التي ساقها الدفاع لملها على عدم الأخذ بها . ومن ثم فلا يقبل من الطاعن ما يثيره من أن حالة التلبس مختلفة أو أن الطاعن أبرز النقد الأجنبي مضطرا أو أنه يحتمل أن يكون لحيازته للنقد الأجنبي سند من القانون فان ذلك ينحل إلى جدل في موضوع الدعوى وفي تقدير الدليل مما تستقل به محكمة الموضوع بغير معقب . لما كان ذلك ، وكان الثابت أن الطاعن قد تنازل أمام المحكمة عن سماع أقوال الشاهد النقيب على السيد البار بعد أن كان قد إستمسك بها ، فليس له من بعد أن ينعى على الحكم المطعون فيه أخذه بما أثبتته هذا الشاهد في محضره مادام أن هذا المحضر كان من الأدلة المطروحة على بساط البحث . لما كان ما تقدم ، وكان باقى ما يثيره الطاعن في شأن التدليل على كذب الضابط يعد من قبيل الجدل الموضوعى في تقدير المحكمة لأدلة الدعوى ومصادرة لها في عقيدتها مما لا يجوز إثارتها أمام محكمة النقض ، فان الطعن برمته يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعا ومصادرة الكفالة .

## جلسة ٥ من فبراير سنة ١٩٦٨

برئاسة السيد المستشار | مختار مصطفى رضوان نائب رئيس المحكمة ، ومضوية السادة  
المستشارين : محمد عبد المنعم حمزاوى ، ونصر الدين عزام ، ومحمد أبو الفضل حنفى ، وأنور  
أحمد خلف .

( ٢٧ )

### الطعن رقم ٢٠٤٦ لسنة ٣٧ القضائية

دفاع . ” الإخلال بحق الدفاع . ما يوفره “ . محاماة . إجراءات المحاكمة .  
إثبات . ” إثبات بوجه عام “ . شهادة . إقرار . مواد مخدرة .  
أخذ الحكم بإقرار المتهم في حق نفسه وفي حق المتهم الآخر . إقرار المتهم شاهد  
إثبات ضد المتهم الآخر . عدم جوار تولي محام واحد المرافعة عن المتهمين المذكورين .

لما كان القانون يوجب عند تعارض المصلحة بين متهمين متعددين في جناية  
واحدة ، أن يكون لكل منهم محام خاص حتى تتوافر له الحرية الكاملة  
في الدفاع عنه في نطاق مصلحته الخاصة دون غيرها ، وكان الحكم المطعون فيه  
قد أخذ بإقرار الطاعن الثانى في تحقيق النيابة سواء في حق نفسه أو في حق  
الطاعن الأول ، وكان مؤدى ما حصله من هذا الاعتراف أنه اعتبر مقرره شاهد  
إثبات ضد الطاعن الأول ، فإن ذلك مما يتحقق به التعارض بين مصالحهما ،  
مما كان يستلزم فصل دفاع كل منهما عن الآخر ، وكانت المحكمة قد سمحت لمحام  
واحد بالمرافعة عنهما مع قيام هذا التعارض ، فإنها بذلك تكون قد أخلت بحق  
الدفاع مما يعيب إجراءات المحاكمة ويوجب نقض الحكم .

## الوقائع

إتهمت النيابة العامة الطاعنين بأنهما في يوم ٢٨ يناير سنة ١٩٦٦ بدائرة  
شبرا الخيمة محافظة القليوبية : ( المتهم الأول ) أحرز بقصد الاتجار جواهر مخدرة  
” حشيشا وأفبونا “ في غير الأحوال المصرح بها قانونا . ( والمتهم الثانى ) أحرز

بقصد الاتجار جوهرًا مخدرًا "حشيشًا" في غير الأحوال المصرح بها قانونًا .  
 وطلبت من مستشار الإحالة إحالتها إلى محكمة الجنايات لمعاقبتهما طبقًا  
 للمواد ١/١ و ٢ و ١/٣٤ — أو ٣٦ و ٤٢ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠  
 والبندين ١ و ١٢ من الجدول رقم ١ المرفق . فقرر بذلك . ومحكمة جنايات بنها  
 قضت بحضور ياعملا بالمواد ١/١ و ٢ و ١/٣٧ و ٣٨ و ٤٢ من القانون رقم ١٨٢  
 لسنة ١٩٦٠ والبندين ١ و ١٢ من الجدول رقم ١ الملحق به بمعاقبة كل من المتهمين  
 بالسجن خمس سنوات وتغريم كل منهما مبلغ ألف جنيه ومصادرة المواد المخدرة  
 المضبوطة . وذلك على اعتبار أنهما أحرزا المخدر بغير قصد الاتجار أو التعاطي  
 أو الاستعمال الشخصي . فطعن المحكوم عليهما في هذا الحكم بطريق  
 النقض ... إلخ .

## المحكمة

حيث إن مما ينهض الطاعنان على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانهما بجريمة  
 حيازة جواهر مخدرة ، قد انطوى على إخلال بحق الدفاع ، ذلك بأن محاميا  
 واحدا تولى الدفاع عنهما على الرغم من قيام التعارض بين مصلحتيهما ، مما يعيبه  
 بما يوجب نقضه .

وحيث إن القانون يوجب عند تعارض المصلحة بين متهمين متعددين في جريمة  
 واحدة ، أن يكون لكل منهم محام خاص حتى تتوفر له الحرية الكاملة في الدفاع  
 عنه في نطاق مصلحته الخاصة دون غيرها . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون  
 فيه قد أخذ باعتراف الطاعن الثاني في تحقيق النيابة العامة سواء في حق نفسه  
 أو في حق أخيه الطاعن الأول ، وكان يؤدي ما حصله من هذا الاعتراف أنه  
 اعتبر مقرره شاهد إثبات ضد الطاعن الأول ، فإن ذلك مما يتحقق به التعارض  
 بين مصالحهما ، مما كان يستلزم فصل دفاع كل منهما عن الآخر ، ولما كانت  
 المحكمة قد سمحت لمحام واحد بالمرافعة عنهما معا مع قيام هذا التعارض فإنها بذلك  
 تكون قد أخلت بحق الدفاع مما يعيب إجراءات المحاكمة ويوجب نقض الحكم  
 بالنسبة إلى كل من الطاعنين والإحالة ، وذلك دون حاجة لبحث الوجه  
 الآخر من الطعن .

## جلسة ٥ من فبراير سنة ١٩٦٨

برئاسة السيد / المستشار محمد محفوظ ، وعضوية السادة المستشارين : محمد عبد الوهاب خليل ، وحسين ساح ، ومحمود المرادى ، ومحمود مطيفه .

( ٢٨ )

الطعن رقم ٢٠٦٨ لسنة ٣٧ القضائية

(١) تفتيش . ” تفتيش المنازل ” . ” الرضاء بالتفتيش ” .

صحة التفتيش الذى يجريه ضابط الشرطة فى منزل باذن صاحبه أو من ينوب عنه فى غيابه . مثال .

(ب) مأمورو الضبط القضائى . قبض .

لأمورى الضبط القضائى القبض على أى شخص توجد دلائل كافية على اتهامه فى جناية ولو فى غير حالة التلبس . المادة ٣٤ إجراءات .

(ج) مأمورو الضبط القضائى . تفتيش .

لأمورى الضبط القضائى تفتيش المتهم كلما جاز له القبض عليه . المادة ٤٦ إجراءات .

(د ، هـ ، و ، ز) تحقيق . نيابة عامة . مأمورو الضبط القضائى .

(د) إختيار مكان التحقيق أمر متروك لتقدير وكيل النيابة المحقق .

(هـ) حضور ضابط البحث الجنائى التحقيق لا يجب إجراءاته .

(و) قيام النيابة العامة بإجراء التحقيق بنفسها لا يقتضى فعود مأمورى الضبط القضائى من القيام بالواجبات المفروضة عليهم بمقتضى المادة ٣٤ إجراءات .

(ز) عملية عرض المتهم على الشهود للتعرف عليه . عدم رسم القانون طريقا خاصا لها يجب مراعاته .

(ح ، ط) سرقة . إكراه . حكم . "تسببه . تسبب غير معيب" .

(ح) الإكراه في السرقة . متى يتحقق ؟

(ط) عدم ضبط الأسلحة أو الأدوات المستعملة في الإكراه . لا يفتح في سلامة الحكم .

(ي ، ك ، ل ، م) حكم . "تسببه . تسبب غير معيب" . إثبات .

"إثبات بوجه عام" . إقرار . شهود .

(ي) المحاكمة الجنائية . العبرة فيها باقتناع القاضي . عدم تقيده بدليل معين إلا إذا قيده القانون بذلك .

(ك) الاعتراف في المسائل الجنائية . سلامة المحكمة في تقديره ؟

(ل) تناقض الشهود . لا يعيب الحكم . شرط ذلك ؟

(.) تطابق . ودى الدليل القول مع مضمون الدليل الفني .  
غير لازم لصحة تسبب الأحكام . كفاية أن يكون الدليلان غير متعارضين مما يستعصى على الملاءمة والتوفيق .

١ — التفتيش الذي يجريه رجال الشرطة في منزل بغير إذن من النيابة العامة ولكن بأذن صاحب المنزل أو من ينوب عنه في غيابه هو تفتيش صحيح قانونا ويترتب عليه صحة الإجراءات المبيلة عليه . وإذا أذنت سيدة المنزل لضابط الشرطة بالتفتيش على اعتبار أنها زوجة صاحب المنزل — كما أثبت الحكم المطعون فيه — فلأنها تعتبر قانونا وكيلته والحائزة للمنزل فعلا في غيبة صاحبه ولها أن تأذن بدخوله ، ولا فرق في أن تكون هذه المرأة زوجة شرعية لصاحب المنزل أو ليست كذلك فهي تملك في الحالين حق الاذن لرجال الشرطة بالدخول طالما أنها الحائزة فعلا للمنزل في الفترة التي تم فيها التفتيش .

٢ — أباحت المادة ٣٤ من قانون الإجراءات الجنائية لمأمور الضبط القضائي أن يأمر بالقبض على المتهم الحاضر التي توجد دلائل كافية على إتهامه في حالات عددها حصرا ومنها الجنائيات . فالقبض جائز له سواء كانت الجنائية متلصبا بها أو في غير حالات التلبس متى كانت ثمة دلائل كافية على إتهامه فيها .

٣ - يجوز لمأمور الضبط القضائي تفتيش المتهم في الأحوال التي يجوز له فيها القبض عليه قانونا إعمالا لنص المادة ٤٦ من قانون الإجراءات الجنائية.

٤ - متى كان الثابت أن وكيل النيابة المختص هو الذي أجرى التحقيق فلا يبعد ذلك المكان الذي إختاره المحقق لإجراء التحقيق والذي يترك لتقديره حق إختياره حرصا على صالح التحقيق وسرعة إجرائه .

٥ - ليس في حضور ضابط شعبة البحث الجنائي التحقيق ما يعيب إجراءاته .

٦ - قيام النيابة العامة بإجراء التحقيق بنفسها لا يقتضى قعود مأموري الضبط القضائي عن القيام إلى جانبها في الوقت ذاته بواجباتهم التي فرض الشارع عليهم أدائها بمقتضى المادة ٢٤ من قانون الإجراءات الجنائية وكل ما في الأمر أن ترسل هذه المحاضر إلى النيابة العامة فتكون عنصرا من عناصر الدعوى تحقق النيابة ما ترى وجوب تحقيقه منها .

٧ - عملية العرض لتعرف الشهود على المتهم ليست لها أحكام مقررة في القانون يجب مراعاتها وإلا كان العمل باطلا بل هي مسألة متعلقة بالتحقيق كفن متروك التقدير فيها للحكمة .

٨ - الإكراه في السرقة يتحقق بكل وسيلة قسرية تقع على الأشخاص لتعطيل قوة المقاومة أو إعدامها عندهم تسهيلات للسرقة .

٩ - لا يقدح في سلامة الحكم المطعون فيه عدم ضبط الأسلحة أو الأدوات التي استعملت في الإكراه . ذلك لأنه ما دام أن الحكم قد اقتنع من الأدلة السائغة التي أوردها بأن الطاعنين كانوا يحملون أسلحة وأدوات استعملوها في الإكراه وهو ما يكفي للتدليل على توافر ظرف الإكراه في حقهما ولو لم تضبط تلك الأشياء .

١٠ - العبرة في المحاكمة الجنائية هي باقتناع قاضي الموضوع بناء على الأدلة المطروحة عليه بإدانة المتهم أو ببراءته ، ولا يصح مطالبة بالأخذ بدليل معين .

فقد جعل القانون من سلطته أن يزن قوة الإثبات وأن يأخذ من أى بيئة أو قرينة يرتاح إليها دليلا لحكمه إلا إذا قيده القانون بدليل معين ينص عليه .

١١ — الاعتراف فى المسائل الجنائية من عناصر الاستدلال التى تملك محكمة الموضوع كامل الحرية فى تقدير صحتها وقيمتها فى الإثبات فلها تقدير عدم صحة ما يدعيه المتهم من أن إقراره نتيجة إكراه بغير معقب عليها ما دامت تقيمه على أسباب سائغة .

١٢ — تناقض الشهود لا يعيب الحكم ما دام استخلص الإدانة من أقوالهم بما لا تناقض فيه .

١٣ — لا يشترط لصحة تسبيب الحكم أن يطابق مؤدى الدليل القولى مضمون الدليل الفنى فى كل جزئية منه بل يكفى أن يكون الدليلان غير متعارضين بما يستعصى على الملائمة والتوفيق .

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعنين بأنهم فى يوم ١٨ مارس سنة ١٩٦٧ بدائرة قسم مصر الجديدة محافظة القاهرة : ( أولا ) المتهمان الأول والثانى : سرقا النقود والمصوغات والأشياء الأخرى المينة وصفا بقيمة بالمحضر والمملوكة لهدى لبيب تادرس وزوجها المقدم حليم جرجس بطريق الإكراه الواقع على الأولى وابنيها أمين فتحى كامل وشريف حليم جرجس بأن توجهوا إليها فى مسكنها . وهددها المتهم الأول بمسدس كما هددوها المتهم الثانى بمطواه — ثم أوثقاها وابنيها بالحبال وكماهم فشلا بذلك مقاومتهم . وتمكننا بهذه الوسيلة من الإكراه من الإستيلاء على المسروقات سالفة الذكر — وقد ترك هذا الإكراه بالمجنى عليها الأولى وولدها أمين فتحى كامل آثار الجروح المينة بالتقرير الطبى الشرعى ( ثانيا ) المتهم الثالث : إشتراك مع المتهمين الأول والثانى فى ارتكاب الجناية السابقة بطريق الاتفاق والمساعدة بأن إتفق معهما على مقارقتها وأمدهم بالمعلومات اللازمة لتسهيل ارتكابها — ورافقهما إلى مكان الحادث فى اليوم الذى حددوه لإرتكابه بسيارة أعدها المتهم الأول — قائدا لها — وانتظرهما

على مقربة من منزل المجنى عليهم حتى إذا ما عاد إليه المتهمان الآخران فور إتمامهما السرقة إنطلقا بالسيارة فارا معهما بالمصروفات . وطلبت من مستشار الإحالة إحالتهم إلى محكمة الجنايات لمحاكمتهم بالمواد ٤٠ و ٤١ / ١ و ٣١٤ / ١ - ٢ من قانون العقوبات . فقرر بذلك وإدعى مدنيا كل من المقدم حليم جرجس تادرس عن نفسه وبصفته وليا طبيعيا على ابنته القاصر شريف والسيدة هدى لبيب تادرس وطلبا القضاء لهما قبل المتهمين متضامين بمبلغ قرش صاغ واحد على سبيل التعويض المؤقت مع المصاريف وأتعاب المحاماة . ومحكمة جنايات القاهرة قضت حضوريا بتاريخ ١٢ من أغسطس سنة ١٩٦٧ عملا بمواد الإتهام بمعاينة كل من المتهمين بالأشغال الشاقة لمدة سبع سنوات وإلزامهم متضامين بأن يدفعوا إلى المدعين بالحق المدني مبلغ قرش صاغ على سبيل التعويض المؤقت والمصاريف المدنية ومبلغ ألف قرش مقابل أتعاب المحاماة . فطعن المحكوم عليهم في هذا الحكم بطريق النقض ... إلخ .

## المحكمة

حيث إن مبنى الوجه الأول من الطعن هو أن الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعنين الأول والثاني بجريمة سرقة بالإكراه والطاعن الثالث بالإشتراك فيها قد أخطأ في تطبيق القانون، ذلك بأن الطاعن الأول دفع ببطلان تفتيش مسكنه لعدم صدور الإذن به من النيابة العامة وأن إقرار السيدة صافيناز خليل شرارة بموافقتها على إجراء التفتيش معيب لإنتفاء صفتها في إصداره ثم إنه حرر تحت تأثير الإكراه وبعد إجراء التفتيش الباطل إلا أن الحكم رفض هذا الدفع على اعتبار أن التفتيش تم صحيحا وطبقا للقانون ودون أن يعرض بالرد إلى عدم قيام رابطة الزوجية بين السيدة المذكورة والطاعن الأول - كما دفع الطاعن الأول أيضا ببطلان القبض عليه لحصوله في غير الحالات التي تجيز القبض قانونا ثم دفع الطاعنون ببطلان تحقيق النيابة العامة لإتمام جزء منه في مقر شعبة البحث الجنائي وإستكمال محضوري رجال هذه الشعبة وظلوا يقومون بجمع الإستدلالات أثناء قيام النيابة بالتحقيق مما يعيب إجراءات التحقيق بالبطلان إلا أن الحكم قد أعرض عن هذه الدفوع جميعها ولم يرد عليها ردا سائغا يبرر رفضها .

وحيث إن ما يتعاه الطاعنون في هذا الوجه خاصا ببطلان تفتيش مسكن الطامن الأول لأن السيدة ... .. عندما وافقت على إجرائه لم تكن وقتئذ زوجة لصاحب المسكن مردودا بأن التفتيش الذي يجريه رجال الشرطة في منزل بغير إذن من النيابة العامة ولكن بإذن صاحب المنزل أو من ينوب عنه في غيبته هو تفتيش صحيح قانونا ويترتب عليه صحة الإجراءات المبينة عليه وإذا أذنت سيدة المنزل لضابط الشرطة بالتفتيش على اعتبار أنها زوجة صاحب المنزل كما أثبت الحكم المطعون فيه — فإنها تعتبر قانونا وكيلته والحائزة للمنزل فعلا في غيبة صاحبه ولها أن تأذن بدخوله ولا فرق في أن تكون هذه المرأة زوجة شرعية لصاحب المنزل أو ليست كذلك فهي تملك في الحالين حق الإذن لرجال الشرطة بالدخول طالما أنها الحائزة فعلا للمنزل في الفترة التي تم فيها التفتيش ، ولما كان الطامن الأول لم ينازع في أن السيدة صافيناز خليل شرارة التي أقرت بموافقتها على التفتيش كانت تقيم بالمنزل وإذا ما كانت هي الحائزة فعلا للمنزل في الفترة التي تم فيها التفتيش وكان الحكم قد خلص في استدلال سائغ إلى أن رضاه هذه السيدة بالتفتيش كان حرا حاصلا قبل دخول المسكن وتفتيشه فإن الحكم يكون قد أصاب فيما انتهى إليه من أن تفتيش مسكن الطامن الأول تم صحيحا قانونا ومن ثم فإن النعي عليه في هذا الخصوص لا يكون سليما . وأما ما يشيره الطاعنون في شأن بطلان القبض على الطامن الأول فإنه لما كان الحكم قد أثبت أنه بعد إبلاغ المجنى عليها شعبة البحث الجنائي بالسرقة وأوصاف المسروقات ومن بينها آلة تصوير ماركه نيفرتا عرض رجالها أوصاف المسروقات على التجار ومن بينهم المصور هاجوب وعندما حضر الطامن الأول لهذا الأخير وعرض عليه آلة التصوير سالفة البيان وأدرك بأنها المسروقة إتصل بضابط شعبة البحث الجنائي للمصور بضبطها ولكن الطامن الأول إنصرف من عنده فترة من الوقت بدعوى عرض آلة التصوير على آخرين وعندما عاد ليستقل سيارته كان ضباط شعبة البحث الجنائي قد حضروا وتقدموا إليه ومعهم المصور هاجوب على أنهم زبائن يرغبون في شرائها ولما سألوها عنها أجاب بأنه باعها وأنكر عرضه الآلة المسروقة على المصور هاجوب وإزاء تأكيد المصور هاجوب لرجال هذه الشعبة بأن ما عرض عليه هي الآلة المسروقة رأى الضابط بطلبك الشعبة أن هناك دلائل كافية على أن الآلة التي

مرضها الطاعن الأول على المصور كانت هي ذات الآلة المسروقة وأن الطاعن الأول حينما شعر بانكشاف أمره ذهب وأخفاها ولما ووجه بعرضها على المصور هاجوب أنكر وإدعى بأنه عرض عليه آلة تصوير عادية وكل تلك التصرفات منه مضافا إليها ما جاء بأقوال المجنى عليها من أن الجاني كان يضع لصاقا على وجهه وقد شاهد الضابط الطاعن الأول يتزع ذلك اللصاق مما اعتبره الضابط قرائن كافية تبيح القبض عليه . ولما كانت محكمة الموضوع قد أقرت الضابط على ذلك فإن ما وقع من ضابط المباحث من قبض على الطاعن الأول وتفتيشه يكون صحيحا قانونا طبقا للمادتين ١/٣٤ ، ٤٦ ، من قانون الإجراءات الجنائية فقد أباحت المادة ٣٤ لمأمور الضبط القضائي أن يأمر بالقبض على المتهم الحاضر الذي توجد دلائل كافية على إتهامه في حالات عدتها حصرا ومنها الجنايات وكان من مؤدى ما تقدم أن القبض جائز لمأمور الضبط القضائي سواء كانت الجناية متلبسا بها أو في غير حالات التلبس متى كانت ثمة دلائل كافية على إتهامه فيها وليس من ريب في أنه يجوز لمأمور الضبط القضائي تفتيش المتهم في الأحوال التي يجوز له فيها القبض عليه قانونا إعمالا لنص المادة ٤٦ من ذات القانون . لما كان ذلك ، فإن الحكم يكون سديدا إذ قضى برفض الدفع ببطلان القبض على الطاعن الأول وما تلاه من إجراءات ويكون النعى عليه في هذا الصدد في غير محله . وأما ما يثيره الطاعنون من بطلان تحقيق النيابة لإجراء بعضه في مقرر شعبة البحث الجنائي وإستمرار رجال البحث الجنائي في جمع الاستدلالات رغم تولى النيابة التحقيق فإنه لما كان الثابت من الأوراق أن وكيل النيابة المختص هو الذي أجرى التحقيق فلا يهم بعد ذلك المكان الذي إختاره المحقق لإجراء التحقيق والذي يترك لتقديره وحق إختياره حرصا على صالح التحقيق وسرعة إجراءاته وليس في حضور ضابط شعبة البحث الجنائي ما يعيب إجراءات التحقيق ثم إن قيام النيابة العامة بإجراء التحقيق بنفسها لا يقتضى قعود مأموري الضبط القضائي عن القيام إلى جانبها في الوقت ذاته بواجباتهم التي فرض الشارع عليهم آداءها بمقتضى المادة ٢٤ من قانون الإجراءات الجنائية وكل ما في الأمر أن ترسل هذه المحاضر إلى النيابة العامة فتكون عنصرا من عناصر الدعوى تحقق النيابة ما ترى وجوب تحقيقه منها . لما كان ما تقدم ، فإن ما ينعاه الطاعنون على الحكم المطعون فيه في هذا الوجه من طعنهم لا يكون سديدا وفي غير محله .

وحيث إن مبنى الوجه الثانى من الطعن هو القصور فى البيان والفساد فى الاستدلال، ذلك بأن الحكم المطعون فيه عول فى إدانة الطاعنين على إقراراتهم فى التحقيقات وعلى تعرف المجنى عليها هدى ليب تادرس عليهم فى عملية العرض التى أجرتها النيابة مع أن تلك الإقرارات صدرت منهم تحت تأثير الإكراه بدلالة إثارته ذلك بمجرد إنتقالهم إلى سراى النيابة لإستكمال التحقيق ومما ثبت من الصور الفوتوغرافية للطاعنين يوم القبض عليهم ومما جاء بالتقرير الطبى الشرعى الإستشارى وما ذكرته صافيناز خليل شرارة ثم إن عملية العرض لم تكن صحيحة لأنها تمت بعد نشر صور الطاعنين فى جميع الصحف ورؤية المجنى عليها هدى ليب تادرس وابنها لهذه الصور بل ومشاهدتها للطاعنين عند القبض عليهم وفضلا عن سابقة تردددهم على منزلها ومنزل شقيقتها هذا وأن عملية العرض ذاتها لم تكن سليمة ويضاف إلى ما تقدم أن المجنى عليها المذكورة سبق أن تعرفت على أشخاص آخرين غير الطاعنين عرضوا عليها فى إدارة الكهرباء كما أنها وابنها ذكرا أوصافا للجناة لا تنطبق على أى من الطاعنين .

وحيث إنه لما كان الحكم المطعون فيه قد حصل واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية للجريمة التى دان الطاعنين بها وأورد على ثبوتها فى حقهم أدلة سائغة مردودة إلى أصول صحيحة فى الأوراق من شأنها أن تؤدى إلى ما رتب عليها وكان ما أورده الطاعنون فى هذا الوجه من طعنهم مردودا بأنه ما دام أن العبرة فى المحاكمة الجنائية هى بإقتناع قاضى الموضوع بناء على الأدلة المطروحة عليه بإدانة المتهم أو ببراءته ولا يصح مطالبته بالأخذ بدليل معين فقد جعل القانون من سلطته أن يزن قوة الإثبات وأن يأخذ من أى بيئة أو قرينة يرتاح إليها دليلا لحكمه إلا إذا قيد القانون بدليل معين ينص عليه وكان الإعراف فى المسائل الجنائية من عناصر الإستدلال التى تملك محكمة الموضوع كامل الحرية فى تقدير صحتها وقيمتها فى الإثبات فلها تقدير عدم صحة ما يدعيه المتهم من أن إقراره نتيجة إكراه بغير معقب عليها ما دامت تقيمه على أسباب سائغة. ولما كان ذلك ، وكانت المحكمة قد خلعت فى إستدلال سائغ إلى سلامة الدليل المستمد من إقرار الطاعنين إلى صدورهم عنهم إختيارا فإنه لا يجوز مجادلتها فى ذلك، ولما كانت عملية العرض لتعرف الشهود على المتهم ليست لها أحكام مقررة فى القانون تجب مراعاتها وإلا كان العمل باطلا بل هى مسألة متعلقة بالتحقيق كفن متروك التقدير فيها للمحكمة . لما كان ذلك، فإن ما ضمنه

الطاعنون هذا الوجه من طعنهم لا يعدو أن يكون جدلا موضوعيا حول تقدير المحكمة لأدلة الدعوى ومصادرة لها في عقيدتها مما لا يجوز إثارتها أمام محكمة النقض ومن ثم فإن ما يتعاه الطاعنون في هذا الوجه من الطعن لا يكون بدوره سديدا .  
وحيث إن مبنى الوجه الثالث من الطعن هو قصور آخر في البيان وفساد في الاستدلال ، ذلك بأن الحكم المطعون فيه دان الطاعنين بجريمة السرقة بالإكراه في حين أن الأدوات المدعى بأنها استعملت في الإكراه لم تضبط ثم إن التقارير الطبية نتيجة الكشف على المجنى عليها هدى ليب تادرس لم تؤيد أقوالها في كيفية وقوع الإكراه يضاف إلى ذلك أن أقوالها تضاربت مع أقوال ابنها في هذا الخصوص ورغم ذلك فإن الحكم استدل على توافر ركن الإكراه من أقوال المجنى عليها وابنها دون أن يدفع ما ران عليها من تناقض أو يعلل عدم ضبط الأدوات المقول باستعمالها في الإكراه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه قد استخلص من أقوال الشهود والتقارير الطبية أن الطاعنين الأول والثاني قد تمكنا من إعدام مقاومة المجنى عليها وابنها وذلك بتهديدها بمسدس ومطواة كما أنهما قيداها بالحبال وكما فيهما ولم يكن بين الأدلة التي استخلص منها الحكم ذلك أى تضارب يستعصى على الملاءمة والتوفيق . لما كان ذلك ، وكان الإكراه في السرقة يتحقق بكل وسيلة قسرية تقع على الأشخاص لتعطيل قوة المقاومة أو إعدامها عندهم تسهيلات للسرقة ، وكان تناقض أقوال الشهود لا يعيب الحكم مادام استخلص الإدانة من أقوالهم بما لا تناقض فيه كما أنه لا يشترط لصحة تسبيب الحكم أن يطابق مؤدى الدليل القولى مضمون الدليل الفنى في كل جزئية منه بل يكفي أن يكون الدليلان غير متعارضين بما يستعصى على الملاءمة والتوفيق ، ولما كان لا يقدح في سلامة الحكم المطعون فيه عدم ضبط الأسلحة أو الأدوات التي استعملت في الإكراه ذلك لأنه مادام أن الحكم قد اقتنع من الأدلة السائغة التي أوردتها بأن الطاعنين الأول والثاني كانا يحملان أسلحة وأدوات استعمالها في الإكراه وهو ما يكفي للتدليل على توافر ظرف الإكراه في حقهما ولو لم تضبط تلك الأشياء .  
لما كان ذلك ، فإن ما يثيره الطاعنون في هذا الوجه لا يكون له محل .

وحيث إنه لما تقدم جميعه فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متعينا

رفضه موضوعا

## جلسة ٥ من فبراير سنة ١٩٦٨

برئاسة السيد المستشار/ مختار مصطفى رضوان نائب رئيس المحكمة، وعضوية السادة المستشارين :  
محمد صبرى ، ومحمد عبد المنعم حمزوى ، ونصر الدين عزام ، وأنور أحمد خلف .

( ٢٩ )

### الطعن رقم ٢١١٣ لسنة ٣٧ القضائية

( ١ ، ب ج ) إثبات . ”إثبات بوجه عام“ . تزوير . ”الطعن بالتزوير“ . إجراءات  
المحاكمة . دفاع . دعوى جنائية ”وقفها“ . نقض .  
”أسباب الطعن . مالا يقبل منها“ . عمل .

( ١ ) الطعن بالتزوير . ماهيته ؟ وسيلة دفاع وتطبيق خاص لحالة توقف  
الفصل فى دعوى جنائية على الفصل فى دعوى جنائية أخرى وفق  
الإجراءات المرسومة قانوناً — ودون توسع فيها أو قياس عليها .

( ب ) عدم قبول مجادلة المحكمة فى رفضها وقف الدعوى إلى أن يفصل  
فى الطعن بالتزوير ، ما دامت قد خلصت إلى أن الفصل فى الدعوى  
لا يقتضى ذلك .

( ج ) شرط قبول وجه الطعن . أن يكون واضحاً محدداً .

( د ، هـ ) محكمة الموضوع . ”سلطانها فى تقدير الدليل“ . إثبات .  
”إثبات بوجه عام“ . محضر الجلسة . أوراق رسمية .  
”حجيتها“ .

( د ) حق القاضى الجنائى فى عدم الأخذ بالدليل المستند من أية ورقة رسمية .  
( هـ ) تقدير الدليل المستند من محضر الجلسة من إطلاقات قاضى الموضوع .

( و ) شركات . ”تمثيلها“ . حكم . ”تسييبه“ . تسييب غير  
معيب “عقد“ .

حلول الدائن فى تمثيل الشركة محل تمثيلها السابق . إعتبار العقد المحرر بين الأخير  
والمطعون ضده لازال قائماً .

(ز) محكمة الموضوع . "سلطتها في تقدير الدليل" . حكم .  
 "تسببه . تسبب غير معيب" . تقض . "أسباب الطعن .  
 ما لا يقبل منها" .

عدم جواز مجادلة محكمة الموضوع في تقدير الأدلة .

(ح) دعوى مدنية . حكم . "بياناته . بيانات التسبب" .  
 بيانات تسبب الحكم للدعوى المدنية ؟

(ط) حكم . "وضعه . إصداره . التوقيع عليه" . "تسببه . تسبب غير  
 معيب" . دفع . "الدفع ببطلان الحكم" .

العبارة في الأحكام هي بالصورة التي يحضرها الكاتب ويوقع عليها هو ورئيس  
 الجلسة .

١ — الطعن بالتزوير في ورقة من أوراق الدعوى هو من وسائل الدفاع التي  
 تخضع لتقدير محكمة الموضوع ، وهو من ناحية أخرى يعد وفقا للمادة ٢٩٧  
 من قانون الإجراءات الجنائية تطبيقا خاصا لحالة توقف الفصل في الدعوى  
 الجنائية على الفصل في دعوى جنائية أخرى طبقا للإجراءات التي رسمها القانون  
 وفي نطاق هذه الإجراءات وحدها ودون التوسع فيها أو القياس عليها ،  
 وقد جعل القانون هذا الإيقاف جوازا للمحكمة بحسب ما تراه من ضرورته  
 أو عدم ضرورته للفصل في الدعوى المنظورة أمامها .

٢ — إذا كانت المحكمة قد انتهت في استخلاص سائق إلى أن الفصل  
 في الطعن بالتزوير على محضر الجلسة لا يتوقف عليه الفصل في الدعوى المنظورة  
 أمامها وقضت برفض طلب وقف الدعوى ، فإنه لا تقبل مجادلتها  
 في هذا الشأن .

٣ — من المقرر أنه يجب لقبول وجه الطعن أن يكون واضحا محددا ،  
 فإذا كان الطاعن لم يفصح عن مضمون المستندات التي يقول إنه قدمها بالجلسة  
 والتي يدعى بسرقتها ، حتى يتضح مدى أهميتها في الدعوى المطروحة وهل تحوى  
 دفاعا جوهريا يتعين على المحكمة أن تعرض له وترد عليه فإن ما يثيره في هذا الصدد  
 لا يكون مقبولا .

٤ — من المقرر في المواد الجنائية أن القاضي في حل من الأخذ بالدليل المستمد من أية ورقة رسمية ، ما دام هذا الدليل غير مقطوع بصحته ويصح في العقل أن يكون غير ملتئم مع الحقيقة التي استخلصها القاضي من باقي الأدلة ، أما ما جاء في القانون عن حجية الأوراق الرسمية والأحكام المقررة للطعن فيها فمحله الإجراءات المدنية والتجارية حيث عينت الأدلة ووضعت قواعدها التي يلتزم القاضي بأن يجرى في قضائه على مقتضاها .

٥ — إعتبار محضر الجلسة حجة بما جاء فيه إلى أن يثبت ما ينفيه بالطعن بالتزوير لا يعني أن تكون المحكمة ملزمة بالأخذ بالدليل المستمد منه ما لم يثبت تزويره ، بل إن للمحكمة أن تقدر قيمته بمنتهى الحرية فترفض الأخذ به ولو لم يطعن فيه على الوجه الذي رسمه القانون .

٦ — إذا كان البين من مساق الحكم أنه يقصد أن الطاعن وقد حل محل المدير السابق بعد وفاته في تمثيل الشركة فإن عقد الاتفاق المحرر بين المطعون ضده ، والممثل القانوني السابق للشركة يظل قائماً . ومن ثم فإن النعي على الحكم بالخطأ في الاسناد لا يكون له محل .

٧ — إذا أثبت الحكم من واقع مستندات المطعون ضده التي أخذ بها واطمأن إليها أن المذكور كان يعمل بالشركة التي أصبح الطاعن ممثلاً لها ، فإن ما يثيره الأخير من منازعة في تمثيل الشركة أو إشتغال المطعون ضده لها ينحل في حقيقة الأمر إلى جدل في تقدير الأدلة مما تستقل به محكمة الموضوع ولا تجوز مجادلتها فيه أمام محكمة النقض .

٨ — إذا كان الحكم الابتدائي قد أبان في تفصيل مضمون مستندات الطرفين وأثبت إسم المدعى بالحقوق المدنية ، وبين علاقته بالطاعن كما بين سبب مطالبة الأخير بالتعويض في دعواه المدنية ، فإنه لا محل لما ينعاه الطاعن على الحكم من قصور في بيان موضوع الدعويين المدنيتين أو في بيان مستندات الطرفين .

٩ - من المقرر أن العبرة في الأحكام هي بالصورة التي يحررها الكاتب ويوقع عليها هو ورئيس الجلسة ، لأنها هي التي تحفظ في ملف الدعوى وتكون المرجع في أخذ الصورة التنفيذية وغيرها ، فإذا كان الحكم المطعون فيه قد رد على الدفع ببطلان الحكم الابتدائي بدعوى حصول تغيير في منطوقه وأطرحه لما ثبت للحكمة من مطابقة منطوق ذلك الحكم المبين بالمسودة المحررة بنظر القاضي للمنطوق الثابت بالصورة الرسمية الموقع عليها منه ، فإنه يكون قد رد رداً سديداً في القانون .

## الوقائع

إتهمت النيابة العامة الطامن بأنه في يوم ٣ سبتمبر سنة ١٩٦١ بدائرة قسم مصر القديمة : إمتنع عن أداء الأجر المستحق ليوسف حمدان إبتداء من أول فبراير سنة ١٩٦٠ ، وطلبت عقابه بالمادتين ١/٤٧ و ٢٢١ من القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ ، ولدى نظر الدعوى أمام محكمة مصر القديمة الجزئية إدعى بحق مدنى يوسف حمدان المجنى عليه وطلب الحكم له قبل المتهم بمبلغ قرش صاغ واحد على سبيل التعويض المؤقت كما إدعى مدنيا الحاضر مع المتهم وطلب الحكم له قبل المدعى بالحق المدنى يوسف حمدان بمبلغ واحد وخمسين جنيهاً لما أصاب المتهم من ضرر نتيجة إتهامه ، كما دفع بعدم قبول الدعوى المدنية لأنها تعطل الفصل في الدعوى الجنائية وبعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها وطعنه في محضر جلسة ١٩ فبراير سنة ١٩٦٢ بالتزوير . وبعد أن انتهت المحكمة المذكورة سماع الدعوى قضت حضورياً في ١٤ يونيه سنة ١٩٦٢ عملاً بمادتي الإتهام ( أولاً ) بتغريم المتهم ٥٠٠ قرش عن التهمة المنسوبة إليه ( ثانياً ) برفض الدفع بعدم قبول الدعوى لرفعها من غير ذى صفة والدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها والدفع بعدم قبول الدعوى المدنية لأنها تعطل الفصل في الدعوى العمومية ( ثالثاً ) برفض طلب وقف الدعوى لحين الفصل في الطعن بالتزوير . ( رابعاً ) بعدم قبول الدعوى المدنية المرفوعة من المتهم وإلزامه المصروفات المدنية . ( خامساً ) إلزام المتهم أن يدفع إلى المدعى بالحق المدنى قرشاً صاغاً على سبيل التعويض المؤقت مع إلزامه المصروفات المدنية وثلاثمائة قرش مقابل

أتعاب المحاماة والنفاذ . فاستأنف المحكوم عليه هذا الحكم ومحكمة القاهرة الابتدائية - بهيئة استئنافية - قضت حضوريا بعدم جواز الاستئناف وألزمت المستأنف المصروفات المدنية الاستئنافية ومائتي قرش أتعابا للمحاماة .

فطعن المحكوم عليه في الحكم الأخير بطريق النقض وقضى فيه بقبول الطعن شكلا وفي الموضوع بنقض الحكم المطعون فيه وإحالة القضية إلى محكمة القاهرة الابتدائية لتفصل فيها من جديد دائرة استئنافية أخرى وإلزام المطعون ضده المصاريف المدنية ومبلغ خمسة جنيئات مقابل أتعاب المحاماة . أهدت الدعوى ثانية إلى محكمة القاهرة الابتدائية وقضت حضوريا بعدم قبول استئناف المتهم وإلزامه المصروفات المدنية الاستئنافية وعشرة جنيئات مقابل أتعاب المحاماة بلا مصروفات جنائية . فطعن الطاعن في هذا الحكم للمرة الثانية .

## المحكمة

حيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه إذ قضى بعدم جواز استئناف الحكم الابتدائي قد أخطأ في تطبيق القانون وتأويله ، ذلك بأن الطاعن استأنف الحكم الابتدائي لما شابه من خطأ في تطبيق القانون وفقا للفقرة الأخيرة من المادة ٤٠٢ من قانون الإجراءات الجنائية قبل تعديلها بالقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ لأن الثابت بالأوراق أن الطاعن بعد أن طعن بتزوير محضر جلسة ١٩ فبراير سنة ١٩٦٢ بتقرير في قلم كتاب المحكمة طلب من المحكمة الجزئية وقف الدعوى لحين الفصل في الطعن بالتزوير إلا أن المحكمة قضت برفض الدفع واستندت في ذلك إلى أن العبارة المطعون عليها بالتزوير لا يترتب عليها الفصل في الدعوى ولا أثر لها في تكوين عقيدة المحكمة في حين أن الطعن بالتزوير امتد إلى عدة مواضع من محضر الجلسة على ما يبين من تقرير الطعن ، وإنه على الرغم من هذا التسيب القاصر فقد عاد الحكم واستند إلى هذا المحضر ذاته في الرد على دفاع الطاعن مع أن المحضر لم يكن وقتذاك مرفقا بالأوراق بل كان محرزا . كما أن المحكمة لم تطلع على مستندات الطاعن التي قدمها بجلاسة ٥ مارس سنة ١٩٦٢ مما مفاده أنها أطرحت دفاعه بغير أن تخصصه أو ترد عليه . هذا إلى أنه ما كان يجوز للمحكمة أن تستند في قضائها إلى ما يخالف الثابت

بمحضر جلعة ١٩ فبراير سنة ١٩٦٢ مادام أنه ورقة رسمية لها حجيتها في الإثبات ما لم يجر تصحيحها بالطريقة التي رسمها القانون . ومن ناحية أخرى فقد دفع الطاعن بعدم قبول الدعوى لرفعها على غير ذي صفة إذ لا رابطة بينه وبين المجنى عليه بيد أن الحكم أطرح هذا الدفع مستندا إلى أن الطاعن قد وقع على عقد الإتفاق المؤرخ ١٦ أكتوبر سنة ١٩٤٣ وهو ما يخالف الثابت بالأوراق لأن الطاعن أنكر توقيعه عليه فلا يقوم حجة ضده فضلا عن أن المجنى عليه لم يدع توقيع الطاعن على العقد بل ذكر أن صالح عيد هو الذي وقع عليه بصفته ممثلا للشركة ومع ذلك فقد انتهى هذا العقد بآتفاء مدته في سنة ١٩٥١ ثم إن الحكم عول في إدانة الطاعن على الدليل المستمد من محضر ضبط الواقعة بغير أن يورد مؤداه ، واعتمد في التدليل على توافر صفة المدعى على مستندات لم يبين فخواها ، وأغفل تحديد أطراف الدعوى المدنية التي أقامها الطاعن ضد المجنى عليه وموضوعها ، كما أدخل تغييرا على منطوقه عقب النطق به بأن أضاف إليه وصف النفاذ . وأخيرا فإن المحكمة قد دانت الطاعن بجريمة الإمتناع عن أداء الأجر للمجنى عليه إعتبارا من أول فبراير سنة ١٩٦١ بغير أن تثبت أنه أدى عملا للطاعن خلال هذه المدة ولا يغير من ذلك أن يكون المجنى عليه قد اشتغل لدى الشركة التي يزعم قيامها فقد كان لزاما على المحكمة أن تتحقق من تمثيل الطاعن لهذه الشركة لأن المسؤولية الجنائية شخصية وقد أثار الطاعن هذه المثالب جميعها لدى محكمة الدرجة الثانية وقدم لها مستندات رسمية تؤيد دفاعه إلا أن الحكم المطعون فيه لم يتناول في رد هذه المآخذ جميعها وما أورده منها جاء مجملا مجملا فغدا الحكم معيبا بما يستوجب نقضه .

وحيث إن الحكم الابتدائي بين واقعة الدعوى بما مفاده أن المطعون ضده تقدم بشكوى إلى مكتب العمل يتهم فيها الطاعن بأنه بصفته مديرا لشركة صالح عيد قد امتنع عن سداد أجره ابتداء من يناير سنة ١٩٦١ وثبت من محضر ضبط الواقعة المؤرخ ٣ سبتمبر سنة ١٩٦١ أن الطاعن بصفته مديرا للشركة امتنع عن أداء الأجر المستحق للمطعون ضده إعتبارا من أول فبراير سنة ١٩٦١ حتى تاريخ تحرير ذلك المحضر . وبسؤال الطاعن قرر أنه لا يمثل الشركة التي توقفت أعمالها منذ أكتوبر سنة ١٩٥٢ . ثم استظهر الحكم الدعويين المدنيتين المرفوعتين

من كل من الطرفين على الآخر ودفاع كل منهما ومستنداته وعرض بعد ذلك إلى ما دفع به الطاعن من إنتفاء صفة المطعون ضده ورد عليه بأن علاقة الأخير بالشركة ناسئة من عقد الاتفاق المحرر بينهما والمؤرخ ١٦/١٠/١٩٤٣ والذي ما زال قائماً ومن أوراق الشركة الموقع عليها من مأمور الضرائب والطاعن والمطعون ضده والمؤرخة ٢٤ و ٢٥ يونيه سنة ١٩٥٣ ومن التوكيل الصادر من المرحوم صالح عيد ممثل الشركة إلى المطعون ضده والطاعن ومن محضر الاتفاق المؤرخ ١٠ أكتوبر سنة ١٩٥٥ بين مصلحة الضرائب والشركة ومن التوكيل الصادر من شقيق الطاعن إلى المطعون ضده بتاريخ ٩ أبريل سنة ١٩٦٠ والإخطار الصادر من مصلحة الضرائب بتاريخ ٢ مارس سنة ١٩٥٨ إلى الطاعن بصفته شريكاً متضامناً في الشركة مما يفيد قيامها وأنها ما زالت تمارس نشاطها وإن اختلفت صورته عما كان عليه الحال من قبل وأن علاقة المطعون ضده بالشركة لا زالت قائمة . ولا يقدح في ذلك ما دفع به الطاعن من أن تلك الشركة قد شطبت من السجل التجاري لأن هذا الأمر يتوقف على إرادة الطاعن ولا يعد دليلاً على تصفية الشركة وأن الإقرارين اللذين تقدم بهما الطاعن والصادر من عاملين بالشركة باستلام مكافأتهما لتوقف أعمالها ليس من شأنهما التدليل على إنهاء تلك الشركة أو حلها فإن كان نشاطها الخاص بالعمل مع الجيش البريطاني قد توقف فإن هذا لا يفيد أنها لم تمارس أوجه نشاطها الأخرى التي كان المطعون ضده مضطرباً بها . ثم تصدى الحكم لطلب وقف الدعوى حين الفصل في الطعن بتزوير محضر جلسة ١٩ فبراير سنة ١٩٦٢ وأطرحه بما محصله أن الفصل في الدعوى لا يتوقف على القضاء في الإدعاء بالتزوير إذ أن المحكمة كونت عقيدتها من محضر الضبط ومستندات المطعون ضده ثم عرضت المحكمة للدعوى المدنية المرفوعة من المطعون ضده قبل الطاعن وقضت بقبولها وإلزام الطاعن بالتعويض المؤقت المطالب به لأن الطاعن قد ارتكب خطأ في حقه بإمتناعه عن وفائه بأجره وتصدت المحكمة بعد ذلك إلى الدعوى المدنية التي رفعها الطاعن قبل المطعون ضده وقضت برفضها تأسيساً على أن هذا الأخير لم يرتكب ثمة جريمة بل إنه كان يمارس حقه الشرعي في التبليغ عن جريمة إمتناع الطاعن عن سداد الأجر المستحق له . ويبين من مدونات الحكم المطعون فيه أنه عرض إلى ما يشير الطاعن في طعنه ورد عليه في قوله "حيث إن المحكمة ترى أنه

لا محل لجميع ما طعن فيه المتهم الطاعن على الحكم المستأنف إذ جاء الحكم مستوفيا أركانه القانونية ومطابقا للقواعد الصحيحة ولا خطأ فيه في تطبيق القانون أو إخلال بحق الدفاع ويؤيد ذلك (أولا) أنه لا محل للقول بأن الحكم لم يشتمل على الأسباب التي بنى عليها والواقعة المنسوبة للمتهم ونص القانون لأنه بمراجعة الحكم المستأنف يبين أنه أوضح تماما موضوع الإتهام ومواد القانون المطالب بتطبيقها على هذا الإتهام وشرح أسباب الحكم شرحا مستفيضا وافيا . ( ثانيا ) إن للمحكمة الجنائية أن تكون عقيدتها دون الرجوع إلى أية مستندات بالطريقة التي تطعن إليها فلا محل للقول بسرقة مستندات من ملف الدعوى أو تغيير مدعى به في محضر إحدى الجلسات الأمر الذي ترى المحكمة أنه لا دليل عليه ، وإكتفاء المحكمة في تكوين عقيدتها من محضر الضبط كاف ولا تناقض فيه ( ثالثا ) . إن الحكم المستأنف رد على طلب وقف الدعوى للأسباب العديدة التي أوردها وكان رده يتفق مع القواعد السليمة خاصة وأن المدني لا يوقف الجنائي وإدعاء شهادة زور من أحد الشهود لا يتعين معه وقف الفصل في الدعوى الحالية (رابعا) إن الحكم المستأنف أورد الأسباب التي استند إليها في إدانة المتهم ولا تناقض فيها وشرح شرحا وافيا رده على دفعات المتهم بعدم قبول الدعوى قبله كما أنه لا محل للتمسك بأحكام القانون التجاري التي أشار إليها لأنها لا علاقة لها بالدعوى الحالية فموضوع الدعوى الحالية إمتناع عن أداء أجر ولم تسقط الجريمة فيها . (خامسا) لا محل للقول بوقوع تغيير في الحكم الصادر من محكمة أول درجة فإن منطوق هذا الحكم الوارد بالمسودة المحررة بخط السيد القاضي يطابق تماما الحكم الموقع عليه منه وهو الحكم الصحيح الذي يحتاج به قبل المتهم ولا يغير من هذا وقوع خطأ مادي في آخر منطوق الحكم الوارد بمحضر الجلسة والذي سقط منه النص على أتعاب المحاماة خاصة وأن القضاء بمصاريف الدعوى على المدعى المدني يتضمن قضاء في أتعاب المحاماة وإعلان المتهم بمنطوق حكم فيه تغيير عن الحكم المستأنف لا يترتب عليه بطلان هذا الحكم لأن الأحكام الجنائية العبرة فيها بالحكم الصادر وليس بالإعلان المعلن به الحكم إلى المتهم " ثم خلاص الحكم إلى القول " إنه تأسيسا على ما تقدم ترى المحكمة أنه لا محل لجميع ما طعن به المتهم على الحكم المستأنف كما أن هذا الحكم غير جائز إستئنافه إعمالا للمادة ١٤٠٢ . ج على

النحو السابق بيانه ومن ثم ترى المحكمة الحكم بعدم جواز الاستئناف وما أورده الحكم فيما تقدم سائغ وسديد في القانون ، ذلك بأن الطعن بالتزوير في ورقة من أوراق الدعوى هو من وسائل الدفاع التي تخضع لتقدير محكمة الموضوع وهو من ناحية أخرى يعد — وفقا للمادة ٢٩٧ من قانون الإجراءات الجنائية — تطبيقا خاصا لحالة توقف الفصل في الدعوى الجنائية على الفصل في دعوى جنائية أخرى طبقا للإجراءات التي رسمها القانون وفي نطاق هذه الإجراءات وحدها دون التوسع فيها أو القياس عليها ، وقد جعل القانون هذا الايقاف جوازا للمحكمة بحسب ما تراه من ضرورته أو عدم ضرورته للفصل في الدعوى المنظورة أمامها . وإذا ما كانت المحكمة قد إنتهت في إستخلاص سائغ إلى أن الفصل في الطعن بالتزوير على محضر جلسة ١٩ فبراير سنة ١٩٦٢ لا يتوقف عليه الفصل في الدعوى المنظورة أمامها وقضت برفض طلب وقف الدعوى ، فإنه لا يقبل من الطاعن مجادلته في هذا الشأن . أما النعي على الحكم بأنه عاد واستند إلى هذا المحضر في أطراح دفاع الطاعن فهو نعي لا يتفق مع الواقع ، إذ لا يبين من مدونات الحكم أنه عول على ذلك المحضر في قضائه . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أنه يجب لقبول وجه الطعن أن يكون واضحا محددا . ولما كان الطاعن لم يفصح عن مضمون المستندات التي يقول إنه قدمها بجلسة ٥ مارس سنة ١٩٦٢ والتي يدعى بسرقتها حتى يتضح مدى أهميتها في الدعوى المطروحة وهل تحوى دفاعا جوهريا يتعين على المحكمة أن تعرض له وترد عليه فإن ما يشيره الطاعن في هذا الصدد لا يكون مقبولا . أما القول بأنه ما كان يجوز للمحكمة أن تستند في قضائها إلى ما يخالف الثابت بمحضر جلسة ١٩ فبراير سنة ١٩٦٢ لأنه محضر رسمي له حجيته في الإثبات فهو قول غير سديد ، ذلك بأن إعتبار محضر الجلسة حجة بما جاء فيه إلى أن يثبت ما ينفيه بالطعن بالتزوير لا يعنى أن تكون المحكمة ملزمة بالأخذ بالدليل المستمد منه ما لم يثبت تزويره ، بل إن للمحكمة أن تقدر قيمته بمنتهى الحرية فترفض الأخذ به ولو لم يطعن فيه

على الوجه الذى رسمه القانون ، إذ من المقرر فى المواد الجنائية أن القاضى فى حل من عدم الأخذ بالدليل المستمد من أية ورقة رسمية مادام هذا الدليل غير مقطوع بصحته ويصح فى العقل أن يكون غير ملتئم مع الحقيقة التى استخلصها القاضى من باقى الأدلة ، أما ما جاء فى القانون عن حجية الأوراق الرسمية والأحكام المقررة للطعن فيها فمحلها فى الإجراءات المدنية والتجارية حيث عينت الأدلة ووضعت قواعدها التى يلتزم القاضى بأن يجرى فى قضائه على مقتضاها .

لما كان ذلك ، وكان الحكم الابتدائى قد أثبت أن عقد الاتفاق المؤرخ ١٦ أكتوبر سنة ١٩٤٣ كان معقودا بين المدعى بالحقوق المدنية وبين المرحوم صالح عيد بصفته ممثلا لشركة "صالح عيد وشركاه" وبعد وفاته أصبح الطاعن هو الممثل لهذه الشركة حسبما تبينته المحكمة من واقع مستندات المطعون ضده . وكان الحكم وإن ذكر بعد ذلك "أن صفة المتهم - الطاعن - ثابتة من عقد الاتفاق المحرر بتاريخ ١٦/١٠/١٩٤٣ بين المتهم بصفته ممثلا لشركة صالح عيد وشركاه وبين المدعى بالحقوق المدنية إلا أن البين من مساق الحكم أنه يقصد أن الطاعن وقد حل محل صالح عيد بعد وفاته فى تمثيل الشركة فإن عقد الاتفاق المذكور يكون قائما بين الطاعن والمطعون ضده ، ومن ثم يكون النعى على الحكم بالخطأ فى الإسناد لا محل له . أما ما استورد إليه الطاعن من نعى على الحكم الابتدائى بالقصور فى البيان لأنه لم يبين مؤدى الدليل المستمد من محضر ضبط الواقعة ، فإنه نعى غير صحيح ، ذلك بأن الحكم حصل مؤدى الدليل المستمد من ذلك المحضر بما له أصله الثابت بالمقررات المضمومة . لما كان ذلك ، وكان الحكم الابتدائى قد أبان فى تفصيل مضمون مستندات الطرفين ، وأثبت إسم المدعى بالحقوق المدنية ، وبين علاقته بالطاعن كما بين سبب مطالبة الأخير له بالتعويض فى دعواه المدنية فإنه لا محل لما ينعاه الطاعن على الحكم من قصور فى بيان موضوع الدعوى المدعوتين أو فى بيان مستندات الطرفين . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد رد على الدفع بطلان الحكم الابتدائى بدعوى

حصول تغيير في منطوقه وأطرحه لما ثبت للمحكمة من مطابقة منطوق ذلك الحكم المبين بالمسودة المحررة بنحط القاضى للمنطوق الثابت بالصورة الرسمية الموقع عليها منه ، وهو رد سديد فى القانون ذلك بأنه من المقرر أن العبرة فى الأحكام هى بالصورة التى يحررها الكاتب ويوقع عليها هو ورئيس الجلسة ، لأنها هى التى تحفظ فى ملف الدعوى وتكون المرجع فى أخذ الصورة التنفيذية وغيرها ومن ثم فإن ما يثيره الطاعن فى هذا الشأن يكون فى غير محله . لما كان ذلك ، وكان الحكم الابتدائى قد أثبت من واقع مستندات المطعون ضده — التى أخذ بها واطمأن إليها أنه كان يعمل بالشركة التى أصبح الطاعن ممثلاً لها ، فإن ما يثيره الأخير من منازعة فى تمثيله لتلك الشركة أو فى اشتغال المطعون ضده بها يخل فى حقيقة الأمر إلى جدل فى تقدير الأدلة مما تستقل به محكمة الموضوع ولا تجوز مجادلتها فيه أمام هذه المحكمة . لما كان ما تقدم ، فإن النعى برمته يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

---

## جلسة ٥ من فبراير سنة ١٩٦٨

برئاسة السيد المستشار / محمد محفوظ ، ومضوية السادة المستشارين : محمد عبد الوهاب خليل ،  
وحسين ساح ، ومحمود المراوى ، ومحمود عطيفة .

( ٣٠ )

الطعن رقم ٢٢٧٤ لسنة ٣٧ القضائية

( ١ ، ب ، ج ) حريق عمد . جريمة . " أركان الجريمة " . قصد جنائي .  
قصد احتمالي . باحث . مسئولية جنائية .

( ١ ) تحقق القصد الجنائي في جريمة الحريق العمد المنصوص عليها  
في المادة ٢٥٣ عقوبات . متى وضع الجاني النار في شيء  
من الأشياء المذكورة بها علما بملكته للغير .

( ب ) توجه الإرادة لاختيارا إلى وضع النار . كفايته لتوافر العمد  
في معنى المادة ٢٥٣ عقوبات .

( ج ) كفاية وضع النار عمدا في مخزن مملوك للغير لقيام المسئولية  
الجنائية وفق المادة ٢٥٣ عقوبات . وجوب مواخلة  
المتهم بقصده الإحتمالي ومساءلته من كافة النتائج المترتبة  
على فعله .

١ — القصد الجنائي في جريمة الحريق العمد المنصوص عليها في المادة ٢٥٣  
من قانون العقوبات يتحقق متى وضع الجاني النار في شيء من الأشياء المذكورة  
بهذه المادة وكان علما بأن هذا الشيء مملوك لغيره — بقطع النظر عما يكون  
لديه من باعث — إذ لا تؤثر البواعث على قيام الجريمة .

٢ — العمد في معنى المادة ٢٥٣ من قانون العقوبات ، هو توجه الإرادة  
لإختيارا إلى وضع النار أيا كان الباعث عليه — أي سواء أكان الغرض من ذلك  
هو إحراق المكان ذاته أم كان وضع النار وسيلة لتحقيق غرض آخر .

٣ - متى كان الظاهر من الوقائع التي أثبتتها الحكم المطعون فيه أن المتهم الأول تعمد وضع النار في المخزن المملوك للشركة المجنى عليها - بأن أشعل قطعة من القماش ووضعها داخل ذلك المخزن ، فإنه يكون مسئولاً جنائياً وفقاً للمادة ٢٥٣ من قانون العقوبات مهما يكون من قصده الأول في وضع النار عمداً ، هذا فضلاً عن وجوب مؤاخذته بقصده الإحتيالي ومساءلته عن كافة النتائج الإحتيالية الناشئة عن فعله .

## الوقائع

إتهمت النيابة العامة المطعون ضدهما بأنهما في ليلة ٢٥ من أغسطس سنة ١٩٦٥ بدائرة قسم الشرق محافظة بور سعيد : ( أولاً ) المتهم الأول : وضع النار عمداً في مخازن شركة التوكيلات التجارية للنقل بالسيارات غير المعدة للسكن وغير المملوكة له وكان ذلك بأن أشعل النار في قطعة من الملابس ووضعها مشتعلة داخل المخازن بالقرب مما بها من البضائع . ( ثانياً ) المتهم الثاني : إشتراك بطرق التحريض والإتفاق والمساعدة مع المتهم الأول في ارتكاب الجريمة سالفه الذكر بأن حرضه على ارتكابها واتفق معه على أن يخبئه داخل صندوق من الخشب يقوم بتوصيله إلى مقر الشركة باعتبار أن به ما كينة تريكو مطلوب نقلها بسيارات الشركة إلى القاهرة وعلى أنه عقب انصراف موظف الشركة ليلاً وإغلاق مخازنها يقوم هو بالخروج من الصندوق ثم يسرق ما يجده من نقود ويمكث داخل المخازن حتى الصباح حيث يقوم بإشعال النار بها توقعاً لإسراع الأهالي ورجال المطافئ إلى دخول المخازن لإطفاء النار ومن ثم يتمكن من الهرب أثناء ما يصاحب ذلك عادة من اضطراب . كما ساعده على ارتكاب هذه الجريمة بأن قام باخفائه داخل صندوق خشبي أعده لذلك وأوصل الصندوق إلى مخازن الشركة وأدخله بها وقد وقعت الجريمة بناء على هذا التحريض وذلك الإتفاق وتلك المساعدة . ( ثالثاً ) المتهم الأول أيضاً : شرع في سرقة جهاز الراديو المملوك لمحمود محمد السيد الشهير بالمصري وطوايع التمغة والمطسوة المملوكة لشركة التوكيلات للنقل بالسيارات المينة الوصف والقيمة بالمحضر حالة كونه يحمل سلاحاً "سكيناً" ولم تتم الجريمة لسبب لا دخل لإرادته فيه هو ضبطه وتلك الجريمة في حالة

تلبس . ( رابعا ) المتهم الثاني أيضا : إشتراك بطرق التحريض والاتفاق والمساعدة مع المتهم الأول في ارتكاب الجريمة سالفه الذكر بأن حرضه على ارتكابها واتفق معه على العمل على إدخاله إلى مخازن الشركة داخل صندوق من الخشب باعتبار أن به إحدى المكينات وعلى أنه عقب انصراف موظف الشركة وإغلاق أبوابها يقوم بالخروج من الصندوق مستعينا بالسكين التي أعطاها له وسرقة ما يجده من نقود كما ساعده على ارتكاب هذه الجريمة بأن قام باخفائه داخل صندوق خشبي أعده لذلك ، وأوصل الصندوق إلى مخازن الشركة وأدخله بها فعلا وقد وقعت الجريمة بناء على هذا التحريض وذلك الاتفاق وتلك المساعدة .

وطلبت إلى مستشار الإحالة إحالتها إلى محكمة الجنايات لمحاكمتها طبقا لمواد الإتهام ، فقرر بذلك ، ومحكمة جنايات بور سعيد قضت بحضوريا عملا بالمواد ٤٠ و ٤١ و ٤٥ و ٤٧ و ٣١٧ / ٤ - ٦ و ٣٢١ من قانون العقوبات ( أولا ) ببراءة المتهمين مما أسند إليهما من التهمة الأولى وهي الحريق والإشتراك فيه ( ثانيا ) بمعاقة المتهم الأول بالحبس مع الشغل مدة سنة واحدة عن تهمة الشروع في السرقة ومعاقة المتهم الثاني بالحبس مع الشغل مدة ستة شهور وذلك عن تهمة الاشتراك في الشروع في السرقة . فطعنت النيابة العامة في هذا الحكم بطريق النقض . الخ .

### المحكمة

حيث إن مما تنعاه النيابة العامة على الحكم المطعون فيه أنه إذ قضى ببراءة المتهمين ( المطعون ضدهما ) من تهمة الحريق العمد المسندة إلى أولهما والاشتراك فيه المسندة إلى ثانيهما قد أخطأ في تطبيق القانون ، ذلك بأنه أسس قضاءه على نفى توافر القصد الجنائي في حق المتهمين قولا منه بأن المتهم الأول لم يقصد إحراق المكان أو محتوياته وإنما قصد من إشعال النار في قطعة القماش مجرد الإيهام بوجود حريق نتيجة تسرب الدخان إلى الخارج حتى يتمكن من الهرب بما يجمله من مسروقات ، في حين أن القصد الجنائي في جريمة الحريق العمد يتحقق بمجرد وضع النار عمدا في المكان أيا كان الباعث على هذا الفعل أو نتيجته . ومن ثم يكون الحكم قد أخطأ فيما ذهب إليه في هذا الخصوص مما يعيبه ويوجب نقضه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه أثبت بيانا لواقعة الدعوى أن " إتفاقا تم بين المتهمين ( المطعون ضدهما ) على ارتكاب جريمة سرقة من مقر شركة التوكيلات للنقل . وكان سبيلهما إلى تنفيذ هذا الاتفاق أن يقوم المتهم الثانى ... .. بوضع المتهم الأول ... .. داخل صندوق خشبي وإغلاقه عليه ثم تسليم الصندوق في المساء إلى مكتب الشركة بزعم أنه يحتوى على ما كينات ( تريكو ) لنقلها إلى شخص بالقاهرة . فإذا ما أغلقت الشركة أبوابها عمل المتهم الأول على الخروج من الصندوق بعد أن يرفع غطاءه غير المحكم ثم يستولى على ما يمكن أن يجده قابلا للسرقة فإذا ما أقبل الصباح أشعل قطعة من القماش ليصدر عنها دخان يظنه الناس حريقا بداخل الشركة فيسعون إلى إطفائه وعندما تفتح الأبواب ويتجمع الناس يتمكن المتهم الأول من الهرب متسللا بين جمهور الناس . وبالفعل سلم المتهم الثانى الصندوق إلى شركة النقل وبداخله المتهم الأول وتم وزن الصندوق على أن بداخله ما كينات التريكو وبعد أن أغلقت الشركة خرج المتهم الأول من الصندوق وأخذ يبحث عما يسرقه فلم يجد سوى راديو ترانزستور وكية من أوراق التمغة فاستولى عليها وظل متربصا مقدم الصباح ثم أشعل النار في قطعة بالية من القماش انبعث عنها دخان ظنه الجيران حريقا فأسرع بعضهم وأحضر مفتاح مقر الشركة من صاحبها وفتحوا الباب فلما أراد المتهم الأول أن يتسلل في غفلة من الحاضرين إلى الخارج قبضوا عليه ثم أخرجوا قطعة القماش مصدر الدخان إلى الخارج وأطفئوها دون أن تمتد النار إلى شيء من محتويات الشركة التي يبلغ إنساع مقرها نحو ٣٠ x ٣٠ مترا وقد اعترف المتهم الأول تفصيلا في تحقیقات النيابة " . وبعد أن أورد الحكم الأدلة التي استند إليها في إدانة المطعون ضده الأول بجريمة الشروع في السرقة وإدانة المطعون ضده الثانى بالإشتراك في هذه الجريمة — عرض إلى تهمة الحريق العمد المسندة إلى أولهما وإلى تهمة الإشتراك في الحريق المسندة إلى الثانى — وخلص إلى تبرئتهما مما نسب إليهما في هذا الخصوص وذلك بقوله " وحيث إنه عن التهمة الأولى ( وضع النار عمدا والإشتراك فيها ) فإنه متى كان قد ثبت للحكمة أن المتهم الأول لم يتجه قصده إلى إحراق المكان أو شيء من محتوياته وإنما كان القصد من إشعال النار في قطعة القماش هو الإيهام بوجود حريق نتيجة تسرب الدخان إلى الخارج حتى يتمكن من الهرب بما يحمله من مسروقات فإن

هذا الفعل لا يكون جريمة وضع النار عمدا كما هي معرفة قانونا سيما وأن الثابت من المعاينة أن المكان القدي وضعت به قطعة القماش المشتعلة متسع جدا ومن ثم فلا يحتمل معه أن تمتد النار إلى محتوياته . كل ذلك يجعل هذه التهمة غير متوفرة الأركان كما أنه لم يثبت أن لقطعة القماش قيمة مادية حتى يمكن وصف الأفعال التي أتاها المتهم الأول بشأنها إتلافا في مفهوم المادة ٣٦١ عقوبات ومن ثم بات متعينا تبرئة المتهمين مما أسند إليهما في هذا الشأن “ . وما ذهب إليه الحكم فيما تقدم — وأسس عليه قضاءه — غير سديد في القانون ، ذلك بأن القصد الجنائي في جريمة الحريق العمد المنصوص عليها في المادة ٢٥٣ من قانون العقوبات يتحقق متى وضع الجاني النار في شيء من الأشياء المذكورة بهذه المادة وكان عالما بأن هذا الشيء مملوك لغيره — بقطع النظر عما يكون لديه من باعث إذ لا تؤثر البواعث على قيام الجريمة ، فتمت للحكمة أن الجاني تعمد وضع النار على هذا الوجه وجب تطبيق تلك المادة . والعمد هنا معناه توجه الإرادة إختيارا إلى وضع النار أيا كان الباعث عليه — أي سواء أكان الغرض من ذلك هو إحراق المكان ذاته أم كان وضع النار وسيلة لتحقيق غرض آخر . ولما كان الظاهر من الوقائع التي أثبتتها الحكم المطعون فيه أن المطعون ضده الأول تعمد وضع النار في المخزن المملوك للشركة المحبى عليها — بأن أشعل قطعة القماش ووضعها داخل ذلك المخزن على النحو الوارد بالحكم — فإنه يكون مسئولاً جنائياً وفقا للمادة سالفه البيان مهما يكون من قصده الأول في وضع النار عمدا ، هذا فضلا عن وجوب مؤاخذته بقصده الإحتمالى ومساءلته عن كافة النتائج الاحتمالية الناشئة عن فعله . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر ، فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون . وإذا كان هذا الخطأ قد حجب المحكمة عن التعرض للعناصر الدالة على ثبوت أو إنتفاء إشترك المطعون ضده الثانى في جريمة الحريق العمد ، كما حجبها عن أن تقول كلمتها في قيام الارتباط بين هذه الجريمة وجريمة الشروع في السرقة التي دين المطعون ضده الأول بها ودين المطعون ضده الثانى بالإشتراك فيها ، فإنه يتعين — تحقيقا لحسن سير العدالة — نقض الحكم المطعون فيه بالنسبة إلى جميع التهم المسندة إلى المطعون ضدهما والإحالة .

## جلسة ٥ من فبراير سنة ١٩٦٨

برئاسة السيد المستشار / محمد محفوظ ، ومضوية السادة المستشارين : محمد عبد الوهاب خليل ،  
وحسين سامح ، ومحمود العمراوى ، ومحمود عطيفه .

( ٣١ )

الطعن رقم ٧ لسنة ٣٨ القضائية

( أ ) تزوير المحررات الرسمية .

دفتر الاشتراك الكيلومتري الصادر من هيئة السكك الحديدية من الأوراق الرسمية .

( ب ، ج ) تزوير . إثبات . ” إثبات بوجه عام ” . حكم . ” تسببه . تسبب  
غير معيب ” .

( ب ) إثبات التزوير ليس له طريق خاص .

( ج ) إثبات وقوع تزوير المحرر من المتهم يلزم عنه أن يتوفر في حقه ركن العلم  
بتزويره وإستعماله .

( د ) نقض . ” المصلحة في الطعن ” . ارتباط . تزوير . تقليد .

تطبيق الحكم المادة ٢/٣٢ عقوبات على الجرائم المسندة إلى الطاعن وتوقيعه عليه  
مقوبة تدخل في نطاق العقوبة المقررة قانونا لإحدى هذه الجرائم . لامصلحة للطاعن  
في النفي على الحكم بالنسبة لجريمة أخرى من الجرائم المسندة إليه .

( هـ ) إثبات . ” إثبات بوجه عام ” . حكم ” تسببه . ” تسبب غير معيب ”  
حرية القاضي الجنائي في تكوين عقيدته ودون التقيد بدليل معين إلا إذا نص القانون  
على خلاف ذلك .

( و ) مستشار الإحالة ” إصدار قراراته ” . حكم . بياناته .  
لا يلزم لصحة قرارات مستشار الإحالة صدورها باسم الأمة .

( ز ) نقض ” أسباب الطعن . ما لا يقبل منها ” .

إثارة أمر بطلان أى إجراء سابق على المحاكمة لأول مرة أمام محكمة النقض .  
غير مقبول .

- (ح، ط) إجراءات المحاكمة . حكم . محضر الجلسة .
- (ح) اعتبار ورقة الحكم منسمة لمحضر الجلسة في شأن إثبات إجراءات المحاكمة .
- (ط) الأصل أن الإجراءات روصيت .
- (ي) دفاع . "الإخلال بحق الدفاع . ما لا يوفره" . حكم . "تسبيبه .
- تسبيب غير معيب" .
- الطلب الذي تلزم المحكمة بإجابته أو الرد عليه هو الطلب الجازم .

١ — يعتبر دقتر الإشتراك الكيلومتري الذي يخول السفر بقطارات هيئة السكك الحديدية من المحررات الرسمية ، والتزوير فيه يعد جنائية معاقبا عليها طبقا للمادة ٢١١ من قانون العقوبات .

٢ — لم يجعل القانون الجنائي لإثبات التزوير طريقا خاصا . ومن ثم فإن النعي على الحكم لأخذه بما جاء بتقرير قسم أبحاث الترييف والتزوير واللجنة المشكلة لفحص الاشتراك المزور ينحل إلى جدل موضوعي في تقدير الأدلة مما تستقل به محكمة الموضوع ولا تجوز مجادلتها فيه أو مصادرة عقيدتها بشأنه أمام محكمة النقض .

٣ — إثبات وقوع التزوير من الطاعن يلزم عنه أن يتوفر في حقه ركن العلم بتزوير المحرر الذي أسند إليه تزويره وإستعماله .

٤ — متى كان الحكم قد اعتبر الجرائم المسندة إلى الطاعن جميعا — وهي جنائية تزوير محرر رسمي وإستعماله وجنائية تقليد أختام للحكومة وإستعمالها — مرتبطة ارتباط لا يقبل التجزئة في حكم المادة ٣٢/٢ من قانون العقوبات وأنها كلها جريمة واحدة وأوقع عليه العقوبة التي تدخل في نطاق العقوبة المقررة قانونا لجنائية تقليد أختام الحكومة وإستعمالها المنصوص عليها في المادة ٢٠٦ من قانون العقوبات ، فإن ما ينعاه الطاعن على الحكم بالنسبة لجنائية تزوير المحرر الرسمي وإستعماله لا يكون سديدا .

٥ — يقوم القضاء في المواد الجنائية على حرية القاضي في تكوين عقيدته ، فلا يصح مطالبته بالأخذ بدليل معين إذ جعل القانون من سلطته أن يزن قوة

الإثبات وأن يأخذ من أى بينة أو قرينة يرتاح إليها دليلا لحكمه ، إلا إذا قيده القانون بدليل معين ينص عليه .

٦ — قضاء الإحالة ليس إلا المرحلة النهائية من مراحل التحقيق وما يباشره من سلطات إنما باعتباره سلطة تحقيق وليس جزءا من قضاء الحكم . ومن ثم فإنه لا يلزم لصحة قراراته صدورها باسم الأمة ، مادام أن الدستور لا يوجب هذا البيان إلا فى الأحكام .

٧ — لا يقبل إثارة أمر بطلان أى إجراء سابق على المحاكمة لأول مرة أمام محكمة النقض .

٨ — تعتبر ورقة الحكم متممة لمحضر الجلسة فى شأن إثبات إجراءات المحاكمة .

٩ — الأصل أن الاجراءات قد روعيت .

١٠ — الطلب الذى تلتزم المحكمة باجابته أو الرد عليه هو الطلب الجازم .

## الوفائع

إتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه فى يوم ٤ فبراير سنة ١٩٦٢ بدائرة مركز شبين القناطر محافظة القليوبية : (أولا) ارتكب تزويرا فى محرر رسمى هو اشتراك السفر بالسكك الحديدية رقم ٣٥٦٦١ المبين بالمحضر وكان ذلك بتغيير البيانات وإضافة بيانات أخرى ووضع إمضاءات وأختام مزورة بأن أحدث تقليدا فى تاريخ نفاذ مفعول الاشتراك بحجج التاريخ الصادر به أصلا وهو عن المدة من ١٦ ديسمبر سنة ١٩٥٩ حتى ١٥ مارس سنة ١٩٦١ بجعله من ٤ ديسمبر سنة ١٩٦١ حتى ٣ مارس سنة ١٩٦٢ وحرره به سفرىات ذيلها بإمضاءات نسبها لموظف السكك الحديدية وببصمات أختام مقلدة . (ثانيا) استعمل المحرر الرسمى سالف البيان مع علمه بتزويره . (ثالثا) قلد أختام إحدى المصالح الحكومية وهى الهيئة العامة للسكك الحديدية . (رابعا) استعمل الأختام المزورة سالفة الذكر مع علمه بتزويرها بأن بصم بها على اشتراك السفر المزور . وطلبت

من مستشار الإحالة إحالته إلى محكمة الجنايات لمعاقبته طبقا للقيد والوصف  
الواردين بتقرير الإتهام: فقرر بذلك. ومحكمة جنايات بنها قضت حضوريا بتاريخ  
٢١ من أكتوبر سنة ١٩٦٧ عملا بالمواد ٢٠٦/١ - ٢ و ٢١١ و ٢١٢ و ٢١٤ و  
٢/٣٢ من قانون العقوبات بمعاقبه المتهم بالسجن مدة ثلاث سنوات وأعفت  
المتهم من المصروفات الجنائية فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق  
النقض .. إلخ .

## المحكمة

حيث إن مبنى الوجهين الأول والثالث من الطعن هو وقوع بطلان في  
الإجراءات أثر في الحكم المطعون فيه، ذلك بأن قرار الإحالة قد خلا من تنويجه  
باسم الأمة كما أوجب القانون الأمر الذي يعدمه ويبطل الإجراءات المبينة عليه،  
ثم إن الحكم المطعون فيه دان الطاعن بجريمة التزوير في محرر رسمي دون أن  
تثبت المحكمة إطلاعها على ذلك المحرر ولا يغني عن ذلك ما جاء بمحضر الجلسة من  
أن المحكمة قد أمرت بفض المظروف الذي به المحرر المذكور مادام أنها لم تسجل  
ما يفيد إطلاعها عليه .

وحيث إنه لما كانت المادة ١٥٥ من الإعلان الدستوري الصادر في  
٢٤ من مارس سنة ١٩٦٤ تنص على أنه "تصدر الأحكام وتنفذ باسم الأمة"  
وكان قضاء الإحالة ليس إلا المرحلة النهائية من مراحل التحقيق وما يباشره من  
سلطات إنما بإعتباره سلطة تحقيق وليس جزءا من قضاء الحكم فإنه لا يلزم لصحة  
قراراته صدورها باسم الأمة مادام أن الدستور لا يوجب هذا البيان إلا في الأحكام،  
هذا فضلا عن أن قرار الإحالة وهو إجراء سابق على المحاكمة هو مما لا يقبل إثارة  
أمر بطلانه أمام محكمة النقض مادام أن الثابت من محضر جلسة المحاكمة أنه لم  
يدفع به . لما كان ذلك ، وكان يبين من محضر جلسة المحاكمة أن المحكمة أمرت  
بفض المظروف ( المحتوى على المحرر المزور ) وقد فض بمعرفتها بعد التأكد من  
سلامة أختامه وإذا ما كان هذا الإجراء لم يكن مقصودا لذاته وإنما المقصود منه  
أصلا الإطلاع على المحرر المزور الذي يحويه المظروف وكانت المحكمة قد أثبتت  
في صدر حكمها أنها فصلت في الدعوى بعد الإطلاع على الأوراق مما يفيد أنها

اطلعت على أوراق الدعوى ومن بينها المحرر الذى أصبح معروضا على بساط البحث بعد أن قض من مظاروفه وكانت ورقة الحكم تعتبر متممة لمحضر الجلسة فى شأن إثبات إجراءات المحاكمة وكان الأصل أن الإجراءات روصيت فإن ما يشير للطاعن فى هذين الوجهين لا يكون مقبولا وفى غير محله .

وحيث إن مبنى الأوجه الثانى والرابع والخامس والسادس والسابع والتاسع من الطعن هو القصور فى التسبيب والإخلال بحق الدفاع والخطأ فى الإسناد والفساد فى الاستدلال ، ذلك بأن المدافع عن الطاعن تمسك بوجوب إجراء مضاهاة أختام المحطات المدعى بتقليدها على الأختام الصحيحة إلا أن المحكمة أفملت هذا الطلب الجوهرى فى الدعوى ولم ترد عليه بما يبرر إطراره كما أن المدافع عن الطاعن قدم حافظة بها مستندات لم يشر الحكم إليها رغم أهميتها فى الدعوى ثم إن الحكم لم يبين ماهية الأختام المزورة ومقارنتها بالأختام الصحيحة ومدى التشابه بينها وما تحويه كل منها من حروف أو أرقام أو علامات . كما أن الحكم دان الطاعن بمجرائم التزوير فى محرر رسمى وإستعماله رغم علمه بتزويره وتقليده أختاما وإستعمالها دون أن يدل على توافر القصد الجنائى فيها لدى الطاعن كما استند الحكم إلى إقراره مع أن أقواله لم تكن نصافى إقرار الجريمة واعتمد الحكم أيضا على أقوال عدلى سلطان فرغلى وتقرير قسم أبحاث التزييف والتزوير وتقرير اللجنة الإدارية مع أن هذه الأدلة لا تؤدى إلى ثبوت التهم المستندة إلى الطاعن .

وحيث إنه لما كان يبين من محضر جلسة المحاكمة أن كل ما أثاره المدافع عن الطاعن فى شأن تمسكه بطلب إجراء مضاهاة أختام المحطات المدعى بتقليدها على الأختام الصحيحة لها هو قوله " إن القول بأن الختم مزور بدون تقرير طبي شرعى لا يستقيم " وكان هذا القول من المدافع عن الطاعن بهذه المثابة لا يمكن فيه معنى الطلب الجازم الذى تلتزم المحكمة بإجابته أو الرد عليه فإن منعى الطاعن فى هذا الخصوص لا يكون له محل . لما كان ذلك ، وكان يبين أيضا من محضر جلسة المحاكمة أنه ورد على لسان المدافع عن الطاعن فى خصوص المستندات المقدمة منه وعدم إشارة الحكم إليها أن الطاعن سدد المبلغ المطلوب وقدم حافظة وطلب اعتبار الواقعة جنة وإستعمال منتهى الرأفة لأن الطاعن موظف وله

أولاد ولما كان الطاعن لم يبين بأسباب طعنه ماهية هذه المستندات حتى يقسنى لمحكمة النقض مراقبة ما إذا كانت تشكل دفاعا جوهريا يقتضى من المحكمة أن تجيبه أورد عليه أو أنها قدمت لمجرد إثبات دفاع موضوعي لا يستلزم من المحكمة ردا إذ الرد مستفاد من القضاء بالإدانة للدلالة التي أوردتها المحكمة في حكمها ومن ثم فإن النعى على الحكم بهذه الصورة في هذا الشأن لا يكون مقبولا . لما كان ذلك ، وكان يبين من الحكم المطعون فيه أنه أثبت فيما أورده من أقوال الشاهد عدلى سلطان فرغلى أن الطاعن مسلم إليه مع اشتراكه رقم D ٣٥٦٦١ على قسيمة مخالفات لوجود شطب غير معتمد في ذلك الاشتراك كما أن أختام السفريات لم تكن واضحة ولما قام بفحص الاشتراك المذكور تبين له أنه قديم وصحيح تاريخ سريانه وأن أغلب أختامه غير واضحة وأن عدد السفريات التي استعملت ٣٢٢٨ كيلومترا وأن الباقي له ٨٦١ كيلومترا في حين أن صلاحية الاشتراك تقتصر على ألفى كيلومتر وأن الطاعن لم يكن يقدمه في المحطات بل كان يقوم بتحرير البيانات الخاصة بالسفريات بنفسه ويختتم عليها بقطعة نفود معدنية أو ما أشبه ليصمى عليها شكل الختم الحقيقي كما أثبت الحكم نقلا عن تقرير اللجنة التي شكلت لفحص ذلك الاشتراك أن مدة مفعوله كانت من ١٦ ديسمبر سنة ١٩٥٩ حتى ١٥ مارس سنة ١٩٦٠ وعدلت هذه البيانات لتجعل مفعوله ساريا من ٤ ديسمبر سنة ١٩٦١ إلى ٣ مارس سنة ١٩٦٢ وأن بعض صفحاته قد نزع حتى يمكن استعماله لسفريات أخرى أكثر من المسموح بها وأن أغلب السفريات قد ختمت بختم مصطنع على شكل دائرة مفرغة ليس بها بيانات كما حصل الحكم تقرير قسم أبحاث التزييف والتزوير بما مؤداه أن الطاعن هو الذى حرر بيانات السفريات الثلاث من المنصورة للقاهرة ومن الإسكندرية لدبياط ومن القاهرة لدبياط وبقية السفريات الأخرى وأقر عند مواجهته بذلك بأنه هو الذى قام بتحرير تلك البيانات بخطه . ولما كان ما أثبتته المحكمة فيما تقدم يبين منه أن الأختام التي تمت بها تلك السفريات كانت مقلدة ومختومة على شكل دائرة مفرغة ليس بها بيانات فإن النعى على الحكم بالقصور في هذا الشأن يكون على غير أساس . لما كان ما تقدم ، وكان لإثبات وقوع التزوير من الطاعن يلزم عنه أن يتوفر في حقه ركن العلم بتزوير المحرر الذى أسند إليه تزويره واستعماله

وكان مؤدى ما أورده الحكم أن الطاعن هو الذى كان يحور تلك البيانات ويستعمل الإشتراك المزور فى سفرياته فانه لا يكون ملزما بالتدليل على استقلال على توافر القصد الجنائى لدى الطاعن ولا يقدح فى سلامة الحكم من بعد تسميته إقرار الطاعن بأنه حرر بيانات السفرىات إعترافا طالما أنه تضمن من الدلائل ما يعزز أدلة الدعوى الأخرى التى استند إليها وما دام لم يرتب على ذلك الإقرار وحده الأثر القانونى للإعتراف وهو الاكتفاء به والحكم على الطاعن بغير سماع شهود وإذا ما كان ما حصله الحكم من أقوال الشاهد عدلى سلطان فرغى من أن الطاعن هو الذى ضبط ومعه ذلك الإشتراك الذى اتضح تزويره واستعماله له أصله الثابت من شهادته بمحضر جلسة المحاكمة فإن النعى على الحكم بأن أقوال ذلك الشاهد جاءت فى حق الطاعن على سبيل الشك لا يكون له محل. لما كان ما تقدم، وكان القضاء فى المواد الجنائية يقوم على حرية القاضى فى تكوين عقيدته فلا يصح مطالبة بالأخذ بدليل معين إذ جعل القانون من سلطته أن يزن قوة الإثبات وأن يأخذ من أى بينة أو قرينة يرتاح إليها دليلا لحكمه إلا إذا قيده القانون بدليل معين ينص عليه وكان القانون الجنائى لم يجعل لإثبات التزوير طريقا خاصا فإن النعى على الحكم لأخذه بما جاء فى تقرير قسم أبحاث التزييف والتزوير واللجنة المشكلة لفحص الإشتراك المزور ينحل إلى جدل موضوعى فى تقدير الأدلة مما تستقل به محكمة الموضوع ولا تجوز مجادلتها فيه أو مصادرة عقيدتها بشأنه أمام محكمة النقض .

وحيث إن مبنى الوجه الثامن من الطعن هو الخطأ فى تطبيق القانون، ذلك بأن الحكم المطعون فيه دان الطاعن بجناية التزوير فى محور رسمى هو اشتراك السفر المستخرج باسم الطاعن واستعماله رغم علمه بتزويره مع أن تزوير المحور المذكور واستعماله لا يعدو أن يكون جنحة معاقبا عليها بمقتضى نص المادتين ٢١٧ و ٢١٨ من قانون العقوبات .

وحيث إنه لما كان الحكم قد أثبت فى حق الطاعن أنه ارتكب تزويرا فى دفتر اشتراك كيلومترى ينحول له السفر بقطارات مصلحة السكك الحديدية ويحرره موظفون بتلك المصلحة مختصون بمقتضى وظائفهم بتحريره فإن ما انتهى

إليه الحكم من أن هذا التزوير وقع في محرر رسمي مما يعد جناية معاقبا عليها طبقا للمادة ٢١١ من قانون العقوبات هو التكييف القانوني الصحيح للواقعة وأما ما يقوله الطاعن من أن تزوير دفتر الاشتراك الكيلومتري يعتبر جنحة منطبقة على المادة ٢١٧ من ذات القانون فهو مردود بأن هذا الدفتر ليس من قبيل المحررات التي وردت في هذه المادة إستثناء من الأصل فلا يصح التوسع فيها أو القياس عليها بإدخال محررات لا يتناولها هذا النص هذا فضلا عن أنه لا مصلحة للطاعن من النعي على الحكم في هذا الشأن طالما أن الحكم قد اعتبر الجرائم المسندة إليه جميعا مرتبطة إرتباطا لا يقبل التجزئة في حكم المادة ٢/٣٢ من قانون العقوبات وأنها كلها جريمة واحدة وأوقع عليه العقوبة التي تدخل في نطاق العقوبة المقررة قانونا بلخاية تقليد أختام الحكومة واستعمالها المنصوص عليها في المادة ٢٠٦ من قانون العقوبات فإن ما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه في هذا الوجه من الطعن لا يكون سديدا .

وحيث إنه لما تقدم جميعه فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متعبنا  
رفضه موضوعا .

## جلسة ٦ من فبراير سنة ١٩٦٨

برئاسة السيد المستشار / مختار مصطفى رضوان نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة المستشارين :  
محمد صبرى ، ومحمد عبد المنعم حمزاوى ، ونصر الدين عزام ، وأنور أحمد خلف .

( ٣٢ )

الطعن رقم ١٧٩٦ لسنة ٣٧ القضائية

( ١ ، ب ) براءة اختراع . نماذج صناعية . حكم . " تسببيه . تسبیب  
معيب " جريمة . " أركانها " .

( ١ ) عنصرا الابتكار والجددة شرطان أساسيان فى كل من الاختراع  
والنموذج الصناعى .

( ب ) وجوب بيان الحكم الأدلة التى استند إليها ومؤداها بيانا كافيا يتضح  
منه مدى تأييده للواقعة كما اقتضت بها المحكمة .

١ — يبين من نصوص القانون رقم ١٣٢ لسنة ١٩٤٩ فى شأن براءات  
الاختراع والرسوم والنماذج الصناعية أن المادة الأولى منه اشترطت لمنح براءة  
الاختراع أن ينطوى الاختراع على إبتكار وأن يكون الإبتكار جديدا فضلا  
عن قابليته للاستغلال الصناعى ، كما أن المادة ٣٧ من القانون سالف الذكر  
إذ نصت على أن " يعتبر رسما أو نموذجا صناعيا كل ترتيب للخطوط أو كل  
شكل جسم بالوان أو بغير ألوان لإستخدامه فى الإنتاج الصناعى بوسيلة آلية  
أو يدوية أو كيمياوية " فقد دلت على أن الرسم أو النموذج الصناعى يجب  
أن ينطوى على قدر من الإبتكار والجددة . وإذا ما كان عنصرا الإبتكار والجددة  
شرطين أساسيين فى كل من الاختراع والنموذج الصناعى ، فإن توافرها  
فى القوالب المقلدة ليس من شأنه وحده أن يؤدى إلى القول بأنها نموذج صناعى  
وليست اختراعا .

٢ — الأصل أنه يجب لسلامة الحكم أن يبين الأدلة التى استندت إليها المحكمة  
وأن يبين مؤداها فى الحكم بيانا كافيا يتضح منه مدى تأييده للواقعة كما

اقتنعت بها المحكمة . ولما كان ما أورده الحكم من مؤدى التقرير الفنى لا يصلح لأن يستنتج منه عناصر إثبات أو تنفى سائغة فقد غدا الحكم خلوا مما يكشف عن وجه استشهاد المحكمة بالدليل الذى استنبطت منه معتقدها فى الدعوى مما يهيم الحكم المطعون فيه بالقصور ويعجز محكمة النقض عن مراقبة صحة تطبيق القانون على الواقعة كما صار إثباتها فى الحكم والتقرير برأى فيما خاض فيه الطاعن فى وجه طعنه من خطأ فى تطبيق القانون وتأويله .

## الوقائع

إتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه فى يوم ١٨ نوفمبر سنة ١٩٦١ بدائرة قسم المنشية محافظة الاسكندرية : قلد النموذج الصناعى المبين بالمحضر والذى تم تسجيله قانونا باسم محمد محمود القاضى وطلبت عقابه بالمواد ٣٧ و ٣٨ و ٤٨ و ٤٩ من القانون رقم ١٣٢ لسنة ١٩٤٩ المعدل بالقانون رقم ٦٥ لسنة ١٩٥٥ . وادعى المحنى عليه مدنيا قبل المتهم بمبلغ ٥١ ج على سبيل التعويض المؤقت والمصاريف المدنية وأنعاب المحاماة . ومحكمة جناح المنشية الجزئية قضت حضوريا فى ٢٣ مايو سنة ١٩٦٢ عملا بالمادة ١/٣٠٤ من قانون الإجراءات الجنائية ببراءة المتهم مما نسب إليه ورفض الدعوى المدنية المقامة قبله وإلزام رافعها بمصاريفها . فاستأنف هذا الحكم كل من النيابة والمدعى بالحق المدنى . ومحكمة الإسكندرية الابتدائية - هيئة استئنافية - قضت حضوريا فى ٩ مايو سنة ١٩٦٣ بقبول الاستئناف شكلا وفى الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف فى شقيه الجنائى والمدنى مع إلزام المستأنف فى الدعوى المدنية بالمصاريف الاستئنافية ونحوه جنهات مقابل أنعاب المحاماة . فطعن المدعى بالحق المدنى فى هذا الحكم بطريق النقض . وقضى فى الطعن بتاريخ ٢٨ يونيو سنة ١٩٦٥ بقبوله شكلا وفى الموضوع بنقض الحكم المطعون فيه فيما قضى به فى الدعوى المدنية وإحالة القضية إلى محكمة إسكندرية الابتدائية لتحكم فيها من جديد هيئة استئنافية أخرى وإلزام المطعون ضده بالمصاريف المدنية ومبلغ خمسة جنهات مقابل أنعاب المحاماة . والمحكمة المذكورة - هيئة استئنافية أخرى - قضت فى ٢٧ يناير سنة ١٩٦٦ وقبل الفصل فى الموضوع بنذب مراقب براءة الاختراع والرسوم والنماذج الصناعية

بمصلحة التسجيل التجارى بوزارة الاقتصاد لأداء المأمورية الميمنة بمنطوق ذلك الحكم وبعد أن قدم تقريره قضت حضوريا فى ٢٩ ديسمبر سنة ١٩٦٦ فى الدعوى المدنية بقبول إستئناف المدعى المدنى شكلا وفى موضوعه وبإجماع الآراء بإلغاء الحكم المستأنف وإلزام المستأنف عليه أن يدفع للمستأنف مبلغ ٥١ ج على سبيل التعويض المؤقت والمصاريف المدنية عن الدرجتين ومبلغ ٢٠٠ قرش مقابل أتعاب المحاماة . فظن وكيل المحكوم عليه فى الحكم الأخير بطريق النقض إلخ .

## المحكمة

حيث إن مما ينهه الطاعن المدعى عليه فى الدعوى المدنية على الحكم المطعون فيه أنه إذ قضى بإلزامه بتعويض مؤقت للمدعى بالحقوق المدنية لأنه قلد نموذجا صناعيا مسجلا قد أخطأ فى تطبيق القانون وشابه قصور فى التسيب ، ذلك بأنه انتهى فى قضائه إلى إعتبار القوالب التى سجلها المطعون ضده نماذج صناعية معتمدا فى ذلك على الدليل المستمد من تقرير الخبير المتدب فى الدعوى على الرغم مما شاب التقرير من قصور ومن أن ما حصله الحكم منه ليس من شأنه أن يؤدى إلى النتيجة التى خلص إليها .

وحيث إنه يبين من الإطلاع على الأوراق وعلى المفردات المضمومة أن الطاعن أسس دفاعه فى محضر الجلسة وفى مذكراته على القول بأن القوالب المسجلة تعد قانونا إختراعا متعلقا بوسيلة صناعية مستحدثة لإنتاج كعوب أحذية السيدات وتقتضى حمايتها منح براءة إختراع ، وأنها لا تعد نموذجا صناعيا لأن النموذج هو شكل جسم لإستخدامه فى الإنتاج الصناعى أى أنه شكل مجسم يكسب الإنتاج طابعا يميزه عن السلع المماثلة بحيث تأتى السلعة مماثلة للنموذج وهو ما لا يتوافر فى تلك القوالب وإذا ما كان المطعون ضده لم يمنح براءة إختراع فإن تقليد هذه القوالب بفرض وجود ثمت تقليد غير مؤثم قانونا وقد إنتدبت المحكمة الإستئنافية خيرا انتهى فى تقريره إلى أن تلك القوالب تعد نماذج صناعية فاعترض على تقرير الخبير - وذلك فى محضر جلسة ٣ نوفمبر سنة ١٩٦٦ وفى مذكرته التى قدمها فى فترة حجز القضية للحكم ونعى عليه قصوره فى تبيان الأسانيد التى أقام عليها تقريره . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد

حصل مؤدى تقرير الخبير المتدب في قوله "إن الخبير انتهى في تقريره إلى أنه بمقارنة ومضاهاة القوالب المسجل نماذجها بإسم المدعى بالحق المدنى بالقوالب المضبوطة لدى المستأنف عليه — الطاعن — تبين وجود تشابه تام في بعضها وأن المشاهد للقوالب يختلف عليه الأمر بسبب تعدد عناصر التشابه كما أن النماذج المسجلة بإسم المدعى بالحق المدنى يتوافر فيها عنصر الجدة والابتكار وتندرج تحت حكم المادة ٣٧ من القانون ولم يقيم أحد قبل المطعون ضده بتسجيلها ، وقد أسس نتيجة تقريره على ما قام به من مضاهاة النماذج المضبوطة ورسوم النماذج المسجلة بإسم المستأنف المطعون ضده والتي أسفرت عن وجود التشابه والتطابق بينهما من حيث التصميم والتركيب والإعداد والهيكل بحيث يتماثل الإنتاج ثم عرض الحكم إلى دفاع الطاعن القانونى ورد عليه في قوله بالنسبة لما أثاره المستأنف عليه من أن القوالب التي قام المستأنف بتسجيل نماذجها ليست نماذج تندرج تحت حكم المادة ٣٧ من القانون ١٣٢ لسنة ١٩٤٩ ، فرد عليه المحكمة بأن الثابت من تقرير الخبير المتدب في الدعوى وأيده تقرير الخبير الإستشارى المقدم من المستأنف والمرفق بأوراق الدعوى أن هذه القوالب تعتبر نماذج صناعية لتوفر عنصر الجدة والابتكار فيها وأن المحكمة تطمئن إلى ما جاء بنتيجة تقرير الخبير المتدب في الدعوى والمرفق بالأوراق للأسباب التي بنى عليها والتي تأخذ بها المحكمة باعتبار أن النماذج الصناعية المسجلة بإسم المستأنف هي نماذج ينطبق عليها حكم المادة ٣٧ من القانون ١٣٢ لسنة ١٩٤٩ ومن ثم فيحتمل القانون ومن ثم تلتفت المحكمة عن طلب المستأنف عليه إعادة القضية للرافعة لمناقشة الخبير فيما ورد بتقريره حيث لا جدوى منه لإلوضوحه وضوحا تاما . ومفاد ما تقدم أن المحكمة اتخذت مما أورده الخبير المتدب في تقريره عن جدة القوالب وابتكارها سندا لاعتبارها نماذج صناعية وليست إختراعا متعلقا بوسيلة صناعية مستحدثة وهو ما لا يصلح وحده لما رتبته الحكم عليه ، ذلك بأنه يبين من نصوص القانون رقم ١٣٢ لسنة ١٩٤٩ في شأن براءات الإختراع والرسوم والنماذج الصناعية أن المادة الأولى منه إشتطت لمنع براءة الإختراع أن ينطوى الإختراع على إبتكار وأن يكون الإبتكار جديدا فضلا عن قابليته للاستغلال الصناعى كما أن المادة ٣٧ من القانون سالف الذكر إذ نصت على أن يعتبر رسما أو نموذجا صناعيا كل ترتيب للخطوط أو كل شكل جسم بالوان أو بغير ألوان

لإستخدامه فى الإنتاج الصناعى بوسيلة آلية أو يدوية أو كىماوية فقد دلت على أن الرسم أو النموذج الصناعى يجب أن ينطوى على قدر من الابتكار والجدة وإذا ما كان عنصرا الابتكار والجدة شرطين أساسيين فى كل من الاختراع والنموذج الصناعى فإن توافرها فى القوالب المقلدة ليس من شأنه وحده أن يؤدى إلى القول بأنها نموذج صناعى وليست اختراعا . لما كان ذلك ، وكان الأصل أنه يجب لسلامة الحكم أن يبين الأدلة التى استندت إليها المحكمة وأن يبين مؤداها فى الحكم بيانا كافيا يتضح منه مدى تأييده للواقعة كما إقتنعت بها المحكمة ، ولما كان ما أورده الحكم من مؤدى التقرير الفنى لا يصلح لأن يستنتج منه عناصر إثبات أو نفى سائغة فقد غدا الحكم خلوا مما يكشف عن وجه استشهاد المحكمة بالدليل الذى استنبطت منه معتقدها فى الدعوى مما يصم الحكم المطعون فيه بالقصور ويعجز هذه المحكمة عن مراقبة صحة تطبيق القانون على الواقعة كما صار إثباتها فى الحكم والتقرير برأى فيما خاض فيه الطاعن فى وجه طعنه من خطأ فى تطبيق القانون وتأويله . لما كان ما تقدم ، فإنه يتعين نقض الحكم المطعون فيه بغير حاجة إلى بحث سائر ما يثيره الطاعن فى أسباب طعنه . ولما كان الطعن الحالى للمرة الثانية فإنه يلزم تحديد جلسة لنظر الموضوع عملا بالمادة ٤٥ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ فى شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض .

## جلسة ١٢ من فبراير سنة ١٩٦٨

برئاسة السيد المستشار / محمد صبرى ، وعضوية السادة المستشارين : محمد عبد المنعم حمزاوى ،  
ونصر الدين عزام ، ومحمد أبو الفضل حفى ، وأنور أحمد خلف .

( ٣٣ )

### الطعن رقم ٢٠٥٠ لسنة ٣٧ القضائية

- ( ١ ) نقض . " أوجه الطعن " . حكم . " تسببيه . تسبيب معيب " .  
محكمة الاحالة . " سلطتها عند نظر الدعوى " . إختلاس . عقوبة .  
تصدر القصور فى التسبيب على أوجه الطعن المتعلقة بمخالفة القانون ، مما يمنع منه  
على محكمة النقض التعرض لما انساق إليه الحكم المطعون فيه من قرارات قانونية .
- ( ب ) إختلاس . " إختلاس الأموال الأميرية " . جريمة . " أركان  
الجريمة " . قصد جنائى . حكم . " تسببيه . تسبيب معيب " .  
وجود عجز فى الشيء الذى أؤتمن عليه المتهم ، لا يهض قرين الإختلاس بمعناه  
القانونى .
- ( ج ) دفاع . " الإخلال بحق الدفاع . ما يوفره " . حكم . " تسببيه .  
تسبيب معيب " . محكمة الموضوع . " الاجراءات أمامها " .  
الدفاع المتعلق بتحقيق دليل مقدم للقضاء . جوهرى . وجوب تحقيق المحكمة له  
والرد عليه .

١ — المقصور فى التسبيب له الصدارة على وجوه الطعن المتعلقة بمخالفة  
القانون ، فاذا كان الحكم المطعون فيه معيبا بالقصور ، فان محكمة النقض لا تملك  
التعرض لما انساق إليه من قرارات قانونية فى شأن نوع المال المختلس  
أو العقوبة التى يجب إنزالها تبعاً لذلك ، إذ ليس بوسعها أن تصحح منطوق  
حكم قضت بنقضه ، بل على محكمة الموضوع عند إعادة الدعوى لها أن تبحث  
نوع المال المختلس وأن تقضى بالعقوبة المقررة فى القانون إذا رأت  
أن تدين المتهم .

۲ — العجز في محتويات المخزن الذي أؤتمن عليه المتهم لا يعد قرين الاختلاس بما يتضمنه من إضافة المال إلى ذمة المختلس بنية اخضاعه على ربه ، ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه إذ إقتصر في التدليل على قيام الاختلاس من مجرد ضياع الشيء من المتهم دون أن يقدم لفقده تعليلا مقبولا ، وكانت قيمة هذا الشيء داخلية في حساب المبلغ الذي ألزم المتهم برده ، فإن الحكم يكون قاصر البيان واجبا نقضه .

۳ — إذا كان الدفاع عن المتهم أثار في مرافعته أنه لا يوجد دليل قاطع في الأوراق على ورود "الفونيات" ضمن الرسالة المقول بأنه تسلمها ، وأن المستندات المقدمة في الدعوى لا علاقة لها بهذه الرسالة ، مما ينتفى به الدليل على إستلام الرسالة موضوع الإتهام ، وأن من بين هذه المستندات خطابا من الشركة المصدرة أقرت فيه بالعجز وتحملت قيمته ، وتمسك المتهم بدلالته على إنتفاء الاختلاس في جانبه ، فإن الدفاع على هذه الصورة يكون جوهريا لتعلقه بتحقيق الدليل المقدم في الدعوى بحيث — إذا صح — لتغير به وجه الرأي فيها ، وإذا لم تنفطن المحكمة إلى فخاؤه وتقصطه حقه وتعنى بتحقيقه بلوغا إلى غاية الأمر فيه بل سكنت عنه إيراد له وردا عليه ، فإن حكمها يكون معيبا .

## الوقائع

إتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه في خلال سنة سابقة على يوم ۲ سبتمبر سنة ۱۹۶۴ بدائرة قسم حلوان محافظة القاهرة : بصفته مستخدما عموميا وأميناً على الودائع " أمين مخزن بشركة النصر لصناعة السيارات " اختلس فونيات الرشاش الميينة الوصف والقيمة بالتحقيقات والمملوكة لشركة النصر لصناعة السيارات والمسلمة إليه بسبب وظيفته . وطلبت إلى مستشار الإحالة إحالته إلى محكمة الجنايات لمحاكمته طبقا للقيد والوصف الواردين بتقرير الإتهام . فقرر بذلك . ومحكمة جنايات القاهرة قضت في الدعوى حضوريا عملا بالمواد ۱/۱۱۳ مكررا و ۱۱۸ و ۱۱۹ و ۱۷ من قانون العقوبات بمعاينة المتهم بالحبس مع الشغل سنة واحدة وتغريمه خمسمائة جنيه وعزله من وظيفته مع إلزامه بدفع قيمة ما اختلسه . فطعنّت النيابة العامة في هذا الحكم بطريق النقض كما طعن فيه وكيل المحكوم عليه . إلخ .

## المحكمة

حيث إن مما ينهض الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجناية الاختلاس قد شابه القصور في التسبيب ، ذلك بأنه خلا مما يثبت بيقين أن " الفونيات " المقول باختلاسها قد وردت فعلا من الشركة المصدرة ضمن رسالة المحركات ، وقد أثار الدفاع عنه في مرافعته أن المستندات المقدمة إلى المحكمة والتي اطلعت عليها دون بيان مضمونها في محضر الجلسة إنما هي عن رسالة أخرى ، واستدل من ذلك على أنه لا دليل على استلام الطاعن الرسالة المقول بحصول العجز فيها ، كما أشار إلى أن من بين المستندات المقدمة خطابا من الشركة الألمانية أقرت فيه بالعجز وتحملت قيمته ، وتمسك بدلالة ما جاء فيه على انتفاء الجريمة المسندة إليه ، وهو دفاع لم يلتفت إليه الحكم مع جوهريته ، كما أنه استند في إدانته من اختلاس " الفونيات " العشر الأخرى إلى مجرد عجز الطاعن عن تعليل ضياعها وفقدائها بعد إقراره باستلامها مع أن العجز لا يفيد بذاته الاختلاس بما يقتضيه من إضافة المال إلى ملك المختلس ، ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه يكون معيبا بما يبطله ويوجب نقضه .

وحيث إنه يبين من مدونات الحكم المطعون فيه أن الطاعن أمين مخزن شركة النصر للسيارات وهي إحدى شركات القطاع العام ، وأنه وردت لها رسالة من المحركات اللازمة لتكييف الهواء داخل ثلاثمائة صندوق بكل منها عابدة لقطع الغيار وجدت مائتان وتسع وتسعون منها ناقصة " فونية " عند الجرد وأن الطاعن كان قد تسلم الرسالة وفضها قبل ورود البيان الخاص بمحتوياتها من الشركة المصدرة على الرغم من التنبيه عليه من رؤسائه بأن يترث حتى يرد البيان ، واحتفظ بعلب قطع الغيار داخل دولاب خاص به ، كما أقر بوجود عجز آخر في مخزنه يعادل عشر " فونيات " كان قد تسلمها فعلا بصفته وعجز من تعليل ضياعها ، فيكون حاصل ما نسب إليه اختلاسه ٣٠٩ فونيات ، ثمن كل منها ثلاثة جنيهات ، وبذلك يبلغ مجموع قيمتها ٩٢٧ جنيها ألزمه برده . ودلل الحكم على وقوع الاختلاس بالامارات الواردة في المساق المتقدم . لما كان ذلك ، وكان يبين من محضر جلسة المحاكمة أن الدفاع عن الطاعن أثار في مرافعته أنه

لا يوجد دليل قاطع في الأوراق على ورود "الفونيات" ضمن الرسالة المقول بأنه تسلمها ، وأن المستندات المقدمة في الدعوى لا علاقة لها بهذه الرسالة مما ينتفى به الدليل على استلام الرسالة موضوع الانهاك ، وأن من بين هذه المستندات خطابا من الشركة الألمانية المصدرة أقرت فيه بالعجز وتحملت قيمته ، وتمسك بدلالته على انتفاء الاختلاس في جانبه . لما كان ذلك ، وكان الدفاع المسوق من الطاعن على هذا النحو — في صورة الدعوى المطروحة — جوهريا لتعلقه بتحقيق الدليل المقدم في الدعوى ، بحيث — إذا صح — لتغير به وجه الرأي فيها ، إلا أن المحكمة لم تنفطن إلى فخاؤه ولم تقسطه حقه ولم تعن بتحقيقه بلوغا إلى غاية الأمر فيه بل سكنت عنه إيرادا له وردا عليه . لما كان ذلك ، وكان العجز في محتويات المخزن الذي أؤتمن عليه الطاعن لا يعد قرين الاختلاس بما يتضمنه من إضافة المال إلى ذمة المختلس بنية اضاعته على ربه ، فإن الحكم المطعون فيه إذ اقتصر في الدليل على اختلاس "الفونيات" العشر على مجرد ضياعها من الطاعن دون أن يقدم لفقدائها تعليلا مقبولا ، وكانت قيمة "الفونيات" العشر داخلة في حساب المبلغ الذي ألزمه الحكم برده ، فإن الحكم المطعون فيه يكون قاصر البيان واجب النقض والإحالة بغير حاجة إلى بحث سائر ما يثيره الطاعن في أسباب طعنه أو بحث الطعن المقدم من النيابة العامة الذي تنعى فيه على الحكم الخطأ في تطبيق القانون إذ دان الطاعن بجناية الاختلاس المنصوص عليها في المادة ١/١١٣ مكررا من قانون العقوبات مع أن الجريمة التي يجب إدانته بها هي جناية الاختلاس المنطبقة على المادتين ١١١ و ١/١١٢ — ٢ من قانون العقوبات لأن الطاعن يعد في حكم الموظفين العموميين واختلس مالا لإحدى الشركات المملوكة لإحدى الأشخاص المعنوية العامة حالة كونه أمينا على الودائع وهي الجريمة المعاقب عليها بعقوبة الاشغال الشاقة المؤبدة ولا يجوز النزول بالعقوبة السالبة للحرية في حالة تطبيق المادة ١٧ من قانون العقوبات عن السجن ، لا موجب لبحث هذا الخطأ القانوني ، ذلك بأن القصور في التسيب له الصدارة على وجوه الطعن المتعلقة بخالفة القانون . ولما كان الحكم المطعون فيه معيبا لقصوره فإن هذه المحكمة لا تملك التعرض لما انساق إليه الحكم من تقارير قانونية في شأن نوع المال المختلس أو العقوبة التي يجب انزالها تبعا لذلك إذ ليس بوسعها أن تصحح منطوق حكم قضت بنقضه ، بل على محكمة الموضوع عند إعادة الدعوى لها أن تبحث نوع المال المختلس وأن تقضي بالعقوبة المقررة في القانون إذا رأت أن تدين المتهم .

## جلسة ١٢ من فبراير سنة ١٩٦٨

برئاسة السيد المستشار / مختار مصطفى رضوان نائب رئيس المحكمة ، ومضوية السادة  
المشارين : محمد محفوظ ، ومحمد عبد الوهاب خليل ، وحسين ماح ، ومحمود العمراوى .

( ٣٤ )

### الطعن رقم ٢٠٥٣ لسنة ٣٧ القضائية

(١) حكم . "تسببه . تسبب غير معيب" . دفاع . "الإخلال بحق  
الدفاع . ما لا يوفره" . نقض . "أسباب الطعن . ما لا يقبل منها" .  
تهريب جمركى . استيراد .

عدم منازعة المتهم فى أن ما ضبط معه هو من الذهب . ليس له بعد ذلك  
أن ينعى على المحكمة عدم إجراء تحليل كياوى للسادة المذكورة ، ما دام لم يطلب  
منها ذلك .

(ب) حكم . "تسببه . تسبب غير معيب" . محكمة الموضوع . "سلطتها  
فى تقدير الدليل" . دفع . جريمة . "أركانها" . قصد جنائى .  
نقض . "أسباب الطعن . ما لا يقبل منها" .

كفاية إثبات علم المتهم بكنه المادة المضبوطة من الأسباب السائفة التى  
أوردتها الحكم

١ - تنص المادة ٥٠ من قانون الجمارك الصادر بالقانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣  
على أن "يتولى الجمرك بعد تسجيل البيان الجمركى معاينة البضاعة والتحقق  
من نوعها وقيمتها ومنشئها ومن مطابقتها للبيان والمستندات المتعلقة به" .  
كما تنص المادة ٥٧ من ذات القانون على الإجراءات التى تتبع فى حالة قيام نزاع  
بين الجمارك وصاحب البضاعة حول نوعها أو منشئها أو قيمتها ، ولما كان الحكم  
قد أثبت بما نقله عن كتاب مدير جمرك القاهرة المتضمن طلب رفع الدعوى  
الجنائية على المتهم ، أن الأسباب المضبوطة معه من الذهب ، وكان لا يبين  
من الإطلاع على الأوراق أن المذكور أثار منازعة ما فى نوع المادة المضبوطة ،

كما لا يبين من مطالعة محاضر جلسات المحاكمة أنه أو المدافع عنه قد طلب إجراء تحليل كيمائى لتلك المادة ، فإنه لا يقبل منه من بعد أن ينعى على المحكمة قعودها عن إجراء لم يطلبه منها .

٢ — إذا كان ما أورده الحكم — فى رده على الدفع المبدى من المتهم بعدم علمه بوجود الذهب فى الحقيبتين اللتين كانتا معه — سائغا وكافيا لحمل قضائه فيما انتهى إليه من إثبات علمه بكنه المادة المضبوطة ، فإن ما يثيره المتهم فى هذا الخصوص لا يكون له محل ، وهو فى حقيقته لا يعدو أن يكون جدلا فى موضوع الدعوى . مما لا تجوز إثارته أمام محكمة النقض .

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه فى يوم ١٣/٢/١٩٦٧ بدائرة قسم النزهة محافظة القاهرة : ١ — شرع فى تهريب البضائع المبينة وصفا وقيمة بالمحضر (سبائك من الذهب ٥ ك و ٩٠٠ ج) بإدخالها إلى الجمهورية العربية المتحدة بطرق غير مشروعة بإخفائها فى جوارب مستورة من حقائبه دون أداء الضرائب الجمركية المستحقة عليها وبالمخالفة للقواعد المعمول بها فى شأن البضائع المنوعة وخاب أثر الجريمة لسبب لا دخل لإرادته فيه هو ضبطه قبل إتمام الجريمة ٢ — شرع فى استيراد السلع الموضحة فى التهمة السابقة إلى الجمهورية العربية المتحدة قبل الحصول على ترخيص باستيرادها وخاب أثر الجريمة لسبب لا دخل لإرادته فيه هو ضبطه قبل إتمام الجريمة . وطليت عقابه بالمادتين ١٢١ و ١٢٢ من القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ والمادتين ١ و ٧ من القانون رقم ٩ لسنة ١٩٥٩ . ومحكمة القاهرة الجزئية للجرائم المالية والتجارية قضت بحضورها فى ١١/٢/١٩٦٧ عملا بمواد الاتهام والمادة ٣٢/١ من قانون العقوبات بحبس المتهم سنة مع الشغل والنفاذ مع إلزامه بأداء تعويض قدره ٢١٨٩ ج و ٢٠ م ومصادرة الذهب المضبوط وذلك عن التهمتين . فاستأنف المحكوم عليه هذا الحكم ومحكمة القاهرة الابتدائية — بهيئة إستئنافية — قضت بحضورها بقبول الاستئناف شكلا وفى الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف . فطعن المحكوم عليه فى هذا الحكم بطريق النقض .

## المحكمة

حيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعن بجريمتي شروع في تهريب جمركي وفي استيراد سلعة قبل الحصول على ترخيص باستيرادها، قد شابه القصور والفساد في الاستدلال، ذلك بأنه اعتبر المادة المضبوطة ذهباً مما هو ممنوع استيراده مستنداً إلى مجرد ما ورد بأقوال شاهدي الإثبات من أنهما عندما أزالا الطلاء عن الأسياخ التي عثر عليها بحقيقتي الطاعن تبين لهما أنها مصنوعة من الذهب، مع أن الذهب يتشابه مع معادن أخرى ولا يمكن التحقق من كنهه إلا عن طريق التحليل الكيماوي الأمر الذي أغفلته محكمة الموضوع هذا إلى أن الطاعن قد نفى علمه بوجود المادة الممنوعة داخل الحقيبتين، غير أن الحكم المطعون فيه أطرح هذا الدفاع لأسباب غير سائغة لا تؤدي إلى إثبات ذلك العلم، وبذا جاء معيباً مستوجباً النقض.

وحيث إن الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه والمكمل بالحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى في قوله إنها "تخلص فيما أثبتته أحمد فؤاد صيد العال مأمور أول جمرك مطار القاهرة الجوي بمحضره المؤرخ ١٣/٢/١٩٦٧ من أن المتهم (الطاعن) وصل إلى مطار القاهرة على طائرة شركة الطيران العربية المتحدة القادمة من دمشق وتقدم بعفشه المكون من حقيبتين إلى الجراد عدلى برسوم لإتمام الإجراءات الجمركية وضمن إقراره الجمركي أنه لا يحمل ما يستحق رسوماً جمركية كما لا توجد مجوهرات ولما قام الجراد بتفتيش إحدى الحقيبتين لاحظ صلابتها فحاشها بشكل أثار شبهته فاستطلع رأى محرر المحضر الذي أمر بتمزيق حواف حقيبتى المتهم فأسفر التفتيش عن ضبط أربعة أسياخ في كل من الحقيبتين بطولهما وعرضهما وكانت هذه الأسياخ مطلية بمادة سوداء واتفق بعد إزالة هذه المادة أن الأسياخ المضبوطة مصنوعة من الذهب وهي تزن خمسة كيلو جرامات وتسعمائة جرام وكانت الحقيبتان تحتويان على ملابس شخصية للمتهم" وبعد أن أورد الحكم على ثبوت الواقعة لديه على هذه الصورة أدلة مستمدة من أقوال الجراد ومما تبين من مطالعة الإقرار الجمركي الذي حرره الطاعن — عرض إلى دفاع هذا الأخير وأطرحه بقوله "وحيث إن دفاع المتهم القائل بعدم علمه بوجود الذهب

المضبوط في الحقيبتين المنوه عنهما آنفا غير مستقيم عقلا أو منطقيا ذلك أنه من غير المتصور أن يستعير المتهم الحقيبتين فارغتين لمجرد حاجته إلى نقل أمتعته من الكويت إلى دمشق ثم بعدها إلى القاهرة دون أن يكون على علم بأهمية وجود الذهب ضمن جسم الحقيبة لا سيما وقد استبان للمحكمة من معاينتهما بالجلسة بأنهما مصنوعتان من الكرتون المغطى بالمشمع مما يجعل الاهتمام بحفظهما في حد ذاته قد لا يكون محل عناية أو رعاية، يضاف إلى ذلك أن المتهم ذهب أيضا إلى القول بأنه كلف من صاحب الحقيبتين في الكويت بأن يودعهما أحد فندقين حددهما له دون معرفة وسيلة إعادتهما إلى صاحبهما مرة أخرى وهو ما يؤكد عدم استساعة دفاع المتهم "وأضاف الحكم المطعون فيه - في صدد إطراره لدفاع الطاعن - قوله "إنه مما يؤيد علم المتهم وارتكابه الجريمة المنسوبة إليه ما شهد به جراد الجمرك عدلى برسوم في التحقيقات وأمام محكمة أول درجة من ارتباك المتهم فور محاولته استكشاف حافة الحقيبتين". لما كان ذلك، وكان قانون الجمارك الصادر بالقانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ قد نص في المادة ٥٠ منه على أن يتولى الجمرك بعد تسجيل البيان الجمركي معاينة البضاعة والتحقق من نوعها وقيمتها ومنشئها ومن مطابقتها للبيان والمستندات المتعلقة به. كما نص في المادة ٥٧ منه على الإجراءات التي تتبع في حالة قيام نزاع بين الجمارك وصاحب البضاعة حول نوعها أو منشئها أو قيمتها وكان الحكم قد أثبت بما نقله من كتاب مدير جمرك مطار القاهرة المتضمن طلب رفع الدعوى الجنائية على الطاعن أن الأسياخ المضبوطة مع هذا الأخير من الذهب وأن قيمتها تبلغ ٣٥٤٢ جنيها وكان لا يبين من الاطلاع على الأوراق أن الطاعن أثار منازعة ما في نوع المادة المضبوطة، كما لا يبين من مطالعة محاضر جلسات المحاكمة أنه أو المدافع عنه قد طلب إجراء تحليل كيمياوي لتلك المادة، فإنه لا يقبل منه من بعد أن ينعى على المحكمة قعودها عن إجراء لم يطلبه منها. لما كان ذلك، وكان الحكم قد تناول الدفع المبدى من الطاعن بعدم علمه بوجود الذهب في الحقيبتين اللتين كانتا معه، وكان ما أورده الحكم في رده على هذا الدفع سائفا وكافيا لحل قضائه فيما انتهى إليه من إثبات علم الطاعن بكنه المادة المضبوطة، فإن ما يثيره الطاعن في هذا الخصوص لا يكون له محل، وهو في حقيقته لا يعدو أن يكون جدلا في موضوع الدعوى مما لا تجوز إثارته أمام محكمة النقض. لما كان ما تقدم، فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعا.

## جلسة ١٢ من فبراير سنة ١٩٦٨

برئاسة السيد المستشار / محمد صبرى ، وحضوية السادة المستشارين : محمد عبد المنعم حمزوى ، ونصر الدين عزام ، ومحمد أبو الفضل حفتى ، وأنور أحمد خلف .

( ٣٥ )

### الطعن رقم ٢٠٦١ لسنة ٣٧ القضائية

( ١ ) نقض . ” المصلحة في الطعن ” .

لا مصلحة للطاعن في إثارة عدم توافر أركان الجناية التي حوكم بها طالما أن العقوبة المقررة لها عليه مقرررة للجنة التي يسلم بقيامها في حقه .

( ب ، ج ) دفع . بطلان . التكليف بالحضور . نظام عام . نقض .  
” أسباب الطعن . ما لا يقبل منها ” .

( ب ) أوجه البطلان المتعلقة بإجراءات التكليف بالحضور ليست من النظام العام . سقوط الحق في الدفع بها بحضور المتهم في الجلسة بنفسه .

( ج ) ليس للطاعن التمسك لأول مرة أمام محكمة النقض ببطلان إجراء إعلانه الذي صححه حضوره جلسة المحاكمة .

١ — لا جدوى للطاعن مما يشيره بشأن عدم توافر الجناية المنصوص عنها في المادة ١١٦ مكررا من قانون العقوبات وأن الواقعة لا تعد وأن تكون لجنة التبديد المنصوص عليها في المادة ٣٤١ من قانون العقوبات ما دام أن العقوبة المقررة لها وهي الحبس ستة شهور مقرررة في القانون للجنة التبديد .

٢ — من المقرر قانونا أن أوجه البطلان المتعلقة بإجراءات التكليف بالحضور ليست من النظام العام ويسقط الحق في الدفع بها وفقا للمادة ٣٣٤ من قانون الإجراءات الجنائية بحضور المتهم في الجلسة بنفسه ، وإنما له أن يطلب تصحيح التكليف أو استيفاء أى نقص فيه ومنحه أجلا لتحضير دفاعه قبل البدء في سماع الدعوى .

٣ — لا يقبل من الطاعن أن يتمسك لأول مرة أمام محكمة النقض ببطلان إجراء إعلانه الذي صححه حضوره جلسة المحاكمة .

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه في يوم ١١ من مايو سنة ١٩٦٥ بدائرة قسم السيدة محافظة القاهرة : أخل عمدا بتنفيذ الإلتزامات التي يفرضها عليه عقد المقاوله المبرم بينه وبين محافظة مرسى مطروح بأن إستولى على الأصناف المبينة تفصيليا بمحضر الجرد المؤرخ ١٠ من يولييه سنة ١٩٦٥ والتي كانت قد سلمت إليه بوصفه متعهد نقل لنقلها إلى الواحات البحرية مما ترتب عليه ضرر جسيم للدولة من جراء ذلك . وطلبت إلى مستشار الإحالة إحالته إلى محكمة الجنايات لمحاكمته طبقا للقيد والوصف الواردين بتقريرها، فقرر بذلك . ومحكمة جنايات القاهرة قضت في الدعوى حضوريا بتاريخ ٢٧ من يولييه سنة ١٩٦٧ عملا بالمادتين ١١٦ مكررا و ١٧ من قانون العقوبات بمعاينة المتهم بالحبس مع الشغل ستة أشهر . فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض ٠٠٠ إلخ

## المحكمة

حيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعن بجريمة الإخلال عمدا بتنفيذ الإلتزامات التي يفرضها عقد نقل إرتبط به مع الحكومة قد إنطوى على بطلان في الإجراءات أثرفيه وأخطأ في تطبيق القانون وشابه فساد في الإستدلال ، ذلك بأن الطاعن لم يعلن إعلانا صحيحا بجلسته ٢٥ من يولييه لسنة ١٩٦٧ المحددة لنظر الدعوى إذ الثابت من الأوراق أن المحضر أطلنه لجهة الإدارة لعدم الإستدلال عليه مع أن محل إقامته ثابت بكافة مراحل الدعوى فضلا عن أنه لم يثبت بورقة الإعلان الإجراءات التي نصت المادة ١٢ من قانون المرافعات على وجوب إتباعها ولا يصحح هذا البطلان حضور الطاعن بالجلسة إذ لم يصدر منه ما يفيد تنازله عنه كما لا يصححه قيام المحكمة بنذب محام للرافعه عنه وتأجيل الدعوى لجلسة ١٩٦٥/٧/٢٧ ذلك بأن المادة ٣٧٤ من قانون الإجراءات الجنائية تقضى بأن يكون التكليف بالحضور قبل الجلسة

بثمانية أيام على الأقل . ثم إن النيابة العامة أقامت الدعوى الجنائية قبل الطاعن بوصف الجناية المنصوص عنها في المادة ١١٦ مكررا من قانون العقوبات مع أن الواقعة لا تعدو أن تكون جنحة تبديد مما تنطبق على المادة ٣٤١ من القانون المذكور الأمر الذي يخرج عن اختصاص محكمة الجنائيات كما أن الحكم المطعون فيه افترض تجديد عقد المعاولة المبرم بين الطاعن ومدير أمن مرسى مطروح الذي انتهى في آخر يونيه سنة ١٩٦٣ تأسيسا على استمرار قيام الطاعن بتسلم سلع لنقلها لمحافظة مرسى مطروح بعد هذا التاريخ مع أن عقد المعاولة كما هو ظاهر منه ينتهي في آخر يونيه سنة ١٩٦٣ كما جاء بتقرير لجنة المحافظة المؤرخ ١٠ يولييه سنة ١٩٦٥ مما يفيد إلغاء هذا العقد كأثر مباشر لتطبيق لائحة المناقصات والمزايدات وهو ما أخطربه الطاعن وترتب عليه وقف مستحققاته مما حدا به إلى تقديم شكوى للمحافظ ، وأما قيام الطاعن بنقل بعض السلع المسلمة إليه بعد هذا التاريخ دون أجر أو إذن من صاحب الحق فهو لا يعدو أن يكون عملا من أعمال الفضالة وهي ليست عقدا - وأخيرا فإن الحكم أثبت تعمد الطاعن الإخلال بالعقد وحصول ضرر جسيم بالحكومة إستنادا إلى نقص بعض السلع وتلف بعضها لتخزينها بجراج الطاعن مع أن عدم قيامه بالنقل وامتناعه عن تنفيذ التزامه يرجع إلى حجز إستحقاقاته لدى المحافظة وإلى عدم قيام الأخيرة بما إلتزمت به قبله وهو ما أثاره في دفاعه - وأما ما جاء بتقرير لجنة الجرد من وجود عجز بالمخازن نسب إليه دون سند فلا يكفي لقيام الضرر ، هذا بالإضافة إلى أنه لم يكن ملزما بتخزين البضائع لخروج ذلك عن الإلتزامات المنصوص عليها في العقد .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به العناصر القانونية للجريمة التي دان الطاعن بها . وأورد على ثبوتها في حقه أدلة من شأنها أن تؤدي إلى ما رتبته عليها مستفاد من أقوال الشهود وتقرير لجنة الجرد ومن إقرار الطاعن . لما كان ذلك ، وكان من المقرر قانونا أن أوجه البطلان المتعلقة بإجراءات التكليف بالحضور ليست من النظام العام ويسقط الحق في الدفع بها وفقا للمادة ٣٣٤ من قانون الإجراءات الجنائية بحضور المتهم في الجلسة بنفسه ، وإنما له أن يطلب تصحيح التكليف أو إستيفاء أى نقص فيه ومنعه أجلا لتحضير دفاعه قبل البدء في سماع الدعوى . ولما كان الثابت بحضور

جلسة المحاكمة أن الطاعن حضر جلسة ٩٦٧/٧/٢٥ ولم يدفع هو أو المحامي المتدب للدفاع عنه ببطلان إعلانه بل التمس المحامي التأجيل للاطلاع والاستعداد أجابته المحكمة لطلبه وقررت التأجيل لجلسة ١٩٦٧/٧/٢٧ وفيها سمعت المحكمة الدعوى في حضور الطاعن ورافع محاميه ، ومن ثم فإنه لا يقبل منه أن يتمسك لأول مرة أمام محكمة النقض ببطلان إجراء إعلانه الذي صححه حضوره جلسة المحاكمة . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد عرض لدفاع الطاعن ورد عليه في قوله ” وحيث إن الذي يستبين مما تقدم ومما ثبت بالأوراق . أن العقد المبرم بين مديرية أمن مطروح والمتهم إنتهت مدته في سبتمبر سنة ١٩٦٣ إلا أن المديرية عبرت عن إرادتها في تجديده بإرسالها بوالص المواد المطلوب نقلها إلى المتهم — الطاعن — وصادف ذلك قبولا منه وقام بإستلام تلك الكميات من مصلحة السكة الحديد وأودعها مخزنه بالقاهرة ثم قام بإرسال كميات منها في ١٥ و ٢٢ أكتوبر سنة ١٩٦٣ و ٧ مارس و ٢٣ ديسمبر سنة ١٩٦٤ وتشمل العديد من أجولة الدقيق والمسلى المقلب واستحق مبالغ بلغت ٨٩٤ ج و ٨٠٠ م أوقفت المديرية صرفه لوجود مخالفات في عقد التوريد . . وإن واقعة إختلاس المتهم مقدار العجز السالف ذكره ونصرفه بالبيع للشاهد الثاني في سلفات النحاس والمبيد الحشري وواقعة تركه البضائع معرضة لعوامل الجو مع سوء تشوينها وتركها لديه دون إرسالها مدة تقرب من العامين إنما هي وقائع لا شك تنطوى على إخلال عمدي من جانبه بعقد النقل الذي إلتزم به . . وأنه ترتب على ذلك الإخلال العمدي ضرر محقق ، أدى قدرته اللجنة بمبلغ ٨٥٦ ج و ٥٠٠ م وذلك بخلاف ما تعرضت له البضائع من تلف بسبب سوء التخزين وقد كان الضرر نتيجة مباشرة لإخلاله العمدي بالعقد “ وهذا الذي ذهب إليه الحكم سائغ وسديد ويصلح ردا على دفاع الطاعن . ، ذلك بأن الحكم قد أثبت أن مديرية أمن مرسى مطروح والطاعن قد عبر كل منهما عن إرادته في تجديد عقد النقل المبرم بينهما إستنادا إلى إرسال مديرية الأمن بوالص المواد المطلوب نقلها إلى الطاعن وقيام الأخير بإستلام الكميات المدرجة في البوالص من الهيئة العامة للسكك الحديدية وإيداعها مخزنه ثم قيامه بإرسال كميات منها في ١٥ و ٢٢ أكتوبر لسنة ١٩٦٣ و ٧ من مارس و ٢٣ من ديسمبر لسنة ١٩٦٤ وجميعها في تواريخ تالية لإنتهاء العقد ، كما أثبت الحكم توافر ركني الضرر والقصد الجنائي في حق

الطاعن إذ تعد الإخلال بتنفيذ الإلزامات التي يفرضها عليه عقد النقل واستندت المحكمة في ذلك إلى أدلة سائغة ومقبولة في العقل والمنطق ولها أصلها في الأوراق وتؤدي في صحيح القانون إلى مارتبه الحكم عليها ، ومن ثم فإن ما يثيره الطاعن في هذا الشأن لا يعدو أن يكون جدلا موضوعيا فيما إطمأنت إليه محكمة الموضوع من أدلة الدعوى مما لا يقبل إثارته أمام محكمة النقض .

على أنه لا جدوى للطاعن مما يثيره بشأن عدم توافر الجناية المنصوص عنها في المادة ١١٦ مكررا من قانون العقوبات وأن الواقعة لا تعدو أن تكون جنحة تبديد المنصوص عليها في المادة ٣٤١ من قانون العقوبات مادام أن العقوبة المقررة لها وهي الحبس ستة شهور مقررة في القانون بجنحة التبديد .

لما كان ما تقدم ، فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

## جاسة ١٢ من فبراير سنة ١٩٦٨

برئاسة السيد المستشار/ مختار مصطفى رضوان نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة المستشارين :  
محمد محفوظ ، ومحمد عبد الوهاب خليل ، وحسين ساح ، ومحمود العمراوى .

( ٣٦ )

الطعن رقم ٢٢٥٩ لسنة ٣٧ القضائية

( ١، ب ) حكم " حجيته " . قوة الأمر المقضى فيه . خطأ . مسئولية مدنية .  
ضرر . تعويض . جريمة . قتل خطأ . إصابة خطأ .

( ١ ) ليس فى القانون ما يمنع إلزام متهم وحده بتعويض كل الضرر الناشئ عن جريمة ولو ارتكبها معه آخر .

( ب ) حيازة الحكم لقوة الأمر المقضى تمنع من مناقشته .

( ج ) خطأ . مسئولية جنائية . حكم . " تسببيه " . تسبب غير معيب " .  
محكمة الموضوع . " سلطتها فى تقدير الدليل " .

الخطأ المشترك لا يخلل الاتهم من المسئولية الجنائية .

( د ) حكم . " تسببيه " . تسبب غير معيب " . محكمة الموضوع . " سلطتها  
فى تقدير الدليل " . خطأ . مسئولية جنائية . مسئولية مدنية .  
علاقة السببية .

تقدير الخطأ المستوجب للمسئولية الجنائية أو المدنية . موضوعى .

١ - ليس ما يمنع قانونا من إلزام متهم واحد بتعويض كل الضرر الناشئ  
عن ارتكابه جريمة ولو ارتكبها معه غيره .

٢ - إذا كان الحكم الصادر ببراءة المتهم الثانى قد أصبح نهائيا وحاز حجية  
الأمر المقضى فيه بعدم الطعن عليه فمن يملكه فقد إستقر أمره ولا سبيل

إلى مناقشة مركزه ، ومن ثم فلا محل للتخوض فيما انتهى إليه الحكم المطعون فيه من تحميل الطاعن وحده كل التعويض على الرغم من ارتكابه الفعل مع المتهم الثاني .

٣ — الخطأ المشترك لا ينحلي المتهم من المسؤولية الجنائية ، ومن ثم إذا كان الحكم قد دلل على ثبوت نسبة الخطأ إلى الطاعن ووقوع الحادث نتيجة لهذا الخطأ ، فإن ما يثيره بوجه طعنه من وقوع خطأ من المتهم الثاني الذي قضى ببراءته يكون غير منتج ولا جدوى له منه ، إذ هو في حقيقته لا يعدو أن يكون جدلاً موضوعياً في تقدير الأدلة التي إقنعت بها محكمة الموضوع .

٤ — تقدير الخطأ المستوجب لمسئولية مرتكبه جنائياً أو مدنياً وتقدير توافر علاقة السببية وانتفاؤها من الأمور الموضوعية التي تترك لمحكمة الموضوع بشرط الاستدلال السائغ وأن يكون تكييفها للواقع يتفق وصحيح القانون .

## الوقائع

إتهمت النيابة العامة الطاعن وآخر بأنهما في ليلة ١٧/١٢/١٩٦٥ بدائرة قما : ( ١ ) تسببا خطأ في موت أحمد عبد العزيز حسن وعلى زكي أحمد على وكان ذلك ناشئاً عن إهمالهما وعدم مراعاتهما القوانين واللوائح بأن قاد الأول سيارته بحالة تعرض حياة الأشخاص والأموال للخطر وقبل بها ركاباً أكثر من المقرر وانتظر الثاني بسيارته في غير الأماكن المخصصة لذلك ولم يضيئاً مصابيح سيارتهما ليلاً فاصطدمت سيارة الأول بسيارة الثاني وحدثت إصابات المجنى عليهما الميمنة بالمحضر والتي أودت بحياتهما ( ٢ ) تسببا بخطئهما سالف البيان في جرح قصان إسماعيل فضل الله وجاد الرب محمد خليل وأحمد محمد أحمد حسن ومحمد حامد خليل بالإصابات الموصوفة بالتقارير الطبية . والمتهم الأول ( الطاعن ) أيضاً ( ١ ) قاد سيارة بحالة تعرض حياة الأشخاص والأموال للخطر ( ٢ ) قبل بالسيارة الأجرة قيادته ركاباً أكثر من المقرر ( ٣ ) لم يضيئ مصباح السيارة أثناء السير ليلاً . والمتهم الثاني أيضاً : ( أولاً ) تسبب بخطئه سالف البيان في جرح المتهم الأول بالإصابات الميمنة بالتقرير الطبي . ( وثانياً ) : إنتظار بسيارته في مكان ممنوع

الإنتظار فيه . ( وثالثا ) لم يضىء مصباح السيارة ليلا . وطلبت عقابهما بالمادتين ١/٢٣٨ و ٢٤٤ من قانون العقوبات وبالمواد ١ و ٢ و ٨١ و ٨٨ و ٩٠ من القانون ٤٤٩ لسنة ١٩٥٥ و ٢ و ٦ و ٩ و ١٥ من قرار وزير الداخلية . وإدعى زكى أحمد على مدنيا قبل المتهمين متضامنين بمبلغ خمسين جنيها على سبيل التعويض المؤقت وبالمصاريف والأتعاب . ومحكمة قنا الجزئية قضت حضوريا عملا بمواد الإتهام والمادة ٣٢ من قانون العقوبات بحبس كل من المتهمين ستة أشهر مع الشغل وعشرة جنيها كفالة لكل منهما لوقف التنفيذ لما نسب إليهما مع إلزامهما متضامنين بأن يؤديا للمدعى بالحق المدني مبلغ خمسين جنيها على سبيل التعويض المؤقت والمصروفات ومبلغ ٢٠٠ قرش مقابل أتعاب المحاماه . فاستأنف المحكوم عليهما هذا الحكم . ومحكمة قنا الابتدائية — بهيئة إستئنافية — قضت حضوريا بقبول الإستئنافين شكلا وفي الموضوع ( أولا ) بالنسبة إلى المتهم الأول ( الطاعن ) برفض الإستئناف وتأييد الحكم المستأنف وألزمت المتهم المصروفات المدنية الإستئنافية ( وثانيا ) بالنسبة إلى المتهم الثانى بإلغاء الحكم المستأنف وفي الدعوى الجنائية ببراءته مما أسند إليه بلا مصروفات . وفي الدعوى المدنية بعدم إختصاص محكمة أول درجة بنظرها بالنسبة لهذا المتهم وألزمت المدعى بالحق المدني بمصروفات هذا الشق من دعواه عن الدرجتين وبمبلغ مائتى قرش مقابل أتعاب المحاماه . فطعن المحكوم عليه فى هذا الحكم بطريق النقض ... إلخ .

## المحكمة

حيث إن ما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجريمتى القتل والإصابة الخطأ يكون قد إنطوى على فساد فى الإستدلال وخطأ فى الإسناد ، ذلك أنه انتهى إلى توافر ركن الخطأ كله فى جانبه ونفاه عن المتهم الثانى الذى قضى ببراءته فى حين أن خطأ هذا الأخير قائم وتسبب عنه وقوع الحادث لتركه سيارته النقل التى تعطلت بالطريق المعد للورور ثلاثة أيام متتالية دون إضاءة أو وضع علامة حولها تنبه لوجودها مما أدى إلى تصادم سيارة الطاعن بها وقوع الحادث .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية لجرائم القتل والإصابة الخطأ التي دان الطاعن بها وأنزل عليه العقوبة المقررة للجريمة الأشد وهي جريمة القتل الخطأ ، بعد أن خلص في استدلال سائغ إلى ثبوت ركن الخطأ في حقه من متابعة سيره بالسيارة ليلا على الرغم من شدة الظلام واكتشافه تلف أنوارها مما أدى إلى وقوع الحادث بمصادمته بسيارة المتهم الثاني التي كانت معطلة بالطريق وإصابة المجنى عليهم وقتل اثنين منهم ، واستظهر رابطة السببية بين هذا الخطأ وتلك الإصابات والوفاة . لما كان ذلك ، وكان الخطأ المشترك لا ينحلي المتهم من المسؤولية الجنائية ، وكان الحكم قد دلل على ثبوت نسبة الخطأ إلى الطاعن ووقوع الحادث نتيجة لهذا الخطأ ، فإن ما يثيره بوجه طعنه من وقوع خطأ من المتهم الثاني الذي قضى ببراءته — وبفرض صحة ذلك — يكون غير متج ولا جدوى له منه وهو في حقيقته لا يعدو أن يكون جدلا موضوعيا في تقدير الأدلة التي إقتنعت بها محكمة الموضوع ، ذلك أن تقدير الخطأ المستوجب لمسئولية مرتكبه جنائيا أو مدنيا وتقدير توافر علاقة السببية وانتفاؤها من الأمور الموضوعية التي تترك لمحكمة الموضوع بشرط الاستدلال السائغ وأن يكون تكييفها للواقع يتفق وصحيح القانون . لما كان ذلك ، وكان الحكم الصادر براءة المتهم الثاني قد أصبح نهائيا وحاز حجية الأمر المقضى فيه بعدم الطعن عليه ممن يملكه فقد استقر أمره ولا سبيل إلى مناقشة مركزه ومن ثم فلا محل للنخوض فيما انتهى إليه الحكم المطعون فيه من تحميل الطاعن وحده كل التعويض على الرغم من إرتكابه الفعل مع غيره ، ذلك أنه ليس ثمة ما يمنع قانونا من إلزام متهم وحده بتعويض كل الضرر الناشئ عن إرتكابه جريمة ولو ارتكبها معه غيره .

وحيث إنه لما تقدم ، يكون الطعن برمته على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

## جلسة ١٣ من فبراير سنة ١٩٦٨

برئاسة السيد المستشار/ عادل يونس رئيس المحكمة ، وعضوية السادة المستشارين :  
محمد صبرى ، ومحمد عبد المنعم حمزاوى ، ونصر الدين هزام ، وأنور أحمد خلف .

(٣٧)

الطعن رقم ١٧٢٩ لسنة ٣٧ القضائية

تقدم . "قطع التقادم" . دعوى جنائية . "رفعها" .

بمجرد التأشير من وكيل النيابة العامة بتقديم القضية إلى المحكمة . طبيعته : أمر إدارى . لا أثره  
في قطع إجراءات التقادم .

أفصح الشارع بما أورده من نصوص في شأن رفع الدعوى الجنائية عن تغاير  
الإجراء الذى يرتب قانونا قطع التقادم بين كل من قضاء الإحالة والنيابة العامة ،  
فهو أمر الإحالة بالنسبة إلى الجهة الأولى بينما هو التكليف بالحضور بالنسبة  
إلى الجهة الثانية ما لم تكن الجريمة من الجنح التى تقع بواسطة الصحف أو غيرها  
من طرق النشر هذا الجنح المضرة بأفراد الناس ، والدعوى الجنائية لا تعتبر  
مرفوعة بمجرد التأشير من النيابة العامة بتقديمها إلى المحكمة لأن التأشير بذلك  
لا يعدو أن يكون أمرا إداريا إلى قلم كتاب النيابة لإعداد ورقة التكليف  
بالحضور ، حتى إذا ما أعدت ووقعها عضو النيابة جرى من بعد إعلانها وفقا  
للقانون ، فتترتب عليها كافة الآثار القانونية بما فى ذلك قطع إجراءات التقادم  
بوصفها من إجراءات الإتهام .

## الوقائع

إتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه فى يوم ٨ من أبريل سنة ١٩٥٨ بدائرة  
ولاق محافظة القاهرة : أعطى بسوء نية لعللى محمد يسن شيكا لا يقابله وصيد  
قائم وقابل للسحب وأمر البنك المسحوب عليه الشيك بعدم دفع قيمته . وطلبت

حقابه بالمسادين ٣٣٦ و ٣٣٧ من قانون العقوبات . ومحكمة جنح بولاق الجزئية قضت في ٣ فبراير سنة ١٩٦٢ بعدم اختصاصها بنظر الدعوى فأرسلت القضية إلى نيابة بندر دمياط في ٢٧ مايو سنة ١٩٦٤ التي قررت في ٢٠ يونيو سنة ١٩٦٤ إقامة الدعوى الجنائية على الطاعن بالقيء والوصف سالفى البيان . وإدعى المجنى عليه مدنيا قبل المتهم بمبلغ قرش صاغ على سبيل التعويض المؤقت ، ثم تنازل عن دعواه . ومحكمة دمياط الجزئية قضت في الدعوى غيابيا بتاريخ ١٨ نوفمبر سنة ١٩٦٥ عملا بمادتي الإتهام (أولا) بحبس المتهم شهرين مع الشغل وأمرت بوقف تنفيذ العقوبة لمدة ثلاث سنوات تبدأ من تاريخ صيرورة الحكم نهائيا . (ثانيا) باثبات تنازل المدعى المدنى عن دعواه المدنية والزمته مصروفاتها . فعارض المتهم . وقضى في معارضته بتاريخ ٢٧ يناير سنة ١٩٦٦ برفضها وتأيد الحكم الغيابى المعارض فيه . فاستأنف . ومحكمة دمياط الابتدائية - بهيئة إستئنافية - قضت غيابيا بتاريخ ٢٠ سبتمبر سنة ١٩٦٦ بقبول الإستئناف شكلا وفى الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف . فعارض وقضى في معارضته بتاريخ ٢٢ نوفمبر سنة ١٩٦٦ برفضها وتأيد الحكم المعارض فيه . فطعن المحكوم عليه فى هذا الحكم بطريق النقض .. إلخ .

## المحكمة

حيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعن بجريمة إعطاء شيك بدون رصيد قد اخطأ فى تطبيق القانون ، ذلك بأن الطاعن دفع بإنقضاء الدعوى الجنائية بالتقادم لمضى أكثر من ثلاث سنوات بين صدور حكم محكمة جنح بولاق الجزئية بعدم الاختصاص بنظر الدعوى وبين إعلانه بورقة التكليف بالحضور أمام محكمة بندر دمياط المختصة ، وهو أول إجراء قاطع للتقادم ، فلم يأخذ الحكم بهذا النظر ورفض الدفع إستنادا إلى أن تأشيرة وكيل النيابة بتقديم الدعوى للجلسة تعتبر من إجراءات الإتهام القاطعة للتقادم ، مع أنها لا تعتبر فى صحيح القانون من هذا القبيل لأن الدعوى لا تخرج من حوزة النيابة إلا بتكليف المتهم بالحضور تكليفا صحيحا ، ولا محل لما قال به الحكم من قياس قرار النيابة بتقديم الدعوى للمحكمة على أمر الإحالة الصادر من مستشار الإحالة أو غرفة الإتهام الذى تعتبر به الدعوى مرفوعة للمحكمة ولو لم يكلف المتهم بالحضور .

وحيث إن الحكم المطعون فيه حصل الإجراءات التي مرت بها الدعوى بمأذاه أن النيابة العامة كانت قد رفعتها أمام محكمة جنح بولاق الجزئية التي قضت بتاريخ ٣ فبراير سنة ١٩٦٢ بعدم اختصاصها بنظرها ، وفي ٢٠ يونيو سنة ١٩٦٤ قررت نيابة دمياط تقديم القضية إلى المحكمة لجلسة ٥ نوفمبر سنة ١٩٦٤ حيث ظلت تؤجل لإعلان المتهم — الطاعن — إلى أن تم هذا الإجراء صحيحا بتاريخ ١٨ مارس سنة ١٩٦٥ ، ثم قضى بإدانته فاستأنف ودفع بانقضاء الدعوى الجنائية بالتقادم وقد عرض الحكم إلى هذا الدفع ثم خالص إلى رفضه وتأيد الحكم المستأنف بقوله ” ... ولما كان من المقرر أن مدة إنقضاء الدعوى الجنائية تنقطع بإجراءات الإتهام والتحقيق والمحاكمة وتسرى مدة التقادم من يوم الانقطاع وأن قرار غرفة الإتهام بإحالة المتهم إلى محكمة الجنايات لمعاقبته عن التهم المسندة إليه يعتبر إجراء قاطعا للمدة المذكورة ... وأن مفاد مانصت عليه المادتان ١٧ و ١٨ إجراءات أن المدة المسقطه للدعوى الجنائية تنقطع بأي إجراء يتم في الدعوى بمعرفة السلطة المنوط بها القيام به سواء كان من إجراءات التحقيق أو الإتهام أو المحاكمة وسواء أجريت في مواجهته أو في غيبته .. ولما كان الثابت من أوراق الدعوى أن نيابة بندر دمياط بعد أن أحيلت إليها الأوراق من نيابة بولاق للتصرف فيها قد قررت في ١٩٦٤/٦/٢٠ بقاء الواقعة ووصفها وتوجيه الإتهام إلى المتهم — الطاعن — وتقديمها لجلسة ١٩٦٤/١١/٥ لمعاقبته ، ولما كان هذا الإجراء من جانب النيابة المختصة يعتبر بلا ريب إجراء من إجراءات الإتهام إذ أن قرار إحالة المتهم إلى محكمة الجنح لمعاقبته بمواد الإتهام عما أسندته إليه يعد يقينا إجراء من إجراءات الإتهام قاطعا لمدة التقادم مثله في ذلك مثل قرار غرفة الإتهام بإحالة المتهم إلى محكمة الجنايات لمعاقبته عن التهم المسندة إليه .. ولما كان ذلك ، وكان الثابت أنه لم يمض بين وقوع الجريمة في ١٩٥٨/٤/٨ والحكم الصادر من محكمة جنح بولاق بعدم الاختصاص في ١٩٦٢/٢/٣ المدة المقررة لسقوط الحق في إقامة الدعوى الجنائية ولم تمض هذه المدة بين هذا الحكم وقرار الإحالة الصادر من نيابة بندر دمياط في ١٩٦٤/٦/٢٠ بإحالة المتهم إلى محكمة الجنح لمعاقبته بمواد الإتهام كما لم تمض بين هذا القرار وبين إعلان المتهم لأول مرة أمام هذه المحكمة في ١٩٦٥/٣/١٨ فإن الدفع بانقضاء الدعوى الجنائية بمضي المدة لا يكون له محل وغير قائم على سند من القانون ويتعين طرحه “ . ولما كان

ما قال به الحكم فيما تقدم - من أن قرار النيابة العامة بتقديم الدعوى إلى محكمة الجنح عدل لقرار قضاء الإحالة بإحالة الدعوى إلى قضاء الحكم ومن ثم فهو إجراء من إجراءات الإتهام القاطعة للتقدم - غير صحيح، ذلك بأن الشارع قد أفصح بما أورده من نصوص في شأن رفع الدعوى الجنائية عن تغاير الإجراء الذى يرتب قانونا هذا الأثر بين كل من قضاء الإحالة والنيابة العامة فهو أمر الإحالة بالنسبة إلى الجهة الأولى بينما هو التكليف بالحضور بالنسبة إلى الجهة الثانية ما لم تكن الجريمة من الجنح التى تقع بواسطة الصحف أو غيرها من طرق النشر عدا الجنح المضرة بأفراد الناس ، فالدعوى الجنائية لا تعتبر مرفوعة بمجرد التأشير من النيابة العامة بتقديمها إلى المحكمة لأن التأشير بذلك لا يعدو أن يكون أمرا إداريا إلى قلم كتاب النيابة لإعداد ورقة التكليف بالحضور ، حتى إذا ما أعدت ووقعها عضو النيابة جرى من بعد إعلانها وفقا للقانون ، فتترتب عليها كافة الآثار القانونية بما فى ذلك قطع إجراءات التقدم بوصفها من إجراءات الإتهام . لما كان ذلك ، فإن الحكم المطعون فيه إذ خالف هذا النظر يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون خطأ يعيبه ويستوجب نقضه وتصحيحه بالقضاء بقبول الدفع وإنقضاء الدعوى الجنائية بمضى المدة وبراءة المتهم الطاعن .

## جلسة ١٣ من فبراير سنة ١٩٦٨

برئاسة السيد المستشار / محمد صبرى ، وعضوية السادة المستشارين : محمد عبد المنعم  
حزواى ، ونصر الدين عزام ، ومحمد أبو الفضل حفى ، وأنور أحمد خلف .

( ٣٨ )

الطعن رقم ١٨٩٠ لسنة ٣٧ القضائية

( ١ ، ب ) بلاغ كاذب . قذف . جريمة . ” أركان الجريمة ” . دهوى  
جنائية . ” قبولها ” . دفع . ” الدفع بعدم قبول الدعوى ” .  
حكم . ” تسييبه . تسييب غير معيب ” .

( ١ ) تبرئة المتهم من جريمة البلاغ الكاذب لا تقتضى تبرئته من جريمة القذف  
لإختلاف أركان كل من الجريمتين .

( ب ) متى تعتبر المجنى عليها في جريمة القذف عالة بها وبممتلكاتها ؟

كفاية حمل الحكم على وقائع قذف لم يمس على علم المجنى عليها بها وبممتلكاتها  
ثلاثة أشهر .

١ — إذا كان ما أثبتته الحكم تتوافر به العناصر القانونية لجريمة القذف كما  
هى معرفة فى القانون فإنه لا محل لما يشير به المتهم بشأن إدانته عنها على الرغم  
من تبرئته من جريمة البلاغ الكاذب لإختلاف أركان كل من الجريمتين .  
٢ — إذا كان البين من مطالعة المفردات التى أمرت المحكمة بضمها تحقيقا  
للطعن — أن المحضر رقم ١٤٦٣ لسنة ١٩٦٣ إدارى بندر المنيا قد أرفقت به  
شكويان من المتهم فى حق المجنى عليها إحداها بتاريخ ١٩٦٣/٤/٢٨ والثانية  
فى ١٩٦٣/٧/١٦ وقد متا لمأمور بندر المنيا ولما مور مركز أبى قرقاص على التوالى  
وقد سئلت المجنى عليها فى الشكوى الأولى بتاريخ ١٩٦٣/٥/١ وأمرت النيابة بحفظها  
إداريا فى ١٩٦٣/٥/٢٣ وأما الشكوى الثانية المؤرخة ١٩٦٣/٧/١٦ فأرفقت  
دون أى إجراء فيها وقد حوت الوقائع التى أوردها الحكم الإبتدائى وهو فى صدد

بيانه لواقعة الدعوى التى دين الطاعن عن وقائع القذف التى تضمنتها ، وكانت الدعوى المباشرة التى أقامتها المدعية بالحق المدنى التى أعلنت فى ٢٩ ، ٣٠ يناير سنة ١٩٦٤ وإن كانت تعد غير مقبولة بالنسبة لما تضمنته الشكوى الأولى المؤرخة ١٩٦٧/٤/٢٨ لمضى ثلاثة أشهر على تاريخ علم المجنى عليها بالجريمة وبمتركبها ، إلا أنها تعتبر مقبولة بالنسبة لما تضمنته الشكوى الثانية المؤرخة ١٩٦٣/٧/١٦ من وقائع القذف التى لم تسأل فيها المجنى عليها بل أرفقت بالشكوى الأولى بعد حفظها ، ذلك بأن علم المجنى عليها بجريمة القذف الواقعة عليها فى هذه الشكوى ومتركبها لا يقوم فى حقها إلا من تاريخ إفتتاح صحيفة الدعوى ، فإن قضاء الحكم يكون محولا على وقائع القذف التى تضمنتها الشكوى الثانية ويكون ما يثبته المتهم من أن الدعوى غير مقبولة لمضى أكثر من ثلاثة أشهر على علم المجنى عليها بالجريمة ومتركبها على غير سند من القانون .

## الوقائع

أقام المطعون ضدهما اللجنة المباشرة أمام محكمة بندر المنيا ضد الطاعن بعريضة أعلنت إليه اتهامه فيها بأنه فى أيام ١٩٦٣/٤/٢٨ و ١٩٦٣/٦/٢٧ و ١٩٦٣/٧/١٦ و ١٩٦٣/٧/١٨ و ١٩٦٣/٩/٢٠ : ( أولا ) أبلغ كذبا مع سوء القصد ضد المطعون ضدهما بأنهما يديران منزلا للدعارة السرية وأنهما يتخذان منزلها مركزا تابعا لمنظمة أجنبية ضد أمن الدولة العليا وقد تبين كذب هذه الأمور وعدم صحتها ( ثانيا ) قذف فى حق الطالبين فى التواريخ ١٩٦٣/٤/٢٨ و ١٩٦٣/٦/٢٧ و ١٩٦٣/٧/١٦ و ١٩٦٣/٧/١٨ و ١٩٦٣/٩/٢٠ وذلك بطريق الكتابة والتبليغ للجهات المختلفة وتضمن هذا القذف إسناد قيام المطعون ضدهما بإدارة منزلا للدعارة السرية . وطلبا عقابه بالمواد ٣٠٢ و ٣٠٥ و ٣٠٨ من قانون العقوبات مع القضاء لهما قبله بمبلغ ٥١ ج على سبيل التعويض المؤقت . والمحكمة المذكورة قضت فى الدعوى حضوريا عملا بالمادتين ٣٠٢ و ٣٠٨ من قانون العقوبات ( أولا ) ببراءة المتهم من التهمة الأولى ( ثانيا ) بحبسه أسبوعين مع الشغل وكفالة ٢٠٠ قرش لوقف التنفيذ وتفريره ٢٠ ج عن التهمة الثانية ( ثالثا ) إلزامه أن يدفع إلى المدعين مدنيا مبلغ عشرة جنيهات والمصاريف

المدينة المناسبة ومبلغ ۲۰۰ قرش مقابل أتعاب المحاماه . فاستأنف المتهم هذا الحكم . ومحكمة المنيا الابتدائية قضت في الاستئناف حضوريا بقبوله شكلا وفي الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف وألزمته المصروفات المدنية ومائة قرش مقابل أتعاب المحاماه . فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض .. إلخ .

## المحكمة

حيث إن الطاعن ينعى على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجريمة القذف قد شابه تناقض في التسيب وخطأ في تطبيق القانون ، ذلك بأنه بعد أن أثبت أن الطاعن أبلغ ضد المدعين بالحقوق المدنية بأنهما يديران منزلا للدعارة السرية ويتخذان من منزلهما مركزا تابعا لمنظمة أجنبية ضد أمن الدولة انتهى إلى تبرئته من تهمة البلاغ الكاذب ودانه بجريمة القذف مع أن تبرئته من التهمة الأولى يوجب تبرئته من الجريمة الأخرى لإبتنائهما على ذات الوقائع ثم إن الدعوى المباشرة غير مقبولة لمضى أكثر من ثلاثة أشهر على علم المجنى عليهما بالجريمة ومركبها وذلك طبقا لنص المادة الثالثة من قانون الإجراءات الجنائية إذ الثابت من الأوراق أن الشكاوى المقدمة من الطاعن ضد المجنى عليهما حفظت بتاريخ ۱۹۶۳/۵/۱۹ ولم ترفع الدعوى عنها إلا في ۱۹۶۴/۱/۲۹ وكل أولئك المثالب تعيب الحكم بما يوجب نقضه .

وحيث إنه يبين من الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه أنه أثبت الإطلاع على الشكاوى الإدارية رقم ۱۴۶۳ سنة ۱۹۶۳ بنذر المنيا المضمومة بقوله ” وحيث إنه يبين من الإطلاع على الشكاوى ۱۴۶۳ سنة ۱۹۶۳ إداري بنذر المنيا المضمومة أن المتهم — الطاعن — قدم شكوى لمأمور بنذر المنيا في ۱۹۶۳/۴/۲۸ نسب فيها إلى المدعية الأولى إدارة منزلها للدعارة السرية بمعاونة من يدعى .. وأنهما يعتديان عليه ويلاحقانه بالتهديد بالإستعانة بالمتعطلين كما قدم شكوى ثانية في ۱۹۶۳/۷/۱۶ إلى مأمور مركز أبو قرقاص نسب فيها إلى المدعية الأولى إدارة منزلها للدعارة بمساعدة .. وقرر المتهم عند سؤاله في الشكاوى الأولى في المحضر المؤرخ ۱۹۶۳/۴/۲۸ أن المدعية مدنيا وأعوانها يلاحقونه

بالتهديد وقررت هي أن المتهم أعاد تقديم الشكاوى الماسة بسمعتها ومثل فيها كل من يحيى سوريال يونان وجلال أحمد موسى فقررا أن المتهم يعتدى على المدعية مدنيا بالسب وينسب إليها إدارة منزلها للدعارة على مسمع من الجيران . ثم انتهى الحكم إلى إدانة الطاعن من جريمة القذف في قوله " وحيث إن ما نسبته المتهم إلى المدعية الأولى من أقوال في الشكويين بأنها تدير منزلها للدعارة يعتبر قذفا طبقا للمادة ٣٠٢ ع توافر فيه ركن العلانية بالإبلاغ به وإجراء تحقيق فيه وقد أيد الشاهدان يحيى سوريال يونان وجلال أحمد موسى توجيه التهم للمدعية عبارة إدارتها منزلها للدعارة على مسمع من الجيران ومن ثم يتعين عقاب المتهم بالمادة ٣٠٨ ع ولا أثر لدفاعه بوجود توفر القصد الخاص في البلاغ الكاذب لأن الواقعة المسندة إلى المتهم والثابتة قبله هي القذف العلني . لما كان ذلك ، وكان ما أثبتته الحكم فيما سلف تتوافر به العناصر القانونية لجريمة القذف كما هي معرفة في القانون ومن ثم فإنه لا محل لما يشير الطاعن بشأن إدانته عنها على الرغم من تبرئته من جريمة البلاغ الكاذب لإختلاف أركان كل من الجريمتين . لما كان ما تقدم ، وكان يبين من مطالعة المفردات التي أمرت المحكمة بضمها تحقيقا للطعن - أن المحضر رقم ١٤٦٣ لسنة ١٩٦٣ إداري بندر المنيا قد أرفقت به شكاويان من الطاعن في حق المجني عليها إحداهما بتاريخ ١٩٦٣/٤/٢٨ والثانية في ١٩٦٣/٧/١٦ وقدمتا لمأمور بندر المنيا ولما مور مركز أبو قرقاص على التوالي وقد سئلت المجني عليها في الشكاوى الأولى بتاريخ ١٩٦٣/٥/١ وأمرت النيابة بحفظها إداريا في ١٩٦٣/٥/٢٣ وأما الشكاوى الثانية المؤرخة ١٩٦٣/٧/١٦ فأرفقت دون إتخاذ أى إجراء فيها وقد حوت الوقائع التي أوردتها الحكم الابتدائي وهو في صدد بيانه لواقعة الدهوى والتي دين الطاعن عن وقائع القذف التي تضمنتها . لما كان ذلك ، وكانت الدعوى المباشرة التي أقامت المدعية بالحق المدني التي أعلنت في ٢٩ و ٣٠ يناير سنة ١٩٦٤ وإن كانت تعد غير مقبولة بالنسبة لما تضمنته الشكاوى الأولى المؤرخة ١٩٦٣/٤/٢٨ لمضى

ثلاثة أشهر على تاريخ علم المجنى عليها بالجريمة وبمتركها إلا أنها تعتبر مقبولة بالنسبة لما تضمنته الشكوى الثانية المؤرخة ١٩٦٣/٧/١٦ من وقائع القذف التي لم تسأل فيها المجنى عليها بل أرفقت بالشكوى الأولى بعد حفظها، ذلك بأن دلم المجنى عليها بجريمة القذف المسندة إليها في هذه الشكوى وبمتركها لا يقوم في حقها إلا من تاريخ افتتاح صحيفة الدعوى ، وبذلك يكون قضاء الحكم محمولا على وقائع القذف التي تضمنتها الشكوى الثانية ، ويكون ما يثيره الطاعن في هذا الصدد على غير سند من القانون . لما كان ما تقدم ، فإن الطعن برمته يكون على غير أساس ويتمين رفضه . ووضوحا وإلزام الطاعن بالمصروفات المدنية .

## جلسة ١٣ من فبراير سنة ١٩٦٨

برئاسة السيد المستشار / محمد صبرى ، وعضوية السادة المستشارين : محمد عبد المنعم حمزاوى ،  
ونصر الدين مزام ، ومحمد أبو الفضل حفى ، وأنورا أحمد خلف .

( ٣٩ )

### الطعن رقم ١٨٩٥ لسنة ٣٧ القضائية

( ١ ، ب ) تموين . " دقيق " . جريمة . " أركان الجريمة " . تاجر .  
أعمال تجارية .

( ١ ) بيع الدقيق الفاخر نمرة ( ١ ) استخراج ٧٢٪ من يتجر فيه من أصحاب محال  
البقالة بغير ترخيص . عمل مؤثم قانونا .

( ب ) من يتخذ من الأعمال التجارية حرفة معتادة له فهو تاجر .

( ج ) قانون . " الجهل بالقانون " . حكم . " تسببه . تسبب غير عيب " .  
إثبات . " اعتراف " . تموين . " دقيق " . جريمة . " أركان الجريمة " .  
قصده جنائى . تاجر . أعمال تجارية .

عدم قبول التدفع بالجهل بالقانون .

١ — البين من نص المادة الأولى من القرار رقم ٦٢ لسنة ١٩٦٠ بتنظيم بيع  
الدقيق الفاخر نمرة ( ١ ) استخراج ٧٢٪ فى صريح لفظه وواضح دلالة أن القانون  
يؤثم بيع الدقيق ممن يتجر فيه من أصحاب محال البقالة قبل الحصول على ترخيص  
بذلك بالتطبيق لأحكام القانون رقم ٤٥٣ لسنة ١٩٥٤ .

٢ — التاجر كما عرفه الشارع فى المادة الأولى من قانون التجارة هو من يتخذ  
الأعمال التجارية — والبيع كذلك — حرفة معتادة له ، أى يمارسها على وجه  
الإعتياد ، ولا كذلك من يتولى من غير المتجرين فى السلعة القيام بعملية بيع فردية  
حوضية إسداء لخدمة لا ممارسة لحرفة .

٣ - متى كان الحكم المطعون فيه قد أثبت على الطاعن أنه يبيع الدقيق الذي حاز منه قدرا ضخما - على وجه الاعتياد - وأن ما باعه يوم الضبط كان جزءا مما حازه بقصد الاتجار وأنه أقرب بذلك متذرعاً بجهله القانون - مما لا يقبل التذرع به - وكان لما حصله الحكم من اعتراف الطاعن أصله الثابت في الأوراق على ما يبين من المفردات التي أمرت المحكمة بضمها تحقيقاً للطعن ، فإن الحكم إذ دان الطاعن بجريمة بيعه الدقيق الفاجر في محل البقالة المملوك له قبل الحصول على ترخيص بذلك ، يكون قد طبق القانون على واقعة الدعوى تطبيقاً صحيحاً .

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه في يوم ١٩٦٥/٦/٢١ بدائرة مركز أجا : قام ببيع الدقيق الفاجر الموضح بالأوراق دون أن يكون مرخصاً له بذلك . وطلبت عقابه بمواد القانون ٦٢ لسنة ١٩٦٠ والمادة ٥٦ من المرسوم بقانون ٩٥ سنة ١٩٤٥ . ومحكمة أجا الجزئية قضت بجلسته ١٩٦٥/١/٤ حضورياً بحبس المتهم ستة شهور مع الشغل وتغريمه ١٠٠ ج مائة جنيه وكفالة ١٠ ج عشرة جنيهات لوقف تنفيذ عقوبة الحبس ومصادرة المضبوطات وشهر ملخص الحكم بحروف كبيرة على واجهة محل المتهم لمدة ستة شهور بلا مصاريف جنائية . فاستأنف المتهم هذا الحكم . ومحكمة المنصورة الابتدائية - بهيئة استئنافية - قضت بجلسته ١٩٦٦/١١/١٦ حضورياً بقبول الاستئناف شكلاً وفي الموضوع برفضه وتأييد الحكم المستأنف بلا مصاريف جنائية فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض .. الخ .

## المحكمة

حيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعن بجريمة بيع الدقيق الفاجر بدون ترخيص قد أخطأ في تطبيق القانون وشابه القصور في التسبيب ، ذلك بأن الطاعن أسس دفاعه أمام محكمة الموضوع على أن القانون لا يعاقب على مجرد حيازة الدقيق تمهيداً لإستصدار الترخيص ببيعه ، وأن القدر

الذى باعه للخبز إنما كان عملية فردية عرضية تمت إسداء الخدمة مما هو بعيد عن نطاق التأثيم والعقاب ، إلا أن الحكم المطعون فيه لم يقسط هذا الدفاع القانونى حقه ، إيرادا له وردا عليه ، مما يعيبه بما يبطله ويوجب نقضه .

وحيث إن القرار رقم ٦٢ لسنة ١٩٦٠ بتنظيم بيع الدقيق العادى والدقيق الفاخر (١) استخراج ٧٢٪/ نص فى مادته الأولى على أنه ( يحظر على محال البقالة فى جميع أنحاء القطر المصرى بيع الدقيق العادى والدقيق الفاخر نمرة ( ١ ) استخراج ٧٢٪/ المنتج محليا أو المستورد ما لم يكن مرخصا لها فى ذلك ، بمقتضى الرخصة الصادرة بالتطبيق لأحكام القانون رقم ٤٥٣ لسنة ١٩٥٤ المشار إليه ، ويكون بيعه بالجملة مقصورا على شئون بنك التسليف الزراعى والتعاونى ومستودعات بيع الدقيق بالجملة المخصصة لذلك والمطاحن . ويكون بيعه بنصف الجملة مقصورا على المحال المخصصة للتجار فيه بالتجزئة والمخازن البلدية والأجنبية ومحال البقالة المشار إليها بالفقرة الأولى ) ولما كان البين من هذا النص فى صريح لفظه وواضح دلالاته أن القانون يؤتم بيع الدقيق ممن يتجر فيه من أصحاب محال البقالة قبل الحصول على ترخيص بذلك بالتطبيق لأحكام القانون رقم ٤٥٣ لسنة ١٩٥٤ ، والتاجر كما عرفه الشارع فى المادة الأولى من قانون التجارة هو من يتخذ الأعمال التجارية — والبيع كذلك — حرفة معتادة له ، أى يمارسها على وجه الإعتياد ولا كذلك من يتولى من غير المتجرين فى السلعة القيام بعملية بيع فردية عرضية إسداء لخدمة لا ممارسة لحرفة . ولما كان الحكم المطعون فيه قد أثبت على الطاعن أنه يبيع الدقيق — الذى حاز منه قدرا ضخما — على وجه الإعتياد ، وأن ما باعه للخبز يوم الضبط كان جزءا مما حازه بقصد الاتجار ، وأنه أقر بذلك متذرا بجهله القانون مما لا يقبل التذرع به ، وكان لما حصله الحكم من إعراف الطاعن أصله الثابت فى الأوراق — على ما يبين من المفردات التى أمرت المحكمة بضمها تحقيقا للطعن — فإن الحكم إذ دان الطاعن بجريمة بيعه الدقيق الفاخر فى محل البقالة المملوك له قبل الحصول على ترخيص بذلك ، يكون قد طبق القانون على واقعة الدهوى تطبيقا صحيحا ، ويكون الطعن على غير أساس واجب الرفض .

## جلسة ١٩ من فبراير سنة ١٩٦٨

برئاسة السيد المستشار / مختار مصطفى رضوان نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة  
المستشارين : محمد عبد الوهاب خليل ، ونصر الدين عزام ، ومحمد أبو الفضل حفي ، وأنور  
أحمد خلف .

( ٤٠ )

الطعن رقم ١٨٤١ لسنة ٣٧ القضائية

( أ ) تعويض . مسئولية مدنية . ” أركانها ” . محكمة الموضوع . ” سلطتها  
في تقدير التعويض ” .

تقدير التعويض . أمر موضوعي ، بشرط إحاطة الحكم بعناصر  
المسئولية المدنية .

( ب ) وصف التهمة . دفاع . ” الإخلال بحق الدفاع . ما يوفره ” .  
تغير المحكمة التهمة من سرقة إلى غش تجاري دون لفت نظر الدفاع . إخلال  
بحق الدفاع .

( ج ) دعوى مدنية . ” إجراءات نظرها ” . دعوى جنائية .  
لا علاقة للدعوى بالحقوق المدنية بالدعوى الجنائية وليس له استعمال ما تخوله  
من حقوق .

— من المقرر أنه وإن كان تقدير التعويض من سلطة محكمة الموضوع تقضى  
بما تراه مناسبا وفقا لما تبينته من مختلف ظروف الدعوى وأنها متى استقرت على  
مبلغ معين فلا تقبل المناقشة فيه ، إلا أن هذا مشروط بأن يكون الحكم قد أحاط  
بعناصر المسئولية المدنية من خطأ وضرر وعلاقة سببية إحاطة كافية وأن يكون  
ما أورده الحكم في هذا الخصوص مؤديا إلى النتيجة التي انتهى إليها .

٢ — لا ینـخـول القـانـون المـحـکـمـة أن تـعـاقـب المـتـهـم عـلـی أـسـاس وـاقـعـة لـم تـکـن مـرفـوعـة بـهـا الدـعـوی طـلـیـه دـون أن تـلـفـت الدـفـاع عـنـه إـلـی ذـلـک . ولـمـا کـانـت الجـرـیـمـة المـنـصـوص عـلـیـهـا فـی المـادـة ٣١٨ مـن قـانـون العـقـوبـات الـتـی رـفـعـت بـهـا الدـعـوی الجـنـائـیـة عـلـی الطـاعـن وجرـت المـحـاکـمـة عـلـی أـسـاسـهـا تـخـتـلـف فـی أـرکـانـهـا وعـنـاصـرـهـا عـن الجـرـیـمـة الـتـی دـانـتـه المـحـکـمـة بـهـا بـمـقـتـضـی المـادـة الأـوـلـی مـن القـانـون رـقـم ٤٨ لـسـنـة ١٩٤١ ، وکـان التـغـیـر الـذـی أجـرتـه المـحـکـمـة فـی التـهـمـة لـیـس مـجـرـد تـغـیـر فـی وـصـف الأـفـعـال المـسـنـدـة إـلـی الطـاعـن مـمـا تـمـلـک المـحـکـمـة إـجـراء بـغـیر سـبـق تـعـدـیـل فـی التـهـمـة بـل یـجـاوزـه إـلـی إـسـناد وـاقـعـة جـدـیـدـة إـلـی الطـاعـن و إـلـی تـعـدـیـل فـی التـهـمـة نـفـسـهـا لا تـمـلـکـه المـحـکـمـة إـلا فـی أثنـاء المـحـاکـمـة و قـبـل الحـکـم فـی الدـعـوی و بـشـرط تـنـیـه المـتـهـم إـلـیـه و مـنـعـه أـجـلـا لـتـحـضـیر دـفـاعـه بـنـاء عـلـی التـعـدـیـل الجـدـیـد إـذا طـلـب ذـلـک عـمـلـا بـالمـادـة ٣٠٨ مـن قـانـون الإـجـراءـات الجـنـائـیـة . فـإن الحـکـم المـطـعـون فـیـه یـکـون قـد بـنی عـلـی إـجـراء باطل مـمـا یـعـیـبـه بـمـا یـوجـب تـقـضـیـه .

٣ — لا یـمـلـک المـدـعی بـالحـقـوق المـدـنـیـة اسـتـعـمال حـقـوق الدـعـوی الجـنـائـیـة أو التـحـدث عـن الوـصـف الـذـی یـراه هـو لـها و إـنـمـا یـدخـل فـیـهـا بـصـفـتـه مـضـرـورـا مـن الجـرـیـمـة الـتـی و قـعـت طـالـبـا تـعـوـیـضـا مـدـنـیـا عـن الـضـرر الـذـی لـحقـه ، فـدـعـواه مـدـنـیـة بـحـثـة و لا عـلاـقـة لـها بـالدـعـوی الجـنـائـیـة إـلا فـی تـبـعـیـتـهـا لـها .

## الوقائع

اتـهـمـت النـیـابـة العـامـة ... .. بـأنـه فـی یـوم ٢٨ مـارـس سـنـة ١٩٦٥ بـدائـرة بـندر المـنـیا : سـرق کـیـات غـاز الـدیزل المـیـنـة و صـفـمـا و قـیـمـة بـالمـحـضـر و المـمـلـوکـة لـشـرکـة القـاهـرـة لـلـاقـطـان . و طـلـبـت عـقـابـه بـالمـادـة ٣١٨ مـن قـانـون العـقـوبـات . و ادـعـت شـرکـة القـاهـرـة لـلـاقـطـان مـدـنـیـا بـمـبـلـغ ١٥٠٠ ج تـعـوـیـضـا قـبـل المـتـهـم و المـسـئـول عـن الحـقـوق المـدـنـیـة . و مـحـکـمـة بـندر المـنـیا قـضـت حـضـور یـا بـتـاریـخ ١٨ مـن أـبـریـل سـنـة ١٩٦٥ عـمـلـا بـالمـادـة ١/٣٠٤ مـن قـانـون الإـجـراءـات الجـنـائـیـة بـیـراءـة المـتـهـم مـن التـهـمـة المـسـنـدـة إـلـیـه و رـفـض الدـعـوی المـدـنـیـة و ألـزـمـت المـدـعیـة بـالحـق المـدـنـی مـصـار یـفـهـا . فـاسـتـأنـفـت النـیـابـة هـذا الحـکـم ، کـمـا اسـتـأنـفـتـه المـدـعیـة بـالحـق المـدـنـی . و مـحـکـمـة المـنـیا الإـبـتـدائـیـة — بـهیـئـة اسـتـثـنـائـیـة — قـضـت حـضـور یـا بـتـاریـخ ٨ فـبـرأـیر

سنة ١٩٦٧ بإجماع الآراء بقبول الاستئناف شكلا وفي موضوعه بإلغاء الحكم المستأنف وحبس المتهم شهرا مع الشغل وإلزامه أن يدفع خمسمائة جنيه على سبيل التعويض للدعي بالحقوق المدنية مع المصروفات ومائة قرش مقابل أتعاب المحاماة بلامصروفات جنائية. فطعن وكيل المدعية بالحق المدني والمحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض ... إلخ .

## المحكمة

(أولا) عن الطعن المقدم من شركة القاهرة "المدعية بالحقوق المدنية" .

حيث إن مما تنعاه المدعية بالحقوق المدنية على الحكم المطعون فيه القصور والإبهام في التسبيب ، ذلك بأن الشركة الطاعنة كانت قد طلبت إلزام المتهم والمستولين عن الحقوق المدنية متضامين بأن يدفعوا لها مبلغ ١٥٠٠ ج منه ١٠٠٩ ج و ٣٦٦ م يمثل قيمة غاز الديزل الذي احتسبه المتهم عليها دون حق والباقي يمثل قيمة الأضرار التي أصابها نتيجة ما قام به المتهم من غش في وزن ذلك الغاز من أول مارس سنة ١٩٦١ حتى ٢٨ فبراير سنة ١٩٦٥ إلا أن المحكمة قضت بإلزام المتهم وحده بأن يدفع لها مبلغ خمسمائة جنيه على أن هذا المبلغ قد قدرته حسبما تراه لها من ظروف الدعوى وملابساتها دون بيان للأساس الذي بنت عليه المحكمة تقديرها وعناصر الضرر الذي حاق بالطاعنة مع أنها لو عنت ببحثها لتغير وجه رأيها في تقدير مبلغ التعويض المقضى به مما يعيب الحكم بما يوجب نقضه .

وحيث إن الثابت من مطالعة الحكم المطعون فيه أن الشركة الطاعنة قد طلبت الحكم لها بمبلغ ١٥٠٠ ج تعويضا وأن المحكمة قضت بإلزام المتهم بأن يدفع لها خمسمائة جنيه فقط على سبيل التعويض النهائي دون أن تعنى ببيان مقدار غاز الديزل الذي كان المتهم قد خدع الشركة الطاعنة في توريده لها وبيان ثمنه وما حاق بها من ضرر في هذا الشأن . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أنه وإن كان تقدير التعويض من سلطة محكمة الموضوع تقضى بما تراه مناسبا وفقا لما تبينته من مختلف ظروف الدعوى وأنها متى استقرت على مبلغ معين فلا تقبل

المناقشة فيه إلا أن هذا مشروط بأن يكون الحكم قد أحاط بعناصر المسؤولية المدنية من خطأ وضرر وعلاقة سببية إحاطة كافية وأن يكون ما أورده الحكم في هذا الخصوص مؤدياً إلى النتيجة التي انتهى إليها ، وكان الحكم المطعون فيه قد قعد عن بحث ركن الضرر كما تحدثت عنه الشركة الطاعنة ومن ثم يكون قد قضى في الدعوى المدنية دون أن يحيط بعناصرها إحاطة كافية مما يعيبه ويوجب نقضه مع الإحالة .

( ثانيا ) عن الطعن المقدم من المحكوم عليه :

وحيث إن مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه الإخلال بحق الدفاع ، ذلك بأنه دانه بجريمة الغش التجاري طبقاً للمادة الأولى من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ على الرغم من أنه كان متهماً بجريمة السرقة دون أن تعنى المحكمة بلفت نظر الدفاع عملاً بالمادة ٣٠٨ من قانون الإجراءات الجنائية في حين أن كلا منهما تقوم على عناصر خاصة بها ، ولا يفي في هذا الصدد أن تكون المدعية بالحقوق المدنية قد تناولت ذلك التعديل في مذكرتها التي لم يطلع عليها الطاعن إذ لا صفة لها بالنسبة للدعوى الجنائية .

وحيث إن هذا النعي صحيح ، ذلك أنه تبين من الاطلاع على الحكم المطعون فيه أن الدعوى الجنائية أقيمت على الطاعن بوصف أنه سرق كميات من غاز الديزل المملوكة لشركة القاهرة للأقطان وقد انتهى الحكم إلى إدانته بوصف أنه خدع الشركة في مقدار غاز الديزل الذي باعه لها الأمر المنطبق على المادة الأولى من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ وبرر ذلك بقوله "إن للمحكمة الاستثنائية أن تغير وصف التهمة المطروحة عليها دون لفت نظر الدفاع ما دامت الوقائع المسادة التي اتخذتها أساساً للوصف الجديد هي نفس الوقائع التي نسبت إلى المتهم وما دامت المحكمة لم تقض على الطاعن بعقوبة أشد من العقوبة المقررة قانوناً للجريمة الموصوفة بالوصف الأول وأنه لم يحدث تغيير في ذات الواقعة المسندة إليه وأنه كان على الدفاع أن يتناول الأوصاف التي يمكن أن توصف بها الواقعة خاصة وقد أثار الحاضر عن المدعية بالحقوق المدنية انطباق قانون التدليس والغش على الواقعة المسندة إلى الطاعن " . وما انتهى إليه الحكم فيما تقدم غير مديد

في القانون ، ذلك أنه لما كانت الجريمة المنصوص عليها في المادة ٣١٨ من قانون العقوبات التي رفعت بها الدعوى الجنائية على الطاعن وجرت المحاكمة على أساسها تختلف في أركانها وعناصرها عن الجريمة التي دانتها المحكمة بها بمقتضى المادة الأولى من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ ، وكان التغير الذي أجرته المحكمة في التهمة ليس مجرد تغيير في وصف الأفعال المسندة إلى الطاعن مما تملك المحكمة بإجرائه بغير سبق تعديل في التهمة بل يجاوزه إلى إسناد واقعة جديدة إلى الطاعن وإلى تعديل في التهمة نفسها لا تملك المحكمة إلا في أثناء المحاكمة وقبل الحكم في الدعوى وبشرط تنبيه المتهم إليه ومنحه أجلا لتحضير دفاعه بناء على التعديل الجديد إذا طلب ذلك عملا بالمادة ٣٠٨ من قانون الإجراءات الجنائية .

ولما كان ما أورده الحكم المطعون فيه من عدم لفت المحكمة نظر الدفاع إلى ما أجرته من تعديل هو بعينه الإخلال بحق الدفاع المنهى عنه في القانون وما ساقه الحكم تبريرا لهذا الإجراء لا يصلح سنداً لتبريره ، ذلك أنه لم يبد في جلسة المحاكمة سواء من النيابة أو من الدفاع ما يدل صراحة أو ضمنا على الالتفات إلى ما استقرت عليه المحكمة أو انتهت إليه من تعديل للتهمة ، والدفاع بعد غير ملزم بواجب الالتفات حيث تقعد المحكمة من واجبها في لفت نظره . ولا يغنى عن ذلك ما طلبته الشركة المدعية بالحقوق المدنية من طلب تعديل التهمة ذلك أن المدعى بالحقوق المدنية لا يملك استعمال حقوق الدعوى الجنائية أو يتحدث عن الوصف الذي يراه هو لها وإنما يدخل فيها بصفته مضرورا من الجريمة التي وقعت طالبا تعويضا مدنيا عن الضرر الذي لحقه ، فدعواه مدنية بحتة ولا علاقة لها بالدعوى الجنائية إلا في تبعيتها لها . لما كان ما تقدم ، وكان القانون لا ينحول المحكمة أن تعاقب المتهم على أساس واقعة لم تكن مرفوعة بها الدعوى عليه دون أن تلفت الدفاع عنه إلى ذلك ، فإن الحكم المطعون فيه يكون قد بنى على إجراء باطل مما يعيبه بما يوجب نقضه والإحالة بغير حاجة إلى بحث الوجه الآخر من وجهي الطعن .

## جلسة ١٩ من فبراير سنة ١٩٦٨

برئاسة السيد المستشار / مختار مصطفى رضوان نائب رئيس المحكمة، وعضوية السادة المستشارين :  
محمد عبد المنعم حمزاوي ، ونصر الدين مزام ، و محمد أبو الفضل حفي ، وأنور أحمد خلف .

( ٤١ )

### الطعن رقم ٢١٧٧ لسنة ٣٧ القضائية

( أ ، ب ) محكمة الموضوع . ” سلطتها في تقدير الدليل “ . إثبات . ” إثبات بوجه عام “ . قرارات وزارية . تموين . خبز . دعوى جنائية .

( أ ) مرد إقتناع القاضي بإدانة المتهم أو ببراءته ، إلى الأدلة المطروحة على بساط البحث بالجلسة . عدم انسحاب تقدير المحكمة لدليل في دعوى إلى دعوى أخرى

( ب ) النص في القرارات الوزارية على إجراءات وزن الخبز وكيفية حصوله ، مقصود به الإرشاد والتوجيه للوظفين المنوط بهم المراقبة وإثبات المخالفة .

( ج ، د ، هـ ) تموين . خبز ” خبز بلدي “ . جريمة . ” أركان الجريمة “ . دفاع . ” الإخلال بحق الدفاع . ما لا يوفره “ حكم . ” تسببه . تسبب غير معيب “ .

( ج ) تحقق العجز في وزن الخبز البلدي بعد مرور ثلاث ساعات على تهوينه دون تأثير لما قد يطرأ بعد ذلك من زيادة في نسبة العجز .

( د ) إجراء وزن الخبز عند ضبطه على ميزان الخبز . غير لازم قانونا .

( هـ ) النعي على المحكمة قمودها عن إجراء لم يطلب منها . غير مقبول .

١ — تقدير المحكمة لدليل في دعوى لا ينسحب أثره إلى دعوى أخرى مادامت لم تظمن إلى الدليل المقدم فيها ، ذلك أن الأحكام الجنائية يجب أن تبنى على

الأدلة التي تطرح على المحكمة على نشاط البحث بالجلسة ويقتنع منها القاضي بإدانة المتهم أو ببراءته ، مستقلا في تكوين عقيدته بنفسه (١) .

٢ — جرى قضاء محكمة النقض على أن النص في القرارات الوزارية على إجراءات وزن الخبز وكيفية حصوله هي من قبيل الإرشاد والتوجيه للوظفين المنوط بهم المراقبة وإثبات المخالفة لئتم عملهم على وجه سليم ودقيق دون أن تؤثر هذه القرارات على الحق المقرر للقاضي بمقتضى القانون في استمداد عقيدته من عناصر الإثبات المطروحة أمامه في الدعوى دون أن يتقيد بدليل معين .

٣ — العجز في وزن الخبز البلدي الذي يؤتمه القانون ، يتحقق بعد أن تكون قد مرت على تهويته ثلاث ساعات وهو ما كشف الحكم عن ثبوته — وليس بذى بال بعد ذلك ما يطرأ من الزيادة في نسبة العجز، فإنه لا على الحكم إن هو أعرض عما أثاره الطاعنان في هذا الشأن ولم يرد عليه ، مادام أنه دفاع ظاهر البطلان .

٤ — لم يستلزم المشرع أن يجرى وزن الخبز عند ضبطه على ميزان المخبز .

٥ — إذا كان الثابت من مراجعة محضر جلسة المحاكمة أن المدافع عن الطاعنين ترفع في الدعوى طالبا البراءة ولم يبد للمحكمة أية طلبات ، فإنه لا يكون للطاعنين من بعد أن ينص على المحكمة قعودها عن الإستجابة إلى إعلان شهود نفى أو حجز القضية للحكم لتقديم أحكام أو غيرها من الأوراق .

## الوقائع

إتهمت النيابة العامة الطاعنين بأنهما في يوم ٨ يناير سنة ١٩٦٦ . بدائرة قسم أول طنطا محافظة الغربية: (الأول) بصفتيه صاحب مخبز ومديره المسئول (والثاني) الخراط به — انتجا خبزا بلديا طريا يقل متوسط وزن الرغيف الواحد عن الوزن المقرر قانونا . وطلبت عقابهما بالمواد ١ و ١/٢١ و ٢٦ و ٢٧ و ١/٣٨ من القرار

(١) (والظن دقم ٢٠٣٠ لسنة ٣٧ ق جلسة ١٩٦٨/٢/٥) .

رقم ٩ لسنة ١٩٥٧ المعدل بالقرارات ١٠٩ لسنة ١٩٥٩ و ٩٣ لسنة ١٩٦٠ و ٧٤ لسنة ١٩٦١ والمواد ١ و ٨ و ٩/١ - ٤ - ٥ و ٧ و ٨ من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ المعدل بالمرسوم بقانون رقم ٢٥٠ لسنة ١٩٥٢ .  
ومحكمة جنح طنطا المستعجلة الجزئية قضت حضوريا عملا بمواد الإتهام بحبس كل من المتهمين ستة شهور مع الشغل وكفالة ٥٠٠ قرش لوقف التنفيذ وتغريم كل منهما مائة جنيه والمصادرة وإشهار ملخص الحكم على واجهة المخبر لمدة ستة شهور بلا مصاري ف جنائية . فاستأنف المحكوم عليهما هذا الحكم . ومحكمة طنطا الابتدائية - بهيئة استئنافية - قضت حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف بلا مصروفات جنائية . فطعن الوكيل عن المحكوم عليهما في هذا الحكم بطريق النقض .. إلخ .

## المحكمة

حيث إن الطاعنين ينعين على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانتهما بجرية إنتاج خبز يقل وزن الرغيف فيه عن المقرر قانونا - قد أخطأ في القانون وأخل بحقهما في الدفاع ودان عليهما القصور . فأما الخطأ في القانون فيراه الطاعنان في أن الحكم دان أولهما على الرغم من أن المحكمة ذاتها قضت في يوم صدور الحكم المطعون فيه ببراءته في قضية أخرى على أساس عدم صلته بالخبز ، وأما الإخلال بحق الدفاع فيتمثل في أن المدافع عن الطاعنين كان قد طلب في الجلسة التي صدر فيها الحكم المطعون فيه التأجيل لإعلان شهود قى - كما طلب أيضا حجز القضية للحكم ليقدم مذكرة وأحكاما يدلل بها على إنعدام صلة الطاعن الأول بالخبز وعلى سلامة باقي وجوه الدفاع ، غير أن المحكمة لم تستجب إلى هذين الطلبين . وأما القصور فأيته أن الحكم لم يرد على ما أثاره من دفاع قام على أن مفتش التموين لم يبين رقم العجز في "الخشني" الذي أجراه على الخبز في الخبز ، ولم يقم بالوزن على ميزان الخبز الذي أوجب القانون وجوده فيه لهذا الغرض وأنه من ثم لم يكن يصح نقل الخبز إلى خارج الخبز ، وأن المفتش لم يوضح نوع الميزان الذي وزن عليه الخبز ومدى حساسيته ولا وحدات الصنج التي إستعملها ، وأنه كان يتعين عليه وزن العجين عند الخراط حتى تتبين جرميته قبل أن تتدخل النار والتهوية بفعلهما في نقص الوزن ،

وأنه لم يحدد موعد إنتاج أول رغيف ليتبين فوات أكثر من ثلاث ساعات على قيامه بالوزن ، ذلك بأن القانون حدد العجز بـ ٥ ٪ في وزن الخبز الذي يمر عليه ثلاث ساعات ولم يحدد العجز فيما يمر عليه أكثر من ذلك ، هذا إلى أن الحكم لم يلتفت أيضا إلى ما قال به الطاعنان من أن الخبز عرض على لجنة التحكيم بعد ثلاث أيام فضاقت معالمة . وبذلك كله يكون الحكم معيبا بما يستوجب نقضه .

وحيث إنه يبين من مراجعة الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه ولما أنشأ الحكم المطعون فيه من أسباب أنه حصل واقعة الدعوى بما تتوافر به العناصر القانونية للجريمة التي دان الطاعنين — بوصف أن أولهما صاحب الخبز والثاني هو الخراط فيه — بارتكابها وأورد على ثبوتها في حقهما أدلة من شأنها أن تؤدي إلى مارتبه عليها وهي مستمدة من أقوال مفتش التموين الذي ضبط الواقعة ، ونتيجة فحص اللجنة التي شكلت لفحص الخبز واطمئنان المحكمة إلى سلامة الإجراءات فضلا عن إقرار الطاعن الثاني بأنه الذي قام بتخريب الخبز وأن الطاعن الأول هو صاحب الخبز . لما كان ذلك ، وكان تقدير المحكمة لدليل في دعوى لا ينسحب أثره إلى دعوى أخرى مادامت لم تطمئن إلى الدليل المقدم فيها ، ذلك أن الأحكام الجنائية يجب أن تبنى على الأدلة التي تطرح أمام المحكمة على بساط البحث بالجلسة ويقتنع منها القاضي بإدانة المتهم أو ببراءته مستقلا في تكوين عقيدته بنفسه بناء على ذلك ، فإن ما ينعاه الطاعن الأول على الحكم من خطأ حين دانه في الدعوى الحالية حال أن المحكمة أصدرت حكما آخر في الجلسة ذاتها قضى بتبرئته في قضية أخرى تأسيسا على عدم صلته بالخبز ، لا يكون له محل . لما كان ذلك ، وكان الثابت من مراجعة محضر جلسة الحكم المطعون فيه أن المدافع عن الطاعنين ترفع في الدعوى طالبا البراءة ولم يبد للمحكمة أى طلبات ، فإنه لا يكون للطاعنين من بعد أن ينعيا على المحكمة قعودها عن الاستجابة إلى إعلان شهود نفى أو حجز انقضية للحكم لتقديم أحكام أو غيرها من الأوراق . لما كان ذلك ، وكان المشرع لم يستلزم أن يجري وزن الخبز — عند ضبطه — على ميزان الخبز ، وكان العجز في وزن الخبز البلدي الذي يؤتمه القانون يتحقق بعد أن تكون قد مرت على تهويته ثلاث ساعات — وهو ما كشف الحكم عن ثبوته — وليس بذى بال بعد ذلك ما يطرأ من الزيادة في نسبة العجز ، فإنه لا على الحكم

إن هو أعرض عما أثاره الطاعنان في هذا الشأن ولم يرد عليه مادام أنه دفاع ظاهر البطلان . لما كان ما تقدم ، وكان قضاء محكمة النقض قد جرى على أن النص في القرارات الوزارية على إجراءات الوزن وكيفية حصوله هي من قبيل الإرشاد والتوجيه للموظفين المنوط بهم المراقبة وإثبات المخالفات ليتم عملهم على وجه سليم ودقيق دون أن تؤثر هذه القرارات على الحق المقرر للقاضي بمقتضى القانون في استمداد عقيدته من عناصر الإثبات المطروحة أمامه في الدعوى دون أن يتقيد بدليل معين ، فإن سائر ما يثيره الطاعنان في طعنهما ينحل إلى جدل موضوعي في سلطة المحكمة في وزن عناصر الدعوى مما تستقل بتقديره دون رقابة لمحكمة النقض مادامت أنها لا تخرج في ذلك عن موجب الاقتضاء العقلي والمنطقي وهو ما لم يخطئ الحكم في تقديره .

وحيث إنه ترتيبا على ما تقدم يكون الطعن برمته على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

---

## جلسة ١٩ من فبراير سنة ١٩٦٨

برئاسة السيد المستشار / مختار مصطفى رضوان نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة  
المستشارين : محمد عبد المنعم حمزوى ، ونصر الدين عزام ، ومحمد أبو الفضل حنفى ،  
وأفورا أحمد خلف .

(٤٢)

### الطعن رقم ٢١٨٥ لسنة ٣٧ القضائية

(١) قتل خطأ . إصابة خطأ . جريمة .

تفاير جريمة القتل الخطأ من جريمة الإصابة الخطأ . لا محل لإعتبار المجنى عليهم  
في جريمة القتل الخطأ في حكم المصابين في جريمة الإصابة الخطأ .

(ب) قانون . " تفسيره " . قتل خطأ . إصابة خطأ . جريمة .

الأحكام القانونية تدور مع ملتها لا مع حكمتها . عدم جواز إهدار العلة والأخذ  
بالحكمة عند وضوح النص .

جريمة المادة ٢٣٨ / ١ عقوبات أخف من جريمة المادة ٢٤٤ / ١ ، ٣ عقوبات .  
عدم جواز الجمع بين هذين النصين المتفايرين واستخلاص عقوبة جديدة منهما أشد  
من العقوبات المقررة في النص الأول الواجب التطبيق .

(ج) قتل خطأ . إصابة خطأ . جريمة . ارتباط .

جريمة المادة ٢٣٨ / ١ عقوبات أشد من جريمة المادة ٢٤٤ / ١ عقوبات .  
إعمال حكم المادة الأولى باعتبارها النص المقرر لأشد الجريمتين المرتبطتين وفقا  
للمادة ٢ / ٣٢ عقوبات تطبيق صحيح للقانون .

١ - يبين من المقارنة بين المادتين ٢٣٨ ، ٢٤٤ من قانون العقوبات  
ومن ورودهما على غير منوال واحد في التشريع أنهما وإن كانتا من طبيعة واحدة  
إلا أنهما تعالجان جريمتين متفايرتين لكل منهما كيانها الخاص ، وقد ربط  
القانون لكل منهما عقوبات مستقلة ، وهما وإن تماثلتا في ركني الخطأ وطلاقة

السببية بين الخطأ والنتيجة إلا أن مناط التمييز بينهما هو النتيجة المادية الضارة فهي القتل في الأولى والإصابة في الثانية . ولم يعتبر الشارع القتل ظرفاً مشدداً في جريمة الإصابة الخطأ بل ركنا في جريمة القتل الخطأ مما لا محل معه لإعتبار المجنى عليهم في جريمة القتل الخطأ في حكم المصابين في جريمة الإصابة الخطأ أو أن القتل الخطأ يتضمن على وجه اللزوم وصف الإصابة الخطأ . ومن ثم فإن القول بوجوب تطبيق الفقرة الثالثة من المادة ٢٤٤ من قانون العقوبات على جريمة القتل الخطأ موضوع الدعوى التي أسفرت عن موت ثلاثة أشخاص وإصابة آخر - يكون تقييداً لمطلق نص الفقرة الأولى من المادة ٢٣٨ وتخصيصاً لعمومه بغير مخصص .

٢ - متى كان النص واضحاً جلي المعنى قاطعاً في الدلالة على المراد منه ، فإنه لا يجوز الخروج عليه أو تأويله بدعوى الاستهداء بالحكمة التي أملت له لأن البحث في حكمة التشريع ودواعيه إنما يكون عند غموض النص أو وجود لبس فيه مما يكون معه القاضي مضطراً في سبيل تعرف الحكم الصحيح إلى تقصى الغرض الذي رعى إليه . والقصد الذي أملاه ، ذلك أن الأحكام القانونية تدور مع علتها لا مع حكمها . ومن ثم فلا يجوز إهدار العلة والأخذ بالحكمة عند وجود نص واضح سليم . وإذا كان تطبيق القانون يؤدي إلى إعتبار جريمة القتل الخطأ التي تسفر عن موت ثلاثة أشخاص وإصابة آخر والمعاقب عليها بمقتضى الفقرة الأولى من المادة ٢٣٨ من قانون العقوبات أخف من جريمة الإصابة الخطأ التي ينشأ عنها إصابة أكثر من ثلاثة أشخاص والمعاقب عليها بمقتضى الفقرتين الأولى والثالثة من المادة ٢٤٤ ، فإن هذه المفارقة قد تصلح سنداً للمطالبة بتعديل التشريع ولكن لا يجوز التحدى بها للجمع بين هذين النصين المتغايرين واستخلاص عقوبة جديدة منهما أشد من العقوبات المقررة في النص الصريح الواجب التطبيق .

٣ - متى كانت جريمة القتل الخطأ المنصوص عليها في الفقرة الأولى من المادة ٢٣٨ من قانون العقوبات أشد من جريمة الإصابة الخطأ والمعاقب عليها بمقتضى الفقرة الأولى من المادة ٢٤٤ من القانون المذكور ، وكان الحكم المطعون فيه قد أعمل أولى المادتين باعتبارها النص المقرر لأشد الجريمتين

المرتبطتين وفقا لحكم المادة ٣٢/٢ من قانون العقوبات وأوقع على المطعون ضدهما عقوبة الغرامة في الحدود المينة في النص المنطبق ، فإنه يكون قد طبق القانون على واقعة الدعوى تطبيقا صحيحا .

## الوقائع

إتهمت النيابة العامة المطعون ضدهما بأنهما في يوم ١٦ سبتمبر سنة ١٩٦٦ بدائرة قسم الشرق محافظة بورسعيد : بصفتهم مالكين للعقار رقم ٧ شارع الجيش ووكلاء عن ورثة المرحوم محمد أبو النجا : تسببا خطأ في موت نبيهة على عوض القاضي ومنى محمود محمد الرزاز وفاطمة الصيد البلاح وإصابة على عوض القاضي ، وكان ذلك ناشئا عن إهمالهما وعدم إحترازهما ومراعاتهما القوانين واللوائح والقرارات بأن تراخيا رغم إنذارهما بترميم المنزل المذكور وتنفيذ قرارات اللجان المشكلة لذلك مما أدى إلى إصابة المجنى عليهم سالفى الذكر بالإصابات الموصوفة بالتقرير الطبي والتي أودت بحياة المجنى عليهم الثلاثة الأول وإصابة المجنى عليه الرابع . وطلبت عقابهما بالمادتين ٢٣٨/١ - ٢ و ٢٤٤/١ من قانون العقوبات . ومحكمة جناح الشرق الجزئية قضت حضوريا بتاريخ ٨ فبراير سنة ١٩٦٧ عملا بمادتي الإتهام ، وتطبيقا للمادة ٣٢ من قانون العقوبات بتغريم كل من المطعون ضدهما مائة جنيه بلا مصروفات جنائية . فاستأنف المحكوم عليهما هذا الحكم كما استأنفته النيابة العامة . ومحكمة بورسعيد الابتدائية — بهيئة استئنافية — قضت حضوريا بتاريخ ١٧ من أبريل سنة ١٩٦٧ بقبول الاستئنافين شكلا وفي الموضوع برفضهما وتأييد الحكم المستأنف بلا مصاريف . فطعنت النيابة العامة في هذا الحكم بطريق النقض ... إلخ .

## المحكمة

حيث إن النيابة العامة تنعى على الحكم المطعون فيه أنه إذ أوقع على المتهمين — المطعون ضدهما — عقوبة الغرامة المقررة لجريمة القتل الخطأ المنصوص عليها في الفقرة الأولى من المادة ٢٣٨ من قانون العقوبات باعتبارها أشد الجزيمتين المرتبطتين — القتل والإصابة الخطأ — قد أخطأ في تطبيق القانون

ذلك بأنه كان من الواجب إيقاع العقوبة المقررة لجريمة الإصابة الخطأ — التي نشأ عنها إصابة أكثر من ثلاثة أشخاص المنصوص عليها في الفقرة الأخيرة من المادة ٢٤٤ من قانون العقوبات — وهي الحبس وجوبا لا تخير فيه إعتبارا بأن جريمة القتل الخطأ تتضمن جريمة الإصابة الخطأ على وجه اللزوم وقد زادت جسامتها بحدوث الوفاة ، وفي تطبيق الحكم المطعون فيه المادة ٢٣٨ فقرة أولى من قانون العقوبات على واقعة الدعوى ما يتنافى مع حكمة التشريع الذي جعل من تعدد المجنى عليهم في الجريمتين ظرفا مشددا تغلظ به العقوبة إذ لا يسوغ في العقل أن تكون الواقعة التي يصاب فيها أربعة أشخاص يموت ثلاثة منهم بسبب إصابتهم أهون في نظر المشرع من تلك التي يصاب فيها مثل هذا العدد من الأشخاص ولا يموت منهم أحد ولا يصح في منطق الأشياء أن ينفسح الأمل والرجاء للجاني في الحالة الأولى بتوقيع عقوبة الغرامة عليه بدل الحبس على عكس الحالة الثانية التي يتعين فيها توقيع عقوبة الحبس وجوبا . ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه يكون واجب النقض .

وحيث إن المادة ٢٣٨ من قانون العقوبات بعد تعديلها بالقانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٦٢ قد نصت في فقرتيها الأولى والثالثة على أن ” من تسبب خطأ في موت شخص آخر بأن كان ذلك ناشئا عن إهماله أو رعونته أو عدم احترازه أو عدم مراعاته للقوانين والقرارات واللوائح والأنظمة يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن ستة أشهر وبغرامة لا تتجاوز مائتي جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين . . . وتكون العقوبة الحبس مدة لا تقل عن سنة ولا تزيد على سبع سنين إذا نشأ عن الفعل وفاة أكثر من ثلاثة أشخاص “ . وجرى نص المادة ٢٤٤ المعدلة بالقانون المذكور في فقرتيها الأولى والثالثة على أن ” من تسبب خطأ في جرح شخص أو إيدائه بأن كان ذلك ناشئا عن إهماله أو رعونته أو عدم احترازه أو عدم مراعاته للقوانين والقرارات واللوائح والأنظمة يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على سنة وبغرامة لا تتجاوز خمسين جنيها أو بإحدى هاتين العقوبتين . . . وتكون العقوبة الحبس إذا نشأ عن الجريمة إصابة أكثر من ثلاثة أشخاص “ . ولما كان يبين من المقارنة بين المادتين ومن ورودهما على غير منوال واحد في التشريع ، أنهما وإن كانتا من طبيعة واحدة إلا أنهما تعالجان جريمتين

متغايرتين لكل منهما كيانها الخاص ، وقد ربط القانون لكل منهما عقوبات مستقلة ، وهما وإن تماثلتا في ركني الخطأ وعلاقة السببية بين الخطأ والنتيجة إلا أن مناط التمييز بينهما هو النتيجة المادية الضارة فهي القتل في الأولى ، والإصابة في الثانية ، ولم يعتبر الشارع القتل ظرفا مشددا في جريمة الإصابة الخطأ بل ركنا في جريمة القتل الخطأ مما لا محل معه لإعتبار المحنى عليهم في جريمة القتل الخطأ في حكم المصايين في جريمة الإصابة الخطأ أو أن القتل الخطأ يتضمن على وجه اللزوم وصف الإصابة الخطأ ، ومن ثم فإن القول بوجوب تطبيق الفقرة الثالثة من المادة ٢٤٤ من قانون العقوبات على واقعة الدعوى يكون تقييدا لمطلق نص الفقرة الأولى من المادة ٢٣٨ وتخصيصا لعمومه بغير مخصص ، ومتى كان النص واضحا جلي المعنى قاطعا في الدلالة على المراد منه ، فإنه لا يجوز الخروج عليه أو تأويله بدعوى الاستهداء بالحكمة التي أملت ، لأن البحث في حكمة التشريع ودواحيه إنما يكون عند غموض النص أو وجود لبس فيه مما يكون معه القاضي مضطرا في سبيل تعرف الحكم الصحيح إلى تقصي الغرض الذي رمى إليه والقصد الذي أملاه ، ذلك أن الأحكام القانونية تدور مع علتها لا مع حكمتها ومن ثم فلا يجوز إهدار العلة والأخذ بالحكمة عند وجود نص واضح سليم وإذا كان تطبيق القانون يؤدي إلى إعتبار جريمة القتل الخطأ التي تسفر عن موت ثلاثة أشخاص وإصابة آخر كما هو واقع الحال في الدعوى والمعاقب عليها بمقتضى الفقرة الأولى من المادة ٢٣٨ من قانون العقوبات أخف من جريمة الإصابة الخطأ التي ينشأ عنها إصابة أكثر من ثلاثة أشخاص والمعاقب عليها بمقتضى الفترتين الأولى والثالثة من المادة ٢٤٤ ، فإن هذه المفارقة قد تصلح سندا لمطالبة بتعديل التشريع ، ولكن لا يجوز التحدى بها للجمع بين هذين النصين المتغايرين ، واستخلاص عقوبة جديدة منهما أشد من العقوبات المقررة في النص الصريح الواجب التطبيق . لما كان ذلك ، وكانت جريمة القتل الخطأ المنصوص عليها في الفقرة الأولى من المادة ٢٣٨ من قانون العقوبات أشد من جريمة الإصابة الخطأ المعاقب عليها في المادة ١/٢٤٤ ، وكان الحكم المطعون فيه قد أعمل أولى المادتين باعتبارها النص المقرر لأشد الجريمتين المرتبطتين وفقا لحكم المادة ٢/٣٢ من قانون العقوبات ، وأوقع على المطعون ضدهما عقوبة الغرامة في الحدود الميينة في النص المنطبق ، فإنه يكون قد طبق القانون على واقعة الدعوى تطبيقا صحيحا ، ويكون الطعن على غير أساس متعين الرفض .

## جلسة ١٩ من فبراير سنة ١٩٦٨

برئاسة السيد المستشار / عادل يونس رئيس المحكمة ، وعضوية السادة المستشارين :  
عبد محفوظ ، ومحمد عبد الوهاب خليل ، وحسين ساح ، ومحمود العمراوى .

( ٤٣ )

### الطعن رقم ٥٩ لسنة ٣٨ القضائية

( ا ، ب ) رشوة . " عرض الوساطة في الرشوة " جريمة . " أركانها " .

( ١ ) مدلول الرشوة في مجال تطبيق المادة ١٠٦ مكررا عقوبات ؟  
شروطا حالة استعمال النفوذ الحقيقي أو المزعوم للحصول أو محاولة  
الحصول في مقابلها على منية ما من أية سلطة عامة .  
المقصود بالزعم هو مطلق القول دون اشتراط اقترانه بعناصر أخرى  
أو وسائل احتيالية .

توقيع عقوبة الجناية المنصوص عليها في المادة ١٠٤ عقوبات  
إذا كان الجاني موظفا عموميا ، وإلا وقعت عقوبة الجناية  
المنصوص عليها في مجزأ المادة ١٠٦ مكررا عقوبات .

( ب ) جريمة عرض الوساطة في الرشوة . متى تتحقق ؟

١ - استهدف الشارع بما نص عليه في المادة ١٠٦ مكررا من قانون  
العقوبات التوسع في مدلول الرشوة حتى تشمل حالة استعمال النفوذ الحقيقي  
أو المزعوم للحصول أو محاولة الحصول في مقابلها على منية ما من أية سلطة عامة ،  
وبذلك تتحقق المساواة حتى ولو كان النفوذ مزعوما . والزم هنا هو مطلق  
القول دون اشتراط اقترانه بعناصر أخرى أو وسائل احتيالية . فإن كان الجاني  
موظفا عموميا وجب توقيع عقوبة الجناية المنصوص عليها في المادة ١٠٤  
من قانون العقوبات وإلا وقعت عقوبة الجناية المنصوص عليها في مجزأ  
المادة ١٠٦ مكررا عقوبات . وذلك على اعتبار أن الوظيفة العامة ليست ركنا  
في الجريمة وإنما ظرف مشدد للعقوبة .

٢ — تتحقق جريمة عرض الوساطة في الرشوة بتقديم الجاني إلى صاحب الحاجة عارضا عليه التوسط لمصلحته لدى الغير في الارتشاء .

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضده بأنه في خلال الفترة من يوم ٥ سبتمبر سنة ١٩٦٦ حتى يوم ١٢ سبتمبر سنة ١٩٦٦ بدائرة بندر بنى سويف محافظة بنى سويف : أخذ عطية لاستعمال نفوذ مزعوم وذلك بأن طلب مبلغ ثلاثة آلاف جنيه وأخذ مبلغ مائة وخمسة وعشرين جنيها من عبد الله محمد حامد لإستصدار قرار رفع الحراسة المفروضة على أموال أحمد هلى مشرى حالة كونه موظفا عموميا (مراجع حسابات بمديرية الإصلاح الزراعى) . وطلبت من مستشار الإحالة إحالته إلى محكمة الجنايات لمعاقبته طبقا للقيد والوصف الواردين بأمر الإحالة، فقرر بذلك . ومحكمة جنايات بنى سويف قضت حضوريا بتاريخ ١٤ يونيه سنة ١٩٦٧ عملا بالمادتين ٣٠٤/١ و ٣٨١/١ من قانون الإجراءات الجنائية ببراءة المتهم مما أسند إليه . فطعنت النيابة العامة في هذا الحكم بطريق النقض .. الخ .

## المحكمة

حيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه إذ قضى ببراءة المطعون ضده من جريمة الاتجار بالنفوذ المنصوص عليها في المادة ١٠٦ مكررا من قانون العقوبات يكون قد أخطأ في تطبيق القانون ، ذلك بأنه أقام قضاءه على أن المطعون ضده ليس من أصحاب النفوذ وأن وظيفته غير مرموقة ومنقطعة الصلة برفع الحراسة عن أموال المجنى عليه وأن ما بدر من المطعون ضده لا يعدو الكذب المفضوح الذى لا يرقى إلى مرتبة الطرق الاحتيالية ، في حين أن المشرع سوى في شأن الجريمة المشار إليها بين النفوذ الحقيقى والنفوذ المزعوم لأداء العمل الذى

طلب الحمل من أجله ويكفى لتوفره مطابق القول ولو لم يؤيد بوسائل خارجية -  
وإذ خالف الحكم المطعون فيه ذلك يكون معيبا بما يستوجب نقضه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه أورد بيانا لواقعة الدعوى ما يحمل في أن  
المطعون ضده - الذي يشغل وظيفة مراجع حسابات بمديرية الإصلاح  
الزراعي - زعم لصهر المحنى عليه وأحد ذوى قرباه أن في استطاعته بحكم صلته  
بالمسؤولين بالحراسة العامة أن يستصدر قرارا برفع الحراسة عن أموال المحنى عليه  
نظير تقاضيه مبلغ ثلاثة آلاف جنيه ، وأخذ من أولها في سبيل ذلك مبلغ  
مائة وخمسة وعشرين جنيها ادعى أنه سيعطى منها مائة لمستشار مجلس الدولة  
على صلة به ليحرر مذكرة للمسؤولين برفع الحراسة وقد ضبط معه رجال القوة هذا  
المبلغ على أثر كمين أعد له بعد أن كانت قد وضعت عليها علامات مميزة ، و انتهى  
الحكم إلى تبرئة المطعون ضده بقوله عدم انطباق المادة ١٠٦ مكررا من قانون  
العقوبات بتقدير أن المطعون ضده ليس من أصحاب النفوذ وأن وظيفته غير  
مرموقة ولا صلة لها بلجنة تصفية الإقطاع ، كما أن المادة ١٠٩ مكررا ثانيا  
من القانون المشار إليه لا تنطبق بدورها على اعتبار أن المطعون ضده لم يعرض  
أو يقبل الوساطة في الرشوة . لما كان ذلك ، وكان الشارع قد استهدف بما  
نص عليه في المادة ١٠٦ مكررا من قانون العقوبات التوسع في مدلول الرشوة  
حتى تشمل حالة استعمال النفوذ الحقيقي أو المزعوم للحصول أو محاولة الحصول  
في مقابلها على منية ما من أية سلطة عامة ، وبذلك تتحقق المساءلة حتى ولو كان  
النفوذ مزعوما . والزعم هنا هو مطلق القول دون اشتراط اقترانه بعناصر أخرى  
أو وسائل احتيالية . فإن كان الجاني موظفا عموميا وجب توقيع عقوبة الجناية  
المنصوص عليها في المادة ١٠٤ من قانون العقوبات وإلا وقعت عقوبة الجناية  
المنصوص عليها في عجز المادة ١٠٦ مكررا عقوبات . وذلك على اعتبار  
أن الوظيفة العامة ليست ركنا في الجريمة وإنما ظرف مشدد للعقوبة . لما كان  
ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر ، فإنه يكون قد أخطأ  
في تطبيق القانون بما يستوجب نقضه . ومن ناحية أخرى فإنه لما كان الحكم  
قد أثبت في بيانه لواقعة الدعوى وفي معرض تحصيله لأقوال الشاهد عبد الله  
اسماعيل - صهر المحنى عليه - أن المطعون ضده إدعى له أنه على صلة بكثير

من المسئولين و بأحد مستشاري مجلس الدولة المختص بمسائل الحراسات العامة ، بما يمكنه من إصدار قرار برفع الحراسة عن المحنى عليه لقاء الجعل الذى طلبه ، فإن ما أورده الحكم من ذلك يتحقق به الجريمة المنصوص عليها فى المادة ١٠٦ مكررا ثانيا من قانون العقوبات لأن جريمة عرض الوساطة فى رشوة تتحقق بتقدم الجانى الى صاحب الحاجة عارضا عليه التوسط لمصلحته لدى الغير فى الارتشاء . وإذا كان الحكم المطعون فيه لم يلتزم هذا النظر ، فإنه يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون من هذه الناحية . ولما كان هذا الخطأ من الحكم قد حجب المحكمة عن تمييز أدلة الدعوى والإحاطة بظروفها وبأدلة الثبوت التى قام عليها الاتهام ، فإنه يتعين أن يكون مع النقص الإحالة .

---

## جلسة ١٩ من فبراير سنة ١٩٦٨

برئاسة السيد المستشار / عادل يونس رئيس المحكمة ، وعضوية السادة المستشارين : محمد محفوظ ، محمد عبد الوهاب خليل ، وحسين سابع ، ومحمود صليحة .

( ٤٤ )

### الطعن رقم ٦٣ لسنة ٣٨ القضائية

( ١ ، ب ) تموين . ” التصرف في مواد التموين لغير المستهلكين ” . عقوبة .  
نقض . ” حالات الطعن بالنقض . الخطأ في تطبيق القانون ” .

( ١ ) معاقبة من يتصرف في مواد التموين لغير المستهلكين لها بالعقوبة المخفلة  
النصوص عليها في الفقرتين الأولى والثانية من المادة ٥٦ من المرسوم بقانون  
رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ .

( ب ) إغفال الحكم لعقوبة الحبس مع وجوب القضاء بها . يعيبه .

١ — إذا كانت الجريمة التي دين المتهمان بها والمنصوص عليها في الفقرة الأولى من المادة الرابعة من القرار الوزاري رقم ٥٠٤ لسنة ١٩٤٥ هي من طائفة الجرائم التي ينسحب عليها حكم الفقرة الثانية من المادة ٥٤ من القرار المذكور، فإن العقوبة المقررة لها تكون الحبس من ستة أشهر إلى سنتين والغرامة من مائة جنيه إلى خمسمائة جنيه عملاً بالفقرتين الأولى والثانية من المادة ٥٦ من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ .

٢ — متى كان الحكم المطعون فيه قد عاقب المتهمين وأغفل القضاء بعقوبة الحبس مع وجوبها قانوناً ، فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون خطأ يعيبه ويستوجب نقضه .

## الوقائع

إتهمت النيابة العامة المطعون ضدهما بأنهما في يوم ١٧ مايو سنة ١٩٦٥ بدائرة مركز نجع حمادى محافظة قنا : تصرفا في مواد التموين لغير المستهلكين . وذلك على النحو المبين بالمحضر . وطلبت عقابهما بالمادتين ٤ ، ٥٤ من القرار الوزارى رقم ٥٠٤ لسنة ١٩٥٤ . ومحكمة نجع حمادى الجزئية قضت حضوريا عملا بمواد الإتهام والمادتين ٥٦ و ٥٧ من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ بتغريم كل من المتهمين ١٠٠ ج والمصادرة وشهر ملخص الحكم على واجهة المحل لمدة شهر . فاستأنف المتهمان هذا الحكم ، كما استأنفته النيابة العامة . ومحكمة قنا الابتدائية — بهيئة استئنافية — قضت حضوريا بتاريخ ٢٧ يونيه سنة ١٩٦٧ بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع بإلغاء الحكم المستأنف فيما قضى به من مصادرة وتأنيده فيما هذا ذلك . فطعنّت النيابة العامة في هذا الحكم بطريق النقض .. إلخ .

## المحكمة

حيث إن النيابة العامة تنمى على الحكم المطعون فيه أنه إذ أغفل القضاء بعقوبة الحبس عن جريمة التصرف في مواد التموين لغير المستهلكين التى دان المطعون ضدهما بها قد أخطأ في تطبيق القانون، ذلك بأن العقوبة المقررة لتلك الجريمة هى الحبس من ستة أشهر إلى سنتين إلى جانب الغرامة من مائة جنيه إلى خمسمائة جنيه وشهر ملخص الحكم لمدة تعادل مدة الحبس المحكوم بها وذلك طبقا لنص المادة ٥٤ من القرار الوزارى رقم ٥٠٤ لسنة ١٩٤٥ والمادتين ١ / ٥٦ — ٢ و ٥٧ من المرسوم بقانون رقم ٩٥ سنة ١٩٤٥ .

وحيث إن المادة ٥٤ من القرار الوزارى رقم ٥٠٤ لسنة ١٩٤٥ المعدلة بالقرار رقم ١١٥ سنة ١٩٤٩ فرقت في التجريم والعقاب بين طائفتين من الأفعال المحظورة فنصت على عقوبة الغرامة بالنسبة إلى الأفعال الواردة في الفقرة الأولى منها على سبيل الحصر ثم أوردت في فقرتها الثانية عقوبة مغلظة أحالت في شأنها بما نصه " وكل مخالفة أخرى لأحكام هذا القرار يعاقب عليها بالعقوبات

الواردة بالفقرتين الأولى والثانية من المادة ٥٦ من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ . لما كان ذلك ، وكانت الجريمة التي دين المطعون ضدهما بها المنصوص عليها في الفقرة الأولى من المادة الرابعة من القرار الوزاري رقم ٥٠٤ لسنة ١٩٤٥ هي من طائفة الجرائم التي ينسحب عليها حكم الفقرة الثانية من المادة ٥٤ المشار إليها ، فإن العقوبة المقررة لها تكون الحبس من ستة أشهر إلى سنتين والغرامة من مائة جنيه إلى خمسمائة جنيه عملاً بالفقرتين الأولى والثانية من المادة ٥٦ من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ . لما كان ذلك ، فإن الحكم المطعون فيه إذ عاقب المطعون ضدهما بالغرامة ونشر ملخص الحكم وأغفل عقوبة الحبس الواجب القضاء بها قانوناً ، يكون قد أخطأ في تطبيق القانون خطأ يعيبه ويستوجب نقضه نقضاً جزئياً وتصحيحه بإضافة عقوبة الحبس لمدة ستة أشهر مع الشغل إلى العقوبتين المقضى بهما وذلك بغير مساس بمدة شهر ملخص الحكم المقضى بها خطأ لإقتصار طعن الطاعنة على إغفال القضاء بعقوبة الحبس .

## جلسة ٢٠ من فبراير سنة ١٩٦٨

برئاسة السيد المستشار / عادل يونس رئيس المحكمة ، وحضوية السادة المستشارين :  
محمد محفوظ ، ومحمد عبد الوهاب خليل ، وحسين صالح ، ومحمود عطيفة .

( ٤٥ )

الطعن رقم ١٧٩٧ لسنة ٣٧ القضائية

( ١ ، ب ) دعوى جنائية . " إقامتها " . تصد . محكمة الجنايات . محكمة  
النقض . نيابة عامة . تحقيق . قتل عمد .

( أ ) نطابق حق التصدي المقرر لمحكمة الجنايات والدائرة الجنائية بمحكمة النقض  
عند الطعن لثاني مرة ؟ حرية الجهة التي تجري التحقيق في حالة التصدي  
في التصرف فيه .

( ب ) من حق محكمة الجنايات إحالة الدعوى الجنائية التي تصدت هيئة سابقة  
لإقامتها إلى النيابة العامة .

( ج ) محكمة الموضوع . " سلطتها في تقدير الدليل " . إثبات . " إثبات  
بوجه عام " .

لمحكمة الموضوع تكوين عقيدتها من أدلة الدعوى وعناصرها .

( د ) دفاع . " الإخلال بحق الدفاع . ما لا يوفره " . حكم . " تسييبه .  
تسييب غير معيب " .

كفاية أدلة الثبوت التي حول عليها الحكم للرد على الدفاع الموضوعي .

( هـ ، و ) حكم . " بياناته . بيانات التسييب . التسييب غير المعيب " .

( هـ ) صياغة الحكم لوقائع الدعوى وظروفها . ليس له نمط قانوني خاص .

( و ) إغفال الحكم الإشارة إلى حكم محكمة الجنايات السابق والحكم الصادر بتقضيه .  
لا يعيبه .

( ز ، ح ) حكم . "تسببيه . تسبیب غیر معیب" . إثبات . "شهادة . خبرة" .

( ز ) تناقض الشهود لا يعيب الحكم . ما دام قد امتنص الإداة من أقوالهم بما لا تناقض فيه .

( ح ) إيراد الحكم لأقوال الشهود بما لا يتعارض مع تقرير الصفة التشريعية ينحصر به دعوى قصوره في التسبیب .

١ - الأصل هو أن المحكمة مقيدة بمحدود الواقعة التي ترد بورقة التكليف بالحضور أو بأمر الإحالة ، إلا أنه أجاز من باب الإستثناء لكل من محكمة الجنايات والدائرة الجنائية بمحكمة النقض في حالة نظر الموضوع بناء على الطعن في الحكم لثاني مرة لدواعي من المصلحة العليا لإعتبارات قدرها المشرع نفسه أن تقيم الدعوى الجنائية على غير من أقيمت الدعوى عليهم أو عن وقائع أخرى غير المسندة فيها إليهم أو عن جناية أو جنحة مرتبطة بالتهمة المعروضة عليها ولا يترتب على استعمال هذا الحق غير تحريك الدعوى أمام سلطة التحقيق أو المستشار المندوب لتحقيقها من بين أعضاء الدائرة التي تصدت لها ويكون بعدئذ للجهة التي تجرى التحقيق حرية التصرف في الأوراق حسبما يترأى لها ، فلها أن تقرر فيها بالأوجه لإقامة الدعوى أو تأمر بإحالتها إلى المحكمة وإذا كانت المحكمة لم تفصل في الدعوى الأصلية حين التصدي وجب عليها تأجيل نظرها حتى يتم التصرف في الدعوى الجديدة التي تصدت لها .

٢ - لا تريب على محكمة الجنايات إذا أحالت الدعوى الجنائية التي تصدت هيئة سابقة لإقامتها إلى النيابة العامة وفقا لنص المادة ١١ من قانون الإجراءات الجنائية ، ولا عليها إذا لم تستعمل الرخصة المخولة لها بتدب أحد مستشاريها للتحقيق .

٣ - لمحكمة الموضوع أن تكون عقيدتها مما تطمئن إليه من أدلة وعناصر الدعوى .

٤ — لا تلتزم المحكمة بالرد على الدفاع الموضوعى ردا صريحا بل يكفي أن يكون الرد عليه مستفادا من أدلة الثبوت التى عول عليها الحكم .

٥ — لم يرسم القانون نمطا خاصا يصوغ فيه الحكم واقعة الدعوى والظروف التى وقعت فيها .

٦ — متى كان مجموع ما أورده الحكم كافيا فى بيان واقعة الدعوى المستوجبة للعقوبة حسبما خلصت إليه المحكمة بما تتكامل به كافة عناصرها القانونية ، فإنه لا يقدح فى سلامته إغفاله الإشارة إلى حكم محكمة الجنايات السابق صدوره فى الدعوى أو حكم محكمة النقض الصادر بنقضه ، إذ ليس ثمة ما يلزمه ذلك .

٧ — تناقض الشهود لا يعيب الحكم ما دام قد استخلص الإدانة من أقوالهم استخلاصا سائغا بما لا تناقض فيه .

٨ — إذا كانت أقوال الشهود كما أوردها الحكم لا تتعارض مع تقرير الصفة التشريحية الذى أثبت أن إصابة المجنى عليها قطعية طعنبة تحدث من مثل الطعن بآلة صلبة ذات حافة حادة أيا كان نوعها مثل السكين أو المطواه ، وأنه يجوز حدوث إصابتها طبقا لتصوير الشهود ، فإن ذلك لما ينحصر به دعوى القصور فى التسبب .

## الوقائع

إتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه فى يوم ٢٠ مارس سنة ١٩٦١ بدائرة مركز المنيا محافظة المنيا : قتل عمدا عزيزة عبد العزيز بأن طعنها بآلة حادة "سكين" قاصدا من ذلك قتلها فحدث بها الإصابات الموصوفة بتقرير الصفة التشريحية التى أودت بحياتها . وطلبت إلى غرفة الاتهام إحالته إلى محكمة الجنايات لمعاقبته بالمادة ١/٢٣٤ من قانون العقوبات . فقررت بذلك . وادعى مدنيا قبل المتهم - عبد الحكيم أحمد عبد الوهاب عن نفسه وبصفته وليا طبيعيا على أولاده القصر فاروق وسيد ومصطفى وسيدة وصبرى الجميل وكذلك ابن المجنى عليها البالغ حرازه عبد الحكيم أحمد وطلبا القضاء لهما قبل المتهم بمبلغ مائة جنيه على

سبيل التعويض المؤقت . ومحكمة جنايات المنيا عدلت وصف التهمة إلى الضرب  
المفضى إلى الموت وقضت حضوريا بتاريخ ٧ من أكتوبر سنة ١٩٦٢ عملا  
بالمادة ١/٢٣٦ من قانون العقوبات بمعاينة المتهم بالأشغال الشاقة مدة خمس  
سنوات وإلزامه أن يدفع إلى المدعين بالحقوق المدنية مبلغ مائة جنيه على  
سبيل التعويض المؤقت والمصاريف المدنية ومبلغ خمسة جنيهات مقابل أتعاب  
المحاماة . فظعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض . وبتاريخ ٩ يونيه  
سنة ١٩٦٤ قضت محكمة النقض بقبول الطعن شكلا وفي الموضوع بنقض الحكم  
المطعون فيه وإحالة القضية إلى محكمة جنايات المنيا لتحكم فيها من جديد دائرة  
أخرى وإلزام المدعين بالحقوق المدنية والمصاريف المدنية ومبلغ عشرة جنيهات  
مقابل أتعاب المحاماة . ولدى إعادة المحاكمة قررت محكمة الجنايات بجلدة  
٢٥ يناير سنة ١٩٦٥ إقامة الدعوى الجنائية ضد متهم آخر ... ..  
بالقيد والوصف المرفوعة بهما الدعوى وأحالت القضية إلى دائرة أخرى لنظرها .  
فقررت الدائرة الأخيرة تأجيل نظر الدعوى بالنسبة إلى الطاعن وأحالت القضية  
بالنسبة إلى المتهم الآخر إلى النيابة العامة لتحقيقها والتصرف فيها فأمرت النيابة  
العامة بعد التحقيق بعدم وجود وجه لإقامة الدعوى الجنائية قبل هذا المتهم لعدم  
كفاية الأدلة . ثم نظرت محكمة الجنايات القضية بالنسبة إلى الطاعن حيث  
تنازل المدعيان بالحقوق المدنية عن دعواهما وقضت المحكمة حضوريا بتاريخ  
٢٥ يناير سنة ١٩٦٧ عملا بالمادة ١/٢٣٦ من قانون العقوبات ( أولا ) بمعاينة  
المتهم بالأشغال الشاقة مدة خمس سنوات ( ثانيا ) بإثبات ترك المدعين بالحقوق  
المدنية دعواهما المدنية وألزمتهما مصروفاتها . فظعن المحكوم عليه في هذا الحكم  
بطريق النقض للمرة الثانية ... إلخ .

## المحكمة

حيث إن مبنى الوجه الأول هو أن الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعن بجريمة  
ضرب أفضى إلى موت قد بنى على بطلان في الإجراءات أثر فيه ، ذلك بأن محكمة

الجنايات قررت بجلسته ٢٥ يناير سنة ١٩٦٥ رفع الدعوى الجنائية ضد متهم آخر بالقيد والوصف ذاتهما المسندين إلى الطاعن وأحالت القضية إلى دائرة أخرى للفصل فيها ، فقررت هذه الدائرة الأخيرة إرسال الأوراق إلى النيابة العامة للتصرف فيها فأمرت بعد إعادة التحقيق بالالوجه لإقامة الدعوى الجنائية قبل ذلك المتهم الآخر لعدم كفاية الأدلة ثم أصدرت محكمة الجنايات حكمها المطعون فيه بإدانة الطاعن مع أنه كان يتعين على الدائرة التي أحيلت إليها القضية أن تلتزم قرار الإحالة وتحاكم المتهمين أمامها وتجري تحقيق القضية بالجلسة حتى يتبين لها من الذي قتل المجنى عليها منهما .

وحيث إنه يبين من الأوراق أن النيابة العامة اتهمت الطاعن بأنه في يوم ٢٠ مارس سنة ١٩٦١ بدائرة مركز المنيا من أعمال محافظة المنيا قتل عمدا عزيزة عبد العزيز بأن طعنها بآلة حادة ( سكين ) قاصدا من ذلك قتلها فحدثت بها الإصابات الموصوفة بتقرير الصفة التشريحية والتي أودت بحياتها وطلبت من غرفة الإتهام إحالته إلى محكمة الجنايات لمعاقبته طبقا لنص الفقرة الأولى من المادة ٢٣٤ من قانون العقوبات ، فأمرت الغرفة بذلك . وادعى بالحقوق المدنية عبد الحكيم أحمد عبد الوهاب عن نفسه وبصفته وليا شرعيا على أولاده القصر كذلك ابنه البالغ حرازة عبد الحكيم أحمد قبل الطاعن . وبعد أن سمعت المحكمة الدعوى قضت حضوريا بتاريخ ٧ من أكتوبر سنة ١٩٦٢ بمعاقبة الطاعن بالأشغال الشاقة لمدة خمس سنوات على اعتبار أن الواقعة ضرب أفضى إلى الموت عملا بالفقرة الأولى من المادة ٤٣٦ من قانون العقوبات وألزمته التعويض . فطعن الطاعن في هذا الحكم . ومحكمة النقض قضت بتاريخ ٩ يونيو سنة ١٩٦٤ بنقض الحكم المطعون فيه والإحالة وإلزام المدعين بالحقوق المدنية المصاريف المدنية وأتعاب المحاماة . ولدى إعادة المحاكمة ، قررت محكمة الجنايات بجلسته ٢٥ يناير سنة ١٩٦٥ إقامة الدعوى الجنائية ضد متهم آخر هو

بالقيد والوصف المرفوعة بهما الدعوى وذلك استعما لالحقها المقرر في المادة ١١ من قانون الإجراءات الجنائية وأحالت القضية إلى دائرة أخرى لنظرها . وقررت هذه الدائرة الأخيرة تأجيل نظر الدعوى بالنسبة إلى الطاعن وإحالة القضية بالنسبة إلى المتهم الآخر إلى النيابة العامة لتحقيقها والتصرف فيها طبقا للباب الرابع من الكتاب

الأول من قانون الإجراءات الجنائية . وبعد أن أجرت النيابة العامة تحقيقا في القضية أمرت بعدم وجود وجه لإقامة الدعوى الجنائية قبل المتهم ... .. لعدم كفاية الأدلة . وعند نظر القضية أمام محكمة الجنايات بعد ذلك بالنسبة إلى الطاعن دفع هذا الأخير بعدم جواز نظرها بحالتها على اعتبار أنه وقد أقامت المحكمة الدعوى ضد متهم آخر وأحالتها إلى دائرة أخرى فإنه كان يتعين على هذه الدائرة الأخيرة أن تفصل فيها بحالتها لا أن تحيلها إلى النيابة العامة . وقد مرض الحكم المطعون فيه لهذا الدفع ورد عليه بقوله "وحيث إن المادة ١١ من قانون الإجراءات الجنائية قد نصت على أنه (إذا رأت محكمة الجنايات في دعوى مرفوعة أمامها أن هناك متهمين غير من أقيمت الدعوى عليهم أو وقائع أخرى غير المسندة فيها إليهم أو أن هناك جناية أو جنحة مرتبطة بالتهمة المعروضة عليها فلها أن تقيم الدعوى على هؤلاء الأشخاص أو بالنسبة لهذه الوقائع وتحيلها إلى النيابة العامة لتحقيقها والتصرف فيها طبقا للباب الرابع من الكتاب الأول من هذا القانون وللمحكمة أن تندب أحد أعضائها للقيام بإجراءات التحقيق وفي هذه الحالة تسرى على العضو المنتدب جميع الأحكام الخاصة بقاضى التحقيق وإذا صدر قرار في نهاية التحقيق بإحالة الدعوى إلى المحكمة وجب إحالتها إلى محكمة أخرى ولا يجوز أن يشترك في الحكم فيها أحد المستشارين الذين قرروا إقامة الدعوى ) . والمحكمة ترى أن هذا الحق وهو حق التصدى الذى أعطى لمحكمة الجنايات هو حق يعطى لهذه المحكمة سلطة الإشراف على سلطة التحقيق لتدارك ما فاتها وهو إذ يترع منها سلطة الإتهام فلا يصح أن يمنع عن المتهم حقه في التحقيق الابتدائى الذى كفله له القانون ولم يقل أحد إن المحكمة وقد أحالت الدعوى إلى دائرة أخرى دون أن تحيلها إلى النيابة العامة لتحقيق ما نسبته للمتهم من إتهام أو تندب أحد مستشاريها قد تنازلت بذلك عن حقها في الاحالة أو التحقيق لأن هذا الحق هو حق المتهم لاحق المحكمة ولا يصح أن يمنع عنه ، وأمر الاحالة للنيابة العامة أو تندب أحد المستشارين للتحقيق في المادة ١١ من قانون الإجراءات الجنائية أمر وجوبى حفاظا على حق المتهم وعدم سلبه حقوقه التى كفلها له القانون من تحقيق ابتدائى يعطى سلطة التحقيق ماتراه من حق نخول لها في القانون وبذلك ترى المحكمة أن هذا الدفع قد بنى على غير ما سند من القانون مستوجب الرفض" وما انتهى إليه الحكم المطعون فيه فيما تقدم صحيح في القانون . ذلك بأن الأصل هو أن المحكمة

مقيدة بمحدود الواقعة التي ترد بورقة التكليف بالحضور أو بأمر الاحالة إلا أنه أجاز من باب الاستثناء لكل من محكمة الجنايات والدائرة الجنائية بمحكمة النقض في حالة نظر الموضوع بناء على الطعن في الحكم لثاني مرة لدواع من المصلحة العليا ولإعتبارات قدرها المشرع نفسه أن تقيم الدعوى الجنائية على غير من أقيمت الدعوى عليهم أو عن وقائع أخرى غير المسندة فيها إليهم أو عن جنائية أو جنحة مرتبطة بالتهمة المعروضة عليها ولا يترتب على استعمال هذا الحق غير تحريك الدعوى أمام سلطة التحقيق أو أمام المستشار المندوب لتحقيقها من بين أعضاء الدائرة التي تصدت لها ويكون بعدئذ للجهة التي تجري التحقيق حرية التصرف في الأوراق حسبما يترأى لها فلها أن تقر فيها بالأوجه لإقامة الدعوى أو تأمر بإحالتها إلى المحكمة وإذا كانت المحكمة لم تفصل في الدعوى الأصلية حين التصدي وجب عليها تأجيل نظرها حتى يتم التعرف في الدعوى الجديدة التي تصدت لها . لما كان ذلك ، فإنه لا تريب على محكمة الجنايات إذ أحالت الدعوى الجنائية التي تصدت هيئة سابقة لإقامتها إلى النيابة العامة وفقا لنص المادة ١١ من قانون الإجراءات الجنائية ولا عليها إذا لم تستعمل الرخصة المخولة لها بنذب أحد مستشاريها للتحقيق ، ويكون ما ينعاها الطامن على الحكم في هذا الوجه لا محل له .

وحيث إن مبنى الوجهين الثاني والثالث هو القصور في التسييب ، ذلك بأن الطامن أشار في دفاعه إلى أن إعتراف المتهم الآخر بإرتكاب الحادث هو إعتراف صحيح بدليل ما تضمنته بلاغ العمدة قبل الحادث من أنه كان يحمل سكيناً حاول الإعتداء بها على زوج المجنى عليها وما ورد بالتقرير الطبي الشرعي من إصابة المجنى عليها بجرح قطعي طعني مستعرض تحت الأبط مما يتفق وتصور ذلك المتهم في إعترافه بأنه كان يلوح بالسكين فأصابها تحت إبطها ويدحض من ناحية أخرى رواية زوجها وابنها من أن الطامن ضربها في صدرها وهو في مواجهتها . كما أشار الطامن إلى تناقض الشهود في واقعة رؤية شيخ الخفراء للحادث وفي كيفية حصوله . وإلى أنه لم توجد به أية إصابة بينما أصيب المتهم الآخر نتيجة إعتداء أولاد المجنى عليها ولو كان الطامن هو الضارب لما لاقتدوا عليه ، وأن المجنى عليها سيدة مشاغبة وأنها إتهمت الطامن بتحريض زوجها الذي إشتهر بالتروير . وأن طبائع أهل الصعيد تأتي أن يعتدى الطامن على سيدة

ويترك زوجها الذي كان يسير أمامه . وأن الحادث وقع بعد غروب الشمس بساعتين مما يكذب زوج المجنى عليها وابنها من أن الرؤية كانت ممكنة ، إلا أن الحكم المطعون فيه لم يرد على هذا الدفاع الجوهرى . كما أنه لم يشر إلى حكم محكمة الجنايات السابق صدورة بتاريخ ٧ من أكتوبر سنة ١٩٦٢ وإلى حكم محكمة النقض الذى قضى بنقضه ولم يضمن بيانه لواقعة الدعوى كيف بدأ الخلاف وكيف تسلسل إلى أن انتهى بقتل المجنى عليها ومحاولة إعتداء المتهم الآخر على زوجها .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به العناصر القانونية لجناية الضرب المفضى إلى الموت التى دان الطاعن بها وأورد على ثبوتها فى حقه أدلة مستمدة من أقوال الشهود والتقرير الطبى الشرعى وهى أدلة سائغة من شأنها أن تؤدى إلى مارتب عليها ، ثم عرض لدفاع الطاعن من أن ابن أخيه المتهم الآخر هو الذى ارتكب الحادث مستندا فى ذلك إلى إقراره هذا الأخير فى التحقيقات ورد عليه بقوله ” وقد انكر المتهم ما أُسند إليه مقررًا أن ابن أخيه محمود أحمد محمد غروية هو مرتكب الحادث مستندا فى ذلك إلى إقراره الأخير فى التحقيقات والمحكمة لا تطمئن إلى هذا الإقرار وترى أنه ما أراد به إلا اقتداء عمه وإبعاد التهمة عنه وهى تأخذ المتهم بما اطمأنت إليه من أقوال الشهود الدالة على ارتكابه الحادث “ . لما كان ذلك ، وكان لمحكمة الموضوع أن تكون عقيدتها بما تطمئن إليه من أدلة وعناصر فى الدعوى وكانت المحكمة قد اطمأنت للأدلة التى أوردتها فى حكمها إلى أن الطاعن هو الذى ارتكب الحادث وأطرحته فى حدود سلطتها التقديرية دفاعه بأن ابن أخيه هو الذى ارتكبه ولم تعول على إقراره هذا الأخير فى التحقيقات . وكان تناقض الشهود لا يعيب الحكم مادام قد استخلص الإدانة من أقوالهم استخلاصا سائغا بما لا تناقض فيه كما هو الحال فى الدعوى . وكانت أقوال الشهود كما أوردها الحكم لا تتعارض مع تقرير الصفة التشريحية الذى أثبت أن إصابة المجنى عليها قطعية طعنبة تحدث من مثل الطعن بالة صلبة ذات حافة حادة أيا كان نوعها مثل السكين أو المطواه وأنه يجوز حدوث إصابتها طبقا لتصوير هؤلاء الشهود . لما كان ذلك ، وكان سائر ما يثيره الطاعن لا يعدو أن يكون دفاعا موضوعيا لا تلتزم المحكمة بالرد عليه

ردا صريحا بل يكفى أن يكون الرد عليه مستفادا من أدلة الثبوت التي حول عليها الحكم . لما كان ذلك ، وكان القانون لم يرسم نمطا خاصا يصوغ فيه الحكم واقعة الدعوى والظروف التي وقعت فيها . وكان مجموع ما أورده الحكم كافيا في بيان واقعة الدعوى المستوجبة للعقوبة حسبما خلصت إليه المحكمة بما تتكامل به كافة عناصرها القانونية . وكان لا يقدح في سلامة الحكم إغفاله الإشارة إلى حكم محكمة الجنايات السابق صدوره في الدعوى أو حكم محكمة النقض الصادر بتنقيضه إذ ليس ثمة ما يلزمه ذلك . لما كان ذلك ، فإن ما يشير الطاعن في هذين الوجهين يكون أيضا في غير محله .

وحيث إنه لما تقدم ، يكون الطعن برمته على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

## جلسة ٢٠ من فبراير سنة ١٩٦٨

برئاسة السيد المستشار / محمد محفوظ ، وعضوية السادة المستشارين : محمد عبد الوهاب  
خليل ، وحسين سائح ، ومحمود المراوى ، ومحمود صليقة .

( ٤٦ )

### الطعن رقم ١٩٢٧ لسنة ٣٧ القضائية

(١، ب) طب . " منازلة مهنة الطب " . أسباب الإباحة . " استعمال  
حق مقرر بمقتضى القانون " . أطباء . توليد . جريمة . قانون .  
لوائح . جرح عمد .

(١) شروط منازلة مهنة الطب ؟ المادة الأولى من القانون رقم ٤١٥ لسنة ١٩٥٤ .

(ب) إباحة عمل الطبيب . مشروطة بالحصول على إجازة عليية وترخيص وفقا  
للوائح والنوانين .

(ج، د) طب . " منازلة مهنة الطب " . مسئولية جنائية . موانع العقاب .  
" حالة الضرورة " . حكم . " تسببه . تسبب غير معيب " .  
جرح عمد .

(ج) مساواة كل من لا يملك منازلة مهنة الطب عمدا يحدده للغير من جروح  
وما إليها على أساس العمد . إعفاؤه من العقوبة متى توافرت حالة الضرورة .

(د) صحة الحكم بادانة من يزاو مهنة الطب بغير ترخيص أو في غير حالة الضرورة .

١ — مؤدى نص المادة الأولى من القانون رقم ٤١٥ لسنة ١٩٥٤ فى شأن  
منازلة مهنة الطب أنه لا يملك منازلة هذه المهنة ومباشرة الأفعال التى تدخل  
فى عداد ما ورد بها ، بأية صفة كانت إلا من كان طبيبا مقيدا اسمه بسجل

الأطباء بوزارة الصحة ويجدول نقابة الأطباء البشريين ، وذلك مع مراعاة الأحكام المنظمة لمهنة التوليد .

٢ — الأصل أن أى مساس بجسم المجنى عليه يحرمه قانون العقوبات وقانون مزاولة مهنة الطب . وإنما يبيح القانون فعل الطبيب بسبب حصوله على إجازة علمية طبقا للقواعد والأوضاع التى نظمها القوانين واللوائح ، وهذه الإجازة هى أساس الترخيص الذى تتطلب القوانين الخاصة بالمهنة الحصول عليه قبل مزاولتها فعلا .

٣ — من لا يملك حق مزاولة مهنة الطب يسأل عما يحدثه للغير من جروح وما إليها باعتباره معتديا على أساس العمد ، ولا يعفى من العقاب إلا عند قيام حالة الضرورة بشروطها القانونية .

٤ — إذا كان الثابت أن الطاعنة الثانية قد عادت المجنى عليها بإجراء مس لها فى حينها ووضعت لها " البنسلين " كدواء وقامت الطاعنة الأولى بعملية حقنها بهذه المادة ، فإنه لا مرأى فى أن ما افترقه الطاعتان من أفعال يعد مزاولة منهما لمهنة الطب لدخولها فى الأعمال التى عدتها المادة الأولى من القانون رقم ٤١٥ لسنة ١٩٥٤ ، وإذا كان ذلك ، وكانت المتهمتان المذكورتان لا تملكان مزاولة مهنة الطب ولم تكن حالة المجنى عليها من حالات الضرورة المانعة للعقاب ، فإن الحكم المطعون فيه إذ دانهما عن تهمة مزاولة مهنة الطب وساءل الطاعنة الأولى عن جريمة إحداث جرح عمدا بالمجنى عليها يكون قد طبق القانون على وجهه الصحيح .

## الوقائع

إتهمت النيابة العامة الطاعتين بأنهما فى يوم ٣ من أغسطس سنة ١٩٦٢ بدائرة باب الشعرية محافظة القاهرة : ( أولا ) المتهمتان الأولى والثانية : زاولتا مهنة الطب دون أن يكون إسماهما مقيدا بسجل الأطباء بوزارة الصحة ويجدول نقابة الأطباء البشريين . ( ثانيا ) المتهمة الثانية : أحدثت عمدا برسمية فرحات

٠٢ ( ٩ ) .

جرحا نشأ عنه مرض أو عجز عن أشغالها الشخصية مدة تزيد عن عشرين يوما . وطلبت عقابهما بالمادتين ١ و ١٠ من القانون رقم ٤١٥ لسنة ١٩٥٤ المعدل بالقانون رقم ٤٩٠ لسنة ١٩٥٧ والمادة ٢٤٢ / ١ من قانون العقوبات . وادعى مدنيا ... .. زوج المجنى عليها عن نفسه وبصفته وليا طبيعيا على أولاده منها ... .. وطلب القضاء له قبل المتهمين بمبلغ قرش صاغ واحد على سبيل التعويض المؤقت مع المصاريف وأتعاب المحاماة . ومحكمة باب الشعرية الجزئية قضت حضوريا عملا بمواد الإتهام مع تطبيق المادة ٣٢ من قانون العقوبات والمادتين ٥٦ و ٥٥ من قانون العقوبات المعدلة بالقانون رقم ٤٣٥ لسنة ١٩٥٣ بتغريم كل من المتهمين عشرة جنيهات ومصادرة الأدوات المضبوطة والغلق وأمرت بنشر الحكم مرة واحدة في جريدة الأهرام والجمهورية على نفقة المحكوم عليهما وألزمتها أن يدفع المدعى بالحق المدني قرش صاغ واحد على سبيل التعويض المؤقت والمصروفات المدنية ومبلغ ١ ج مقابل أتعاب المحاماة وأعفتها من المصاريف الجنائية وأمرت بوقف تنفيذ عقوبة الغرامة والغلق والنشر المقضى بهما على المتهمين مدة ثلاث سنوات تبدأ من تاريخ انتهاء الحكم . فاستأنفت المحكوم عليهما والنيابة العامة هذا الحكم ومحكمة القاهرة الابتدائية - هيئة استئنافية - قضت حضوريا بقبولهما شكلا وفي الموضوع برفضهما وتأييد الحكم المستأنف وإلزام المستأنفين المصروفات المدنية الاستئنافية فطعن المحامي الوكيل عن المحكوم عليهما في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

## المحكمة

حيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعنتين بجريمة مزاولتهما مهنة الطب دون أن يكون إسماهما مقيدا بسجل الأطباء بوزارة الصحة وبجدول نقابة الأطباء الشرعيين ، ودان الطاعنة الأولى بجريمة إحداث جرح عمدا ، قد أخطأ في تطبيق القانون ، ذلك بأن مسئولية الطاعنتين الجنائية عن وفاة المجنى عليها متفیه لإنقطاع علاقة السببية بين الوفاة وفعل الطاعنة الأولى لما ثبت من وجود حساسية لدى المجنى عليها لعقار البنسلين أدت إلى حصول الوفاة ،

ولأنه مصرح للطاعتين بمزاولة مهنة التمريض وإعطاء الحقن وقد قامت الطاعة الأولى بمحقن المحجن عليها بالبنسلين بناء على مشورة طبية وتحت إشراف طبيب .

وحيث إن الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما مجمله أن المحجن عليها توجهت إلى مستوصف الراهبات تشكو مرضا في حينها فقامت الطاعة الثانية بمسها ثم وضعت لها عقار البنسلين كدواء واحالتها إلى الطاعة الأولى التي قامت بمحقنها بالبنسلين مقابل مبلغ عشرة قروش ، وفوجئت المحجن عليها إثر ذلك بالدوار يغالبها ورغم ما أجرى لها من وسائل الإسعاف فإن المنية عاجلتها ، وبعد أن أورد الحكم أدلة الثبوت — التي عول عليها في قضائه — عرض إلى دفاع الطاعتين المبنى على أن ما إقترفته لا يعد ممارسة منهما لمهنة الطب بدون ترخيص وأن اسميهما مقيد بوزارة الصحة في سجل مساعدات الممرضات ، وأن من حقهما إعطاء الحقن بأنواعها المختلفة ، ورد عليه في قوله ” إن ما أتته المتهمتان من أفعال يكون في حقهما الجريمة المسندة إليهما والخاصة بممارسة مهنة الطب دون أن يكون إسماهما مقيدا بسجل الأطباء بوزارة الصحة ذلك لأن الثابت من إعترااف المتهمتين أن الثانية قد أوقعت الكشف الطبي على عين المحجن عليها وقامت بمسها كما وضعت لها دواء هو حقنة بنسلين ثم توجهت بها إلى المتهم ( الأولى ) التي أعطتها هذه الحقنة ، وجميع هذه الأفعال تدخل في جميع عمل الأطباء الذي حرمه القانون على غيرهم . فالتحريم الوارد بنص المادة الأولى من قانون الإتهام جرى في نص صريح على عدم جواز إبداء المشورة الطبية أو وصف الأدوية وما قامت به المتهم الثانية بالنسبة للمجنى عليها لا يعدو كونه إبداء لمشورة طبية ووصفا لحقنة البنسلين كدواء ... “ . وما انتهى إليه الحكم فيما تقدم سديد في القانون ، ذلك بأن المادة الأولى من القانون رقم ٤١٥ لسنة ١٩٥٤ في شأن مزاولة مهنة الطب قد نصت على أنه ” لا يجوز لأحد إبداء مشورة طبية أو عيادة مريض أو إجراء عملية جراحية أو مباشرة ولادة أو وصف أدوية أو علاج مريض أو أخذ عينة من العينات التي تحدد بقرار من وزير الصحة من جسم المرضى الآدميين للتشخيص الطبي العملي بأية طريقة كانت أو وصف نظارات طبية ويوجه عام مزاولة مهنة الطب بأية صفة كانت إلا إذا كان مصرية أو كان من بلد تجيز قوانينه للمصريين مزاولة

مهنة الطب وكان إسمه مقيدا بسجل الأطباء بوزارة الصحة وبمجدول نقابة الأطباء البشريين وذلك مع عدم الإخلال بالأحكام الخاصة المنظمة لمهنة التوليد". ومؤدى ذلك أنه لا يملك مزاولة مهنة الطب ومباشرة الأفعال التي تدخل في حداد ما ورد بهذه المادة بأية صفة كانت إلا من كان طبيبا مقيدا إسمه بسجل الأطباء بوزارة الصحة وبمجدول نقابة الأطباء البشريين مع مراعاة الأحكام المنظمة لمهنة التوليد. فإذا كان الثابت أن الطاعنة الثانية قد عادت المجنى عليها بإجراء مس لها في عينها ووصفت لها البنسلين كدواء وقامت الطاعنة الأولى بعماية حقنها بهذه المادة فإنه لامرأ في أن ما إقترفته الطاعنتان من أفعال يعد مزاولة منهما لمهنة الطب لدخولها في حداد الأعمال التي أوردتها المادة الأولى من القانون رقم ٤١٥ لسنة ١٩٥٤ والتي لا يملك حق مزاولتها إلى من كان طبيبا مسجلا إسمه طبقا للقانون. وإذا كان الأصل أن أى مساس بجسم المجنى عليه يحرمه قانون العقوبات وقانون مزاولة مهنة الطب. وإنما يبيح القانون فعل الطبيب بسبب حصوله على إجازة علمية طبقا للقواعد والأوضاع التي نظمها القوانين واللوائح — وهذه الإجازة هي أساس الترخيص الذي تتطلب القوانين الخاصة بالمهنة الحصول عليه قبل مزاولتها فعلا، وأن من لا يملك حق مزاولة مهنة الطب يسأل عما يحدثه للغير من جروح وما إليها بإعتباره معتديا أى على أساس العمد ولا يعفى من العقاب إلا عند قيام حالة الضرورة بشروطها القانونية وهي متفية في ظروف هذه الدعوى على ما يبين من مدونات الحكم، فإن الحكم المطعون فيه إذ خلص إلى مساءلة الطاعنتين عن تهمة مزاولتهما مهنة الطب ومساءلة الطاعنة الأولى عن جريمة إحداث جرح عمدا بالمجنى عليها يكون قد طبق القانون على وجهه الصحيح. ويكون غير مجد ما تثيره الطاعنتان من أن قيد إسميهما بسجل مساعدات الممرضات ينحولها الحق في إعطاء الحقن وأن عملية حقن المجنى عليها كانت بناء على مشورة طبية، فإن ذلك فضلا عن مخالفته الواقع الثابت بالأوراق على ما يبين من الإطلاع على كتاب وزارة الصحة

المرفق بالمفردات المضمومة ، لا يبرر مخالفتها القانون . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد دان الطاعنة الأولى بجريمة إحداث جرح عمدا نشأ عنه مرض أو عجز عن الأشغال الشخصية مدة تزيد عن عشرين يوما ، فإن ما تثيره الطاعتان من إنتفاء مسئوليتهم عن وفاة المجنى عليها لحصول الوفاة بسبب الحساسية لعقار البنسلين لا يكون له محل . لما كان ما تقدم ، فإن الطعن يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعا ومصادرة الكفالة .

---

## جلسة ٢٠ من فبراير سنة ١٩٦٨

برئاسة السيد المستشار / محمد صبرى ، وعضوية العادة المستشارين : محمد عبد المنعم حمزاوى ،  
ونصر الدين مزام ، ومحمد أبو الفضل حفى ، وأنور خلف .

( ٤٧ )

الطعن رقم ٢٠٦٥ لسنة ٣٧ القضائية

( ١ ، ب ، ج ، د ) خيانة أمانة . جريمة . " أركانها " . حجية الشئ المقضى .  
حكم . " حجيته " .

( ١ ) جريمة خيانة الأمانة . أركانها ؟

( ب ) خطأ الحكم فى تحديد المبالغ المبددة . لا أثر له فى ثبوت الجريمة ،  
ولا حجية له على القضاء المدنى عند المطالبة بالدين .

( ج ، د ) مدى حجية الحكم الصادر من المحكمة الجنائية أمام  
القضاء المدنى ؟

( ٥ ، و ، ز ) تزوير . " تزوير المحررات العرفية " . جريمة . " أركانها " .  
حكم . " تسبيبه . تسبيب غير معيب " .

جريمة التزوير . أركانها ؟ مجرد تغيير الحقيقة فى محرر عرفى بوضع إمضاء  
مزور . كفايته لتوافر جريمة التزوير . متى كان من الممكن أن يترتب  
عليه ضرر للغير .

تحدث الحكم إستقلا عن ركنى القصد الجنائى والضرر . غير لازم  
لصحة الحكم بالإدانة فى جريمة التزوير .

( ح ) حكم . " تصحيحه . إغفال الفصل فى بعض الطلبات " .  
دعوى مدنية . إجراءات المحاكمة . إستئناف . محكمة  
إستئنافية .

إغفال محكمة أول درجة الفصل في الدعوى المدنية . ليس للدعوى المدنية  
الرجوع إلى المحكمة الإستئنافية لتدارك هذا النقص . عليه الرجوع إلى محكمة  
أول درجة للفصل فيما أغفلته .

( ط ) . نقض . " سلطة محكمة النقض " . " الحكم في الطعن " .  
لمحكمة النقض في حالة خطأ الحكم المطعون فيه في القانون أن تنقضه لمصلحة  
المتهم وتصححه .

( ي ، ك ) إثبات . " خبرة " . حكم . " تسببه . تسبب غير معيب " .

( ي ) تقدير آراء الخبراء . موضوعي .

( ك ) عدم التزام المحكمة بتدب خبر آخر ولا إعادة المهمة إلى ذات الخير .  
شرط ذلك ؟

١ — تقع جريمة خيانة الأمانة على كل مال منقول أيا كان نوعه وقيمه قل  
أو كثر .

٢ — خطأ الحكم المطعون فيه في تحديد المبالغ المبددة لا أثر له في ثبوت  
جريمة خيانة الأمانة ولا حجية له على القضاء المدني عند المطالبة بالدين .

٣ — تقتصر حجية الحكم الصادر من المحكمة الجنائية أمام القضاء المدني  
وفقا للمادة ٤٠٦ من القانون المدني على الوقائع التي فصل فيها هذا الحكم وكان  
فصله فيها ضروريا .

٤ — مؤدى نص المادة ٤٥٦ من قانون الإجراءات الجنائية أن حجية الحكم  
الجنائي في موضوع الدعوى المدنية أمام المحاكم المدنية قاصرة على منطوق الحكم  
الصادر بالبراءة أو بالإدانة بالنسبة لمن كان موضوع المحاكمة ودون أن تلحق  
الأسباب التي لم تكن ضرورية للحكم بالبراءة أو الإدانة .

• — لا يشترط في جريمة التزوير أن يتعمد المزور تقليد إمضاء المجنى عليه  
بل يكفي لتوفر هذه الجريمة أن يضع المزور اسم المزور عليه المحرر ولو بطريقة  
عادية لا تقليد فيها مادام قد قصد الإيهام بأن ذلك المحرر صادر من المجنى عليه .

٦ — إن مجرد تغيير الحقيقة في محضر عرفي بوضع إمضاء مزور يكفي لتوافر جريمة التزوير متى كان من الممكن أن يترتب عليه ضرر للغير .

٧ — لا يشترط لصحة الحكم بالإدانة في جريمة التزوير أن يتحدث الحكم استقلالاً عن ركني القصد الجنائي والضرر بل يكفي أن يكون قيامهما مستفاداً من مجموع عباراته .

٨ — جرى قضاء محكمة النقض على أنه ليس للمدعى بالحقوق المدنية الذي فات على المحكمة الجزئية أن تحكم في دعواه أن يلجأ إلى المحكمة الاستئنافية لتدارك هذا النقص بل يرجع إلى محكمة أول درجة للفصل فيما أغفلته عملاً بحكم المادة ٣٦٨ من قانون المرافعات .

٩ — لمحكمة النقض في حالة خطأ الحكم المطعون فيه في القانون وعملاً بنص المادة ٣٥ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض — أن تنقض الحكم لمصلحة المتهم وتصححه .

١٠ — الأمر في تقدير آراء الخبراء والفصل فيما يوجه إلى تقاريرهم من اعتراضات موجهة إلى قاضي الموضوع .

١١ — للمحكمة كامل الحرية في تقدير القوة التدليلية لتقرير الخبير المقدم إليها دون أن تلتزم بنسب خبير آخر ولا بإعادة المهمة إلى ذات الخبير مادام إستنادها إلى الرأي الذي انتهى إليه هو إستناد سليم لا يجافي المنطق والقانون .

## الوقائع

إتهمت النيابة العامة الطامن بأنه في أواخر عام ١٩٥٢ وفي خلال عامي ١٩٥٣، ١٩٥٤ بدائرة قسم قصر النيل : ( أولاً ) إختلس مبلغ ٨٦٢٩ ج و ٢٦ م لجمعية المحاربين القدماء وضحايا الحرب والتي كانت مسجلة إليه على سبيل الوكالة بصفته سكرتيراً عاماً لها إضراراً بها . ( ثانياً ) إرتكب تزويراً في أوراق عرفية . ( ١ ) الصورة الصفراء للإيصال رقم ٦٤٠ الصادر من الجمعية والموقع عليه منه بصفته السابقة

بتاريخ ٢٥ ديسمبر سنة ١٩٥٢ . ( ب ) الشيكات المسحوبة من الجمعية على بنك مصر أرقام ٤٤٧٧٥٤ و ٤٤٨٠٢٤٨ و ٤٤٧٧٦٠ التي صرفت بتاريخ ١١ مارس سنة ١٩٥٤ و ٣ فبراير سنة ١٩٥٤ و ٥ يولية سنة ١٩٥٤ . ( ج ) مستندى الصرف الخاصين بالشيكين الأولين وذلك بأن أضاف عبارة ( من حسابات اليانصيب (الدفعة الثانية) في صورة الإيصال السابقة بالكربون بعد رفع أصله وذلك توصلا إلى إختلاس مائة جنيه من ضمن المبالغ المنوه عنها كانت مسالمة إليه من السيد محمد فتحى أبو الخير متعهد اليانصيب للجمعية كتبرع لها ، كما وقع على الشيكات الثلاثة ومستندى الصرف السالف الإشارة إليهما بتوقيعات نسب صدورهما زورا إلى الدكتور جمال الدين ممدوح مدير فرع الجمعية بالإسكندرية توصلا إلى قبض قيمتها وإيها ما بوصول تلك القيمة إلى فرع الجمعية السابق ( ثالثا ) إستعمل المحررات العرفية سالفة الذكر بأن أودع صورة الإيصال المبينة فى التهمة السابقة وكذا مستندى الصرف ضمن أوراق الجمعية ومستنداتهما كما عهد بالشيكات إلى موظفى الجمعية لصرفها وتحصل هو على قيمتها مع علمه بتزوير هذه الأوراق . وطلبت عقابه بالمادتين ٢١٥ و ٣٤١ من قانون العقوبات . وإدعت مدنيا جمعية المحاربين القدماء وضحايا الحرب وطلبت القضاء لها قبل المتهم بمبلغ قرش صاغ واحد على سبيل التعويض المؤقت . ومحكمة قصر النيل الجزئية قضت حضوريا بتاريخ ٩ فبراير سنة ١٩٦١ عملا بمادتي الإتهام مع تطبيق المادة ٣٢/٢ من قانون العقوبات بحبس المتهم ستة أشهر مع الشغل وكفالة خمسين جنيها لإيقاف التنفيذ وذلك عن التهم الثلاث المسندة إليه بلامصاري ف جنائية فاستأنف كل من النيابة العامة والمتهم والمدعية بالحق المدنى هذا الحكم . ومحكمة القاهرة الابتدائية — بهئية إستئنافية — قضت حضوريا بتاريخ ٣٠ من أبريل سنة ١٩٦٧ بقبول إستئناف المدعى بالحق المدنى شكلا وفى الموضوع ( أولا ) برفض إستئناف المتهم والنيابة وتأييد الحكم المستأنف فيما قضى به من عقوبة وذلك بلا مصروفات جنائية ( ثانيا ) وفى موضوع الدعوى المدنية لإلزام المتهم أن يدفع إلى المدعية بالحق المدنى مبلغ قرش صاغ واحد على سبيل التعويض المؤقت والمصروفات المدنية عن الدرجتين . فطعن وكيل المحكوم عليه فى هذا الحكم بطريق النقض .. إلخ .

## المحكمة

حيث إن مبنى ما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجرائم التبيد والتزوير في محركات عريفه وإستهالها قد إنطوى على إخلال بحق الدفاع وشابه قصور في التسبيب وفساد في الاستدلال ، وفي بيان ذلك يقول الطاعن إنه إعترض في مذكراته المقدمة للمحكمة الإستئنافية على تقرير الخبير بأنه إعتد على إقراره بمديونيته للجمعية في مبلغ ٥٧٠١ ج و ٨٩ م وقصر بحثه على الفترة اللاحقة للإقرار مع أن الطاعن كان قد تمسك بضرورة فحص عمله في الفترة كلها وإطراح الإقرار لأنه كان وليد ظروف غير طبيعية فضلا عن أن قيود دفتر الصندوق لم تكن مستوفاة عن الثلاثة أشهر السابقة على الاستيلاء على الجمعية ، كما نعى الطاعن على التقرير عيوباً أخرى في أقلام الحساب تفصح عن أن الخبير لم يتحر الدقة في مهمته وطلب إعادة المأمورية إليه لفحص إعتراضاته ولكن المحكمة لم ترد على دفاعه ورفضت طلبه بغير مسوغ . هذا إلى أن الحكم بعد أن أشار إلى إعتاده على تقرير الخبير ، خلص إلى أنه ثبتت للمحكمة أن الطاعن — إختلس مبلغ ٧٩٥٢ ج و ٤٦٩ م وهو عبارة عن مبلغ ٥٧٠١ ج و ٨٩ م قيمة الوارد في الإقرار مضافاً إليه مبلغ ٢٢٥١ ج و ٣٨٠ م ولم تر محلاً لإعادة المأمورية للخبير إزاء ما تضمنه إقرار الطاعن وعدم تقديمه ما يدل على براءة ذمته ، مع أن الخبير خلص إلى أن كل ما في ذمة الطاعن هو مبلغ ٢٢٥١ ج و ٣٨٠ م مما يدل على أن الحكم قد خالف الثابت بالتقرير وراح يعول على الإقرار دون أن يلتفت إلى ما عيبه به الطاعن ، كما أعرض عن دفاعه القائم على أن تصفية الحساب كفيلاً بإظهار براءة ذمته من أى مبلغ . ويضيف الطاعن إلى ما تقدم أنه وإن كانت تبرئته من جريمة التبيد تستتبع براءته من جريمة التزوير والإستهال لإنتفاء الضرر ، إلا أنه يرى أن الحكم دانه بالجريمتين الأخيرتين لمجرد ما كشف عنه تقرير قسم أبحاث التزييف والتزوير ، في حين أن الثابت من التحقيقات أن الطاعن لم يختلس قيمة الشيكات بل أنفقها في شئون الجمعية ، وأنه لم يقلد توقيع الطبيب صاحب أحد هذه الشيكات بل وضع اسمه فقط بطريقة عادية ، وأنه لما كان هذا الذي جرى يشير إلى إنتفاء ركني القصد الجنائي والضرر عن جريمة التزوير ، فإن الحكم وقد قصر في إستهلال دفاع الطاعن في هذا الشأن والرد عليه يكون — بالإضافة إلى المثالب المشار ذكرها — معيباً بما يستوجب نقضه .

وحيث إنه يبين من مراجعة الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه والمكمل بالحكم المطعون فيه أنه حصل واقعة الدعوى بما تتوافر به العناصر القانونية للجرائم التي دان الطاعن بإرتكابها ، وأورد على ثبوتها في حقه أدلة من شأنها أن تؤدي إلى ما رتبته عليها ومن بينها إقرار الطاعن الصادر بتاريخ ٣١ مارس سنة ١٩٥٤ متضمنا أن في عهده للجمعية المجنى عليها مبلغ ٥٧٠١ ج و ٨٩ م فضلا عن إقرار آخر تاريخه ١٩ من أكتوبر سنة ١٩٥٤ باستعداده لدفع ما يتبقى بعد تصفية الحساب . لما كان ذلك ، وكانت المحكمة الإستئنافية قد حصلت من مؤدى تقرير الخبير أنه راجع الحساب بعد تاريخ إقرار الطاعن الحاصل في ٣١ مارس سنة ١٩٥٤ فتبين مديونيته في مبلغ ٢٢٥١ ج و ٣٨٠ م ، وبعد أن أفصحت المحكمة عن إطمئنانها إلى سلامة تقرير الخبير استخلصت أن المبلغ الذى بدده الطاعن هو مجموع المبلغين السابقين ومقداره ٧٩٥٢ ج و ٤٦٩ م . لما كان ذلك ، وكان ما ينعاه الطاعن على الحكم من إخلال بحقه في الدفاع لأنه لم يجبه إلى طلب إعادة المأمورية للخبير لفحص إعتراضاته على الحساب مردودا بأنه لما كان الطاعن لم يثر — فى شأن إقراره الذى عول عليه الحكم — ما يقوم فى القانون سببا لبطلانه ، وكان الأمر فى تقدير آراء الخبراء والفصل فيما يوجه إلى تقاريرهم من إعتراضات مرجعه إلى قاضى الموضوع ، وكان للمحكمة كامل الحرية فى تقدير القوة التدللية لتقرير الخبير المقدم إليهما دون أن تلتزم بنسب خبير آخر ولا بإعادة المهمة إلى ذات الخبير ما دام استنادها إلى الرأى الذى انتهى إليه هو استناد سليم لا يجافى المنطق والقانون ، أما ما يشير الطاعن من منازعة فى مقدار المبالغ المبددة فإنه — بفرض صحته — لا جدوى منه ، ذلك بأنه فضلا عن أن جريمة خيانة الأمانة تقع على كل مال منقول أيا كان نوعه وقيمته قل أو كثر ، فإن حجية الحكم الصادر من المحكمة الجنائية أمام القضاء المدنى تقتصر — وفقا للمادة ٤٠٦ من القانون المدنى — على الوقائع التى فصل فيها هذا الحكم وكان فصله فيها ضروريا ، كما أن مؤدى نص المادة ٤٥٦ من قانون الإجراءات الجنائية أن حجية الحكم الجنائى الصادر من المحكمة الجنائية فى موضوع الدعوى المدنية أمام المحاكم المدنية قاصرة على منطوق الحكم الصادر بالبراءة أو بالإدانة بالنسبة لمن كان موضع المحاكمة ودون أن تلحق الأسباب التى لم تكن ضرورية للحكم بهذه البراءة أو الإدانة . ومن هذا القبيل ذلك الشق

من أسباب الحكم المطعون فيه المتعلق بمقـدار المبالغ المبددة ، ومن ثم فإنه بفرض خطأ الحكم في تحديد تلك المبالغ ، فإن هذا الخطأ لا أثر له في ثبوت الجريمة ولا حجية له على القضاء المدني عند المطالبة بالدين وبالتالي فإن ما يثيره الطاعن في هذا الصدد لا يكون له محل . لما كان ذلك ، وكان ما يثيره الطاعن على قضاء الحكم في جريمة التزوير بأنه كتب إسم المستفيد في الشيك بطريقة عادية وليس على هيئة توقيع ، ما يثيره الطاعن من ذلك مردود بأنه لا يشترط في جريمة التزوير أن يعتمد المزور تقليد إمضاء المجنى عليه بل يكفي لتوفر هذه الجريمة أن يضع المزور إسم المزور عليه على المحرر ولو بطريق عادية لا تقليد فيها ما دام قد قصد الإيهام بأن ذلك المحرر صادر من المجنى عليه ، ولا يقدح في ذلك أن يكون الطاعن — على حد قوله — قد أنفق قيمة الشيكات في شئون الجمعية ، لأن مجرد تغيير الحقيقة في محرر عرقي بوضع إمضاء مزور يكفي لتوافر جريمة التزوير متى كان من الممكن أن يترتب عليه ضرر للغير . لما كان ذلك ، وكان لا يشترط لصحة الحكم بالإدانة في جريمة التزوير أن يتحدث الحكم إستقلالاً عن ركني القصد الجنائي والضرر بل يكفي أن يكون قيامهما مستفاداً من مجموع عباراته — وهو ما وفره الحكم المطعون فيه — فإن ما يثيره الطاعن في هذا الشأن يكون غير سديد . لما كان ما تقدم ، فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعاً .

وحيث إنه فيما يختص بالدعوى المدنية ، فإنه يبين من مراجعة الأوراق أن جمعية المحاربين القدماء كانت قد إدعت مدنيا لدى محكمة أول درجة بتعويض مؤقت مقداره قرش صاغ وفات المحكمة الجزئية أن تحكم في هذه الدعوى . فاستأنفت المدعية بالحقوق المدنية هذا الحكم . ولما كان قضاء هذه المحكمة قد جرى على أنه ليس للدعى بالحقوق المدنية في هذه الحالة أن يلجأ إلى المحكمة الإستئنافية لتدارك هذا النقص بل يرجع إلى محكمة أول درجة للفصل فيما أغفلته عملاً بحكم المادة ٣٦٨ من قانون المرافعات ، فضلاً عن أنه ما كان

يجوز للمدعية إستئناف الدعوى المدنية لأن قيمتها تدخل في حدود النصاب الإتهائي للقاضي الجزئي ، فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى بقبول إستئناف المدعية للدعوى المدنية وفصل في موضوعها يكون قد أخطأ في القانون خطأ يؤذن لهذه المحكمة — عملاً بنص المادة ٣٥ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض — أن تنقض الحكم لمصلحة المتهم — فيما قضى به في هذه الدعوى وتصحيحه بالقضاء بعدم جواز إستئناف المدعية بالحقوق المدنية وإلزامها بمصاريفها .

---

## جلسة ٢٦ من فبراير سنة ١٩٦٨

برئاسة السيد المستشار / عادل يونس رئيس المحكمة ، وعضوية السادة المستشارين : محمد صبرى  
ومحمد عبد المنعم حمزاوى ، ومحمد أبو الفضل حفى ، وأنور أحمد خلف .

( ٤٨ )

### الطعن رقم ٢٣١٤ لسنة ٣٧ القضائية

(١، ب) مستشار الإحالة . أمر بالألا وجه . إختصاص . ”إختصاص ولائى“ .  
دعوى جنائية . دعوى مدنية . قوة الأمر المقضى . نيابة عامة .  
نقض . ”المصلحة فى الطعن“ . ”الصفة فى الطعن“ . قتل عمد .

( ١ ) عدم قبول الطعن فى الأمر الصادر من مستشار الإحالة بالألا وجه لإقامة الدعوى  
الجنائية إلا فى خصوص مضمونة بعدم وجود وجه للسير فيها . قضاء الإحالة  
بوصفه سلطة تحقيق لا جهة حكم . لا ولاية له فى الفصل فى الدعوى  
المدنية .

(ب) لا صفة للنيابة العامة فى التحدث إلا فى خصوص الدعوى الجنائية .

١ - المادة ١٩٤ من قانون الإجراءات الجنائية إذ نصت على أن للنائب  
العام والمدعى بالحقوق المدنية الطعن أمام محكمة النقض فى الأمر الصادر من  
مستشار الإحالة بأن لا وجه لإقامه الدعوى الجنائية قد أفادت أنه لا يقبل الطعن  
سواء من النيابة العامة أو من المدعى بالحقوق المدنية على الأمر الذى يصدر  
من مستشار الإحالة إلا فى خصوص مضمونة بعدم وجود وجه للسير فى الدعوى  
الجنائية ، بتقدير أن قضاء الإحالة ليس إلا سلطة تحقيق لا جهة حكم ، ومن  
ثم فلا ولاية له فى الفصل فى الدعوى المدنية ، وإذا كان ذلك وكان مستشار  
الإحالة قد تصدى للدعوى المدنية وقضى فيها بالرفض فإن قضاءه يكون لغوا  
لا يعتد به ولا يحوز قوة الأمر المقضى ولا يرتب النعى عليه سوى تقرير لأمر

نظري بحسب لا يفيد منه أحد من الخصوم ولا يضار به ذيره الأمر الذي لا يتحقق به المصلحة المعتبرة لقبول الطعن .

٢ — الأصل أن الصفة هي مناط الحق في الطعن، وأن النيابة العامة — سواء انتصبت عن نفسها أو قامت مقام غيرها من الخصوم — لا صفة لها في التحدث إلا في خصوص الدعوى الجنائية وحدها ، ومن ثم فإن طعنها على الأمر الصادر من مستشار الإحالة فيما قضى به في الدعوى المدنية لا يكون مقبولا .

## الوقائع

إتهمت النيابة العامة المطعون ضدهم . بأنهم في يوم ٢٤ ديسمبر سنة ١٩٦٤ بدائرة مركز سـ يدى سالم محافظة كفر الشيخ : المتهمين الثلاثة الأول : ( أولا ) قتلوا عمدا شهرات أحمد أبو العلا وكان ذلك مع سبق الإصرار والترصد بأن بيتوا النية على قتلها وأعدوا لذلك أسلحة نارية ”بندقيتين“ حملها كل من المتهمين الأول والثاني وانتظروا في المكان الذي أيقنوا مرور المجنى عليها فيه وما أن ظفروا بها حتى أطلق عليها المتهم الأول عيارا ناريا قاصدين من ذلك قتلها فأحدثوا بها الإصابات الميينة بتقرير الصفة التشريحية والتي أودت بحياتها . ( ثانيا ) شرعوا في قتل عبد القادر مصطفى العمرى عمدا ومع سبق الإصرار والترصد بأن بيتوا النية على قتله وأعدوا لذلك أسلحة نارية ”بندقيتين“ حملها كل من المتهمين الأول والثاني وتوجهوا إلى المكان الذي أيقنوا مرور المجنى عليه فيه وما أن ظفروا به حتى أطلق عليه المتهم الثاني عيارا ناريا قاصدين من ذلك قتله فأحدثوا به الإصابات الميينة بالتقرير الطبي الشرعى وخاب أثرا الجريمة لسبب لادخل لإرادتهم فيه وهو مداركة المجنى عليه بالعلاج . المتهم الثاني أيضا : ( أولا ) أحرز بغير ترخيص سلاحا ناريا غير مششخن ”بندقية خرطوش“ . ( ثانيا ) أحرز بغير ترخيص ”ذخيرة“ مما تستعمل في السلاح الناري سالف الذكر دون أن يكون مرخصا له في إحراز السلاح أو حيازته . المتهم الثالث : سلم سلاحه المرخص للمتهم الثاني الغير حائز على ترخيص بحمل السلاح . المتهم الرابع : شرع في قتل عبد البديع مرشدى عمدا بأن أطلق عليه عيارا ناريا قاصدا من ذلك

قتله فأحدث به الإصابات الميينة بالتقرير الطبي الشرعي وخاب أثر الجريمة لسبب لادخل لإرادته فيه وهو مداركة المجنى عليه بالعلاج . وطلبت إلى مستشار الإحالة إحالتهم إلى محكمة الجنايات لمعاقبتهم بالمواد ٤٥ و ٤٦ و ٢٣٠ و ٢٣١ و ٢٣٢ و ١/٢٣٤ من قانون العقوبات والمواد ١ و ٣ و ٦ و ١٠ ب و ٢٦ أ - ٤ و ٢٩ و ٣٠ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ المعدل بالقانونين رقمي ٥٤٦ لسنة ١٩٥٤ و ٧٥ لسنة ١٩٥٨ والجدول رقم ١٢ المرافق للقانون . وادعى المجنى عليه الثاني مدنيا عن نفسه وبصفته وليا على أولاده القصر ... .. أولاد المجنى عليها الأولى قبل المطعون ضدهم الثلاثة الأول بقرش صاغ واحد على سبيل التعويض المؤقت . وبتاريخ ١٠ من أبريل سنة ١٩٦٧ أمر مستشار الإحالة حضوريا عملا بالمادة ١٧٦ من قانون الإجراءات الجنائية . ( أولا ) بأن لا وجه لإقامة الدعوى الجنائية لعدم كفاية الأدلة . ( ثانيا ) بتسليم السلاحين المضبوطين لمالكهما بعد التأكد من تجديد الترخيص . ( ثالثا ) برفض الدعوى المدنية وإلزام رافعيها المصاريف . فطعنت النيابة العامة في هذا الأمر بطريق النقض . وقدمت تقريرا بالأسباب موقعا عليه من رئيسها .

## المحكمة

من حيث إن النيابة العامة تنعى على الأمر الصادر من مستشار الإحالة أنه أخطأ في تطبيق القانون إذ قضى في الدعوى المدنية برفضها مع أنه لا ولاية له في الفصل فيها .

وحيث إن المادة ١٩٤ من قانون الإجراءات الجنائية إذ نصت على أن للنائب العام وللدعي بالحقوق المدنية الطعن أمام محكمة النقض في الأمر الصادر من مستشار الإحالة بأن لا وجه لإقامة الدعوى الجنائية قد أفادت أنه لا يقبل الطعن سواء من النيابة العامة أو من المدعي بالحقوق المدنية على الأمر الذي يصدر من مستشار الإحالة إلا في خصوص مضمونه بعدم وجود وجه للسير في الدعوى الجنائية ، بتقدير أن قضاء الإحالة ليس إلا سلطة تحقيق لا جهة حكم ، ومن ثم فلا ولاية له في الفصل في الدعوى المدنية . لما كان ذلك ، فإن

مستشار الإحالة إذ تصدى للدعوى المدنية وقضى فيها بالرفض يكون قضاؤه لغوا لا يعتد به ، ولا يحوز قوة الأمر المقضى ، ولا يرتب النعى عليه سوى تقرير لأمر نظري بحث لا يفيد منه أحد من الخصوم ولا يضار به غيره ، الأمر الذي لا يتحقق به المصلحة المعتبرة لقبول الطعن . ولما كان الأصل أن الصفة هي مناط الحق في الطعن ، وأن النيابة العامة سواء انتصبت عن نفسها أو قامت مقام غيرها من الخصوم لا صفة لها في التحدث إلا في خصوص الدعوى الجنائية وحدها ، فإن طعنها على الأمر الصادر من مستشار الإحالة فيما قضى به في الدعوى المدنية لا يكون مقبولا .

## جلسة ٢٦ من فبراير سنة ١٩٦٨

برئاسة السيد المستشار / مختار مصطفى رضوان نائب رئيس المحكمة ، ومضوية السادة  
المستشارين : محمد محفوظ ، ومحمد عبد الوهاب خليل ، ومحمود المراوى ، ومحمود عطيفة .

( ٤٩ )

الطعن رقم ٢٣٢٢ لسنة ٣٧ القضائية

( ١ ، ب ، ج ) مهندسون . أوامر تكليف . حكم . "تسييبه . تسييب  
معيب" .

( أ ) نطاق كل من المادتين ١ ، ٥ من القانون ٢٩٦ لسنة ١٩٥٦ ؟

( ب ) مناهج العقاب طبقاً للمادة ٥ من القانون سالف الذكر ؟

( ج ) حكم الإدانة ببياناته ؟ مثال لتسييب معيب .

١ — إختلاف نطاق كل من المادتين الأولى والخامسة من القانون رقم ٢٩٦  
لسنة ١٩٥٦ المعدل في شأن أوامر تكليف المهندسين المصريين خريجي  
الجامعات المصرية .

٢ — مناهج العقاب طبقاً للمادة الخامسة من القانون رقم ٢٩٦ لسنة ١٩٥٦ المعدل هو  
إمتناع المهندس الملحق بالعمل فعلاً عن أداء وظيفته وبشرط ألا تكون خدمته  
قد إنتهت بغير الإستقالة .

٣ — أوجب القانون في كل حكم بالإدانة أن يشتمل على بيان الواقعة  
المستوجبة للعقوبة بياناً يتحقق به أركان الجريمة والظروف التي وقعت فيها والأدلة  
التي إستخلصت منها المحكمة ثبوت وقوعها من المتهم وأن تلتزم بإيراد الأدلة التي  
إستخلصت منها الإدانة حتى يتضح وجه استدلالها بها وسلامة المأخذ وإلا كان

الحكم قاصرا . ولما كان الحكم المطعون فيه إذ خلا من الرد على دفاع الطاعن بخروجه عن نطاق أمر التكليف لإنقضاء أجله ، ومن بيان الدرجة المالية المقيد عليها وسند تكليفه بالعمل ومدة التكليف وتاريخ إنتهائها وسبب استمراره في عمله بعد إنتهاء تلك الفترة أو بقاءه في وظيفته وهل كان ذلك إمتدادا لمدة تكليف سابقة أو بناء على تعاقد وظيفي يوجب عليه الاستمرار في عمله ولم يورد الأدلة التي استخلصت منها المحكمة قيام هذه الوظيفة وثبوت إمتناعه عن أدائها قبل إنتهاء مدة خدمته بأحد الأسباب المنصوص عليها قانونا مما يعجز محكمة النقض عن أعمال رقابتها على تطبيق القانون تطبيقا صحيحا على الواقعة كما إصار إثباتها في الحكم ، فإنه يكون قاصرا قصورا يعيبه ويوجب نقضه .

## الوقائع

إتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه في يوم ١٩٦٦/١٠/٧ بدائرة بندر دمنهور : وهو مهندس مصرى من خريجي كليات الهندسة بالجامعات المصرية امتنع عن تأدية أعمال وظيفته دون مسوغ قانونى . وطلبت عقابه بالمادتين ٥ و ٦ من القانون ٢٩٦ لسنة ١٩٥٦ المعدل بالقوانين أرقام ٣٠ لسنة ١٩٥٨ و ٤٢ لسنة ١٩٦٣ ، ٧٤ لسنة ١٩٦٤ . ومحكمة دمنهور الجزئية قضت حضوريا في ١٩٦٧/١/٢٥ بتغريم المتهم مبلغ خمسين جنيها . فاستأنف المتهم هذا الحكم ومحكمة دمنهور الابتدائية - بهيئة إستئنافية - قضت حضوريا في ١٩٦٧/٤/١٧ بقبول الإستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأييد الحكم المستأنف . فطعن المحكوم عايه في هذا الحكم بطريق النقض . الخ .

## المحكمة

حيث إن مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجريمة الامتناع عن تأدية أعمال وظيفته دون مسوغ قانونى حالة كونه مهندسا مصرى من خريجي كليات الهندسة بالجامعات المصرية ، قد شابه قصور في التسبيب ، ذلك أنه دفع بخروجه عن نطاق التكليف لإنقضاء أجله وقد خلا الحكم من بيان

العناصر القانونية للجريمة التي دان الطاعن بها ، فلم يبين سند تكليفه بالعمل ، وبداية مدة التكليف ونهايتها حتى يمكن التحقق من سلامة تطبيق القانون على الواقعة .

وحيث إن القانون قد أوجب في كل حكم بالإدانة أن يشتمل على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة بيانا يتحقق به أركان الجريمة والظروف التي وقعت فيها والأدلة التي استخلصت منها المحكمة ثبوت وقوعها من المتهم وأن تلتزم بإيراد الأدلة التي استخلصت منها الإدانة حتى يتضح وجه استدلالها بها وسلامة المأخذ وإلا كان الحكم قاصرا . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد إقتصر في بيانه للواقعة على قوله ” إن المتهم وهو مهندس بوزارة الري قد إمتنع عن تأدية أعمال وظيفته دون أن تنتهى خدمته بأحد الأسباب المنصوص عليها في المادة ١٠٧ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ ولم يكن إتهاؤها واجبا إلى إتهاء مدة التكليف . فإن الثابت من الأوراق أنه استمر في العمل بعد إتهاء هذه المدة فإن ما وقع منه يكون مجرما طبقا لنص المادة ٥ من القانون رقم ٢٩٦ لسنة ١٩٥٦ ويتعين عقابه طبقا لنص المادة ٦ من ذات القانون ، وتملك المحكمة هذا التعديل للوصف دون ما حاجة إلى لفت نظر المتهم إليه “ . وكانت المادة الأولى من القانون ٢٩٦ لسنة ١٩٥٦ المعدل بالقوانين ٣٠ لسنة ١٩٥٨ و ٤٢ لسنة ١٩٦٣ و ٧٤ لسنة ١٩٦٤ إذ نصت على أن ” يصدر الوزير المختص أو من ينييه أمر تكليف إلى الخريجين الذين رشحتهم اللجنة للعمل في الوظائف التي عينتها ويكون هذا الأمر نافذا لمدة سنتين قابلة للامتداد مدد أخرى مماثلة “ . وكانت المادة الخامسة من القانون قد نصت على أنه — ” يحظر على مهندسي الوزارات والهيئات والمؤسسات العامة من الدرجة الثالثة فما دونها الإمتناع عن تأدية وظائفهم ما لم تنته خدمتهم بأحد الأسباب المنصوص عنها في المادة ١٠٧ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ وذلك فيما عدا الإستقالة سواء أكانت صريحة أو ضمنية فإنها تعتبر كأن لم تكن “ . فقد دلت بذلك على إختلاف نطاق كل منهما وعلى أن مناط العقاب طبقا للمادة الخامسة التي دين الطاعن على أساسها هو إمتناع المهندس الملحق بالعمل فعلا عن أداء وظيفته وبشرط ألا تكون خدمته قد إنتهت بغير الإستقالة . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه

إذ خلا من الرد على دفاع الطاعن ومن بيان الدرجة المالية المقيد عليها وسند تكليفه بالعمل ومدة التكليف وتاريخ إنتهاؤها وسبب استمراره في عمله بعد إنتهاء تلك الفترة أو بقاءه في وظيفته وهل كان ذلك إمتدادا لمدة تكليف سابقة أو بناء على تعاقد وظيفي يوجب عليه الإستمرار في عمله ، ولم يورد الأدلة التي إستخلصت منها المحكمة قيام هذه الوظيفة وثبوت إمتناعه عن أدائها قبل إنتهاء مدة خدمته بأحد الأسباب المنصوص عليها قانونا مما يعجز محكمة النقض عن إعمال رقابتها على تطبيق القانون تطبيقا صحيحا على الواقعة كما صار إثباتها في الحكم ، فإنه يكون قاصرا قصورا يعيبه ويوجب نقضه والإحالة دون حاجة إلى بحث سائر أوجه الطعن .

## جلسة ٢٦ من فبراير سنة ١٩٦٨

برئاسة السيد المستشار / مختار مصطفى رضوان نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة  
المنشائين : محمد محفوظ ، وحسين ساح ، ومحمود العمراري ، ومحمود عطيفة .

( ٥٠ )

### الطعن رقم ٦٥ لسنة ٣٨ القضائية

قتل عمد . " نية القتل " . حكم . " تسببه . تسبب معيب " .  
نية القتل . مثال لتسبب معيب على توافرها .

تتميز جنائية القتل العمد قانونا عن غيرها من جرائم التعدي على النفس بعنصر خاص هو أن يقصد الجاني من ارتكابه الفعل الجنائي إزهاق روح المجنى عليه ، وهذا العنصر ذو طابع خاص يختلف عن القصد الجنائي العام الذي يتطلبه القانون في سائر الجرائم وهو بطبيعته أمر يبطنه الجاني ويضمه في نفسه ، ومن ثم فإن الحكم الذي يقضى بإدانة متهم في هذه الجنائية أو بالشروع فيها يجب أن يعنى بالتحدث من هذا الركن استقلا واستظهاره بإيراد الأدلة التي تكون المحكمة قد استخلصت منها أن الجاني حين ارتكب الفعل المادى المسند إليه كان في الواقع يقصد إزهاق روح المجنى عليه . ولكي تصلح الأدلة أساسا تبني عليه النتيجة التي يتطلب القانون تحققها يجب أن تبين بيانا يوضحها ويرجعها إلى أصولها من أوراق الدعوى وأن لا يكتفى بسرد أمور دون إسنادها إلى أصولها إلا أن يكون ذلك بالإحالة على ما سبق بيانه عنها في الحكم . ولما كان ما أورده الحكم لا يفيد سوى الحديث عن الفعل المادى الذي قارفه الطاعنان من أن كلا منهما حمل سلاحا نارا وأن أولهما أطلق عيارا على أحد المجنى عليهما فأصابه في جانبه الأيمن كما أطلق عيارا آخر لم يصب أحدا وأن ثانيهما أطلق أيضا مقذوفاً أصاب المجنى عليه الثاني في صدره — دون أن يكشف الحكم عن قيام

نية القتل بنفس أى من الطاعنين ، وكان لا يغنى فى ذلك ما قاله الحكم — فى معرض بيانه لواقعة الدعوى — من أن الطاعن الثانى قد أطلق المقذوف الذى أصاب المجنى عليه ” قاصدا قتله “ إذ أن قصد إزهاق الروح إنما هو القصد الخاص المطلوب استظهاره بإيراد الأدلة والمظاهر الخارجية التى رأت المحكمة أنها تدل عليه . فان الحكم يكون مشوبا بالقصور مما يستوجب نقضه والإحالة .

## الوقائع

لتمت النيابة العامة الطاعنين بأنهما فى يوم ١٩٦٦/٥/٤ بدائرة مركز دشنا محافظة قنا : ( المتهم الأول ) ١ — قتل عمدا محمد السمان محمد بأن انتوى قتله وأعد لذلك سلاحا ناريا مششخنا وذخيرة وأطلق عليه مقذوفين نارين قاصدا من ذلك قتله فأصابه أحدهما وأحدث به الإصابة المييزة بالتقرير الطبى والتى أودت بحياته ٢ — أحرز بغير ترخيص سلاحا ناريا مششخنا ” بندقية “ ٣ — أحرز ذخيرة ” طلقين “ مما تستعمل فى السلاح النارى صالف الذكر دون أن يكون مرخصا له بحمل السلاح وإحرازه . ( والمتهم الثانى ) ١ — قتل عمدا بهيج إبراهيم عبد الرحيم بأن انتوى قتله وأعد لذلك سلاحا ناريا مصقول الماسورة من الداخل وذخيرة وأطلق عليه مقذوف واحد قاصدا من ذلك قتله فأحدث به الاصابات المييزة بالتقرير الطبى الشرعى والتى أودت بحياته . ٢ — أحرز بغير ترخيص سلاحا ناريا مسورة من الداخل ” بندقية خرطوش “ — ٣ — أحرز ذخيرة ” طلقه “ مما تستعمل فى السلاح النارى صالف الذكر دون أن يكون مرخصا له بحمل السلاح وإحرازه . وطلبت من مستشار الاحالة إحالتهما على محكمة الجنايات لمعاقبتهما بالمواد ٢٣٠ و ٢٣١ من قانون العقوبات والمواد ١/١ و ٦ و ١/٢٦ — ٢ — ٤ و ٣٠ من القانون ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ المعدل بالقانونين ٥٤٦ لسنة ١٩٥٤ و ٧٥ لسنة ١٩٥٨ والجدول ٢ والبند ٢ من القسم الأول من الجدول رقم ٣ الملحق بقرار بذلك . وادعى أحمد محمد السمان مدنيا قبل المتهم الأول بمبلغ قرش صاغ كما ادعى خيرى بهيج إبراهيم مدنيا بالمبلغ ذاته قبل المتهم الثانى وذلك على سبيل التعويض المؤقت مع

المصاريف والأتعاب . ومحكمة جنایات قنا قضت حضوريا في ٩ أكتوبر سنة ١٩٦٧ عملا بالمادتين ١/٢٣٤ و ٣٢ من قانون العقوبات ومواد قانون الأسلحة والذخائر المذكور (أولا) في الدعوى العمومية بمعاينة كل من المتهمين بالأشغال الشاقة لمدة خمسة عشر عاما من التهم المسندة لكل منهما مع مصادرة الأسلحة والذخيرة المضبوطة (وثانيا) في الدعوى المدنية المقامة من أحمد محمد السمان بالزام المتهم الأول بأن يدفع له على سبيل التعويض المؤقت قرش صاغ واحد والمصروفات المدنية ومبلغ مائتي قرش مقابل أتعاب المحاماة وفي الدعوى المدنية المقامة من خيرى إبراهيم بالزام المتهم الثانى بأن يدفع له على سبيل التعويض المؤقت مبلغ قرش صاغ واحد والمصروفات المدنية ومبلغ مائتي قرش مقابل أتعاب المحاماة . فطعن المحكوم عليهما في هذا الحكم بطريق النقض .. إلخ .

## المحكمة

حيث إن مما ينهائى الطاعنان على الحكم المطعون فيه أنه إذ دان كلا منهما بجريمة قتل عمد وإحراز سلاح وذخيرة بغير ترخيص ، قد شابه القصور في التسبيب ، ذلك بأن ما أورده بيانا لنية القتل لا يكفى لاستظهارها والاستدلال على توافرها في حقهما ، مما يعيبه ويستوجب نقضه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بعد أن بين واقعة الدعوى وأدلتها تحدث عن نية القتل فقال ” وبما أن نية القتل وإزهاق روح المجنى عليهما تلك التي ثبتت في حق المتهمين (الطاعنين) واستقرت في مكنون سرهما ثم عملا على إبرازها واضحة جلية قد استخلصتها المحكمة واطمأنت إلى توافرها من ماديات الدعوى وتسلسل الأحداث فيها ومن السلاح الذى استعمله المتهمان ونفذا به جريمتهما على الصورة التي يتضمنها الكشف الظاهري وتقرير الصفة التشريحية “ . لما كان ذلك ، وكانت جناية القتل العمد تتميز قانونا عن غيرها من جرائم التعدي على النفس بعنصر خاص هو أن يقصد الجاني من ارتكابه الفعل الجنائي إزهاق روح المجنى عليه ، وكان هذا العنصر ذا طابع خاص يختلف عن القصد الجنائي العام الذى يتطلبه القانون في سائر الجرائم وهو بطبيعته أمر يبطنه الجاني

ويضممه في نفسه ، فإن الحكم الذى يقضى بإدانة متهم في هذه الحناية أو بالشروع فيها يجب أن يعنى بالتحدث عن هذا الركن استقلالاً واستظهاره بإيراد الأدلة التى تكون المحكمة قد استخلصت منها أن الجانى حين ارتكب الفعل المادى المسند إليه كان في الواقع يقصد إزهاق روح المجنى عليه . ولكي تصلح تلك الأدلة أساساً تبني عليه النتيجة التى يتطلب القانون تحقيقها يجب أن تبين بياناً يوضحها ويرجعها إلى أصولها من أوراق الدعوى وأن لا يكتفى بسرد أمور دون إسنادها إلى أصولها إلا أن يكون ذلك بالإحالة على ما سبق بيانه عنها في الحكم . ولما كان ما أورده الحكم لا يفيد سوى الحديث عن الفعل المادى الذى قارفه الطاعنان من أن كلا منهما حمل سلاحاً نارياً وأن أولهما أطلق عياراً على أحد المجنى عليهما فأصابه في جانبه الأيمن كما أطلق عياراً آخر لم يصب أحداً وأن ثانيهما أطلق أيضاً مقذوفاً أصاب المجنى عليه الثاني في صدره دون أن يكشف الحكم عن قيام نية القتل بنفس أى من الطاعنين ، وكان لا يغنى في ذلك ما قاله الحكم — في معرض بيانه لواقعة الدعوى — من أن الطاعن الثاني قد أطلق المقذوف الذى أصاب المجنى عليه بهيج إبراهيم عبد الرحيم " قاصداً قتله " إذ أن قصد إزهاق الروح إنما هو القصد الخاص المطلوب استظهاره بإيراد الأدلة والمظاهر الخارجية التى رأت المحكمة أنها تدل عليه . لما كان ما تقدم ، فإن الحكم يكون مشوباً بالقصور مما يستوجب نقضه والإحالة بغير حاجة إلى بحث سائر ما يشير الطاعنان في طعنهما .

## جلسة ٢٦ من فبراير سنة ١٩٦٨

برئاسة السيد المستشار / مختار مصطفى رضوان نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة المستشارين :  
محمد محفوظ ، ومحمد عبد الوهاب خليل ، ومحمود العمراوى ، ومحمود عطيفة .

(٥١)

### الطعن رقم ٦٦ لسنة ٣٨ القضائية

(أ، ب) تزوير . "تزوير المحررات العرفية" . جريمة . "أركان الجريمة" .  
قصد جنائى . ضرر . حكم . "تسببه . تسبب معيب" . نقض .  
"حالات الطعن بالنقض . مخالفة القانون" .

(١) إهمال المتهم فى تحرى الحقيقة مهما كانت درجته ، لا يتحقق به القصد الجنائى  
فى جريمة التزوير .

(ب) وجوب إيراد الحكم الأدلة التى أسس عليها قضاءه .

١ — يجب لتوافر القصد الجنائى فى جريمة التزوير أن يكون المتهم وهو عالم  
بحقيقة الواقعة المزورة قد قصد تغيير الحقيقة فى الورقة المزورة بنية استعمالها فيما  
زورت من أجله والاحتجاج بها على اعتبار أنها صحيحة ، فإذا كان علم المتهم  
بتغيير الحقيقة غير ثابت بالفعل ، فإن مجرد إهماله فى تحريها مهما كانت درجته  
لا يتحقق به هذا الركن .

٢ — متى كان الحكم المطعون فيه لم يورد الأدلة التى استخلص منها مخالفة  
البيانات الواردة فى الأوراق المقول بتزويرها للحقيقة أو ما يستفاد منه وقوع  
الضرر أو احتمال وقوعه مقارفة جريمة تزوير المحرر العرفى المسندة إليه ، فإنه  
يكون معيبا بالقصور المستوجب لنقضه .

## الوقائع

إتهمت النيابة العامة الطاعنين الثلاثة وآخر بأنهم في المدة من ١٤ أغسطس سنة ١٩٦٠ إلى ٢٤ منه بدائرة قسم أول طنطا محافظة الغربية : ( المتهم الأول ) ارتكب تزويرا في محرر رسمي هو المستخرج الخاص بإثبات ميلاد إلياس نعيم وذلك بطريق المحو والإضافة ووضع إمضاء مزورة بأن محاضر بيانات ذلك المستخرج وأضاف بدلائلها البيانات الخاصة بإثبات أن ميلاد المتهم الرابع في ١٥/٢/١٨٩٨ على خلاف الحقيقة . وشفع ذلك بوضع إمضاء مزورة نسبها إلى الكاتب المختص كذبا . ( والمتهم الثاني ) ١ — بوصفه موظفا عموميا شيخ حارة قسم أول طنطا ارتكب تزويرا في محرر رسمي هو كشف العائلة الخاص بعبد اللطيف يوسف العطار المؤرخ ١٩٦٠/٨/٤ حال تحريره المختص بوظيفته يجعله واقعة مزورة في صورة واقعة صحيحة بأن حرر هذا الكشف خلوا من بيان كافة أسماء أشقاء المذكور وأثبت على خلاف الحقيقة أنه العائل الوحيد لوالده المتجاوز سن الستين (٢) زور بواسطة غيره إمضاء لأحد موظفي الحكومة هو محمد شحاته شيخ حارة بقسم أول طنطا وذلك بأن تمكن من وضع توقيع نسبه إليه كذبا على كشف العائلة سالف الذكر (٣) ارتكب تزويرا في محرر عرقى هو طلب الإعفاء المؤرخ ١٩٦٠/٨/٤ وذلك بطريق الاصطناع ووضع إمضاء مزورة بأن اصطنع بيانات الطلب الموضحة بالتحقيقات والمتضمنة على خلاف الحقيقة بأن مقدم الطلب هو أكبر أبناء والده الذي جاوز سن الستين وشفع ذلك بوضع إمضاء مزورة نسبها كذبا لعبد اللطيف يوسف العطار (٤) استعمل المحررات المزورة سالفه الذكر (مستخرج الميلاد وكشف العائلة وطلب الإعفاء) مع علمه بتزويرها بأن قدمها لمندوب التجنيد المختص . ( والمتهم الثالث ) (١) اشترك بطريق الاتفاق والمساعدة مع المتهم الأول في ارتكاب الجريمة المسندة إليه سالفه الوصف وذلك بأن اتفق وإياه على التزوير وساعده باملأته البيانات المزورة فوقت الجريمة بناء على هذا الاتفاق وتلك المساعدة (٢) اشترك بطريق الاتفاق والمساعدة مع المتهم الثاني في كافة الجرائم المسندة إليه سالفه الذكر بأن اتفق وإياه على ارتكابها وساعده على ذلك بمده بالبيانات والأوراق اللازمة لإتمام التزوير فوقت تلك الجرائم بناء على ذلك الاتفاق وهذه المساعدة . ( والمتهم الرابع )

اشترك بطريق الاتفاق والمساعدة في ارتكاب كافة الجرائم المنسوبة إلى المتهمين الأول والثاني المتقدمة الذكر بأن اتفق والمتهم الثالث على ارتكابها وساعده على ذلك بمده بالبيانات والأوراق اللازمة لإتمام التزوير فقام هذا الأخير بدوره بالاتفاق مع المتهمين الأول والثاني على ارتكاب هذه الجرائم وساعدهما على ارتكابها على النحو الموضح بالتهمتين المسندتين إليه ف وقعت تلك الجرائم بناء على ذلك الاتفاق وهذه المساعدة . (والمتهمين الأربعة جميعاً أيضاً) : جنبوا عمداً عبد اللطيف يوسف العطار الخدمة الإلزامية بغير حق وذلك عن طريق تقديم أوراق مزورة إلى الجهة المختصة . وطلبت من مستشار الإحالة إحالتهم إلى محكمة الجنايات لمعاقبتهم طبقاً للمواد ٢/٤٠ - ٣ و ٤١ و ٢٠٦ و ٢١١ و ٢١٢ و ٢١٣ و ٢١٤ و ٢١٥ من قانون العقوبات و ٦٧ و ٧٢ من القانون ٥٠ لسنة ١٩٥٥ المعدل بالقانونين ١٤٩ لسنة ١٩٦٠ و ٦١ لسنة ١٩٦٢ ، فقرر بذلك . ومحكمة جنايات طنطا قضت في الدعوى حضورياً بالنسبة إلى المتهمين الثلاثة الأول (الطاعنين) وغيابياً بالنسبة إلى الرابع عملاً بالمواد ٢٠٦ من قانون العقوبات بالنسبة إلى المتهم الأول و ٢١١ و ٢١٣ و ٢١٤ و ٢١٥ منه بالنسبة إلى المتهم الثاني و ٢/٤٠ - ٣ و ٢٠٦ و ٢١١ و ٢١٢ و ٢١٣ و ٢١٤ و ٢١٥ من ذلك القانون بالنسبة إلى المتهمين الثالث والرابع والمادتين ٦٧ و ٧٢ من القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٥٥ المعدل بالقانون رقم ١٤٩ لسنة ١٩٦٠ و ٣٢ من قانون العقوبات بالنسبة إلى المتهمين جميعاً والمادة ٢٧ من قانون العقوبات بالنسبة إلى المتهمين الثلاثة الأول بمعاينة كل من المتهمين بالسجن لمدة ثلاث سنوات وعزل المتهمين الثلاثة الأول من وظائفهم . فطعن المحكوم عليهم الثلاثة الأول في الحكم بطريق النقض وقدم المحامي عن الطاعن الثاني تقريراً بالأسباب في الميعاد ولم يقدم الطاعنان الأول والثالث أسباباً لظعنهما كما طعن النيابة العامة في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

## المحكمة

حيث إن مما ينهه الطاعن الثاني على الحكم المطعون فيه القصور في التسيب ، ذلك بأنه إذ دانه بجرائم التزوير في محو رسمي وآخر حرفي واستعمالهما لم يبين

واقعة التزوير في تلك الأوراق وكيفيته وتوافر القصد الجنائي لديه فيها ، كما لم يورد مؤدى أدلة الثبوت التي عول عليها في الإدانة بتلك الجرائم مما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

وحيث إنه لما كان القانون قد أوجب في كل حكم بالإدانة أن يورد أدلة الثبوت التي يقوم عليها قضاؤه ومؤدى كل منها في بيان كاف يكشف عن مدى تأييده واقعة الدعوى ومبلغ اتفاقه مع سائر الأدلة التي أقرها ودلالاتها على توافر كافة العناصر القانونية للجريمة أو الجرائم التي قضى بالإدانة فيها ، وكان بين من الحكم المطعون فيه أنه اكتفى بسرد وقائع الاتهام المسندة إلى الطاعن الثاني واستطرد من ذلك إلى القول بأن التهمتين الأولى والثانية ثابتين في حقه لأنه وهو شيخ حارة كان يذبح عليه أن يتحرى بحكم وظيفته صحة البيانات الواردة بكشف العائلة وطلب الاعفاء إلا أنه وقع على هذه البيانات متحملا مسؤولية ما جاء بها . . . ولما كان ما أورده الحكم فيما تقدم لا يكفي لتوافر القصد الجنائي في جريمة التزوير إذ يجب لتوافر هذا القصد في تلك الجريمة أن يكون المتهم وهو عالم بحقيقة الواقعة المزورة قد قصد تغيير الحقيقة في الورقة المزورة بنية استعمالها فيما زورت من أجله والاحتجاج بها على اعتبار أنها صحيحة ، فإذا كان علم المتهم بتغيير الحقيقة لم يكن ثابتا بالفعل فإن مجرد إهماله في تحريها مهما كانت درجته لا يتحقق به هذا الركن ، وإذا ما كان الحكم لم يورد الأدلة التي استخلص منها مخالفة البيانات الواردة في الأوراق المقول بتزويرها للحقيقة أو ما يستفاد منه وقوع الضرر أو احتمال وقوعه مقارنة بجريمة تزوير المحرر العرفي المسندة إليه ، فإن الحكم المطعون فيه يكون معيبا بالقصور المستوجب للنقض والاحالة بغير حاجة إلى بحث باقي مآثره النيابة العامة والطاعن الثاني في طعنهما ، وذلك بالنسبة إلى هذا الطاعن والطاعنين الأول والثالث اللذين لم يقدموا أسبابا لطعنهما لوحدة الواقعة ولا اتصال الوجه الذي بنى عليه النقض بهما .

## جلسة ٢٦ من فبراير سنة ١٩٦٨

برئاسة السيد المستشار/عادل يونس رئيس المحكمة ، وعضوية السادة المستشارين : محمد صبرى ،  
ومحمد عبد المنعم حمزاوى ، ومحمد أبو الفضل حفى ، وأنورا أحمد خلف .

(٥٢)

### الطعن رقم ٦٨ لسنة ٣٨ القضائية

(١ ، ب ، ج) نقض . " المصلحة فى الطعن " . ارتباط . حكم . " تسببه .  
تسبب معيب " . جريمة . اشتراك . تزوير " تزوير أوراق  
رسمية " . " استعمال المحرر المزور " .

(١) عدم جواز محاجة المتهم بإعمال الحكم المادة ٣٢ عقوبات  
فى حقه ، إذا كان الخطأ فى الاستدلال يشمل الحكم كله .

(ب) تحقق الاشتراك فى الجريمة إذا كان وقوعها ثمرة لهذا الاشتراك .  
جواز الاستدلال على الاشتراك بفعل لاحق .

(ج) مثال لخطأ الحكم فى الإسناد ؟

١ — لما كان تسليم الطاعن الأوراق المزورة لشخص اتحل شخصية المفوض  
فى الاستلام لا يوفر لديه العلم حتما بتزوير تلك الأوراق التى سبق أن حصل عليها ،  
بل قد يكون اشتراكا فى تزوير المحررات التالية لها مثل إذن الاستلام الأمر  
الذى يكون تهمة أخرى لم تكن موجهة إليه . وكان الحكم قد استدل —  
فى خصوص جريمة الاستعمال — على علم الطاعن بتزوير المحررين المنسوب  
صدورهما إلى الجمعية التعاونية باشتراكه فى تزويرهما ، فإن الخطأ يشمل  
استدلال الحكم كله بما يعيبه ، ويوفر المصلحة فى التمسك بهذا الوجه دون  
أن يحاج بتطبيق المادة ٣٢ من قانون العقوبات بالنسبة إلى التهمتين معا ،  
وإيقاع عقوبة واحدة مقررة لأيهما .

٢ - الاشتراك في الجريمة لا يتحقق إلا إذا كان التحريض أو الاتفاق سابقا على وقوعها ، أو كانت المساعدة سابقة أو معاصرة لها ، وكان وقوع الجريمة ثمرة لذلك الاشتراك بحيث إذا تمت الجريمة ، فإن كل نشاط تال لتتمامها ، لا يصح أن يوصف في القانون بوصف الاشتراك ، وإنما يصح أن يكون جريمة مستقلة متى توافرت شرائطها وإن جاز الاستدلال على الاشتراك بفعل لاحق يسوغ الاستشهاد به .

٣ - متى كان الحكم قد أطرحت دفاع الطاعن بأن مستلم السباد وذا المصلحة في التزوير هو شخص آخر دونه - بقوله إن ما ذكره أمين مخزن بنك التسليف ابتداء من أن الشخص الآخر هو الذي استلم السباد إنما كان خطأ منه لعدم معرفته به - فإن ما أثبتته الحكم يكون على غير سند صحيح من الأوراق ، بعد أن ثبت منها أنه سمى الشخص المذكور وبين صفته وسئل في حضرته ووجه به فأصر على أنه هو الشخص الذي عناه .

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه في يومى ٦٥٥ ديسمبر سنة ١٩٦٤ بدائرة مركز ملوى محافظة المنيا : ( أولا ) اشترك مع مجهول بطريق الاتفاق والمساعدة في تزوير محررين وسميين هما محضرى مجلس إدارة الجمعية التعاونية الزراعية لناحية تنده ومحضر المعاينة الملحق به والموضحين بالأوراق وكان ذلك بأن اتفق معه وساعده في سبيل اصطناع هذين المحررين والتوقيع بإمضاءات نسبها زورا إلى أصحابها من المختصين بإدارة الجمعية سالفه البيان وغيرهم من الزراعيين فتمت الجريمة بناء على هذا الاتفاق وتلك المساعدة ( ثانيا ) استعمل المحررين سالفى الذكر بأن قدمهما إلى المختصين ببنك التسليف وترتب على ذلك صرف كميات السباد الموضحة بالأوراق . وطلبت إلى مستشار الإحالة إحالته إلى محكمة الجنايات لمعاقبته بالمواد ٢/٤٠ - ٣ و ٤١ و ٢/٢١٤ . فقرر بذلك . ومحكمة جنایات المنيا قضت في الدعوى حضوريا عملا بمواد الاتهام مع تطبيق المادتين ١٧ و ٢/٣٢ من قانون العقوبات بمعاينة المتهم بالحبس مع الشغل مدة سنة ومصادرة الأوراق المزورة . فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض .. الخ .

## المحكمة

حيث إن الطاعن ينعى على الحكم المطعون فيه أنه إزدانه بتهمتي الإشتراك في تزوير محررين رسميين وإستعمالهما قد أخطأ في تطبيق القانون ، وشابه القصور في التسبب والخطأ في الإسناد ، ذلك بأنه اعتبر حصول الطاعن على المحررين المزورين بعد تزويرهما إشتراكا في التزوير ، مع أن الإشتراك يجب أن يكون سابقا على إرتكاب الجريمة أو معاصرا لها ، ولا يفيد الحصول على الأوراق المزورة الإشتراك في التزوير أو العلم به . كما استدل على ثبوت التهمتين في حق الطاعن بأقوال أمين مخزن بنك التسليف بما مؤداه أنه هو الذي إستلم السباد ، مع أن دفاع الطاعن قائم على أن أمين المخزن أكد في أكثر من معرض سواء في استدلال الشرطة أو في تحقيق النيابة أن مستلم السباد شخص آخر غيره يدعى " طه عمر " ، فرد الحكم على هذا الدفاع بأن أمين المخزن إذا كان قد شهد بداية في أقواله بأن " طه عمر " إستلم السباد ، فذلك لأنه لم يعرف شخصية المستلم ، وفاته بذلك أن أمين المخزن حينذاك كان يعرف شخصية طه عمر ووجه به فأكد في مواجهته بأنه هو الذي إستلم السباد ، ولا يعرف مبلغ الأثر الذي كان لهذا الخطأ في عقيدة المحكمة لو تفتنت إليه ، مما يعيب حكمها بما يوجب نقضه .

وحيث أن الإشتراك في الجريمة لا يتحقق إلا إذا كان التحريض أو الاتفاق سابقا على وقوعها ، أو كانت المساعدة سابقة أو معاصرة لها ، وكان وقوع الجريمة ثمرة لذلك الإشتراك ، بحيث إذا تمت الجريمة ، فإن كل نشاط تال لتامها ، لا يصح أن يوصف في القانون بوصف الإشتراك ، وإنما يصح أن يكون جريمة مستقلة متى توافرت شرائطها وإن جاز الاستدلال على الإشتراك بفعل لاحق يسوغ الإستشهاد به . لما كان ذلك ، فإن الحكم المطعون فيه إذ جعل من مجرد حصول الطاعن على الأوراق المزورة إشتراكا في التزوير ، فإنه يكون قد أخطأ في القانون . ولما كان تقديم الطاعن بالأوراق المزورة شخصا إنتحل شخصية المفوض في إستلام السباد لا يوفر لديه العلم حتما بتزوير تلك الأوراق التي سبق أن حصل عليها ، بل قد يكون إشتراكا في تزوير المحررات التالية لها مثل إذن إستلام الأصر الذي يكون تهمة أخرى لم تكن موجهة إلى الطاعن .

وكان الحكم قد استدلح في خصوص جريمة الاستعمال — على علم الطاعن بتزوير المحررين المنسوب صدورهما إلى الجمعية التعاونية بإشترافه في تزويرهما ، فإن الخطأ يشمل استدلال الحكم كله بما يعنيه ، ويوفر المصلحة في التمسك بهذا الوجه دون أن يحتاج بتطبيق المادة ٣٢ من قانون العقوبات بالنسبة إلى التهمتين معا ، وإيقاع عقوبة واحدة مقررة لأيهما . لما كان ذلك ، وكان يبين من الإطلاع على المفردات التي أمرت المحكمة بضمها تحقيقا للطعن أن أمين مخزن بنك التسليف سئل في أكثر من معرض سواء في استدلال الشرطة أو في تحقيق النيابة فذكر أن من يدعى "طه عمر" مفوض جمعية بئدة حضر إليه ، ومعه إذن إستلام السباد من الجمعية فصرف إليه ، وأنه هو الذي وقع على إذن إستمارة الصرف / ١٢ سباد بالإستلام ، وأن طه عمر سئل في تحقيق النيابة في حضرة الشاهد المذكور ووجه به فأصر هذا الأخير على أنه هو نفسه الذي حضر إليه ووقع على إستمارة السباد بالإستلام ، وكان الحكم المطعون فيه قد أ طرح دفاع الطاعن بأني مستلم السباد وذا المصلحة في التزوير هو "طه عمر" دونه بقوله إن ما ذكره أمين مخزن بنك التسليف إبتداء من أنه هو الذي إستلم السباد إنما كان خطأ منه لعدم معرفته به ، فإن ما أثبتته الحكم من ذلك يكون على غير سند صحيح من الأوراق ، بعد أن ثبت منها أنه سماه وبين صفته ، وسئل في حضرة ووجه به فأصر على أنه هو الشخص الذي عناه . وإذا كان لا يعرف مبلغ الأثر الذي كان لهذا الخطأ في عقيدة المحكمة لو تفتنت إليه . وكانت الأدلة في المواد الجنائية ضمائم متساندة . لما كان ما تقدم ، فإن الحكم المطعون فيه يكون معيبا بما يبطله ويوجب نقضه .

## جلسة ٢٧ من فبراير سنة ١٩٦٨

برئاسة السيد المستشار / مختار مصطفى رضوان نائب رئيس المحكمة ، ومضوية السادة المستشارين :  
محمد محفوظ ، وحسين صالح ، ومحمود العمراوى ، ومحمود صليحة .

( ٥٣ )

### الطعن رقم ١٩٠٣ لسنة ٣٧ القضائية

( ١ ، ب ، ج ) نقض . ” الرجوع في حكم سابق ” . إجراءات المحاكمة .  
تزوير . ” الطعن بالتزوير ” . دعوى جنائية . ” وقف  
السير فيها ” .

( ١ ) استناد محكمة النقض في القضاء بعدم قبول الطعن شكلا إلى توقيع  
الأسباب التي بنى عليها من محام غير مقبول أمامها . ثبوت أن القدي  
وقع الأسباب من المحامين المقبولين . وجوب الرجوع في الحكم  
السابق ونظر الطعن من جديد .

( ب ) النيابة العامة ولسائر الخصوم الطعن بالتزوير في أية ورقة من  
أوراق القضية أمام محكمة النقض في حدود تحقيق تجريبه في أوجه  
الطعن المقدمة إليها .

( ج ) الطعن بالتزوير في ورقة مقدمة في الدعوى من وسائل الدفوع التي  
تخضع لتقدير المحكمة . لها ألا تحقق الطعن بنفسها وألا تنحوله  
إلى النيابة العامة لتحقيقه وألا توقف الفصل في الدعوى الأصلية  
إذا ما قدرت عدم جدية الطعن .

١ - متى كانت المحكمة قد استندت في قضائها السابق بعدم قبول الطعن شكلا  
إلى أن المحامي الذي قرر بالطعن هو الذي وقع الأسباب التي بنى عليها الطعن  
بتوقيع غير مقروء وأنه غير مقبول أمام محكمة النقض ، ثم تبين فيما بعد أن الذي

وقع هذه الأسباب من المحامين المقبولين أمام هذه المحكمة ، فانه يتعين الرجوع في هذا الحكم والنظر في الطعن من جديد .

٢ — للنياية العامة ولسائر الخصوم في أية حالة كانت عليها الدعوى أن يطعنوا بالتزوير في أية ورقة من أوراق القضية مقدمة فيها ولو كان ذلك أمام محكمة النقض في حدود تحقيق تجريه في أوجه الطعن المقدمة إليها متى رأت أن هذا التحقيق لازم للفصل في الطعن .

٣ — الطعن بالتزوير في ورقة من الأوراق المقدمة في الدعوى هو من وسائل الدفاع التي تخضع لتقدير المحكمة . فيجوز لها ألا تحقق بنفسها الطعن بالتزوير ، وألا تحيله إلى النيابة العامة لتحقيقه وألا توقف الفصل في الدعوى الأصلية إذا ما قدرت أن الطعن غير جدي وأن الدلائل عليه واهية . ولما كان ما أثاره الطاعن في وجه الطعن — من أنه لم يعلن بالحكم الغيابي الاستثنائي ، ولم يقررفيه بالطعن بطريق المعارضة ، وقد وقع مجهول على ورقة إعلان الحكم وعلى التقرير بالمعارضة بامضاء نسبها زورا إليه — لم يقدم عليه ما يظاھرہ ، وليس في الأوراق ما يسانده ، وكان البادي من الاطلاع على المفردات المضمومة أنه أعلن لشخصه بالحكم الغيابي الاستثنائي وفي محل إقامته الثابت بالتوكيل الرسمي الصادر منه لوكيله ، كما أن توقيع الطاعن على الطلب المقدم منه لمحكمة النقض يشابه في ظاهره التوقيع الثابت على ورقة إعلان الحكم وعلى التقرير بالمعارضة مما يفني عن عدم جدية دفاعه . فإن الطعن يكون على غير أساس متعينا وفضه موضوعا .

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه في يوم ١٢ من يناير سنة ١٩٦١ بدائرة قسم قصر النيل : توصل إلى الاستيلاء على المبلغ المبين القدر بالمحضر لبوش والتر وكان ذلك بالاحتيال وطلبت عقابه بالمادة ٣٣٦ من قانون العقوبات . ومحكمة جنح قصر النيل الجزئية قضت بحضوره اعتباريا في ٤ ديسمبر سنة ١٩٦١ عملا بمادة الاتهام بحبس المتهم شهرا واحدا مع الشغل وكفالة ٥٠٠ قرش لإيقاف

التنفيذ بلا مضاريف جنائية . فاستأنف المحكوم عليه هذا الحكم . ومحكمة القاهرة الابتدائية — هيئة استئنافية — قضت غيابيا في ٢٧ أكتوبر سنة ١٩٦٣ بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأييد الحكم المستأنف . فعارض ، وقضى في معارضته بتاريخ ٩ يناير سنة ١٩٦٦ باعتبارها كأن لم تكن . فطعن وكيل المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض .. إلخ .

## المحكمة

من حيث إن المحكمة سبق أن قضت بجلية ١٥ من يناير سنة ١٩٦٨ بعدم قبول الطعن شكلا استنادا إلى أن الأستاذ عدلى مدبولى الذى قرر بالطعن هو الذى وقع الاسباب التى بنى عليها الطعن بتوقيع غير مقروء وأنه غير مقبول أمام محكمة النقض ثم تبين فيما بعد أن الذى وقع هذه الاسباب هو الأستاذ رمضان محمود بكر وهو من المحامين المقبولين أمام محكمة النقض ، فإنه يتعين الرجوع فى هذا الحكم والنظر فى الطعن من جديد .

وحيث إن الطعن قد استوفى الشكل المقرر فى القانون .

وحيث إن مبنى الطعن أن الحكم المطعون فيه إذ قضى باعتبار المعارضة كأن لم تكن قد شابه بطلان فى الإجراءات أثر فى الحكم ، ذلك بأن الطاعن لم يعلن بالحكم الغيابى الاستئنافى ، ولم يقرر فيه بالطعن بطريق المعارضة . وقد وقع مجهول على ورقه إعلان الحكم وعلى التقرير بالمعارضة بامضاء نسبها زورا إليه مما حدا به إلى إقامة دعوى تزوير أصلية أمام المحكمة المدنية قيدت برقم ٦٣ لسنة ١٩٦٦ الدرب الأحمر .

وحيث إنه وإن كان للنياية العامة ولسائر الخصوم فى أية حالة كانت عليها الدعوى أن يطعنوا بالتزوير فى أية ورقة من أوراق القضية مقدمة فيها ولو كان ذلك أمام محكمة النقض فى حدود تحقيق تجريه فى أوجه الطعن المقدمة إليها متى رأت أن هذا التحقيق لازم للفصل فى الطعن ، إلا أنه لما كان الطعن بالتزوير فى ورقة من الأوراق المقدمة فى الدعوى هو من وسائل الدفاع التى تخضع لتقدير المحكمة ، فإنه يجوز لها ألا تحقق بنفسها الطعن بالتزوير ، وألا تحيله إلى

النيابة العامة لتحقيقه وألا تقف الفصل في الدعوى الأصلية إذا ما قدرت أن الطعن غير جدى وأن الدلائل عليه واهية . لما كان ذلك ، وكان ما أثاره الطاعن في وجه الطعن لم يقدم عليه ما يظاھر — وليس في الأوراق ما يسانده ، وكان الظاهر من الاطلاع على المفردات المضمومة أنه أعلن لشخصه بالحكم الغيابي الاستثنائي وفي محل إقامته الثابت بالتوكيل الرسمي رقم ٢٨٦ سنة ١٩٦٦ المؤرخ ١٢ يناير سنة ١٩٦٦ الصادر منه لوكيله الأستاذين عدلى مدبولى المحلاوى ومحروس خضر المحامين ، كما أن توقيع الطاعن على الطلب المقدم منه لهذه المحكمة بتاريخ ٢٥ ديسمبر سنة ١٩٦٧ يشابه في ظاهره التوقيع الثابت على ورقة إعلان الحكم وعلى التقرير بالمعارضة مما ينبىء عن عدم جدية دفاعه . لما كان ما تقدم ، فإن الطعن يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

## جلسة ٢٧ من فبراير سنة ١٩٦٨

برئاسة السيد المستشار / مختار مصطفى رضوان نائب رئيس المحكمة ، ومضوية السادة المستشارين :  
محمد محفوظ ، ومحمد عبد الوهاب خليل ، وحسين سامح ، ومحمود عطيفة .

( ٥٤ )

الطعن رقم ٢٠٥١ لسنة ٣٧ القضائية

حكم . "تسبيبه . تسبيب معيب" . إثبات . "إثبات بوجه عام . إمتراف" .  
نقض . "أحوال الطعن بالنقض . وقوع بطلان في الحكم" . إختلاس  
أموال أميرية .

رد الحكم على دفاع المتهمين بما يخالف الثابت في أوراق الدعوى . يعيبه .

إذا كان يبين من المفردات أن المحقق الإداري قرر في تحقيق النيابة العامة أن المتهمين لم يعترفوا إلا بعد أن وعدهما بعدم إبلاغ النيابة العامة ضدتهما والاكتفاء بتوقيع الجزاء الإداري عليهما في حالة اعترافهما ، وكان الحكم المطعون فيه قد اقتصر في رده على دفاع المتهمين بأن الاعتراف المنسوب صدورهما إليهما في التحقيقات قد صدر منهما نتيجة إغراء وتضليل من المحقق الإداري ، على مجرد قوله بأنه لم يقم عليه دليل في الأوراق وهو ما يخالف الثابت على لسان المحقق الإداري في تحقيق النيابة العامة ، ولم يعرض إلى ما أقر به هذا المحقق في أقواله في شأن الظروف التي لا بدت صدور الاعتراف من المتهمين ويقول كلمته فيه ، فإنه يكون معيبا بالخطأ في الإسناد والقصور في التسبيب المستوجب للنقض بالنسبة للطاعنين الأول والثاني وبالنسبة للطاعن الثالث الذي لم يقدم أسبابا لطعنه ، وبذلك لوحدة الواقعة واتصال الوجه الذي بني عليه النقض به .

## الوقائع

أهتمت النيابة العامة الطاعنين بأنهم في يوم ٧ / ٧ / ١٩٦٤ بدائرة مركز إيتاي البارود بمحافظة البحيرة : بصفتهم موظفين عموميين "مستخدمين بالاصلاح الزراعى" استولوا بغير حق على مال للدولة هو (الموتوران) الميئنان الوصف والقيمة بالمحضر والمملوكين للهيئة العامة للاصلاح الزراعى . وطلبت إلى مستشار الإحالة إحالتهم إلى محكمة الجنايات لمعاقبتهم بالمادتين ١١٣ / ١ و ١١٨ من قانون العقوبات فصدر قراره بذلك . ومحكمة جنايات دمنهور قضت بحضوريا عملا بمادتي الاتهام والمادتين ١٧ و ٢٧ من قانون العقوبات بمعاقبة المتهمين بالحبس مع الشغل لمدة سنة واحدة وتغريمهم مبلغ خمسمائة جنيه وإلزامهم برد قيمة "الموتورين" المستولى عليهما وقدرها ثلاثون جنيها وعزلهم من وظائفهم لمدة سنتين . فطعن المحكوم عليهم في هذا الحكم بطريق النقض وقدم الطاعنان الأول والثانى تقريرى أسبابهما فى الميعاد ولم يقدم الطاعن الثالث أسبابا لطعنه .

## المحكمة

حيث إن مما ينعاه الطاعنان على الحكم المطعون فيه الخطأ فى الإسناد والقصور فى التسبيب ، ذلك بأنهما دفعا بأن الاعتراف المنسوب صدره إليهما فى التحقيقات والذى دانهما الحكم اعتمادا عليه صدر منهما نتيجة إغراء وتضليل من جانب المحقق الإدارى ... .. بعد أن وعدهما بعدم إبلاغ النيابة والاكتفاء بالجزاء الإدارى . إلا أن الحكم استند فى رده على هذا الدفع ، إلى أنه لم يقم عليه دليل فى الأوراق فى حين أن ما أورده الحكم عن ذلك يخالف الثابت من أقوال هذا الشاهد خاصا بظروف صدور هذا الاعتراف ولا يصلح ردا عليه ، الأمر الذى يعيب الحكم المطعون فيه بما يبطله ويستوجب نقضه .

وحيث إنه يبين من محضر جلسة المحاكمة أن المدافعين عن الطاعنين دفعا ببطلان الاعتراف المنسوب إليهما لصدوره منهما تحت تأثير التضليل والإغراء من جانب المحقق الإدارى وقد أصدرت المحكمة حكمها بعد ذلك فى الدعوى مستندة فيما استندت إليه إلى اعتراف الطاعنين فى التحقيق الإدارى وردت على هذا الدفع

بما مؤداه أنه لم يتم عليه دليل في الأوراق . لما كان ذلك ، وكان يبين من المفردات المضمومة أن المحقق الإداري ... .. قرر في تحقيق النيابة العامة أن الطاعنين لم يعترفا إلا بعد أن وعدهما بعدم إبلاغ النيابة العامة ضدتهما والاكتفاء بتوقيع الجزاء الإداري عليهما في حالة اعترافهما . ولما كان الحكم المطعون فيه قد اقتصر في رده على دفاع الطاعنين في هذا الخصوص على مجرد قوله بأنه لم يتم عليه دليل في الأوراق وهو ما يخالف الثابت على لسان المحقق الإداري في تحقيق النيابة — ولم يعرض إلى ما أقرببه هذا الشاهد في أقواله في ذلك التحقيق في شأن الظروف التي لا بدت صيدور الاعتراف من الطاعنين ويقول كلمته فيه ، فإنه يكون معيبا بالخطأ في الاستناد والقصور في التسبيب المستوجب للنقض والإحالة بغير حاجة إلى بحث باقي أوجه الطعن وذلك بالنسبة إلى الطاعنين والطاعن الثالث الذي لم يقدم أسبابا لطعنه . وذلك لوحدة الواقعة واتصال الوجه الذي بني عليه النقض به .

## جلسة ٢٧ من فبراير سنة ١٩٦٨

برئاسة السيد المستشار / مختار مصطفى رضوان نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة المستشارين :  
 محمد محفوظ ، محمد عبد الوهاب خليل ، ومحمود العمراوى ، ومحمود عطيفة .

(٥٥)

### الطعن رقم ٢٠٥٢ لسنة ٣٧ القضائية

(١، ب، ج) جريمة . "أركان الجريمة" . "التحريض على الجريمة" . دعارة .  
 "بغاء . بفجور" . حكم . "تسييبه . تسييب غير معيب" . محكمة  
 الموضوع . "سلطانها في تقدير توافر أركان الجريمة" . نقض .  
 "أسباب الطعن . ما لا يقبل منها" .

(١) شمول الفقرة الأولى من المادة الأولى من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦١  
 شتى صور التحريض على البغاء وتسهيله للذكور والأنثى على السواء .

تحقق التحريض على البغاء بأى فعل من الأفعال المفسدة للأخلاق ولو  
 كان عرضاً ما دام جدياً في ظاهره وفيه ما يكفى للتأثير على المجنى عليه المخاطب به  
 وإفراجه بقصد ارتكاب الفجور أو الدعارة .

(ب) تقدير قيام التحريض على البغاء . موضوعي .

(ج) بيانات تسبب الأحكام في جريمة التحريض على الفجور ؟

(د) عقوبة . "العقوبة المبررة" . جريمة . "الشروع في الجريمة" .  
 "التحريض على الجريمة" . دعارة .

عدم جدوى النعي على الحكم بما قبله التهم بعقوبة الجريمة التامة ما دام أن القانون  
 يعاقب على الشروع فيها بذات العقوبة .

١ - دل المشرع بما نص عليه من صيغة عامة في الفقرة الأولى من المادة الأولى من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦١ في شأن مكافحة الدعارة على إطلاق حكمها بحيث يتناول شتى صور التحريض على البغاء وتسهيله بالنسبة للذكر والأنثى على السواء ، وذلك يدخل فيه أى فعل من الأفعال المفسدة للأخلاق كما يدخل فيه مجرد القول ولو كان عرضاً ما دام هذا العرض جدياً في ظاهره وفيه بذاته ما يكفي للتأثير على المجنى عليه المخاطب به وإغوائه بقصد ارتكاب الفجور والدعارة .

٢ - متى كان القانون لم يبين ما هو المراد من كلمة التحريض ، فإن تقدير قيام التحريض أو عدم قيامه من الظروف التي وقع فيها يعد مسألة تتعلق بالوقائع تفصل فيها محكمة الموضوع بغير معقب ، ويكفي أن يثبت الحكم تحقق التحريض ولا عليه أن يبين الأركان المكونة له .

٣ - إذا كان الحكم المطعون فيه قد أثبت أن المتهم اصطحب المجنى عليه إلى منزله ثم عرض عليه إحضاره نسوة أو رجال لارتكاب الفحشاء معهم فلما رفض أخرج المتهم قضيبه وعرض عليه ارتكاب الفحشاء معه ، وكان ما انتهى إليه الحكم من أن ما اقترفه المتهم هو ضرب من ضروب التحريض على ارتكاب الفجور وإرضاء شهوات الغير وليس إرضاء مزاجه الخاص كما ذهب المتهم إلى ذلك ، فإن ما يثيره المذكور في شأن العناصر المكونة للتحريض لا يعدو أن يكون مجادلة في موضوع الدعوى لا يجوز إثارته أمام محكمة النقض .

٤ - لا جدوى مما ينعاه المتهم على الحكم من أنه اعتبر الجريمة تامة ما دام الشروع في التحريض معاقباً عليه أيضاً بذات العقوبة المقررة للجريمة في حالة تمامها .

## الوقائع

إتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه في اليوم السابق على يوم ١٦/١/١٩٦٧ بدائرة قسم الأقصر : حرض جاك ريكور على ارتكاب الفجور . وطلبت عقابه بالمادتين ١/١ و ١٥ من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦١ . ومحكمة الأقصر الجزئية

قضت حضوريا في ۱۹۶۷/۲/۲۷ عملا بمسأقي الاتهام بحبس المتهم سنة مع الشغل وتغريمه مائة جنيه ووضعته تحت مراقبة الشرطة في المكان الذي يحدده السيد وزير الداخلية لمدة سنة تبدأ من تاريخ انتهاء عقوبة الحبس وكفالة ۲۰۰ قرش لوقف تنفيذ عقوبة الحبس . فاستأنف المتهم هذا الحكم . ومحكمة قنا الابتدائية - هيئة استئنافية - قضت حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف . فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض... إلخ .

### المحكمة

حيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه إذ دان الطامن بجريمة تخريبه آخر على ارتكاب الفجور ، قد أخطأ في تطبيق القانون ، وعاره قصور في التسبيب ، ذلك بأن ما اقترفه الطامن من مراودة المجنى عليه عن نفسه وعرضه عليه إحضار نسوة أو رجال له أمر لا تتوافر به أركان الجريمة المنصوص عليها في المادة الأولى من القانون رقم ۱۰ لسنة ۱۹۶۱ في شأن مكافحة الدعارة لأن الاستدراج أو الإغراء يستلزم أن يكون القصد منه ممارسة الدعارة مع الكافة ، وبذلك يخرج عن مدلول تلك المادة الاستدراج أو الإغراء لإرضاء الشهوة الشخصية . كما أن مجرد عرض إحضار نسوة أو رجال على شخص يكون بمنأى عن التأنيم ما لم يتوافر في هذا العرض عنصر التأثير على من يوجه إليه العرض تأثيرا يؤدي إلى إقتناعه بارتكاب فعل من أفعال الدعارة . وقد أثار الطامن هذا الدفاع الجوهرى أمام محكمة ثانى درجة إلا أن الحكم المطعون فيه لم يعرض له ، ولم يعن بالرد عليه ، مما يعيبه ويستوجب نقضه .

وحيث إن الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه بين واقعة الدوى في قوله إنها "تخلص فيما أبلغ به وذكره المجنى عليه في محضر جمع الاستدلالات من أن المتهم قابله وصديق له ، وعرض عليه زيارته بمنزله فوافق وبعد أن قدم له الشاي غادر صديق المتهم المنزل وحينئذ عرض عليه المتهم إحضار بنات أو رجال لارتكاب الفحشاء معهم . ولما رفض ذلك أخرج المتهم قضيبه وعرض عليه ارتكاب الفحش معه فرفض وغادر المنزل" . لما كان ذلك ، وكان القانون رقم ۱۰ لسنة ۱۹۶۱ في شأن مكافحة الدعارة إذ نص في الفقرة

الأولى من المادة الأولى على أن "كل من حرض شخصا ذكرا كان أو أنثى على ارتكاب الفجور أو الدعارة أو ساعده على ذلك أو سهله له ، وكذلك كل من استخدمه أو استدرجه أو أغواه بقصد ارتكاب الفجور أو الدعارة يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن سنة ولا تزيد على ثلاث سنوات وبغرامة من مائة جنيه إلى ثلاثمائة جنيه" — فقد دل بهذه الصيغة العامة التي تضمنتها هذه المادة على إطلاق حكمها بحيث تتناول شتى صور التحريض على البغاء وتسهيله بالنسبة للذكر والأنثى على السواء ، وبذلك يدخل فيه أى فعل من الأفعال المفسدة للأخلاق كما يدخل فيه مجرد القول ولو كان عرضا ما دام هذا العرض جديا فى ظاهره وفيه بذاته ما يكفى للتأثير على المجنى عليه المخاطب به وإغوائه بقصد ارتكاب الفجور أو الدعارة . وإذا كان القانون لم يبين ما هو المراد من كلمة التحريض ، فإن تقدير قيام التحريض أو عدم قيامه فى الظروف التى وقع فيها يعد مسألة تتعلق بالوقائع تفصل فيها محكمة الموضوع بغير معقب . ويكفى أن يثبت الحكم تحقق التحريض ولا عليه أن يبين الأركان المكونة له . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد أثبت أن الطاعن اصطحب المجنى عليه إلى منزله ثم عرض عليه إحضار نسوة أو رجال لإرتكاب الفحشاء معهم فلما أن رفض أخرج المتهم قضييه وعرض عليه ارتكاب الفحشاء معه — وهو ما لم يجادل الطاعن فيه — وإنتهى إلى أن ما اقترفه الطاعن هو ضرب من ضروب التحريض على ارتكاب الفجور وإرضاء شهوات الغير وليس إرضاء مزاجه الخاص كما ذهب الطاعن إلى ذلك ، فإن ما يشيره فى شأن العناصر المكونة للتحريض لا يعد وأن يكون مجادلة فى موضوع الدعوى لا يجوز إثارتها أمام محكمة النقض . لما كان ذلك ، وكان القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦١ بعد أن أورد نص المادة الأولى منه ، ونص فى المادة السادسة على أن "يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن سنة أشهر ولا تزيد على ثلاث سنوات كل من استغل بآية وسيلة بغاء شخص أو بفجوره" قد نص فى المادة السابعة على أن "يعاقب على الشروع فى الجرائم المبينة فى المواد السابقة بالعقوبة المقررة للجريمة فى حالة تمامها" فدل بذلك على أنه لا يشترط للعقاب على التحريض أو التسهيل أو الاستغلال — اقتراف الفحشاء بالفعل ، فإنه لا جدوى مما ينهيه الطاعن على الحكم من أنه إعتبر الجريمة تامة مادام الشروع فى التحريض معاقب عليه أيضا بالمادة السابعة من القانون بذات العقوبة المقررة للجريمة فى حالة تمامها . لما

كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد بين الواقعة بما تتوافر به كافة العناصر القانونية للجريمة التي دان الطاعن بها ، وأورد على ثبوتها في حقه أدلة من شأنها أن تؤدي إلى مارتبه الحكم عليها ، وكان ما أورده بهذا البيان يتضمن بذاته الرد على دفاع الطاعن ، فإن النعي عليه بدموى القصور يكون في غير محله . لما كان ما تقدم ، فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

---

## جلسة ٤ من مارس سنة ١٩٦٨

برئاسة السيد المستشار / عادل يونس رئيس المحكمة ، وعضوية السادة المستشارين :  
عبد الوهاب خليل ، وحسين ساح ، ومحمود المراوى ، ومحمود طيفه .

(٥٦)

الطعن رقم ٢٠٤٧ لسنة ٣٧ القضائية

(١) إرتباط . عقوبة . ”تطبيقها“ . حكم . ”بياناته“ . ”تسييبه“ .  
ما لا يعيبه في نطاق التدليل “ . مواد مخدرة . سلاح . تعدى .

مجال تطبيق المادة ٣٢/٢ عقوبات ؟

إعتبار الحكم أن الجرائم المسندة إلى المتهم قد إرتكبت لغرض واحد وقضاؤه  
بالعقوبة المقررة لأشدها . إغفاله ذكر أن العقوبة التي أوقعها هي عن جميع هذه الجرائم  
أو بيان سبب تطبيق المادة ٣٢ عقوبات . لا عيب .

(ب) نقض . ”المصلحة في الطعن“ . عقوبة . مواد مخدرة . سلاح .

توقيع الحكم على الطاعن العقوبة المقررة للجريمة إحراز المخدر بقصد الاتجار  
باعتبارها الجريمة الأشد . إثارة الطاعن قصور الحكم فيما يتعلق بجريمة الإهانة  
والتعدى . لا جدوى منه .

(ج) مواد مخدرة . محكمة الموضوع .

إحراز المخدر بقصد الاتجار واقعة مادية . استغلال محكمة الموضوع بالفصل فيها .  
(د، هـ) إثبات . ”معاينة“ . دفاع . ”الإخلال بحق الدفاع . مالا يوفره“ .  
حكم . ”تسييبه“ . تسييب غير معيب “ .

(د) علم إصرار الطاعن على طلب إجراء المعاينة أمام الهيئة الجديدة التي نظرت  
الدعوى . علم التزام المحكمة بإجابه أو الرد عليه .

(هـ) طلب المعاينة الذي لا تلتزم المحكمة بالرد عليه مراعاة ؟

(و) تفتيش . " إذن التفتيش . إصداره " .

تقدير جدية التحريات وكفايتها لإصدار الأمر بالتفتيش . أمر موكول إلى سلطة التحقيق تحت إشراف محكمة الموضوع .

(ز) محكمة الموضوع . " ملطتها في تقدير الدليل " . إثبات . " شهود " . حكم . " تسببه . تسبب غير معيب " .

لمحكمة الموضوع التعويل على أقوال شهود الإثبات والأمراض من أقوال شهود النفي .

١ — متى كانت الجرائم التي ارتكبها الطاعن والمستوجبة لعقابه وهي إحراز جوهر مخدر " حشيش " بقصد الاتجار وإحراز سلاح ناري مشحون " مسدس " بغير ترخيص وإحراز ذخائر مما تستعمل في هذا السلاح والتعدي على رئيس مكتب مخدرات المنصورة ووكيل هذا المكتب وضابط مباحث قسم أول المنصورة ومقاومتهم بالقوة والعنف حالة كونهم من الموظفين العموميين القائمين على تنفيذ أحكام القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ الخاص بمكافحة المخدرات وتنظيم استعمالها والاتجار فيها وكان ذلك أثناء تأدية وظيفتهم وبسببها وإهانة رئيس مكتب المخدرات أثناء تأدية وظيفته وبسببها وقضى على الطاعن بعقوبة واحدة بعد أن طبق في حقه الفقرة الثانية من المادة ٣٢ من قانون العقوبات مما مفاده أن الحكم قد اعتبر أن هذه الجرائم قد ارتكبت لغرض واحد وأنه قضى بالعقوبة المقررة لأشدها ، ولا يؤثر في ملامته أنه أغفل ذكر أن العقوبة التي أوقعها هي عن جميع هذه الجرائم أو بيان سبب تطبيق المادة ٣٢ من قانون العقوبات .

٢ — متى كان الحكم لم يقع على الطاعن سوى العقوبة المقررة لجريمة إحراز المخدر بقصد الاتجار باعتبارها الجريمة الأشد ، فإنه لا جدوى مما يثيره الطاعن عن قصور الحكم فيما يتعلق بجريمته الإهانة والتعدي ما دامت أسبابه وافية لا قصور فيها بالنسبة إلى جريمة إحراز المخدر بقصد الاتجار

٣ — إحرار المخدر بقصد الاتجار واقعة مادية تستقل محكمة الموضوع بالفصل فيها ما دامت تقيمها على ما ينتجها .

٤ — متى كان الطاعن لم يتمسك في مرافعته أمام الهيئة الجديدة التي نظرت الدعوى بطلب إجراء المعاينة ، فإن المحكمة لا تكون ملزمة بإجابته ولا تثريب عليها إذا هي لم ترد عليه .

٥ — طلب المعاينة الذي لا يتجه إلى نفي الفعل المكون للجريمة أو إثبات استحالة حصول الواقعة كما رواها الشهود بل كان المقصود منه إثارة الشبهة في أدلة الثبوت التي اطمأنت إليها المحكمة طبقا للتصوير الذي أخذت به ، لا يستلزم ردا صريحا من المحكمة بل يكفي أن يكون الرد عليه مستفادا من الحكم بالإدانة استنادا إلى أقوال هؤلاء الشهود .

٦ — تقدير جدية التجريات وكفايتها لإصدار الأمر بالتفتيش هو من المسائل الموضوعية التي يوكل الأمر فيها إلى سلطة التحقيق تحت إشراف محكمة الموضوع .

٧ — لمحكمة الموضوع تكون عقيدتها مما تطمئن إليه من أدلة وعناصر في الدعوى ، ولها أن تعول على أقول شهود الإثبات وتعرض عن أقوال شهود النفي ما دامت لا تثق فيما شهدوا به .

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه في يوم ١٩ مايو سنة ١٩٦٣ بدائرة قسم أول المنصورة محافظة الدقهلية : ( أولا ) أحرز بقصد الاتجار جوهرا مخدرا " حشيشا " في غير الأحوال المصرح بها قانونا ( ثانيا ) أحرز بغير ترخيص سلاحا ناريا مششخنا " مسدسا " في غير الأحوال المصرح بها قانونا ( ثالثا ) أحرز ذخائر مما تستعمل في السلاح الناري سالف الذكر دون أن يكون مرخصا له بإحرار السلاح أو حيازته ( رابعا ) تعدى على النقيب نجيب الديب إبراهيم

رئيس مكتب مخدرات المنصورة والملازم أول عبد الرحمن إبراهيم عبدالغنى السنباطى ضابط مباحث قسم أول المنصورة والملازم أول عبد الجواد محمد محمود وكيل مكتب مخدرات المنصورة وقاومهم بالقوة والعنف حالة كونهم من الموظفين العموميين القائمين على تنفيذ أحكام القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ الخاص بمكافحة المخدرات وتنظيم استعمالها والاتجار فيها وكان ذلك أثناء تأدية وظائفهم وبسببها بأن تماسك بهم وقاومهم وعض المجنى عليه الثانى أثناء ضبطه محرزا المخدرات موضوع التهمة الأولى فأحدث به الإصابة الموصوفة بالتحقيقات حالة كونه حاملا لسلاح نارى هو المسدس موضوع التهمة الثانية ( خامسا ) أهان بالتهديد النقيب نجيب الديب إبراهيم رئيس مكتب مخدرات المنصورة أثناء تأدية وظيفته وبسببها بأن هدده بالقتل أثناء تأدية الشهادة أمام سلطة التحقيق عن وقائع التهمة السابقة . وطلبت من مستشار الإحالة إحالته إلى محكمة الجنايات لمحاكمته بالمواد ١ و ٢ و ١/٧ و ١/٣٤ و ١/٤٠ - ١ - ٢ و ٤٢ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ والبند ١٢ من الجدول رقم ١ الملحق به والمواد ١ و ٦ و ٢٦/٢ و ٤٦ و ٢٩ و ٣٠ من القانون رقم ٣٩٤ سنة ١٩٥٤ المعدل بالقانونين رقمى ٥٤٦ لسنة ١٩٥٤ و ٧٥ لسنة ١٩٥٨ والبند ١ من الجدول رقم ٣ الملحق بالقانون والمادة ١/١٣٧ من قانون العقوبات . فقرر بذلك . ومحكمة جنايات المنصورة قضت حضوريا بتاريخ ٣٠ مارس سنة ١٩٦٧ عملا بمواد الاتهام والمادة ٢/٣٢ من قانون العقوبات بمعاينة المتهم بالأشغال الشاقة مدة خمس سنوات وتغريمه ٥٠٠٠ ج والمصادرة . فطعن المحكوم عليه فى هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

## المحكمة

حيث إن مبنى الوجه الأول هو أن الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعن بجرائم إحراز جواهر مخدر بقصد الاتجار وسلاح نارى مششخن وذخيرة والتعدى على موظفين عموميين أثناء تأدية وظيفتهم وبسببها وإهانة أحدهم قد شابه قصور فى التسبيب وخطأ فى تطبيق القانون ، ذلك بأنه بعد أن بين واقعة الدعوى انتهى إلى القول بأنه ثبت للمحكمة أن الطاعن ارتكب الجرائم الخمس المسندة إليه دون أن يشير فى منطوقه إلى أنه أوقع العقوبة التى قضى بها عن جميع تلك الجرائم

أو يورد في أسبابه ما يفيد إرتباط هذه الجرائم إرتباطا لا يقبل التجزئة وإعتبارها كلها جريمة واحدة وأن العقوبة التي قضى بها هي لأشد لتلك الجرائم مما لا يستبعد معه أن تكون المحكمة في قضائها بالعقوبة قد جمعت بين العقوبات التي رأت القضاء بها في كل جريمة وقضت بعقوبة واحدة هي حصيلة جميع هذه العقوبات ولو أنها تنبذت لقيام الإرتباط بين الجرائم الخمس بإعتبار أنها قد انتظمتها خطة جنائية واحدة بعدة أفعال تكمل بعضها البعض لما قضت بهذا القدر من العقوبة .

وحيث إن الحكم المطعون فيه قد بين الجرائم التي إرتكبها الطاعن والمستوجبة لعقابه وهي إحراز جوهر مخدر "حشيش" بقصد الإتجار وإحراز سلاح ناري مششن "مسدس" بغير ترخيص وإحراز ذخائر مما تستعمل في هذا السلاح والتعدي على رئيس مكتب مخدرات المنصورة ووكيل هذا المكتب وضابط مباحث قسم أول المنصورة ومقاومتهم بالقوة والعنف حالة كونهم من الموظفين العموميين القائمين على تنفيذ أحكام القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ الخاص بمكافحة المخدرات وتنظيم إستعمالها والإتجار فيها وكان ذلك أثناء تأدية وظيفتهم وبسببها وإهانة رئيس مكتب المخدرات أثناء تأدية وظيفته وبسببها وقضى على الطاعن بعقوبة واحدة بعد أن طبق في حقه الفقرة الثانية من المادة ٣٢ من قانون العقوبات مما مفاده أن الحكم قد إعتبر أن هذه الجرائم قد إرتكبت لغرض واحد وأنه قضى بالعقوبة المقررة لأشدها . لما كان ذلك ، فإن الحكم يكون قد أعمل حكم هذه المادة ولا يؤثر في سلامته أنه أغفل ذكر أن العقوبة التي أوقعها هي عن جميع هذه الجرائم أو بيان سبب تطبيق المادة ٣٢ من قانون العقوبات لما كان ذلك ، فإن هذا النعي يكون غير مفيد .

وحيث إن مبنى الوجه الثاني هو الفساد في الإستدلال والقصور في التسييب ، ذلك بأن الحكم إستدل على توافر قصد الإتجار لدى الطاعن في جريمة إحراز المخدر من كبر كمية المخدر المضبوطة معه وتحريات رجال الشرطة وهي عناصر لا تكفي لإثبات توافر ذلك القصد ، كما أن الحكم دان الطاعن بجريمة إهانة الضابط دون أن يبين ألفاظ الإهانة وهو بيان جوهري ، فضلا عن أن العبارات التي نسبت إلى الطاعن ليست من الألفاظ التي تفيد بذاتها قصد الإهانة ولم يثبت

الحكم أن الطاعن قصد من توجيه هذه الألفاظ إلى الضابط إهانته وتحقيره أو أنه تعدد توجيه تلك الألفاظ التي تحمل معنى الإهانة وهو ما يلزم توافره لقيام القصد الجنائي في هذه الجريمة . ولم يذكر الحكم أيضا أن التعدي على رجال الشرطة وقع من الطاعن حالة كونه يحمل سلاحا مع أنه طبق في حقه الفقرة الثانية من المادة ٤٠ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ في شأن مكافحة المخدرات وتنظيم استعمالها والإتجار فيها التي تعتبر حمل السلاح في هذه الجريمة ظرفا مشددا . وعامله على أساس توافر هذا الظرف المشدد على الرغم من أن السلاح لم يكن ظاهرا ولم يكن في مكنة الطاعن استعماله إذ كان داخل قطعة من قماش ملفوفة حول وسطه وفقا لما هو ثابت من بيان الحكم لواقعة الدعوى ، ولم يشر الحكم إلى أن حمل الطاعن للسلاح كان بقصد التعدي على رجال مكتب المخدرات ومقاومتهم . كما لم يورد بيان الإصابة التي أصيب بها الضابط والتي نسب إلى الطاعن إحداثها به .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بعد أن بين واقعة الدعوى بما تتوافر به العناصر القانونية للجرائم التي دان الطاعن بها وأورد على ثبوتها في حقه ما ينتج من وجوه الأدلة التي استمدتها من أقوال الضابط بنحيت الديب وعبد الجواد محمود وعبد الرحمن السنباطي وتقريرى التحليل ومن فحص السلاح والذخيرة عرض لقصد الإتجار لدى الطاعن في جريمة إحراز المخدر بقوله " وحيث إن قصد الإتجار لدى المتهم ( الطاعن ) مستمد من كبر الكمية المضبوطة معه ومن تحريات رجال الشرطة التي لم يقيم الدليل على عدم صحتها " . لما كان ذلك ، وكان إحراز المخدر بقصد الإتجار واقعة مادية تستقل بحكمة الموضوع بالفصل فيها ما دامت تقيمها على ما ينتجها . ولما كانت المحكمة قد اقتنعت للأسباب التي بينها في حدود سلطتها في تقدير أدلة الدعوى والتي لا تخرج عن الإقتضاء العقلي والمنطقي أن إحراز الطاعن للمخدر المضبوط كان بقصد الإتجار ، فإن ما يثيره الطاعن في هذا الصدد لا يعدو أن يكون جدلا موضوعيا في تقدير الأدلة والقرائن التي كونت منها المحكمة عقيدتها وهو ما لا يصح إثارتها لدى محكمة النقض . لما كان ذلك ، وكان الحكم لم يوقع على الطاعن سوى العقوبة المقررة لجريمة إحراز المخدر بقصد الإتجار باعتبارها الجريمة الأشد فإنه لا جدوى مما يثيره الطاعن عن قصور

فيما يتعلق بجريمتي الإهانة والتعدي ما دامت أسبابه وافية لا قصور فيها بالنسبة إلى جريمة إحراز المخدر بقصد الاتجار . لما كان ذلك ، فإن ما ينعاه الطاعن على الحكم في هذا الوجه لا يكون له محل .

وحيث إن مبنى باقي أوجه الطعن هو الإخلال بحق الدفاع والقصور في التسيب ذلك بأن الدفاع عن الطاعن تمسك بطلب إجراء معاينة مكان الضبط والطرق المؤدية إليه تحقيقا لدفاعه من أنه رأى قدوم القوة مما يشكك في وقوع إجراءات الضبط بالكيفية التي رواها رجال القوة ، غير أن المحكمة لم تجب هذا الطلب أو ترد عليه . كما دفع الطاعن ببطلان إذن التفتيش لعدم جدية التحريات التي بنى عليها ورد الحكم على هذا الدفع بأنه لم يقدّم دليل على عدم جدية المصادر التي استقى منها طالب الإذن تحرياته وهو رد لا يفيد أن المحكمة قد اقتنعت بصحة وجدية التحريات التي بنى عليها الإذن . ودفع الطاعن أيضا ببطلان القبض عليه لأنه تم بمعرفة رجال الشرطة ممن ليست لهم صفة الضبط القضائي ، وجاءت شهادة سائق السيارة التي أقلت رجال القوة مؤيدة لدفاع الطاعن ، غير أن الحكم اطرح شهادته إستنادا إلى أنه اختلف في عدد رجال القوة الذين اشتركوا في الضبط وهو رد لا يسبغ أطراح شهادة هذا الشاهد .

وحيث إنه يبين من محاضر جلسات المحكمة أن الطاعن وإن طلب إجراء معاينة مكان الضبط والطرق المؤدية إليه بجماعة ٢٣ فبراير سنة ١٩٦٦ إلا أنه لم يعد إلى هذا الطلب بالجلسة الأخيرة التي حصلت فيها المرافعة بعد أن تغيرت الهيئة التي نظرت الدعوى . ولما كان الطاعن لم يتمسك في مرافعته بطلب المعاينة أمام الهيئة الجديدة فإن المحكمة لا تكون ملزمة بإجابته ، ولا تريب عليها إذا هي لم ترد عليه . هذا فضلا عن أن هذا الطلب لم يتجه إلى نفي الفعل المكون للجريمة أو إثبات استحالة حصول الواقعة كما رواها الشهود بل كان المقصود منه إثارة الشبهة في أدلة الثبوت التي إطمأنت إليها المحكمة طبقا للتصوير الذي أخذت به ، ومن ثم فإنه لا يستلزم ردا صريحا من المحكمة بل يكفي أن يكون الرد عليه مستفادا من الحكم بالإدانة إستنادا إلى أقوال أولئك الشهود . لما كان ذلك ، وكان الحكم قد عرض للدفع ببطلان إذن التفتيش لعدم جدية التحريات التي بنى عليها ورد عليه بقوله " وحيث إنه عن الدفع ببطلان الإذن

لإنعدام التحريات فدفع مرسل لم يقم الدليل عليه فقد شهد الضابط بنجيت الديب أنه استقى تحرياته من مصادر مرية ومن بعض الشرطة وهي مصادر لم يقم الدليل على عدم جديتها . وأما عدم قيامه بمراقبة المتهم شخصيا فلا يمكن أن يصف التحريات بعدم الجدية وبذا يكون الدفع حليقه الرفض “ . وهو رد سائق مفاده أن المحكمة قد أعملت سلطتها في تقدير التحريات وأطمأنت إلى جديتها . ولما كان من المقرر أن تقدير جدية التحريات وكفايتها لإصدار الأمر بالتفتيش هو من المسائل الموضوعية التي يوكل الأمر فيها إلى سلطة التحقيق تحت إشراف محكمة الموضوع . ومتى كانت هذه المحكمة قد أقرت تلك السلطة على ما ارتأت في هذا الصدد فلا سبيل إلى مصادرتها في عقيدتها . لما كان ذلك ، وكان لمحكمة الموضوع أن تكون عقيدتها مما تطمئن إليه من أدلة وعناصر في الدعوى ولها أن تعمل على أقوال شهود الإثبات وتعرض عن أقوال شهود النفي ما دامت لا تثق فيما شهدوا به . وكانت المحكمة قد أفصحت عن إطمئنانها إلى أقوال شهود الإثبات عن كيفية الضبط وأطرحت في حدود سلطتها التقديرية أقوال شاهد النفي ، فإن ما يثيره الطاعن في هذا الوجه من جدل في موضوع الدعوى وتقدير الأدلة فيها لا يكون مقبولا لدى محكمة النقض .

وحيث إنه لما تقدم ، يكون الطعن برمته على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

## جلسة ٤ من مارس سنة ١٩٦٨

برئاسة السيد المستشار / مختار مصطفى وضوان نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة  
المستشارين : محمد صبرى ، محمد عبد المنعم حمزاوى ، ومحمد أبو الفضل حنفى ، وأنور  
أحمد خلف .

( ٥٧ )

الطعن رقم ٢٢٧٣ لسنة ٣٧ القضائية

( ١ ، ب ) مواد مخدرة . جريمة . ” أركان الجريمة ” . قصد جنائى . باعث .  
حكم . ” تسببه . تسبب معيب ” .

- ( أ ) جريمة إحراز المخدر . معاقب عليها بغض النظر من الباعث عليها .  
( ب ) تحقق القصد الجنائى فى جريمة إحراز المخدر بعلم الجانى كنه ما يحزره .

١ — إحراز المخدر جريمة معاقب عليها بصرف النظر عن الباعث عليه ،  
وهو يتوافر بمجرد الإستيلاء على الجوهر المخدر إستيلاء ماديا طالت فترة  
أم قصرت .

٢ — القصد الجنائى فى جريمة إحراز المخدر يتوافر بتحقيق الحيازة المادية  
وعلم الجانى بأن ما يحزره هو من المواد المخدرة الممنوعة قانونا .

## الوقائع

إتهمت النيابة العامة المطعون ضده بأنه فى يوم ٢١ ديسمبر سنة ١٩٦٥  
بدائرة مركز بلقاس محافظة الدقهلية : أحرز جوهرًا مخدرًا ” حشيشا ” بقصد  
التعاطى بدون تذكرة طبية وفى غير الأحوال المصرح بها قانونا . وطلبت

إلى مستشار الإحالة إحالته إلى محكمة الجنايات لمحاكمته بالمواد ١ و ٢ و ٣٧ / ١ و ٤٢ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ والبند ١٢ من الجدول المرافق .  
 فقرر بذلك . ومحكمة جنايات المنصورة قضت حضوريا عملا بالمادتين ١/٣٠٤ و ١/٣٨١ من قانون الإجراءات الجنائية مع تطبيق المادة ٣٠ من قانون العقوبات براءة المتهم مما أسند إليه مع مصادرة المواد المخدرة المضبوطة .  
 فطعنت النيابة العامة في هذا الحكم بطريق النقض .. إلخ .

## المحكمة

حيث إن النيابة العامة تنعى على الحكم المطعون فيه أنه أخطأ في القانون ،  
 ذلك بأنه برأ المطعون ضده من جريمة إحراز مخدر بقصد التعاطي على سند  
 من إنتفاء القصد الجنائي لديه ، على الرغم من إقرار المطعون ضده بأنه احتفظ  
 بالمخدر بعد أن وجده بالمقهى وعرف ماهيته إلى أن غادر المكان واستوقفه  
 رجل الشرطة على سبيل التحري فقدمه له ، وهو ما يوفر للجريمة أركانها ، ويجعل  
 الحكم معيبا بما يستوجب نقضه .

وحيث إنه يبين من مراجعة الحكم المطعون فيه أنه بعد أن حصل أقوال  
 الشرطى الذى ضبط المطعون ضده بما مفاده أنه إلتقى به وسأله عن وجهته  
 عندما بدا له أنه غريب عن البلدة ، وإذ أراد اصطحابه إلى المركز بقصد التحري  
 فقد أنهى إليه أنه يحمل قطعة من الحشيش وقدمها له فاقتاده إلى ضابط المباحث ،  
 ثم أورد الحكم إقرار المطعون ضده في تحقيق النيابة بأنه وجد قطعة المخدر  
 عارية على منضدة في مقهى ، وأنه تبين أنها حشيش عندما إقتطع جزءا منها  
 وشمه ، وأنه خلفها في ورقة من أوراق الصحف وإنصرف من المقهى حتى إذا  
 ما قابله الشرطى وسأله إن كان يحمل مخدرا صارحه بالحقيقة ، وقال إنه كان ينوى  
 التخلص من المخدر لولا أن ناداه الشرطى . بعد أن أورد الحكم ما تقدم ،  
 وما كشف عنه تقرير التحليل من أن المادة المضبوطة حشيش ، راح يبرئ المطعون  
 ضده على سند من قوله : ” ترى المحكمة أن القصد الجنائي لم يكن قد توافر لدى  
 المتهم — المطعون ضده — يقينا على وجه يطمأن إليه لدى مقابلة المخبر له  
 أو على الأقل مشكوك فيه وأنه في اللحظة التى قابله فيها المخبر كان قد إنعقد لديه

العلم والقصد في إحتياز المخدر خصوصا وليس هناك ما ينفي صحة رواية المتهم للواقعة بل هناك ما يشايع صحتها .. " لما كان ذلك ، وكان إحتراز المخدر جريمة معاقبا عليها بصرف النظر عن الباعث عليه ، وكان الإحتراز هو مجرد الإستيلاء على الجوهر المخدر إستيلاء ماديا طالت فترة أم قصرت ، وكان القصد الجنائي في جريمة إحتراز المخدر يتوافر بتحقيق الحيازة المادية وعلم الجاني بأن ما يحزره هو من المواد المخدرة الممنوعة قانونا . لما كان ما تقدم ، وكان علم المطعون ضده بماهية المخدر ثابتا من إقراره ، فإن الحكم المطعون فيه بقضائه المأذون ذكره يكون قد إنطوى على خطأ في تطبيق القانون وفي تأويله مما يعيبه ويستوجب نقضه . ولما كانت المحكمة بهذا الخطأ قد حجت نفسها عن نظر موضوع الدعوى وتقدير الأدلة فيها ، فإنه يتعين أن يكون مع النقص الإحالة .

## جلسة ٤ من مارس سنة ١٩٦٨

برئاسة السيد المستشار/عادل بونس، رئيس المحكمة، وعضوية، السادة المستشارين : محمد محفوظ،  
ومحمد عبد الوهاب خليل، وحسين صالح، ومحمود المراوى .

( ٥٨ )

الطعن رقم ٢١٦ لسنة ٣٨ القضائية

(١) اختلاس أموال أميرية .

إثبات أمين شونة بنك التسليف في دفتر الشونة قيام أحد الأشخاص بتوريد كمية  
من الكسب على خلاف الحقيقة . خضوع اختلاسها تحت نص المادة ١١٢  
عقوبات ولو لم تدخل الشونة فعلا .

(ب) فاعل أصلي . اختلاس أموال أميرية .

تصرف الطاعن في المال عهدته على اعتبار أنه مملوك له . اعتباره فاعلا أصليا  
في جريمة الاختلاس .

(ج) اشتراك . إثبات . ”إثبات بوجه عام“ .

الاشتراك بطريق الاتفاق . ماهيته ؟ إثبات الاشتراك ؟

(د) دفاع . ”الإخلال بحق الدفاع . ما لا يوفره“ . حكم . ”تسبيبه .  
تسبيب غير معيب“

النتى على المحكمة تعودها عن ضم تسببه لم يطالب بضمه . غير جائز .

(هـ) حكم . ”تسبيبه . تسبيب غير معيب“ .

أوجه الدفاع الموضوعية لا تستوجب ردًا صريحًا من المحكمة .

(و) حكم . ”تسبيبه . تسبيب غير معيب“ . إثبات . ”شهود“

وزن أقوال الشهود . موضوعي

١ - متى كان الثابت مما أورده الحكم أن الطاعن بوصفه أمين شونة بنك التسليف ومكلفا بمقتضى وظيفته استلام ما يرد للشونة من محاصيل لحساب الحكومة وإبقائها في عهده إلى أن يتم طلبها والتصرف فيها وهو من الأمناء على الودائع المشار إليهم في المادة ١١٢ من قانون العقوبات قد أثبت في دفاتر الشونة قيام المتهم الثانى بتوريد ثمانية عشر طنا من الكسب منها عشرة حمولة مقطورة سيارة هذا المتهم وأدخلها بذلك في ذمة الحكومة وأصبحت في عهده فلأنها تعتبر من الأموال الأميرية ويقع إختلاسها تحت نص المادة ١١٢ ولو لم تدخل الشونة فعلا .

٢ - متى كان الطاعن بما قارفه من فعل مادي قد تصرف في المال عهدته على اعتبار أنه مملوك له فإنه يكون فاعلا أصليا في جريمة إختلاس المال الأميرى .

٣ - يتحقق الاشتراك بطريق الاتفاق من اتحادية أطرافه على ارتكاب الفعل المتفق عليه . وهذه النية أمر داخلى لا يقع تحت الحواس ولا يظهر بعلامات خارجية . وإذا كان الفاضل الجنائى فيما عدا الأحوال الإستثنائية التى قيده القانون فيها بنوع معين من الأدلة حرا فى أن يستمد عقيدته من أى مصدر شاء فإن له إذا لم يقوم على الاشتراك دليل مباشر من اعتراف أو شهادة أن يستدل عليه بطريق الاستنتاج من القرائن التى تقوم لديه كما أن له أن يستنتج حصوله من أعمال لاحقة له تسوغ قيامه .

٤ - ليس للطاعن أن ينعى على المحكمة قعودها عن ضم مستند لم يطالب بضمه .

٥ - أوجه الدفاع الموضوعية لا تستوجب ردا صريحا من المحكمة بل يكفى أن يكون الرد عليها مستفادا من إستنادها إلى أدلة الثبوت التى اقتنعت بها .

٦ - وزن أقوال الشهود وتقدير الظروف التى يؤدون فيها شهادتهم وتعويل القضاء على أقوالهم مهما وجه إليها من مطاعن وحام حولها من الشبهات ، كل هذا مرجعه إلى محكة الموضوع تنزله المتزلة التى تراها ، وتقدره التقدير الذى تطمئن إليه . ومتى أخذت المحكمة بأقوال شاهد فإن ذلك يفيد إطراحها جميع الاعتبارات التى ساقها الدفاع لحملها على عدم الأخذ بها .

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعنين وآخر بأنهم في يوم ٢١ يونيو سنة ١٩٦٦ بناحية مركز زققي محافظة الغربية : الأول : ( أولا ) بصفته موظفا عموميا ومن الأمانة على الودائع " أمين شونة بنك التسليف الزراعي والتعاوني بنهطاي مركز زققي " إختلس كمية الكسب والقمح المينة كما وقيمة بالتحقيقات والمسلمين إليه بسبب وظيفته ( ثانيا ) إرتكب تزويرا في محركات رسمية هي إستمارة ودفاتر الشونة الخاصة بيوم ٢١ يونيو سنة ١٩٦٦ حال تحريرها المختص بوظيفته بجعله واقعة مزورة في صورة واقعة صحيحة مع علمه بتزويرها بأن أثبت بها إستلامه كمية من الكسب قدرها ١١٠ طنا بينما تسلم مائة طن فقط .

( الثاني والثالث ) إشتراكا مع المتهم الأول بطريق الإتفاق والمساعدة في إرتكاب جريمة الإختلاس -الفة الذكر بأن إتفق معه المتهم الثاني على إختلاس عشرة أطنان من الكسب الذي كان ينقله بالسيارة قيادته إلى الشونة التي يعمل بها وساعده على ذلك بإخفائها بعيدة عن الشونة واتفق معه المتهم الثالث على إختلاس كمية ١٨ جوالا من القمح وساعده على ذلك بأن أحضر سيارة نقل إلى حيث توجد هذه الأجولة وتولى نقلها بعيدا عن الشونة ، وقد تمت الجريمة بناء على هذا الإتفاق وتلك المساعدة . وطلبت من مستشار الإحالة إحالتهم إلى محكمة الجنايات لمحاكمتهم طبقا للمواد ٤٠/٢ - ٤١/٣ و ١/١١١ و ١/١١٢ - ١/١١٨ و ١١٩ و ٢١٣ من قانون العقوبات . فقرر بذلك بتاريخ ١٣ من أبريل سنة ١٩٦٧ . ومحكمة جنايات طنطا قضت بحضورها بتاريخ ٢٢ نوفمبر سنة ١٩٦٧ عملا بالمواد ١/١١١ و ١/١١٢ - ١/١١٨ و ١١٩ و ٢١٣ و ١٧ و ٣٢ من قانون العقوبات بالنسبة إلى المتهم الأول والمواد ٤٠/٢ - ٤١/٣ و ١/١١١ و ١/١١٢ - ١/٢١٢ و ١١٨ و ١١٩ و ١٧ من القانون ذاته بالنسبة إلى المتهم الثاني والمادتين ٤٠/٣ و ١/٣٨١ من قانون الإجراءات الجنائية بالنسبة إلى المتهم الثالث ( أولا ) بمعاقبة المتهم الأول بالسجن مدة ثلاث سنوات وتغريمه خمسمائة جنيه وبغزله من وظيفته ( ثانيا ) بمعاقبة المتهم الثاني بالسجن مدة ثلاث سنوات وتغريمه خمسمائة جنيه ( ثالثا ) ببراءة المتهم الثالث مما أسند إليه . فطعن المحكوم عليهما الأول والثاني في هذا الحكم بطريق النقض .

## المحكمة

حيث إن مبنى الطعن المقدم من الطاعن الأول هو أن الحكم المطعون فيه إذ دانه بجريمتي اختلاس وتزوير قد شابه إخلال بحق الدفاع وقصور في التسبيب، ذلك بأن المحكمة لم تجبه إلى طلب ضم دفتر البوابة الذي تقيده به كليات الكسب الواردة إلى الشونة والذي أثبت فيه الأمين المساعد للشونة أن السيارة دخلت الشونة بمقطورتها التي دين الطاعن باختلاس حمولتها وذلك لإثبات كذب ما قرره الشاهد من أنها دخلت الشونة بدون مقطورتها . وأوضح الطاعن في دفاعه أن هذه الواقعة ملفقة بدليل أن وكيل فرع بنك التسليف لم يثبت في شكواه للنيابة أنه تلقى بلاغا بذلك من الأمين المساعد للشونة ولم يثبت هذا البلاغ بدفتر الزيارات بالشونة كما قام بصرف أجر نقل كمية الكسب التي كانت تحملها المقطورة وأن العجز الذي أثبت الجرد وجوده في الكسب يرجع إلى أن الطاعن كان يتسلم كميات الكسب الواردة إلى الشونة بطريق "الجشني" دون وزنها وزنا فعليا لإستحالة ذلك عملا وقد جوزى وكيل بنك التسليف بلفت نظره لتقصيره في إجابة الطاعن إلى طلب مده بميزان أكثر صلاحية من الميزان الموجود بالشونة كما أن الكسب كان يترك في حراسة الخفراء النهاريين ثم الخفراء الليليين الذين يتسلمون نوبة الحراسة دون وزن الكميات المخزونة مما يحتمل معه أن يكون العجز نتيجة إستيلاء أحدهم على هذه الكمية تباعا فضلا عن أن الشونة محاطة بسور من الأسلاك الشائكة مما يمكن الأهالي من أن ينفذوا منها ويسرقوا ما تمتد إليه أيديهم . إلا أن الحكم رد على هذا الدفاع بقوله إنه لا دليل عليه وهورد غير مبالغ، كما عول الحكم في إدانة الطاعن على أقوال الشاهد على الصرعات التي قرر أن السيارة ذهبت إلى الشونة لتفرغ حمولتها تاركة مقطورتها محملة في زقى ثم عادت بعد أن أفرغت حمولتها لتجر المقطورة المحملة إلى مكان مجهول وذلك على الرغم مما أثاره الطاعن في دفاعه من أن ذلك الشاهد لا يصح التعويل على شهادته إذ كان يعمل لدى المتهم الثاني وطرده من خدمته وأن الواقعة التي شهد بها مستحيلة من الناحية الفنية لأن السيارة الفارغة لا تستطيع أن تجر خلفها مقطورة محملة وإلا إقتلبت . واستدل الحكم أيضا على ثبوت واقعة الإختلاس في حق الطاعن بتسديده قيمة الكسب المستند إليه إختلاسه في حين

أن والله قد سدد تلك القيمة حتى يدرك عنه شبهة الإختلاس . وأضاف الطاعن إلى ما تقدم سببا جديدا بجلسة المرافعة هو أن الحكم إزدادته بجناية الإختلاس وفقا للمادة ١١٢ من قانون العقوبات قد أخطأ في تطبيق القانون إذ يشترط لإنطباق هذه المادة أن يكون فعل الإختلاس قد وقع من موظف عمومي وأن يكون الشيء الذي إختلسه في عهده من قبل أو أن يكون قد سلم إليه تسليما فعليا بينما الثابت من واقعة الدعوى أن الفاعل الأصلي في هذه الجريمة الذي ارتكب الفعل المادى هو المتهم الثانى وهو ليس موظفا عموميا وقد صوّرت الواقعة على أن الطاعن اتفق مع هذا المتهم على عدم توريد كمية الكسب إلى الشونة أى أنه لم يتسلمها ولم تدخل في عهده ومن ثم فإن التكييف الصحيح للواقعة هو جنحة خيانة أمانة والطاعن مجرد شريك فيها .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما يخلص في أن وكيل بنك التسليف الزراعى والتعاونى فرع زفتى قام فى يوم ٢٣ يونيه لسنة ١٩٦٦ بزيارة شونة البنك فى نهطاي حيث يعمل الطاعن أمينا لها وعند خروجه من الشونة تقدم له محمود محمود الروينى الأمين المساعد للشونة بمذكرة موقع عليها منه ومن الخفير مجاهد محمد حسين تتضمن أن سيارة النقل رقم ٣٤/٢١٣ غربية الخاصة بنقل المحاصيل إلى الشونة وصلت الشونة يوم ٢١ يونيه سنة ١٩٦٦ بدون مقطورة يقودها المتهم الثانى وكانت حمولتها ثمانية أطنان بينما حمولتها هى والمقطورة ثمانية عشر طنا وقيدت بمعرفة الطاعن فى الكارت بما يفيد إستلام الشونة ثمانية عشر طنا من الكسب وقد أجرى وكيل البنك تحقيقا فى هذه الواقعة سأل فيه الأمين المساعد للشونة والخفير الموقعين على المذكرة كما سأل السيد سند متعهد النقل فذكر له أن ما وصل الشونة يوم ٢١ يونيه سنة ١٩٦٦ مائة طن منها ٧٨ طنا من الكسب بواسطة سيارات المتهم الثانى و ٢٢ طنا بواسطة سيارات محمد الكومى وقام وكيل البنك بمراجعة يوميات الشونة فتبين أن الثابت بها ١١٠ طنا من الكسب وليس مائة طن — فاستأذن رئاسة البنك فى تأليف لجنة لمراجعة أعمال الطاعن وقامت هذه اللجنة بمجرد الكسب فى حضور الطاعن وتبين وجود عجز قدره ٢٣ طنا و ٨٢٣ كيلو واعترف الطاعن بوجود العجز ووقع على نتيجة الجرد بما يفيد إقراره بوجود هذا العجز ، ثم وردت برقية

من كاتب الجمعية التعاونية السابق على الصرمانى جاء فيها أن الكسب المختلس من شونة نهطاي قد أخذه المتهم الثانى الذى رآه يقود سيارة ذات مقطورة محملة بالكسب وقد حقق وكيل البنك هذه الواقعة أيضا وضمها للتحقيقات التى ساهمت للنيابة وتبين من الإطلاع على الكارت وهو البطاقة المعدة لإثبات الكميات التى تدخل الشونة أن الطاعن قد أثبت فيها على خلاف الحقيقة دخول ١٨ طنا من الكسب بينما الذى دخل فعلا ثمانية أطنان فقط . وأورد الحكم على ثبوت هذه الواقعة فى حق الطاعن أدلة مستمدة من أقوال وكيل بنك التسليف والأمين المساعد للشونة والخفيرين مجاهد محمد حسن وتوفيق محمد حسنين وتقرير لجنة الجرد واهتراف الطاعن بوجود العجز فى الكسب ، ونتيجة الإطلاع على البطاقة المعدة لإثبات الكميات التى تدخل الشونة . وخلص الحكم من ذلك إلى أن الطاعن قد أثبت فى هذه البطاقة على خلاف الحقيقة دخول ثمانية عشر طنا من الكسب بينما الذى دخل فعلا ثمانية أطنان وذلك بقصد إختلاس الفرق لنفسه بعد أن احتجزه بالاشتراك مع المتهم الثانى خارج الشونة . لما كان ذلك ، وكان الثابت مما أورده الحكم أن الطاعن بوصفه أمين شونة بنك التسليف ومكلفا بمقتضى وظيفته إستلام ما يرد للشونة من محاصيل لحساب الحكومة وإبقائها فى عهده إلى أن يتم طلبها والتصرف فيها وهو من الأمانة على الودائع المشار إليهم فى المادة ١١٢ من قانون العقوبات قد أثبت فى دفاتر الشونة قيام المتهم الثانى بتوريد ثمانية عشر طنا من الكسب منها عشرة حمولة مقطورة سيارة هذا المتهم وأدخلها بذلك فى ذمة الحكومة وأصبحت فى عهده فإنها تعتبر من الأموال الأميرية ويقع إختلاسها تحت نص المادة ١١٢ ولو لم تدخل الشونة فعلا . ولما كان الطاعن بما قارفه من فعل مادية قد تصرف فى هذا المال على إعتبار أنه مملوك له فإنه يكون فاعلا أصليا فى هذه الجريمة . لما كان ذلك ، وكان يبين من محضر جلسة المحاكمة أن الطاعن لم يطلب ضم دفتر بوابة الشونة فليس له من بعد أن ينعى على المحكمة قعودها عن ضمه . ولما كان الحكم قد عرض لدفاع الطاعن من أن إستلام الكسب يتم عن طريق " الجشنى " لا الوزن الكامل وأن ترك الشونة للنفراء مساء قد يهوى الفرصة للسرقة ورد على هذا الدفاع بقوله إنه لا دليل عليه ولذا فإن المحكمة تطرحه ولا تلتفت إليه لأنه لم يثبت أن إستلام المتهم كان بطريق " الجشنى " لوجود ميزان مخصص

للوزن بالاشونة وهو رد سائق يكفى فى إطاراح هذا الدفاع . لما كان ذلك ، وكان وزن أقوال الشهود وتقدير الظروف التى يؤدون فيها شهادتهم وتعويل القضاء على أقوالهم مهما وجه إليها من مطاعن وحام حولها من الشبهات كل هذا مرجعه إلى محكمة الموضوع تنزله المنزلة التى تراها وتقدره التقدير الذى تظمن إلى متى أخذت المحكمة بأقوال شاهد فإن ذلك يفيد إطاراحها جميع الاعتبارات التى ساقها الدفاع لحملها على عدم الأخذ بها . وإذا كانت المحكمة قد إطمأنت إلى أقوال شهود الإثبات ووثقت فيها وأخذت بها ، فإن ما يشير الطاعن فى هذا الخصوص لا يعدو أن يكون جدلا فى موضوع الدعوى وتقدير الأدلة فيها مما لا يصح إثارته لدى محكمة النقض . لما كان ذلك ، وكان الحكم لم يعول فى إدانة الطاعن على واقعة تسديد قيمة الكسب المخلس أو على أقوال الشاهد على الصرمانى بل عول على أقوال هذا الشاهد فى إدانة المتهم الثانى ، فإن ما ينعاه الطاعن على الحكم فيما تقدم لا يكون له محل .

وحيث إن مبنى الطعن المقدم من الطاعن الثانى هو أن الحكم المطعون فيه إزدانه بالاشتراك مع الطاعن الأول فى ارتكاب جريمة الاختلاس المسنومة إليه قد شابه خطأ فى الإسناد وقصور فى التسيب وفساد فى الاستدلال ذلك بأنه أسند إلى الشاهد سليمان الغريب داود أنه شهد بأن كمية الكسب التى وردت للشونة فى يوم ٢١ يونيه سنة ١٩٦٦ كانت مائة طن منها ٢٢ طنا ووردها الكومى و ٧٨ طنا بسيارة الطاعن وأسند إلى الخفير توفيق محمد حسن أنه قرر أن الطاعن توجه يوم الحادث بسيارته دون المقطورة وهذا القول لا سند له من أقوال الشاهدين . واعتمد الحكم فى إدانة الطاعن على أقوال متعهد النقل السيد إبراهيم سند دون أن يورد مؤداها . وقد أوضح الطاعن فى دفاعه أن متعهد النقل هذا أعطى إقرارا بأن ما نقله الطاعن فى ذلك اليوم هو ٨٨ طنا وليس ٧٨ طنا وتقاضى من بنك التسليف أجر نقل هذه الكمية إلا أن الحكم لم يرد على هذا الدفاع واستند الحكم أيضا فى إدانة الطاعن إلى أقوال الشاهد على الصرمانى من أنه رأى الطاعن يقود سيارة بها مقطورة محملة بالكسب ودخل بها حظيرة السيارات ثم خرج بها دون المقطورة وعاد بعد ساعتين حيث ألحق المقطورة بها على الرغم من أن الدفاع قد تمسك بأنه يستحيل فتحه أن تقطر سيارة فارغة مقطورة محملة

وقدم شهادة رسمية بذلك من الجمعية التعاونية للنقل بالسيارات ولم يعرض الحكم لهذا الدفاع الجوهرى . واستدل الحكم كذلك على اشتراك الطاعن فى الإختلاس المنسوب إلى الطاعن الأول بتزوير البطاقة التى وقع عليها الطاعن الأول للطاعن بما يفيد إستلام ثمانية عشر طنا من الكسب مع أن الأمين المساعد للشونة محمود محمود الروينى أثبت فى دفتر البوابة دخول سيارة الطاعن بمقطورتها وبمحمولة قدرها ثمانية عشر طنا كما ثبت من الأوراق الصادرة من بنك التسليف فى تاريخ لاحق على يوم ٢١ يونيه سنة ١٩٦٦ دفعه أجرة نقل ثمانية وثمانين طنا بما فى ذلك الثمانية عشر طنا المدعى بإختلاسها وهى أوراق لاصلة للطاعن الأول بها مما يفسد استدلال الحكم بتزوير البطاقة .

وحيث إن الحكم عرض للتهمة الميسندة إلى الطاعن المشار إليه بقوله " وحيث إنه عن المتهم ( الطاعن الثانى ) فمنسوب إليه اشتراكه مع المتهم ( الطاعن الأول ) بطريق الاتفاق والمساعدة فى ارتكاب جريمة إختلاس كمية الكسب سالفه الذكر وقد ثبتت من شهادة الخفيرين مجاهد محمد حسن وتوفيق محمد حسنين ومن شهادة على الصرما تى الذى رأى سيارة المتهم محملة مع مقطورتها بالكسب عصر يوم ٢١ يونيه سنة ١٩٦٦ كما شاهده وهو يقودها من الخارج دون المقطورة التى تركها بمحولاتها فى الخارج ثم ذهب بعد ذلك إلى الشونة وعلم بحدوث الإختلاس ومن شهادة محمود الروينى الذى سأل الخفيرين السابقين عن المقطورة فذكر له أنها لم تحضر على خلاف ما أثبتته المتهم الأول فى الدفاتر من إستلام حمولة السيارة والمقطورة وقدره ١٨ طنا . وحيث إنه بذلك تكون واقعة اشتراك المتهم الثانى مع الأول فى جريمة الإختلاس ثابتة بدليل إدخاله ٨ أطنان فى حين أنه أثبت له على الكارت أنها ١٨ طنا الأمر الذى يقطع باتفاقه مع المتهم الأول وإسهامه فى ارتكاب الجريمة بإخفاء المقطورة بمحولاتها وعدم توصيلها إلى الشونة " . لما كان ذلك ، وكان الإشتراك بطريق الاتفاق إنما يتحقق من إتحادنية أطرافه على ارتكاب الفعل المتفق عليه وهذه النية أمر داخلى لا يقع تحت الحواس ولا يظهر بعلامات خارجية . وإذ كان القاضى الجنائى فيما عدا الأحوال الاستثنائية التى قيده القانون فيها بنوع معين من الأدلة - حرا فى أن يستمد حقيده من أى مصدر شاء فلإن له إذا لم يقيم على الإشتراك دليل مباشر من اعتراف

أو شهادة شهود أن يستدل عليه بطريق الاستنتاج من القرائن التي تقوم لديه كما أن له أن يستنتج حصوله من أعمال لاحقة له تسوغ قيامه . ولما كان ما قاله الحكم سائغا في المنطق ويتوفر به الاشتراك بطريق الاتفاق في ارتكاب جريمة الاختلاس على ما هو معروف به في القانون . لما كان ذلك ، وكان الحكم لم يستند في إدانة الطاعن إلى أقوال الشاهد سليمان الغريب ولم ينسب إلى الشاهد توفيق محمد حسنين شيئا مما يدعيه الطاعن في طعنه بل إنه أسند إليه أنه قد شهد بأن الطاعن الأول حضر إلى الشونة ومعه سيارة يقودها الدمرداش أحمد الشرقاوى وكلفه الطاعن المذكور إحضار بعض المأكولات ولما عاد شاهد السيارة تغادر الشونة محملة بأجولة من القمح كانت بمنزل عن باقي الأجولة الموجودة بالشونة ، وكان الطاعن لا ينازع في أن ما نقله الحكم عن أقوال ذلك الشاهد يطابق ما هو ثابت بالأوراق ، وكان الحكم قد حصل مؤدى أقوال الشاهد السيد ابراهيم مسند بقوله إنه شهد بأن كمية الكسب التي وردت إلى الشونة في يوم ٢١ يونيه سنة ١٩٦٦ مائة طن فقط منها ٧٨ طنا وردت بسيارة الطاعن . لما كان ذلك ، وكان الدفاع الذي يشير إليه الطاعن في طعنه هو من أوجه الدفاع الموضوعية التي لا تستوجب ردا صريحا من المحكمة بل يكفي أن يكون الرد عليها مستفادا من استنادها إلى أدلة الثبوت التي إقنعت بها . لما كان ذلك ، فإن ما يشير به الطاعن ينحل في حقيقته إلى جدل في كفاية أدلة الإثبات وفي تقديرها وهو ما يدخل في سلطة محكمة الموضوع ولا تقبل إثارته أمام هذه المحكمة .

وحيث إنه لما تقدم ، يكون الطعن برمته المقدم من الطاعنين على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

## جلسة ٤ من مارس سنة ١٩٦٨

برئاسة السيد المستشار / مختار مصطفى رضوان نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة  
المستشارين : محمد صبرى ، محمد عبد المنعم حمزاوى ، محمد أبو الفضل حفى ، وأنور أحمد خلف .

(٥٩)

### الطعن رقم ٢٥٩ لسنة ٣٨ القضائية

(١، ب) مواد مخدرة . قصد جنائى . محكمة الموضوع . "سلطانها فى تقدير  
توافر أركان الجريمة" . "سلطانها فى تقدير الدليل" . جريمة .  
"الجريمة المستمرة" . اختصاص . نيابة عامة . تفتيش .

(١) قتل المخدر بقصد الإلحاق . تقديره . موضوعى .

(ب) جريمة قتل المخدر . مستمرة .

تعليق الإذن بالتفتيش على استمرار تلك الجريمة إلى دائرة الاختصاص .  
صحته .

(ج، د، هـ) تفتيش . دفع . "الدفع ببطلان التفتيش" بطلان . مأمورو  
الضبط القضائى . اختصاص . قبض . حكم . "تسليمه . تسليم  
غير معيب" .

(ج) عدم جواز الطعن بالبطلان فى الدليل المستمد من التفتيش الباطل إلا من  
شرع البطلان لمصلحته .

(د) إنصراف القيود الواردة على حق رجل الضبط فى إجراء القبض والتفتيش  
على السيارات الخاصة دون السيارات المعدة للأجرة .

(هـ) مجرد إيقاف سيارة معدة للإيجار وهى مائة فى الطريق العام ، لا ينطوى  
على تعرض لحرية ركبائها ولا يعد قبضا فى صحيح القانون .

(و ، ز) دفاع . "الإخلال بحق الدفاع . مالا يوفره" . محكمة الموضوع .  
"سلطتها في تقدير الدليل" . "سلطتها في تقدير طلبات  
الدفاع" . إثبات . "إثبات بوجه عام . معاينة" .

(و) إلزام محكمة الموضوع بإجابة الطلب الجازم أو الرد عليه .

(ز) طلب المعاينة الذي لا ينجح إلا إلى إثارة الشبهة في قول الشاهد . إعتباره  
من قبيل الدفاع الموضوعي .

١ — نقل المخدر بقصد الاتجار واقعة مادية يستقل قاضى الموضوع بالفصل  
فيها طالما أنه يقيّمها على ما يندرجها وما دامت المحكمة قد اقتنعت للأسباب التي  
بينتها في حدود سلطتها في تقدير أدلة الدعوى ولا تخرج عن الاقتضاء العقلي  
والمنطقي ، أن النقل كان بقصد الاتجار .

٢ — جريمة نقل المخدر من الجرائم المستمرة ، ومن ثم فإن كان وقوع  
الجريمة قد بدأ بدائرة محافظة القاهرة فإن ذلك لا يخرج الواقعة عن اختصاص  
نيابة أسبوط التي أصدرت إذن التفتيش مادام تنفيذ هذا الاذن كان معلقا على  
استمرار تلك الجريمة إلى دائرة اختصاصها .

٣ — المستقر عليه في قضاء محكمة النقض انه لا يجوز الطعن بالبطلان  
في الدليل المستمد من التفتيش بسبب عدم مراعاة الأوضاع القانونية المقررة له  
إلا ممن شرعت هذه الأوضاع لحمايتهم ، فاذا كان الثابت مما استظهره الحكم  
المطعون فيه أن السيارة التي ضبطت المخدر فيها ليست مملوكة للطاعن ، فإن  
تفتيشها لا يمس حرمة من الحرمات المكفولة له .

٤ — الأصل أن القيود الواردة على حق رجال الضبط القضائي في إجراء  
القبض والتفتيش بالنسبة إلى السيارات إنما ينصرف إلى السيارات الخاصة  
فتحول دون تفتيشها أو القبض على ركبائها إلا في الأحوال الاستثنائية التي رسمها  
القانون — طالما هي في حيازة أصحابها — فإذا كان الثابت مما استظهره الحكم  
المطعون فيه — وله أصل في الأوراق — أن السيارة المضبوطة مملوكة لشخص

كان نزيل أحد المعتقلات ، وقد اعترف الطاعن الثانى بأنه استأجرها من زوجة مالكها لاستغلالها كسيارة أجرة ، فان هذه الحماية تسقط عنها .

٥ — مجرد إيقاف مأمور الضبط لسيارة معدة للإيجار وهى سائرة فى طريق عام بقصد مراقبة تنفيذ القوانين واللوائح فى شأنها واتخاذ إجراءات التحرى للبحث عن مرتكبى الجرائم فى دائرة اختصاصه ، لا ينطوى على تعرض لحرية الركاب الشخصية ولا يمكن أن يعتبر فى ذاته قبضا فى صحيح القانون ، ومن ثم فإن الحكم يكون قد أصاب فيما انتهى إليه للأسباب السائغة التى أوردها — من رفض الدفع ببطلان القبض والتفتيش ويحق للمحكمة من بعد ، الاعتماد على الدليل المستمد من هذا الإجراء .

٦ — الطلب الذى تلتزم محكمة الموضوع باجابته أو الرد عليه هو الطلب الجازم الذى يصر عليه مقدمه ولا ينفك عن التمسك به والإصرار عليه فى طلباته الختامية .

٧ — طلب المعاينة الذى لا يتجه إلا إلى إثارة الشبهة فى قول الشاهد الذى اطمأنت إليه المحكمة يعد من قبيل الدفاع الموضوعى الذى لا تلتزم المحكمة بالرد عليه ردا صريحا إن هى التفتت عنه ، إذ يكفى أن يكون الرد مستفادا من أدلة الثبوت الأخرى التى عول عليها الحكم بالإدانة .

## الوقائع

إتهمت النيابة العامة الطاعنين بأنهما فى يوم ٢٤ فبراير سنة ١٩٦٧ بدائرة مركز أسبوط محافظة أسبوط : المتهم الأول : حاز جوهريين مخدرين " أفبونا وحشيشا " وكان ذلك بقصد الإتيجار وفى غير الأحوال المصرح بها فى القانون .  
المتهم الثانى : نقل الجوهريين المخدرين سالفى الذكر وكان ذلك بقصد الإتيجار وفى غير الأحوال المصرح بها فى القانون . وطلبت من مستشار الإحالة إحالتهما إلى محكمة الجنايات لمحاكمتهما بالمسواد ١/١ و ١/٧ و ١/٣٤ و ٤٢ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل بالقانون رقم ٤ لسنة ١٩٦٦ والبندين

١ و ١٢ من الجدول رقم ١ المرافق . فقرر بذلك . ومحكمة جنايات أسبوط قضت حضوريا عملا بمواد الإتهام بمعاينة كل من المتهمين بالأشغال الشاقة لمدة ثلاث سنوات وتغريم كل منهما مبلغ ثلاثة آلاف جنيه ومصادرة الجواهر المخدرة المضبوطة . فطعن المحكوم عليهما في هذا الحكم بطريق النقض ... .. وقدم المحامي عن الطاعن الثاني تقريرا بالأسباب في ٧ ديسمبر سنة ١٩٦٧ موقعا عليه منه، أما الطاعن الأول فلم يقدم أسبابا لطعنه .

## المحكمة

بعد تلاوة التقرير وسماع المرافعة والإطلاع على الأوراق والمداولة .

من حيث إن المحكوم عليه الأول ... وإن قرر بالطعن بالنقض في الميعاد المقرر قانونا إلا أنه لم يودع الأسباب التي بني عليها الطعن في هذا الميعاد ومن ثم يكون الطعن المقام منه غير مقبول شكلا وفقا للمادتين ٣٤ و ١/٣٩ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ بشأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض .

وحيث إن الطعن المقدم من المحكوم عليه الثاني ... .. قد استوفى الشكل المقرر في القانون .

وحيث إن مبنى الطعن هو إن الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعن بجريمة نقل جوهر مخدر بقصد الإتجار قد شابه الإخلال بحق الدفاع والقصور في التسيب والخطأ في تطبيق القانون ، ذلك بأن الطاعن يعمل كسائق سيارة يستغلها بطريق التاجير في نقل الركاب عبر الوجه القبلي وقد طلب المتهم الأول منه أن ينقله بسيارته من القاهرة إلى المراغة ثم وضع أمتعته بحقيبة السيارة ومن بينها الجوال والصندوقين التي ضبطت بها المواد المخدرة دون أن يعلم بما كانت تحتويه إلا أن الحكم المطعون فيه عول في شأن علمه بوجود المخدرات على ما شهد به رجال المباحث من أن رائحة المخدرات كانت تنبعث من السيارة وأن وجودها في الصندوقين كان بحالة ظاهرة تسمع بالرؤية ، في حين أنه لا يتأتى فنيا أن تنفذ الرائحة من المخدرات المضبوطة لوجودها داخل أغلفة من القماش وورق

السلوفان خاصة وقد كانت حقيبة السيارة مغلقة ، وحتى مع إقراض تصاعد الرائحة في هذه الحالة فإنها لا تتصل بحاسة الشم لدى الطاعن لأنها تسرى إلى الخلف وليس إلى الأمام صوب جلوسه أمام عجلة القيادة — وقد كان الصندوقان ذوى حجم كبير ولا تشغل كمية المخدرات المضبوطة إلا مساحة قليلة منهما ولا يمنع وجود المخدر بهما انفلاق غطاء الصندوق المكون من أربعة أجزاء تتلاقى عند قمته وفوهته فتستر ما بداخله ، وقد تمسك المدافع عن الطاعن بذلك أمام محكمة الموضوع وطلب معاينة الصندوقين وتحقيق دفاعه بشأن رائحة المخدر بواسطة إدارة المعامل الكيميائية إلا أن الحكم المطعون فيه أطرح دفاعه دون أن يعنى بتحقيقه أو تخصيصه وخلت أسبابه من الرد عليه ولم يستظهر الركن المعنوى للجريمة رغم منازعة الطاعن في توافره ، ثم إن الحكم اعتبر أن حيازة الطاعن للجوهر المخدر كان بقصد الإتجار إستنادا إلى ضخامة كمية المخدرات المضبوطة وإلى إشتهار المتهم الأول بالإتجار فيها على الرغم من أن هذه الشهرة ليس لها من الذبوع والإنتشار ما يصح معها مؤاخذته على أساسها ولا ينهض حجم الكمية المضبوطة دليلا بذاته على توافر قصد الإتجار — وأخيرا فإن الطاعن قد دفع ببطلان إذن تفتيش للسيارة الصادر من نيابة أسبوت إستنادا إلى أن وقت إصداره لم تكن السيارة قد بلغت دائرة محافظة أسبوت ، غير أن الحكم قضى برفض هذا الدفع تأسيسا على عدم ملكية الطاعن للسيارة وأن هذا الدفع لا يقبل إلا من مالكيها ، وعلى وقوع جريمة الإحراز والنقل بالفعل وقت إصدار الإذن ، مع أن الطاعن هو القائم على إستغلال السيارة كسيارة أجرة مما ينحوله الحق في الدفع ببطلان إذن التفتيش الصادر بشأنها ، كما أنه لا يكفي لصحة إذن التفتيش أن تكون الجريمة قد وقعت في دائرة محافظة أخرى خلاف إقليم أسبوت ، وفضلا عن ذلك فإن تفتيش السيارة وضبط المخدر بها كان وليد القبض الباطل على الطاعن والحصول منه على مفتاح حقيبة السيارة التى كان الصندوقان موضوعين فيها .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بعد أن بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية لجريمة نقل جوهر مخدر بقصد الإتجار التى دان الطاعن بها وأورد على ثبوتها في حقه أدلة سائغة من شأنها أن تؤدى إلى ما رتبته الحكم عليها مستقاة من أقوال الشاهدين وتقرير التحليل ، عرض لدفاع الطاعن وأطرحه

في قوله . " ومن حيث إن المحكمة لا تعول كذلك على إنكار المتهم الثاني على ما أبداه من دفاع وزعمه أنه لم يكن يعلم ما بداخل الجوال والكرتونتين فقد ثبت من شهادة رئيس مكتب مخدرات أسيوط أن الحشيش كان موضوعا بالكرتونتين بحالة ظاهرة وكانت رأئحته نفاذه ولا يمكن أن يخفى أمره والحال كذلك على المتهم الثاني فضلا عما جاء بالتحريات من أن هذا المتهم يقوم بنقل المخدرات إلى محافظة أسيوط والمحافظة المجاورة مستعملا في ذلك السيارات الملاكى، وواضح مما أورده الحكم أن المحكمة وثقت في أقوال الشاهد بشأن نفاذ رائحة المخدر وظهور المخدر من الصندوقين . لما كان ذلك، وكان البين من محضر جلسة المحاكمة أن المدافع عن الطاعن أبدى طلبه بالتحقق من خبراء المعامل الكيماوية بشأن تصاعد الرائحة في سياق دفاعه دون أن يتمسك به في شكل طلب جازم، وكان من المقرر في قضاء محكمة النقض أن الطلب الذى تلزم محكمة الموضوع بإجابته أو الرد عليه هو الطلب الجازم الذى يصر عليه مقدمه ولا ينفك عن التمسك به والإصرار عليه في طلباته الختامية، وكان ما يثيره الطاعن بشأن عدم إجابته لطلب إجراء معاينة الصندوق مردودا بأنه إنما قصد به إلى إثارة الشبهة في قول الشاهد الذى اطمأنت إليه المحكمة مما يعد من قبيل الدفاع الموضوعى الذى لا تلزم المحكمة بالرد عليه ردا صريحا إن هى إلتفت عنه إذ يكفى أن يكون الرد مستفادا من أدلة الثبوت الأخرى التى عول عليها الحكم بالإدانة فإن ما ينعاه الطاعن من دعوى الإخلال بحق الدفاع والقصور في التسبيب في هذا الشأن لا يكون له محل . لما كان ذلك، وكان القصد الجنائى في جريمة نقل جوهر مخدر بقصد الإتجار إنما هو علم الناقل المحرز بأن ما يحزره أو يحوز به هو من المواد المخدرة، وكانت المحكمة غير مكلفة بالتحديث إستقلا عن هذا الركن إذا كان ما أورده في حكمها كافيا في الدلالة على أن المتهم كان عالما بأن ما ينقله مخدر ، وإذا كان ما أورده الحكم من وقائع وظروف دالا على قيام هذا العلم في حق الطاعن فإن ما ينعاه على الحكم من قصور في هذا الصدد غير سديد . لما كان ذلك، وكان الحكم قد عرض لقصد الإتجار فأثبتته في حق الطاعن بقوله " وأما عن المتهم الثانى فإن قيامه بالنقل بقصد الإتجار ثابت من ضخامة الكمية المضبوطة وما جاء بتحريات مكتب المخدرات من أن المتهم المذكور يقوم بنقل المواد المخدرة لحساب المتهم الأول المعروف بإتجاره للمخدرات ولا يمكن أن يحمل نقل هذه الكمية على غير هذا القصد . لما كان ذلك،

وكان نقل المخدر بقصد الإتجار واقعة مادية يستقل قاضى الموضوع بالفصل فيها طالما أنه يقيّمها على ما ينتجها ومادامت المحكمة قد إقتنعت — للأسباب التى بيّنتها فى حدود سلطتها فى تقدير أدلة الدعوى والتى لا تخرج عن الإقتضاء العقلى والمنطقى أن النقل كان بقصد الإتجار، فإن ما يثيره الطاعن بدعوى القصور فى هذا الخصوص لا يعدو أن يكون جدلا موضوعيا فى تقدير الأدلة والقرائن التى كونت منها المحكمة عقيدتها وهو مالا يصح إثارته أمام محكمة النقض .

لما كان ذلك ، وكان الثابت مما أورده الحكم المطعون فيه أن تحريات قسم مكافحة المخدرات قد أثبتت إستغلال الطاعن للسيارة فى نقل المواد المخدرة بالفعل من القاهرة فى طريقها إلى مركز المراغة فصدر إذن نيابة أسيوط الكلية بالقبض عليه وتفتيشه وتفتيش السيارة عند قدومها بدائرة محافظة أسيوط وكانت جريمة نقل المخدر من الجرائم المستمرة فإن كان وقوع الجريمة قد بدأ بدائرة محافظة القاهرة فإن ذلك لا يخرج الواقعة من إختصاص نيابة أسيوط التى أصدرت الإذن مادام تنفيذ هذا الإذن كان معلقا على إستمرار تلك الجريمة إلى دائرة إختصاصها فإن النعى على الحكم بالخطأ فى تطبيق القانون يكون غير قويم . فضلا عن ذلك فإنه لما كان من المستقر عليه فى قضاء محكمة النقض أنه لا يجوز الطعن بالبطلان فى الدليل المستمد من التفتيش بسبب عدم مراعاة الأوضاع القانونية المقررة له إلا ممن شرحت هذه الأوضاع لحمايتهم ، وكان المذبت مما إستظهره الحكم المطعون فيه أن السيارة التى ضبط المخدر فيها ليست مملوكة للطاعن وبذلك يكون تفتيشها لم يمس أى حرمة من الحرمات المكفولة له ، وأنه وإن كان الأصل أن القيود الواردة على حق رجال الضبط القضائى فى إجراء القبض والتفتيش بالنسبة إلى السيارات إنما ينصرف إلى السيارات الخاصة بالطرق العامة فتحول دون تفتيشها أو القبض على ركبائها إلا فى الأحوال الإستثنائية التى رسمها القانون طالما هى فى حيازة أصحابها ، إلا أنه لما كان الثابت مما إستظهره الحكم المطعون فيه — وله أصل فى الأوراق — أن السيارة المضبوطة مملوكة لشخص كان نزىل أحد المعتقلات لما إشتهر عنه من الإتجار فى المواد المخدرة — وقد إترف الطاعن الثانى بأنه إستأجرها من زوجة مالكها لإستغلالها كسيارة أجرة، فإن هذه الحماية تسقط عنها . لما كان ذلك ، وكان مجرد إيقاف مأمور الضبط لسيارة معدة للإيجار وهى سائرة فى طريق عام بقصد مراقبة تنفيذ القوانين

واللوائح في شأنها أو إتخاذ إجراءات التحرى للبحث عن مرتكبي الجرائم في دائرة اختصاصه لا ينطوى على تعرض لحرية الركاب الشخصية ولا يمكن أن يعتبر في ذاته قبضا في صحيح القانون ، فإن الحكم يكون قد أصاب فيما انتهى إليه — للأسباب السائفة التي أوردتها — من رفض الدفع ببطلان القبض والتفتيش ويحق للمحكمة من بعد الإعتداد على الدليل المستمد من هذا الإجراء ويكون النعى على الحكم في هذا الخصوص في غير محله . لما كان ما تقدم ، فإن الطعن برمته يكون متعين الرفض موضوعا .

## جلسة ١٨ من مارس سنة ١٩٦٨

برئاسة السيد المستشار / عادل يونس رئيس المحكمة ، ومضوية السادة المستشارين : محمد صبرى ،  
ومحمد عبد المنعم حمزوى ، ومحمد أبو الفضل حنفى ، وأنورا أحمد خلف .

( ٦٠ )

### الطعن رقم ٣٤ لسنة ٣٨ القضائية

( ١ ، ب ، ج ) إستيقاف . قبض . محكمة الموضوع . ”سلطتها في تقدير  
الدليل“ . حكم . ”تسببه . تسبب غير معيب“ .  
نقض . ”أسباب الطعن . ما لا يقبل منها“ . مواد  
محددة .

( أ ) حق رجل السلطة العامة في إجراء الإستيقاف . مشروط بوجود  
مايسوغه

( ب ) تقدير قيام المبرر للإستيقاف . موضوعى .

( ج ) عدم جواز النعى على المحكمة قضاءها بالبراءة لإحتمال ترجيح لديها .

١ — متى كان الإستيقاف هو إجراء يقوم به رجل السلطة العامة في سبيل  
التحرى عن الجرائم وكشف مرتكبيها ويسوغه إشتباه تبرره الظروف ، فإن  
ملاحقة المتهم إثر فراره لإستكناه أمره يعد إستيقافا .

٢ — الفصل في قيام المبرر للإستيقاف أو تخلفه هو من الموضوع الذى يستقل به  
قاضيه بغير معقب ، ما دام لإستنتاجه وجه يسوغه .

٣ — لا يصح النعى على المحكمة أنها قضت ببراءة المتهم بناء على إحتمال ترجيح  
لديها بدعوى قيام إحتالات أخرى قد تصبح لدى غيرها ، لأن ملاك الأمر

كله يرجع إلى وجدان قاضيه وما يطمئن إليه ما دام قد أقام قضاءه على أسباب تحمله .

## الوقائع

إتهمت النيابة العامة المطعون ضده بأنه في يوم ٢٨ من أبريل سنة ١٩٦٥ بدائرة مركز بلبس محافظة الشرقية : ( أولا ) أحرز بغير ترخيص سلاحا ناريا مششخنا "طبينة أوتوماتيكية" ( ثانيا ) أحرز ذخائر "سبع طلقات" مما تستعمل في الأسلحة النارية دون أن يكون مرخصا له في حيازة السلاح أو إحرازه . وطلبت إلى مستشار الإحالة إحالته إلى محكمة الجنايات لمعاقبته طبقا لمواد الإتهام . فقرر بذلك . ومحكمة جنايات الزقازيق قضت في الدعوى حضوريا بتاريخ ١٦ من أبريل سنة ١٩٦٧ عملا بالمادتين ٣٠٤ و ٣٨١ من قانون الإجراءات الجنائية والمادة ٣٠ من قانون العقوبات ببراءة المتهم مما نسب إليه . فطعنت النيابة العامة في هذا الحكم بطريق النقض ... إلخ .

## المحكمة

حيث إن النيابة العامة تنعى على الحكم المطعون فيه أنه إذ قضى ببطلان القبض على المتهم المطعون ضده ، وببراءته من تهمة إحراز السلاح والذخيرة بغير ترخيص قد أخطأ في تطبيق القانون ، ذلك بأن قبضا على المطعون ضده بالمعنى القانوني لم يقع ، بل هو الذي ألقى بالسلاح والذخيرة من تلقاء نفسه على إثر متابعة رجال السلطة العامة له مما يوفر حالة التلبس التي يجوز الاستدلال بها عليه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه قال تسببا لقضائه ببطلان القبض وببراءة المتهم المطعون ضده ما نصه " وحيث إن ما بدر من المتهم لم يكن يسمح للضابط والشرطي بمتابعته والجرى خلفه — إذ أن الذي حدث هو أنه جرى عندما رآهما ، وليس في هذا ما يدعو إلى الريبة ، وليس فيه ما يسمح لهما بالجرى خلفه ، فإن فعلا — وقد فعلا — فإن المتهم يصبح في حالة قبض إعتباري باطل ، ويكون

الدليل المستمد منه باطلا مما يتعين معه براءته مما نسب إليه . لما كان ذلك ، وكان الاستيقاف هو إجراء يقوم به رجل السلطة العامة في سبيل التحري عن الجرائم وكشف مرتكبيها ، ويسوغه اشتباه تبرره الظروف ، وكانت ملاحقة المتهم على إثر فراوه لإستكناه أمره إستيقافا ، وكان الفصل في قيام المبرر للاستيقاف أو تخلفه هو من الموضوع الذى يستقل به قاضيه بغير معقب ، ما دام لإستنتاجه وجه يسوغه . وكان ما إستخلصه الحكم من أن فرار المتهم كان عن خوف لاعن ريبة فيه ، هو أحد الإحتمالات التى يتسع لها تفسير مسلكه وكان لا يصح النعى على المحكمة أنها قضت ببراءة المتهم بناء على إحتمال ترجح لديها بدعوى قيام إحتتمالات أخرى قد تصح لدى غيرها لأن ملاك الأمر كله يرجع إلى وجدان قاضيه وما يطمئن إليه ما دام قد أقام قضاءه على أسباب تحمله . لما كان ما تقدم ، فإن الطعن يكون على غير أساس متعين الرفض .

## جلسة ١٨ من مارس سنة ١٩٦٨

برئاسة السيد المستشار / عادل يونس رئيس المحكمة ، وعضوية السادة المستشارين :  
محمد صبرى ، ومحمد عبد المنعم حمزاوى ، ومحمد أبو الفضل حفى ، وأنور أحمد خلف .

(٦١)

### الطعن رقم ٣٥ لسنة ٣٨ القضائية

(١) تفتيش . "إذن التفتيش . إصداره" .

تقدير جدية التحريات وكفايتها لتسوية الأمر بالتفتيش . موضوعي .

(ب) إثبات . "إعتراف" .

الاعتراف : هو ما كان نصا في اقرار الجرمية .

(ج) حكم . "تسببه . تسبب غير معيب" .

القضاء في أصل الواقعة بعدم صحة إسنادها إلى المتهم . سكوت الحكم عن التعرض  
للعناصر الثانوية المتصلة بهذا الأصل . لا يعيبه .

١ — تقدير جدية التحريات وكفايتها لتسوية الأمر بالتفتيش هو من الموضوع  
الذى يستقل به قاضيه بغير معقب . ولما كان الثابت أن المحكمة إنما أبطلت  
إذن التفتيش تأسيسا على عدم جدية التحريات لما تبينته من أن الضابط الذى  
استصدره لو كان قد جد فى تحريره عن المتهم المقصود لعرف حقيقة إسمه ،  
أما وقد جهله ، فذلك لقصوره فى التحرى مما يبطل الأمر الذى استصدره  
ويهدر الدليل الذى كشف عنه تنفيذه ولم يبطل الأمر لمجرد الخطأ فى ذلك الإسم ،  
وهو استنتاج محتمل تملكه محكمة الموضوع .

٢ — الاعتراف هو ما يكون نصا فى اقرار الجرمية .

٣ - إذا كان الحكم قد قضى في أصل الواقعة بعدم صحة إسنادها إلى المتهم، فلا يعيبه بعد ذلك سكوتة عن التعرض بجملة إلى العناصر الثانوية المتصلة بهذا الأصل .

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضده بأنه في يوم ٢٣ من نوفمبر سنة ١٩٦٥ بدائرة مركز أبو حماد محافظة الشرقية : ( أولا ) أحرز بغير ترخيص سلاحا ناريا من الأسلحة ذات الماسورة المصقولة من الداخل "مسدس خرطوش" . ( ثانيا ) أحرز بغير قصد الاتجار أو التعاطي أو الاستعمال الشخصي جوهرين مخدرين "أفيونا وحشيشا" في غير الأحوال المصرح بها قانونا . وطلبت إلى مستشار الإحالة إحالته إلى محكمة الجنايات لمعاقبته بالمواد ١/١ و ١/٢٦ و ٣٠ من القانون رقم ٣٩٤ سنة ١٩٥٤ والمواد ١ و ٢ و ٣٧ و ٣٨ و ٤٢ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ والبندين ١ و ١٢ من الجدول المرافق . فقرر بذلك . ومحكمة جنايات الزقازيق قضت في الدعوى حضوريا بتاريخ ١٥ من أبريل سنة ١٩٦٧ ببراءة المتهم مما نسب إليه والمصادرة . فطعنت النيابة العامة في هذا الحكم بطريق النقض ... إلخ .

## المحكمة

حيث إن النيابة العامة تنعى على الحكم المطعون فيه أنه إذ قضى ببراءة المطعون ضده من تهمة إحراز المخدر وإحراز السلاح ، قد أخطأ في تطبيق القانون وشابه القصور في التسبيب ، ذلك بأنه أقام قضاء على ما انتهى إليه من بطلان إذن التفتيش لخطأ في إسم الشخص المقصود به مع أن ذلك لا يبنى عليه بطلانه ، ولم يتعرض لإقرار المتهم أمام النيابة بملكيته للكيس النايلون الذي وجد به آثار الحشيش ، أو لإقراره باعترافه للضابط بملكيته للمسدس المضبوط ، على الرغم من أن الإقرار - في كلتا الحالتين - دليل مستقل عن التفتيش المقضى ببطلان أمره ، مما يعيب الحكم بما يوجب نقضه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه قبل الدفع بطلان إذن التفتيش وقضى ببراءة المتهم المطعون ضده قائلاً في تسييب قضائه ما نصه : "وحيث إنه بالنسبة للدفع بطلان التفتيش ، فقد ثبت من التحقيق أن التحريات إنصبت على شخص اسمه "علي محمد سياج" وأن الإذن الذي استصدره الملازم أول أحمد سليمان من النيابة العامة في ١٩٦٥/١١/٢٢ تضمن اسم "علي محمد سياج" ثم استبان من مطالعة بطاقة المتهم أن اسمه "علي سياج حسن" وما دامت هناك تحريات فكان لزاماً على الضابط القائم بالتحري أن يعرف الاسم الحقيقي للمتهم ، ومن ثم فلا يغتفر الخطأ في الاسم بمقولة إن الواقع عليه التفتيش هو ذات الشخص المقصود به ، ومن ثم يكون تفتيش المتهم "علي سياج حسن" قد تم بلا إذن ويكون باطلاً . وحيث إنه لما تقدم ، يتعين القضاء ببراءة المتهم" ولما كان مفاد ذلك أن المحكمة إنما أبطلت إذن التفتيش تأسيساً على عدم جدية التحريات ، لما تبيته من أن الضابط الذي استصدره لو كان قد جد في تحريه عن المتهم المقصود لعرف حقيقة اسمه أما وقد جهله ، فذلك لقصوره في التحري مما يبطل الأمر الذي استصدره ، ويهدر الدليل الذي كشف عنه تنفيذه . ولم يبطل الأمر لمجرد الخطأ في ذلك الاسم ، وهو استنتاج محتمل تملكه محكمة الموضوع . لما كان ذلك ، وكان تقدير جدية التحريات وكفايتها لنسوية الأمر بالتفتيش هو من الموضوع الذي يستقل به قاضيه بغير معقب . وكان يبين من الاطلاع على المفردات التي أمرت المحكمة بضمها تحقيقاً للطعن أن المطعون ضده أنكر إحرازه لأي مخدر وإن أقر في تحقيق النيابة بأنه اشترى الكيس النايلون الذي وجد ملوثاً بآثار الحشيش من أحد البقالين ، كما أنكر ملكيته للمسدس المضبوط ولما ووجه بما ورد في محضر الاستدلال من قوله بأنه ما دام المسدس ضبط بمنزله فهو ملكه ، أقر بصدور هذا القول للضابط خوفاً منه مع إصراره على نفي ملكيته له في الحقيقة . لما كان ما تقدم ، وكان كلا القولين لا يتحقق به معنى الاعتراف في القانون ، إذ أن الاعتراف هو ما يكون نصاً في إقرار الجريمة ، ولا كذلك ما صدر من المتهم من أقوال مرسلة في شأن الجريمة المسندتين إليه . ولما كان الحكم المطعون فيه قد قضى في أصل الواقعة في شقيها لعدم صحة إسنادها إلى المتهم ، فلا يعيبه بعد ذلك سكوته عن التعرض جملة إلى العناصر الثانوية المتصلة بهذا الأصل . لما كان ما تقدم ، فإن الطعن يكون على غير أساس متعين الرفض .

## جلسة ١٨ من مارس سنة ١٩٦٨

برئاسة السيد المستشار/ مختار مصطفى رضوان نائب رئيس المحكمة، وعضوية السادة المستشارين :  
محمد محفوظ ، ومحمد عبد الوهاب خليل ، وحسين ساح ، ومحمود عطيفه .

(٦٢)

### الطعن رقم ٤٣ لسنة ٣٨ القضائية

(أ ، ب ، ج) غش . إثبات . ” إثبات بوجه عام . قرائن ” . حكم .  
” تسببه . تسبب معيب ” إجراءات المحاكمة . نقض .  
” حالات الطعن بالنقض . بطلان الإجراءات ” .

(أ) عدم جواز إدخال القاضى فى تكوين عقيدته بصحة الواقعة التى أقام  
عليها قضاؤه أو بعدم صحتها حكماً لسواء .

(ب) التحريات وحدها لا تصلح أن تكون دليلاً أساسياً على ثبوت التهمة .

(ج) إقامة الحكم قضاؤه على مجرد رأى محرر محضر الضبط . يعيبه .

(د ، هـ ، و) غش . جريمة . ” أركان الجريمة ” . قصد جنائى .  
إثبات . ” إثبات بوجه عام . قرائن ” . دفاع ” الإخلال  
بحق الدفاع . ما يوفره ” . حكم . ” تسببه . تسبب  
معيب ” . إجراءات المحاكمة . قانون . قرارات وزارية .  
زيوت .

(د) قرينة افتراض العلم بالغش المنشأة بالقانونين ٥٢٢ لسنة ١٩٥٥  
و ٨٠ لسنة ١٩٦١ . قابليتها للنفى بغير اشتراط نوع معين من  
الأدلة .

(هـ) وجوب تقصى المحكمة لدفاع قصد به نفي الركن المعنوى للجريمة .

(و) مناط التأنيم طبقاً للسادة الثانية من القرار الصادر فى ٤ من مايو  
سنة ١٩٥٥ فى شأن الزيوت والدهون المعدة للطعام وتجارتها ؟

١ — يجب أن تبنى الأحكام على الأدلة التي يقتنع منها القاضي بإدانة المتهم أو ببراءته صادرا في ذلك عن عقيدة يحصلها هو مما يجريه من التحقيق مستقلا في تحصيل هذه العقيدة بنفسه لا يشاركه فيها غيره ، ولا يصح في القانون أن يدخل في تكوين عقيدته بصحة الواقعة التي أقام قضاؤه عليها أو بعدم صحتها حكما لسواه .

٢ — الأصل أن للحكمة أن تعمل في تكوين عقيدتها على التحريات باعتبارها معززة لما ساقته من أدلة طالما أنها كانت مطروحة على بساط البحث ، إلا أنها لا تصلح وحدها لأن تكون دليلا أساسيا على ثبوت التهمة .

٣ — متى كان محور المحضر لم يبين للحكمة مصدر تحرياته لمعرفة ما إذا كان من شأنها أن تؤدي إلى صحة ما انتهى إليه من أن المتهم أعد الزيت موضوع الدعوى للطعام وليس للأغراض الصناعية ، فإنها بهذه المثابة لاتعدو أن تكون مجرد رأى لصاحبها يخضع لإحتمالات الصحة والبطلان والصدق والكذب إلى أن يعرف مصدره ويتحدد كنهه ويتحقق القاضي منه بنفسه حتى يستطيع أن يبسط رقابته على الدليل ويقدر قيمته من حيث صحته أو فسادة وإنتاجه في الدعوى أو عدم إنتاجه ، ومن ثم إذا كانت المحكمة قد جعلت أساس إقتناعها رأى محور المحضر ، فإن حكمها يكون قد بني على عقيدة حصلها الشاهد من تحريه لا على عقيدة استقلت هي بتحصيلها بنفسها مما يعيب حكمها ويوجب نقضه .

٤ — يتعين لإدانة المتهم في جريمة الغش المؤتممة بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ أن يثبت أنه كان يعلم بالغش الذي وقع ، أما القرينة القانونية المنشأة بالتعديل المدخل على المادة الثانية من هذا القانون بالقانونين الرقيمين ٥٢٢ لسنة ١٩٥٥ و ٨٠ لسنة ١٩٦١ والتي افترض بها الشارع العلم بالغش إذا كان المخالف من المشتغلين بالتجارة فقد رفع بها عبء إثبات العلم عن كاهل النيابة دون أن ينال من قابليتها لإثبات العكس بغير اشتراط نوع معين من الأدلة لدحضها ودون أن يمس الركن المعنوي في جنحة الغش والذي يلزم توافره حتما للعقاب .

٥ — إذا كان المتهم قد دفع التهمة بأن زيادة حموضة الزيت إنما ترجع إلى عوامل التهوية وأنه لم يكن في مكنه أن يعلم بها أو يتبينها ، واستدل على صحة

ذلك بما شهد به مفتش الصحة ومراقب الأغذية في قضايا مماثلة ، فإن هذا الدفاع منه قد قصد به نفي الركن المعنوي لجريمة الغش المسندة إليه وإثبات حسن نيته مما كان يتعين على المحكمة معه أن تتقصاه وتقول كلمتها فيه .

٦ - مناط التأييم طبقا للسادة الثانية من القرار الصادر في ٤ من مايو سنة ١٩٥٥ في شأن الزيوت والدهون المعدة للطعام وتجارتها - وهو الواجب التطبيق على واقعة الدعوى - هو أن يكون الزيت معدا للطعام ، ومن ثم فإن دفاع المتهم بأن الزيت الذي جرى تحليله كان مجوزا للأغراض الصناعية ، يعد دفاعا جوهريا كان يتعين على محكمة الموضوع أن تحققه أو ترد عليه بأسباب سائغة ، لأنه يتجه إلى نفي عنصر أساسي من عناصر الجريمة ، ولا يكفي لإطراحه إستناد الحكم إلى ما أرسله محضر الضبط من أن تحرياته دلت على أن المتهم عرض الزيت للاستهلاك الآدمي .

## الوقائع

أتمت النيابة العامة الطاعن بأنه في يوم ١٤/٥/١٩٦٧ بدائرة مركز منوف : عرض للبيع شيئا من أغذية الإنسان "مغشوشا" مع علمه بذلك على النحو الوارد بتقرير المعامل المرفق . وطلبت عقابه بالمواد ١ و ٢ و ٧ و ٨ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ المعدل بالقوانين ٨٣ لسنة ١٩٤٨ و ٥٣ لسنة ١٩٤٩ و ٥٢٢ لسنة ١٩٥٥ و ٨٠ لسنة ١٩٦١ ومحكمة منوف الجزئية قضت حضوريا عملا بمواد الإتهام بتغريم المتهم خمسة جنيهاً والمصادرة . فاستأنف المتهم هذا الحكم . ومحكمة شبين الكوم الابتدائية - بهيئة إستئنافية - قضت حضوريا بقبول الإستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأييد الحكم المستأنف فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

## المحكمة

حيث إن مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجريمة عرضه للبيع شيئا من أغذية الإنسان (زيت بذر الكتان) مغشوشا مع علمه بذلك قد عاره

قصور في التسبيب ، ذلك بأنه وقد تبين من تقرير التحليل أن درجة حموضة الزيت مرتفعة — فقد قام دفاع الطاعن على أنه فضلا عن أن الزيت الذي ينتجه ليس معدا للطعام بل لأغراض الصناعة فإنه لم يكن في مكتته أن يتبين هذه الحموضة لأن ارتفاع نسبتها يرجع إلى عوامل طبيعية لا دخل لإرادة الإنسان فيها ، واستدل الطاعن على صحة دفاعه بما شهد به مفتش الصحة ومراقب التغذية في قضايا مماثلة ، وبذلك يكون قد دحض قرينة العلم المفترض بالغش باعتبار من المشتغلين بالتجارة ، غير أن الحكم المطعون فيه لم يعرض لهذا الدفاع الجوهرى ولم يعن بالرد عليه وأخذ بتحريات محرر المحضر على أنه ينتج الزيت للاستهلاك الآدمى دون أن تكون تلك التحريات معززة بدليل آخر وهو مما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

وحيث إن الدعوى الجنائية رفعت على الطاعن بوصف أنه عرض للبيع شيئا من أغذية الإنسان مغشوشا مع علمه بذلك على النحو الوارد بتقرير المعامل ، وطلبت النيابة العامة عقابه بالمواد ١ و ٢ و ٧ و ٨ و ٩ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ المعدل بالقانونين الرقمين ٥٢٢ لسنة ١٩٥٥ و ٨٠ لسنة ١٩٦١ وقد حصل الحكم الابتدائى المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه واقعة الدعوى بما مفاده أن مراقب صحة منوف أخذ عينة من زيت بذر السكّان من معصرة الطاعن وأرسلها إلى التحليل فوردت النتيجة بأن العينة غير مطابقة لقرار الزيوت لارتفاع نسبة حموضتها عن الحد المقرر . لما كان ذلك ، وكان يتعين لإدانة المتهم في جريمة الغش المؤثمة بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ أن يثبت أنه كان يعلم بالغش الذى وقع ، أما القرينة القانونية المنشأة بالتعديل المدخل على المادة الثانية من هذا القانون بالقانونين الرقمين ٥٢٢ لسنة ١٩٥٥ و ٨٠ لسنة ١٩٦١ والتي افترض بها الشارع العلم بالغش إذا كان المخالف من المشتغلين بالتجارة فقد رفع بها عبء إثبات العلم عن كاهل النيابة العامة دون أن ينال من قابليتها لإثبات العكس وبغير اشتراط نوع معين من الأدلة لدحضها ودون أن يمس الركن المعنوى في جنحة الغش والذي يلزم توافره حتما للعقاب . لما كان ذلك ، وكان الطاعن قد دفع التهمة بأن زيادة حموضة الزيت إنما ترجع إلى عوامل التهوية وأنه لم يكن في مكتته أن يعلم بها أو يتبينها ، واستدل على صحة ذلك بما شهد به مفتش الصحة ومراقب

التغذية في قضايا مماثلة وقدم حافظة بالمستندات المؤيدة لدفاعه، وكان هذا الدفاع من الطاعن قد قصد به إلى نفي الركن المعنوي لجريمة الغش المستندة إليه وكان يبين من الحكم المطعون فيه أنه لم يلتفت إلى ماساقه الطاعن إثباتا لحسن نيته مما كان يتعين على المحكمة معه أن تتقصاه وتقول كلمتها فيه . لما كان ذلك ، وكان مناط التأنيم طبقا للمادة الثانية من القرار الصادر في ٤ من مايو سنة ١٩٥٥ في شأن الزيوت والدهون المعدة للطعام وتجارتها — وهو الواجب التطبيق على واقعة الدعوى — هو أن يكون الزيت معدا للطعام ، فإن دفاع الطاعن بأن الزيت الذي جرى تحليله كان مجهزا للأغراض الصناعية ، يعد من الدفوع الجوهرية التي كان يتعين على محكمة الموضوع أن تحققها أو ترد عليها بأسباب مائغة ، لأنه يتجه إلى نفي عنصر أساسي من عناصر الجريمة ولا يكفي لإطراحه إستناد الحكم — في صدد تحصيل فهم الواقع في الدعوى — إلى ما أرسله محرر المحضر في أقواله من أن تحرياته دلت على أن الطاعن عرض الزيت للاستهلاك الآدمي ، ذلك أن الأحكام يجب أن تبنى على الأدلة التي يقتنع منها القاضي بإدانة المتهم أو براءته صادرا في ذلك عن عقيدة يحصلها هو مما يجريه من التحقيق مستقلا في تحصيل هذه العقيدة بنفسه لا يشاركه فيها غيره ولا يصح في القانون أن يدخل في تكوين عقيدته بصحة الواقعة التي أقام قضاءه عليها أو بعدم صحتها حكما لسواه . وأنه وإن كان الأصل أن للمحكمة أن تعول في تكوين عقيدتها على التحريات باعتبارها معززة لما ساقته من أدلة طالما أنها كانت مطروحة على بساط البحث ، إلا أنها لا تصلح وحدها لأن تكون قرينة معينة أو دليلا أساسيا على ثبوت التهمة . ولما كان الثابت أن محرر المحضر لم يبين للمحكمة مصدر تحرياته لمعرفة ما إذا كان من شأنها أن تؤدي إلى صحة ما انتهى إليه من أن الطاعن أعد الزيت موضوع الدعوى للطعام وليس للأغراض الصناعية فانها بهذه المثابة لا تعدو أن تكون مجرد رأى لصاحبها يخضع لإحتمالات الصحة والبطلان والصدق والكذب إلى أن يعرف مصدره ويتحدد كنهه ويتحقق القاضي منه بنفسه حتى يستطيع

أن يبسط رقابته على الدليل ويقدر قيمته من حيث صحته أو فسادة وإنتاجه في الدعوى أو عدم إنتاجه . وإذ كانت المحكمة قد جعلت أساس إقتناعها رأى محرر المحضر ، فإن حكمها يكون قد بني على عقيدة حصلها الشاهد من تحريره لا على عقيدة استقلت المحكمة بتحصيلها بنفسها ، وكل ذلك مما يعيب الحكم المطعون فيه بما يتعين معه نقضه والإحالة بغير حاجة إلى بحث باقي ما يثيره الطاعن في طعنه .

---

## جلسة ١٨ من مارس سنة ١٩٦٨

برئاسة السيد المستشار / عادل يونس رئيس المحكمة ، وعضوية السادة المستشارين : محمد صبرى ،  
ومحمد عبد المنعم حمزاوى ، ومحمد أبو الفضل حفى ، وأنورا أحمد خلف .

( ٦٣ )

### الطعن رقم ٢٦٢ لسنة ٣٨ القضائية

( ١ ، ب ) عزو طفل إلى غير والدته . تزوير . " صور خاصة من التزوير " .  
سجل مدنى . إشتراك . جريمة . " أركان الجريمة " .  
قصد جنائى . عقوبة . " العقوبة المقررة " . حكم . " تسببه .  
تسبب غير معيب " . نقض . " المصلحة فى الطعن " .

( ١ ) عزو طفل زورا إلى غير والديه ، يتحقق به القصد الجنائى فى الجريمة  
النصوص عليها فى المادة ٢٨٣ / ١ عقوبات .

( ب ) عدم جدوى النعى على الحكم لعدم توافر القصد الجنائى فى جريمة عزو  
طفل حديث العهد بالولادة لغير والدته ما دام أنه قضى على المتهم بعقوبة  
تدخل فى نطاق العقوبة المقررة لجريمة الإشتراك فى تزوير بيانات  
السجل المدنى المسندة إليه .

١ — ليس من شأن تسليم الطفل حديث العهد بالولادة من ذويه إلى المتهم  
بقصد تولى شؤونه نهائيا — بفرض صحته — أن ينفى القصد الجنائى فى جريمة  
عزو الطفل زورا إلى غير والدته ، ذلك أن القصد الجنائى فى تلك الجريمة يتحقق  
بعزو الطفل زورا إلى غير والديه .

٢ — لا جدوى مما تشبه الطاعة بشأن عدم توافر القصد الجنائى لديها  
فى جريمة عزوها طفلا حديث العهد بالولادة إلى غير والدته والمسندة إليها ،  
مادام الحكم قد دانها كذلك بجريمة الإشتراك فى تزوير بيانات السجل المدنى

المنسوبة إليها أيضا وأعمل في حقها المادة ٣٢ من قانون العقوبات وقضى عليها بالحبس ستة أشهر وهي عقوبة تدخل في نطاق العقوبة المقررة للجريمة الأخيرة .

## الوقائع

إتهمت النيابة العامة كلا من الطاعنة وأخريين بأنهن في خلال عامين سابقين على أول أغسطس سنة ١٩٦٣ بدائرة قسم باب شرق محافظة الإسكندرية : ( أولا ) المتهمات الثلاث : خطفن بالتحايل والإكراه الطفلة مريم وشهرتها فاتن التي تبلغ من عمرها ثلاث سنوات . ( ثانيا ) المتهمة الأولى ( ١ ) عزت طفلة حديثة العهد بالولادة إلى غير والدتها زورا بأن نسبت إلى نفسها الطفلة سوزان ابنة ... .. ( ٢ ) أخفت الطفلة رقية ونبيلة حديثتي العهد بالولادة بقصد تضييع نسبهما ( ٣ ) إشتراك بطريق الإتفاق والمساعدة مع... في الإدلاء ببيانات غير صحيحة مما يوجب الإدلاء بها قانون السجل المدني رقم ٢٦٠ سنة ١٩٦٠ . عن واقعة ميلاد الطفلة سوزان ابنة... المقيدة بسجل مواليد قسم العطارين باسم... بأن سلمتها ورقة دونت بها خلافا للحقيقة أن الطفلة المذكورة إبنتها وأن أبوها هو... وأنها ولدت بتاريخ ٢٨ من أغسطس سنة ١٩٦٢ وكلفتها بتقديمها لأمين السجل المدني بقسم العطارين لإجراء القيد من واقعها فنفذت المذكورة ما طلب منها فوقعت الجريمة بناء على هذا الإتفاق وتلك المساعدة ( ثالثا ) المتهمة الثانية : عزت زورا طفلا حديث العهد بالولادة إلى غير والدته بأن نسبت إلى نفسها الطفل طارق مجهول الأبوين ( رابعا ) المتهمة الثالثة عزت زورا طفلة حديثة العهد بالولادة إلى غير والدتها بأن نسبت إلى نفسها الطفلة رقية مجهولة الأبوين . وطلبت إلى مستشار الإحالة إحالتهم إلى محكمة الجنايات لمعاقبتهم بالمادة ١/٢٨٨ - ٢ من قانون العقوبات والمواد ١٥ و ١٦ و ١٨ و ١٩ من القانون رقم ٢٦ سنة ١٩٦٠ في شأن الأحوال المدنية بالنسبة إلى الأولى ( الطاعنة ) ، فقرر بذلك في ١٦ نوفمبر سنة ١٩٦٣ . وإدعى مدنيا الأستاذ إبراهيم عبد الجواد بصفته وصي خصومه عن القاصرة سوزان قبل الطاعنة بمبلغ مائة جنيه على سبيل التعويض . ومحكمة جنايات الإسكندرية قضت في الدعوى حضوريا عملا بالمواد ١/٤٠ - ٢ و ٤١ و ١/٢٨٣ و ٣٢ من قانون

العقوبات والمساواة ١٥ و ١٦ و ١٨ و ٥٩ من القانون رقم ٢٦٠ سنة ١٩٦٠ في شأن الأحوال المدنية بالنسبة إلى المتهم الأول فيما هو منسوب إليها في التهمتين الأولى والثالثة والمادة ٣٠٤ / ١ من قانون الإجراءات الجنائية بالنسبة إلى المتهمين الآخرين وباقي التهم المسندة إلى المتهم الأول ( أولا ) براءة كل من ... .. ، ... .. ، من التهمة الأولى المسندة إليهن ( ثانيا ) براءة كل من ... .. ، ... .. من التهم المسندة إليهما ( ثالثا ) براءة ... .. من تهمة إخفاء الطفلين رقية ونبيلة المسندة إليها ( رابعا ) بحبس ... .. ستة أشهر مع الشغل عن التهمتين الأولى والثالثة من الإتهام المسند إليها الخاص بالطفلة سوزان وإلزامها أن تدفع إلى السيد إبراهيم محمد عبد الجواد بصفته وصي خصومه على القاصر سوزان إبنه ... .. مبلغ مائة جنيه على سبيل التعويض والمصروفات المدنية . فطعن المحكوم عليها في هذا الحكم بطريق ... إلخ .

## المحكمة

حيث إن الطاعنة تنعى على الحكم المطعون فيه أنه إذ دأبها بجريمتي عزو طفلة إلى غير والدتها والإشتراك في الإدلاء ببيانات غير صحيحة بدفاتر السجل المدني قد أخطأ في تطبيق القانون وشابه قصور في التسبيب ، ذلك بأن وقائع الدعوى كما حصلها الحكم تفيد أن الطفلة قد سلمت من ذويها إلى الطاعنة بقصد تولى شئونها نهائيا مدارة لفضيحة الأم بعد أن ولدتها سفاحا وهو ما لا يوفر القصد الجنائي لجرمة عزو الطفل إلى غير والدته إذ يلزم لقيامه الاتجاه إلى إعدام نسب الطفل دون موافقة أمه . ولما كان الحكم لم يستظهر القصد الجنائي على النحو المعروف به قانونا ولم يثبت في حق الطاعنة أنها عزت الطفلة إلى نفسها بغير موافقة ذويها ، فإنه يكون معينا بما يستوجب نقضه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما حصله أن الطفلة سوزان ولدت لأم تدعى ... .. وأن إحدى ذوى قرباها وتدعى ... .. حضرت الطفلة إلى الطاعنة لتربيتها إلا أنها نسبتها زورا إلى نفسها وقيدتها بدفاتر السجل المدني على أنها إبنها وأنجبها من ... .. في ٢٨ أغسطس سنة ١٩٦٢

مع أن التحريات أثبتت عدم وجود شخص بهذا الاسم وأنه عقب وفاة والدة الطفلة ذهبت ... .. للطاعة تطلب منها إسترداد الطفلة فزعمت لها الطاعة أن الطفلة قد توفيت إلى أن حدث في يوم ٢٦ من أغسطس سنة ١٩٦٣ أن أرسلت الطاعة الطفلة سوزان إلى القاهرة مع الخادمة عطيات سليمان بقصد توصيلها إلى إحدى صواحبها إلا أن الخادمة ضلت الطريق وتم ضبطها . وأورد الحكم على ثبوت الواقعة لديه على هذا النحو أدلة مستمدة من أقوال الشهود ومن تحريات الشرطة ومن الإطلاع على سجل المواليد . لما كان ذلك ، وكان الحكم قد بين واقعة الدعوى بما تتوافر به العناصر القانونية لجريمة عزو طفلة حديثة العهد بالولادة إلى غير والدتها التي دان الطاعة بها وأورد على ثبوتها في حقها أدلة من شأنها أن تؤدي إلى مارتبه عليها . وكان ماثيره الطاعة من تسليم الطفلة إليها من ذويها بقصد تولى شئونها نهائيا ليس من شأنه — بفرض صحته — أن ينفي القصد الجنائي لتلك الجريمة التي تتحقق بعزو الجاني الطفل زورا إلى غير والديه وهو ما أثبت الحكم قيامه في حق الطاعة . هذا إلى أنه لا جدوى مما تثيره الطاعة في هذا الصدد مادام الحكم قد دانها كذلك بجريمة الاشتراك في تزوير بيانات السجل المدني وأعمل في حقها المادة ٣٢ من قانون العقوبات ، والعقوبة المقررة بها وهي الحبس ستة شهور تدخل في نطاق العقوبة المقررة قانونا للجريمة الأخيرة المنصوص عليها في المواد ١٥ و ١٦ و ١٨ و ٥٩ من القانون رقم ٢٦٠ سنة ١٩٦٠ في شأن الأحوال المدنية . لما كان ما تقدم ، فإن الطعن يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

## جلسة ١٨ من مارس سنة ١٩٦٨

برئاسة السيد المستشار / مختار مصطفى رضوان نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة  
المستشارين : محمد محفوظ ، ومحمد عبد الوهاب خليل ، وحسين سابع ، ومحمود العمراوى .

( ٦٤ )

الطعن رقم ٢٩١ لسنة ٣٨ القضائية

( ١ ، ب ) خيانة أمانة . جريمة . ” أركان الجريمة ” .

( ١ ) العيب بملكية الشيء المسلم بمقتضى عقد الائتمان هو مناط العقاب في جريمة  
خيانة الأمانة

( ب ) تمام الإختلاس في جريمة خيانة الأمانة بتغيير الحيازة الناقصة  
إلى حيازة كاملة .

( ج ) دفع . ” الدفع بعدم جواز نظر الدعوى ” . دفاع . ” الإخلال  
بحق الدفاع . ما لا يوفره ” . إجارة .

الدفع به — عدم جواز نظر الدعوى في جريمة التبديد — أو عدم قبولها —  
لرفعها قبل الأوان ، لا يسأهل ردا طالما أن المتهم لا يدعى وجود المنقولات .

١ — مناط العقاب في جريمة خيانة الأمانة ليس الإخلال بتنفيذ عقد الائتمان  
في ذاته وإنما هو العيب بملكية الشيء المسلم بمقتضى العقد .

٢ — يتم الإختلاس في جريمة خيانة الأمانة متى غير الحائز حيازته الناقصة  
إلى حيازة كاملة بنية التملك .

٣ — الدفع بعدم جواز نظر الدعوى عن جريمة التبديد المسندة إلى المتهم —  
أ. عدم قبولها — لرفعها قبل الأوان تأسيسا على أنه لا يلزم برد منقولات الشقة

إلا عند انتهاء الإجارة، لا يعدو أن يكون دفاعا قانونيا ظاهر البطلان لا يستأهل ردا من الحكم طالما أن المتهم لا يدعى وجود تلك المنقولات بالعين المؤجرة .

## الوقائع

أقامت المدعية بالحقوق المدنية الدعوى بالطريق المباشر أمام محكمة جنح عابدين الجزئية ضد الطاعن بوصف أنه في غضون شهر مايو سنة ١٩٦٥ بدائرة قسم عابدين : بدد منقولات شقة مفروشة مؤجرة إليه بمقتضى عقد إيجار مؤرخ أول يولييه سنة ١٩٦٤ وكان قد تسلم فيها هذه المنقولات على سبيل الإجارة بمقتضى قائمة موقع عليها منه فبدها لإضرارها بها . وطلبت عقابه بالمادة ٣٤١ من قانون العقوبات وإلزامه أن يدفع لها مبلغ قرش صاغ على سبيل التعويض المؤقت مع المصاريف والأتعاب . والمحكمة المذكورة قضت حضوريا عملا بمادة الإتهام بحبس المتهم أسبوعين مع الشغل وكفالة مائتي قرش لإيقاف التنفيذ وفي الدعوى المدنية إلزامه أن يدفع إلى المدعية بالحق المدني قرشا واحدا تعويضا مؤقتا والمصروفات ومائة قرش مقابل أتعاب المحاماه . فاستأنف المتهم هذا الحكم . ومحكمة القاهرة الابتدائية - بهيئة استئنافية - قضت حضوريا اعتباريا بالنسبة إلى المتهم وحضوريا بالنسبة إلى المدعية بالحق المدني بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف وألزمت المتهم المصاريف المدنية الاستئنافية ومبلغ ٢٠٠ قرش مقابل أتعاب المحاماه . فعارض المحكوم عليه ، وقضى بقبول المعارضة شكلا وفي الموضوع برفضها وتأيد الحكم الغيابي المعارض فيه وأمرت بوقف تنفيذ العقوبة لمدة ثلاث سنوات تبدأ من تاريخ الحكم عملا بالمادتين ٥٥ و ٥٦ من قانون العقوبات وفي الدعوى المدنية بتأييد الحكم المستأنف فيما قضى به بالنسبة لها وألزمت المتهم المصاريف المدنية الاستئنافية . فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ... إلخ .

## المحكمة

حيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعن بجريمة تبديد قد شابه قصور في التسييب وخطأ في تطبيق القانون ، ذلك بأنه أغفل الرد

على ما دفع به الطاعن من عدم جواز نظر الدعوى لرفعها قبل الأوان تأسيسا على أن عقد الإيجار الذى إستأجر بمقتضاه الشقة المؤجرة من المدعية بالحقوق المدنية ما زال قائما لما يفسخ . ومن ثم فهو لا يلزم بتسليم الشقة أو محتوياتها المدعى بتبديدها إلا عند نهاية الإجارة ، ولا تصح مساءلته قبل ذلك عن التبديد، الأمر الذى التفت عنه الحكم وبذا جاء معيبا بما يوجب نقضه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به العناصر القانونية لجريمة التبديد التى دين الطاعن بها وأورد على ثبوتها فى حقه أدلة سائغة من شأنها أن تؤدى إلى ما رتب عليها . وقد عرض لدفاع الطاعن واطرحه فى قوله ” وحيث إن ” الثابت بالاطلاع على نسختى عقد الإيجار سواء تلك المقدمة من المدعية أو المتهم المدعى عليه ( الطاعن ) أنه موقع عليهما من المتهم باستجاره من المدعية شقة مفروشة بإيجار قدره أربعة جنيهات شهريا من أول يولييه سنة ١٩٦٤ وثابت بالعقد بيان المنقولات المفروشة بالشقة . وحيث إن المدعى عليه المتهم يذهب فى قول له إلى إنكار إستلام تلك المنقولات وفى قول آخر إلى أن هذه القائمة صورية ولا تمنع المحكمة بأى من القولين ، فأما القول الأول فلا يكفى لنفى إستلامه المنقولات الثابتة بالعقد الموقع عليه منه باستلامه الشقة مفروشة ذلك أنه فى مجال هذا العقد تتبع فى شأن إثباته القواعد المدنية بأنه لا يجوز إثبات عكس الثابت بالكتابة إلا بكتابة مثالا وأما بشأن القول بصورية القائمة فليس يباح للمتهم أن يثبت خلاف الثابت بها أيضا إلا بكتابة مثالا ، ذلك أنه طرف فى تلك الورقة ويتعين من ثم الإلتفات عن هذا الدفاع . وحيث إنه متى كان ذلك ، وكان الثابت فى العقدين المقدمة نسختاهما بالأوراق إستلام المتهم المنقولات المشار إليها فيها أمانة لديه وكان يذهب فى دفاعه إلى إنكار هذا الاستلام دون تقديم دليل مقنع يؤيده فلا يكون ثمة ما يقنع المحكمة فى سلامة دفاعه إلا أن يكون قد تصرف فى تلك المنقولات إضرارا بالمدعية الثابت من العقد تسليمها إياه تلك المنقولات الأمر المستوجب بالتالى أخذه بمادة العقاب المطلوبة ٣٤١ ع . لما كان ذلك ، وكان الإختلاس فى جريمة خيانة الأمانة يتم متى غير الحائز حيازته الناقصة إلى حيازة كاملة بنية التملك ، وكان مناط العقاب فى هذه الجريمة ليس الإخلال بتنفيذ عقد الأتمان فى ذاته

وإنما هو العيب بملكية الشيء المسلم بمقتضى العقد ، وكان الحكم قد أثبت في حق الطاعن — بما أورده من أدلة متبعة لها أصلها الثابت في الأوراق — أنه قد اختلس لنفسه منقولات الشقة المؤجرة إليه إضرارا بما لكتها حال إستئجاره لتلك الشقة مفروشة — مما تتوافر به جريمة التبيد كما هي معرفة به في القانون ، فإن النعي على الحكم بقالة الخطأ في تطبيق القانون يكون غير مديد . ولما كان ما قاله الحكم سائغا في إطراح دفاع الطاعن القائم على إنكاره المنقولات على ما لكتها والتنصل من إستلامها ، وكان ما دفع به الطاعن من عدم جواز نظر الدعوى عن جريمة التبيد المسندة إليه — أو عدم قبولها — لرفعها قبل الأوان ، تأسيسا على أنه لا يلتزم برد منقولات الشقة إلا عند إنتهاء الإجارة ، لا يعدو أن يكون دفاعا قانونيا ظاهر البطلان لا يستأهل ردا من الحكم طالما أنه لا يدعى وجود تلك المنقولات بالعين المؤجرة ، فإن النعي على الحكم بالقصور لا يكون له محل . لما كان ما تقدم ، فإن الطعن يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

## جلسة ١٩ من مارس سنة ١٩٦٨

برئاسة السيد المستشار / عادل يونس رئيس المحكمة ، ومضوية السادة المستشارين :  
محمد صبرى ، ومحمد عبد المنعم حمزوى ، ومحمد أبو الفضل ، وأنور خلف .

( ٦٥ )

الطعن رقم ٢٣٢٣ لسنة ٣٧ القضائية

نقض . "التقرير بالطعن . ميعاده" . طعن .

ميعاد الطعن بالنقض في الحكم الغيابي الاستثنائي الصادر بالبراءة . بدؤه من تاريخ صدوره .

الحكم الصادر غيابيا في مواد الجرح يعد بمثابة حكم نهائي من يوم صدوره بالنسبة إلى المحكوم ببراءته لانتفاء مصلحته حتما في المعارضة فيه . ومن ثم فميعاد الطعن بالنقض في الحكم الغيابي الصادر من المحكمة الاستئنافية بالبراءة يبدأ من تاريخ صدوره .

## الوقائع

لتمت النيابة العامة المطعون ضده بأنه في يوم ١٢ من إبريل سنة ١٩٦٦ بدائرة مركز كفر الدوار : ( أولا ) بصفة صاحب عمل لم يحتفظ لديه بالدفاتر والسجلات التي يتطلبها تنفيذ قانون التأمينات الاجتماعية طبقا للأوضاع والشروط المقررة ( ثانيا ) لم يقم بالاشتراك عن العاملين المبيينين بالمحضر في الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية وطلبت عقابه بالمواد ٢ و ٤ و ٢٦ و ١٣٤ و ١/١٣٥ و ١٣٨ من القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ . ومحكمة مركز كفر الدوار الجزئية قضت في الدعوى حضوريا اعتباريا بتاريخ ٢٠ من أكتوبر سنة ١٩٦٦ عملا

بمواد الإتهام والمادة ١/٣٠٤ من قانون الإجراءات الجنائية بتغريم المتهم مائة قرش عن التهمة الأولى مع التعدد وبراءته من التهمة الثانية . فاستأنفت النيابة العامة هذا الحكم . ومحكمة دمنهور الابتدائية — بهيئة استئنافية — قضت في الاستئناف غيابيا بتاريخ ٢٩ من مارس سنة ١٩٦٧ بقبوله شكلا وفي الموضوع . وباجماع الآراء بتعديل الحكم المستأنف إلى تغريم المتهم مائة قرش عن التهمة الثانية عن كل من العاملين اللذين وقعت في شأنهما المخالفة وبراءته من التهمة الأولى . فطعنت النيابة العامة في هذا الحكم بطريق النقض .. إلخ .

### المحكمة

حيث إن الحكم المطعون فيه صدر غيابيا في يوم ٢٩ من مارس سنة ١٩٦٧ ببراءة المطعون ضده من تهمة عدم الاحتفاظ بالدفاتر والسجلات التي يتطلبها تنفيذ قانون التأمينات الإجتماعية ولم تقرر النيابة العامة الطعن فيه بالنقض وإيداع الأسباب إلا في يوم ١٠ من مايو سنة ١٩٦٧ أى بعد انقضاء أكثر من أربعين يوما من تاريخ صدور الحكم وهو الميعاد المحدد قانونا لحصول الطعن بالنقض وإيداع الأسباب التي يبني عليها وفقا لنص المادة ٣٤ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض، فإن الطعن يكون غير مقبول شكلا . ولا يقدح في هذا النظر أن يكون الحكم المطعون فيه لم يعلن للمطعون ضده إلا في يوم ٢ من أبريل لسنة ١٩٦٧ ولم يعارض فيه، ذلك بأن الحكم الصادر غيابيا في مواد الجرح يعد بمثابة حكم نهائي من يوم صدوره بالنسبة إلى المحكوم ببراءته لإنتفاء مصلحته حتما في المعارضة فيه .

## جلسة ٢٥ من مارس سنة ١٩٦٨

برئاسة السيد المستشار / عادل يونس رئيس المحكمة ، وعضوية السادة المستشارين : محمد محفوظ ،  
ومحمد عبد الوهاب خليل ، وحسين سابع ، ومحمود عطيفه .

(٦٦)

الطعن رقم ٢٤٣ لسنة ٣٨ القضائية

(١، ب) مسئولية جنائية . ” الإعفاء منها ” . موانع العقاب . ظروف  
مخففة . محكمة الموضوع . ” سلطتها في تقدير توافر الظروف المخففة “  
قتل . ضرب .

(١) الجنون أو عاهة العقل دون غيرها مما مناط الإعفاء من العقاب عملاً  
بالمادة ٦٢ عقوبات .

(ب) الإثارة والاستفزاز من الأعداء القضائية المخففة التي يرجع الأمر فيها  
لتقدير محكمة الموضوع دون معقب .

(ج) دفاع . ” الإخلال بحق الدفاع . ما لا يوفره “ .

عدم جواز النفي على المحكمة فعودها عن إجراء لم يطلب منها .

(د ، هـ) حكم . ” تسببيه . تسبیب غير معيب “ . قصد جنائي .  
محكمة موضوع . ” سلطتها في تقدير توافر القصد الجنائي “ .

(د) استخلاص قصد القتل من الظروف المحيطة بالدعوى وما يأتيه الجنائي  
من مظاهر وأمارات تنم عن توافره .

(هـ) ارتكاب الفعل تحت تأثير الغضب لا ينفي قيام نية القتل لدى المتهم .

(و) حكم . ” تسببيه . تسبیب غير معيب “ . قصد جنائي .

كفاية تدليل الحكم على توافر قصد القتل تدليلاً سائناً .

( ز، ح، ط ) حكم. "تسببه. تسبب غير معيب". جريمة. "أركان الجريمة".  
قصد جنائي . تقض .

( ز ) إقامة الحكم قضاء بالإدانة على أساس عدم توافر ظرف سبق الإصرار.  
لا مصلحة للتهم في التحدث من هذا الظرف .

( ح ) خلط الحكم في سبب الحادث أو الباعث عليه . لا يعيبه مادام لم يعول  
عليه في قضاؤه .

( ط ) استطراد الحكم إلى فرض تمسك به الدفاع ورده عليه ردا مقبولا .  
لا يعيبه .

( ر ، ك ) أسباب الإباحة . "الدفاع الشرعي" . محكمة الموضوع . "سلطانها  
في تقدير قيام حالة الدفاع الشرعي" .

( ي ) تقدير قيام حالة الدفاع الشرعي . موضوعي .

( ك ) حق الدفاع الشرعي شرع لرد العدوان .

١ — مناط الإعفاء من العقاب لفقدان الجاني شعوره واختياره في عمله  
وقت ارتكاب الفعل هو أن يكون سبب هذه الحالة راجعا — على ما تقضى به  
المادة ٦٢ من قانون العقوبات — لجنون أو عاهة في العقل دون غيرهما .

٢ — إذا كان المستفاد من دفاع المتهم أمام المحكمة هو أنه كان في حالة من  
حالات الإثارة والإستفزاز تملكته فالحالته إلى فعلته دون أن يكون متمالكا إدراكه ،  
فإن ما دفع به على هذه الصورة من انتفاء مسؤوليته لا يتحقق به الجنون أو العاهة  
في العقل ، وهما مناط الإعفاء من المسؤولية ، ولا يعد دفاعه هذا في صحيح  
القانون عذرا معفيا من العقاب بل هو دفاع لا يعدو أن يكون مقرونا بتوافر  
عذر قضائي مخفف يرجع مطلق الأمر في إعماله أو إطراحه لتقدير محكمة الموضوع  
دون رقابة عليها من محكمة النقض .

٣ — إذا كان لا يبين من الاطلاع على محضر جلسة المحاكمة أن المدافع عن  
المتهم قد طلب عرض هذا الأخير على الطبيب الشرعي أو وضعه تحت الملاحظة

بمستشفى الأمراض العقلية ، فليس له من بعد أن ينحى على المحكمة قعودها عن إجراء لم يطلب منها .

٤ — قصد القتل أمر خفى لا يدرك بالحس الظاهر وإنما يدرك بالظروف المحيطة بالدعوى والإمارات والمظاهر الخارجية التي يأتيها الجاني وتم عما يضمنه في نفسه ، واستخلاص هذه النية من عناصر الدعوى أمر موكل إلى قاضى الموضوع في حدود سلطته التقديرية .

٥ — إن الاستفزاز لا ينفي نية القتل ، كما أنه لا تناقض بين قيام هذه النية لدى الجاني وبين كونه قد ارتكب الفعل تحت تأثير الغضب .

٦ — متى كان الحكم المطعون فيه قد دلل على قيام قصد القتل في حق المتهم تدليلا سائغا واضحا في إثبات توافره لديه ، فإن النعي عليه بالقصور في هذا الصدد يكون غير سديد .

٧ — لا مصلحة للمتهم في التحدث عن إنتفاء ظرف سبق الاصرار ، ما دام أن الحكم لم يقيم قضاءه بالإدانة على أساس توافر هذا الظرف .

٨ — سبب الحادث أو الباعث عليه ليس ركنا من أركان الجريمة ، فالحلط لا يعيب الحكم ، ما دام أنه لم يكن عنصرا من العناصر التي استند إليها في قضائه .

٩ — لا يعيب الحكم المطعون فيه وقد بين واقعة الدعوى وأثبتها في حق المتهم على صورة تخالف دفاعه والتصوير الذى قام عليه ، أن يستطرد إلى فرض آخر تمسك به الدفاع ، وقوله قولا مقبولا في القانون إنه بفرض حصوله لا يؤثر في الواقعة التي استخلصها وانتهى إليها .

١٠ — تقدير الوقائع التي يستنتج منها قيام حالة الدفاع الشرعى أو انتفاؤها متعلق بموضوع الدعوى للمحكمة الفصل فيه بغير معقب متى كانت الوقائع مؤدية إلى النتيجة التي رتب عليها .

١١ — حق الدفاع الشرعى لم يشرع للمعاقبة معتد على اعتدائه وإنما شرع لرد العدوان .

## الوقائع

لتمت النيابة العامة الطاعن بأنه في يوم ٧ من أغسطس سنة ١٩٦٦ بدائرة قسم الجيزة محافظة الجيزة : ( أولا ) قتل فائزة أحمد قابيل عمدا من غير سبق إصرار ولا ترصد بأن إنتوى قتلها وطعنها بمطواة قاصدا من ذلك قتلها فأحدث بها الإصابات الميينة بتقرير الصفة التشريحية والتي أودت بحياتها وقد تلت هذه الجناية جناية أخرى هي أنه في الزمان والمكان سالف الذكر شرع في قتل فوزية ظريف صبيح من غير سبق إصرار ولا ترصد بأن إنتوى قتلها وطعنها بمطواة قاصدا من ذلك إزهاق روحها فأحدث بها الإصابات الميينة بالتقرير الطبي الشرعي وقد خاب أثر الجريمة لسبب لادخل لإرادته فيه هو مداركة المجنى عليها بالعلاج .

( ثانيا ) أحدث عمدا بليلي عبد الجواد عبد النبي الإصابة الميينة بالتقرير الطبي والتي تقرر لعلاجها مدة لا تزيد على عشرين يوما . وطلبت من مستشار الإحالة إحالة المتهم إلى محكمة الجنايات لمحاكمته طبقا للقيد والوصف الواردين بتقرير الإتهام . فقرر بذلك . ومحكمة جنايات الجيزة قضت بحضوريا عملا بالمواد ٢٣٤/١ و ٢٤٢/١ و ١٧ و ٣٢ من قانون العقوبات بمعاقة المتهم بالأشغال الشاقة مدة خمس عشرة سنة . فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

## المحكمة

حيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعن بجريمتي قتل عمد مقتن بشروع فيه — وبجريمة ضرب ، قد شابه تناقض واضطراب وقصور في التسبيب كما إنطوى على إخلال بحق الدفاع ، ذلك بأن ما أورده في بيانه لواقعة الدعوى من أن إعتداء الطاعن على المجنى عليها قد سبقته مشاحنة كلامية قامت بينهما يتناقض مع ما جاء بأقوال الشاهدة ليلي عبد الجواد — التي اعتمد عليها الحكم — من أن الطاعن إنما باغت المجنى عليها بطعنها في رقبتها من الخلف دون أن يسبق هذا الإعتداء أى تشاحن بينهما ، مما ينم عن أن المحكمة — بأخذها بأقوال تلك الشاهدة — قد تصورت أن الحادث وقع نتيجة سبق إصرار . كما اضطرب الحكم أيضا بإطراحه دفاع الطاعن بأنه كان في حالة دفاع شرعي ثم

عودته إلى الأخذ بصورة أخرى للحادث يعتد فيها بدفاع الطاعن . ومع ذلك فقد نفي الحكم توافر شروط حالة الدفاع الشرعي في هذه الصورة الأخيرة دون أن يعرض لما تمسك به الطاعن من أنه قد فقد وعيه وقت الحادث بسبب استفزاز المجنى عليها الأولى له — وهو ما كان يقتضى من المحكمة أن تحققه بعرض الطاعن على الطبيب الشرعي أو بوضعه تحت الملاحظة بمستشفى الأمراض العقلية لتحديد مدى مسؤوليته عن الأفعال التي ارتكبها نتيجة ذلك الاستفزاز وهو بعد لما يتجاوز الحادية والعشرين من العمر . هذا فضلا عن أن ما أورده الحكم لإثبات نية القتل قد جاء قاصرا في التدليل على توافر هذه النية في حق الطاعن إزاء الظروف التي وقع فيها الحادث ، مما يعيب الحكم بما يوجب نقضه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به العناصر القانونية للجريمتين اللتين دان الطاعن بهما وأورد على ثبوتهما في حقه أدلة سائغة من شأنها أن تؤدي إلى ما رتب عليها ، وقد عرض لدفاع الطاعن وأطرح ما أثاره من أنه كان في حالة دفاع شرعي بقوله ” وحيث إنه بسؤال المتهم — الطاعن — اعترف في جميع مراحل الدعوى بإرتكاب الحادث وقال تفصيلا في التحقيقات إنه يقطن في حارة العويسية وأثناء خروجه من منزله في نحو الساعة العاشرة والنصف صباحا لشراء طعام لإفطاره قابل القتيلة وإبنتها فوزية ومعهما امرأة ثالثة لا يعرفها وبجرد أن رآته القتيلة ابتدرته بالسب قائلة ” يا خول يا ابن الكلب ” فرد عليها بقوله ” مش حتبلى شتيمة وقله أدب ” فما كان منها إلا أن هجمت عليه وكان معها سلاح لا يعرف إن كان سكيناً أو مطوآه فلم يشعر بنفسه إلا وهو يلوى ذراعها ويأخذ منها المطوآة وينهال ضربا على من أمامه منهن ولما فرت فوزية في الشارع ودخلت إلى الحظيرة جرى خلفها وطعنها بهذه المطوآة أيضا مرة أخرى ولما أراد فاروق منعه عنها اصطدمت المطوآة بيده فأصابته وعندما أمسك به الأهالي بعد ذلك لم يجد هذه المطوآة معه وأشهد سيد أحمد إبراهيم الذي مثل لأول مرة بجلسة اليوم فقرر أنه رأى على بعد عشرين مترا ثلاث سيدات يتشاجرن مع المتهم وكان واقفا في وسطهن وإذا بإحدهن تخرج شيئا من ملابسها وتحاول ضرب المتهم به فأمسك هذا الشيء منها وضربها به . غير أن المحكمة لا تطمئن إلى أقوال شاهد النفي المذكور لأنها جاءت متأخرة فضلا عن أن ليل

التي عاصرت الحادث من بدايته أكدت أن المتهم هو الذي كان يحمل المطواة معه وبأدر بطعن القتيلة بها في رقبتها من الخلف دون أن تعتدى عليه بالسب . ومهما يكن من الأمر فإن الثابت من الأوراق ومن إقرار المتهم نفسه أن القتيلة لم تعتد عليه بالضرب إطلاقاً . وحتى مع التسليم الجدل بأن هذه المطواة كانت معها وتمكن المتهم من إلتزاعها منها قبل أن تستعملها فإن قيامه بطعنها هي وإبنتها فوزية بها عدة طعنات ثم طعن ليلي بها أيضاً هي جرائم لا مبرر لها لعدم توافر شروط الدفاع الشرعي وأهمها رد الإعتداء وقيام التناسب بين الإعتداء وبين الدفاع . كما تحدث الحكم عن نية القتل واستظهرها في قوله "وحيث إن دفاع المتهم بجلية المحاكمة ينحصر في طلب إعتبار الواقعة بالنسبة للقتيلة ضرباً أفضى إلى موت وبالنسبة للصبابة فوزية ضرباً عادياً . غير أن هذا القول مردود بأن نية القتل لدى المتهم المذكور متوافرة من استعمال آلة صلبة حادة "مطواه" من شأنها إحداث الموت وطعن المجنى عليها فائقة وفوزية بها عدة مرات على التوالي وإصابة القتيلة بأربعة جروح قطعية نافذة بالبطن والصدر وجرح قطعي بأعلى الرقبة من الخلف وجرح قطعي بالظهر غير نافذين وإصابة فوزية بأربعة جروح قطعية منها إثنان في صدرها وظهرها وكان جرح الصدر نافذا وهذه المواضع من الجسم تعتبر مقتلاً . وقد تبين من ملابس الدعوى وقرائن أحوالها أن هذا المتهم تعمد إزهاق روحيهما فلم يراع ضعف كل منهما كامرأة لا حول لها ولا قوة ولم يستجب لنداء ليلي أو سراج الدين بأن يكف عن إعتدائه المتكرر على القتيلة وأبى واستكبر وتمادى في غيه واستهتاره بطعن ليلي نفسها في كتفها الأيمن بالمطواة ذاتها وانها على القتيلة طعن بهذه المطواة وهو جاثم فوقها بعد أن سقطت على الأرض مضرجة بدمائها ويقول "أنا عايز أروح فيها مؤبداً" ولم يتركها إلا بعد أن فقدت النطق وأصبحت قاب قوسين أو أدنى من الموت ثم فراره حتى إذا ما قابل فوزية لم يكتف بما فعله بوالدتها بل إنزال عليها هي الأخرى طعناً بالمطواة في صدرها وذراعها الأيسر وأصبعها السبابة ليدها اليسرى ولما أفلتت منه وفرت إلى حظيرة المواشى مستنجدة بفاروق لم يتركها أيضاً بل تعقبها وجرى خلفها حتى لحق بها داخل الحظيرة وطعنها بالمطواة في ظهرها دون أن يبالي بوجود فاروق المذكور الأمر الذي يستفاد منه أنه إلتوى قتل المجنى عليهما فائقة وفوزية بطعنهما هذه الطعنات الشديدة القاتلة التي كان

من شأنها تحقيق النية المبتغاة بالنسبة للقتيلة وإن كان هذا القصد قد خاب بالنسبة لفوزية التي لا تزال على قيد الحياة". لما كان ذلك ، وكان ما إستخلصه الحكم وأورده في بيانه لواقعة الدعوى يتفق مع ما شهدت به شاهدة الإثبات ليلي عبد الجواد عبد النبي خاصا بأفعال التعدى التي قارفها الطاعن . وكان الحكم لم يقيم قضاءه بالإدانة على أساس توافر ظرف سبق الإصرار ولا مصلحة للطاعن في التحدث عنه في واقعة الدعوى ، هذا فضلا عن أن هذا النعى — في حقيقته — إنما يتناول سبب الحادث أو الباعث عليه ، وهو ليس ركنا من أركان الجريمة فالخلط فيه بفرض حصوله لا يعيب الحكم مادام أنه لم يكن عنصرا من العناصر التي استند إليها الحكم في قضائه . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد بين الواقعة وأثبتها في حق الطاعن على صورة تخالف دفاعه والتصوير الذي قام عليه هذا الدفاع ، فإنه لا يعيبه استطراده إلى فرض آخر تمسك به الدفاع وقوله قولا مقبولا في القانون إنه بفرض حصوله لا يؤثر في الواقعة التي إستخلصها وإنتهى إليها . ولما كان تقدير الوقائع التي يستنتج منها قيام حالة الدفاع الشرعى أو انتفاؤها متعلقا بموضوع الدعوى للمحكمة الفصل فيه بغير معقب متى كانت الوقائع مؤدية إلى النتيجة التي رتب عليها . وكان حق الدفاع الشرعى لم يشرع لمعاقبة معتد على إعتدائه وإنما شرع لرد العدوان — وكان مؤدى ما أورده الحكم من شأنه أن يؤدي إلى مارتبه عليه من نفى حالة الدفاع الشرعى ، فإن ما ينعاه الطاعن على الحكم في هذا الصدد لا يكون مقبولا . لما كان ذلك ، وكان مناط الإعفاء من العقاب لفقدان الجاني لشعوره وإختياره في عمله وقت ارتكاب الفعل هو أن يكون سبب هذه الحالة راجعا على ما تقضى به المادة ٦٢ من قانون العقوبات — لجنون أو عاهة في العقل دون غيرها . وكان المستفاد من دفاع الطاعن أمام المحكمة هو أنه كان في حالة من حالات الإثارة أو الإستفزاز تملكته فالجأته إلى فعلته دون أن يكون متمالكا إدراكه ، فإن مادفع به على هذه الصورة من إنتفاء مسئوليته لا يتحقق به الجنون أو العاهة في العقل — وهما مناط الإعفاء من المسئولية ، ولا يعد في صحيح القانون عذرا معفيا من العقاب بل هو دفاع لا يعدو أن يكون مقرونا بتوفر عذر قضائى مخفف يرجع مطلق الأمر في أعماله أو أطراحه لتقدير محكمة الموضوع دون رقابة عليها

من محكمة النقض ، ومن ثم فإنه لا يعيب الحكم عدم رده على هذا الدفاع على استقلال . وإذا كان لا يبين من الإطلاع على محضر جلسة المحاكمة أن المدافع عن الطاعن قد طلب عرض هذا الأخير على الطبيب الشرعي أو وضعه تحت الملاحظة بمستشفى الأمراض العقلية ، فليس له من بعد أن ينعي على المحكمة قعودها عن إجراء لم يطلبه منها . لما كان ذلك ، وكان قصد القتل أمرا خفيا لا يدرك بالحس الظاهر وإنما يدرك بالظروف المحيطة بالدعوى والإمارات والمظاهر الخارجية التي يأتيها الجاني وتتم عما يضمره في نفسه ، فإن إستخلاص هذه النية من عناصر الدعوى موكل إلى قاضي الموضوع في حدود سلطته التقديرية . ولما كان الإستفزاز لا ينفي نية القتل ، كما أنه لا تناقض بين قيام هذه النية لدى الجاني وبين كونه قد ارتكب الفعل تحت تأثير الغضب . وكان الحكم المطعون فيه قد دلل على قيام قصد القتل في حق الطاعن تدليلا سائغا واضحا في إثبات توافره لديه ، فإن ما يثيره الطاعن في هذا الصدد يكون غير سديد . لما كان ما تقدم ، فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

---

## جلسة ٢٥ من مارس سنة ١٩٦٨

برئاسة السيد المستشار / عادل بونس رئيس المحكمة ، وعضوية السادة المستشارين : محمد محفوظ ،  
ومحمد عبد الوهاب خليل ، وحسين ساع ، ومحمود المراروي .

(٦٧)

الطعن رقم ٢٤٥ لسنة ٣٨ القضائية

(١ ، ب) تزوير . ” التزوير في الأوراق الرسمية ” جريمة . ” أركان  
الجريمة ” . قصد جنائي . ضرر . حكم . ” تسببه . تسبب  
غير معيب ” .

(١) عدم التزام الحكم بالتحدث إستقلا من القصد الجنائي في جريمة التزوير ،  
ما دام أن ما أورده في بيانه لواقعة الدعوى وفي رده على دفاع الطاعن  
ما يتحقق به توافره .

(ب) مجرد تغيير الحقيقة بطريق الغش في الأوراق الرسمية بالوسائل التي نص عليها  
القانون تتحقق به جريمة التزوير فيها .

(ج) محكمة الموضوع . ” سلطتها في تقدير الدليل ” . دفاع .  
” الإخلال بحق الدفاع . مالا يوفره ” . إثبات . ” إثبات  
بوجه عام ” . حكم . ” تسببه . تسبب غير معيب ” .  
تعقب المتهم في مناحي دفاعه الموضوعي . غير لازم .

١ — إذا كان ما أورده الحكم في بيانه لواقعة الدعوى وفي رده على دفاع  
الطاعن يتحقق به توافر القصد الجنائي في جريمة التزوير من تعدد تغيير الحقيقة  
في المحرر تغييرا من شأنه أن يسبب ضررا وبنية إستعمال المحرر فيما غيرت من أجله  
الحقيقة فيه ، فإنه لا يكون ملزما من بعد بالتحدث عنه إستقلا .

٢ — جريمة التزوير في الأوراق الرسمية تتحقق بمجرد تغيير الحقيقة بطريق  
الغش بالوسائل التي نص عليها القانون ولو لم يتحقق عنه ضرر يلحق شخصا بعينه

لأن هذا التغيير ينتج عنه حتما حصول ضرر بالمصلحة العامة لما يترتب عليه من عبث بالورقة الرسمية ينال من قيمتها وحجيتها في نظر الجمهور .

٣ — محكمة الموضوع غير ملزمة بتعقب المتهم في كل جزئية يثيرها في مناحي دفاعه الموضوعي ، إذ في إطمئنانها إلى الأدلة التي عولت عليها ما يفيد إطراحها جميع الإعتبارات التي ساقها المتهم لجلها على عدم الأخذ بها دون أن تكون ملزمة ببيان علة إطراحها إياها .

## الوقائع

لتمت النيابة العامة كلا من الطاعنين وآخرين بأنهم في خلال شهر أغسطس سنة ١٩٦٢ بدائرة مركز البلينا محافظة سوهاج : ( أولا ) المتهمين الأربعة : ارتكبوا تزويرا في محرر رسمي هو طلب الإعفاء من الخدمة العسكرية والوطنية أو تأجيلها لأسباب عائلية ” نموذج ١ تجنيد “ وكان ذلك بطريقة الإصطناع بأن استحصل المتهم الأول على هذا النموذج وملاء بياناته مثبتا به على خلاف الحقيقة أنه وحيد والده المتوفى ثم قدمه للمتهمين الثاني والثالث فوقعا عليه بإمضاءات مزورة نسبها زورا إلى الموظفين المختصين بمراجعة صحة بيانات الطلب بمركز شرطة البلينا ثم وضع عليه البصمة الصحيحة لخاتم شعار الجمهورية الخاص بجهة الإدارة المشار إليها حتى يسبغ على المحرر صفته الرسمية زورا . ( ثانيا ) المتهم الأول : — إستعمل المحرر المزور آنف الذكر مع علمه بتزويره بأن قدمه إلى منطقة تجنيد منقباد بقصد الحصول على إعفاء نهائي من الخدمة العسكرية والوطنية . ( ثالثا ) المتهم الرابع : إستحصل بغير حق على خاتم حقيقى لإحدى المصالح الحكومية هو خاتم شعار الجمهورية الخاص بمركز شرطة البلينا واستعمله إستعمالا ضارا بمصلحة عامة بأن ختم به على المحرر سالف الذكر . وطلبت من مستشار الإحالة إحالتهم إلى محكمة الجنايات لمعاقبتهم طبقا للمواد ٢١١ و ٢١٢ و ٢١٤ و ٢٠٧ من قانون العقوبات . فقرر بذلك . ومحكمة جنايات سوهاج عدلت وصف التهمة إلى أن ( أولا ) المتهمين الأربعة ارتكبوا تزويرا في محرر رسمي هو طلب الإعفاء من الخدمة العسكرية والوطنية أو تأجيلها لأسباب عائلية ” نموذج ١ تجنيد “ وكان ذلك بطريق

الإصطناع بأن إستحصل المتهم الأول على النموذج وملاً بياناته مثبتاً به خلاف الحقيقة أنه وحيد والده المتوفى ثم قدمه للمتهمين الثاني والثالث فوقعا عليه بتوقيعهما بما يفيد صحة هذا البيان رغم علمهما بتزويره وقام المتهم الرابع بوضع إمضاءات مزورة نسبها زوراً إلى الموظفين المختصين بمراجعة صحة بيانات الطلب بمركز شرطة البلينا . ( ثانياً ) المتهم الأول إستعمل المحرر المزور آنف الذكر مع علمه بتزويره بأن قدمه إلى منطقة تجنيد متقباد وبقصد الحصول على إعفاء نهائي من الخدمة العسكرية والوطنية عملاً بالمواد ٢١١ و ٢١٢ و ٢١٤ و ١٧ و ١/٣٠ من قانون العقوبات بالنسبة إلى المتهمين الأربعة والمادة ٢/٣٢ من القانون ذاته بالنسبة إلى المتهم الأول والمادتين ٥٦ و ٥٥ بالنسبة إلى المتهمين الثاني والثالث والمادتين ١/٣٠٤ و ١/٣٨١ من قانون الإجراءات الجنائية بالنسبة إلى التهمة الأخيرة المسندة إلى المتهم الرابع غيابياً للأول وحضورياً للباقيين ( أولاً ) بمعاقبة المتهم الأول بالحبس مع الشغل مدة سنة واحدة عما نسب إليه . ( ثانياً ) بمعاقبة كل من المتهمين الثاني والثالث بالحبس مع الشغل مدة ستة أشهر وأمرت بوقف تنفيذ عقوبة الحبس لمدة ثلاث سنوات تبدأ من يوم صدور الحكم . ( ثالثاً ) بمعاقبة المتهم الرابع بالحبس مع الشغل مدة ستة أشهر عن التهمة الأولى وبراءته من التهمة الثانية المسندة إليه مع مصادرة الورقة المزورة موضوع الإتهام . فطعن المحكوم عليه الثالث في هذا الحكم بطريق النقض وقدم المحامي عنه تقريراً بالأسباب في الميعاد موقفاً عليه منه . كما طعن المحكوم عليه الرابع في هذا الحكم بطريق النقض ولكنه لم يقدم أسباباً لطعنه في الميعاد .

## المحكمة

بعد تلاوة التقرير وسماع المرافعة والإطلاع على الأوراق والمداولة .

من حيث إن الطاعن الثاني ... وإن قرر بالطعن بالنقض في الميعاد القانوني ، إلا أنه لم يقدم أسباباً لطعنه ومن ثم يكون طعنه غير مقبول شكلاً .

وحيث إن الطعن المقدم من الطاعن الأول قد استوفى الشكل المقرر في القانون .

وحيث إن الطاعن المذكور ينعى على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجريمة التزوير في محرر رسمي ، قد أخطأ في القانون وشابه قصور في التسبيب ، ذلك بأنه اعتبر مجرد تغيير الحقيقة في المحرر كافيا لتوافر الجريمة دون أن يدل على قيام القصد الجنائي لدى الطاعن من علمه بتغيير الحقيقة بنية إستعمال المحرر . هذا إلى أنه أ طرح دفاعه بأنه وقع على المحرر وهو يجهل ما به من بيان مزور إستنادا من الحكم إلى أنه دفاع لم يقيم عليه دليل في حين أنه كان من المتعين على الحكم أن يقيم الدليل اليقيني على تعمد الطاعن تغيير الحقيقة في المحرر الذي وقع عليه . ومن ناحية أخرى ، فإن ركن الضرر غير قائم لتوافر موجب إعفاء المتهم الأول في الدعوى من التجنيد لكونه وحيد والدته الأرملة .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما مجمله أن الطاعن - مع باقي المتهمين - عمدوا إلى تغيير الحقيقة في محرر رسمي هو النموذج رقم واحد تجنيد الخاص بطلب إعفاء المتهم الأول في الدعوى من التجنيد بأن أثبتوا به على خلاف الحقيقة أنه وحيد والده المتوفى في حين أن له أخا لأب يدعى ... وأن الطاعن بصفته شيخ بلدة المتهم الأول طالب الإعفاء وقع بإمضائه على الإقرار المحرر بهذا النموذج بأنه على علم تام بأفراد أسرته وأن البيانات الثابتة بالمحرر تتضمن جميع أفراد تلك الأسرة دون أن يغفل أحد منهم ثم تقدم المتهم الأول بهذا الطلب المزور لمنطقة التجنيد للوصول إلى إعفائه من الخدمة إعفاء نهائيا . وأورد الحكم على ثبوت هذه الواقعة في حق الطاعن ما ينتج من وجوه الأدلة المستمدة من أقوال المتهمين وشهادة الشهود وتقرير قسم بحوث التزوير والتزييف ، وعرض الحكم بعد ذلك إلى دفاع الطاعن المؤسس على أنه وقع على الطلب بحسن نية وبإعتبار الطالب وحيد والدته وليس وحيد والده وأنه يعلم أن له أخا لأب يدعى ... وفند هذا الدفاع ورد عليه بقوله " وحيث إن المحكمة لا تقبل دفاع المتهم الثالث الطاعن - بأنه وقع على الطلب بإعتبار أن الثابت به أن المتهم الأول طالب الإعفاء - وحيد والدته وأن هذا الإعتبار يؤدي إلى إعفائه نهائيا من الخدمة العسكرية كما لو كان وحيد والده ، إذ لم يقيم دليل على صحة دفاعه بأنه لم يكن يعلم مضمون الطلب عند ما وقع عليه خاصة وأنه لم يدع الجهل بالقراءة والكتابة ووقع بإمضائه أما مجمله بأن القانون يفرق بين وحيد الوالد ووحيد الوالدة

في الإحفاء من الخدمة فهو عذر لا يعفيه من العقاب . لما كان ذلك ، وكان ما أورده الحكم في بيانه لواقعة الدعوى وفي رده على دفاع الطامن يتحقق به توافر القصد الجنائي في جريمة التزوير من تعمد تغيير الحقيقة في المحرر تغييرا من شأنه أن يسبب ضررا وبنية إستعمال المحرر فيما خيرت من أجله الحقيقة فيه ، ولم يكن الحكم ملزما من بعد بالتحدث عنه إستقلا . لما كان ذلك ، وكانت محكمة الموضوع غير ملزمة بتعقب المتهم في كل جزئية يثيرها في مناحي دفاعه الموضوعي ، إذ في إطمئنانها إلى الأدلة التي عولت عليها ما يفيد إطراحها جميع الإعتبارات التي ساقها المتهم لحملها على عدم الأخذ بها دون أن تكون ملزمة ببيان حلة إطراحها إياها . لما كان ذلك ، وكانت جريمة التزوير في الأوراق الرسمية تتحقق بمجرد تغيير الحقيقة بطريق الغش بالوسائل التي نص عليها القانون في الأوراق الرسمية ولو لم يتحقق عنه ضرر يلحق شخصا بعينه لأن هذا التغيير ينتج عنه حتما حصول ضرر بالمصلحة العامة لما يترتب عليه من عبث بالورقة الرسمية ينال من قيمتها وحجيتها في نظر الجمهور . لما كان ما تقدم ، فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

## جلسة ٢٥ من مارس سنة ١٩٦٨

برئاسة السيد المستشار / عادل يونس رئيس المحكمة ، وعضوية السادة المستشارين : محمد محفوظ ،  
ومحمد عبد الوهاب خليل ، وحسين ساح ، ومحمود عطيفة .

( ٦٨ )

### الطعن رقم ٢٥١ لسنة ٣٨ القضائية

معارضة . ” نظرها والحكم فيها “ . إعلان . شيك بدون رصيد .

إنتهاء أثر إعلان المعارض بتاريخ الجلسة المحددة لنظر معارضته ، بعدم حضوره فيها وعدم صدور  
حكم باعتبار معارضته كأن لم تكن .

تخلف المعارض عن الحضور بشخصه في الجلسة المحددة لنظر معارضته ،  
وتأجيل الدعوى إلى جلسة أخرى يوجب إعلانه إعلاناً قانونياً للحضور بالجلسة  
التي أجل إليها نظر معارضته على اعتبار أن إعلانه بواسطة قلم الكتاب وقت  
التقرير بالمعارضة بتاريخ الجلسة التي حددت لنظر معارضته ينتهى أثره بعدم  
حضوره في تلك الجلسة وعدم صدور حكم فيها في غيبته باعتبار معارضته كأنها  
لم تكن .

### الوقائع

إتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه في يوم ١٥ من إبريل سنة ١٩٦١ بدائرة  
قسم عابدين محافظة القاهرة : أعطى بسوء نية لبنك التضامن المالى شيكا  
بمبلغ ٥٠٠ ج لا يقابله رصيد قائم وقابل للسحب . وطلبت عقابه بالمادتين  
٣٣٦ و ٣٣٧ من قانون العقوبات . ومحكمة عابدين الجزئية قضت غيابيا  
عملا بمادتي الاتهام بحبس المتهم شهرين مع الشغل وكفالة خمسة جنيهات لوقف  
التنفيذ . فعارض ، وقضى في معارضته باعتبارها كأن لم تكن . فاستأنف ،

ومحكمة القاهرة الابتدائية - بهيئة استئنافية - قضت غيابيا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأييد الحكم المستأنف . فعارض ، وقضى في معارضته باعتبارها كأن لم تكن . فطعن الوكيل عن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض ... إلخ .

## المحكمة

حيث إن مما يتعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه إذ قضى باعتبار معارضته في الحكم الغيابي الاستئنافي كأن لم تكن قد انطوى على بطلان في الإجراءات أثر فيه ، ذلك بأن الطاعن لم يعلن إعلانا صحيحا بالحضور في الجلسة التي صدر فيها الحكم المطعون فيه مما يعيبه بما يستوجب نقضه .

وحيث إنه يبين من الإطلاع على الأوراق أن الطاعن تخلف عن الحضور بجلسة ١٢ يونيه سنة ١٩٦٦ التي حددت لنظر معارضته في الحكم الغيابي الاستئنافي الصادر ضده ، وحضر نيابة عنه محام قدم شهادة مرضية فقررت المحكمة التأجيل لجلسة ٣٠ من أكتوبر سنة ١٩٦٦ وأمرت بإعلان الطاعن ، وإذ لم يحضر الطاعن بهذه الجلسة الأخيرة قضت المحكمة باعتبار المعارضة كأن لم تكن . لما كان ذلك ، وكان تخلف المعارض عن الحضور بشخصه في الجلسة المحددة لنظر معارضته ، وتأجيل الدعوى إلى جلسة أخرى يوجب إعلانه إعلانا قانونيا للحضور بالجلسة التي أجل إليها نظر معارضته على اعتبار أن إعلانه بواسطة قلم الكتاب وقت التقرير بالمعارضة بتاريخ الجلسة التي حددت لنظر معارضته ينتهي أثره بعدم حضوره في تلك الجلسة وعدم صدور حكم فيها في غيبته باعتبار معارضته كأنها لم تكن . ولما كان لا يبين من المفردات المضمومة أن الطاعن قد أعلن للحضور بالجلسة التي صدر فيها الحكم المطعون فيه ، فإن الحكم المطعون فيه يكون معيبا بما يستوجب نقضه والإحالة .

## جلسة ٢٥ من مارس سنة ١٩٦٨

برئاسة السيد المستشار / مختار مصطفى رضوان نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة المستشارين :  
 هدي صبرى ، ومحمد عبد المنعم حمزاوى ، ومحمد أبو الفضل حفى ، وأزور أحمد خلف .

( ٦٩ )

### الطعن رقم ٢٥٧ لسنة ٣٨ القضائية

( ١ ، ب ) نقض . ” الطعن بالنقض . تقرير الطعن “ . ” أسباب الطعن .  
 ميعاد تقديمها “ . طعن .

( ١ ) التقرير بالطعن هو مناط اتصال محكمة النقض به ، وتقديم الأسباب في الميعاد  
 شرط لقبوله .

( ب ) حق محكمة النقض في عدم الاطمئنان إلى الشهادة المرضية التي قدمها الطاعن  
 للتدليل على أن المرض حال بينه وبين تقديم أسباب طعنه في الميعاد .

١ — جرى قضاء محكمة النقض على أن التقرير بالطعن في الحكم هو مناط  
 اتصال المحكمة به وأن تقديم الأسباب في الميعاد الذي حدده القانون هو شرط  
 لقبوله ، وأن التقرير بالطعن وتقديم الأسباب يكونان معا وحدة إجرائية لا يقوم  
 فيها أحدهما مقام الآخر ولا يغنى عنه .

٢ — متى كان الطاعن لم يودع أسباب طعنه في الميعاد القانوني المنصوص عليه  
 في المادة ٣٤ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات وإجراءات  
 الطعن أمام محكمة النقض واعتذر عن تأخيره في إيداع الأسباب بعذر المرض  
 الذي قدم عنه شهادة مرضية تفيد أنه كان مريضا واستمر طريح الفراش وتحت  
 العلاج إلى ما بعد انتهاء ميعاد الطعن بالنقض ، وكان الثابت من محضر توثيق  
 التوكيل الذي تقرر الطعن بمقتضاه أن الطاعن انتقل إلى مأمورية التوثيق  
 في يوم يقع في فترة إدهائه المرض ووقع بإمضائه أمام رئيس المأمورية ، مما يدل

على أنه لم يكن مريضا طريق الفراش كما جاء بالشهادة الطبية ، فضلا عن أن الثابت بالأوراق أن محاميه تقدم إلى محكمة الموضوع بشهادة طبية من طبيب آخر تفيد أن الطاعن مريض بمرض يختلف عما ورد بالشهادة الأولى ، وعن مدة داخله في نطاق مدتها ، فإنه يكون من حق محكمة النقض ألا تطمئن إلى صحة عذره المستند إلى الشهادة الأولى .

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه في يوم ٢٤ يونيو سنة ١٩٦٥ بدائرة مركز بلقاس : بدد الأشياء الميينة بالمحضر والمملوكة له والمحجوز عليها إداريا لصالح خزانة الدولة والتي سلمت إليه على سبيل الوديعة لحفظها وتقديمها في اليوم المحدد للبيع فاختلسها إضرارا بالجهة الحاجزة . وطلبت عقابه بالمسنتين ٣٤١ و ٣٤٢ من قانون العقوبات . ومحكمة بلقاس الجزئية قضت غيابيا بتاريخ ١٦ نوفمبر سنة ١٩٦٥ عملا بمبادئ الإتهام بحبس المتهم شهرا واحدا مع الشغل وكفالة مائة قرش لوقف التنفيذ بلا مصروفات جنائية . فعارض المتهم وقضت المحكمة بتاريخ ١٨ يناير سنة ١٩٦٦ باعتبار المعارضة كأن لم تكن . فاستأنف المتهم هذا الحكم ومحكمة المنصورة الابتدائية — بهيئة إستئنافية — قضت غيابيا بتاريخ ١٦ مارس سنة ١٩٦٦ بقبول الإستئناف شكلا وفي الموضوع . برفضه وتأيد الحكم المستأنف . فعارض المتهم ، والمحكمة المذكورة قضت بتاريخ ١٦ نوفمبر سنة ١٩٦٦ بقبول المعارضة شكلا وفي الموضوع برفضها وتأيد الحكم المعارض فيه . فطعن وكيل المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض .. الخ .

## المحكمة

من حيث إن الحكم المطعون فيه صدر بتاريخ ١٦ نوفمبر سنة ١٩٦٦ بقبول المعارضة الإستئنافية شكلا ورفضها موضوعا وتأيد الحكم المعارض فيه فقرر محامى المحكوم عليه الطعن فيه بطريق النقض في ٢٦ ديسمبر سنة ١٩٦٦ بموجب

توكيل يخوله ذلك إلا أنه لم يودع أسباب الطعن إلا في ٢٣ فبراير سنة ١٩٦٧ أي بعد فوات الميعاد القانوني المنصوص عليه في المادة ٣٤ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض ، واعتذر الطاعن عن تأخيره في إيداع الأسباب بعذر المرض الذي قدم عنه شهادة مرضية مؤرخة ٢٣ فبراير سنة ١٩٦٧ ورد بها أن الطاعن كان مريضاً بتضخم في البروستاتا مع إحتباس في البول واستمر طريق الفراش وتحت العلاج من يوم ١/١١/١٩٦٦ حتى اليوم ولما كانت هذه المحكمة لا تظمن إلى صحة عذر الطاعن المستند إلى هذه الشهادة إذ الثابت من محضر التوثيق على التوكيل رقم ٧٧١ سنة ١٩٦٦ الذي تقرر الطعن بمقتضاه أن الطاعن إنتقل يوم ٢٤ ديسمبر سنة ١٩٦٦ - وهو يقع في فترة إدعائه المرض - إلى مأمورية توثيق بتلا ووقع بإمضائه أمام رئيس المأمورية فإن ذلك يدل على أنه لم يكن مريضاً طريق الفراش كما جاء بالشهادة الطبية . هذا فضلاً عن أن الثابت بالأوراق أن محامى الطاعن تقدم إلى محكمة الموضوع بجلسة ١٦ نوفمبر سنة ١٩٦٦ بشهادة طبية من طبيب آخر مؤرخة ١١/١١/١٩٦٦ تفيد أن الطاعن مريض بضغط الدم وملازم للفراش ويحتاج لمدة ثلاثين يوماً للراحة والعلاج وهو مالا يتفق والشهادة المرضية المرفقة بأسباب الطعن لإختلاف نوع المرض في كل منهما مع أنهما عن مدة واحدة . لما كان ذلك ، وكان قضاء هذه المحكمة قد جرى على أن التقرير بالنقض في الحكم هو مناط إتصال المحكمة به وأن تقديم الأسباب التي بنى عليها الطعن في الميعاد الذي حدده القانون هو شرط لقبوله ، وأن التقرير بالطعن وتقديم الأسباب يكونان معا وحدة إجرائية لا يقوم فيها أحدهما مقام الآخر ولا يغني عنه . ولما كان الطاعن لم يودع أسباب طعنه إلا بعد إنتهاء الميعاد المحدد في القانون دون عذر مقبول فإن الطعن يكون غير مقبول شكلاً .

## جلسة ٢٥ من مارس سنة ١٩٦٨

برئاسة السيد المستشار / عادل يونس رئيس المحكمة ، وعضوية السادة المستشارين :  
محمد محفوظ ، ومحمد عبد الوهاب خليل ، ومحمود العمراوى ، ومحمود عطيفه .

( ٧٠ )

### الطعن رقم ٢٦٥ لسنة ٣٨ القضائية

حكم . " إصداره " . محكمة الجنايات . " إصدار أحكام الإعدام " .  
عقوبة . إعدام .

النص على إجماع الآراء قرين النطق بالحكم بالإعدام شرط لازم لصحة صدور الحكم  
بتلك العقوبة .

جرى نص الفقرة الثانية من المادة الثانية ٣٨١ من قانون الإجراءات الجنائية  
المعدلة بالقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ على أنه : " ولا يجوز لمحكمة الجنايات  
أن تصدر حكماً بالإعدام إلا بإجماع آراء أعضائها . ويجب عليها قبل أن تصدر  
هذا الحكم أن تأخذ رأى مفتى الجمهورية ... " والشارع إذ استوجب انعقاد  
الإجماع عند إصدار الحكم بالإعدام إنما دل على إتجاه مراده إلى أن يكون  
الإجماع معاصراً لصدور الحكم وليس تالياً له لأن ذلك هو ما تتحقق به حكمة  
تشريعه . ومن ثم فإن النص على إجماع الآراء قرين النطق بالحكم بالإعدام  
شرط لازم لصحة صدور الحكم بتلك العقوبة . وإذا كانت العبرة فيما تقضى به  
الأحكام هي بما ينطق به القاضى بالجلسة العلنية عقب سماع الدعوى ، فإنه  
لا يكفى أن تتضمن أسباب الحكم ما يفيد انعقاد الإجماع ما دام لم يثبت بورقة  
الحكم أن تلك الأسباب قد تليت علناً بجلسة النطق به مع المنطوق . وإذا كان  
الثابت أن منطوق الحكم المطعون فيه جاء خلواً مما يفيد صدوره بالإجماع بالنسبة  
إلى المتهم المحكوم عليه بالإعدام كما خلا من ذلك رول الجلسة الموقع عليه من هيئة  
المحكمة وكذلك محضرها فإن الحكم يكون متعين النقض .

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعنين بأنهما في يوم ٧ ديسمبر سنة ١٩٦٦ بدائرة مركز سمالوط محافظة المنيا : قتلًا هانم عثمان على عمدا مع سبق الإصرار بأن بيتا النية على قتلها وعقدا العزم على ذلك واستدرجها الأول إلى داخل منزله وأوثق الثاني يديها ولقا حول عنقها رباط شعرها وتجاوزها سويا حتى أطبق عليها وضربها الثاني بطوبة على جبهتها قاصدين من ذلك قتلها فأحدثا بها الإصابات الموصوفة بتقرير الصفة التشريحية والتي أودت إحداها بحياتها . وطلبت من مستشار الإحالة إحالتهم إلى محكمة الجنايات لمعاقبتهما طبقا للقيود والوصف الواردين بأمر الإحالة ، فقرر بذلك . ومحكمة جنايات المنيا قررت بتاريخ ٢٣ نوفمبر سنة ١٩٦٧ إرسال أوراق القضية إلى مفتي الجمهورية لإبداء رأيه بالنسبة إلى المتهم الثاني ( الطاعن الثاني ) وحددت للنطق بالحكم جلسة ٣٠ نوفمبر سنة ١٩٦٧ . وفي هذه الجلسة قضت المحكمة حضوريا عملا بالمادتين ٢٣٠ و ٢٣١ من قانون العقوبات بالنسبة إلى المتهمين والمادة ١٧ من القانون ذاته بالنسبة إلى المتهم الأول — ( أولا ) بمعاقة الطاعن الثاني بالإعدام شنقا . ( ثانيا ) بمعاقة الطاعن الأول بالأشغال الشاقة المؤبدة . فطعن المحكوم عليهما في هذا الحكم بطريق النقض — إلخ .

## المحكمة

من حيث إن الطاعنين وإن قرارا بالطعن في الحكم المطعون فيه في الميعاد ، إلا أنهما لم يقدموا أسبابا فيكون طعنهما غير مقبول شكلا .

وحيث إن النيابة العامة عرضت القضية على هذه المحكمة — محكمة النقض — بمذكرة برأيها في الحكم طبقا لما هو مقرر في المادة ٤٦ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض وطلبت إقراره فيما قضى به من إعدام المحكوم عليه الثاني ... ..

وحيث إن الحكم المعروض بعد أن حصل واقعة الدعوى وأورد الأدلة على ثبوتها لديه انتهى — بعد أخذ رأى مفتى الجمهورية — إلى القضاء حضوريا بمعاينة المتهم الثانى بالإعدام شنقا وبمعاينة المتهم الأول بالأشغال الشاقة المؤبدة . وقد خلا منطوق الحكم مما يفيد صدوره بالإجماع بالنسبة إلى المتهم الثانى المحكوم عليه بالإعدام كما خلا رول الجلسة الموقع عليه من هيئة المحكمة وكذلك محضرها من إثبات صدور الحكم بالإجماع . لما كان ذلك ، وكان نص الفقرة الثانية من المادة ٣٨١ من قانون الإجراءات الجنائية المعدلة بالقانون رقم ١٠٧ سنة ١٩٦٢ قد جرى على أنه ”ولا يجوز لمحكمة الجنايات أن تصدر حكما بالإعدام إلا بإجماع آراء أعضائها ويجب عليها قبل أن تصدر هذا الحكم أن تأخذ رأى مفتى الجمهورية ..“ وكان الشارع إذ استوجب انعقاد الإجماع عند إصدار الحكم بالإعدام إنما دل على اتجاه مراده إلى أن يكون الإجماع معاصرا لصدور الحكم وليس تاليا له لأن ذلك هو ما تحقق به حكمة تشريعه ، ومن ثم فإن النص على إجماع الآراء قرين بالنطق بالحكم بالإعدام شرط لازم لصحة صدور الحكم بتلك العقوبة . وإذا كانت العبرة فيما تقضى به الأحكام هى بما ينطق به القاضى بالجلسة العلنية عقب سماع الدعوى ، فإنه لا يكفى أن تتضمن أسباب الحكم ما يفيد انعقاد الإجماع ما دام لم يثبت بورقة الحكم أن تلك الأسباب قد تليت علنا بجلسة النطق به مع المنطوق وهو ما خلا الحكم من الدلالة عليه . لما كان ذلك ، فإن الحكم المطعون فيه يكون متعين النقص والإحالة بالنسبة إلى المحكوم عليه بالإعدام والمتهم الأول كذلك لوحدة الواقعة ولحسن سير العدالة .

## جلسة ٢٥ من مارس سنة ١٩٦٨

برئاسة السيد المستشار / عادل يونس رئيس المحكمة ، وعضوية السادة المستشارين :  
محمد محفوظ ، ومحمد عبد الوهاب خليل ، وحسين صالح ، ومحمود عطيفه .

( ٧١ )

### الطعن رقم ٣٣١ لسنة ٣٨ القضائية

(١، ب) إستيقاف . قبض . تفتيش . رجال السلطة العامة . مأمورو الضبط  
القضائي . إثبات . ”إثبات بوجه عام“ . ”إعتراف“ . مواد مخدرة .

( أ ) وضع الشخص نفسه موضع الريب والظن بما يستلزم ضرورة كشف حقيقة  
أمره . إباحت له لرجل السلطة استيقاف هذا الشخص .

( ب ) إقرار المتهم لرجل السلطة إثر استيقافه أنه يحرز مخدرا . حق رجل السلطة  
في اقتياده إلى أقرب مأمور ضبط لإستيضاحه في هذا الشأن . المادة ٣٨  
إجراءات

مبادرة المتهم عند مواجهة الضابط له بإعترافه لرجل السلطة بإحرازه مخدرا  
بأنه غير مسئول عما يوجد في جيب جلبابه الخارجى ، ينبنى بقيام دلائل  
كافية على اتهامه بجريمة إحرازه المخدر . حق الضابط في القبض عليه  
وتفتيشه . المادتان ٣٤ ، ٤٦ إجراءات .

( ج ) مواد مخدرة . عقوبة . ”الإعفاء منها“ . موانع العقاب .

شروط الإعفاء المنصوص عليه في المادة ٤٨ من القانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠  
في شأن مكافحة المخدرات وتنظيم استعمالها والاتجار فيها ؟

١ — الإستيقاف أمر مباح لرجال السلطة العامة إذا ما وضع الشخص نفسه  
طواعية واختيارا في موضع الريب والظن وكان هذا الوضع ينبىء عن ضرورة  
تستلزم تدخل المستوقف للتحرى والكشف عن حقيقته عملا بمحكم المادة ٢٤  
من قانون الإجراءات الجنائية .

٢ — إذا كان المتهم قد أقر على إثر استيقافه بأنه يحوز مخدرا ، جاز لرجل السلطة العامة عملا بحكم المادة ٣٨ من قانون الإجراءات الجنائية ، إقتياده إلى أقرب مأمور من مأمورى الضبط القضائى للحصول منه على الايضاحات اللازمة فى شأن تلك الواقعة والتثبت من صحة ذلك الاقرار ، وكان المتهم عند مواجهة الضابط له بأقوال رجل السلطة العامة من أنه اعترف لهما باحرازه مخدرا قد بادر إلى القول بأنه غير مسئول عما يوجد فى جيب جلبابه الخارجى وهو ما ينبىء — فى خصوص الدعوى المطروحة — بقيام دلائل كافية على إتهامه بجريمة إحراز مخدر ، فإن لمأمور الضبط القضائى القبض عليه وتفتيشه طبقا لأحكام المادتين ٣٤ و ٤٦ من قانون الإجراءات الجنائية .

٣ — إن مجرد اعتراف الجانى على نفسه بارتكاب إحدى الجرائم المنصوص عليها فى المادة ٤٨ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ فى شأن مكافحة المخدرات وتنظيم استعمالها والاتجار فيها ، قبل علم السلطات بها ، لا يتوافر به وحده موجب الإعفاء ، لأن مناط الإعفاء الذى تحقق به حكمة التشريع هو تعدد الجناة المساهمين فى الجريمة فاعلين كانوا أو شركاء وورود الابلاغ على غير المبلغ ، فضلا عن أن الإعفاء الوارد بالمادة المذكورة قاصر على العقوبات الواردة بالمواد ٣٣ و ٣٤ و ٣٥ من القانون المشار ذكره .

## الوقائع

إتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه فى يوم ٣ من يناير سنة ١٩٦٥ بدائرة قسم الأزبكية محافظة القاهرة : حاز بقصد الاتجار جوهرًا مخدرا "حشيشا" فى غير الأحوال المصرح بها قانونا . وطلبت من مستشار الإحالة إحالته إلى محكمة الجنايات لمعاقبته بالمواد ١ و ٢ و ١/٣٤ - ١ و ٤٢ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ والبند رقم ١٢ من الجدول رقم ١ الملحق به . فقرر بذلك ومحكمة جنابات القاهرة عدلت وصف التهمة إلى الإحراز بغير قصد الاتجار أو التعاطى أو الاستعمال الشخصى وقضت حضوريا عملا بالمواد ١ و ٢ و ٣٧ و ٣٨ و ٤٢ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ والبند رقم ١٢ من الجدول رقم ١ الملحق مع

تطبيق المادة ١٧ من قانون العقوبات بمعاينة المتهم بالحبس سنة واحدة مع الشغل وتغريمه خمسمائة جنيه ومصادرة الجوهر المخدر المضبوط . فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض ... إلخ

## المحكمة

حيث إن مبنى الوجه الأول من الطعن هو أن الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعن بجريمة إحراز جوهر مخدر قد أخطأ في تطبيق القانون، ذلك بأنه أ طرح الدفع ببطلان القبض على الطاعن وتفتيشه إستنادا إلى أن من حق رجل الشرطة إستيقافه لإستيضاحه عن هويته واقتياده إلى مأمور الضبط القضائي بعد أن إعترف لهما بأنه يحمل مخدرا مما يجعل الجريمة في حالة تلبس ويبيع لمأمور الضبط القضائي تفتيشه مع أن واقعة الدعوى لا تندرج تحت إحدى حالات التلبس التي وردت على سبيل الحصر في المادة ٣٠ من قانون الإجراءات الجنائية كما أن مناط حق مأمور الضبط القضائي في التفتيش في حالات التلبس أن يكون قد شاهد حالة التلبس بنفسه لا أن تكون قد رويت إليه ممن رآها .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بقوله " إن الشرطين السريين أحمد صابر إبراهيم وحسين السيد فيصل من قوة شرطة السكة الحديد كانا في صالة ركاب الدرجة الثالثة بمحطة القاهرة حين رأيا المتهم . . . يتلفت يمنة ويسرة ويضع على رأسه عباءة تحجب الكثير من وجهه فتقدما إليه يستجليان ما يبدو عليه من الإرتباك وسألاه عن الوجهة التي يقصدها فزاد إرتباكه وفي أثر تعريفهما إياه لصفتهما ولأنهما سألاه عن بطاقته الشخصية فلم تكن معه بادر إلى القول بأنه يحمل حشيشا متوسلا إليهما أن يتركاة فمن ثم اقتاداه متحفظين عليه إلى الملازم أول رأفت نخرى بقسم شرطة القاهرة وقصا عليه ما كان مع المتهم وإذا واجهه الضابط بذلك بادر إلى القول بأنه غير مسئول عما يوجد في جيب جلابيه الخارجى وإنما تنحصر مسئوليته فيما يكون في جيوب صدريه ، فمن ثم فتشه الضابط فعر في جيب جلابيه الخارجى الذى يرتديه على ثلاث لفافات من ورق السلوفان الأخضر تنطوى على حشيش وزن ستة وثلاثين جراما " . وأورد الحكم

على ثبوت هذه الواقعة في حق الطاعن ما ينتج من وجوه الأدلة المستمدة من أقوال رجل الشرطة أحمد صابر إبراهيم وحسين السيد فيصل والضابط رأفت نحري وتقرير التحليل . لما كان ذلك ، وكان الحكم قد عرض للدفع بطلان القبض والتفتيش ورد عليه بقوله ”وحيث إنه من شأن رجل الشرطة أن يستوقف في دائرة اختصاصهما من يريهما أمره ليستوضحانه هويته ويسألانه عن بطاقته فإذا انتهى الأمر بالمستوقف إلى أن يتأكد بقوله ريتهما ويعترف لهما بأنه يحمل مخدرا فإن رجل الشرطة يكونان حينئذ أمام جرم مشهود حتى ولو لم يتبين المخدر المعترف به فإن ذلك شأن التحقيق وهما يملكان حينئذ بل يكون من واجبهما القبض على الشخص لتقديمه إلى مأمور الضبط القضائي ويكون لهذا المأمور أن يفتشه تفريعا على صحة التفتيش المترتب على صحة القبض . وحيث إنه بالبناء على هذا لا يكون وجه لما دفع به الدفاع من بطلان القبض والتفتيش “ . ولما كان ما انتهى إليه الحكم فيما تقدم صحيحا في القانون ذلك بأن الاستيقاف أمر مباح لرجال السلطة العامة إذا ما وضع الشخص نفسه طواحية منه واختيارا في موضع الريب والظن وكان هذا الوضع ينبيء عن ضرورة تستلزم تدخل المستوقف للتحري والكشف عن حقيقته عملا بحكم المادة ٢٤ من قانون الإجراءات الجنائية كما هي الحال في الدعوى ، فإذا ما أقر الطاعن على إثر هذا الاستيقاف بأنه يحرز مخدرا جاز لرجل السلطة العامة عملا بحكم المادة ٣٨ من هذا القانون إقتياده إلى أقرب مأمور من مأموري الضبط القضائي للحصول منه على الإيضاحات اللازمة في شأن تلك الواقعة والتثبت من صحة ذلك الإقرار ، فإذا ما بادر الطاعن عند مواجهة الضابط له بأقوال رجل السلطة العامة إلى القول بأنه غير مسئول عما يوجد في جيب جليابه الخارجي وهو ما ينبيء — في خصوص الدعوى المطروحة — بقيام دلائل كافية على إتهامه بجريمة إحراز مخدر ، فإن لمأمور الضبط القضائي القبض عليه وبالتالي تفتيشه طبقا لأحكام المادتين ٣٤ و٦٩ من قانون الإجراءات الجنائية . لما كان ذلك ، فإن هذا الوجه من الطعن لا يكون له محل .

وحيث إن مبنى الوجه الثاني هو الخطأ في تطبيق القانون، ذلك بأن دفاع الطاعن قام على أنه يستفيد من الإعفاء المنصوص عليه في المادة ٤٨ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ إذ بادر بالإقرار بالحكمة قبل العلم بها ، غير أن الحكم

رد على هذا الدفاع بأن نص هذه المادة يشترط أن يكون الجناة متعددين وأن الطاعن لم يكن في موقف إبلاغ بالواقعة بل إقرار بها حين كان يستجوب أو يسأل وأن الإعفاء مقرر لجرائم الإتيان بينا الواقعة التي تثبت في حقه هي إحراز بغير قصد . وهو رد غير سديد في القانون إذ أن نص المادة المذكورة لا يشترط للإعفاء أن يكون الجناة متعددين والطاعن لم يكن يستجوب أو يسأل في جريمة وإنما بادر بالإقرار بالواقعة تلقائياً ، ولأن المناط في إنطباق الإعفاء هو بحسب التهمة الواردة في أمر الإحالة لتلك التي خلص إليها الحكم فضلاً عن أن القول بقصر الإعفاء على جرائم الإتيان تتداعى معه الحكمة من تقريره .

وحيث إن الحكم المطعون فيه عرض لدفاع الطاعن باستفادته من الإعفاء المنصوص عليه في المادة ٤٨ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ في شأن مكافحة المخدرات وتنظيم استعمالها والإتيان فيها ورد عليه بقوله ” وحيث إنه من الجانب الآخر وعمما توصل الدفاع به من الاستناد على المادة ٤٨ من القانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ توصلنا إلى الإعفاء من العقاب عمما توصل به الدفاع من هذا اعتمادا على أنه لو صح أن المتهم إقراره للخبرين بأن معه مخدرا فإنه يستمتع بهذا الإعفاء فإنه مردود من عدة وجوه : (أولها) أن المادة المشار إليها في فقرتها الأولى التي يستند عليها الدفاع تجرى بالنص الآتي : ” يعفى من العقوبات المقررة في المواد ٣٣ و ٣٤ و ٣٥ كل من بادر من الجناة بإبلاغ السلطات العامة عن الجريمة قبل علمه بها والنص هكذا صريح في ضرورة أن يكون هناك تعدد للجناة . (وثانيهما) أن النص نفسه يقتضي المبادرة بالإبلاغ مما وجب أن يكون موقف الجاني هو موقف الإبلاغ بالواقعة لا الاعتراف بها حين يستجوب أو يسأل . (وثالثهما) أن الإعفاء الذي يتحدث به هذه المادة بضوابطها التي يضيفها نصها إنما يكون حيث يكون الأمر متعلقا بأحدى جرائم المواد ٣٣ و ٣٤ و ٣٥ وهي جرائم التصدير والحبس والإنتاج والحياسة بقصد الإتيان وزراعة نباتات الجدول رقم (٥) والتقديم للتعاطي إلى غير ذلك من جرائم المواد المشار إليها حصرا وإذا كان وصف الواقعة التي تقدم بها المتهم على ما يجيء في هذا الحكم إنما هو الإحراز بغير قصد الإتيان أو التعاطي أو الاستعمال الشخصي الذي يجد عقابه في المادتين ٣٧ و ٣٨ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ فلا يكون هنا مجال للنظر في إنطباق أحكام المادة ٤٨ من القانون المذكور “ . وما قاله الحكم فيما تقدم صحيح في القانون ذلك أن مجرد

إعتراف الجاني بإعلى نفسه بارتكاب إحدى الجرائم المنصوص عليها في المادة ٤٨ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المشار إليه قبل علم السلطات بها لا يتوفر به وحده موجب الإعفاء لأن مناط الإعفاء الذي تتحقق به حكمة التشريع هو تعدد الجناة المساهمين في الجريمة فاعلين كانوا أو شركاء وورود الإبلاغ على غير المبلغ. كما أن الإعفاء المنصوص عليه في تلك المادة قاصر على العقوبات الواردة بالمواد ٣٣ و٣٤ و٣٥ من هذا القانون . ولما كانت المحكمة لم تطبق في حق الطاعن أيا من هذه المواد بل خلصت إلى إسباغ وصف الإحراز بغير قصد الإتجار أو التعاطي أو الاستعمال الشخصي على الواقعة وأعملت في حق الطاعن أحكام المادتين ٣٧ و٣٨ من القانون المشار إليه . لما كان ذلك ، فإن هذا الوجه من الطعن يكون أيضا في غير محله .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن بشقيه على غير أساس ويتعين رفضه موضوعا .

## جلسة ٢٦ من مارس سنة ١٩٦٨

برئاسة السيد المستشار / مختار مصطفى رضوان نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة  
المستشارين : محمد صبرى ، محمد عبد المنعم حمزوى ، محمد أبو الفضل حنفى ، وأنور  
أحمد خلف .

(٧٢)

### الطعن رقم ٢٠٥٩ لسنة ٣٧ القضائية

(١ ، ب ، ج ، د) نقض . ” التقرير بالطعن ” . ” إجراءات نظر الطعن  
والحكم فيه ” . عقوبة . ” تنفيذها ” .

(١) سقوط الطعن المرفوع من المتهم المحكوم عليه بعقوبة  
مقيدة للحرية إذا لم يتقدم للتنفيذ قبل يوم الجلسة المحددة  
لنظر الطعن .

(ب) إجراءات تنفيذ العقوبات المقيدة للحرية في حالة مرض  
المحكوم عليه ؟ قعود الطاعن عن سلوك طريق  
تأجيل تنفيذ العقوبة المقضى بها عليه لمرضة . قضاء  
محكمة النقض بسقوط طعنه لعدم تقدمه للتنفيذ قبل  
يوم الجلسة التى حددت لنظره . ليس له الاستناد إلى  
ذلك العذر كسبب لرجوع محكمة النقض عن حكمها بسقوط  
الطعن وإعادة نظره من جديد .

(ج) لا يلزم لاعتبار الطعن مرفوعاً لمحكمة النقض تمكليف الطاعن  
بالحضور أمامها .

(د) إتصال محكمة النقض بالطعن إتصالاً قانونياً صحيحاً بمجرد  
التقرير به فى الميعاد . على الطاعن متابعة طعنه دون  
أن يلتزم قلم الكتاب أو النيابة العامة بإعلانه .

١ — إذ نصت المادة ٤١ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض على أنه يسقط الطعن المرفوع من المتهم المحكوم عليه بعقوبة مقيدة للحرية إذا لم يتقدم للتنفيذ قبل يوم الجلسة التي حددت لنظر الطعن باعتبار أن الطعن بطريق النقض لا يرد إلا على حكم نهائي وأن التقرير به لا يترتب عليه — وفقا للمادة ٤٦٩ من قانون الإجراءات الجنائية — إيقاف تنفيذ العقوبات المقيدة للحرية المقضى بها بالأحكام الواجبة التنفيذ . ولما كان الطاعن قد قرر بالطعن بالنقض بطريق التوكيل ولم يتقدم لتنفيذ العقوبة المقيدة للحرية المقضى بها عليه قبل يوم الجلسة ، فإن قضاء محكمة النقض بسقوط الطعن يكون قد صادف صحيح القانون .

٢ — نظم القانون في المادتين ٤٨٦، ٤٨٩ من قانون الإجراءات الجنائية — إجراءات تنفيذ العقوبات المقيدة للحرية في حالة مرض المحكوم عليه ، فأجاز للنيابة العامة — وهي المنوط بها وحدها تنفيذ الأحكام الصادرة في الدعوى الجنائية عملا بالمادة ٤٦١ من هذا القانون وفقا لما هو مقرر به — أن تؤجل التنفيذ إذا أصيب المحكوم عليه بمرض يهدد بذاته أو بسبب استنفاد حياته للخطر . ولما كان الطاعن قد هرب من تنفيذ العقوبة الصادرة في حقه واستمر هاربا حتى تاريخ نظر الطعن والفصل فيه دون أن يخطر النيابة العامة بمرضه حتى تؤجل التنفيذ إن تحققت من جدية هذا المرض وأنه من الأمراض التي تجيز هذا التأجيل فليس له — من بعد — أن يستند إلى ذلك العذر كسبب في رجوع محكمة النقض عن حكمها بسقوط الطعن وإعادة نظره من جديد .

٣ — الأصل أنه لا يلزم لاعتبار الطعن مرفوعا لمحكمة النقض تكليف الطاعن بالحضور أمامها ، لأن هذه المحكمة ليست درجة استئنافية تعيد عمل قاضي الموضوع وإنما هي درجة استئنائية ميدان عملها مقصور على الرقابة على عدم مخالفة القانون .

٤ — إن مجرد التقرير بالطعن في قلم الكتاب تصبح به محكمة النقض متصلة بالطعن اتصالا قانونيا صحيحا متى قدم التقرير في ميعاده القانوني . ويتعين على الطاعن أن يتابع طعنه دون أن يلتزم قلم الكتاب أو النيابة العامة بإعلانه .

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه في ١٢ يولييه سنة ١٩٥٩ بدائرة قسم الأزبكية: تسبب من غير قصد ولا تعمد في إصابة محمد عبد السلام الليثي بالإصابات الميمنة بالكشف الطبي وكان ذلك ناشئا عن اهماله وعدم احتياطه بأن قاد دراجة بخارية بحالة ينجم عنها الخطر فصددم المجنى عليه وأحدث إصاباته . وطلبت عقابه بالمادة ٢٤٤ من قانون العقوبات . وإدعى ورثة المجنى عليه مدنيا قبل المتهم والسيد محافظ القاهرة بصفته مسئولاً عن الحقوق المدنية متضامنين بمبلغ ٥١ ج عدل إلى عشرة آلاف جنيه على سبيل التعويض . ومحكمة الأزبكية الجزئية قضت في الدعوى حضوريا بتاريخ ١٨ من أكتوبر سنة ١٩٦٥ عملاً بمادة الإتهام بحبس المتهم شهرا واحدا مع الشغل وكفالة ٥٠٠ قرش لوقف التنفيذ وإلزامه أن يدفع إلى المدعين بالحقوق المدنية مبلغ ٣٠٠ ج على سبيل التعويض ورفض الدعوى المدنية بالنسبة إلى المسئول عن الحقوق المدنية وألزمت المتهم مصروفاتها . فاستأنف المحكوم عليه هذا الحكم كما استأنفه المدعين بالحقوق المدنية . ومحكمة القاهرة الابتدائية — بهيئة استئنافية — قضت حضوريا بتاريخ ٣٠ مايو سنة ١٩٦٧ بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع بتعديل الحكم المستأنف فيما قضى به في الشق المدني بتعديل الحكم إلى إلزام المتهم والمسئول عن الحقوق المدنية بمبلغ ٥٠٠ ج متضامنين والمصاريف المناسبة عن الدرجتين وتأييد في الشق الجنائي . فطعن وكيل المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض في ٨ يولييه سنة ١٩٦٧ وقدم في التاسع من الشهر المذكور تقريرا بالأسباب موقعا عليه منه . وبجلسة ١٢ فبراير سنة ١٩٦٨ المحددة لنظر الطعن لم يتقدم الطاعن لتنفيذ العقوبة المقضى بها عليه فقضت المحكمة بسقوط الطعن . وبتاريخ ٢٨ فبراير سنة ١٩٦٨ قدم محامي الطاعن طلبا لنظر الطعن من جديد استنادا إلى أن الطاعن كان مريضا قبل الجلسة مرفقا به شهادة طبية تفيد ذلك ، فحدد لنظر الطعن جلسة ... إلخ .

## المحكمة

من حيث إن هذه المحكمة قضت بتاريخ ١٢ فبراير سنة ١٩٦٨ في الطعن رقم ٢٠٥٩ ق ٣٧ المرفوع بطريق التوكيل عن الطاعن ، بسقوط الطعن بعد

أن ثبت لديها أن الطاعن لم يتقدم للتنفيذ قبل يوم الجلسة .

وحيث إن محامى الطاعن تقدم بطلب مؤرخ في ٢٨ فبراير سنة ١٩٦٨ يلتمس فيه إعادة نظر الطعن من جديد واستند في طلبه إلى أن الطاعن قد أصيب بمرض قبل تاريخ الجلسة بأسبوع عاقه عن التقدم للتنفيذ فضلا عن أنه لم يعلن بتاريخ الجلسة التي حددت لنظر الطعن وأرفق بطلبه شهادة مرضية مؤرخة ٥ فبراير سنة ١٩٦٨ تفيد إصابته بירقان مع التهاب كبدي حاد وارتفاع في درجة الحرارة وأن حالته تستدعى الراحة والعلاج ثلاثة أسابيع .

وحيث إن المادة ٤١ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض إذ نصت على أنه "يسقط الطعن المرفوع من المتهم المحكوم عليه بعقوبة مقيدة للحرية إذا لم يتقدم للتنفيذ قبل يوم الجلسة" فقد دلت بذلك على أن سقوط الطعن هو جزاء وجوبى يقضى به على الطاعن المهرب من تنفيذ العقوبة إذا لم يتقدم للتنفيذ قبل يوم الجلسة التي حددت لنظر الطعن باعتبار أن الطعن بطريق النقض لا يرد إلا على حكم نهائى وأن التقرير به لا يترتب عليه — وفقا للمادة ٤٦٩ من قانون الإجراءات الجنائية — إيقاف تنفيذ العقوبات المقيدة للحرية المقضى بها بالأحكام الواجبة التنفيذ ، وقد استحدث الشارع هذا الجزاء بالقانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٥٠ باصدار قانون الإجراءات الجنائية فنص عليه في المادة ٤٣٤ منه — التي رددت المادة ٤١ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ حكما — وأفصحت المذكرة الإيضاحية عن مراد الشارع من استحداث هذه القاعدة وذلك في قولها " لوحظ أن كثيرا من المحكوم عليهم يهربون من تنفيذ الأحكام الصادرة عليهم ويطعنون فيها في نفس الوقت بطريق التوكيل . ولما كان في هذا تحايل على أحكام القانون التي تقضى بأن النقض لا يوقف تنفيذ الحكم وجب وضع هذا النص لمنع التحايل " . لما كان ذلك ، وكان الطاعن قد قرر بالطعن بالنقض بطريق التوكيل ولم يتقدم لتنفيذ العقوبة المقيدة للحرية المقضى بها عليه قبل يوم الجلسة ، فإن قضاء هذه المحكمة بسقوط الطعن يكون قد صادف صحيح القانون . ولا يغير من الأمر أن يكون الطاعن — بفرض صحة ما جاء بالشهادة المرضية — قد أصيب بمرض قبل تاريخ الجلسة بأسبوع ، ذلك بأنه فضلا عن أن الحكم

المطعون فيه يعتبر واجب التنفيذ من تاريخ صدوره في ٣٠ مايو سنة ١٩٦٧ أي قبل نظر الطعن بمدة تزيد عن ثمانية شهور فإن القانون قد نظم — في المادتين ٤٨٦ و ٤٨٩ من قانون الإجراءات الجنائية — إجراءات تأجيل تنفيذ العقوبات المقيدة للحرية في حالة مرض المحكوم عليه — فأجاز للنياية العامة وهي المنوط بها وحدها تنفيذ الأحكام الصادرة في الدعوى الجنائية عملاً بالمادة ٤٦١ من هذا القانون وفقاً لما هو مقرره — أن تؤجل التنفيذ إذا أصيب المحكوم عليه بمرض يهدد بذاته أو بسبب التنفيذ حياته للخطر . ولما كان الطاعن قد هرب من تنفيذ العقوبة الصادرة في حقه واستمر هارباً حتى تاريخ نظر الطعن والفصل فيه دون أن يخطر النياية العامة بمرضه حتى تؤجل التنفيذ إن تحققت من جدية هذا المرض وأنه من الأمراض التي تجيز هذا التأجيل فليس له — من بعد — أن يستند إلى ذلك العذر كسبب في رجوع هذه المحكمة عن حكمها وإعادة نظر الطعن من جديد . أما ما استورد إليه الطاعن من منازعة في إعلانه بتاريخ الجلسة فردود بأن الأصل أنه لا يلزم لاعتبار الطعن مرفوعاً لمحكمة النقض تكليف الطاعن بالحضور أمامها لأن هذه المحكمة ليست درجة استئنافية تعيد عمل قاضي الموضوع وإنما هي درجة استئنافية ميدان عملها مقصور على الرقابة على عدم مخالفة القانون ، وهو ما اتجه إليه الشارع عند إصدار القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ ، ذلك بأن الباب الثالث من الكتاب الثالث من قانون الإجراءات الجنائية الخاص بالنقض كان ينص في المادة ٤٢٨ منه على أنه ” يكلف الخصوم بالحضور بناء على طلب النياية العامة قبل الجلسة بخمسة أيام على الأقل “ فلما استبدل بهذا الباب ، القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ جاءت مواده خلوا من ذلك النص ، ومتى تقدر ذلك فإن مجرد التقرير بالطعن في قلم الكتاب تصبح به محكمة النقض متصلة بالطعن اتصالاً قانونياً صحيحاً متى قدم التقرير في ميعاده القانوني كما هو حال هذا الطعن ، ويتعين على الطاعن أن يتابع طعنه دون أن يلتزم قلم الكتاب أو النياية العامة بإعلانه . ومع ذلك فإن الثابت بالأوراق أن محامي الطاعن أخطر بجلسته ١٢ فبراير سنة ١٩٦٨ التي حددت لنظر الطعن وحضر فيها وقصر دفاعه على التصميم على الأسباب التي بنى عليها الطعن . لما كان ما تقدم ، فإنه يتعين القضاء بعدم جواز إعادة نظر الطعن .



## العدد الأول

السنة التاسعة عشرة

### فهرس فحائى موضوعى عام للأحكام الصادرة من الدائرة الجنائية

(أولا) فى النقابات

الصفحة	القاعدة
	صحافة
	نقابة الصحفيين :
	من له حق الطعن فى صحة انعقاد الجمعية العمومية وفى تشكيل مجلس النقابة ؟
١٧	(الطعن رقم ١ لسنة ٣٧ ق - جلسة ١٩٦٨/٣/١)
	(ثانيا) فى المواد الجنائية
	(١) إثبات
	إثبات . إجارة . إجراءات المحاكمة . إحالة .
	إختصاص . إختلاس أموال أجنبية . إدارة محلية .
	إرتباط . أسباب الإباحة وموانع العقاب .
	إستدلال . إستيراد . إستيفاف . إستئناف . إستئناف .
	أشخاص اعتبارية . إصابة خطأ . أطباء . إعدام .
	إعلان . أعمال تجارية . إكراه . أمر بالأوجه .
	أوامر تكليف . أوراق رسمية . إتحاب .
	إثبات بوجه عام :
	حق محكمة الموضوع فى أن تجزئ لتجديد دليل وتاخذ منه (
	بما تظمن إليه .
٤٧	(الطعن رقم ١٩٢٥ لسنة ٣٧ ق - جلسة ١٩٦٨/١/١٥) ... ١٠ ... ٤٧

الصفحة	القاعدة	
		٢ — انحسار الخطأ في الإستناد عن الحكم إذا أقيم على ما له أصل ثابت في الأوراق ، ولم يخرج في الدليل عن فحواه .
٤٧	١٠ ... ..	(الطن رقم ١٩٣٥ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٦٨/١/١٥)
		٣ — سلطة القاضي الجنائي في أن يأخذ من أى بيئة أو قرية يرتاح إليها دليلا لحكمه . ما لم يقيد القانون .
٤٧	١٠ ... ..	(الطن رقم ١٩٣٥ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٦٨/١/١٥)
		٤ — كفاية اتحاد نية أطراف الاتفاق على ارتكاب الفعل المتفق عليه لتحقيق الاشتراك . حق المحكمة في إستنتاج حصول الاشتراك من فعل لاحق للجريمة .
٤٧	١٠ ... ..	(الطن رقم ١٩٣٥ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٦٨/١/١٥)
		٥ — تحقق المساهمة التبعية في الجريمة بوسيلة من وسائل الاشتراك المنصوص عليها في المادة ٤٠ من قانون العقوبات .
٤٧	١٠ ... ..	(الطن رقم ١٩٣٥ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٦٨/١/١٥)
		٦ — ثبوت قيام الضابط . بإجراء باطل . عدم قبول الشهادة منه عليه .
١٢٤	٢٣ ... ..	(الطن رقم ١٩١٩ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٦٨/٢/٥)
		٧ — ليس للقاضي القضاء بعلمه وإنما له الإستناد على المعلومات العامة .
١٢٤	٢٣ ... ..	(الطن رقم ١٩١٩ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٦٨/٢/٥)
		٨ — المحاكمة الجنائية . العبرة فيها باقتناع القاضي . عدم تقيده بدليل معين إلا إذا قيده القانون بذلك .
١٥٦	٢٨ ... ..	(الطن رقم ٢٠٦٨ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٦٨/٢/٥)
١٨١	٣١ ... ..	(الطن رقم ٧ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/٢/٥)

الصفحة	القاعدة	
١٥٦	٢٨	٩ — تطابق مؤدى الدليل القولى مع مضمون الدليل الفنى . غير لازم لصحة تسبيب الأحكام . كفاية أن يكون الدليلان غير متعارضين مما يستعصى على الملاءمة والتوفيق . (الطن رقم ٢٠٦٨ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٦٨/٢/٥ ) ... ..
١٦٥	٢٩	١٠ — الطعن بالتزوير . ماهيته ؟ وسيلة دفاع وتطبيق خاص لحالة توقف الفصل فى دعوى جنائية على الفصل فى دعوى جنائية أخرى وفق الإجراءات المرسومة قانونا — ودون توسع فيها أوقياس عليها . (الطن رقم ٢١١٣ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٦٨/٢/٥ ) ... ..
١٦٥	٢٩	١١ — حق القاضى الجنائى فى عدم الأخذ بالدليل المستمد من أية ورقة رسمية . (الطن رقم ٢١١٣ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٦٨/٢/٥ ) ... ..
١٦٥	٢٩	١٢ — تقدير الدليل المستمد من محضر الجلسة من إطلاقات قاضى الموضوع . (الطن رقم ٢١١٣ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٦٨/٢/٥ ) ... ..
١٦٥	٢٩	١٣ — إثبات التزوير ليس له طريق خاص . (الطن رقم ٧ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/٢/٥ ) ... ..
١٨١	٣١	١٤ — إثبات وقوع تزوير المحرر من المتهم يلزم عنه أن يتوفر فى حقه ركن العلم بتزويره واستعماله . (الطن رقم ٧ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/٢/٥ ) ... ..
١٨١	٣١	١٥ — مرد إقتناع القاضى بإدانة المتهم أو ببراءته ، إلى الأدلة المطروحة على بساط البحث بالجلسة . عدم إنسحاب تقدير المحكمة لدليل فى دعوى إلى دعوى أخرى . (الطن رقم ٢١٧٧ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٦٨/٢/١٩ ) ... ..
٢٢٨	٤١	

الصفحة	القاعدة	نصوص
٢٣٨	٤١	١٦ — النص في القرارات الوزارية على إجراءات وزن الخبز وكيفية حصوله .. مقصود به الإرشاد والتوجيه للوظفين المنوط بهم المراقبة وإثبات المخالفة .. (الظعن رقم ٢١٧٧ لسنة ٢٧ ق — جلسة ١٩٦٨/٢/١٩)
٢٤٥	٤٥	١٧ — لمحكمة الموضوع تكوين عقيدتها من أدلة الدعوى وعناصرها . (الظعن رقم ١٧٩٧ لسنة ٢٧ ق — جلسة ١٩٦٨/٢/٢٠)
٣١١	٥٨	١٨ — الاشتراك بطريق الاتفاق . ماهيته ؟ إثبات الاشتراك ؟ (الظعن رقم ٢١٦ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/٢/٤)
٣٣٤	٦٢	١٩ — عدم جواز إدخال القاضي في تكوين عقيدته بصحة الواقعة التي أقام عليها قضاءه أو بعدم صحتها حكما لسواة . (الظعن رقم ٤٣ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/٢/١٨)
٣٣٤	٦٢	٢٠ — إقامة الحكم قضاءه على مجرد رأي محرر محضر الضبط يعينه . (الظعن رقم ٤٣ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/٣/٢٨)
		راجع أيضا : حكم . (للقاعدة رقم ٥٤ بالصحيفة رقم ٢٠٩٢)
		ومحكمة الموضوع . (القاعدة رقم ٦٧ بالصحيفة رقم ٣٥٨)
		إعتراف .
١٥٦	٢٨	١ — الاعتراف في المسائل الجنائية . سلطة المحكمة في تقديره ؟ (الظعن رقم ٢٠٦٨ لسنة ٢٧ ق — جلسة ١٩٦٨/٢/٥)

الصفحة	القاعدة	
		١ - استحقاق الموضوع الأخذ بأقوال المتهم في حق نفسه أو غيره من المتهمين .
٤٧	١٠	( الطعن رقم ١٩٣٥ لسنة ٣٧ ق - جلسة ١٩٦٨/١/١٥ )
		٣ - الاعتراف : هو ما كان نصا في إقرار الجرمية .
٣٣١	٦١	( الطعن رقم ٣٥ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٦٨/٣/١٨ )
		٤ - أخذ الحكم باعتراف المتهم في حق نفسه وفي حق المتهم الآخر . إعتبار المتهم شاهدا لإثبات ضد المتهم الآخر .
		عدم جواز تولى محام واحد المرافعة عن المتهمين المذكورين .
١٥٤	٢٧	( الطعن رقم ٢٠٤٦ لسنة ٣٧ ق - جلسة ١٩٦٨/٢/٥ )
		راجع أيضا : لإثبات " بوجه عام " :
		( القاعدة رقم ١٠ بالصحيفة رقم ٤٧ )
		وإستيفاف :
		( القاعدة رقم ٧١ بالصحيفة رقم ٢٧١ )
		وحكم .
		( القاعدة رقم ٥٤ بالصحيفة رقم ٢٩٢ )
		وقانون .
		( القاعدة رقم ٣٩ بالصحيفة رقم ٢٢٠ )
		شهادة :
		١ - تطابق أقوال الشهود مع مضمون الدليل الفني في كل
		جزئية منه . غير لازم .
٨١	١٤	( الطعن رقم ١٩٣٠ لسنة ٣٧ ق - جلسة ١٩٦٨/١/٢٢ )

المفصلة	القاعدة	
		٢ - إحالة الحكم في بيان شهادة الشهود إلى ما أورده من أقوال شاهد آخر . لا يعيبه .
٨٦	١٥	(الطن رقم ١٩٧٢ لسنة ٣٧ ق - جلسة ١٩٦٨/١/٢٢ ) ... ..
١٢٤	٢٣	(الطن رقم ١٩١٩ لسنة ٣٧ ق - جلسة ١٩٦٨/٢/٥ ) ... ..
		٣ - حق محكمة الموضوع في الأخذ بأقوال الشاهد بحضور الضبط ولو خالفت أقواله أمامها .
١٠٧	١٩	(الطن رقم ١٩٩٥ لسنة ٣٧ ق - جلسة ١٩٦٨/١/٢٩ ) ... ..
		٤ - عدم التزام المحكمة ببيان مؤدى أقوال الشهود إلا إذا كانت قد استندت إليها في حكمها بالإدانة .
١٢٤	٢٣	(الطن رقم ١٩١٩ لسنة ٣٧ ق - جلسة ١٩٦٨/٢/٥ ) ... ..
		٥ - لمحكمة الموضوع إستخلاص الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى من أقوال الشهود وسائر العناصر المطروحة وإطراح ما يخالفها من صور أخرى .
١٢٤	٢٣	(الطن رقم ١٩١٩ لسنة ٣٧ ق - جلسة ١٩٦٨/٢/٥ ) ... ..
		٦ - أخذ المحكمة بشهادة شاهد يفيد إطراحها جميع الاعتبارات التي ساقها الدفاع لحملها على عدم الأخذ بها .
١٢٤	٢٣	(الطن رقم ١٩١٩ لسنة ٣٧ ق - جلسة ١٩٦٨/٢/٥ ) ... ..
		٧ - لمحكمة الموضوع الاعتماد على ما نظمته إليه من أقوال الشاهد وإطراح ما عداها .
١٢٤	٢٣	(الطن رقم ١٩١٩ لسنة ٣٧ ق - جلسة ١٩٦٨/٢/٥ ) ... ..
		٨ - لمحكمة الموضوع تجزئة أقوال الشاهد بغير مسخ لها .
١٤٣	٢٥	(الطن رقم ٢٠٣٢ لسنة ٣٧ ق - جلسة ١٩٦٨/٢/٥ ) ... ..

الصفحة	القاعدة	
		٩ — تناقض الشهود لا يعيب الحكم . ما دام قد استخلص الإدانة من أقوالهم بما لا تناقض فيه .
١٥٦	٢٨	( الطعن رقم ٢٠٦٨ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٦٨/٢/٥ ) ... ..
٢٤٥	٤٥	( والطعن رقم ١٧٩٧ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٦٨/٢/٢٠ ) ... ..
		١٠ — إيراد الحكم لأقوال الشهود بما لا يتعارض مع تقرير الصفة التشريحية ينحسر به دعوى قصوره في التسيب .
٢٤٥	٤٥	( الطعن رقم ١٧٩٧ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٦٨/٢/٢٠ ) ... ..
		١١ — لمحكمة الموضوع التعويل على أقوال شهود الإثبات والاعراض عن أقوال شهود النفي .
٣٠٠	٥٦	( الطعن رقم ٢٠٤٧ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٦٨/٣/٤ ) ... ..
		١٢ — وزن أقوال الشهود . موضوعي .
٣١١	٥٨	( الطعن رقم ٢١٦ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/٣/٤ ) ... ..
		راجع أيضا : إثبات " اعتراف " . ( القاعدة رقم ٢٧ بالصحيفة رقم ١٥٤ )
		قرائن :
		" قرائن قضائية " .
		التحريات وحدها لا تصلح أن تكون قرينة معينة أو دليلا أساسيا على ثبوت التهمة .
٣٣٤	٦٢	( الطعن رقم ٤٣ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/٣/١٨ ) ... ..
		" قرائن قانونية "
		قرينة إقراض العلم بالغش المنشأة بالقانونين ٥٢٢ لسنة ١٩٥٥ ،
		٨٠ لسنة ١٩٦١ . قابليتها للنفي بغير اشتراط نوع معين من الأدلة .
٣٣٤	٦٢	( الطعن رقم ٤٣ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/٣/١٨ ) ... ..

خبرة :

١ - حق محكمة الموضوع في تقدير القوة الدلالية لتقارير الخبراء والمفاضلة بينها والأخذ بما ترتاح إليه منها .

(الطن رقم ١٩٢٠ لسنة ٣٧ ق - جلسة ١٩٦٨/١/٨) ... ٤ ٢١  
(الطن رقم ٢٠٦٥ لسنة ٣٧ ق - جلسة ١٩٦٨/٢/٢٠) ... ٤٧ ٢٦٠

٢ - البت في المسائل الفنية البحث . وجوب تحقيقه عن طريق المختص فنياً .

(الطن رقم ١٩٣٤ لسنة ٣٧ ق - جلسة ١٩٦٨/١/٨) ... ٦ ٣٣

٣ - وجوب الاستناد في تنفيذ رأي الخبير إلى أساسه فنية تحمله .

(الطن رقم ١٩٣٤ لسنة ٣٧ ق - جلسة ١٩٦٨/١/٨) ... ٦ ٣٣

٤ - جواز إثبات سبب الوفاة نتيجة الكشف الظاهري على الجثة .

(الطن رقم ١٩٨١ لسنة ٣٧ ق - جلسة ١٩٦٨/١/٢٢) ... ١٧ ٩٤

٥ - استناد الحكم إلى تقرير مفتش الصحة بناء على الكشف الظاهري على الجثة في إثبات سبب الوفاة . لا عيب .

(الطن رقم ١٩٨١ لسنة ٣٧ ق - جلسة ١٩٦٨/١/٢٢) ... ١٧ ٩٤

٦ - عدم التزام المحكمة بنسب خبير آخر ولا إمادة المهمة إلى ذات الخبير . شرط ذلك ؟

(الطن رقم ٢٠٦٥ لسنة ٣٧ ق - جلسة ١٩٦٨/٢/٢٠) ... ٤٧ ٢٦٠

راجع أيضا : إثبات "شهادة"

١ (القاعدة رقم ٤ بالصيغة رقم ٢٤)

الصفحة	القاعدة	معاينة :
		١ - طلب المعاينة الذي يلتزم المحكمة بإجابه أو الرد عليه ؟ (الطن رقم ١٢٦٨ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٦٨/١/٨) ... ٢ ... ١٢
		(والطن رقم ١٩١٩ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٦٨/٢/٥) ... ٢٣ ... ١٢٤
		٢ - متى لا يلتزم المحكمة بسماع ما يبيده المتهم من أوجه الدفاع وتحقيقه ؟ إذا كانت الواقعة قد وضحت لديها أو كان الأمر المطلوب تحقيقه غير منتج في الدعوى . شرط ذلك ؟ أن تبين العلة . مثال . (الطن رقم ١٩٣٠ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٦٨/١/٢٢) ... ١٤ ... ٨١
		٣ - عدم إصرار الطاعن على طلب إجراء المعاينة أمام الهيئة الجديدة التي نظرت الدعوى . عدم إلزام المحكمة بإجابه أو الرد عليه . (الطن رقم ٢٠٤٧ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٦٨/٢/٤) ... ٥٦ ... ٣٠٠
		٤ - طلب المعاينة الذي لا يلتزم المحكمة بالرد عليه صراحة ؟ (الطن رقم ٢٠٤٧ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٦٨/٢/٤) ... ٥٦ ... ٣٠٠
		٥ - طلب المعاينة الذي لا يتجه إلا إلى إثارة الشبهة في قول الشاهد . إعتباره من قبيل الدفاع الموضوعي . (الطن رقم ٢٥٩ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٦٨/٢/٤) ... ٥٩ ... ٣٢٠
		إجارة
		راجع : دفع .
		(القاعدة رقم ٦٤ بالصيغة رقم ٣٤٤)

الصفحة	القاعدة	إجراءات المحاكمة
		١ — إحالة القضية القائمة أمام محكمة الحدود إداريا بحالتها
		٢ — بلغتها بعد دخولها حوزتها إلى المحاكم العادية دون عودتها إلى سلطات التحقيق . المادة ٥ من القانون ٨٨ لسنة ١٩٦١ .
٤	١ ... ..	(الطعن رقم ١٢٦٦ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٦٨/١/٨ )
		٢ — الإحالة المنصوص عليها في المادة ٥ من القانون ٨٨ لسنة ١٩٦١ . طبيعتها : إدارية . ليس مصدرها قانون الاجراءات الجنائية .
٤	١ ... ..	(الطعن رقم ١٢٦٦ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٦٨/١/٨ )
		٣ — الأصل أن كل إجراء تم صحيحا في ظل قانون يظل صحيحا وخاضعا لأحكام هذا القانون . مثال .
٤	١ ... ..	(الطعن رقم ١٢٦٦ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٦٨/١/٨ )
		٤ — جواز اشتراك القاضي الذي عرضت عليه الدعوى بمحكمة أول درجة في الهيئة الاستئنافية التي فصلت فيها طالما أنه لم يبد فيها رأيا أو يصدر فيها حكما .
١٤٨	٢٦ ... ..	(الطعن رقم ٢٠٤٥ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٦٨/٢/٥ )
		٥ — أخذ الحكم باعتراف المتهم في حق نفسه وفي حق المتهم الآخر . إعتبار المتهم شاهد لإثبات ضد المتهم الآخر . عدم جواز تولى محام واحد المرافعة عن المتهمين المذكورين .
١٥٤	٢٧ ... ..	(الطعن رقم ٢٠٤٦ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٦٨/٢/٥ )
		٦ — الطعن بالتروير . ماهيته ؟ وسيلة دفاع وتطبيق خاص لحالة توقف الفصل في دعوى جنائية على الفصل في دعوى جنائية أخرى وفق الإجراءات المرسومة قانونا — ودون توسع فيها أو قياس عليها .
١٦٥	٢٩ ... ..	(الطعن رقم ٢١١٣ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٦٨/٢/٥ )

الصفحة	القاعدة	
		٧ — عدم قبول مجادلة المحكمة في رفضها وقف الدعوى إلى أن يفصل في الطعن بالتزوير، ما دامت قد خلصت إلى أن الفصل في الدعوى لا يقتضى ذلك .
١٦٥	٢٩ ... ..	( الطعن رقم ٢١١٣ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٦٨/٢/٥ )
		٨ — إعتبار ورقة الحكم متممة لمحضر الجلسة في شأن إثبات إجراءات المحاكمة .
١٨١	٣١ ... ..	( الطعن رقم ٧ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/٢/٥ )
		٩ — الأصل أن الإجراءات روعيت .
١٨١	٣١ ... ..	( الطعن رقم ٧ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/٢/٥ )
		١٠ — إغفال محكمة أول درجة الفصل في الدعوى المدنية .
		ليس للمدعى المدني اللجوء إلى المحكمة الاستئنافية لتدارك هذا النقص . عليه الرجوع إلى محكمة أول درجة للفصل فيما أغفلته .
٢٦٠	٤٧ ... ..	( الطعن رقم ٢٠٦٥ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٦٨/٢/٢٠ )
		١١ — استناد محكمة النقض في القضاء بعدم قبول الطعن شكلا إلى توقيع الأسباب التي بنى عليها من محام غير مقبول أمامها .
		ثبوت أن الذي وقع الأسباب من المحامين المقبولين . وجوب الرجوع في الحكم السابق ونظر الطعن من جديد .
٢٨٨	٥٣ ... ..	( الطعن رقم ١٩٠٣ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٦٨/٢/٢٧ )
		١٢ — للنياية العامة ولسائر الخصوم الطعن بالتزوير في أية ورقة من أوراق القضية أمام محكمة النقض في حدود تحقيق تجريده في أوجه الطعن المقدمة إليها .
٢٨٨	٥٣ ... ..	( الطعن رقم ١٩٠٣ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٦٨/٢/٢٧ )

الصفحة	القاعدة	ملاحظات
		١٣ - الطعن بالتزوير في ورقة مقدمة في الدعوى من ومبائل الدفاع التي تخضع لتقدير المحكمة. لها ألا تحقق الطعن بنفسها وألا تحمله إلى النيابة العامة لتحقيقه، وألا توقف الفصل في الدعوى الإصاوية إذا ما قدرت عدم جدية الطعن .
٢٨٨	٥٣	(الطن رقم ١٩٠٣ لسنة ٣٧ ق - جلسة ١٩٦٨/٢/٢٧) ... ..
		راجع أيضا : إثبات : (القاعدة رقم ٦٢ بالصيغة رقم ٣٣٤) .
		إحالة
		١ - إحالة القضايا القائمة أمام محاكم الحدود إداريا بحالتها التي بلغت بعد دخولها جورتها إلى المحاكم العادية دون صودتها إلى سلطات التحقيق . المادة ٥ من القانون ٨٨ لسنة ١٩٦١
٤	١	(الطن رقم ١٢٦٦ لسنة ٣٧ ق - جلسة ١٩٦٨/١/٨) ... ..
		٢ - الإحالة المنصوص عليها في المادة ٥ من القانون ٨٨ لسنة ١٩٦١ . طبيعتها : إدارية ليس مصدرها قانون الإجراءات الجنائية .
٤	١	(الطن رقم ١٢٦٦ لسنة ٣٧ ق - جلسة ١٩٦٨/١/٨) ... ..
		إختصاص
		”الإختصاص الولائي“
		عدم قبول الطعن في الأمر الصادر من مستشار الإحالة بالأوجه لإقامة الدعوى الجنائية إلا في خصوص مضمونه بعدم وجود وجه للسير فيها .
		قضاء الإحالة بوصفه سلطة تحقيق لاجهة حكم : لا ولاية له في الفصل في الدعوى المدنية .
٢٨٨	٤٨	(الطن رقم ٢٣١٣ لسنة ٣٧ ق - جلسة ١٩٦٨/٢/٢٦) ... ..

الصفحة	القاعدة	
		”الإختصاص المحلى“ .
		١ — إثارة أمر انحسار إختصاص الضابط المحلى عن الإحتداد إلى مكان الضبط لأول مرة أمام محكمة النقض . غير مقبول .
١٢٤	٢٣	( الطعن رقم ١٩١٩ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٦٨/٢/٥ ) ... ..
		٢ — الإختصاص بإصدار إذن التفتيش يتحدد بمكان وقوع الجريمة أو بمحل إقامة المتهم أو بالمكان الذى يضبط فيه .
		المادة ٢١٧ إجراءات .
١٢٤	٢٣	( الطعن رقم ١٩١٩ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٦٨/٢/٥ ) ... ..
		٣ — إختصاص وكلاء النيابة الكلية بتحقيق جميع الحوادث التى تقع بدائرة المحكمة الكلية التى يتبعونها .
١٢٤	٢٣	( الطعن رقم ١٩١٩ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٦٨/٢/٥ ) ... ..
		٤ — جريمة نقل المخدر . مستمرة .
		تعليق الإذن بالتفتيش على إستمرار تلك الجريمة إلى دائرة الإختصاص . صحته .
٣٢٠	٥٩	( الطعن رقم ٢٥٩ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/٢/٤ ) ... ..
		راجع أيضا : تفتيش .
		( القاعدة رقم ٥٩ بالصحيفة رقم ٣٢٠ )
		إختلاس أموال أميرية
		١ — معاقبة المشرع العاملين بالمشروعات الخاصة الواردة حصرا فى المادة ١١١ عقوبات ، بعقوبة أشد جسامة من المقررة لأئمتهم لو تركوا للقواعد العامة .
		مساهمة الدولة بنصيب فى المشروعات الخاصة ، يجعل العاملين فيها فى حكم الموظفين العاملين . المبادىء عقوبات .

الصفحة	القاعدة	
		معاقبة الجاني بالعقوبة المنصوص عليها في المادتين ١١٢ و ١١٣ عقوبات حسب الأحوال .
١٠٠	١٨ ... ..	(الطن رقم ١٧٨٧ لسنة ٣٧ ق - جلسة ١٩٦٨/١/٢٣ )
		٢ - مساواة المشرع بين أموال الوحدات الاقتصادية التابعة للأشخاص المعنوية العامة وبين أموال تلك الأشخاص وأموال الدولة .
		سريان حكم المادة ١/١١٣ مكرر عقوبات على العاملين بالجمعيات التعاونية المملوكة جميعها للأفراد ولو كانت تخضع لإشراف الدولة .
١٠٠	١٨ ... ..	(الطن رقم ١٧٨٧ لسنة ٣٧ ق - جلسة ١٩٦٨/١/٢٣ )
		٣ - وجود عجز في الشيء الذي أؤتمن عليه المتهم ، لا ينهض قرين الإختلاس بمعناه القانوني .
١٩٤	٣٣ ... ..	(الطن رقم ٢٠٥٠ لسنة ٣٧ ق - جلسة ١٩٦٨/٢/١٢ )
		٤ - تصرف الطاعن في المال عهدته على إعتبار أنه مملوك له . إعتباره فاعلا أصليا في جريمة الإختلاس .
٣١١	٥٨ ... ..	(الطن رقم ٢١٦ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٦٨/٢/٤ )
		٥ - إثبات أمين شونة بنك التسليف في دفتر الشونة قيام أحد الأشخاص بتوريد كمية من الكسب على خلاف الحقيقة . خضوع إختلاسها تحت نص المادة ١١٢ عقوبات ولو لم تدخل الشونة فعلا .
٣١١	٥٨ .. ...	(الطن رقم ٢١٦ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٦٨/٢/٤ )
		راجع أيضا : حكم .
		(القاعدتان رقما ١٨ ، ٥٤ بالصحيفتين رقمي ١٠٠ ، ٢٩٢ )

الصفحة	القاعدة	وتقضى .
		( القاعدة رقم ٣٣ بالمصحفة رقم ١٩٤ )
		إدارة محلية
		الاختصاص بالفصل في منازعات الري إنما ينعقد للمحافظ وحده في الحدود الميمنة بالمادة ٦ من القانون ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ بإصدار قانون الإدارة المحلية .
١٢٠	٢٢ ...	( الطعن رقم ٢٠١٤ لسنة ٣٧ ق - جلسة ١٩٦٨/١/٢٩ )
		إرتباط
		١ - تطبيق الحكم المادة ٢/٣٢ عقوبات على الجرائم المسندة إلى الطاعن وتوقيعه عليه عقوبة تدخل في نطاق العقوبة المقررة قانونا لإحدى هذه الجرائم . لا مصلحة للطاعن في النعي على الحكم بالنسبة لجريمة أخرى من الجرائم المسندة إليه .
١٨١	٣١ ...	( الطعن رقم ٧ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٦٨/٢/٥ )
		٢ - جريمة المادة ١/٢٣٨ عقوبات أشد من جريمة المادة ٢/٢٤٤ عقوبات . إعمال الحكم المادة الأولى باعتبارها النص المقرر لأشد الجريمتين المرتبطتين وفقا للمادة ٢/٣٢ عقوبات تطبيق صحيح للقانون .
٢٣٣	٤٢ ...	( الطعن رقم ٢١٨٥ لسنة ٣٧ ق - جلسة ١٩٦٨/٢/١٩ )
		٣ - عدم جواز محاجة المتهم بإعمال الحكم للمادة ٣٢ عقوبات في حقه ، إذا كان الخطأ في الاستدلال يشمل الحكم كله .
٢٨٤	٥٢ ...	( الطعن رقم ٦٨ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٦٨/٢/٢٦ )

الصفحة	القاعدة	
		٤ - مجال تطبيق المادة ٣٢/٢ عقوبات ؟
		اعتبار الحكم أن الجرائم المسندة إلى المتهم قد ارتكبت لغرض واحد وقضاؤه بالعقوبة المقررة لأشدها . إغفاله ذكر أن العقوبة التي أوقعها هي عن جميع هذه الجرائم أو بيان سبب تطبيق المادة ٣٢ عقوبات . لا صيب .
٢٠٤	٥٦	(الطن رقم ٢٠٤٧ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٦٨/٣/٤) -
		أسباب الإباحة وموانع العقاب
		استعمال حق مقرر بمقتضى القانون :
		شرط إباحة عمل الطبيب أن يكون ما يجريه مطابقا للأصول العلمية المقررة .
٢١	٤٦	(الطن رقم ١٩٢٠ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٦٨/٦/٨) -
٢٥٤	٤٦	(الطن رقم ١٩٢٧ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٦٨/٢/٢) -
		الدفاع الشرعي :
		١ - تقدير الوقائع المؤدية إلى قيام حالة الدفاع الشرعي .
		موضوعي
٨٦	١٥	(الطن رقم ١٩٧٢ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٦٨/١/٢٢) -
١٤٣	٢٥	(والطن رقم ٢٠٢٣ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٦٨/٢/٥) -
٣٥٠	٦٦	(والطن رقم ٢٤٣ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٦٨/٣/٢٥) -
		٢ - ثبوت أن إصابات المتهم لاحقة للاعتداء الواقع منه على المجنى عليه . عدم توفر حالة الدفاع الشرعي عن النفس .
		عدم صحة القول بتجاوز الحق إلا مع قيامه .
٨٦	١٥	(الطن رقم ١٩٧٢ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٦٨/١/٢٢) -
		٣ - النزاع على الشيء ليس من بين الأفعال التي تبيح حق الدفاع الشرعي عن المال . المادة ٢/٢٤٦ عقوبات .
٨٦	١٥	(الطن رقم ١٩٧٢ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٦٨/١/٢٢) -

الصفحة	القاعدة	تتمتع
١٤٢	٤ - أطراح الحكم للدفاع بالتهمة بأنه كان في حالة دفاع شرعي دون تظن لما يظهر ذلك الدفاع من وقائع وقائع	(الطعن رقم ٢٠٢٢ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٦٨/٢/٥) ٢٥
١٤٣	٥ - صدور فعل يخشى منه المتهم حسب تصوره واعتقاده وقوع جريمة مما يجوز فيها الدفاع الشرعي . كفايته لقيام هذا الحق .	(الطعن رقم ٢٠٢٢ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٦٨/٢/٥) ٢٥
١٤٣	٦ - مرد تقدير ظروف الدفاع الشرعي ومقتضياته للحالة النفسية التي تخالط المتمسك به .	(الطعن رقم ٢٠٢٣ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٦٨/٢/٥) ٢٥
١٤٣	٧ - حق الدفاع الشرعي شروع لرد العدوان	(الطعن رقم ٢٤٣ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٦٨/٢/٥) ٢٥
١٤٣	٨ - موافق العقاب	(الطعن رقم ٢٤٣ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٦٨/٢/٥) ٢٥
١٤٣	٩ - الجنون أو قاهة العقل دون غيرها مما مناط الإعفاء من العقاب عملاً بالمادة ٢٢ من عقوبات	(الطعن رقم ٢٤٣ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٦٨/٢/٥) ٢٥
١٤٣	١٠ - شروط الإعفاء المنصوص عليه في المادة ٤٨ من القانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ في شأن مكافحة المخدرات وتنظيم استعمالها والإتجار فيها ؟	(الطعن رقم ٢٢١ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٦٨/٢/٥) ٢٥
١٤٣	١١ - حالة الضرورة	(الطعن رقم ٢٢١ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٦٨/٢/٥) ٢٥
١٤٣	١٢ - مساءلة كل من لا يملك من اولى مهنة الطبيب عما يحسنه غيره	(الطعن رقم ٢٢١ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٦٨/٢/٥) ٢٥

الصفحة	القائمة	
		من جروح وما إليها على أساس العمد . إعفاؤه من العقوبة متى توافرت حالة الضرورة .
٢٥٤	٤٦	(الطن رقم ١٩٢٧ لسنة ٣٧ ق - جلسة ١٩٦٨/٢/٢٠ ) ... ..
		<b>إستدلال</b>
		١ - متى تتحرك الدعوى الجنائية ؟ بالتحقيق الذى تجريه النيابة العامة بوصفها سلطة تحقيق سواء بنفسها أو بمن تنديه من مأمورى الضبط القضائى ، أو برفع الدعوى أمام جهات الحكم . إجراءات الإستدلال لا تبدأ بها الدعوى ولو فى حالة التلبس بالجريمة .
١٤٨	٢٦	(الطن رقم ٢٠٤٥ لسنة ٣٧ ق - جلسة ١٩٦٨/٢/٥ ) ... ..
		٢ - إجراءات الإستدلال أيا كان من يباشرها لا تعتبر من إجراءات الخصومة الجنائية بل هى من الإجراءات الأولية التى لا يرد عليها قيد الشارع فى توقفها على الطلب أو الاذن .
١٤٨	٢٦	(الطن رقم ٢٠٤٥ لسنة ٣٧ ق - جلسة ١٩٦٨/٢/٥ ) ... ..
		٣ - توجيه الشارع الخطاب فى المادة ٤/٩ من القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧ إلى النيابة العامة دون غيرها من جهات الإستدلال .
١٤٨	٢٦	(الطن رقم ٢٠٤٥ لسنة ٣٧ ق - جلسة ١٩٦٨/٢/٥ ) ... ..
		<b>إستيراد</b>
		عدم منازعة المتهم فى أن ما ضبط معه هو من الذهب . ليس له بعد ذلك أن ينعى على المحكمة عدم إجراء تحليل كياوى للسادة المذكورة ، مادام لم يطلب منها ذلك .
١٩٨	٣٤	(الطن رقم ٢٠٥٣ لسنة ٣٧ ق - جلسة ١٩٦٨/٢/١٢ ) ... ..

الصفحة	القاعدة	إستيقاف
		١ - حق رجل السلطة العامة في إجراء الإستيقاف . مشروط بوجود مايسوغه .
٣٢٨	٦٠ ... ..	( الطعن رقم ٣٤ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٨/٣/١٩٦٨ )
		٢ - تقدير قيام المبرر للإستيقاف . موضوعي .
٣٢٨	٦٠ ... ..	( الطعن رقم ٣٤ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٨/٣/١٩٦٧ )
		٣ - وضع الشخص نفسه موضع الريب والظن بما يستلزم ضرورة كشف حقيقة أمره . إباحته لرجل السلطة إستيقاف هذا الشخص .
٣٧١	٧١ ... ..	( الطعن رقم ٣٣١ لسنة ٣٨ ق - جلسة ٢٥/٣/١٩٦٨ )
		٤ - إقرار المتهم لرجل السلطة اثر إستيقافه أنه يحوز مخدرا .
		حق رجل السلطة في إقتياده إلى أقرب مأمور ضبط لإستيضاحه في هذا الشأن . المادة ٣٨ إجراءات .
٣٧١	٧١ ... ..	( الطعن رقم ٣٢١ لسنة ٣٨ ق - جلسة ٢٥/٣/١٩٦٨ )
		إستئناف
		”سقوطة“
		شرط الحكم بسقوط الإستئناف إعمالا للمادة ٤١٢ إجراءات : علم المحكوم عليه بتاريخ الجلسة المحددة لنظر الإستئناف إما بتوقيعه بنفسه على تقرير الإستئناف أو بإعلانه به . علم وكيله الذي قرر بالاستئناف نيابة عنه . لا يغني عن ذلك .
٦٥	١١ ... ..	( الطعن رقم ٢١٢١ لسنة ٣٧ ق - جلسة ١٥/١/١٩٦٨ )
		”مالا يجوز إستئنافه من الأحكام“
		١ - أثر ارتضاء المحكوم عليه للحكم الإبتدائي وعدم إستئنافه له ؟
١٤٣	٢٥ ... ..	( الطعن رقم ٢٠٣٣ لسنة ٣٧ ق - جلسة ٥/٢/١٩٦٨ )

الصفحة	القاعدة	تاريخ	رقم
	٢ - إغفال محكمة أول درجة الفصل في الدعوى المدنية .		
	ليس للدعي المدني، اللجوء إلى المحكمة الاستئنافية التدارك هذا		
	التقص . عليه الرجوع إلى محكمة أول درجة للفصل فيما أغفلته .		
٤٦	(الطن رقم ٢٠٦٥ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٦٨/٢/٢٠) ... ٤٧		
	<b>إشتراك</b>		
	١ - كفاية اتحاد نية أطراف الاتفاق على ارتكاب الفعل		
	المتفق عليه لتحقيق الاشتراك . حق المحكمة في استنتاج حصول		
	الاشتراك من فعل لاحق للجريمة .		
٤٧	(الطن رقم ١٩٣٥ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٦٨/١/١٥) ... ١٠		
	٢ - تحقق المساهمة التبعية في الجريمة بواسطة من وسائل		
	الاشتراك المنصوص عليها في المادة ٤٠ من قانون العقوبات		
٤٧	(الطن رقم ١٩٣٥ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٦٨/١/١٥) ... ١٠		
	٣ - تحقق الاشتراك في الجريمة إذا كان وقوعها ثمرة لهذا		
	الاشتراك . جواز الاستدلال على الاشتراك بفعل لاحق .		
٤٨٤	(الطن رقم ٦٨ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٦٨/٢/٢٦) ... ٥٢		
	٤ - الاشتراك بطريق الاتفاق . ما هي؟		
	الاشتراك ؟		
٤٨٤	(الطن رقم ٢١٦ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٦٨/٢/٢٦) ... ٥٨		
	راجع أيضا : حكم .		
	(القاعدة رقم ١٠ بالصيغة رقم ٤٧)		
	و عقوباتها		
٦٦٠٦	(القاعدة رقم ٦٢ بالصيغة رقم ٢٤٨)		

الصفحة	القائمة	
		<b>أشخاص اعتبارية</b>
		مساواة المشرع بين أموال الوحدات الاقتصادية التابعة للأشخاص المعنوية العامة وبين أموال تلك الأشخاص وأموال الدولة .
		مريان حكم المادة ١/١١٣ مكرر عقوبات على العاملين بالجمعيات التعاونية المملوكة جميعها للأفراد ولو كانت تخضع لإشراف الدولة .
١٩٥	١٨	( الطعن رقم ١٧٨٧ لسنة ٣٧ ق - جلسة ١٩٦٨/١/٢٣ )
		<b>إصابة خطأ</b>
		١ - جواز أن يكون الخطأ مشتركاً بين شخصين أو أكثر .
١٩٧	١٩	( الطعن رقم ١٩٩٥ لسنة ٣٧ ق - جلسة ١٩٦٨/١/٢٩ )
		٢ - استغراق خطأ المصاب خطأ المتهم تخسره مسئولية الأخير .
١٩٧	١٩	( الطعن رقم ١٩٩٥ لسنة ٣٧ ق - جلسة ١٩٦٨/١/٢٩ )
		٣ - تقدير الخطأ المستوجب للمسئولية الجنائية أو المدنية .
١٩٧	١٩	( الطعن رقم ١٩٩٥ لسنة ٣٧ ق - جلسة ١٩٦٨/١/٢٩ )
		٤ - كفاية إثبات الحكم ركن الخلفاء في حق المتهم واستظهار رابطة السببية بين الخطأ والحادث .
١٩٧	١٩	( الطعن رقم ١٩٩٥ لسنة ٣٧ ق - جلسة ١٩٦٧/١/٢٩ )
		٥ - تغدير جريمة القتل الخطأ عن جريمة الإصابة الخطأ .
		لا محل لاعتبار المجني عليه في جريمة القتل الخطأ في حكم المصابين في جريمة الإصابة الخطأ .
٢٢٢	٤٢	( الطعن رقم ٢١٨٥ لسنة ٣٧ ق - جلسة ١٩٦٨/٢/١٩ )

الصفحة	القاعدة	
		٦ - جريمة المادة ١/٢٣٨ عقوبات أخف من جريمة المادة ١/٢٤٤ ٣٤ عقوبات . عدم جواز الجمع بين هذين النصين المتغايرين واستخلاص عقوبة جديدة منهما أشد من العقوبات المقررة في النص الأول الواجب التطبيق .
٢٣٣	٤٢ ... ..	( الطعن رقم ٢١٨٥ لسنة ٣٧ ق - جلسة ١٩٦٨/٢/١٩ )
		٧ - جريمة المادة ١/٢٣٨ عقوبات أشد من جريمة المادة ١/٢٤٤ عقوبات . إعمال الحكم المادة الأولى باعتبارها النص المقرر لأشد الجريمتين المرتبطتين وفقا للمادة ٢/٣٢ عقوبات تطبيق صحيح للقانون .
٢٣٣	٤٢ ... ..	( الطعن رقم ٢١٨٥ لسنة ٣٧ ق - جلسة ١٩٦٨/٢/١٩ )
		راجع أيضا : حكم .
		( القاعدة رقم ٣٦ بالصيغة رقم ٢٠٧ )
		وخطأ .
		( القاعدة رقم ٢ بالصيغة رقم ١٢ )
		أطباء
		١ - شرط إباحة عمل الطبيب أن يكون ما يجريه مطابقا للأصول العلمية المقررة .
٢١	٤ ... ..	( الطعن رقم ١٩٢٠ لسنة ٣٧ ق - جلسة ١٩٦٨/١/٨ )
٢٥٤	٤٦ ... ..	( والطعن رقم ١٩٢٧ لسنة ٣٧ ق - جلسة ١٩٦٨/٢/٢٠ )
		٢ - شروط مزاولة مهنة الطب ؟ المادة الأولى من القانون رقم ٤١٥ لسنة ١٩٥٤ .
٢٥٤	٤٦ ... ..	( الطعن رقم ١٩٢٧ لسنة ٣٧ ق - جلسة ١٩٦٧/٢/٢٠ )

الصفحة	القاعدة	
		<b>إعدام</b>
		النص على إجماع الآراء قرين النطق بالحكم بالاعدام شرط لازم لصحة صدور الحكم بتلك العقوبة .
٣٦٨	٧٠ ... ..	(الطن رقم ٢٦٥ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/٣/٢٥)
		<b>إعلان</b>
		١ — إعلان بعض المتهمين إعلانا صحيحا للمحضور أمام محكمة الحدود المخصصة بالجلسة التي حددت لنظر الدعوى في ظل النظام الذي كان قائما قبل صدور القانون ٨٨ لسنة ١٩٦١ .
		أثره : إتصال المحكمة المذكورة بالدعوى إتصالا صحيحا . لا يغير من ذلك قيام النيابة العامة بإجراء تحقيق في الدعوى عقب إرسال الأوراق إليها بعد صدور ذلك القانون .
٤	١ ... ..	(الطن رقم ١٢٦٦ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٦٨/١/٨)
		٢ — إنتهاء أثر إعلان المعارض بتاريخ الجلسة المحددة لنظر معارضته ، بعدم حضوره فيها وعدم صدور حكم باعتبار معارضته كأن لم تكن .
٣٦٣	٦٨ ... ..	(الطن رقم ٢٥١ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/٣/٢٥)
		<b>أعمال تجارية</b>
		من يتخذ من الأعمال التجارية حرفة معتادة له فهو تاجر .
٢٢٠	٣٩ ... ..	(الطن رقم ١٨٩٥ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٦٨/٢/١٣)
		راجع أيضا : قانون .
		(القاعدة رقم ٣٩ بانصيفة رقم ٢٢٠)

## إكراه

راجع : مرفقة .  
( القاعدة رقم ٢٨ بالصحيفة رقم ١٥٦ ) .

## أمر بالألاوجه

راجع : مستشار الاحالة .  
( القاعدة رقم ٤٨ بالصحيفة رقم ٢٦٨ ) .

## أوامر تكليف

راجع : مهندسون  
( القاعدة رقم ٤٩ بالصحيفة رقم ٢٧٢ ) .

## أوراق رسمية

راجع : إثبات .  
( القاعدة رقم ٢٩ بالصحيفة رقم ١٦٥ ) .

## انتخاب

راجع : نقابات .  
( القاعدة رقم ١٠ " نقابات " بالصحيفة رقم ١ ) .

## (ب)

باعث . براءة اختراع . بطلان . بلاغ كاذب .

## باعث

راجع : حكم .

( القاعدة رقم ٦٦ بالصحيفة رقم ٣٥٠ ) .

وحريق عمد .

(القاعدة رقم ٣٠ بالصحيفة رقم ١٧٦)

ومواد مخدرة .

(القاعدة رقم ٥٧ بالصحيفة رقم ٣٨٨)

براءة اختراع

عنصر الابتكار والجدّة شرطان أساسيان في كل من الاختراع والنموذج الصناعي .

(الطن رقم ١٧٩٦ لسنة ٣٧ ق — لسنة ١٩٦٨/٢/٦) ... ٣٢ ... ١٨٩

بطلان

”البطلان غير المتعلق بالنظام العام“ .

١ — أوجه البطلان المتعلقة بإجراءات التكليف بالحضور ليست من النظام العام . سقوط الحق في الدفع بها بحضور المتهم في الجلسة بنفسه .

(الطن رقم ٢٠٦١ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٦٨/٢/١٢) ... ٣٥ ... ٢٠٢

٢ — ليس للطاعن التمسك لأول مرة أمام محكمة النقض ببطلان إجراء اعلانه الذي يحمله حضوره جلسة المحاكمة .

(الطن رقم ٢٠٦١ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٦٨/٢/١٢) ... ٣٥ ... ٢٠٢

٣ — عدم جواز الطعن بالبطلان في الدليل المستمد من التفتيش الباطل إلا نؤمن شرع البطلان لمصلحته .

(الطن رقم ٢٥٩ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/٢/٤) ... ٥٩ ... ٣٢٠

راجع أيضا : إثبات .

(القاعدة رقم ٢٣ بالصحيفة رقم ١٢٤)

الصفحة	القاعدة	
		بلاغ كاذب
		تبرئة المتهم من جريمة البلاغ الكاذب لا تقتضى تبرئته من جريمة القذف لإختلاف أركان كل من الجريمتين .
٢١٥	٣٨ .....	(الطن رقم ١٨٩٠ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٣/٢/١٩٦٨ )
		( ت )
		تاجر . تأمينات إجتماعية . تبغ . تحقيق . تزوير . ترصد . تصد . تعويض . تفتيش . تقادم . تقليد . تكليف بالحضور . تموين . تهريب جمركي . توليد .
		تاجر
		راجع : تموين وقانون .
		( القاعدة رقم ٣٩ بالمصحفة رقم ٢٢٠ )
		تأمينات إجتماعية
		١ - وجوب إمسالك صاحب العمل سجلا لقيد أجور العاملين لديه . قرار وزير العمل رقم ١٨١ لسنة ١٩٦٤ .
١١٥	٢١ ... ..	(الطن رقم ٢٠٠٤ لسنة ٢٧ ق - جلسة ٢٩/١/١٩٦٨ )
		٢ - مؤدى نص المادة ١٢٦ من القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ في شأن التأمينات الاجتماعية ، أن المشرع فوض وزير العمل إصدار القرارات اللازمة لتنفيذه .
١١٥	٢١ ... ..	(الطن رقم ٢٠٠٤ لسنة ٢٧ ق - جلسة ٢٩/١/١٩٦٨ )
		تبغ
		راجع : تهريب جمركي .
		( القاعدة رقم ٢٤ بالمصحفة رقم ١٤٠ )

الصفحة	القاعدة	تحقيق
		”التحقيق بمعرفة النيابة“
		١ — اختصاص وكلاء النيابة الكلية بتحقيق جميع الحوادث التي تقع بدائرة المحكمة الكلية التي يتبعونها .
١٢٤	٢٣ ... ..	(الطعن رقم ١٩١٩ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٦٨/٢/٥)
		٢ — اختيار مكان التحقيق أمر متروك لتقدير وكيل النيابة المحقق .
١٥٦	٢٨ ... ..	(الطعن رقم ٢٠٦٨ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٦٨/٢/٥)
		٣ — حضور ضابط البحث الجنائي التحقيق لا يعيب إجراءاته .
١٥٦	٢٨ ... ..	(الطعن رقم ٢٠٦٨ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٦٨/٢/٥)
		٤ — قيام النيابة العامة بإجراء التحقيق بنفسها لا يقتضي قعود مأموري الضبط القضائي عن القيام بالواجبات المفروضة عليهم بمقتضى المادة ٢٤ إجراءات .
١٥٦	٢٨ ... ..	(الطعن رقم ٢٠٦٨ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٦٨/٢/٥)
		٥ — عملية عرض المتهم على الشهود للتعرف عليه . عدم رسم القانون طريقا خاصا لها يجب مراعاته .
١٥٦	٢٨ ... ..	(الطعن رقم ٢٠٦٨ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٦٨/٢/٥)
		التحقيق بمعرفة المحكمة :
		١ — نطاق حق التصدي المقرر لمحكمة الجنايات والدائرة الجنائية بمحكمة النقض عند الطعن لثاني مرة ؟ حرية الجهة التي تجرى التحقيق في حالة للتصدي في التصرف فيه .
٢٤٥	٤٥ ... ..	(الطعن رقم ١٧٩٧ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٦٨/٢/٢٠)

الصفحة	القاعدة	
		٢ - من حق محكمة الجنايات إحالة الدعوى الجنائية التي تصلحت هيئة سابقة لإقامتها إلى النيابة العامة . ( الطعن رقم ١٧٩٧ لسنة ٣٧ ق - جلسة ١٩٦٨/٢/٢٠ ) ... ٤٥ ... ٢٤٥
		تزوير
		”إثبات التزوير“
		١ - إثبات التزوير ليس له طريق خاص . ( الطعن رقم ٧ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٦٨/٢/٥ ) ... ٣١ ... ١٨١
		٢ - إثبات وقوع تزوير المحرر من المتهم يلزم عنه أن يتوفر في حقه ركن العلم بتزويره واستعماله . ( الطعن رقم ٧ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٦٨/٢/٥ ) ... ٣١ ... ١٨١
		٣ - للنيابة العامة ولسائر الخصوم الطعن بالتزوير في أية ورقة من أوراق القضية أمام محكمة النقض في حدود تحقيق تجريه في أوجه الطعن المقدمة إليها . ( الطعن رقم ١٩٠٣ لسنة ٣٧ ق - جلسة ١٩٦٨/٢/٢٧ ) ... ٥٣ ... ٢٨٨
		٤ - الطعن بالتزوير في ورقة مقدمة في الدعوى من وسائل الدفاع التي تخضع لتقدير المحكمة . لها ألا تحقق الطعن بنفسها ولا تحيله إلى النيابة العامة لتحقيقه وألا توقف الفصل في الدعوى الأصلية إذا ما قدرت عدم جدية الطعن . ( الطعن رقم ١٩٠٣ لسنة ٣٧ ق - جلسة ١٩٦٨/٢/٢٧ ) ... ٥٣ ... ٢٨٨
		”تزوير الأوراق الرسمية“
		١ - دفتر الاشتراك الكيلومتري الصادر من هيئة السكك الحديدية من الأوراق الرسمية . ( الطعن رقم ٧ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٦٨/٢/٥ ) ... ٣١ ... ٢٨١

الصفحة	القاعدة	نصها	مذاهب
٣٥٨	٦٧	٢ - عدم التزام الحكم بالتحديث استقلاً عن القصد الجنائي في جريمة التزوير ما دام أن ما أورده في ديانته لواقعة التزوير وفي دفعه على دفاعه بطاعن ما يتحقق به توافره - ١٠ / ٢٨٤ - ٨٦ / ٢٢٢ (الطن رقم ٢٤٥ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٦٨/٢/٢٥) ...	
٣٥٨	٦٧	٣ - مجرد تغيير الحقيقة بطريق الغش في الأوراق الرسمية بالوسائل التي نص عليها القانون يتحقق به جريمة التزوير فيها . (الطن رقم ٢٤٥ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٦٨/٢/٢٥) ...	
		راجع أيضاً : إشراك . (القاعدة رقم ٥٢ بالصيغة رقم ٢٨٤) ...	
		”تزوير الأوراق العرفية“ .	
		١ - جريمة التزوير : أركانها ؟ مجرد تغيير الحقيقة في محرر عرفي بوضع المضام مزور . كفايته لتوافر جريمة التزوير متى كان من الممكن أن يترتب عليه ضرر للغير .	
		تحدث الحكم استقلاً عن ركني القصد الجنائي والضرر ...	
		غير لازم لصحة الحكم بالإدانة في جريمة التزوير ...	
٣٥٨	٦٧	(الطن رقم ٢٠٦٥ لسنة ٣٧ ق - جلسة ١٩٦٨/٢/٢٥) ...	
		٢ - إهمال المتهم في تحري الحقيقة مهما كانت درجته ، لا يتحقق به القصد الجنائي في جريمة التزوير ...	
٣٥٨	٦٧	(الطن رقم ٦٦ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٦٨/٢/٢٦) ...	
		٢ - صور خاصة من التزوير ...	
		عدم جدوى النعي على الحكم لعدم توافر القصد الجنائي في جريمة عزو طفل حديث العهد بالولادة (غير والدته) ما دام أنه قضى ...	

الصفحة	القاعدة	
		على المتهم بعموكة تدخل في نطاق العقوبة المقررة لجريمة الاشتراك في تزوير بيانات السجل المدني المسندة إليه .
٣٤٠	٦٣ ... ..	( الطعن رقم ٢٦٢ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/٣/١٨ )
		راجع أيضا . حكم .
		( القاعدة رقم ٤ بالصحيفة رقم ٢١ )
		ونقض .
		( القاعدة رقم ٣١ بالصحيفة رقم ١٨١ )
		ترصد
		حكم ظرف التردد في تشديد العقوبة لحكم ظرف سبق الإصرار . إثبات توافر أحدهما يغني عن إثبات توافر الآخر .
٨١	١٤ ... ..	( الطعن رقم ١٩٣٠ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٦٨/١/٢٢ )
		تصد
		١ — نطاق حق التصدي المقرر لمحكمة الجنايات والدائرة الجناية بمحكمة النقض عند الطعن لثاني مرة ؟ حرية الجهة التي تجري التحقيق في حالة التصدي في التصرف فيه .
٢٤٥	٤٥ ... ..	( الطعن رقم ١٧٩٧ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٦٨/٢/٢٠ )
		٢ — من حق محكمة الجنايات إحالة الدعوى الجناية التي تصدت هيئة سابقة لإقامتها إلى النيابة العامة .
٢٤٥	٤٥ ... ..	( الطعن رقم ١٧٩٧ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٦٨/٢/٢٠ )
		راجع أيضا : ارتباط .
		( القاعدة رقم ٥٦ بالصحيفة رقم ٣٠٠ )

الصفحة	القاعدة	تعويض
		١ — ليس في القانون ما يمنع إلزام متهم وحده بتعويض كل الضرر الناشئ عن جريمة ولو ارتكبها معه آخر .
٢٠٧	٣٦ ...	( الطعن رقم ٢٢٥٩ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٦٨/٢/١٢ )
		٢ — تقدير التعويض . أمر موضوعي . بشرط إحاطة الحكم بعناصر المسؤولية المدنية .
٢٢٣	٤٠ ... ..	( الطعن رقم ١٨٤١ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٦٨/٢/١٩ )
		تفتيش
		إذن التفتيش :
		”إصداره وتنفيذه“ .
		١ — إذن التفتيش . بياناته . ؟ النص فيه على تحديد نطاق تنفيذه بدائرة الاختصاص المكاني لصدوره . غير واجب .
١٢٤	٢٣ ... ..	( الطعن رقم ١٩١٩ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٦٨/٢/٥ )
		٢ — لأي مأمور ضبط قضائي تنفيذ الإذن طالما لم يعين مأمورا بعينه .
١٢٤	٢٣ ... ..	( الطعن رقم ١٩١٩ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٦٨/٢/٥ )
		٣ — عدم تعيين الإذن اسم المأذون له بإجراء التفتيش . لا يعيبه .
١٢٤	٢٣ ... ..	( الطعن رقم ١٩١٩ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٦٨/٢/٥ )
		٤ — إصدار سلطة التحقيق الإذن لمن قام بالتحريرات . غير واجب .
١٢٤	٢٣ ... ..	( الطعن رقم ١٩١٩ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٦٨/٢/٥ )

الصفحة	القائمة	
		٥ - رئيس مكتب المخدرات . الأشخاص الذين يحق له الاستماعة بهم في إجراء التفتيش .
١٢٤	٢٣	(الطن رقم ١٩١٩ لسنة ٣٧ ق - جلسة ١٩٦٨/٢/٥) ... ..
		٦ - تقدير جدية التحريات وكفايتها لإصدار الأمر بالتفتيش . أمر موضوعي . الأمر فيه موكل إلى سلطة التحقيق تحت إشراف محكمة الموضوع .
١٢٤	٢٣	(الطن رقم ١٩١٩ لسنة ٣٧ ق - جلسة ١٩٦٨/٢/٥) ... ..
٣٠٠	٥٦	(والطن رقم ٢٠٤٧ لسنة ٣٧ ق - جلسة ١٩٦٨/٣/٤) ... ..
٣٣١	٦١	(والطن رقم ٣٥ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٦٨/٣/١٨) ... ..
		٧ - إثارة أمر انحسار اختصاص الضابط المحلي عن الامتداد إلى مكان الضبط لأول مرة أمام محكمة النقض . غير مقبول .
١٢٤	٢٣	(الطن رقم ١٩١٩ لسنة ٣٧ ق - جلسة ١٩٦٨/٢/٥) ... ..
		٨ - الاختصاص بإصدار إذن التفتيش يتحدد بمكان وقوع الجريمة أو محل إقامة المتهم أو بالمكان الذي يضبط فيه . المادة ٢١٧ إجراءات .
١٢٤	٢٣	(الطن رقم ١٩١٩ لسنة ٣٧ ق - جلسة ١٩٦٨/٢/٥) ... ..
		«حق مأمور الضبط في التفتيش» . للمأموري الضبط القضائي تفتيش المتهم كلما جازله القبض عليه . المادة ٤٦ إجراءات .
١٥٦	٢٨	(الطن رقم ٢٠٦٨ لسنة ٣٧ ق - جلسة ١٩٦٨/٢/٥) ... ..
		«الرضاء بالتفتيش» : صححة التفتيش الذي يجريه ضابط الشرطة في منزل بإذن صاحبه أو من ينوب عنه في غيبته . مثال .
١٥٦	٢٨	(الطن رقم ٢٠٦٨ لسنة ٣٧ ق - جلسة ١٩٦٨/٢/٥) ... ..

الصفحة	القاعدة	
		”الدفع ببطلان التفتيش“ :
		١ — الدفع ببطلان التفتيش لعدم جدية التحريات . طبيعته : دفع قانوني مختلط بالواقع . عدم جواز إثارتة لأول مرة أمام محكمة النقض .
١٢٤	٢٣	( الطعن رقم ١٩١٩ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٦٨/٢/٥ ) ... ..
		٢ — عدم جواز الطعن بالبطلان في الدليل المستمد من التفتيش الباطل إلا ممن شرع البطلان لمصلحته .
٣٢٠	٥٩	( الطعن رقم ٢٥٩ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/٣/٤ ) ... ..
		٣ — إنصراف القيود الواردة على حق رجل الضبط في إجراء القبض والتفتيش على السيارات الخاصة دون السيارات المعدة للأجرة .
٣٢٠	٥٩	( الطعن رقم ٢٥٩ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/٣/٤ ) ... ..
		راجع أيضا : إستيقاف . ( القاعدة رقم ٧١ بالصحيفة رقم ٣٧١ ) وحكم . ( القاعدة رقم ٢٣ بالصحيفة رقم ١٢٤ )
		تقادم
		مجرد التأشير من وكيل النيابة العامة بتقديم القضية إلى المحكمة . طبيعته : أمر إداري . لا أثر له في قطع إجراءات التقادم .
٢١١	٣٧	( الطعن رقم ١٧٢٩ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٦٨/٢/١٣ ) ... ..
		تقليد
		راجع : عقوبة . ( القاعدة رقم ٣١ بالصحيفة رقم ١٨١ )

الصفحة	القاعدة	
		<b>تكليف بالحضور</b>
		١ - أوجه البطلان المتعلقة بإجراءات التكليف بالحضور ليست من النظام العام . سقوط الحق في الدفع بها بحضور المتهم في الجلسة بنفسه .
٢٠٢	٣٥	(الطعن رقم ٢٠٦١ لسنة ٣٧ ق - جلسة ١٩٦٨/٢/١٢) ... ..
		٢ - ليس للطاعن التمسك لأول مرة أمام محكمة النقض ببطلان إجراء إعلانه الذي صححه حضوره جلسة المحاكمة .
٢٠٢	٣٥	(الطعن رقم ٢٠٦١ لسنة ٣٧ ق - جلسة ١٩٦٨/٢/١٢) ... ..
		<b>تموين</b>
		١ - المرجع في تحديد وزن الرغيف إلى القرار الساري وقت صنعه ناقصا - دون أن يرفع عنه صفة الجريمة ما يصدر بعده من قرارات بانقاص الوزن .
٣٩	٨	(الطعن رقم ٢١٤٩ لسنة ٣٧ ق - جلسة ١٩٦٨/١/٨) ... ..
		٢ - خلو الحكم من بيان وزن رغيف الخبز . يصححه بالقصور .
٩٢	١٦	(الطعن رقم ١٩٧٨ لسنة ٣٧ ق - جلسة ١٩٦٨/١/٢٢) ... ..
		٣ - بيع الدقيق الفاخر نمرة ( ١ ) إستخراج ٧٢٪ ممن يتجر فيه من أصحاب محال البقالة بغير ترخيص . عمل مؤثم قانونا .
٢٢٠	٣٩	(الطعن رقم ١٨٩٥ لسنة ٣٧ ق - جلسة ١٩٦٨/٢/١٣) ... ..
		٤ - تحقق العجز في وزن الخبز البلدي بعد مرور ثلاث ساعات على تهويته دون تأثير لما قد يطرأ بعد ذلك من زيادة في نسبة العجز .
٢٢٨	٤١	(الطعن رقم ٢١٧٧ لسنة ٣٧ ق - جلسة ١٩٦٨/٢/١٩) ... ..

الصفحة	القاعدة	
		٥ — إجراء وزن الخبز عند ضبطه على ميزان الخبز . غير لازم قانونا .
٢٢٨	٤١	(الطن رقم ٢١٧٧ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٦٨/٢/١٩) ... ..
		٦ — النص في القرارات الوزارية على إجراءات وزن الخبز وكيفية حصوله . مقصود به الإرشاد والتوجيه للموظفين المنوط بهم المراقبة وإثبات المخالفة .
٢٢٨	٤١	(الطن رقم ٢١٧٧ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٦٨/٢/١٩) ... ..
		٧ — معاقبة من يتصرف في مواد التموين لغير المستهلكين لها بالعقوبة المغلظة المنصوص عليها في الفقرتين الأولى والثانية من المادة ٥٦ من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ .
٢٤٢	٤٤	(الطن رقم ٦٣ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/٢/١٩) ... ..
		راجع أيضا : طعن .
		( القاعدة رقم ٨ بالصحيفة رقم ٣٩ )
		وقانون .
		( القاعدة رقم ٣٩ بالصحيفة رقم ٢٢٠ )
		تهريب جمركي
		١ — حالات تهريب التبغ . قصرها على الأحوال التي حددتها المادة ٢ من القانون ٩٢ لسنة ١٩٦٤ .
١٤٠	٢٤	(الطن رقم ٢٠٣٢ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٦٨/٢/٥) ... ..
		٢ — مجرد كون الدخان المضبوط أخضر لا يتوفر به وحده اعتباره مهربا وفق القانون . مثال لتسييب معيب .
١٤٠	٢٤	(الطن رقم ٢٠٣٢ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٦٨/٢/٥) ... ..
		٣ — عدم منازعة المتهم في أن ما ضبط معه هو من الذهب ليس له بعد ذلك أن ينعى على المحكمة عدم إجراء تحليل كياوى للمادة المذكورة ، مادام لم يطلب منها ذلك .
١٩٨	٣٤	(الطن رقم ٢٠٥٣ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٦٨/٢/١٢) ... ..

## توليد

راجع : طب .

( القاعدة رقم ٤٦ بالصحيفة رقم ٢٥٤ )

## ( ج )

جرح عمد . جريمة . جلب . جمارك . جمعيات تعاونية .

## جرح عمد

مسائلة كل من لا يملك مزاولة مهنة الطب عما يحدثه للغير  
من جروح وما إليها على أساس العمد . اعفاؤه من العقوبة متى  
توافرت حالة الضرورة .

( الطعن رقم ١٩٢٧ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٦٨/٢/٢٠ ) ... ٤٦ ... ٢٥٤

راجع أيضا : طب .

( القاعدة رقم ٤٦ بالصحيفة رقم ٢٥٤ )

## جريمة

” أركان الجريمة “ .

١ — تحقق العود في جرائم إحراز المخدرات ، إذا كانت  
الجريمة السابق الحكم فيها على المتهم وتلك التي يحاكم من أجلها  
من بين الجرائم المنصوص عليها في المادتين ٣٣ ، ٣٤ من  
القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ .

( الطعن رقم ١٧٨٨ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٦٨/١/٩ ) ... ٩ ... ٤٤

الصفحة	القاعدة
	٢ — تحقق جريمة جلب الجواهر المخدرة بنقلها على خلاف الأحكام المنظمة لذلك . المواد من ٣ إلى ٦ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ .
٤٧	( الطعن رقم ١٩٣٥ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٦٨/١/١٥ ) ... ١٠
	٣ — إختصاص الموظف بالعمل الذي طلب إليه أدائه . ركن في جريمة عرض الرشوة . وجوب إثباته بما ينحسم به أمره وخاصة عند المنازعة فيه .
١٢٠	( الطعن رقم ٢٠١٤ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٦٨/١/٢٩ ) ... ٢٢
	٤ — تحقق القصد الجنائي في جريمة الحريق العمد المنصوص عليها في المادة ٢٥٣ عقوبات . متى وضع الجنائي النار في شيء من الأشياء المذكورة بها علما بملكيته للغير .
١٧٦	( الطعن رقم ٢٢٧٤ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٦٨/٢/٥ ) ... ٣٠
	٥ — توجه الإرادة اختيارا إلى وضع النار . كفايته لتوافر العمد في معنى المادة ٢٥٣ عقوبات .
١٧٦	( الطعن رقم ٢٢٧٤ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٦٨/٢/٥ ) ... ٣٠
	٦ — كفاية وضع النار عمدا في مخزن مملوك للغير لقيام المسؤولية الجنائية وفق المادة ٢٥٣ عقوبات . وجوب مؤاخذة المتهم بقصده الاحتمالي ومساءلته عن كافة النتائج المترتبة على فعله .
١٧٦	( الطعن رقم ٢٢٧٤ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٦٨/٢/٥ ) ... ٣٠
	٧ — عنصرا الابتكار والجدّة شرطان أساسيان في كل من الاختراع والنموذج الصناعي .
١٨٩	( الطعن رقم ١٧٩٦ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٦٨/٢/٦ ) ... ٣٢

الصفحة	القاعدة	
		٨ — وجود عجز في الشيء الذي أوتمن عليه المتهم . لا ينهض قرين الاختلاس بمعناه القانوني .
١٩٤	٣٣	( الطعن رقم ٢٠٥٠ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٦٨/٢/١٢ ) ... ..
		٩ — تبرئة المتهم من جريمة البلاغ الكاذب لا تقتضي تبرئته من جريمة القذف لاختلاف أركان كل من الجريمتين .
٢١٥	٣٨	( الطعن رقم ١٨٩٠ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٦٨/٢/١٢ ) ... ..
		١٠ — مداول الرشوة في مجال تطبيق المادة ١٠٦ مكررا عقوبات ؟ شمولها حالة استعمال النفوذ الحقيقي أو المزعوم للحصول أو محاولة الحصول في مقابلها على منزلة ما من أية سلطة عامة .
		المقصود بالزعم هو مطلق القول دون اشتراط اقترانه بعناصر أخرى أو وسائل احتيالية .
		توقيع عقوبة الجناية المنصوص عليها في المادة ١٠٤ عقوبات إذا كان الجاني موظفا عموميا . وإلا وقعت عقوبة الجنحة المنصوص عليها في عجز المادة ١٠٦ مكررا عقوبات .
٢٣٨	٤٣	( الطعن رقم ٥٩ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/٢/١٩ ) ... ..
		١١ — جريمة عرض الوساطة في الرشوة . متى تتحقق ؟
٢٣٨	٤٣	( الطعن رقم ٥٩ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/٢/١٩ ) ... ..
		١٢ — جريمة التزوير . أركانها ؟ مجرد تغيير الحقيقة في محرر عرفي بوضع إمضاء مزور . كفايته لتوافر جريمة التزوير . متى كان من الممكن أن يترتب عليه ضرر للغير .
		تحدث الحكم استقلالاً عن ركني القصد الجنائي والضرر . غير لازم لصحة الحكم بالإدانة في جريمة التزوير .
٢٦٠	٤٧	( الطعن رقم ٢٠٦٥ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٦٨/٢/٢٠ ) ... ..

الصفحة	القاعدة	
		١٣ — جريمة خيانة الأمانة . أركانها ؟
٢٦٠	٤٧	(الطن رقم ٢٠٦٥ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٦٨/٢/٢٠) ... ..
		١٤ — إهمال المتهم في تحري الحقيقة مهما كانت درجته ، لا يتحقق به القصد الجنائي في جريمة التزوير .
٢٨٠	٥١	(الطن رقم ٦٦ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/٢/٢٦) ... ..
		١٥ — شمول الفقرة الأولى من المادة الأولى من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦١ شتى صور التحريض على البغاء وتسهيله للمذكر والأنثى على السواء .
		تحقق التحريض على البغاء بأى فعل من الأفعال المفسدة للاخلاق ولو كان عرضا مادام جديا فى ظاهره وفيه ما يكفى للتأثير على المجنى عليه المخاطب به وإغوائه بقصد ارتكاب الفجور أو الدعارة .
٢٩٥	٥٥	(الطن رقم ٢٠٥٢ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٦٨/٢/٢٧) ... ..
		١٦ — تحقق القصد الجنائي في جريمة إحراز المخدر بعلم الجاني كنه ما يحزره .
٣٠٨	٥٧	(الطن رقم ٢٢٧٣ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٦٨/٣/٤) ... ..
		١٧ — عزو طفل زورا إلى غير والديه ، يتحقق به القصد الجنائي في الجريمة المنصوص عليها في المادة ١/٢٨٣ عقوبات .
٣٤٠	٦٣	(الطن رقم ٢٦٢ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/٣/١٨) ... ..
		١٨ — العيب بملكية الشيء المسلم بمقتضى عقد الائتمان هو مناط العقاب في جريمة خيانة الأمانة .
٣٤٤	٦٤	(الطن رقم ٢٩١ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/٣/١٨) ... ..
		١٩ — تمام الاختلاس في جريمة خيانة الأمانة بتغيير الحياة الناقصة إلى حيازة كاملة .
٣٤٤	٦٤	(الطن رقم ٢٩١ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/٣/١٨) ... ..

الصفحة	القاعدة	
٣٥٨	٦٧	٢٠ - مجرد تغيير الحقيقة بطريق الغش في الأوراق الرسمية بالوسائل التي نص عليها القانون يتحقق به جريمة التزوير فيها . ( المظن رقم ٢٤٥ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٦٨/٣/٢٥ ) .. .. .
		جريمة
		« أركانها »
		راجع : إشتراك .
		( القاعدة رقم ١٠ بالصحيفة رقم ٤٧ )
		وإصابة خطأ .
		( القاعدة رقم ١٩ بالصحيفة رقم ١٠٧ )
		وتموين .
		( القاعدتان رقم ٤١، ٣٩ بالصحيفتين رقمي ٢٢٨، ٢٢٠ )
		وحكم .
		( القواعد أرقام ٣٤، ٣٦، ٦٦ بالصحائف أرقام ١٩٨، ٧٠، ٢٠٠، ٣٥٠ )
		وطب .
		( القاعدة رقم ٤٦ بالصحيفة رقم ٢٥٤ )
		وعقوبة .
		( القاعدة رقم ٥٥ بالصحيفة رقم ٢٩٥ )
		وغش .
		( القاعدة رقم ٦٢ بالصحيفة رقم ٣٣٤ )
		وقانون .
		( القاعدة رقم ٣٩ بالصحيفة رقم ٢٢٠ )
		وقتل خطأ .
		( القاعدة رقم ٤٢ بالصحيفة رقم ٢٣٣ )
		ونقض .
		( القاعدة رقم ٥٢ بالصحيفة رقم ٢٨٤ )

الصفحة	القاعدة	
		” الجريمة المستمرة “ .
١٢٤	٢٣	١ — جريمة إحراز أو حيازة المخدر من الجرائم المستمرة . (الطن رقم ١٩١٩ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٦٨/٢/٥ )
		٢ — جريمة نقل المخدر . مستمرة .
٣٢٠	٥٩	تعليق الإذن بالتفتيش على إستمرار تلك الجريمة إلى دائرة الاختصاص . صحته . (الطن رقم ٢٥٩ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/٣/٤ )
		جلب
٤٧	١٠	١ — تحقق جريمة جلب الجواهر المخدرة بنقلها على خلاف الأحكام المنظمة لذلك . المواد من ٣ إلى ٦ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ . (الطن رقم ١٩٣٥ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٦٨/١/١٥ )
٤٧	١٠	٢ — تخطى الحدود الجمركية أو الخط الجمركي بجواهر مخدرة بغير ترخيص ، يعد جلبا لها . (الطن رقم ١٩٣٥ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٦٨/١/١٥ )
		جمارك
		راجع : جلب . ( القاعدة رقم ١٠ بالصحيفة رقم ٤٧ )
		جمعيات تعاونية
		راجع : إختلاص . ( القاعدة رقم ١٨ بالصحيفة رقم ١٠٠ )

الصفحة	القاعدة	
		(ح)
		حجية الشيء المقضي . حريق عمد . حكم .
		حجية الشيء المقضي
		راجع : حكم .
		( الفوائد أرقام ١٣ ، ٤٧ ، ٣٦ ، ٤٧ ، ٧٢ ، ٢٦٠ ، ٢٠٧ ، ٢٦٠ )
		حريق عمد
		١ - تحقق القصد الجنائي في جريمة الحريق العمد المنصوص عليها في المادة ٢٥٣ عقوبات . متى وضع الجاني النار في شيء من الأشياء المذكورة بها علما بملكيته للغير .
١٧٦	٣٠	( الطعن رقم ٢٢٧٤ لسنة ٣٧ ق - جلسة ١٩٦٨/٢/٥ ) ... ..
		٢ - توجه الإرادة إختيارا إلى وضع النار . كفايته لتوافر العمد في معنى المادة ٢٥٣ عقوبات .
١٧٦	٣٠	( الطعن رقم ٢٢٧٤ لسنة ٣٧ ق - جلسة ١٩٦٨/٢/٥ ) ... ..
		٣ - كفاية وضع النار عمدا في مخزن مملوك للغير لقيام المسؤولية الجنائية وفق المادة ٢٥٣ عقوبات . وجوب مؤاخذة المتهم بقصده الاحتمالي ومساءلته عن كافة النتائج المترتبة على فعله .
١٧٦	٣٠	( الطعن رقم ٢٢٧٤ لسنة ٣٧ ق - جلسة ١٩٦٨/٢/٥ ) ... ..
		حكم
		” إصداره “
		١ - جواز اشتراك القاضي الذي عرضت عليه الدعوى

الصفحة	المقابلة	
		بمحكمة أول درجة في الهيئة الاستئنافية التي فصلت فيها طالب أنه لم يبد فيها رأيا أو يصدر فيها حكما .
١٤٨	٢٦	( الطعن رقم ٢٠٤٥ لسنة ٣٧ ق - جلسة ١٩٦٨/٢/٥ ) ... ..
		٢ - النص على إجماع الآراء قرين النطق بالحكم بالإعدام شرط لازم لصحة صدور الحكم بتلك العقوبة .
٣٦٨	٧٠	( الطعن رقم ٢٦٥ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٦٨/٣/٢٥ ) ... ..
		بياناته :
		” بيانات الديباجة “
		راجع : مستشار الإحالة .
		( القاعدة رقم ٣١ بالصحيفة رقم ١٨١ ) .
		” بيانات التسيب “
		عدم جواز تحريك الدعوى الجنائية في جريمة بيع طوابع دمغة سبق استعمالها قبل صدور طلب كتابي من مصلحة الضرائب . اعتبار هذا البيان من البيانات الجوهرية التي يجب أن يتضمنها الحكم وإلا صدر باطلا . لا يغني عن ذلك أن يكون ثابتا بالأوراق صدور مثل هذا الطلب من مصلحة الضرائب .
٣٧	٧	( الطعن رقم ٢١٢٩ لسنة ٣٧ ق - جلسة ١٩٦٨/١/٨ ) ... ..
		التسيب المعيب :
		١ - البت في المسائل الفنية البحتة . وجوب تحقيقه عن طريق المختص فنيا .
٣٣	٦	( الطعن رقم ١٩٣٤ لسنة ٣٧ ق - جلسة ١٩٦٨/١/٨ ) ... ..

الصفحة	القائمة
	٢ — وجوب الاستناد في تنفيذ رأى الخبير إلى أسانيد فنية تحملة .
٣٣	٦ ... (الطن رقم ١٩٣٤ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٦٨/١/٨)
	٣ — توقيع الحكم على الطاعن العقوبة المغالطة المنصوص عليها في المادة ٢/٣٤ من القانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ رغم تخلف ظرف العود . عيب .
٤٤	٩ ... (الطن رقم ١٧٨٨ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٦٨/١/٩)
	٤ — نفى بعض أسباب الحكم لما أثبتته البعض الآخر . يصم الحكم بالتناقض .
٤٧	١٠ ... (الطن رقم ١٩٣٥ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٦٨/١/١٥)
	٥ — خلو الحكم من بيان وزن وغيف الخبر . يصمه بالقصور .
٩٢	١٦ ... (الطن رقم ١٩٧٨ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٦٨/١/٢٢)
	٦ — معاقبة المتهم بعقوبة غير تلك المقررة للجناية المسندة إليه . يعيب الحكم . مثال في اختلاس .
١٠٠	١٨ ... (الطن رقم ١٧٨٧ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٦٨/١/٢٣)
	٧ — إختصاص الموظف بالعمل الذي طلب إليه أدائه . ركن في جريمة عرض الرشوة . وجوب إثباته بما ينحسم به أمره وخاصة عند المنازعة فيه .
١٢٠	٢٢ ... (الطن رقم ٢٠١٤ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٦٨/١/٢٩)
	٨ — وجوب بناء الأحكام على الجزم واليقين .
١٢٠	٢٢ ... (الطن رقم ٢٠١٤ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٦٨/١/٢٩)

الصفحة	القاعدة	
		٩ — مجرد كون الدخان المضبوط أخضر لا يتوفر به وحده إعتباره مهرباً وفق القانون . مثال لتسبب معيب .
١٤٠	٢٤	( الطعن رقم ٢٠٣٢ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٦٨/٢/٥ ) ... ..
		١٠ — تقدير الوقائع التي يستتج منها قيام حالة الدفاع الشرعى . موضوعى .
١٤٣	٢٥	( الطعن رقم ٢٠٣٣ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٦٨/٢/٥ ) ... ..
		١١ — إطراح الحكم لدفاع المتهم بأنه كان فى حالة دفاع شرعى دون تفطن لما يظاهر ذلك الدفاع من وقائع . يعيبه .
١٤٣	٢٥	( الطعن رقم ٢٠٣٣ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٦٨/٢/٥ ) ... ..
		١٢ — عنصر الابتكار والجدّة شرطان أساسيان فى كل من الاختراع والنموذج الصناعى .
١٨٩	٣٢	( الطعن رقم ١٧٩٦ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٦٨/٢/٦ ) ... ..
		١٣ — وجوب تبيان الحكم الأدلة التى استند إليها ومؤداها بيانا كافيا يتضح منه مدى تأييده للواقعة كما اقتنعت بها المحكمة .
١٨٩	٣٢	( الطعن رقم ١٧٩٦ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٦٨/٢/٦ ) ... ..
		١٤ — تصدر القصور فى التسبب على أوجه الطعن المتعلقة بمخالفة القانون . مما يمتنع معه على محكمة النقض التعرض لما انساق إليه الحكم المطعون فيه من قرارات قانونية .
١٩٤	٣٣	( الطعن رقم ٢٠٥٠ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٦٨/٢/١٢ ) ... ..
		١٥ — الدفاع المتعلق بتحقيق دليل مقدم للقضاء . جوهرى . وجوب تحقيق المحكمة له والرد عليه .
١٩٤	٣٣	( الطعن رقم ٢٠٥٠ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٦٨/٢/١٢ ) ... ..

الصفحة	القاعدة	
		١٦ — حكم الإدانة ببياناته ؟ مثال لتسبب معيب .
٢٧٢	٤٩ ... ..	( الطعن رقم ٢٣٢٢ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٦٨/٢/٢٦ )
		١٧ — نية القتل . مثال لتسبب معيب على توافرها .
٢٧٦	٥٠ ... ..	( الطعن رقم ٦٥ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/٢/٢٦ )
		١٨ — وجوب إيراد الحكم الأدلة التي أسس عليها قضاءه .
٢٨٠	٥١ ... ..	( الطعن رقم ٦٦ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/٢/٢٦ )
		١٩ — عدم جواز محاجة المتهم بإعمال الحكم المادة ٣٢ عقوبات في حقه ، إذا كان الخطأ في الاستدلال يشمل الحكم كله .
٢٨٤	٥٢ ... ..	( الطعن رقم ٦٨ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/٢/٢٦ )
		٢٠ — تحقق الاشتراك في الجريمة إذا كان وقوعها ثمرة لهذا الاشتراك .
		جواز الاستدلال على الاشتراك بفعل لاحق .
٢٨٤	٥٢ ... ..	( الطعن رقم ٦٨ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/٢/٢٦ )
		٢١ — مثال لخطأ الحكم في الاسناد ؟
٢٨٤	٥٢ ... ..	( الطعن رقم ٦٨ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/٢/٢٦ )
		٢٢ — رد الحكم على دفاع المتهمين بما يخالف الثابت في أوراق الدعوى . يعيبه .
٢٩٢	٥٤ ... ..	( الطعن رقم ٢٠٥١ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٦٨/٢/٢٧ )
		٢٣ — عدم جواز إدخال القاضي في تكوين عقيدته بصحة الواقعة التي أقام عليها قضاءه أو بعدم صحتها حكما لسواه .
٣٣٤	٦٢ ... ..	( الطعن رقم ٤٣ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/٣/١٨ )

الصفحة	القاعدة	
		٢٤ — التحريات وحدها لا تصلح أن تكون قرينة معينة أو دليلا أساسيا على ثبوت التهمة .
٣٣٤	٦٢	( الطعن رقم ٤٣ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/٣/١٨ ) ... ..
		٢٥ — إقامة الحكم قضاء على مجرد رأى محرر محضر الضبط . يعيبه .
٣٣٤	٦٢	( الطعن رقم ٤٣ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/٣/١٨ ) ... ..
		٢٦ — قرينة إقراض العلم بالغش المنشأة بالقانونين ٥٢٢ لسنة ١٩٥٥ ، ٨٠ لسنة ١٩٦١ . قابليتها للنفى بغير اشتراط نوع معين من الأدلة .
٣٣٤	٦٢	( الطعن رقم ٤٣ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/٣/١٨ ) ... ..
		٢٧ — وجوب تقصى المحكمة لدفاع قصد به نفى الركن المعنوى للجريمة .
٣٣٤	٦٢	( الطعن رقم ٤٣ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/٣/١٨ ) ... ..
		راجع أيضا : إختلاس . ( القاعدة رقم ٣٣ بالصحيفة رقم ١٩٤ ) ومواد مخدرة . ( القاعدة رقم ٥٧ بالصحيفة رقم ٣٠٨ ) ونقض . ( القاعدة رقم ٢١ بالصحيفة رقم ١١٥ )
		التسبيب غير المعيب :
		١ — طلب المعاينة الذى تلتزم المحكمة بإجابته أو الرد عليه ؟
١٢	٢	( الطعن رقم ١٢٦٨ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٦٨/١/٨ ) ... ..
١٢٤	٢٣	( الطعن رقم ١٩١٩ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٦٨/٢/٥ ) ... ..

الصفحة	القاعدة	
		٢ — تقدير الخطأ المستوجب لمسئولية مرتكبه جنائيا أو مدنيا موضوعي .
١٢	٢	(الظعن رقم ١٢٦٨ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٦٨/١/٨) ... ..
٩٤	١٧	(والظعن رقم ١٩٨١ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٦٨/١/٢٢) ... ..
٢٠٧	٣٦	(والظعن رقم ٢٢٥٩ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٦٨/٢/١٢) ... ..
		٣ — تقدير توافر رابطة السببية بين الخطأ والضرر — موضوعي .
١٢	٢	(الظعن رقم ١٢٦٨ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٦٨/١/٨) ... ..
		٤ — السرعة التي تصلح أساسا للمساءلة الجنائية في جرمي القتل والإصابة الخطأ ؟ تقديرها . أمر موضوعي . لا يصح قياسها بالنظريات والمعادلات الحسابية لا خلاف تقديرها بحسب الزمان والمكان والظروف الملازمة للحادث .
١٢	٢	(الظعن رقم ١٢٦٨ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٦٨/١/٨) ... ..
		٥ — كفاية إقامة الحكم على أسباب متبعة ورده على دفاع المتهم بما يفنده .
٢١	٤	(الظعن رقم ١٩٢٠ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٦٨/١/٨) ... ..
		٦ — حق محكمة الموضوع في أن تجزئ أي دليل وتأخذ منه بما تظمن إليه .
٤٧	١٠	(الظعن رقم ١٩٣٥ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٦٨/١/١٥) ... ..
		٧ — عدم التزام الحكم بالرد على دفاع يتصل بدليل لم يأخذه .
٤٧	١٠	(الظعن رقم ١٩٣٥ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٦٨/١/١٥) ... ..
		٨ — إنحسار الخطأ في الإسناد عن الحكم إذا أقيم على ماله أصل ثابت في الأوراق ، ولم يخرج في الدليل عن فحواه .
٤٧	١٠	(الظعن رقم ١٩٣٥ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٦٨/١/١٥) ... ..

الصفحة	القائمة	
		٩ — خطأ الحكم في إسناد ظرف مشدد للمتهم . لا يعيبه . ما دام أنه قد آخذ بالعقوبة المقررة قانوناً للجريمة المسندة إليه مجردة من الظرف المذكور .
٤٧	١٠	(الظعن رقم ١٩٣٥ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٦٨/١/١٥) ... ..
		١٠ — متى لا تلتزم المحكمة بسماع ما يبيد المتهم من أوجه الدفاع وتحقيقه ؟ إذا كانت الواقعة قد وضحت لديها أو كان الأمر المطلوب تحقيقه غير منتج في الدعوى . شرط ذلك ؟ أن تبين العلة . مثال .
٨١	١٤	(الظعن رقم ١٩٣٠ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٦٨/١/٢٢) ... ..
		١١ — حكم ظرف التردد في تشديد العقوبة لحكم ظرف سبق الاصرار . إثبات توافر أحدهما يغني عن إثبات توافر الآخر .
٨١	١٤	(الظعن رقم ١٩٣٠ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٦٨/١/٢٢) ... ..
		١٢ — تطابق مؤدى الدليل القولي مع مضمون الدليل الفنى . غير لازم لصحة تسبيب الأحكام . كفاية أن يكون الدليلان غير متعارضين بما يستعصى على الملاءمة والتوفيق .
٨١	١٤	(الظعن رقم ١٩٣٠ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٦٨/١/٢٢) ... ..
١٥٦	٢٨	(والظعن رقم ٢٠٦٨ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٦٨/٢/٥) ... ..
		١٣ — إحالة الحكم في بيان شهادة الشهود إلى ما أورده من أقوال شاهد آخر . لا يعيبه .
٨٦	١٥	(الظعن رقم ١٩٧٢ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٦٨/١/٢٢) ... ..
١٢٤	٢٣	(والظعن رقم ١٩١٩ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٦٨/٢/٥) ... ..
		١٤ — تقدير الوقائع المؤدية إلى قيام حالة الدفاع الشرعى . موضوعي .
٨٦	١٥	(الظعن رقم ١٩٧٢ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٦٨/١/٢٢) ... ..

الصفحة	القاعدة	
		١٥ — عدم إلتزام المحكمة بمتابعة المتهم في كل جزئية يثيرها في مناحى دفاعه الموضوعى .
٩٤	١٧	(الطعن رقم ١٩٨١ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٦٨/١/٢٢) ... ..
٣٥٨	٦٧	(والطعن رقم ٢٤٥ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/٣/٢٥) ... ..
		١٦ — لا يصح النعى على المحكمة قعودها عن القيام بإجراء لم يطلب منها .
٩٤	١٧	(الطعن رقم ١٩٨١ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٦٨/١/٢٢) ... ..
٢٢٨	٤١	(والطعن رقم ٢١٧٧ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٦٨/٢/١٩) ... ..
٣١١	٥٨	(والطعن رقم ٢١٦ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/٣/٤) ... ..
		١٧ — إستناد الحكم إلى تقرير مفتش الصحة بناء على الكشف الظاهرى على الجثة فى إثبات سبب الوفاة . لا عيب .
٩٤	١٧	(الطعن رقم ١٩٨١ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٦٨/١/٢٢) ... ..
		١٨ — إغفال الحكم ما تضمنه إذن التفتيش عن تفتيش متهمين آخرين لا علاقة لهم بالدعوى . لا عيب .
١٢٤	٢٣	(الطعن رقم ١٩١٩ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٦٨/٢/٥) ... ..
		١٩ — عدم التزام المحكمة ببيان مؤدى أقوال الشهود إلا إذا كانت قد استندت إليها فى حكمها بالإدانة .
١٢٤	٢٣	(الطعن رقم ١٩١٩ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٦٨/٢/٥) ... ..
		٢٠ — لمحكمة الموضوع استخلاص الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى من أقوال الشهود وسائر العناصر المطروحة وإطراح ما يخالفها من صور أخرى .
١٢٤	٢٣	(الطعن رقم ١٩١٩ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٦٨/٢/٢٥) ... ..

الصفحة	القاعدة	
		٢١ — أخذ المحكمة بشهادة شاهد يفيد إطراحها جميع الإعتبارات التي ساقها الدفاع لحملها على عدم الأخذ بها .
١٢٤	٢٣ ... ..	(الظعن رقم ١٩١٩ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٦٨/٢/٥)
		٢٢ — لمحكمة الموضوع الاعتماد على ما تطمئن إليه من أقوال الشاهد وإطراح ما عداها .
١٢٤	٢٣ ... ..	(الظعن رقم ١٩١٩ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٦٨/٢/٥)
		٢٣ — الطالب الذي تلتزم المحكمة بإجابته : هو الطلب الجازم .
١٢٤	٢٣ ... ..	(الظعن رقم ١٩١٩ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٦٨/٢/٥)
١٨١	٣١ ... ..	(والظعن رقم ٧ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/٢/٥)
		٢٤ — ليس للقاضي القضاء بعلمه وإنما له الاستناد على المعلومات العامة .
١٢٤	٢٣ ... ..	(الظعن رقم ١٩١٩ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٦٨/٢/٥)
		٢٥ — ثبوت قيام الضابط . بإجراء باطل . عدم قبول الشهادة منه عليه .
١٢٤	٢٣ ... ..	(الظعن رقم ١٩١٩ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٦٨/٢/٥)
		٢٦ — المحاكمة الجنائية . العبرة فيها باقتناع القاضي . عدم تقيده بدلائل معين إلا إذا قيده القانون بذلك .
١٥٦	٢٨ ... ..	(الظعن رقم ٢٠٦٨ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٦٨/٢/٥)
١٨١	٣١ ... ..	(والظعن رقم ٧ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/٢/٥)
		٢٧ — الاعتراف في المسائل الجنائية . سلطة المحكمة في تقديره ؟
١٥٦	٢٨ ... ..	(الظعن رقم ٢٠٦٨ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٦٨/٢/٥)

الصفحة	القاعدة	
		٢٨ — تناقض الشهود الذي لا يعيب الحكم : شرطه ؟
١٥٦	٢٨	(الطن رقم ٢٠٦٨ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٦٨/٢/٥) ... ..
٢٤٥	٤٥	(والطن رقم ١٧٩٧ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٦٨/٢/٢٠) ... ..
		٢٩ — الاكراه في السرقة . متى يتحقق ؟ عدم ضبط الأسلحة أو الأدوات المستعملة في الإكراه . لا يقدح في سلامة الحكم .
١٥٦	٢٨	(الطن رقم ٢٠٦٨ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٦٨/٢/٥) ... ..
		٣٠ — إثبات وقوع تزوير المحرر من المتهم يتوفر به في حقه ركن العلم بتزويره واستعماله .
١٨١	٣١	(الطن رقم ٧ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/٢/٥) ... ..
		٣١ — عدم منازعة المتهم في أن ما ضبط معه هو من الذهب . ليس له بعد ذلك أن ينهى على المحكمة عدم إجراء تحليل كياوى للمادة المذكورة ، مادام لم يطلب منها ذلك .
١٩٨	٣٤	(الطن رقم ٢٠٥٣ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٦٨/٢/١٢) ... ..
		٣٢ — كفاية إثبات علم المتهم بكنه المادة المضبوطة من الأسباب الصائغة التي أوردتها الحكم .
١٩٨	٣٤	(الطن رقم ٢٠٥٣ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٦٨/٢/١٢) ... ..
		٣٣ — تبرئة المتهم من جريمة البلاغ الكاذب لا تقتضى تبرئته من جريمة القذف لإختلاف أركان كل من الجريمتين .
٢١٥	٣٨	(الطن رقم ١٨٩٠ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٦٨/٢/١٣) ... ..
		٣٤ — متى تعتبر المجنى عليها في جريمة القذف عالمة بها وبمتركبها ؟ كفاية حمل الحكم على وقائع قذف لم يمض على دلم المجنى عليها بها وبمتركبها ثلاثة أشهر .
٢١٥	٣٨	(الطن رقم ١٨٩٠ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٦٨/٢/١٣) ... ..

الصفحة	القاعدة	
		٣٥ — إيراد الحكم لأقوال الشهود بما لا يتعارض مع تقرير الصفة التشريعية ينحصر به دعوى قصوره في التسبيب .
٢٤٥	٤٥	( الطعن رقم ١٧٩٧ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٦٨/٢/٢٠ ) ... ..
		٣٦ — صياغة الحكم لوقائع الدعوى وظروفها . ليس له نمط قانوني خاص .
٢٤٥	٤٥	( الطعن رقم ١٧٩٧ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٦٨/٢/٢٠ ) ... ..
		٣٧ — إغفال الحكم الإشارة إلى حكم محكمة الجنايات السابق والحكم الصادر بنقضه . لا يعيبه .
٢٤٥	٤٥	( الطعن رقم ١٧٩٧ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٦٨/٢/٢٠ ) ... ..
		٣٨ — كفاية أدلة الثبوت التي عول عليها الحكم للرد على الدفاع الموضوعي .
٢٤٥	٤٥	( الطعن رقم ١٧٩٧ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٦٨/٢/٢٠ ) ... ..
		٣٩ — صحة الحكم بإدانة من يزاول مهنة الطب بغير ترخيص أو في غير حالة الضرورة .
٢٥٤	٤٦	( الطعن رقم ١٩٢٧ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٦٨/٢/٢٠ ) ... ..
		٤٠ — جريمة التزوير . أركانها ؟ مجرد تغيير الحقيقة في محور عرفي بوضع إمضاء مزور . كفايته لتوافر جريمة التزوير . متى كان من الممكن أن يترتب عليه ضرر للغير .
		تحدث الحكم إستقلا لا عن ركني القصد الجنائي والضرر . غير لازم لصحة الحكم بالإدانة في جريمة التزوير .
٢٦٠	٤٧	( الطعن رقم ٢٠٦٥ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٦٨/٢/٢٠ ) ... ..
		٤١ — تقدير آراء الخبراء . موضوعي .
٢٦٠	٤٧	( الطعن رقم ٢٠٦٥ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٦٨/٢/٢٠ ) ... ..

الصفحة	القاعدة	
		٤٢ — عدم التزام المحكمة بنذب خير آخر أو إعادة المهمة إلى ذات الخبير . شرط ذلك ؟
٢٦٠	٤٧	(الطن رقم ٢٠٦٥ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٦٨/٢/٢٠) ... ..
		٤٣ — تقدير قيام التحريض على البغاء . موضوعي .
٢٩٥	٥٥	(الطن رقم ٢٠٥٢ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٦٨/٢/٢٧) ... ..
		٤٤ — بيانات تسبب الأحكام في جريمة التحريض على الفجور ؟
٢٩٥	٥٥	(الطن رقم ٢٠٥٢ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٦٨/٢/٢٧) ... ..
		٤٥ — عدم إصرار الطاعن على طلب إجراء المعاينة أمام الهيئة الجديدة التي نظرت الدعوى . عدم التزام المحكمة بإجابة أو الرد عليه .
٣٠٠	٥٦	(الطن رقم ٢٠٤٧ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٦٨/٢/٤) ... ..
		٤٦ — لمحكمة الموضوع التعويل على أقوال شهود الإثبات والإصرار عن أقوال شهود النفي .
٣٠٠	٥٦	(الطن رقم ٢٠٤٧ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٦٨/٢/٤) ... ..
		٤٧ — أوجه الدفاع الموضوعية لا تستوجب ردا صريحا من المحكمة .
٣١١	٥٨	(الطن رقم ٢١٦ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/٢/٤) ... ..
		٤٨ — وزن أقوال الشهود . موضوعي .
٣١١	٥٨	(الطن رقم ٢١٦ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/٢/٤) ... ..
		٤٩ — تقدير قيام المبرر للاستيقاف . موضوعي .
٣٢٨	٦٠	(الطن رقم ٣٤ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/٢/١٨) ... ..

الصفحة	القاعدة	
		٥٠ — عدم جواز النعي على المحكمة قضاءها بالبراءة لاحتمال ترجيح لديها .
٣٢٨	٦٠ ... ..	( الطعن رقم ٢٤ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٨/٣/١٩٦٨ )
		٥١ — كفاية تدليل الحكم على توافر قصد القتل تدليلاً سائفاً .
٣٥٠	٦٦ ... ..	( الطعن رقم ٢٤٣ لسنة ٣٨ ق — جلسة ٢٥/٣/١٩٦٨ )
		٥٢ — استخلاص قصد القتل من الظروف المحيطة بالدعوى وما يأتيه الجاني من مظاهر وإشارات تتم عن توافره .
٣٥٠	٦٦ ... ..	( الطعن رقم ٢٤٣ لسنة ٣٨ ق — جلسة ٢٥/٣/١٩٦٨ )
		٥٣ — إرتكاب الفعل تحت تأثير الغضب لا ينفي قيام نية القتل لدى المتهم .
٣٥٠	٦٦ ... ..	( الطعن رقم ٢٤٣ لسنة ٣٨ ق — جلسة ٢٥/٣/١٩٦٨ )
		٥٤ — خلط الحكم في سبب الحادث أو الباعث عليه . لا يعيبه . ما دام لم يعول عليه في قضائه .
٣٥٠	٦٦ ... ..	( الطعن رقم ٢٤٣ لسنة ٣٨ ق — جلسة ٢٥/٣/١٩٦٨ )
		٥٥ — استطراد الحكم إلى فرض تمسك به الدفاع وردده عليه رداً مقبولاً . لا يعيبه .
٣٥٠	٦٦ ... ..	( الطعن رقم ٢٤٣ لسنة ٣٨ ق — جلسة ٢٥/٣/١٩٦٨ )
		٥٦ — عدم التزام الحكم بالتحدث استقلالاً عن القصد الجنائي ، ما دام أن ما أورده في بيانه لواقعة الدعوى وفي رده على دفاع الطامن ما يتحقق به توافره .
٣٥٨	٦٧ ... ..	( الطعن رقم ٢٤٥ لسنة ٣٨ ق — جلسة ٢٥/٣/١٩٦٨ )

الصفحة	القاعدة
	راجع أيضا : إصا بة خطأ .
	• ( القاعدة رقم ١٩ بالصحيفة رقم ١٠٧ )
	وتفتيش .
	• ( القاعدة رقم ٥٩ بالصحيفة رقم ٣٢٠ )
	وخطأ .
	• ( القاعدة رقم ٣٦ بالصحيفة رقم ٢٠٧ )
	التسبب غير المعيب .
	وشركات .
	• ( القاعدة رقم ٢٩ بالصحيفة رقم ١٦٥ )
	وعزو طفل إلى غير والدته .
	• ( القاعدة رقم ٦٣ بالصحيفة رقم ٣٤٠ )
	وقانون .
	• ( القاعدة رقم ٣٩ بالصحيفة رقم ٢٢٠ )
	”ما لا يعيب الحكم في نطاق التدليل“ .
	١ — الخطأ في الإسناد لا يعيب الحكم . ما دام أنه غير مؤثرا فيما استخلصه من نتيجة .
١٢	٢ ... ( الطعن رقم ١٢٦٨ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٦٨/١/٨ )
١٢٤	٢٣ ... ( والطعن رقم ١٩١٩ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٦٨/٢/٥ )
	٢ — خطأ الحكم في بيان تاريخ الواقعة . لا يعيبه . ما دام لم يتصل بحكم القانون أو إنقضاء الدعوى الجنائية بمضي المدة .
٤٧	١٠ ... ( الطعن رقم ١٩٣٥ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٦٨/١/١٥ )

الصفحة	القائمة
٣٠٠	٣ — اعتبار الحكم أن الجرائم المسندة إلى المتهم قد ارتكبت لغرض واحد وقضاؤه بالعقوبة المقررة لأشدها . إغفاله ذكر أن العقوبة التي أوقعها هي عن جميع هذه الجرائم أو بيان سبب تطبيق المادة ٣٢ عقوبات . لا عيب . (الطن رقم ٢٠٤٧ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٦٨/٢/٤) ... .. ٥٦
	تصحيح الحكم : ” إغفال الفصل في بعض الطلبات “ إغفال محكمة أول درجة الفصل في الدعوى المدنية . ليس للدعى المدني اللجوء إلى المحكمة الإستئنافية لتدارك هذا النقص . عليه الرجوع إلى محكمة أول درجة للفصل فيما أغفلته . (الطن رقم ٢٠٦٥ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٦٨/٢/٢٠) ... .. ٤٧
٢٦٠	٤٧
	حجية الحكم :
٧٢	١ — حجية الحكم . ورودها على المنطوق والأسباب المكملّة والمرتبطة به إرتباطاً وثيقاً غير متجزئ . (الطن رقم ١٩٠٦ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٦٨/١/٢٢) ... .. ١٣
٧٢	٢ — إتحاد السبب في الدعويين كشرط للحجية . مقتضاه : أن تكون الواقعة التي يحاكم المتهم عنها هي بعينها الواقعة التي كانت محلاً للحكم السابق . (الطن رقم ١٩٠٦ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٦٨/١/٢٢) ... .. ١٣
٢٠٧	٣ — حيازة الحكم لقوة الأمر المقضى تمنع من مناقشته . (الطن رقم ٢٢٥٩ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٦٨/٢/١٢) ... .. ٣٦
٢٦٠	٤ — خطأ الحكم في تحديد المبالغ المبددة . لا أثر له في ثبوت الجريمة ، ولا حجية له على القضاء المدني عند المطالبة بالدين . (الطن رقم ٢٠٦٥ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٦٨/٢/٢٠) ... .. ٤٧
٢٦٠	٤٧

الصفحة	القاعدة	
		٥ - مدى حجية الحكم الصادر من المحكمة الجنائية أمام القضاء المدني ؟
٢٦٠	٤٧	(الطعن رقم ٢٠٦٥ لسنة ٣٧ - جلسة ١٩٦٨/٢/٢٠) ... .. "ما يجوز الطعن فيه من الأحكام" جواز الطعن بالنقض في الحكم بعدم الاختصاص . إذا كان منهيًا للتخصومة على خلاف ظاهره .
٣٣	٦	(الطعن رقم ١٩٣٤ لسنة ٣٧ ق - جلسة ١٩٦٨/١/٨) ... .. "مالا يجوز الطعن فيه من الأحكام" أثر ارتضاء المحكوم عليه للحكم الابتدائي وعدم إستئنافه له ؟
١٤٣	٢٥	(الطعن رقم ٢٠٣٣ لسنة ٣٧ ق - جلسة ١٩٦٨/٢/٥) ... .. مسائل متنوعة . إعتبار ورقة الحكم متممة لمحضر الجلسة في شأن إثبات إجراءات المحاكمة .
١٨١	٣١	(الطعن رقم ٧ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٦٨/٢/٥) ... .. ( خ ) خبز . خطأ . خيانة أمانة .
		خبز
		راجع : تموين . (القواعد أرقام ٨ ، ١٦ ، ٤١ بالصعائف أرقام ٣٩ ، ٩٢ ، ٢٢٨)
		خطأ
		١ - خطأ المجنى عليه لا يسقط مسئولية المتهم بجريمة القتل الخطأ . مادام لم يترتب عليه إنتفاء الأركان القانونية للجريمة .
١٢	٢	(الطعن رقم ١٢٦٨ لسنة ٣٧ ق - جلسة ١٩٦٨/١/٨) ... ..

الصفحة	القاعدة	
		٢ - تقدير الخطأ المستوجب لمسئولية مرتكبه جنائيا أو مدنيا . موضوعي .
١٢	٢	( الطعن رقم ١٢٦٨ لسنة ٣٧ ق - جلسة ١٩٦٨/١/٨ ) ... ..
٢١	٤	( والطعن رقم ١٩٢٠ لسنة ٣٧ ق - جلسة ١٩٦٨/١/٨ ) ... ..
٩٤	١٧	( والطعن رقم ١٩٨١ لسنة ٣٧ ق - جلسة ١٩٦٨/١/٢٢ ) ... ..
٢٠٧	٣٦	( والطعن رقم ٢٢٥٩ لسنة ٣٧ ق - جلسة ١٩٦٨/٢/١٢ ) ... ..
		٣ - تعدد الاخطاء الموجبة لوقوع الحادث يوجب مساءلة كل من أسهم فيها ، أيا كان قدر الخطأ ، وسواء كان سببا مباشرا أو غير مباشر في حصوله .
٩٤	١٧	( الطعن رقم ١٩٨١ لسنة ٣٧ ق - جلسة ١٩٦٨/١/٢٢ ) ... ..
		٤ - الخطأ المشترك لا ينحلي المتهم من المسؤولية الجنائية .
٢٠٧	٣٦	( الطعن رقم ٢٢٥٩ لسنة ٣٧ ق - جلسة ١٩٦٨/٢/١٢ ) ... ..
		راجع أيضا : حكم .
		( القاعدة رقم ٣٦ بالصحيفة رقم ٢٠٧ )
		خيانة أمانة
		١ - جريمة خيانة الأمانة . أركانها ؟
٢٦٠	٤٧	( الطعن رقم ٢٠٦٥ لسنة ٣٧ ق - جلسة ١٩٦٨/٢/٢٠ ) ... ..
		٢ - خطأ الحكم في تحديد المبالغ المبددة . لا أثر له في ثبوت الجريمة ، ولا حجية له على القضاء المدني عند المطالبة بالدين .
٢٦٠	٤٧	( الطعن رقم ٢٠٦٥ لسنة ٣٧ ق - جلسة ١٩٦٨/٢/٢٠ ) ... ..
		٣ - العيب بملكية الشيء المسلم بمقتضى عقد الأئتمان هو مناط العقاب في جريمة خيانة الأمانة .
٣٤٤	٦٤	( الطعن رقم ٢٩١ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٦٨/٣/١٨ ) ... ..

الصفحة	القاعدة	
		٤ - تمام الاختلاس في جريمة خيانة الأمانة بتغيير الحيازة الناقصة إلى حيازة كاملة .
٣٤٤	٦٤	(الطن رقم ٢٩١ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٨/٢/١٩٦٨) ... ..
		( د )
		دخان . دعارة . دعوى جنائية .
		دعوى مدنية . دفاع . دفع . دقيق .
		دمغة
		دخان
		راجع : تهريب جمركي .
		( القاعدة رقم ٢٦ بالصحيفة رقم ١٤٨ )
		دعارة
		١ - شمول الفقرة الأولى من المادة الأولى من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦١ شتى صور التحريض على البغاء وتسهيله للذكر والأنثى على السواء .
		تحقق التحريض على البغاء بأي فعل من الأفعال المفسدة للأخلاق ولو كان عرضا ما دام جديا في ظاهره وفيه ما يكفي للتأثير على المجنى عليه المخاطب به وإغوائه بقصد ارتكاب الفجور أو الدعارة .
٢٩٥	٥٥	(الطن رقم ٢٠٥٢ لسنة ٢٧ ق - جلسة ٢٧/٢/١٩٦٨) ... ..
		٢ - تقدير قيام التحريض على البغاء . موضوعي .
٢٩٥	٥٥	(الطن رقم ٢٠٥٢ لسنة ٢٧ ق - جلسة ٢٧/٢/١٩٦٨) ... ..

الصفحة	القاعدة	
٢٩٥	٥٥	<p>٣ - بيانات تسبب الأحكام في جريمة التحريض على الفجور ؟</p> <p>(الطن رقم ٢٠٥٢ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٦٨/٢/٢٧) ... ..</p> <p>راجع أيضا : عقوبة .</p> <p>( للقاعدة رقم ٥٥ بالصحيفة رقم ٢٩٥ )</p>
		<p>دعوى جنائية</p> <p>” تحريكها بمعرفة النيابة “</p>
٣٧	٧	<p>١ - عدم جواز تحريك الدعوى الجنائية في جريمة بيع طوابع دمغة سبق استعمالها قبل صدور طلب كتابي من مصلحة الضرائب . إعتبار هذا البيان من البيانات الجوهرية التي يجب أن يتضمنها الحكم وإلا صدر باطلا . لا يغني عن ذلك أن يكون ثابتا بالأوراق صدور مثل هذا الطلب من مصلحة الضرائب .</p> <p>(الطن رقم ٢١٢٩ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٦٨/١/٨) ... ..</p>
١٤٨	٢٦	<p>٢ - متى تتحرك الدعوى الجنائية ؟ بالتحقيق الذي تجريه النيابة العامة بوصفها سلطة تحقيق سواء بنفسها أو بمن تندبه من مأموري الضبط القضائي ، أو برفع الدعوى أمام جهات الحكم . إجراءات الاستدلال لا تبدأ بها الدعوى ولو في حالة التلبس بالجريمة .</p> <p>(الطن رقم ٢٠٤٥ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٦٨/٢/٥) ... ..</p>
١٤٨	٢٦	<p>٣ - إجراءات الاستدلال أيا كان من يباشرها لا تعتبر من إجراءات الخصومة الجنائية بل هي من الإجراءات الأولية التي لا يرد عليها قيد الشارع في توقفها على الطلب أو الإذن .</p> <p>(الطن رقم ٢٠٤٥ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٦٨/٢/٥) ... ..</p>

الصفحة	القاعدة	
١٤٨	٢٦	٤ — توجيه الشارع الخطاب في المادة ٩/٤ من القانون ٨٠ لسنة ١٩٤٧ إلى النيابة العامة دون غيرها من جهات الاستدلال . (الطعن رقم ٢٠٤٥ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٦٨/٢/٥) ... ..
٢١١	٣٧	٥ — مجرد التأشير من وكيل النيابة العامة بتقديم القضية إلى المحكمة طبيعته : أمر إداري . لا أثر له في قطع إجراءات التقادم . (الطعن رقم ١٧٢٩ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٦٨/٢/١٣) .. ...
٢١٥	٣٨	٦ — متى تعتبر المجنى عليها في جريمة القذف عاملة بها وبمرتكبها ؟ كفاية حمل الحكم على وقائع قذف لم يمس على علم المجنى عليها . بها وبمرتكبها ثلاثة أشهر . (الطعن ١٨٩٠ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٦٨/٢/١٣) ... ..
		راجع أيضا : بلاغ كاذب . (القاعدة رقم ٣٨ بالصحيفة رقم ٢١٥)
		ومحكمة الموضوع . (القاعدة رقم ٤١ بالصحيفة رقم ٢٢٨)
		تحريكها بمعرفة المحكمة :
٢٤٥	٤٥	١ — نطاق حق التصدي المقرر لمحكمة الجنايات والدائرة الجنائية بمحكمة النقض عند الطعن لثاني مرة ؟ حرية الجهة التي تجري التحقيق في حالة التصدي في التصرف فيه . (الطعن رقم ١٧٩٧ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٦٨/٢/٢٠) ... ..
٢٤٥	٤٥	٢ — من حق محكمة الجنايات إحالة الدعوى الجنائية التي تصدت هيئة سابقة لإقامتها إلى النيابة العامة . (الطعن رقم ١٧٩٧ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٦٨/٢/٢٠) ... ..

الصفحة	القاعدة	
		نظرها والحكم فيها :
		١ - إعلان بعض المتهمين إعلانا صحيفا للحضور أمام محكمة الحدود المخصصة بالجلسة التي حددت لنظر الدعوى في ظل النظام الذي كان قائما قبل صدور القانون ٨٨ لسنة ١٩٦١ . أثره : إتصال المحكمة المذكورة بالدعوى إتصالا صحيفا . لا يغير من ذلك قيام النيابة العامة بإجراء تحقيق في الدعوى عقب إرسال الأوراق إليها بعد صدور ذلك القانون .
٤	١	( الطعن رقم ١٢٦٦ لسنة ٣٧ ق - جلسة ١٩٦٨/١/٨ ) ... ..
		٢ - لاعلاقة للمدعى بالحقوق المدنية بالدعوى الجنائية وليس له استعمال ما تخوله من حقوق .
٢٢٣	٤٠	( الطعن رقم ١٨٤١ لسنة ٣٧ ق - جلسة ١٩٦٨/٢/١٩ ) ... ..
		٣ - لا صفة للنيابة العامة في التحدث إلا في خصوص الدعوى الجنائية .
٢٦٨	٤٨	( الطعن رقم ٢٣١٢ لسنة ٣٧ ق - جلسة ١٩٦٨/٢/٢٦ ) ... ..
		”وقف السير فيها“ .
		١ - عدم قبول مجادلة المحكمة في رفضها وقف الدعوى إلى أن يفصل في الطعن بالتزوير ، ما دامت قد خلصت إلى أن الفصل في الدعوى لا يقتضي ذلك .
١٦٥	٢٩	( الطعن رقم ٢١١٣ لسنة ٣٧ ق - جلسة ١٩٦٨/٢/٥ ) ... ..
		٢ - الطعن بالتزوير في ورقة مقدمة في الدعوى من وسائل الدفاع التي تخضع لتقدير المحكمة . لها ألا تحقق الطعن بنفسها وألا تحيله إلى النيابة العامة لتحقيقه وألا توقف الفصل في الدعوى الأصلية إذا ما قدرت عدم جدية الطعن .
٢٨٨	٥٣	( الطعن رقم ١٩٠٣ لسنة ٣٧ ق - جلسة ١٩٦٨/٢/٢٧ ) ... ..

الصفحة	القاعدة	
		دعوى مدنية
		”إجراءات نظرها“ .
٢٢٣	٤٠	١ — لا علاقة للمدعى بالحقوق المدنية بالدعوى الجنائية وليس له إستعمال ما تخوله من حقوق . (الطعن رقم ١٨٤١ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٦٨/٢/١٩) ... ..
٢٦٠	٤٧	٢ — إغفال محكمة أول درجة الفصل في الدعوى المدنية . ليس للمدعى المدني اللجوء إلى المحكمة الإستئنافية لتدارك هذا النقص . عليه الرجوع إلى محكمة أول درجة للفصل فيما أغفاته (الطعن رقم ٢٠٦٥ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٦٨/٢/٢٠) ... ..
		٣ — عدم قبول الطعن في الأمر الصادر من مستشار الإحالة بالأوجه لإقامة الدعوى الجنائية إلا في خصوص مضمونه يعدم وجود وجه للسير فيها .
٢٦٨	٤٨	قضاء الإحالة بوصفه سلطة تحقيق لا جهة حكم . لا ولاية له في الفصل في الدعوى المدنية . (الطعن رقم ٢٣١٣ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٦٨/٢/٢٦) ... ..
٢٦٨	٤٨	٤ — لا صفة للنياية العامة في التعديل إلا في خصوص الدعوى الجنائية . (الطعن رقم ٢٣١٣ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٦٨/٢/٢٦) ... ..
		راجع أيضا : نقض .
		( القاعدة رقم ١ ”تقابات“ بالصحيفة رقم ١ )

الصفحة	القاعدة	دفاع
		الإخلال بحق الدفاع . " ما يوفره " .
		١ — أخذ الحكم باعتراف المتهم في حق نفسه وفي حق المتهم الآخر . إعتبار المتهم شاهد إثبات ضد المتهم الآخر . عدم جواز تولى محام واحد المرافعة عن المتهمين المذكورين . (الطنن رقم ٢٠٤٦ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٦٨/٢/٥) ... .. ٢٧ ١٥٤
		٢ — الدفاع المتعلق بتحقيق دليل مقدم للقضاء . جوهرى . وجوب تحقيق المحكمة له والرد عليه . (الطنن رقم ٢٠٥٠ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٦٨/٢/١٢) ... .. ٣٣ ١٩٤
		٣ — تغيير المحكمة التهمة من سرقة إلى غش تجارى دون لفت نظر الدفاع . إخلال بحق الدفاع . (الطنن رقم ١٨٤١ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٦٨/٢/١٩) ... .. ٤٠ ٢٢٣
		٤ — وجوب تقصى المحكمة لدفاع قصده تفى الركن المعنوى للجريمة . (الطنن رقم ٤٣ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/٣/١٨) ... .. ٦٢ ٣٣٤
		راجع أيضا : تهريب جمركى . (القاعدة رقم ٢٤ بالصحيفة رقم ١٤٠) .
		" مالا يوفره "
		١ — طلب المعاينة الذى تلتزم المحكمة بإجابه أو الرد عليه ؟ (الطنن رقم ١٢٦٨ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٦٨/١/٨) ... .. ٢ ١٢
		(والطنن رقم ١٩١٩ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٦٨/٢/٥) ... .. ٢٣ ١٢٤
		(والطنن رقم ٢٥٩ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/٣/٤) ... .. ٥٩ ٣٢٠

الصفحة	القاعدة	
		٢ — كفاية إقامة الحكم على أسباب متبعة وردده على دفاع المتهم بما يفنده .
٢١	٤	(الطعن رقم ١٩٢٠ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٦٨/١/٨) ... ..
		٣ — عدم التزام الحكم بالرد على دفاع يتصل بدليل لم يأخذه .
٤٧	١٠	(الطعن رقم ١٩٣٥ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٦٨/١/١٥) ... ..
		٤ — التزام محكمة الموضوع بالإجابة أو الرد على الطلب الجازم الذى يصر عليه مقدمه ولا ينفك عن التمسك به .
٤٧	١٠	(الطعن رقم ١٩٣٥ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٦٨/١/١٥) ... ..
١٢٤	٢٣	(والطعن رقم ١٩١٩ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٦٨/٢/٥) ... ..
١٨١	٣١	(والطعن رقم ٧ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/٢/٥) ... ..
٣٢٠	٥٩	(والطعن رقم ٢٥٩ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/٣/٤) ... ..
		٥ — متى لا تلتزم المحكمة بسماع ما يبديه المتهم من أوجه الدفاع وتحقيقه ؟ إذا كانت الواقعة قد وضحت لديها أو كان الأمر المطلوب تحقيقه غير متج في الدعوى . شرط ذلك ؟ أن تبين العلة . مثال .
٨١	١٤	(الطعن رقم ١٩٣٠ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٦٨/١/٢٢) ... ..
		٦ — عدم قبول مجادلة المحكمة في رفضها وقف الدعوى إلى أن يفصل في الطعن بالتزوير ، ما دامت قد خلصت إلى أن الفصل في الدعوى لا يقتضى ذلك .
١٦٥	٢٩	(الطعن رقم ٢١١٣ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٦٨/٢/٥) ... ..
		٧ — عدم منازعة المتهم في أن ما ضبط معه هو من الذهب . ليس له بعد ذلك أن ينهى على المحكمة عدم إجراء تحليل كياوى للسادة المذكورة ، ما دام لم يطلب منها ذلك .
١٩٨	٣٤	(الطعن رقم ٢٠٥٣ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٦٨/٢/١٢) ... ..

الصفحة	القاعدة	
		٨ — النعى على المحكمة قعودها عن إجراء لم يطلب منها . غير مقبول .
٢٢٨	٤١	( الطعن رقم ٢١٧٧ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٦٨/٢/١٩ ) ... ..
٣١١	٥٨	( والطعن رقم ٢١٦ لسنة ٣٨ — جلسة ١٩٦٨/٣/٤ ) ... ..
٣٥٠	٦٦	( والطعن رقم ٢٤٣ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/٣/٢٥ ) ... ..
		٩ — كفاية أدلة الثبوت التي عول عليها الحكم للرد على الدفاع الموضوعي .
٢٤٥	٤٥	( الطعن رقم ١٧٩٧ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٦٨/٢/٢٠ ) ... ..
		١٠ — عدم إصرار الطاعن على طلب إجراء المعاينة أمام الهيئة الجديدة التي نظرت الدعوى . عدم التزام المحكمة بإجابته أو الرد عليه .
٣٠٠	٥٦	( الطعن رقم ٢٠٤٧ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٦٨/٣/٤ ) ... ..
		١١ — الدفع بعدم جواز نظر الدعوى في جريمة التبيد — أو عدم قبولها — لرفعها قبل الأوان ، لا يستأهل ردا طالما أن المتهم لا يدعى وجود المنقولات .
٣٤٤	٦٤	( الطعن رقم ٢٩١ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/٣/١٨ ) ... ..
		١٢ — تعقب المتهم في مناحي دفاعه الموضوعي . غير لازم .
٣٥٨	٦٧	( الطعن رقم ٢٤٥ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/٣/٢٥ ) ... ..
		دفع
		” الدفع ببطلان التفتيش “
		١ — الدفع ببطلان التفتيش لعدم جدية التحريات . طبيعته : دفع قانوني مختلط بالواقع . عدم جواز إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض .
١٢٤	٢٣	( الطعن رقم ١٩١٩ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٦٨/٢/٥ ) ... ..

الصفة	القاعدة	
		٢ — عدم جواز الطعن بالبطلان في الدليل المستمد من التفتيش الباطل إلا ممن شرع البطلان لمصلحته . ( الطعن رقم ٢٥٩ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/٣/٤ ) ... .. ” الدفع بعدم جواز نظر الدعوى ”
٣٢٠	٥٩	الدفع بعدم جواز نظر الدعوى في جريمة التبيد — أو عدم قبولها — لرفعها قبل الأوان لا يستأهل ردا طالما أن المتهم لا يدعى وجود المنقولات . ( الطعن رقم ٢٩١ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/٣/١٨ ) ... ..
٣٤٤	٦٤	” الدفع ببطلان التكليف بالحضور ” . ١ — أوجه البطلان المتعلقة بإجراءات التكليف بالحضور ليست من النظام العام . سقوط الحق في الدفع بها بحضور المتهم في الجلسة بنفسه . ( الطعن رقم ٢٠٦١ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٦٨/٣/١٢ ) ... ..
٢٠٢	٣٥	٢ — ليس للطاعن التمسك لأول مرة أمام محكمة النقض ببطلان إجراء إعلانه الذي صححه حضوره جلسة المحاكمة . ( الطعن رقم ٢٠٦١ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٦٨/٣/١٢ ) ... ..
٢٠٢	٣٥	راجع أيضا : بلاغ كاذب . ( القاعدة رقم ٣٨ بالصحيفة رقم ٢١٥ ) وحكم . ( القاعدة رقم ٣٤ بالصحيفة رقم ١٩٨ )
		دقيق
		راجع : تموين . ( القاعدة رقم ٣٩ بالصحيفة رقم ٢٢٠ )

## دمغة

راجع : دعوى جنائية .

( القاعدة رقم ٧ بالصحيفة رقم ٣٧ )

( ر )

رابطة السببية . رجال السلطة العامة .

رسوم . رشوة

رابطة السببية

راجع : إصابة خطأ وقتل خطأ .

( القاعدة رقم ٣٦٤٢ بالصحيفتين رقمي ٢٠٧٤١٢ )

رجال السلطة العامة

راجع : إستيقاف وقبض .

( القاعدة رقم ٧١ بالصحيفة رقم ٣٧١ )

رسوم

راجع : دعوى جنائية .

( القاعدة رقم ٧ بالصحيفة رقم ٣٧ )

رشوة

١ - يكفي لتوفر الإختصاص في جريمة الرشوة أن يكون  
للموظف منه نصيب يسمح له بتنفيذ الغرض من الرشوة . مثال .

( الطعن رقم ١٩٢٢ لسنة ٣٧ ق - جلسة ١٩٦٨/١/٨ ) ... .. ٥

الصفحة	القائمة	
		٢ — إختصاص الموظف بالعمل الذي طاب إليه أدائه .
		ركن في جريمة عرض الرشوة . وجوب إثباته بما ينحسم به أمره
		وخاصة عند المنازعة فيه .
١٢٠	٢٢	(الطن رقم ٢٠١٤ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٦٨/١/٢٩) ... ..
		٣ — مداول الرشوة في مجال تطبيق المادة ١٠٦ مكررا
		عقوبات ؟ شمولها حالة إستعمال النفوذ الحقيقي أو المزعوم
		للحصول أو محاولة الحصول في مقابلها على مزية ما من أية سلطة
		عامة . المقصود بالزعم هو مطلق القول دون اشتراط إقترانه
		بعناصر أخرى أو وسائل إحتيالية . توقيع عقوبة الجناية المنصوص
		عليها في المادة ١٠٤ عقوبات إذا كان الجاني موظفا عموميا ،
		والأ وقعت عقوبة الجناية المنصوص عليها في عجز المادة ١٠٦
		مكررا عقوبات .
٢٣٨	٤٣	(الطن رقم ٥٩ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/٢/١٩) ... ..
		٤ — جريمة عرض الوساطة في الرشوة . متى تتحقق .
٢٣٨	٤٣	(الطن رقم ٥٩ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/٢/١٩) ... ..
		( ز )
		زراعة . زيوت
		<hr/>
		زراعة
		تخفيف القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٦ للعقوبة الواردة
		بالمادة السابعة من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٦٤ بتنظيم الدورة
		الزراعية .
٦٨	١٢	(الطن رقم ٢٢٦٢ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٦٨/١/١٥) ... ..

الصفحة	القاعدة	
		زيوت
		راجع : غش .
		( القاعدة رقم ٦٢ بالمصحيقة رقم ٣٣٤ )
		( س )
		سبق إصرار . سجل مدنى . سرقة . سلاح .
		<u>سبق إصرار</u>
		١ - حكم ظرف التردد فى تشديد العقوبة لحكم ظرف سبق الإصرار . إثبات توافر أحدهما يغنى عن إثبات توافر الآخر .
٨١	١٤	(الظمن رقم ١٩٣٠ لسنة ٣٧ ق - جلسة ١٩٦٨/١/٢٢ ) ... ..
		٢ - إقامة الحكم قضاء، بالإدانة على أساس عدم توافر ظرف سبق الإصرار . لا مصلحة للمتهم فى التحدث عن هذا الظرف .
٣٥٠	٦٦	(الظمن رقم ٢٤٣ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٦٨/٢/٢٥ ) ... ..
		سجل مدنى
		راجع : تزوير .
		( القاعدة رقم ٦٣ بالمصحيقة رقم ٣٤٠ )
		سرقة
		” السرقة بأكراه ” .
		١ - الإكراه فى السرقة . متى يتحقق ؟
١٥٦	٢٨	(الظمن رقم ٢٠٦٨ لسنة ٣٧ ق - جلسة ١٩٦٨/٢/٥ ) ... ..

الصفحة	القاعدة	
١٥٦	٢٨	٢ - عدم ضبط الأسلحة و الأدوات المستعملة في الإكراه لا يقدح في سلامة الحكم . (الطن رقم ٢٠٦٨ لسنة ٣٧ ق - جلسة ١٩٦٨/٢/٥ ) ... ..
		سلاح
		توقيع عقوبة الغرامة مقترنة بعقوبة السجن قاصر طبقا لصريح الشق الأول من المادة السابعة من قانون الأسلحة والذخائر في حالة إنتفاء الظرف المشدد أو ثبوت عدم قيامه . (الطن رقم ١٩٩٦ لسنة ٣٧ ق - جلسة ١٩٦٨/١/٢٩ ) ... ..
١١٢	٢٠	راجع أيضا : إرتباط ونقض . ( القاعدة رقم ٥٦ بالصحيفة رقم ٣٠٠ )
		( ش )
		شركات . مشروع . شيك بدون رصيد
		شركات
		حلول الطاعن في تمثيل الشركة محل ممثلها السابق . إعتبار العقد المحرر بين الأخير والمطعون ضده لا زال قائما . (الطن رقم ٢١١٣ لسنة ٣٧ ق - جلسة ١٩٦٨/٢/٥ ) ... ..
١٦٥	٢٩	شروع
		راجع : عقوبة :
		( القاعدة رقم ٥٥ بالصحيفة رقم ٢٩٥ )

الصفحة	القاعدة	
		شيك بدون رصيد
		راجع : معارضة .
		( القاعدة رقم ٦٨ بالصحيفة رقم ٢٦٣ )
		( ط )
		طب . طعن بالتزوير . طعن
		طب
		١ - شرط إباحة عمل الطبيب أن يكون ما يجريه مطابقا للأصول العالمية المقررة .
٢١	٤	( الطعن رقم ١٩٢٠ لسنة ٣٧ ق - جلسة ١٩٦٨/١/٨ ) ... ..
		٢ - شروط مناوله مهنة الطب ؟ المادة الأولى من القانون رقم ٤١٥ لسنة ١٩٥٤ .
٢٥٤	٤٦	( الطعن رقم ١٩٢٧ لسنة ٣٧ ق - جلسة ١٩٦٨/٢/٢٠ ) ... ..
		٣ - إباحة عمل الطبيب . مشروطة بالحصول على إجازة علمية وترخيص وفقا للقوانين واللوائح .
٢٥٤	٤٦	( الطعن رقم ١٩٢٧ لسنة ٣٧ ق - جلسة ١٩٦٨/٢/٢٠ ) ... ..
		٤ - مساءلة كل من لا يملك مناوله مهنة الطب عما يحدثه للغير من جروح وما إليها على أساس العمد . إعفاؤه من العقوبة متى توافرت حالة الضرورة .
٢٥٤	٤٦	( الطعن رقم ١٩٢٧ لسنة ٣٧ ق - جلسة ١٩٦٨/٢/٢٠ ) ... ..
		٥ - صحة الحكم بإدانة من يزاول مهنة الطب بغير ترخيص أو في غير حالة الضرورة .
٢٥٤	٤٦	( الطعن رقم ١٩٢٧ لسنة ٣٧ ق - جلسة ١٩٦٨/٢/٢٠ ) ... ..

الصفحة	القائمة	
		طعن بالتزوير
		١ — الطعن بالتزوير. ماهيته؟ وسيلة دفاع وتطبيق خاص لحالة توقف الفصل في دعوى جنائية على الفصل في دعوى جنائية أخرى وفق الإجراءات المرسومة قانونا — ودون توسع فيها أو قياس عليها .
١٦٥	٢٩	( الطعن رقم ٢١١٣ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٦٨/٢/٥ ) ... ..
		٢ — عدم قبول مجادلة المحكمة في رفضها وقف الدعوى إلى أن يفصل في الطعن بالتزوير ، ما دامت قد خلصت إلى أن الفصل في الدعوى لا يقتضى ذلك .
١٦٥	٢٩	( الطعن رقم ٢١١٣ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٦٨/٢/٥ ) ... ..
		طعن
		الطعن في الأحكام :
		” المصلحة في الطعن “
		١ — الطعن في الأحكام الجنائية من شأن المحكوم عليهم دون غيرهم . تدخل المحامين عنهم لا يكون إلا بناء على إرادتهم الطعن في الحكم ورغبتهم في السير فيه . مثال .
١٨	٣	( الطعن رقم ١٧٩٩ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٦٨/١/٨ ) ... ..
		٢ — انتفاء المصلحة في الطعن يحتم عدم قبوله .
٣٩	٨	( الطعن رقم ٢١٤٩ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٦٨/١/٨ ) ... ..
		٣ — إقامة الحكم قضاءه بالإدانة على أساس عدم توافر ظرف سبق الإصرار . لا مصلحة للتهم في التحدث عن هذا الظرف .
٣٥٠	٦٦	( الطعن رقم ٢٤٣ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/٣/٢٥ ) ... ..

الصفحة	القاعدة	
		”التنازل عن الطعن“
		التنازل عن الطعن . طبيعته : ترك الخصومة . أثره : إلغاء جميع إجراءات الخصومة بما في ذلك التقرير بالطعن .
١	١	(الطعن رقم ١ لسنة ٢٧ ق — جلسة ١٨/٣/١٩٦٨) ... ..
	تقابات	”مسائل متنوعة“
		راجع : نقض .
		(القواعد أرقام ٣ ، ١٠ ، ٦٥ ، ٦٩ بالصعائف أرقام ١٨ ، ٣٦٥ ، ٣٤٨ ، ٤٧)
		(ظ)
		ظروف مشددة . ظروف مخففة
		ظروف مشددة
		راجع : حكم .
		(القاعدة رقم ١٠ بالصحيفة رقم ٤٧) .
		وعقوبة
		(القاعدة رقم ٢٠ بالصحيفة رقم ١١٢) .
		ظروف مخففة
		الإثارة والاستفزاز من الأعذار القضائية المخففة التي يرجع الأمر فيها لتقدير محكمة الموضوع دون معقب .
٣٥٠	٦٦	(الطعن رقم ٢٤٣ لسنة ٢٨ ق — جلسة ٢٥/٣/١٩٦٨) ... ..

الصفحة	القاعدة	
		(ع)
		عاهة مستديمة . عزو طفل إلى غير والدته . عقوبة . عمل . دود .
		عاهة مستديمة
٣٣	٦	فقد أحد أعضاء الجسم أو أحد أجزائه ، أو فقد منفعة أو وظيفته كلها أو بعضها على الدوام . يعد عاهة مستديمة . (الطن رقم ١٩٣٤ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٦٨/١/٨) ... ..
		عزو طفل إلى غير والدته
٣٤٠	٦٣	١ - عزو طفل زورا إلى غير والديه ، يتحقق به القصد الجنائي في الجريمة المنصوص عليها في المادة ١/٢٨٣ عقوبات. (الطن رقم ٢٦٢ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٦٨/٣/١٨) ... ..
٣٤٠	٦٣	٢ - عدم جدوى النعي على الحكم لعدم توافر القصد الجنائي في جريمة عزو طفل حديث العهد بالولادة لغير والدته مادام أنه قضى على المتهم بعقوبة تدخل في نطاق العقوبة المقررة لجريمة الاشتراك في تزوير بيانات السجل المدني المسندة إليه. (الطن رقم ٢٦٢ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٦٨/٣/١٨) ... ..
		عقوبة
		تطبيق العقوبة :
		”تعدد العقوبة“ .
		١ - تطبيق الحكم المادة ٣٢ / ٢ عقوبات على الجرائم المسندة إلى الطاعن وتوقيعه عليه عقوبة تدخل في نطاق العقوبة

الصفحة	القاعدة	
		المقررة قانونا لإحدى هذه الجرائم . لا مصلحة للطاعن في النعي على الحكم بالنسبة لجريمة أخرى من الجرائم المسندة إليه .
١٨١	٣١	(الطن رقم ٧ لسنة ٢٨ ق — جلسة ١٩٦٨/٢/٥) ... ..
		٢ — جريمة المادة ١/٢٣٨ عقوبات أشد من جريمة المادة ١/٢٤٤ عقوبات . إعمال الحكم المادة الأولى باعتبارها النص المقرر لأشد الجريمتين المرتبطتين وفقا للمادة ٢/٣٢ عقوبات تطبيق صحيح للقانون .
٢٣٣	٤٢	(الطن رقم ٢١٨٥ لسنة ٢٧ ق — جلسة ١٩٦٨/٢/١٩) ... ..
		٣ — مجال تطبيق المادة ٢/٣٢ عقوبات ؟
		إعتبار الحكم أن الجرائم المسندة إلى المتهم قد ارتكبت لغرض واحد وقضاؤه بالعقوبة المقررة لأشدها . إغفاله ذكر أن العقوبة التي أوقعها هي عن جميع هذه الجرائم أو بيان سبب تطبيق المادة ٣٢ عقوبات . لا عيب .
٣٠٠	٥٦	(الطن رقم ٢٠٤٧ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٦٨/٣/٤) ... ..
		٤ — توقيع الحكم على الطاعن العقوبة المقررة لجريمة إحراز المخدر بقصد الاتجار باعتبارها الجريمة الأشد . إثارة الطاعن قصور الحكم فيما يتعلق بجريمتي الإهانة والتعدي . لا جدوى منه .
٣٠٠	٥٦	(الطن رقم ٢٠٤٧ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٦٧/٣/٤) ... ..
		تقدير العقوبة :
		١ — معاقبة المشرع العاملين بالمشروعات الخاصة الواردة حصرا في المادة ١١١ عقوبات . بعقوبة أشد جسامة من المقررة لأمثالهم لو تركوا للقواعد العامة .

الصفحة	القاعدة	
		مساهمة الدولة بنصيب في المشروعات الخاصة ، يجعل من العاملين فيها في حكم الموظفين العامين . المادة ١١١ عقوبات معاقبة الجاني بالعقوبة المنصوص عليها في المادتين ١١٢ ، ١١٣ عقوبات حسب الأحوال .
١٠٠	١٨	(الطن رقم ١٧٨٧ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٦٨/١/٢٣ ) ... .. ٢ — توقيع عقوبة الغرامة مقترنة بعقوبة السجن قاصر طبقا لصريح الشق الأول من المادة السابعة من قانون الأسلحة والذخائر في حالة انتفاء الظرف المشدد أو ثبوت عدم قيامه .
١١٢	٢٠	(الطن رقم ١٩٩٦ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٦٨/١/٢٩ ) ... .. ٣ — جريمة المادة ١/٢٣٨ عقوبات أخف من جريمة المادة ١/٢٤٤ ٣٦ عقوبات . عدم جواز الجمع بين هذين النصين المتباينين وامتنعاص عقوبة جديدة منهما أشد من العقوبات المقررة في النص الأول الواجب التطبيق .
٢٣٣	٤٢	(الطن رقم ٢١٨٥ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٦٨/٢/١٩ ) ... .. ٤ — معاقبة من يتصرف في مواد التموين لغير المستهلكين لها بالعقوبة المغلظة المنصوص عليها في الفقرتين الأولى والثانية من المادة ٥٦ من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ .
٢٤٢	٤٤	(الطن رقم ٦٣ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/٢/١٩ ) ... .. ٥ — إغفال الحكم لعقوبة الحبس مع وجوب القضاء بها . يعينه .
٢٤٢	٤٤	(الطن رقم ٦٣ لسنة ٣٨ ق جلسة ١٩٦٨/٢/١٩ ) ... ..

الصفحة	القاعدة	
		”العقوبة المبررة“ .
		١ — خطأ الحكم في إسناد ظرف مشدد لمتهم — لا يعيبه . ما دام أنه قد آخذ بالعقوبة المقررة قانونا للجريمة المسندة إليه مجردة من الظرف المذكور .
٤٧	١٠	( الطعن رقم ١٩٣٥ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٦٨/١/١٥ ) ... ..
		٢ — عدم جدوى التمسك بتطبيق القانون الأصلح للمتهم — ما دام أن العقوبة المقررة بها — تدخل في الحدود المقررة في القانون المذكور .
٦٨	١٢	( الطعن رقم ٢٢٦٢ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٦٨/١/١٥ ) ... ..
		٣ — عدم جدوى النعي على الحكم معاقبته المتهم بعقوبة الجريمة التامة ما دام أن القانون يعاقب على الشروع فيها بذات العقوبة .
٢٩٥	٥٥	( الطعن رقم ٢٠٥٢ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٦٨/٢/٢٧ ) ... ..
		”تنفيذ العقوبة“ .
		(ب) إجراءات تنفيذ العقوبات المقيدة للحرية في حالة مرض المحكوم عليه ؟ قعود الطاعن عن سلوك طريق تأجيل تنفيذ العقوبة المقررة بها عليه لمرضه . قضاء محكمة النقض بسقوط طعنه لعدم تقدمه للتنفيذ قبل يوم الجلسة التي حددت لنظره . ليس له الاستناد إلى ذلك العذر كسبب لرجوع محكمة النقض عن حكمها بسقوط الطعن وإعادة نظره من جديد .
٣٧٧	٧٢	( الطعن رقم ٢٠٥٩ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٦٨/٣/٢٦ ) ... ..
		”الإعفاء من العقوبة“
		شروط الإعفاء المنصوص عليه في المادة ٤٨ من القانون ١٨٢

الصفحة	القاعدة	
		لسنة ١٩٦٠ في شأن مكافحة المخدرات وتنظيم استعمالها والإتجار فيها ؟
٣٧١	٧١	(الطعن رقم ٣٣١ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٦٨/٣/٢٥) ... .. راجع أيضا : حكم . (القاعدتان رقما ١٨ ، ٧٠ بالصحيفتين رقمي ١٠٠ و ٣٦٨) وطعن . (القاعدة رقم ٨ بالصحيفة رقم ٣٩) وعزو طفل إلى غير والدته . (القاعدة رقم ٦٣ بالصحيفة رقم ٢٤٠) ونقض . (القاعدتان رقما ١٠ ، ٣٣ بالصحيفتين رقمي ٤٧ و ١٩٤٤) عمل مؤدى نص المادة ١٢٦ من القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ في شأن التأمينات الاجتماعية ، أن المشرع فوض وزير العمل إصدار القرارات اللازمة لتنفيذه . (الطعن رقم ٢٠٠٤ لسنة ٣٧ ق - جلسة ١٩٦٨/١/٢٩) ... .. راجع أيضا : إثبات . (القاعدة رقم ٢٩ بالصحيفة رقم ١٦٥) عود راجع : مواد مخدرة . (القاعدة رقم ٩ بالصحيفة رقم ٤٤)
١١٥	٢١	

الصفحة	القاعدة	
		(غ)
		غرامة . غش
		غرامة
		راجع : عقوبة
		( القاعدة رقم ٢٠ بالصحيفة رقم ١١٢ ) .
		غش
		١ — قرينة إقراض العلم بالغش المنشأة بالقانونين ٥٢٢ لسنة ١٩٥٥ ، ٨٠٦ لسنة ١٩٦١ . قابليتها للنفي بغير اشتراط نوع معين من الأدلة .
٢٣٤	٦٢	( الطعن رقم ٤٢ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٨/٣/١٩٦٨ ) .. .. .
		٢ — مناط التأنيم طبقا للسادة الثانية من القرار الصادر في ٤ من مايو سنة ١٩٥٥ في شأن الزيوت والدهون المعدة للطعام وتجارتها ؟
٣٣٤	٦٢	( الطعن رقم ٤٢ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٨/٣/١٩٦٨ ) .. .. .
		(ف)
		فاعل أصلي
		تصرف الطاعن في المال عهدته على إعتبار أنه مملوك له . إعتباره فاعلا أصليا في جريمة الاختلاس .
٣١١	٥٨	( الطعن رقم ٢١٦ لسنة ٣٨ ق — جلسة ٤/٣/١٩٦٨ ) .. .. .

الصفحة	القاعدة	
		( ق )
		قانون . قبض . قتل خطأ . قتل عمد . قذف . قرارات وزارية . قصد احتمالي . قصد جنائي . قضاء . قوة الشيء المقضي فيه .
		<u>قانون</u>
		إصدار القانون :
		” التفويض التشريعي “
		١ — حق السلطة التنفيذية وفقا للمبادئ الدستورية المعمول بها ، إصدار اللوائح التشريعية اللازمة لتنفيذ القوانين .
١١٥	٢١	( الطعن رقم ٢٠٠٤ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٦٨/١/٢٩ ) ... ..
		٢ — مؤدى نص المادة ١٢٦ من القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ في شأن التأمينات الاجتماعية ، أن المشرع فوض وزير العمل إصدار القرارات اللازمة لتنفيذه .
١١٥	٢١	( الطعن رقم ٢٠٠٤ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٦٨/١/٢٩ ) ... ..
		٣ — لا حرج أن ينص القانون على الفعل الإجرامي بصورة مجملّة ثم يحدد العقوبة تاركا للاتحة أو قرار البيان التفصيل لذلك الفعل .
١١٥	٢١	( الطعن رقم ٢٠٠٤ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٦٨/١/٢٩ ) ... ..
		سريان القانون :
		١ — الأصل أن كل إجراء تم صحيحا في ظل قانون يظل صحيحا وخاضعا لأحكام هذا القانون . مثال .
٤	١	( الطعن رقم ١٢٦٦ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٦٨/١/٨ ) ... ..

الصفحة	القاعدة	
		٢ — الأصل في العقاب على الجرائم، هو بالقانون المعمول به وقت ارتكابها .
٣٩	٨	( الطعن رقم ٢١٤٩ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٦٨/١/٨ ) ... ..
		٣ — المرجع في تحديد وزن الرغبة إلى الفرار الساري وقت صنعه ناقصا ، دون أن يرفع عنه صفة الجريمة ما يصدر بعده من قرارات بإتصاص الوزن .
٣٩	٨	( الطعن رقم ٢١٤٩ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٦٨/١/٨ ) ... ..
		” الجهل بالقانون “ .
		عدم قبول التذرع بالجهل بالقانون .
٢٢٠	٣٩	( الطعن رقم ١٨٩٥ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٦٨/٢/١٣ ) ... ..
		” تفسير القانون “ .
		الأحكام القانونية تدور مع علتها لا مع حكمتها . عدم جواز إهدار العلة والأخذ بالحكمة عند وضوح النص .
		جريمة المادة ١/٢٣٨ عقوبات أخف من جريمة المادة ١/٢٤٤ و٣ عقوبات . عدم جواز الجمع بين هذين النصين المتغايرين واستخلاص عقوبة جديدة منهما أشد من العقوبات المقررة في النص الأول الواجب التطبيق .
٢٣٢	٤٢	( الطعن رقم ٢١٨٥ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٦٨/٢/١٩ ) ... ..
		” القانون الأصح “ .
		١ — عدم جواز إلزام المتهم بمصاريف ألغائها القانون الجديد الأصح له .
٦٨	١٢	( الطعن رقم ٢٢٦٢ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٦٨/١/١٥ ) ... ..

الصفحة	القاعدة	
		٢ - تخفيف القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٦ للعقوبة الواردة بالمادة السابعة من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٦٤ بتنظيم الدورة الزراعية .
٦٨	١٢	( الطعن رقم ٢٢٦٢ لسنة ٣٧ ق - جلسة ١٩٦٨/١/١٥ ) ... ..
		٣ - عدم جدوى التمسك بتطبيق القانون الأصلح للمتهم - ما دام أن العقوبة المقررة بها - تدخل في الحدود المقررة في القانون المذكور .
٦٨	١٢	( الطعن رقم ٢٢٦٢ لسنة ٣٧ ق - جلسة ١٩٦٨/١/١٥ ) ... ..
		راجع أيضا : طب .
		( القاعدة رقم ٤٦ بالصحيفة رقم ٢٥٤ )
		وغش .
		( القاعدة رقم ٦٢ بالصحيفة رقم ٢٣٤ )
		قبض
		” حق مأمور الضبط القضائي في القبض “ .
		١ - لمأموري الضبط القضائي القبض على أى شخص توجد دلائل كافية على إتهامه في جنائية ولو في غير حالة التلبس .
		المادة ٣٤ إجراءات .
١٥٦	٢٨	( الطعن رقم ٢٠٦٨ لسنة ٣٧ ق - جلسة ١٩٦٨/٢/٥ ) ... ..
		٢ - انصراف القيود الواردة على حق رجل الضبط في إجراء القبض والتفتيش على سيارات الخاصة دون السيارات المعدة للإيجار .
٣٢٠	٥٩	( الطعن رقم ٢٥٩ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٦٨/٢/٤ ) ... ..

الصفحة	القاعدة	
		٣ — اقرار المتهم لرجل السلطة إثر استيقافه أنه يحوز مخدرا . حق رجل السلطة في إقتياده إلى أقرب مأمور ضبط لإستيفضاحه في هذا الشأن . المادة ٣٨ إجراءات .
		مبادرة المتهم عند مواجهة الضابط له باعترافه لرجل السلطة بإحرازه مخدرا بأنه غير مسئول عما يوجد في جيب جلبابه الخارجي . ينبيء بقيام دلائل كافية على إتهامه بجريمة إحرازه المخدر . حق الضابط في القبض عليه وتفتيشه . المادتان ٣٤ و ٤٦ إجراءات .
٣٧١	٧١	( الطعن رقم ٣٣١ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/٣/٢٥ ) ... .. راجع أيضا : إستيقاف . ( القاعدة رقم ٦٠ بالصحيفة رقم ٣٢٨ )
		قتل خطأ
		١ — خطأ المجنى عليه لا يسقط مسئولية المتهم بجريمة القتل الخطأ . ما دام لم يترتب عليه إنتفاء الأركان القانونية للجريمة .
١٢	٢	( الطعن رقم ١٢٦٨ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٦٨/١/٨ ) ... ..
		٢ — تقدير الخطأ المستوجب لمسئولية مرتكبه جنائيا أو مدنيا . موضوعي .
١٢	٢	( الطعن رقم ١٢٦٨ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٦٨/١/٨ ) ... ..
		٣ — تقدير توافر رابطة السببية بين الخطأ والضرر — موضوعي .
١٢	٢	( الطعن رقم ١٢٦٨ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٦٨/١/٨ ) ... ..
		٤ — السرعة التي تصالح أساسا للمسائلة الجنائية في جرمتي القتل والإصابة الخطأ ؟
١٢	٢	( الطعن رقم ١٢٦٨ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٦٨/١/٨ ) ... ..

الصفحة	القاعدة	
		٥ — تقدير السرعة . أمر موضوعي .
١٢	٢	( الطعن رقم ١٢٦٨ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٦٨/١/٨ ) ... ..
		٦ — لا يصح قياس السرعة بالنظريات والمعادلات الحسابية لاختلاف تقديرها بحسب الزمان والمكان والظروف الملازمة للحادث .
١٢	٢	( الطعن رقم ١٢٦٨ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٦٨/١/٨ ) ... ..
		٧ — شرط إباحة عمل الطبيب أن يكون ما يجريه مطابقاً للأصول العلمية المقررة .
٢١	٤	( الطعن رقم ١٩٢٠ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٦٨/١/٨ ) ... ..
		٨ — جواز إثبات سبب الوفاة نتيجة الكشف الظاهري على الجثة .
٩٤	١٧	( الطعن رقم ١٩٨١ لسنة ٣٧ ق - جلسة ١٩٦٨/١/٢٢ ) ... ..
		٩ — استناد الحكم إلى تقرير مفتش الصحة بناء على الكشف الظاهري على الجثة في إثبات سبب الوفاة . لا عيب .
٩٤	١٧	( الطعن رقم ١٩٨١ لسنة ٣٧ ق - جلسة ١٩٦٨/١/٢٢ ) ... ..
		١٠ — تغاير جريمة القتل الخطأ عن جريمة الإصابة الخطأ . لا محل لاعتبار المجنى عليهم في جريمة القتل الخطأ في حكم المصابين في جريمة الإصابة الخطأ .
٢٣٣	٤٢	( الطعن رقم ٢١٨٥ لسنة ٣٧ ق - جلسة ١٩٦٨/٢/١٩ ) ... ..
		١١ — جريمة المادة ١/٢٣٨ عقوبات أخف من جريمة المادة ٣٤١/٢٤٤ عقوبات . عدم جواز الجمع بين هذين النصين المتغايرين واستخلاص عقوبة جديدة منهما أشد من العقوبات المقررة في النص الأول الواجب التطبيق .
٢٣٣	٤٢	( الطعن رقم ٢١٨٥ لسنة ٣٧ ق - جلسة ١٩٦٨/٢/١٩ ) ... ..

الصفحة	القاعدة	
		١٢ — جريمة المادة ١/٢٣٨ عقوبات أشد من جريمة المادة ١/٢٤٤ عقوبات. أعمال الحكم المادة الأولى باعتبارها النص المقرر لأشد الجزئيتين المرتبطتين وفقا للمادة ٢/٣٢ عقوبات تطبيق صحيح للقانون .
٢٣٣	٤٢	( الطعن رقم ٢١٨٥ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٦٨/٢/١٩ ) ... .. راجع أيضا : حكم . ( القاعدة رقم ٣٦ بالصحيفة رقم ٢٠٧ )
		قتل عمد
		” نية القتل “ :
		نية القتل . مثال لتسبب معيب على توافرها .
٢٧٦	٥٠	( الطعن رقم ٦٥ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/٢/٢٦ ) ... .. راجع أيضا : إثبات وسبق إصرار . ( القاعدة رقم ١٤ بالصحيفة رقم ٨١ ) وأصباب الإباحة . ( القاعدة رقم ١٥ بالصحيفة رقم ٨٦ ) ودعوى جنائية . ( القاعدة رقم ٤٥ بالصحيفة رقم ٢٤٥ ) ومستشار الإحالة . ( القاعدة رقم ٤٨ بالصحيفة رقم ٢٦٨ ) ومسئولية جنائية . ( القانون رقم ٦٦ بالصحيفة رقم ٣٥٠ )

الصفحة	القاعدة	
		<b>قذف</b>
		١ — تبرئة المتهم من جريمة البلاغ الكاذب لا تقتضى تبرئته من جريمة القذف لإختلاف أركان كل من الجريمتين .
٢١٥	٣٨	( الطعن رقم ١٨٩٠ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٦٨/٢/١٣ ) ... ..
		٢ — متى تعتبر المجنى عليها في جريمة القذف عالمة بها وبمتركبها ؟ .
		كفاية حمل الحكم على وقائع قذف لم يمض على علم المجنى عليها وبمتركبها ثلاثة أشهر .
٢١٥	٣٨	( الطعن رقم ١٨٩٠ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٦٨/٢/١٣ ) ... ..
		<b>قرارات وزارية</b>
		راجع : تأمينات اجتماعية .
		( القاعدة رقم ٢١ بالصحيفة رقم ١١٥ )
		وتموين .
		( القاعدة رقم ٤١ بالصحيفة رقم ٢٢٨ )
		وغش .
		( القاعدة رقم ٦٢ بالصحيفة رقم ٣٣٤ )
		وقانون .
		( القاعدة رقم ٨ بالصحيفة رقم ٣٩ )
		<b>قصد إحتالي</b>
		كفاية وضع النار عمدا في مخزن مملوك للغير لقيام المسؤولية الجنائية وفق المادة ٢٥٣ عقوبات . وجوب مؤاخذة المتهم بقصده الإحتالي ومساءلته عن كافة النتائج المترتبة على فعله .
١٧٦	٣٠	( الطعن رقم ٢٢٧٤ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٦٨/٢/٥ ) ... ..

الصفحة	القاعدة	
		قصد جنائي
		راجع : اختلاس .
		( القاعدة رقم ٣٣ بالصحيفة رقم ١٩٤ )
		وتزوير .
		( القاعدة رقم ٦٧ ، ٥١ بالصحيفتين رقمي ٣٥٨ ، ٢٨٠ )
		وحريق عمد .
		( القاعدة رقم ٣٠ بالصحيفة رقم ١٧٦ )
		وحكم .
		( القاعدة رقم ٦٦ ، ٣٤ بالصحيفتين رقمي ٣٥٠ ، ١٩٨ )
		وعزو طفل إلى غير والدته .
		( القاعدة رقم ٦٣ بالصحيفة رقم ٣٤٠ )
		وغش .
		( القاعدة رقم ٦٢ بالصحيفة رقم ٣٣٤ )
		وقانون .
		( القاعدة رقم ٣٩ بالصحيفة رقم ٢٢٠ )
		ومواد مخدرة .
		( القاعدة رقم ٥٩ ، ٥٧ بالصحيفتين رقمي ٣٢٠ ، ٠٨ )
		قضاة
		” صلاحيتهم للحكم “ .
		جواز اشتراك القاضى الذى عرضت عليه الدعوى بمحكمة أول
		درجة فى الهيئة الاستئنافية التى فصلت فيها طالما أنه لم يبد فيها
		رأيا أو يصدر فيها حكما .
٣٣	٢٦	( الطعن رقم ٢٠٤٥ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٦٨/٢/٥ ) ... ..

الصفحة	القاعدة	قوة الشيء المقضى فيه
		١ - حجية الحكم . ورودها على المنطوق والأسباب المكمل له والمرتبطة به ارتباطا وثيقا غير متجزئ .
٧٢	١٣ ... ..	( الطعن رقم ١٩٠٦ لسنة ٣٧ ق - جلسة ١٩٦٨/١/٢٢ )
		٢ - اتحاد الصوب في الدعويين كشرط للحجية . مقتضاه : أن تكون الواقعة التي يحاكم المتهم عنها هي بعينها الواقعة التي كانت محلا للحكم السابق .
٧٢	١٣ .. ...	( الطعن رقم ١٩٠٦ لسنة ٣٧ ق - جلسة ١٩٦٨/١/٢٢ )
		٣ - أثر ارتضاء المحكوم عليه للحكم الابتدائي وعدم استئنافه له ؟
١٤٣	٢٥ ... ..	( الطعن رقم ٢٠٣٣ لسنة ٣٧ ق - جلسة ١٩٦٨/٢/٥ )
		٤ - حيازة الحكم لقوة الأمر المقضى تمنع من مناقشته .
٢٠٧	٣٦ ... ..	( الطعن رقم ٢٢٥٩ لسنة ٣٧ ق - جلسة ١٩٦٨/٢/١٢ )
		راجع أيضا : مستشار الإحالة .
		( القاعدة رقم ٤٨ بالصحيفة رقم ٢٦٨ )
		( ل )
		لوائح
		راجع : طب
		( القاعدة رقم ٤٦ بالصحيفة رقم ٢٥٤ )
		وقانون .
		( القاعدة رقم ٢١ بالصحيفة رقم ١١٥ )

(م)

مأمورو الضبط القضائي . محاماه . محضر الجلسة .  
 محكمة إستئنافية . محكمة الإحالة . محكمة الجنايات .  
 محكمة الحدود . محكمة الموضوع . محكمة النقض .  
 مسئولية جنائية . مسئولية مدنية . مستشار الإحالة .  
 معارضة . منازعات الري . مهندسون . مواد مخدرة .  
 موانع العقاب . موظفون عموميون .

### مأمورو الضبط القضائي

”حقهم في القبض والتفتيش“ .

١ — إثارة أمر لإنحسار اختصاص الضابط المحلي عن الامتداد  
 إلى مكان الضبط لأول مرة أمام محكمة النقض . شرط قبوله ؟ .

١٢٤ ٢٣ ... (الطعن رقم ١٩١٩ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٦٨/٢/٥) ...

٢ — لمديرى مكافحة المخدرات وأقسامها وفروعها ومعاونيها  
 من الضباط والكوستبلات والمساعدين الأول والثانيين صفة  
 مأمورى الضبطية القضائية في جميع أنحاء الجمهورية في الجرائم  
 المنصوص عليها في القانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ .

١٢٤ ٢٣ ... (الطعن رقم ١٩١٩ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٦٨/٢/٥) ...

٣ — لمأمور الضبط القضائي تفتيش المتهم كلما جاز له  
 القبض عليه . المادة ٤٦ إجراءات .

١٥٦ ٢٨ ... (الطعن رقم ٢٠٦٨ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٦٨/٢/٥) ...

٤ — لمأمورى الضبط القضائي القبض على أى شخص توجد  
 دلائل كافية على إتهامه في جنائية ولو في غير حالة التلبس .  
 المادة ٣٤ إجراءات .

١٥٦ ٢٨ ... (الطعن رقم ٢٠٦٨ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٦٨/٢/٥) ...

الصفحة	القاعدة	
		٥ - قيام النيابة العامة بإجراء التحقيق بنفسها لا يقتضى قعود مأمورى الضبط القضائي عن القيام بالواجبات المفروضة عليهم بمقتضى المادة ٢٤ إجراءات . (الطن رقم ٢٠٦٨ لسنة ٣٧ ق - جلسة ١٩٦٨/٢/٥) ... ٢٨ ... ١٥٦
		٦ - إنصراف القيود الواردة على حق رجل الضبط في إجراء القبض والتفتيش على السيارات الخاصة دون السيارات المعدة للإيجار . (الطن رقم ٢٥٩ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٦٨/٣/٤) ... ٥٩ ... ٣٢٠
		٧ - مجرد إيقاف سيارة معدة للإيجار وهي سائرة في الطريق العام ، لا ينطوى على تعرض لحرية ركبها ولا يعد قبضا في صحيح القانون . (الطن رقم ٢٥٩ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٦٨/٣/٤) ... ٥٩ ... ٣٢٠
		٨ - إقرار المتهم لرجل السلطة إثر إستيغافه أنه يحوز مخدرا . حق رجل السلطة في اقتياده إلى أقرب مأمور ضبط لاستيفاضه في هذا الشأن . المادة ٣٨ إجراءات . مبادرة المتهم عند مواجهة الضابط له باعترافه لرجل السلطة بإحرازه مخدرا بأنه غير مسئول عما يوجد في جيب جلبابه الخارجي . ينبيء بقيام دلائل كافية على إتهامه بجريمة إحرازه المخدرا . حق الضابط في القبض عليه وتفتيشه . المادتان ٤٦، ٣٤ إجراءات . (الطن رقم ٣٣١ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٦٨/٣/٢٥) ... ٧١ ... ٣٧١
		محاماة
		راجع : دفاع . ( القاعدة رقم ٢٧ بالصحيفة رقم ١٥٤ )

الصفحة	القاعدة	
		محضر الجلسة
		١ — تقدير الدليل المستمد من محضر الجلسة من إطلاقات قاضي الموضوع .
١٦٥	٢٩	(الطن رقم ٢١١٣ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٦٨/٢/٥) ... ..
		٢ — اعتبار ورقة الحكم متممة لمحضر الجلسة في شأن إثبات إجراءات المحاكمة .
١٨١	٣١	(الطن رقم ٧ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/٢/٥) ... ..
		محكمة إستئنافية
		إغفال محكمة أول درجة الفصل في الدعوى المدنية . ليس للمدعى المدني اللجوء إلى المحكمة الإستئنافية لتدارك هذا النقص . عليه الرجوع إلى محكمة أول درجة للفصل فيما أغفلته .
٢٦٠	٤٧	(الطن رقم ٢٠٦٥ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٦٨/٢/٢٠) ... ..
		محكمة الإحالة
		راجع : نقض .
		(القاعدتان رقم ١٠ ، ٣٣ بالصحيفتين رقمي ٤٧ ، ٤٩) .
		محكمة الجنايات
		١ — نطاق حق التصدي المقرر لمحكمة الجنايات ؟ حرية الجهة التي تجرى التحقيق في حالة التصدي في التصرف فيه .
٢٤٥	٤٥	(الطن رقم ١٧٩٧ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٦٨/٢/٢٠) ... ..
		٢ — من حق محكمة الجنايات إحالة الدعوى الجنائية التي تصدت هيئة سابقة لإقامتها إلى النيابة العامة .
٢٤٥	٤٥	(الطن رقم ١٧٩٧ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٦٨/٢/٢٠) ... ..

الصفحة	القاعدة	
		راجع أيضا : حكم . ( القاعدة رقم ٧٠ بالصحيفة رقم ٢٦٨ )
		<b>محكمة الحدود</b>
		١ - إحالة القضايا القائمة أمام محاكم الحدود إداريا بحالتها التي بلغت بعد دخولها حوزتها إلى المحاكم العادية دون عودتها إلى سلطات التحقيق . المادة ٥ من القانون ٨٨ لسنة ١٩٦١ .
٤	١	( الطعن رقم ١٢٦٦ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٦٨/١/٨ ) ... ..
		٢ - الإحالة المنصوص عليها في المادة ٥ من القانون ٨٨ لسنة ١٩٦١ . طبيعتها : إدارية ليس مصدرها قانون الإجراءات الجنائية .
٤	١	( الطعن رقم ١٢٦٦ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٦٨/١/٨ ) ... ..
		<b>محكمة الموضوع</b>
		”سلطتها في تقدير الدليل“
		١ - حق محكمة الموضوع في تقدير القوة التدللية لتقارير الخبراء والمفاضلة بينها والأخذ بما ترتاح إليه منها .
٢١	٤	( الطعن رقم ١٩٢٠ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٦٨/١/٨ ) ... ..
		٢ - حق محكمة الموضوع في أن تجزئ أى دليل وتأخذ منه بما تطمئن إليه .
٤٧	١٠	( الطعن رقم ١٩٢٥ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٦٨/١/١٥ ) ... ..
		٣ - لمحكمة الموضوع الأخذ بأقوال المتهم في حق نفسه أو غيره من المتهمين .
٤٧	١٠	( الطعن رقم ١٩٢٥ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٦٨/١/١٥ ) ... ..

الصفحة	القاعدة	
		٤ — سلطة القاضي الجنائي في أن يأخذ من أى بيئة أو قرية يرتاح إليها دليلا لحكمه . ما لم يقيد القانون .
٤٧	١٠	( الطعن رقم ١٩٢٥ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٦٨/١/١٥ ) ... ..
		٥ — حق محكمة الموضوع في الأخذ بأقوال الشاهد بحضور الضبط وأو خالفت أقواله أمامها .
١٠٧	١٩	( الطعن رقم ١٩٩٥ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٦٨/١/٢٩ ) ... ..
		٦ — لمحكمة الموضوع تجزئة أقوال الشاهد بغير مسخ لها .
١٤٣	٢٥	( الطعن رقم ٢٠٣٣ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٦٨/٢/٥ ) ... ..
		٧ — حق القاضي الجنائي في عدم الأخذ بالدليل المستمد من أية ورقة رسمية .
١٦٥	٢٩	( الطعن رقم ٢١١٣ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٦٨/٢/٥ ) ... ..
		٨ — تقدير الدليل المستمد من محضر الجلسة من إطلاقات قاضى الموضوع .
١٦٥	٢٩	( الطعن رقم ٢١١٣ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٦٨/٢/٥ ) ... ..
		٩ — مرد إقتناع القاضي بإدانة المتهم أو ببراءته ، إلى الأدلة المطروحة على بساط البحث بالجلسة . عدم انسحاب تقدير المحكمة لدليل في دعوى إلى دعوى أخرى .
٢٢٨	٤١	( الطعن رقم ٢١٧٧ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٦٨/٢/١٩ ) ... ..
		١٠ — لمحكمة الموضوع تكوين عقيدتها من أدلة الدعوى وعناصرها .
٢٤٥	٤٥	( الطعن رقم ١٧٩٧ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٦٨/٢/٢٠ ) ... ..
		١١ — لمحكمة الموضوع التعويل على أقوال شهود الإثبات والإعراض عن أقوال شهود النفي .
٣٠٠	٥٦	( الطعن رقم ٢٠٤٧ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٦٨/٣/٤ ) ... ..

الصفحة	القاعدة	
		١٢ — تقدير قيام المبرر للإستيقاف . موضوعي .
٣٢٨	٦٠	( الطعن رقم ٢٤ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٦٨/٣/١٨ ) ... ..
		١٣ — تعقب المتهم في مناسحي دفاعه الموضوعي . غير لازم .
٣٥٨	٦٧	( الطعن رقم ٢٤٥ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٦٨/٣/٢٥ ) ... ..
		راجع أيضا : حكم .
		(القاعدة رقم ٣٤ بالمحيفة رقم ١٩٨)
		ودفاع .
		( القاعدة رقم ٥٩ بالمحيفة رقم ٢٢٠ )
		سلطتها في تقدير توفر أركان الجريمة :
		١ — تقدير الخطأ المستوجب للمسئولية الجنائية أو المدنية
		موضوعي .
١٠٧	١٩	( الطعن رقم ١٩٥٥ لسنة ٣٧ ق - جلسة ١٩٦٨/١/٢٩ ) ... ..
٢٠٧	٣٦	( والطعن رقم ٢٢٥٩ لسنة ٣٧ ق - حاسة ١٩٦٨/٢/١٢ ) ... ..
		٢ — كفاية إثبات الحكم ركن الخطأ في حق المتهم
		وإستظهار رابطة السببية بين الخطأ والحادث .
١٠٧	١٩	( الطعن رقم ١٩٩٥ لسنة ٣٧ ق - جلسة ١٩٦٨/١/٢٩ ) ... ..
		٣ — تقدير قيام التحريض على البغاء . موضوعي .
٢٩٥	٥٥	( الطعن رقم ٢٠٥٢ لسنة ٣٧ ق - جلسة ١٩٦٨/٢/٢٧ ) ... ..
		٤ — قتل المخدر بقصد الإتجار . تقديره . موضوعي .
٣٢٠	٥٩	( الطعن رقم ٢٥٩ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٦٨/٣/٤ ) ... ..
		٥ — إستخلاص قصد القتل من الظروف المحيطة بالدعوى
		وما يأتيه الجاني من مظاهر وأمارات تنم عن توافره .
٣٥٠	٦٦	( الطعن رقم ٢٤٢ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٦٨/٣/٢٥ ) ... ..

الصفحة	القاعدة	
		”سلطانها في تقدير توافر حالة الدفاع الشرعي“
		تقدير الوقائع المؤدية إلى قيام حالة الدفاع الشرعي .
		موضوعي .
٨٦	١٥	(الطعن رقم ١٩٧٢ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٦٨/١/٢٢) ... ..
١٤٣	٢٥	(والطعن رقم ٢٠٢٣ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٦٨/٢/٥) ... ..
٣٥٠	٦٦	(والطعن رقم ٢٤٣ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/٣/٢٥) ... ..
		”سلطانها في تقدير التعويض“
		تقدير التعويض . أمر موضوعي ، بشرط إحاطة الحكم
		بمناصر المسؤولية المدنية .
٢٢٣	٤٠	(الطعن رقم ١٨٤١ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٦٨/٢/١٩) ... ..
		”سلطانها في تقدير توافر الظروف المخففة“
		الإثارة والاستفزاز من الأعذار القضائية المخففة التي
		يرجع الأمر فيها لتقدير محكمة الموضوع دون معقب .
٣٥٠	٦٦	(الطعن رقم ٢٤٣ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/٣/٢٥) ... ..
		الإجراءات أمامها :
		راجع : دفاع .
		( القاعدة رقم ٣٣ بالصفحة رقم ١٩٤ )
		محكمة النقض
		نطاق حق التصدي المقرر للدائرة الجنائية بمحكمة النقض
		عند الطعن لثاني مرة ؟ حرية الجهة التي تجري التحقيق في حالة
		التصدي في التصرف فيه .
٢٤٥	٤٥	(الطعن رقم ١٧٩٧ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٦٨/٢/٢٠) ... ..

الصفحة	القاعدة	مسئولية جنائية
		١ — خطأ المجنى عليه لا يسقط مسؤولية المتهم بجريمة القتل الخطأ . ما دام لم يرتب عليه انتفاء الأركان القانونية للجريمة . (الظن رقم ١٢٦٨ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٦٨/١/٨ ) ... .. ٢ ١٢
٢٠٧	٣٦	(والظن رقم ٢٢٥٩ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٦٨/٢/١٢ ) ... .. ٣٦ ٢٠٧
		٢ — تقدير الخطأ المستوجب لمسئولية مرتكبه جنائيا . موضوعي . (الظن رقم ١٢٦٨ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٦٨/١/٨ ) ... .. ٢ ١٢
٢١	٤	(والظن رقم ١٩٢٠ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٦٨/١/٨ ) ... .. ٤ ٢١
٩٤	١٧	(والظن رقم ١٩٨١ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٦٨/١/٢٢ ) ... .. ١٧ ٩٤
١٠٧	١٩	(والظن رقم ١٩٩٥ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٦٨/١/٢٩ ) ... .. ١٩ ١٠٧
٢٠٧	٣٦	(والظن رقم ٢٢٥٩ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٦٨/٢/١٢ ) ... .. ٣٦ ٢٠٧
		٣ — السرعة التي تصلح أساسا للمساءلة الجنائية في جرمي القتل والإصابة الخطأ ؟ (الظن رقم ١٢٦٨ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٦٨/١/٨ ) ... .. ٢ ١٢
		٤ — شرط إباحة عمل الطبيب أن يكون ما يجريه مطابقا للأصول العلمية المدروسة . (الظن رقم ١٩٢٠ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٦٨/١/٨ ) ... .. ٤ ٢١
		٥ — تعدد الأخطاء الموجبة لوقوع الحادث يوجب مساءلة كل من أسهم فيها ، أيا كان قدر الخطأ وسواء كان سببا مباشرا أو غير مباشر في حصوله . (الظن رقم ١٩٨١ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٦٨/١/٢٢ ) ... .. ١٧ ٩٤
١٠٧	١٩	٦ — جواز أن يكون الخطأ مشتركا بين شخصين أو أكثر . (الظن رقم ١٩٩٥ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٦٨/١/٢٩ ) ... .. ١٩ ١٠٧

الصفحة	القاعدة	
		٧ — استغراق خطأ المصائب خطأ المتهم تنحصر به مسؤولية الأخير .
١٠٧	١٩	(الطعن رقم ١٩٩٥ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٦٨/١/٢٩) ... ..
		٨ — كفاية وضع النار عمدا في مخزن مملوك للغير لقيام المسؤولية الجنائية وفق المادة ٢٥٣ عقوبات . وجوب مؤاخذة المتهم بقصده الإحتمالي ومساءلته عن كافة النتائج المترتبة على فعله .
١٧٦	٣٠	(الطعن رقم ٢٢٧٤ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٦٨/٢/٥) ... ..
		٩ — مساءلة كل من لا يملك منازلة مهنة الطب عما يحدثه للغير من جروح وما إليها على أساس العمد . إعفاؤه من العقوبة متى توافرت حالة الضرورة .
٢٥٤	٤٦	(الطعن رقم ١٩٢٧ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٦٨/٢/٢٠) ... ..
		١٠ — الجنون أو عاهة العقل دون غيرها هما مناط الإعفاء من العقاب عملا بالمادة ٦٢ عقوبات .
٣٥٠	٦٦	(الطعن رقم ٢٤٣ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/٣/٢٥) ... ..
		١١ — الإثارة والإستفزاز من الأعذار القضائية المخففة التي يرجع الأمر فيها لتقدير محكمة الموضوع دون معقب .
٣٥٠	٦٦	(الطعن رقم ٢٤٣ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/٣/٢٥) ... ..
		مسؤولية مدنية
		١ — تقدير الخطأ المستوجب لمسؤولية مرتكبه مدنيا .
		موضوعي .
١٢	٢	(الطعن رقم ١٢٦٨ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٦٨/١/٨) ... ..
٣١	٤	(والطعن رقم ١٩٢٠ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٦٨/١/٨) ... ..
٩٤	١٧	(والطعن رقم ١٩٨١ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٦٨/١/٢٢) ... ..
١٠٧	١٩	(الطعن رقم ١٩٩٥ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٦٨/١/٢٩) ... ..
٢٠٧	٣٦	(والطعن رقم ٢٢٥٩ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٦٨/٢/١٢) ... ..

الصفحة	القاعدة	
		٢ — تعدد الأخطاء الموجبة لوقوع الحادث يوجب مساءلة كل من أسهم فيها ، أيا كان قدر الخطأ ، وسواء كان سببا مباشرا أو غير مباشر في حصوله .
٩٤	١٧	(الطن رقم ١٩٨١ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٦٨/١/٢٢) ... ..
		٣ — جواز أن يكون الخطأ مشتركا بين شخصين أو أكثر .
١٠٧	١٩	(الطن رقم ١٩٩٥ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٦٨/١/٢٩) ... ..
		٤ — استغراق خطأ المصاحب خطأ المتهم ، تنحسر به مسئولية الأخير .
١٠٧	١٩	(الطن رقم ١٩٩٥ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٦٨/١/٢٩) ... ..
		٥ — كفاية إثبات الحكم ركن الخطأ في حق المتهم واستظهار رابطة السببية بين الخطأ والحادث .
١٠٧	١٩	(الطن رقم ١٩٩٥ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٦٨/١/٢٩) ... ..
		٦ — ليس في القانون ما يمنع إلزام متهم وحده بتعويض كل الضرر الناشئ عن جريمة ولو ارتكبها معه آخر .
٢٠٧	٣٦	(الطن رقم ٢٢٥٩ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٦٨/٢/١٢) ... ..
		٧ — تقدير التعويض . أمر موضوعي ، بشرط إحاطة الحكم بعناصر المسئولية المدنية .
٢٢٣	٤٠	(الطن رقم ١٨٤١ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٦٨/٢/١٩) ... ..
		مستشار الإحالة
		إصدار أوامره :
		لا يلزم لصحة قرارات مستشار الإحالة صدورها بأسم الأمة .
١٨١	٣١	(الطن رقم ٧ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/٢/٥) ... ..

الصفحة	القاعدة	
		الطعن في أوامره :
		عدم قبول الطعن في الأمر الصادر من مستشار الإحالة بالأوجه لإقامة الدعوى الجنائية إلا في خصوص مضمونه بعدم وجود وجه للسير فيها .
		قضاء الإحالة بوصفه سلطة تحقيق لا جهة حكم . لا ولاية له في الفصل في الدعوى المدنية .
٢٦٨	٤٨ ... ..	( الطعن رقم ٢٣١٤ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٦٨/٢/٢٦ )
		معارضة
		نظرها والحكم فيها :
		إنتهاء أثر إعلان المعارض بتاريخ الجلسة المحددة لنظر معارضته . بعدم حضوره فيها وعدم صدور حكم باعتبار معارضته كأن لم تكن .
٣٦٣	٦٨ ... ..	( الطعن رقم ٢٥١ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/٣/٢٥ )
		منازعات الري
		راجع : إدارة محلية .
		(القاعدة رقم ٢٢ بالصيغة رقم ١٢٠)
		مهندسون
		١ — نطاق كل من المادتين ١ ، ٥ من القانون ٢٩٦ لسنة ١٩٥٦ .
٢٧٢	٤٩ ... ..	( الطعن رقم ٢٣٢٢ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٦٨/٢/٢٦ )
		٢ — مناط العقاب طبقا للمادة ٥ من القانون سالف الذكر
٢٧٧	٤٩ ... ..	( الطعن رقم ٢٣٢٢ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٦٨/٢/٢٦ )

الصفحة	القاعدة	مواد مخدرة
		١ - تحقق العود في جرائم إحراز المخدرات ، إذا كانت الجريمة السابق الحكم فيها على المتهم وتلك التي يحاكم من أجلها ، من بين الجرائم المنصوص عليها في المادتين ٣٣ ، ٣٤ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ .
٤٤	٩	(الطن رقم ١٧٨٨ لسنة ٣٧ ق - جلسة ١٩٦٨/١/٩ ) ... ..
		٢ - توقيع الحكم على الطاعن العقوبة المغلظة المنصوص عليها في المادة ٣٤/٢ من القانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ . رغم تخلف ظرف العود . صيب .
٤٤	٩	(الطن رقم ١٧٨٨ لسنة ٣٧ ق - جلسة ١٩٦٨/١/٩ ) ... ..
		٣ - تحقق جريمة جلب الجواهر المخدرة بنقلها على خلاف الأحكام المنظمة لذلك . المواد من ٣ إلى ٦ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ .
٤٧	١٠	(الطن رقم ١٩٣٥ لسنة ٣٧ ق - جلسة ١٩٦٨/١/١٥ ) .. ..
		٤ - تخطى الحدود الجمركية أو الخط الجمركي بجواهر مخدرة بغير ترخيص ، يعد جلبا لها .
٤٧	١٠	(الطن رقم ١٩٣٥ لسنة ٣٧ ق - جلسة ١٩٦٨/١/١٥ ) .. ..
		٥ - رئيس مكتب المخدرات . الأشخاص الذين يحق له الاستعانة بهم في إجراء التفتيش .
١٢٤	٢٣	(الطن رقم ١٩١٩ لسنة ٣٧ ق - جلسة ١٩٦٨/٢/٥ ) ... ..
		٦ - لمدير مكافحة المخدرات وأقسامها وفروعها ومعاونيها من الضباط والكونستبلات والمساعدين الأول والثانيين صفة

الصفحة	القائمة	
		مأمورى الضبطية القضائية فى جميع أنحاء الجمهورية المنصوص عليها فى القانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ .
١٢٤	٢٣ ... ..	(الطن رقم ١٩١٩ لسنة ٣٧ ق - جلسة ١٩٦٨/٢/٥)
		٧ - جريمة إحراز أو حيازة المخدر من الجرائم المستمرة .
١٢٤	٢٣ .. ...	(الطن رقم ١٩١٩ لسنة ٣٧ ق - جلسة ١٩٦٨/٢/٥)
		٨ - جريمة إحراز المخدر . معاقب عليها بغض النظر عن الباعث عليها .
٣٠٨	٥٧ -- ... ..	(الطن رقم ٢٢٧٣ لسنة ٣٧ ق - جلسة ١٩٦٨/٣/٤)
		٩ - تحقق القصد الجنائى فى جريمة إحراز المخدر بعلم الجانى كنه ما يحزره .
٣٠٨	٥٧ -- ... ..	(الطن رقم ٢٢٧٣ لسنة ٣٧ ق - جلسة ١٩٦٨/٣/٤)
		١٠ - نقل المخدر بقصد الاتجار . تقديره . موضوعى .
٣٢٠	٥٩ ... ..	(الطن رقم ٢٥٩ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٦٨/٣/٤)
		١١ - جريمة نقل المخدر . مستمرة .
		تعليق الاذن بالتفتيش على إستمرار تلك الجريمة إلى دائرة الاختصاص . صحته .
٣٢٠	٥٩ ... ..	(الطن رقم ٢٥٩ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٦٨/٣/٤)
		١٢ - شروط الإعفاء المنصوص عليه فى المادة ٤٨ من القانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ فى شأن مكافحة المخدرات وتنظيم استعمالها والاتجار فيها .
٣٧١	٧١ ... ..	(الطن رقم ٣٣١ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٦٨/٣/٢٥)

الصفحة	القاعدة
	راجع أيضا : إرتباط . ( القاعدة رقم ٥٦ بالصحيفة رقم ٣٠٠ ) إستيقاف . ( القاعدة رقم ٦٠ ، ٧١ بالصحيفتين رقمي ٣٧١ ، ٣٢٨ ) وحكم . ( القاعدة رقم ١٠ بالصحيفة رقم ٤٧ ) ودفاع . ( القاعدة رقم ٢٧ بالصحيفة رقم ١٥٤ ) ونقض . ( القاعدة رقم ٥٦ بالصحيفة رقم ٣٠٠ )  موانع العقاب راجع . أسباب الإباحة وموانع العقاب . ( القواعد أرقام ٤٦ ، ٦٦ ، ٧١ بالصحائف أرقام ٢٥٤ ، ٣٥٠ ، ٣٧١ )  موظفون عموميون راجع إختلاص . ( القاعدة رقم ١٨ بالصحيفة رقم ١٠٠ )  ( ن ) نقابات . نظام عام . نقد . نقض . نماذج صناعية . نيابة عامة  نقابات من له حق الطعن في صحة انعقاد الجمعية العمومية لنقابة الصحفيين وفي تشكيل مجلس النقابة ؟ ( العدد رقم ١ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٨ / ٣ / ١٩٦٨ ) ١ نقابات

الصفحة	القاعدة	
		نظام عام
		راجع : بطلان .
		( القاعدة رقم ٣٥ بالصحيفة رقم ٢٠٢ )
		نقد
		توجيه الشارع الخطاب في المادة ٤/٩ من القانون ٨٠ لسنة ١٩٤٧ إلى النيابة العامة دون غيرها من جهات الاستدلال
١٤٨	٢٦	( الطعن رقم ٢٠٤٥ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٦٨/٢/٥ ) ... ..
		نقض
		التقرير بالطعن وأثره :
		١ — الطعن في الأحكام الجنائية من شأن المحكوم عليهم دون غيرهم . تدخل المحامين عنهم لا يكون إلا بناء على إرادتهم الطعن في الحكم ورغبتهم في السير فيه . مثال .
١٨	٣	( الطعن رقم ١٧٩٩ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٦٨/١/٨ ) ... ..
		٢ — التقرير بالطعن هو مناط اتصال المحكمة به . تقديم الأسباب في الميعاد القانوني شرط لقبوله . التقرير بالطعن وتقديم أسبابه يكونان معا وحدة إجرائية لا يقوم فيها أحدهما مقام الآخر ولا يغني عنه .
١٨	٢	( الطعن رقم ١٧٩٩ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٦٨/١/٨ ) ... ..
٣٦٥	٦٩	( والطعن رقم ٢٥٧ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/٣/٢٥ ) ... ..
		٣ — لا يلزم لإعتبار الطعن مرفوعا لمحكمة النقض تكليف الطاعن بالحضور أمامها .
٣٧٧	٧٢	( الطعن رقم ٢٠٥٩ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٦٨/٣/٢٦ ) ... ..

الصفحة	القاعدة	
		٤ — اتصال محكمة النقض بالطعن اتصالاً قانونياً صحيحاً بمجرد التقرير به في الميعاد . على الطاعن متابعة طعنه دون أن يلتزم قلم الكتاب أو النيابة العامة بإعلانه .
٣٧٧	٧٢	(الطعن رقم ٢٠٥٩ لسنة ٢٧ ق — جلسة ١٩٦٨/٣/٢٦) ... .. ”ميعاد التقرير“
		ميعاد الطعن بالنقض في الحكم الغيابي الإستئنافي الصادر بالبراءة . بدؤه من تاريخ صدوره .
٣٤٨	٦٥	(الطعن رقم ٢٣٢٣ لسنة ٢٧ ق — جلسة ١٩٦٨/٣/١٩) ... .. أسباب الطعن : ”إيداعها“
		حق محكمة النقض في عدم الاطمئنان إلى الشهادة المرضية التي قدمها الطاعن للتدليل على أن المرض حال بينه وبين تقديم أسباب طعنه في الميعاد .
٣٦٥	٦٩	(الطعن رقم ٢٥٧ لسنة ٢٨ ق — جلسة ١٩٦٨/٣/٢٥) ... .. ”ما لا يقبل منها“
		١ — الدفع ببطلان التفتيش لعدم جدية التحريات . طبيعته : دفع قانوني مختلط بالواقع . عدم جواز إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض .
١٢٤	٢٣	(الطعن رقم ١٩١٩ لسنة ٢٧ ق — جلسة ١٩٦٨/٢/٥) ... ..
		٢ — إثارة أمر انحسار اختصاص الضابط المحلي عن الإمتداد إلى مكان الضبط لأول مرة أمام محكمة النقض . شرط قبوله .
١٢٤	٢٣	(الطعن رقم ١٩١٩ لسنة ٢٧ ق — جلسة ١٩٦٨/٢/٥) ... ..

الصفحة	القاعدة	
١٦٥	٢٩	٣ — شرط قبول وجه الطعن . أن يكون واضحاً محدداً . ( الطعن رقم ٢١١٣ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٦٨/٢/٥ ) ... ..
١٦٥	٢٩	٤ — عدم قبول مجادلة المحكمة في رفضها وقف الدعوى إلى أن يفصل في الطعن بالتزوير ، ما دامت قد خلصت إلى أن الفصل في الدعوى لا يقتضى ذلك . ( الطعن رقم ٢١١٣ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٦٨/٢/٥ ) .. ...
١٨١	٣١	٥ — إثارة أمر بطلان أى إجراء سابق على المحاكمة لأول مرة أمام محكمة النقض . غير مقبول . ( الطعن رقم ٧ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/٢/٥ ) ... ..
١٩٨	٣٤	٦ — عدم منازعة المتهم في أن ماضبط معه هو من الذهب . ليس له بعد ذلك أن ينعى على المحكمة عدم إجراء تحليل كيمياوى للإدانة المذكورة ، ما دام لم يطالب منها ذلك . ( الطعن رقم ٢٠٥٣ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٦٨/٢/١٢ ) ... ..
٢٠٢	٣٥	٧ — ليس للطاعن التمسك لأول مرة أمام محكمة النقض ببطلان إجراء إعلانه الذى صححه حضوره جلسة المحاكمة . ( الطعن رقم ٢٠٦١ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٦٨/٢/١٢ ) ... ..
٣٢٨	٦٠	٨ — عدم جواز النعى على المحكمة قضاءها بالبراءة لإحتمال ترجح لديها . ( الطعن رقم ٣٤ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/٣/١٨ ) ... .. راجع أيضا : إستيقاف . ( القاعدة رقم ٦٠ بالصحيفة رقم ٣٢٨ ) وحكم . ( القاعدة رقم ٣٤ بالصحيفة رقم ١٩٨ ) ودعارة . ( القاعدة رقم ٥٥ بالصحيفة رقم ٢٩٥ )

الصفحة	القاعدة	المصلحة في الطعن :
		١ - خطأ الحكم في بيان تاريخ الواقعة . لا يعيبه . مادام لم يتصل بحكم القانون أو إنقضاء الدعوى الجنائية بمضى المدة . (الطن رقم ١٩٣٥ لسنة ٣٧ ق - جلسة ١٩٦٨/١/١٥) ... ١٠ ... ٤٧
		٢ - حكم ظرف التردد في تشديد العقوبة كحكم ظرف سبق الإصرار . إثبات توافر أحدهما يغني عن إثبات توافر الآخر . (الطن رقم ١٩٣٠ لسنة ٣٧ ق - جلسة ١٩٦٨/١/٢٢) ... ١٤ ... ٨١
		٣ - تطبيق الحكم المادة ٢/٣٢ عقوبات على الجرائم المسندة إلى الطاعن وتوقيعه عليه عقوبة تدخل في نطاق العقوبة المقررة قانوناً لإحدى هذه الجرائم . لا مصلحة للطاعن في النعي على الحكم بالنسبة لجريمة أخرى من الجرائم المسندة إليه . (الطن رقم ٧ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٦٨/٢/٥) ... ٣١ ... ١٨١
		٤ - لا مصلحة للطاعن في إثارة عدم توافر أركان الجنائية التي حوكم بها طالما أن العقوبة المقررة لها عليه مقرر للجنة التي يسلم بقيامها في حقه . (الطن رقم ٢٠٦١ لسنة ٣٧ ق - جلسة ١٩٦٨/٢/١٢) ... ٣٥ ... ٢٠٢
		٥ - عدم جواز محاجة المتهم بإعمال الحكم المادة ٣٢ عقوبات في حقه ، إذا كان الخطأ في الاستدلال يشمل الحكم كله . (الطن رقم ٦٨ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٦٨/٢/٢٦) ... ٥٢ ... ٢٨٤
		٦ - توقيع الحكم على الطاعن العقوبة المقررة لجريمة إحراز المخدر بقصد الاتجار باعتبارها الجريمة الأشد . إثارة الطاعن قصور الحكم فيما يتعلق بجريمة الإهانة والتعدي . لا جدوى منه . (الطن رقم ٢٠٤٧ لسنة ٣٧ ق - جلسة ١٩٦٨/٣/٤) ... ٥٦ ... ٣٠٠

الصفحة	القاعدة	
		” مايجوز الطعن فيه من الأحكام “
		١ — جواز الطعن بالنقض في الحكم غير الفاصل في موضوع الدعوى متى كان منهيًا للتخصومة على خلاف ظاهره . مثال في حكم صادر من محكمة الجنايات بعدم قبول الدعوى .
٤	١ ... ..	( الطعن رقم ١٢٦٦ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٦٨/١/٨ )
		٢ — جواز الطعن بالنقض في الحكم بعدم الاختصاص .
		إذا كان منهيًا للتخصومة على خلاف ظاهره .
٣٣	٦ ... ..	( الطعن رقم ١٩٣٤ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٦٨/١/٨ )
		” مالايجوز الطعن فيه من الأحكام “
		أثر ارتضاء المحكوم عليه للحكم الابتدائي وعدم استئنافه له ؟
١٤٣	٢٥ ... ..	( الطعن رقم ٢٠٣٣ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٦٨/٢/٥ )
		حالات الطعن بالنقض
		( ١ ) ” مخالفة القانون والخطأ في تطبيقه وتأويله “
		١ — يكفي لتوفر الاختصاص في جريمة الرشوة أن يكون للموظف منه نصيب يسمح له بتنفيذ الغرض من الرشوة . مثال .
٢٩	٥ ... ..	( الطعن رقم ١٩٢٢ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٦٨/١/٨ )
		٢ — عدم جواز إلزام المتهم بمصاريف ألغائها القانون الجديد الأصح له .
٦٨	١٢ ... ..	( الطعن رقم ٢٢٦٢ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٦٨/١/١٥ )
		٣ — وجوب إمساك صاحب العمل سجلاً لقيد أجور العاملين لديه . قرار وزير العمل رقم ١٨١ لسنة ١٩٦٤ .
١١٥	٢١ ... ..	( الطعن رقم ٢٠٠٤ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٦٨/١/٢٩ )
		٤ — تصدر القصور في التسبيب على أوجه الطعن المتعلقة بمخالفة القانون ، مما يمتنع معه على محكمة النقض التعرض لها أنساق إليه الحكم المطعون فيه من قرارات قانونية .
١٩٤	٣٣ ... ..	( الطعن رقم ٢٠٥٠ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٦٨/٢/١٢ )

الصفحة	القاعدة	
		راجع أيضا : تزوير . ( القاعدة رقم ٥١ بالصحيفة رقم ٢٨٠ )
		وتموين . ( القاعدة رقم ٤٤ بالصحيفة رقم ٢٤٢ )
		وحكم . ( القاعدة رقم ٦ بالصحيفة رقم ٣٣ ) ( ب ) "وقوع بطلان في الحكم"
		راجع : حكم . ( القاعدة رقم ٥٤ بالصحيفة رقم ٢٩٥ ) ( ج ) "وقوع بطلان في الإجراءات أثر في الحكم" : راجع : غش . ( القاعدة رقم ٦٢ بالصحيفة رقم ٣٣٤ )
		"سلطة محكمة النقض"
		لمحكمة النقض في حالة خطأ الحكم المطعون فيه في القانون أن تنقضه لمصلحة المتهم وتصحيحه . ( الطعن رقم ٢٠٦٥ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٦٨/٢/٢٠ )
٢٦٠	٤٧	... .. " أثر نقض الحكم "
		نطاق عدم جواز إضارة المتهم بطعنه وطعن النيابة العامة ؟ ( الطعن رقم ١٩٣٥ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٦٨/١/١٥ )
٤٧	١٠	... .. " الطعن لثاني مرة والحكم فيه " .
		حق محكمة النقض أن تحكم في الطعن لثاني مرة بغير تحديد جلسة . ما دام أن العوار لم يرد على بطلان في الحكم أو بطلان في الإجراءات أثر فيه . ( الطعن رقم ١٩٣٥ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٦٨/١/١٥ )
٤٧	١٠	... ..

الصفحة	القاعدة	
		”الرجوع عن حكم سابق“
		إستناد محكمة النقض في القضاء بعدم قبول الطعن شكلا إلى توقيع الأسباب التي بنى عليها من محام غير مقبول أمامها . ثبوت أن الذي وقع الأسباب من المحامين المقبولين . وجوب الرجوع في الحكم السابق ونظر الطعن من جديد .
٢٨٨	٥٣	( الطعن رقم ١٩٠٣ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٦٨/٢/٢٧ ) ... .. سقوط الطعن :
		١ — سقوط الطعن المرفوع من المتهم المحكوم عليه بعقوبة مقيدة للحرية إذا لم يتقدم للتنفيذ قبل يوم الجلسة المحددة لنظر الطعن .
٣٧٧	٧٢	( الطعن رقم ٢٠٥٩ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٦٨/٣/٢٦ ) ... ..
		٢ — إجراءات تنفيذ العقوبات المقيدة للحرية في حالة مرض المحكوم عليه : قعود الطاعن عن سلوك طريق تأجيل تنفيذ العقوبة المقضى بها عليه لمرضه . قضاء محكمة النقض بسقوط طعنه لعدم تقدمه للتنفيذ قبل يوم الجلسة التي حددت لنظره . ليس له الاستناد إلى ذلك العذر كسبب لرجوع محكمة النقض عن حكمها بسقوط الطعن وإعادة نظره من جديد .
٣٧٧	٧٢	( الطعن رقم ٢٠٥٩ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٦٨/٣/٢٦ ) ... ..
		”التنازل عن الطعن“ .
		التنازل عن الطعن . طبيعته : ترك للخصومة . أثره : إلغاء جميع إجراءات الخصومة بما في ذلك التقرير بالطعن .
١	١ نقابات	( الطعن رقم ١ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٦٨/٣/١٨ ) ... ..
		”سلطة محكمة النقض في تحقيق الإدعاء بالتزوير“ .
		١ — للنياحة العامة ولسائر الخصوم الطعن بالتزوير في أية ورقة من أوراق القضية أمام محكمة النقض في حدود تحقيق تجريه في أوجه الطعن المقدمة إليها .
٢٨٨	٥٣	( الطعن رقم ١٩٠٣ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٦٨/٢/٢٧ ) ... ..

الصفحة	القاعدة	
٢٨٨	٥٣	٢ - الطعن بالتزوير في ورقة مقدمة في الدعوى من وسائل الدفاع التي تخضع لتقدير المحكمة . لها ألا تحقق الطعن بنفسها وألا تحيله إلى النيابة العامة لتحقيقه وألا توقف الفصل في الدعوى الأصلية إذا ما قدرت عدم جدية الطعن . ( الطعن رقم ١٩٠٣ لسنة ٣٧ ق - جلسة ١٩٦٨/٢/٢٧ ) ... .. راجع أيضا : إصابة خطأ . ( القاعدة رقم ١٩ بالصحيفة رقم ١٠٧ ) وحكم . ( القاعدة رقم ٦٦ بالصحيفة رقم ٣٥٠ ) وعزو طفل إلى غير والدته . ( القاعدة رقم ٦٣ بالصحيفة رقم ٣٤٠ ) ومستشار الإحالة . ( القاعدة رقم ٤٨ بالصحيفة رقم ٢٦٨ )
١٨٩	٣٢	نماذج صناعية عنصرا الابتكار والجددة شرطان أساسيان في كل من الاختراع والنموذج الصناعي . ( الطعن رقم ١٧٩٦ لسنة ٣٧ ق - جلسة ١٩٦٨/٢/٦ ) ... .. نيابة عامة ” التحقيق بمعرفة النيابة “ . ١ - إختصاص وكلاء النيابة الكلية بتحقيق جميع الحوادث التي تقع بدائرة المحكمة الكلية التي يتبعونها . ( الطعن رقم ١٩١٩ لسنة ٣٧ ق - جلسة ١٩٦٨/٢/٥ ) ... .. ٢ - إختيار مكان التحقيق أمر متروك لتقدير وكيل النيابة المحقق . ( الطعن رقم ٢٠٦٨ لسنة ٣٧ ق - جلسة ١٩٦٨/٢/٥ ) ... ..
١٥٦	٢٨	

الصفحة	القاعدة	
		٣ — حضور ضابط البحث الجنائي التحقيق لا يعيب إجراءاته .
١٥٦	٢٨ ... ..	(الطن رقم ٢٠٦٨ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٦٨/٢/٥)
		٤ — قيام النيابة العامة بإجراء التحقيق بنفسها لا يقتضى قعود مأمورى الضبط القضائي عن القيام بالواجبات المفروضة عليهم بمقتضى المادة ٢٤ إجراءات .
١٥٦	٢٨ ... ..	(الطن رقم ٢٠٦٨ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٦٨/٢/٥)
		٥ — عملية عرض المتهم على الشهود للتعرف عليه . عدم رسم القانون طريقا خاصا لها يجب مراعاته .
١٥٦	٢٨ ... ..	(الطن رقم ٢٠٦٨ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٦٨/٢/٥)
		راجع أيضا : دعوى جنائية .
		(القاعدة رقم ٤٥ بالصحيفة رقم ٢٤٥)
		ومواد مخدرة .
		(القاعدة رقم ٥٩ بالصحيفة رقم ٢٢٠)
		ومستشار الإحالة .
		(القاعدة رقم ٤٨ بالصحيفة رقم ٢٦٨)
		(و)
		وصف التهمة
		تغيير المحكمة التهمة من مرقعة إلى غش تجارى دون لفت نظر الدفاع . إخلال بحق الدفاع .
٢٢٣	٤٠ ... ..	(الطن رقم ١٨٤١ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٦٨/٢/١٩)



# فهرس المواد

## (١) قانون الإجراءات الجنائية

رقم القاعدة	المادة والموضوع	رقم القاعدة	المادة والموضوع
٣٧٦٢٦٦٧	٦٣ - دعوى جنائية . "تحرريكها" .	٤٥	١١ - إقامة الدعوى الجنائية من محكمة الجنابات ومحكمة النقض
٦١٦٥٦٦٢٣	٩١ - تفتيش . إذن التفتيش . "إصداره وتنفيذه" .	٣٧	١٥ - دعوى جنائية . "إنقضاؤها بالتقدم"
٢٨	تفتيش المنازل: "الرضاء بالتفتيش" .	٢٣	٢٣ - مأمورو الضبط القضائي .
٥٩٦٢٣	الدفع ببطلان التفتيش .	٢٣	"من له هذه الصفة طبقا للمادة ٤٩ من القانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠"
٣١	١٧٠ وما بعدها - مستشار الإحالة . "إصدار قرارته" .	٢٨	٢٤ - "واجبات مأموري الضبط القضائي" .
٤٨	"ولايته في الفصل في الدعوى المدنية" .	٦٠٦٥٩٦٢٨ ٧١٩	٤٦٦٣٨٦٣٤ - سلطات مأموري الضبط في القبض والتفتيش .
٤٨	١٩٤ - من له حق الطعن في الأمر الصادر من مستشار الإحالة بأن لا وجه لإقامة الدعوى الجنائية ؟		

( ب )

(تابع) قانون الاجراءات الجنائية

رقم القاعدة	المادة والموضوع	رقم القاعدة	المادة والموضوع
	٣٠٢ - محكمة الموضوع		٢١٧ - اختصاص .
٦١٥٦١٠٦٤	"تقدير الدليل" .		"الاختصاص بصدد
٦٧٦٤١٦٢٥		٢٣	إصدار إذن التفتيش"
	٢/٣٠٤ - عقوبة .		٢٣٧ ، ٣٧٥ ، ٣٧٧ -
٦٦	"تقديرها" .		إجراءات المحكمة .
٥٥٦١٢٦١٠	"العقوبة المبررة" .		"هدم جواز تولى محام
	٣٠٨ - وصف التهمة .		واحد المرافعة عن
	"تعديل المحكمة التهمة		متهمين في حالة تعارض
	من سرقة إلى غش	٢٧	مصالحهما"
	تجاري دون لفت نظر		٢٤٧ ، ٢٤٨ - قضاء .
	الدفاع . إخلال بحق	٢٦	"صلاحيتهم للحكم"
٤٠	الدفاع" .		٢٥١ ، ٢٦٦ - دعوى
	٣١٠ ، ٣١٢ - حكم .		مدنية .
٢٦	إصداره :	٤٠	"إجراءات نظرها" .
	تسييبه :		٢٧٦ - محضر الجلسة .
٧	"بيانات التسييب" .		"حجية البيانات المدونة
٦١٠٦٩٦٦	"التسييب المعيب" .	٣١٦٢٩	به" .
٢١٦١٨٦١٦			٢٩٧ - دعوى جنائية .
٢٥٦٢٤٦٢٢			"وقف السير فيها" .
٤٠٦٣٣٦٣٢			"دعوى التزوير القرعية"
٥١٦٥٠٦٤٩		٥٣٦٢٩	
٦٢٦٥٤٦٥٢			

( ج )

(تابع) قانون الإجراءات الجنائية

رقم القاعدة	المادة والموضوع	رقم القاعدة	المادة والموضوع
	٤١٢ - استئناف .	٤٦٢ ٤٦٠ ٤٦١	"التسبيب غير المعيب"
١١	"سقوط الاستئناف" .	٤٦٤ ٤٦٠ ٤٦١	
		٤٦٧ ٤٦٠ ٤٦١	
		٤٦٣ ٤٦٠ ٤٦١	
٢٥ ٤٦٠ ٤٦١	٤٥٤ ٤٥٥ - قوة	٤٦٩ ٤٦٠ ٤٦١	
٤٧ ٤٦٠ ٤٦١	الشيء المقضى .	٤٥٥ ٤٦٠ ٤٦١	
		٤٥٨ ٤٦٠ ٤٦١	
	٤٥٦ - حجية الحكم	٤٦١ ٤٦٠ ٤٦١	
	الجنائي أمام المحكمة	٦٧	
٤٧	المدنية .		"ما لا يعيب الحكم
		٢٩ ٤٦٢ ٤٦١	في نطاق التدليل" .
	٤٦١ ٤٨٦ ٤٨٩ -		
	إجراءات تنفيذ	٣٣٤ - إجراءات التكليف	
	العقوبات المقيدة	بالحضور .	
	للحرية في حالة مرض		"أوجه البطلان المتعلقة
٧٢	المحكوم عليه ؟	٣٥	بها" .
٢٠	٥٥٠ - رد اعتبار .	٣٨١ - إصدار أحكام	
		الإعدام .	
		٧٠	
			٤٠١ ٣٩٨ - معارضة .
		٦٨	"نظرها والحكم فيها" .

( د )

## (ب) قانون العقوبات

رقم القاعدة	المادة والموضوع	رقم القاعدة	المادة والموضوع
	١٠٩ - مكررا - جريمة عرض الرشوة . "أركانها" .	٢١	٢٦١/٥ - قانون . "إصداره"
٤٣٦٢٢			"سريانه من حيث الزمان" .
	١١١ ، ١١٢ ، ١١٣ - اختلاس .	٨٦١	"القانون الاصلح" .
	"اختلاس الأموال الأميرية"	١٢٦٨	١٧ - ظروف الرأفة .
١٨ ، ٣٣ ، ٥٨		٢٠	٣٢ - إرتباط .
	"اختلاس أموال الجمعيات الخاصة" .	٣١ ، ٤٢ ، ٥٢ ، ٦٣	٣٩ - فاعل أصلي .
١٨		٥٨	٤٠ - اشتراك . تحققه ؟
	٢١١ - ٢١٥ - تزوير . "تزوير الأوراق الرسمية"	١٠ ، ٥٢ ، ٥٨	٦٢ - موانع العقاب . "الجنون أو العاهة في العقل" .
٦٧ ، ٣١			١٠٤ ، ١٠٦ مكررا - رشوة . "أركان الجريمة" .
٥١ ، ٤٧	"تزوير المحررات العرفية"		"مدلول الرشوة في مجال المادة ١٠٦ مكررا"
	تزوير من نوع خاص : "التزوير في بيانات السجل المدني"	٦٦	
٦٣			
١٤ ، ٥٠ ، ٦٦	٢٣٠ - قتل عمد .	٥	
١٤	٢٣١ - سبق إصرار .		

## (تابع) قانون العقوبات

رقم القاعدة	المادة والموضوع	رقم القاعدة	المادة والموضوع
	٢٨٣ - عزو طفل إلى غير والدته .	١٤	٢٣٢ - ترصد .
٦٣	”القصد الجنائي في هذه الجريمة“ .	١٧ ، ٤٤ ، ٤٢ ، ٤٢ ، ٣٦	٢٣٨ - قتل خطأ .
٣٨	١/٣٠٣ ، ١/٣٠٢ - قذف	٦	٢٤٠ - عاهة مستديمة .
٣٨	٢٠٥ - بلاغ كاذب .	٤٦	٢٤٢ - إحداث جرح عمد .
٢٨	٣١٤ - سرقة بأكراه .	٤٢ ، ١٩	٢٤٤ - إصابة خطأ .
٤٠	٣١٨ - سرقة .	١٥ ، ٢٥ ، ٤٦	٢٤٦ - الدفاع الشرعي .
٦٨	٣٣٧ ، ٣٣٦ - شك بدون رصيد .	٦٦	٢٥٣ - حريق عمد .
٦٤ ، ٤٧	٣٤١ - خيانة الأمانة . ”أركان الجريمة“ .	٣٠	”القصد الجنائي في هذه الجريمة“ .

## (ج) قانون المرافعات

رقم القاعدة	المادة والموضوع	رقم القاعدة	المادة والموضوع
٤٧	٣٦٨ - حكم . ”تصحيحه . اغفال الفصل في بعض الطلبات“ .	١ تقابات	٣١٠ - ترك الخصومة . ”التنازل عن الطعن هو ترك للخصومة“ .



( ز )

(تابع) قوانين أخرى

رقم القاعده	المادة والموضوع	رقم القاعده	المادة والموضوع
٤٧	سلطة محكمة النقض :	٣١٤١٤٤٨	"المصلحة في الطعن" .
	نطاق عدم جواز إضارة	٤٥٥٦٣٥	
	المتهم بطعنه وطعن	٦٣٦٥٦	
١٠	النيابة العامة ؟	٦٦	
٧٢	سقوط الطعن .		حالات الطعن بالنقض :
	حق محكمة النقض في		" مخالفة القانون أو
	الحكم في الطعن لثاني	٤١٢٦٦٥	الخطأ في تطبيقه أو
	مرة بغير تحديد جلسة .	٢٣٣٢١	تأويله " .
١٠	شرطه ؟	٤٤	
٥٣	الرجوع في حكم سابق .	٥٤	"وقوع بطلان في الحكم"
	محكمة الإحالة :		أسباب الطعن :
	"سلطتها عند نظر	٦٩٦٣	"إيداعها" .
٣٣	الدعوى " .	٢٩٢٣	"مالا يقبل منها" .
	٤٥ من القانون ١٨٥	٣٥٣١	
	لسنة ١٩٥٥ الخاص	٥٥	
	بنقابة الصحفيين .		ما يجوز الطعن فيه من
	"من له حق الطعن	٦٤١	الأحكام .
	في صحة انعقاد الجمعية		مالا يجوز الطعن فيه من
	العمومية وفي تشكيل		الأحكام .
١ نقابات	مجلس النقابة ؟ " .	٢٥	

( ح )

(تابع) قوانين أخرى

رقم القاعدة	المادة والموضوع	رقم القاعدة	المادة والموضوع
٢٢	٦ من القانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ بإصدار قانون الإدارة المحلية. ” انعقاد الاختصاص بالفصل في منازعات الري للمحافظ وحده “	٥	من القانون رقم ٨٨ لسنة ١٩٦١ بتطبيق النظام الإداري والنظام القضائي العام في المواد الجنائية في محافظات البحر الأحمر ومطروح والوادي الجديد .
٢١	١٢٦ من القانون ٦٣ لسنة ١٩٦٤ في شأن التأمينات الاجتماعية . ” تفويض الشارع وزير العمل في إصدار القرارات اللازمة لتنفيذه “.	١	” إحالة القضايا القائمة أمام محاكم الحدود إلى المحاكم العادية . طبيعة هذه الإحالة ؟ “
٣٢	٣٧٤١ من القانون ١٣٢ لسنة ١٩٤٩ في شأن براءات الاختراع والرسوم والنماذج الصناعية . ” عنصر الابتكار والجدّة شرطان أساسيان في كل من الاختراع والنموذج الصناعي “.	٧	من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٦٤ بتنظيم الدورة الزراعية ، ١٠١ ، ٤٤ ، ٣٦٢ من القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٦ بإصدار قانون الزراعة . ” تخفيف القانون الثاني العقوبة الواردة بالمادة ٧ من القانون الأول “
		١٢	

( ط )

(تابع) قوانين أخرى

رقم القاعدة	المادة والموضوع	رقم القاعدة	المادة والموضوع
٥٥	١/١ من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦١ في شأن مكافحة الدعارة . ”جريمة التحريض على البغاء . أركانها ؟“ .	٦٢٤٤٠	١ من القانون ٤٨ لسنة ١٩٤١ المعدل بالقانونين ٥٢٢ لسنة ١٩٥٥ ، ٨٠٦ لسنة ١٩٦١ ضش .
٧	٢٨ من القانون رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥١ بتقرير رسم الدمغة . ”تحريك الدعوى الجنائية في جريمة بيع طوابع دمغة سبق استعمالها“ .	٤٦	١ من القانون ٤١٥ لسنة ١٩٥٤ في شأن مزاولة مهنة الطب . ”من له حق مزاولة مهنة الطب“ .
٢٤	٢ من القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٤ في شأن تهريب التبغ . ”حالات تهريب التبغ ؟“ .	٥٤١	٥٤١ من القانون رقم ٢٩٦ لسنة ١٩٥٦ المعدل في شأن أوامر تكليف المهندسين المصريين خريجي الجامعات المصرية .
١٠	١ ، ٢ ، ٣ من قانون الجمارك رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ . ”المقصود بالإقليم الجمركي والخط الجمركي ؟“ .	٤٩	”نطاق كل من هذين النصين“ . ”مناطق العقاب طبقا للمادة ٥“ .

رقم القاعدة	المادة والموضوع	رقم القاعدة	المادة والموضوع
٣٩	القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٥٤ "الاتجار في الدقيق".	٥٠، ٥٧ من القانون المذكور .	
٤٤	٥٦ و ٥٧ من المرسوم بقانون ٩٥ لسنة ١٩٤٥ . "التصرف في مواد التموين لغير المستهلكين".	٣٤ "الإجراءات التي تتبع في حالة قيام نزاع بين الجمارك وصاحب البضاعة حول نوعها أو منشأها أو قيمتها"	
٤١، ٤٨	"مناطق التائيم في جريمة صنع خبز ناقص الوزن"	٩/٤ من القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧ .	
١٦	"خلو الحكم من بيان وزن الرغيف يصمه بالقصور".	٢٦ "رفع الدعوى الجنائية في جرائم النقد".	
	المواد من ٣ إلى ٦ ، ٣٣، ٣٤، ٣٨، ٤٩ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ في شأن مكافحة المخدرات .	١، ٢٦، ٢٧/٤ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ المعدل في شأن الأسلحة والذخائر .	
	جريمة إحراز أو حيازة المخدر .	٢٠ "متى يجوز توقيع عقوبة الغرامة مقترنة بعقوبة السجن ؟"	
٢٣	"طبيعتها . مستمرة".	٥٦ "جريمة إحراز سلاح وذخيرة . توافرها"	

## (تابع) قوانين أخرى

رقم القاعدة	المادة والموضوع	رقم القاعدة	المادة والموضوع
١٠	"الظرف المشدد المنصوص عليه في الفقرة الثانية من المادة ٣٣؟"	٥٧	"القصد الجنائي فيها".
٧١	"شروط الإعفاء المنصوص عليه في المادة ٤٨ من القانون المذكور ونطاقه".	٥٦	"إحراز المخدر بقصد الاتجار. واقعة مادية"
٢٣	"من له صفة الضبطية القضائية طبقاً لأحكام هذا القانون".	٥٩	جريمة نقل المخدر : "طبيعتها. مستمرة".
		١٠	"نقل المخدر بقصد الاتجار. واقعة مادية"
		١٠	"الجلب في حكم القانون المذكور".
		٩	"متى يتحقق العود في جرائم إحراز المخدرات".

( ل )

## قرارات وزارية

رقم القاعدة	المادة والموضوع	رقم القاعدة	المادة والموضوع
	١/٤ من القرار رقم ٥٠٤ لسنة ١٩٤٥ . "التصرف في مواد التموين لغير المستهلكين" ٤٤		وزارة العمل : قرار وزير العمل رقم ١٨١ لسنة ١٩٦٤ . صدوره في حدود التفويض التشريعي الممنوح للوزير في المادة ١٢٦ من القانون ٦٣ لسنة ١٩٦٤ . ٣١
	٢ من القرار الصادر في ٤ مايو سنة ١٩٥٥ في شأن الزيوت والدهون المعدة للطعام وتجارتها . "مناطق التأثيم طبقا لهذه المادة" ٦٢		وزارة التكوين : ١ من القرار رقم ٦٢ لسنة ١٩٦٠ بتنظيم بيع الدقيق الفاخر . ٣٩

# موضوعات فهرس الأحكام

الصادرة من الدائرة الجنائية

الموضوع	رقم الصفحة	الموضوع	رقم الصفحة
(١)			
إثبات	١	إكراه	٢٤
إجارة	٩	أمر بالأوجه	٢٤
إجراءات المحاكمة	١٠	أوامر تكليف	٢٤
إحالة	١٢	أوامر رسمية	٢٤
إختصاص	١٢	إنتخاب	٢٤
إختلاس أموال أميرية	١٣	(ب)	
إدارة محاية	١٥	باعث	٢٤
إرتباط	١٥	براءة إختراع	٢٥
أسباب الإباحة وموانع		بطلان	٢٥
العقاب	١٦	بلاغ كاذب	٢٦
إستدلال	١٨	(ت)	
استيراد	١٨	تاجر	٢٦
إستيقاف	١٩	تأمينات اجتماعية	٢٦
إستئناف	١٩	تبع	٢٦
اشتراك	٢٠	تحقيق	٢٧
أشخاص اعتبارية	٢١	تزوير	٢٨
إصابة خطأ	٢١	ترصد	٣٠
أطباء	٢٢	تصد	٣٠
إمداد	٢٣	تعويض	٣١
إعلان	٢٣	تفتيش	٣١
أعمال تجارية	٢٣		

الموضوع	رقم الصفحة	الموضوع	رقم الصفحة
تقديم...	٣٣	دعوى جنائية ... ..	٦١
تقليد ... ..	٣٣	دعوى مدنية ... ..	٦٤
تكليف بالحضور ... ..	٣٤	دفاع ... ..	٦٥
تموين ... ..	٣٤	دفع ... ..	٦٧
تهريب جمركي ... ..	٣٥	دقيق ... ..	٦٨
توليد ... ..	٣٦	دمغة ... ..	٦٩
(ج)		(ر)	
جرح عمد ... ..	٣٦	رابطة السببية ... ..	٦٩
جريمة ... ..	٣٦	رجال السلطة العامة ... ..	٦٩
جلب ... ..	٤١	رسوم ... ..	٦٩
جمارك ... ..	٤١	رشوة ... ..	٦٩
جمعيات تعاونية ... ..	٤١	(ز)	
(ح)		زراعة ... ..	٧٠
حجية الشيء المقضي ... ..	٤٢	زيوت ... ..	٧١
حريق عمد ... ..	٤٢	(س)	
حكم ... ..	٤٢	سبق إصرار ... ..	٧١
(خ)		سجل مدني ... ..	٧١
خبر ... ..	٥٨	سرقه ... ..	٧١
خطأ ... ..	٥٨	سلاح ... ..	٧٢
خيانة أمانة ... ..	٥٩	(ش)	
(د)		شركات ... ..	٧٢
دخان ... ..	٦٠	شروع ... ..	٧٢
دعارة ... ..	٦٠	شيك بدون رصيد ... ..	٧٣

الموضوع	رقم الصفحة	الموضوع	رقم الصفحة
(ص)		(ق)	
صحافة ... ..	١	قانون ... ..	٨٢
(ط)		قبض ... ..	٨٤
طب ... ..	٧٣	قتل خطأ ... ..	٨٥
طعن بالتزوير ... ..	٧٤	قتل عمد ... ..	٨٧
طعن ... ..	٧٤	قذف ... ..	٨٨
(ظ)		قرارات وزارية ... ..	٨٨
ظروف مشددة ... ..	٧٥	قصد إحتيالى ... ..	٨٨
ظروف مخففة ... ..	٧٥	قصد جنائى ... ..	٨٩
(ع)		قضاة ... ..	٨٩
عاهة مستديمة ... ..	٧٦	قوة بشىء المقضى ... ..	٩٠
عزو طفل إلى غير والدته	٧٦	(ل)	
عقوبة ... ..	٧٦	لوائح ... ..	٩٠
عمل ... ..	٨٠	(م)	
عود ... ..	٨٠	مأمورو الضبط القضائى ...	٩١
(غ)		محاماة ... ..	٩٢
غرامة ... ..	٨١	محضر الجلسة ... ..	٩٣
غش ... ..	٨١	محكمة استئنافية ... ..	٩٣
(ف)		محكمة الإحالة ... ..	٩٣
فامل أصلى ... ..	٨١	محكمة الجنايات ... ..	٩٣
		محكمة الحدود ... ..	٩٤
		محكمة الموضوع ... ..	٩٤

الموضوع	رقم الصفحة	الموضوع	رقم الصفحة
محكمة النقض ... ..	٩٧	( ن )	
مسئولية جنائية ... ..	٩٨	نقابات ... ..	١٠٤
مسئولية مدنية ... ..	٩٩	نظام عام ... ..	١٠٥
مسنشار الإحالة ... ..	١٠٠	نقد ... ..	١٠٥
معارضة ... ..	١٠١	نقض ... ..	١٠٥
منازعات الرى ... ..	١٠١	نماذج صناعية ... ..	١١٢
مهندسون ... ..	١٠١	نيابة عامة ... ..	١١٢
مواد مخدرة ... ..	١٠٢	( و )	
موانع العقاب ... ..	١٠٤	وصف التهمة ... ..	١١٣
موظفون عموميون ... ..	١٠٤		

## التصويبات

الصفحة رقم	السطر رقم	الخطأ	الصواب
١٠	٢٤	بعجز	بعجز
٢٦	٤	تمزيقا كبيرا	تمزيق كبير
٣٦	٢٣	منها	منها
٣٦	٢٨	لاحاله	الإحالة
٨٥	١١	المكال	الكال
٩١	٢٦	الماسوة	الماسورة
١١٠	٦	الزهة	الزهة
١١٠	١٨	وهما زملاء المتهم وتابعين	وهما زميلا المتهم وتابعان
١٣١	١٨	برشح	يرشح
١٣١	٢٣	الاستعانة	الاستعانة
١٣١	٢٤	عانا	عابا
١٣٣	١٥	الثانين	الثانين
١٤١	٢٣	ن	الفنيين
١٤٩	٢١	الموضع	الموضحة
١٥٦	١٣	لأمورى	لأمور
١٦٠	١٠	المدعين	المدعين
١٦٣	١٩	بالأحد	بالأخذ
١٨٢	٢	جله فى شان	الجلسة فى شأن
١٨٢	١٩	ارتباط	ارتباطا
١٨٦	١٤	ليصفى	ليصفى

( ن )

(تابع) التصويبات

رقم الصفحة	رقم الدطر	الخطأ	الصواب
١٩٢	١٥	عنصر	عنصرى
١٩٥	٢٥	د	برد
٢٠٧	٨	القون	القانون
٢٠٩	الأخير	وقوع	ووقوع
٢١١	٢١	ق	بولاق
٢٢٦	٢٠	الماده	المادية
٢٩١	٨	ثياه	يشابه
٣٠٢	١٤	تكون	أن تكون
٣٣١	٩	لجريمه	الجريمة
٣٣٥	٢١	افترض	افترض
٣٣٨	١١	لحكم	الحكم

طبع بالهيئة العامة لشئون المطابع الاميرية بالقاهرة

وكيل وزارة

على سلطان على

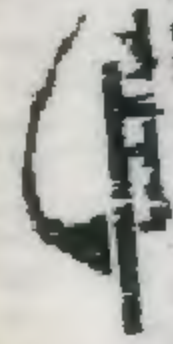
رئيس مجلس الادارة







Bibliotheca Alexandrina



0536726